

٢١٦٢ الطاف الستار على عمدة الأبرار للونائسي ،
١ . ح
تأليف الحضرمي ، سعد بن محمد باعلی - كان
حيا قبل ١٢٦٩ هـ . كتب في القرن الثالث عشر
الهجري تقديرا

٢٣٨ ق ٢٣ س ٢٢٣ × ١٦٦ سم
نسخه حسنه ، خطها نسخ معتاد

١٨١٦

١- العبادات ، الفقه الاسلامي و اصوله
٢- الموقفات - تاريخ النسخ ج - شرح عمدة
الأبرار في احكام الحج والاعتمار

١١٣٩٤٧
 ١١٣٩٤٧

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: **كتاب السيرة النبوية لابن كثير**
 اسم المؤلف: **سعيد بن محمد بن علي بن باقر الحصري**
 تاريخ النسخ: **١٢٦٩ هـ**
 عدد الأوراق: **٣٣٨**
 ملاحظات: **عبدات - الحج**

الطابق الثاني على حدة
متر

هذه حاشية على منسك الوناني
لطايف الستار على عمدة الابرار للشيخ العلامة
سعيد ابن محمد باعلی باعشن الحضرمي
متوفى سنة ١٢٥٠ هـ ونفع المسلمين بعلومه
امين الله امره

٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا رسول الله محمد وآله الطيبين الطاهرين
والمؤمنين أجمعين

استشهاد
من بعد
ابن
عبد
مير

ما لك هذه الحانته قد اوقفها جميعه
والديه واصوله وفروعه وامواته
مسايلا من الله ان يحول ثواب ذلك
قبل ذلك وذريته وعما به على طلبه

والمستغفرين به ما داموا وما بقى الى اخره وعمل كنظر

عليه لعينه حريجه كفايا مدة حياته ثم يدركه بعد ذلك في
زاوية الحيداد على المتروقه بعد رحا الناظر عن زاوية

ينشفع بها من اكل العلم ونحوها الى الله وقفا

ولا يوهب ولا يوهي ولا يوجع ولا يستبدل به ولا يملك بوجهه ولا يوجع

عن عبد الله بن مسعود عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعته يقول علم قبل الله

منه ذاك وانا به استوا به الجبريل انما في محرم ١٣٦٩



اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمد لله

امام الم... لا يسبقه شيء واصنافي وهو ما تقدم امام المقسم
 سبق... لا يفتيها عموم وخصوص مطلق فحمل حديث السجدة
 على الحقيقة وحديث الحمدلة على الاضافي ولم يعكس للكتاب والاجماع
وثانيها ان الابتداء امر معتدل من الاخذ في التأليف الى الشروع
 في المقصود... حمل منه وقعت السجدة او الحمدلة حصل الابتداء
وثالثها ان محل التعارض اذ لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه
 ورد لا يبدء... والله والاحمل المقيد على المطلق فان قيل القاعدة
 عند الأصوليين... حمل المطلق على المقيد كما يأتي الظهار
 والقتل فحملوا التسمية المطلقة في آية الظهار على المقيدة بالآباء
 في آية القتل... بان شرط ذلك كون المقيد واحدا بخلاف
 ما اذا تعدد وتغيرت القيود اذ لا جاز ان يحمل المطلق على
 الكل لتنافي القيود... ان يحمل على واحد دون الاخر لما فيه من
 التحكيم بل ولا ذلك... فان عدا ان ذكر بعض افراد العام لا
 يخصه لان... ذكر الله عام وحديث السجدة والحمدلة افراد
 ذلك العام فلا يخص... ففتح ان المراد باي ذكر كان ومن كذا
 في الصلاة بالآباء... بالتكبير وفي الدعاء بالحمد لله وفي الذكر من نحو
 تسبيح به لانه... وعند الجماع بسم الله فقط ونقول
 ان علان عن... ان الحمد والشهادة تخص بالجماع الى تقدم
 الخطبة بخلاف... في الامور المهمة فبعضها يبتدئ بالسجدة كاملة
 كالمراسلة... بعضها بسم الله فقط كالجماع وبعضها يذكر
 مخصوص... تكبير للصلاة وقد جمعت كتب مراسلات صلوات
 عليه وسلم... في واحدة منها الجماع بل بالسجدة **ولابعد**
 ان محل التعارض عند تساوي الحد... ولا تراوي بينهما

حديث

حديث السجدة... فيقدم كذا قال بعضهم وقد علم ما فيه
 وبعضهم قال انه اقوى فان اردت ان اقوى من حيث...
 فليس كذلك ومن حيث العمل بها من زمن الصحابة
 الى الآن المشعرون له أصلا أصيلا فيمكن وان علم
 ان السجدة اشتملت على خمس كلمات الماء واسم... جلالة
 والرحمن والرحيم فالباقيها أربعة مباحث... اولها معناها
 اما للمصاحبة على وجه التبرك او الاستعانة... ولا مانع من
 الاستعانة باسمه... استعان بذاته وكونها للوجه...
 لان باء الاستعانة توهم لكونها انما تدخل في الالة كالقلم
 في كسبت بالقلم جعل اسم الله الة فيكون مضمود العبرة لا
 لذاته واجيب بان جعلها للاستعانة نظر الى الفعل
 لا يتم على الوجه الاكمل الا بالاستعانة باسمه تعالى ورد بان
 مظنة سوء الادب موجودة مع ذلك... ما ذكر من الوجه
 الاكمل مع قصد الاستعانة... حاصل بمصاحبة... مع عدم
 محذور في المصاحبة والشأن في متعلق... الاولى كونه فعلا
 لان الاصل في العمل للافعال وخاصة لان... شأن في فعل
 يضمها جعل التسمية مبداء الة فالمسافر... قال عند
 ارتحاله بسم الله كان المعنى بسم الله اسافر واذا...
 بسم الله... وهكذا اولان بركة اسم الله على... عامما
 كما ثبت... باوله ونصح... تقدير اسمها خبر...
 او حال... باليقي باسم الله ثابت او... متبركا باسم الله او
 مصدر... في... اي قال يقي باسم الله ثابت فهو
 متعلق باليقي وعلى... ثابت بعد... هذا

الماني كان المصاحبة
 وخصوصا كالتفريع
 مثلا وعلاقتهم به

ففيها اربعة اوجه مباحث **الاول** علمية ومسماة وهو علم
الذات **الثاني** بنية المتصفة بصفات الكمال وهو اعرف المارون
والاسم **الثالث** وعدم الاستجابة لكثير من دعائه لعدم استجائهم
شرائطه **الرابع** اوانه ادخلهم ولم يسم به غيره ولو تعنتا بخلاف
الرحمن على خلاف ياقى وذكر في القرآن في العين وتلازمة وسين
موضعا **والثاني** في اشتقاقه وفيه خلاف فقيل انه علم حقيقي
وصحفي ونسب **الاول** وسببونه والثاني واللام فيه من بنية
الكلمة ولذا دخل عليه حرف النداء ولو كانت معرفة لم يدخل
عليه **قيل** ولانه تعالى سمي به نفسه قبل ان يخلق اهل
الاشتقاق ولانه بوصف ولا يوصف به كغيره من الاعلام
ولانه تعالى لا بد له من اسم تجري عليه الصفات ولا يصلح من
اسمايه لذلك سوا الجلالة وغير ذلك وقد روي سيوي
في المنام فقال فعلم خير كثيرا بجعل اسمه اعرف المعارف
وكذا الاسمعي فقال غفولي بقوليه تعليمية الجلالة وقيل
هو مشتق من كثر من المشتقات من اله بمعنى عبدا ومن
اله اذا تحير لتجبر العقول في معرفته او من الهت الى فلان
اذا سكنت اليه القلوب تسكن لذكره والارواح تسكن الى
معرفته ومن اله اذا فرغ من التوالية وقيل من غيره ذلك
قال الاماوي الحق انه الحق وصف في اصله لكنه لما
غلب عليه كمال بحيث لا يستعمل في غيره ومبارك العلم اجري
مجراه في اجراء الاقاصاف عليه واختراع الوصف به وعدم
احتماله الشك وعز ذلك الى ما طال به متايبه متاذعة
لادباب الحواشي **وقال** الجلي في سم النجيلة المفهوم من كلام

صاحب الكشاف وغيره انه علم بالعلية اذا صله الله طبع على
المعبود بحق اي لهذه المفهوم والتفت انحصار هذا المسمى
فيما يستعمل فيه ولم يستعمل في غيره لعدم وجود معناه في
غيره فالله من الاعلام الغالبة غلبة تقديرية لكنها لم تنته
الى حد علم الشخص بمعنى انه لو فرض وجود ذات موصوفة بما
ذكر لساغ استعماله فيها لغة فهو مشابه لعلم الجنس ثم يقرر
في هذا الاصل بالحذف والتعويض والادغام اي حذفت الهمزة
وعوض عنها ال وفتح ضمير الله فهو علم له تعالى بالعلية التقديرية
لكنه انتهى الى حد العلم الشخصي بمعنى انه لو فرض وجوده لم ينته
فقط والله وجود ذاته موصوفة بانها المعبود بحق اي لم ينته
للمفهوم والتفت انحصار هذا المفهوم في ما يستعمل فيه ولم
يستعمل في غيره لعدم وجود معناه في غيره فالله من الاعلام
الغالبة غلبة تقديرية لكنها لم تنته الى حد علم الشخص بمعنى
انه لو فرض وجود ذاته موصوفة بما ذكر لساغ استعماله
فهو فيها لغة فهو مشابه لعلم الجنس ثم يقرر في هذا الاصل
بالحذف والتعويض والادغام اي حذفت الهمزة وعوض
عن ال وفتح ضمير الله فهو علم له تعالى بالعلية التقديرية
لكنه انتهى الى حد العلم الشخصي بمعنى انه لو فرض وجود ذات
موصوفة بانها المعبود بحق الذي هو معنى العلم لم يسغ
استعماله فيها لغة فعلم ان كلام الله والله علم بالعلية التقديرية
يرتبه عليه تعالى لكنها في الثاني انتهى الى علم الشخص لا دون الاول
واما الله فاسم جنس لكل معبود بحق وباطل وادعيا الامام
البليغني انه محظوم بالذات العلية ايضاً واطلاقه على غيره

من تعذر الكفار قال بعضهم وهو حسن لكنه مخالف للآلة
وحيث يكون من الاعلام الغالبة قلبه تحقيقاً
وبالحكمة قلما تحيرته العقول في ذاته تحيرته في اللفظ
الدال عليه **تنبيه** الغلبة الحقيقية ان يسبق اللفظ
استعماله بالفعل في افراد متعددة ثم يغلب استعماله
في فرد منها والتقديرية ان لا يسبق اللفظ استعماله في غير
هذا الفرد مع امكان استعماله في غيره بحسب الوضع واما
الرحمن الرحيم فصفتان متشبهتان بنيتا للمبالغة قال
الشرقاوي اي المبالغة الخفية وهي كثرة الرحمة كما وكيفا لا
البيانية وهي ان ينسب للشيء زيادة عما يستحقه لانها
لا تليق به تعالى والمراد بالمبالغة بالمادة اي الحروف لا الصيغة
لانها لسان من صيغ المبالغة المشهورة اي وهي فعال ومفعال
وفعل وفعل وفعل ورحيم وان كان بوزن ففعل
فلا يشترط في كون هذا الوزن صيغة مبالغة ان يعمل النصب
بالفعل اي بخلاف الصيغة المشبهة **تنبيه** وهذا ما خوذ ان من
مصدر رحم كحسن جعل لازماً كما لغوا في نقل الفعل بالضم
ليصح بناء الصيغة المشبهة منه او تركه منزلة اللازم كفلان
يعطى وذلك منظر في اللوح والذم قاله ب ج وهذا ان كان
مفتوح الاول **تنبيه** الثاني فان جعل من مصدر الرحيم بضم
فلا اشكال في احتياج للتنزيل والنقل اه لكن اشتقاق رحم
من فعل كحبس غير قياسي والرحمة رقة في القلب تعني
الاحسان وادارته فهي صيغة فعل على الاول وصيغة ذات
على الثاني وهي باعتبار مبدئها وهي الوجة مستحيلة في حقه

يقال

تعالى لانها من الكيفيات النفسانية ولا تنسب له تعالى المراد
غايتها وهو الاحسان فوصفها بما جاز لعلاقة السببية و
كناية اصطلاحية وكونها يصح معها ارادة الحقيقة كالمركبة
هنا وهي لا تصح اراستها والمراد ان يكون المعنى الكناية لاينا في
الحقيقة وان منع منه مانع خارج وتقدير بعضهم في ذلك
استعارة تمثيلية لا يخفا ما فيه من سوء الادب وهذا
بحسب اللفظ والافا طلاقة عليه تعالى حقيقة شرعية لغاية
التبادر وقد تمت الجلالة على الرحمن الرحيم لانها اسم للذات
وهما صفتان والاسم مقدم على الصفة وقدم الرحمن على الرحيم
لان خاص به تعالى اذ لا يطلق على غيره بخلاف الرحيم ولانه
ابلى من الرحيم كما وكيفا ولان زيادة البناء دل على زيادة
المعنى عند اتحاد المتلاقيين في الاشتقاق في النوع كما قطع
وقطع بخلاف نحو حذر وحاذر لا ختلاف النوع اذ الاول
صفة مشبهة والثاني اسم فاعل وهذا في الرحمن بحسب
انه صفة واما الآن فقد صار علماً بالعلية ويجوز فيه
المعروف نظراً لا صلباً وعدمه نظراً لعليته وعلى انه علم
فهو يدل من الجلالة والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم
البديل على النعت وانما كان الرحمن ابلغ من الرحيم كما لا يورد
رحمن الدين والآخره ورحيم الآخره وكيفا لئلا يرحم النعم
علايل النعم والرحيم المنعم بدقايقها اشارة الى انه لا يعطى العقل
والكثير غيره وانه يحتاج للنعم الجلية يحتاج الى الحقيقة
ايضا اذ لا غنا عنهما **تنبيه** اورد على اختصاص
الرحمن به تعالى تسمية سليمان رحمن الحكامة وقولهم وانت

تنبيه

عَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتُ رَحْمَانًا وَأَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ
ادْعُوا الرَّحْمَنَ قَالِ الْمُشْرِكُونَ لَا نَعْرِفُ الرَّحْمَنَ إِلَّا رَحْمَنَ الْيَوْمَانِ
وَأَجَابَ بَابَهُ تَعْنِي فِي الْكُفْرِ وَقِيلَ أَنَّ الْمَنَعَ شَرْعِي لَا لُغَوِي
كَأَيُّهُمْ مِنْ كَلَامٍ يَشْخُخُ الْإِسْلَامَ وَمِنْ كَلَامٍ الْإِسْنَوِي فِي تَرْجُمِهِ
لِمَنْهَاجِ الْأَصُولِ لِلْبَيْضَاوِيِّ وَفِي بَسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ
الْفَضَائِلِ مَا لَا يَحْتَمِي وَقَدْ تَعَرَّضَ لِحُجْلَةٍ مِنْهَا الْأَهْدَلُ فِي بَسْمِ
دَعَاءِ أَبِي جَهْمٍ وَلَمَّا افْتَتَحَ كِتَابَهُ بِالْحُجْلَةِ الَّتِي الْاِفْتِتَاحُ بِأَسْمِ
الْحَقِّ تَعَالَى وَكَانَتْ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَمْدِ نَاسِبًا أَنْ يَرُدَّ فَهَا بِأَسْمِ
الْحَمْدِ الْكُلِّي الْجَامِعَ لِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ فَقَالَ **لِلْحَمْدِ**
اِقْتِدَاءً بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ أَيْضًا وَعَمَلًا بِأَحَادِيثِ الْحَمْدِ لِمَا كُنْتُ
وَالْحَمْدُ لُغَةً الشَّائِلُ بِالْكَلَامِ عَلَى جَمِيلِ اخْتِيَارِي عَلَى جِهَةِ التَّعْلِيمِ
سَوَاءٌ كَانَ فِي مَقَابِلَةِ نَعْمَةٍ كَالْأَكْرَامِ أَمْ لَا كَالْعِلْمِ وَالشَّجَاعَةِ
وَسَوَاءٌ كَانَ جَمِيلًا شَرْعًا كَالْعِلْمِ أَوْ فِي زَعْمِ الْحَامِدِ كُنْهِهِ
الْأَمْوَالِ عِنْدَ مَنْ يَحْدُثُ خَيْرًا وَالشَّائِلُ الْإِتْيَانُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ
وَقِيلَ الذِّكْرُ خَيْرٌ وَهَذِهِ الشَّائِلُ بِتَقْدِيمِ الْبُتُونِ عَلَى الْمَثَلَةِ
وَعَبْرَتُ فِي الْحَمْدِ بِالْكَلَامِ لِشَمْلِ التَّعْرِيفِ لِلْحَمْدِ الْقَدِيمِ وَهُوَ
حَمْدُ تَعَالَى نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ وَحَمْدُ لَا صِفًا لَيْدِهِ وَالْحَمْدُ الْحَادِثُ
وَهُوَ حَمْدُنَا لَهُ تَعَالَى وَبَعْضُنَا لِبَعْضٍ فَدَخَلَتْ أَقْسَامُ الْحَمْدِ
الْأَرْبَعَةُ وَهِيَ تَرْفَعُ الْأَكْثَرُونَ بِاللِّسَانِ فَلَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ التَّعْرِيفُ
شَامِلًا لِلْحَمْدِ الْقَدِيمِ بِتَقْسِيمِهِ الْأَمْجَازِ بَانَ يَرَادُ بِاللِّسَانِ الْكَلَامُ
مِنْ أَطْلَاقِ الْبَسْمِ عَلَى الْمُسَبِّبِ وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَمْدَ وَدُنْيَانِ
عَنِ الْمَجَازِ وَاجْتِبَاءً بَانَ مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا كَمَا هُنَا أَوَّانِ
اللِّسَانِ مُسْتَعْمَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَلْقِ فِي حَقِيقَتِهِ وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى

لِلْمُخَالَفَةِ

الْمُخَالَفَةِ فِي مَجَازِ بَنَاءِ جَوَازِهِ وَخَرَجَ بِالْجَمِيلِ غَيْرِ الْجَمِيلِ
أَنْ قُلْنَا بِرَأْيِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ
وَالْمَجْهُورِ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْخَيْرِ وَبِالْاِخْتِيَارِ الْأَضْمَرَارِ
فَالشَّائِلُ عَلَيْهِ مَدْحُ أَحَدٍ إِذَا قِيلَ مَدَحْتُ الْمَوْلُودَ عَلَى حَسَنَتِهِ
دُونَ حَمْدِهِ أَوْ قِيلَ يَشْتَرِطُ الْاِخْتِيَارُ فَيُنَادِي كَالْحَمْدِ وَقَوْلُهُمْ
مَدَحْتُ الْمَوْلُودَ عَلَى حَسَنَتِهِ أَمْ لَوْ مَدَحْتُ زَيْدًا عَلَى رِشَاقِهِ
قَدْ خَطَأَ وَقِيلَ هُوَ لَوْ لَمْ يَلَيْقَ أَنَّهُ مَجَازٌ وَقَوْلُهُمْ يَخْتَارُ
لِلْحَمْدِ وَالْمَدْحِ اخْوَانٌ يَحْتَمِلُ تَرَادُفَهُمَا وَبِهِ مَبْرُجٌ فِي الْفَائِقِ
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا اخْوَانٌ فِي الْاِشْتِقَاقِ الْكَبِيرِ بَانَ يَشْتَرِكَا فِي
الْحُرُوفِ الْأَصُولِ دُونَ التَّرْتِيبِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ
أَنَّمَا هُوَ قَيْدٌ فِي الْحَمْدِ عَلَيْهِ أَيْ لَا جُلْدَ وَهُوَ الْوَصْفُ الْبَاعِثُ
عَلَى الْإِتْيَانِ بِالْحَمْدِ دُونَ الْحَمْدِ بِهِ وَهُوَ مَدْلُولُ الصِّيغَةِ إِذَا
قَدْ يَكُونُ غَيْرًا اخْتِيَارِي كَمَا يَكُونُ زَيْدٌ يَشْفِقُ الْقَدَّ إِذَا كَانَ
الْبَاعِثُ لَكَ لَكَ كَرَمَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَرْكَانَ الْحَمْدِ خَمْسَةٌ
حَامِدٌ وَمَحْمُودٌ وَمَحْمُودِيَّةٌ وَمَحْمُودٌ عَلَيْهِ وَصِيغَةُ تَعْلِيلٍ الْحَمْدُ
وَالْحَمْدُ عَلَيْهِ قَدْ يَحْدِثُ بِالذَّاتِ وَيَخْتَلِفَانِ بِالْاِعْتِبَارِ كَمَا
إِذَا كَرَمَكَ زَيْدٌ فَقُلْتَ زَيْدٌ كَرِيمٌ فَالْكَرَمُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بَاعِثًا
عَلَى الْحَمْدِ يُقَالُ لَهُ مَحْمُودٌ عَلَيْهِ وَمِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَدْلُولُ الصِّيغَةِ
يُقَالُ لَهُ مَحْمُودٌ بِهِ وَقَدْ يَخْتَلِفَانِ ذَاتًا وَاعْتِبَارًا كَمَا إِذَا كَرَمَكَ
زَيْدٌ فَقُلْتَ زَيْدٌ عَالِمٌ فَالْحَمْدُ عَلَيْهِ الْكَرَمُ وَالْحَمْدُ لَهُ الْعِلْمُ
وَلَا يَرُدُّ أَنَّ حَمْدَهُ تَعَالَى عَلَى ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ لَيْسَ حَمْدُهُ عَلَى خِيَارِي
لَا أَنَّهُ لَيْسَتْ مَسْبُوقَةٌ بِالْاِخْتِيَارِ وَالْاِكْتِنَانِ حَادِثًا لَأَنَّهُ تَعَالَى
لَمْ يَكُنْ أَنْشَاءَ فَعَلٌ وَأَنْشَاءَ تَرْكُ بَزْلِ حَمْدِهِ عَلَى ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ

منزلة على الاختياري وبأن المراد بالاختياري ما ليس اضطراراً
 فالمراد على جميل اختياري حقيقة او حكماً فسمي ذلك الله تعالى
 وصيغته تتبع ما تقر من اشتراط الاختيار بما
 هو بالنظر للحقيقة اما المجاز فلا كما يصحح به كلام الزمخشري
 حيث قال ومن المجاز حميت اللؤلؤة على حسناتها وحميت
 الارض رضيعت سكنها والوعاء يتخادون الكلا وجاوة
 فما حميت جواره وغير ذلك وخرج بعلى جهة التعظيم ما كان
 على جهة الاستهزاء كذا في انك انت العزيز الكريم والحمد
 عرفاً ففعل ينوي عن تعظيم المنعم منعهما الحامد او غيره سواء
 كان قولاً باللسان ام اعتقاداً بالجنان ام عملاً بالاركان فورد
 امر من الغوي ومتعلقة اخف منه لانه لا يكون الاعلى
 لغده فينبغي ما عموم وخصوص وجهي ومعنى كون الاعتقاد
 لا ينسب عن تعظيم المنعم انه لو اطلع عليه انبا عنه والشكر
 لغة هو الحمد العربي المكن بابداله الحامد بالشكر وشرعاً
 صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق لاجله
 ولذا قال تعالى وقليل من عبادي الشكور وقال العلامة
 التجاري اطباق المفسرين على تغير الحمد لتوافق في القرآن بما
 فسر به ائمة اللغة من انه الوصف بالجميل مبرح ان معناه
 شريعاً هو مبرحاً لغته لانه يجب ان يحمل اللفاظ في كلامه
 تعالى على المعاني الشرعية ولا يجوز حملها على اللغوي فلو كان
 معناه يختلف لغة وشرعاً لحملوه على الشرعي كما نقله عنه
 المناوي وسكت عليه والحمد لله احدى او حمداً
 حمداً لله فحذف الفعل ابتغاء بدلالة مصدره لقد عدل للرفع

من حيث كونه

المراد بالاختياري ما ليس اضطراراً
 على وجهه وجوباً او جوازاً
 الحمد لله في كل وقت
 الحمد لله في كل حال

للدلالة على الدوام والثبوت ثم ادخلت عليه الـ والصبيان
 هنا مناقشات ذكرتها في شرح بافضل والحمد مختص بالله
 تعالى كما افاده الجملة الاسمية لا كونها معرفة لغيره
 لان خبرها غير معرفة لانه متعلق الجار والمحرور المقدر
 بنحو ثابت او الجار والمحرور وكلاهما غير معرفة بل لان
 الـ في الحمد يصح كونه للجنس وعليه صاحب الكشاف او
 الاستغراق وعليه الجمهور والعهد الخارجي العلي اي
 الحمد الذي به نفسه وحمده به كمال خلقه والام في
 الله يصح كونه للاختصاص او الاستحقاق او الملك وعمل
 فالعبارة دالة على اختصاص جميع المحامد به تعالى اما
 الاستغراق فبالمطابقة واما على الجنس فبالالتزام اذ المعنى
 جنس الحمد مختص به بناءً على اللام في الله للاختصاص اي
 فلا فرد منه لغيره والابطال الاختصاص واما على العهد
 فالمعنى الحمد الذي حمده به نفسه وحمده به كمال خلقه مختص
 به او مستحق له والعبرة بحمد من ذكر لمن ذكره وبنحو
 فاقادته الاختصاص ما فيه على هذا ادعاء قالوا ولا يمنع
 على هذا التقدير كون لام الله الملك لان المركب من القديم
 والحادث حادث فالاحتمال التسعة واو لاها كون الـ في
 الحمد للجنس ولام الله للاختصاص لانه كدعوى الشيء بسببه
 وفي البرهان العقلي لانه يتركب من الشكل الاول الجنس
 الحمد مختص به تعالى وكما اختص به لا يخرج منه فرد لغيره
 فينتج جنس الحمد لا يخرج منه فرد لغيره ولان الـ التي للام
 استغراقاً والحمد تختص بقرينه بخلاف التي للجنس وما ذكر

من اختصاص الحمد به تعالى قال المناوي صرح به السعد
والسيد والقاضي والبخاري وغيرهم من المحققين وعليه أشكال
لأنه تعالى العبد وإن كانت في الحقيقة مخلوقة له تعالى ترجع
إلى العبد قطعاً لكونها كسبه ويمدح ويدم عليها فيحمد باعتبار
ذلك ورجوعها إليه تعالى لا يقتضي الحصر فيه والناس فريقان
فريق تجروا على أولئك المحققين وهنوا ما قالوه وفهم
المولود ابن المهام وقد كرمنا طال به في الرد عليهم وفريق
سلكوا الأدم معهم وسيد هذا الفريق المحقق الدواني
فنزله الحصر على الحقيقة لأن الحمد يختص بالفعل الاختياري
ولا اختيار لغيره تعالى إذ العبد مضطرب في صورة مختار
ثم قال والخامس أنهم نزّلوا غير حمد الله منزلة العدم أو منزلة
حمد الله لأنه مبدئ كل جميل فحمد غيره كما لعار به لأن العمل منه
والحمد وكل اختيار لغيره يعود إلى الاصطلاح أه كلام المناوي
مختصراً ولا يخفى أن الحمد لغيره شامل لحمد كل خلقه نحو
وأنك تعالى خلف عظيم وأن المراد كونه المحمود به وعليه في
حقه غيره تعالى بمنزلة العلم لا نفس الصيغة بالفتا إذا لا
يصح كون نفس ثنا الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مثلاً
منزل العدم إذا لا يقوله أحد مع ذلك لا يخفاً ما فيه وإن كان
المراد أن جميع الكمالات المتصفة بها خلقه إنما هي منه ومن
فيض جوده وأكرمه وأحسنه المحض وهو المالك لهم والكال لهم
فكأنهم لا كمال لهم لأنه في الحقيقة منه واليه فتراجع كل ما
إليه قال العلامة الشافعي وحمد الحمد تحتمل كونها
انشائية مفيدة لأن الحمد إذا التقابل الحمد لله منشي للثنا

عليه تعالى بمضمون الجملة وهو اختصاص الحمد بالله أو
استحقاقه له لا إنشاء المضمون الذي هو نفس الاختصاص
أو الاستحقاق لأنه ليس في قدرة العبد ومضمون الجملة
هو مصدر الماخوذ من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه
كقيام زيد من قولك زيد قائم وتحتمل كونها خبرية وتفيد
مادة كبر بغير اللزم إذ من لازم الأخبار عن الحمد بانه
مملوك أو مستحق لله وصفه بانه مالك أو مستحق له و
ذلك جميل قطعاً فيكون الوصف به حمداً وما قيل أنه لا بد
في الحمد من الأدعاء تدل على الجملة والأخبار لا تستلزمه فلا
يكون حمداً مفرداً ودلّاه مبنى على اشتراط اعتقاد انصاف
المحمود بالحمود به باطنا وليس بشرط بل الشرط قصد
التعظيم وإن لم يعتقد به باطنا أيضاً لا وجه للفرق في عدم
الاستلزام المذكورين بين الإنشاء والخبر وقال
المدايني كونها انشائية معنى أي مستعملة في الإنشاء مجازاً
أي التقصد بها إنشاء الحمد وإيجاد حصول الحمد بالتكلم
بها كما هو شأن الإنشاء أن يكون معناه مقارناً للفظ بخلاف
الخبر فمعناه سابق على اللفظ ثم قال وظاهر كلامه أنها
إذا جعلت خبرية معنى لا يحصل بها الحمد وهو كذلك
وضعا فلا ينافيه كلام السيد أنها تفيد ذلك بالضرورة هنا
وكونها مستعملة في الإنشاء مجازاً هو المتبادر انتهى وقال
المناوي والقول بأن حمد الحمد من صيغ الإنشاء شريفاً
أو مشتركاً بين الأخبار والإنشاء كصيغ العقود زيفه
المولى حسن الرومي بأن تلك أخباراً من لغة نقلها الشرع

الى الانشاء لمصلحة الاحكام واقيمت النقل في مثل ما نحن فيه
 به ضرورة متنوعة وقال **الاجمعي** واستفيد
 من هذا اني مما قد مره ان اللفظ الجبري اذا استعمل
 في معنى انشائي بطريق المجاز يبقى على خبريته اي يكون
 خبر اللفظ انشائي معنى **واعلم** ان قولنا انشائية لفظا
 في حال النقل مبني على ما عليه اللفظ الجبري اذا استعمل
 اللفظ في لازم معناه الانشائي يكون انشاء اما على
 ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه لا يكون انشاء
 الا ان كان المعنى المستعمل مما هو من معاني العمل
 الانشائية كالامرو والخو والا فلا يكون انشائي **قلت**
 وعلى كلام الشيخ فصيح العقود كسبت واشترى
 ليس بانشائي لان المستعمل في الامري تصرف في هذا
 ومعنى اشترى تصرف في الثمن **واعلم** ان عند الحمد
 المذموم وعند الشكر الكفران وعند المدح الهجو وعند
 الثنا النشأ **واعلم** انه ينبغي للشيخ ان ياتي ببراعة
 الاستهلال وهي ان ياتي في ابتداء كلامه لانه اول ما
 يقع السمع بما يناسب مقصوده وببراعة المطلب
 وهو ان ياتي بالثنا قبل شروع في مقصوده وبراعة
 القطع **واعلم** ان ياتي في آخر كلامه بما يشعر بتمامه
 كلفظ الكمال والتمام وقد اتى المصنف نفع الله به في الاجابة
 واجله اشار للاول في **قوله** الذي وفق اجاب
 لا قصد طريق لكن الا قصد هذا المعنى الاقوام اي الطريق
 الاقوام لا بمعنى العقد الذي هو معنى الحج والعمرة **قال**

ما استعمل فيه ليس مما وضع له
 لعل الانشائية الا ان يعنى مثاله

رعد على طلبه العقل بمكة المشرفة

في القاموس القصد استقامة الطريق والاعتماد والامر بقصده
 رعيه توله يقصده والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العمل
قوله والصلاة والسلام الخ بالصلاة عليه صلى الله
 عليه وسلم لخبر كل كلام وفي رواية كل امر ذي باله لا يبد
 فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو قطع اكتسب وهو وان كان
 ضعيفا فقد استحقوا الافتتاح به ولخبر من **قال** في كتاب
 لم تزل الملائكة تصلي عليه مادام اسمي في ذلك **قال** وجمع بين
 الصلاة والسلام جزو كل من خلق القابلين بكونه جزا
 احدهما عن الاخر مثله شروط ان يكون المراد منا خلافة
 منه صلى الله عليه وسلم لانه حقه وان لا يكون في غير الوارد
 وان يكون في غير الداخل على من السلام عليه اما هو فيقتصر
 على السلام بادب وخضوع كما يالحق **وقال** نصيبان اذا صلى
 في مجلس وسلم في مجلس اخر كان اتيا بالمطلوب وفاقا للمحافظ
 ابن حجر والامية لا تله على طلب فترتها لان الواو مطلق الجمع
 فلا يقتضي ذلك **وهو** والصلاة لغة الدعاء مطلقا وشرعا اقوال
 وافعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم ولها ايضاً معنا
 لغوي وهو انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار اي
 طلب المغفرة وان يكن بلفظها خبر الجاري ان الملائكة
 تصلي على احدكم مادام في مجلسه **تقوله** اللهم اعزله اللهم
 ارحمه ومن غيرهم ولو شجرا او حجرا او حيوانا غير من يعقل
 فقد ورد صلواتهم كمالا في سيرة النبي وغيرها وان
 اشهر انما سلمت عليه فقط **تفريع** ودعا وان شئت
 قلت من الله رحمة ومن غيره دعا **قال** ابن علان انها

من الله رحمة مقدرة بالتعظيم في حقه الانبياء في حق
 غيره قد تعبرون به وقد لا وعلى ما ذكره في
 اللغوي ورجح ابن هشام في معنية انهما من المنة كالمعنى
 ومنابطة ان يتحد كل من اللفظ والمعنى وانما العطف
 وهو بالنسبة اليه تعالى الرحمة الخ ورجح لان الاصل عدم
 تعدد الوضع الا لزم على الاول ولانه يلزم عليه استعمال
 المشترك في معانيه في بعض موادها وقد منعه الجمهور
 والمحقق انه صلى الله عليه وسلم كباقي الانبياء يستعملون
 بمصلا تالاهم وان كانوا كالميلين فاما من كماله الا وعند
 الله اكمل منه لكن ينبغي ان لا يلاحظ ذلك بل يلاحظ مثالا
 امره تعالى بها قال في الحقة وخص الانبياء بلفظها فلا
 تستعمل في غيرهم الا بتعاطي المراتبهم الرفيعة والحق
 بهم الملازمة لما ذكرتم لهم في العصمة وان كان من جملة
 اي من الصحابة والاولياء افضل من غير حواصدهم والسلام
 التسليم من الافات المناقبة لغاية الكمال اي والتجبه
 وجملة صلى الله عليه وسلم خبريتان لفظا انشائان
 معنى فياتي فيهما ما مر في جملة الحمد قال بعضهم الا
 انه لا يصح كونهما خبريتان لفظا ومعنا اذ الاخبار
 بالصلاة ليس هي صلاة وان تكلف بعضهم صحة بخلاف
 جملة الحمد فان الاخبار بالحمد حمد قال المدايني وان
 بالماضي للمبالغة بشيخه الصلاة التي تعظم بالصلة
 لما فيه في تحقق الوقوع ثم اشتمل من الصلاة الماضية
 صلى فهو استعارة بقبر حبيب اليهينة ويراد الحمد بالجملة

الاسمية

الاسمية الدالة على الثبوت والدوام والصلاة بالفعل
 الدالة على الحمد داي الحدوث الحدوث المسؤل من الرحمة
 بالصلاة دون الحمد به وهو استحقاق الحمد بثبوته
 له تعالى انكروا بدا واورد السحلة محتملة للوجهين
 لانه اذ قدر المتعلق فعلا كانت فعلية واسما فاسميتها
 حصول المقصود بكل منهما وقصد الاختصار وحدوث
 المتعلق او تغنيا وقيل بالعاطف بين جملة السحلة
 والحمد وبين الصلاة تميزا لما يتعلق به تعالى
 بالنبوة عينا عما يتعلق بالمقصود به دون الاوليتين
 شيئا على استقلال كل بالمقصود وان بينهما كمال الاتصال
 وعديت الصلاة بعلم التضمن بالمعنى الانزال اي انزل
 عليه رحمة او العطف اي اعطف عليه ام **قول**
 على سيدنا محمد اي اشرفنا ومحمد بدل من سيد لا يغت
 والمجد الشرف والكرم وجندة اعوانه والحزب جند
 الرجل وصحابه الذين على رايه والسحلة في مقام الدعاء
 كل مؤمن ولو عاصبا لان الرجل ابتاعه وصحبه اسم
 جمع لصاحب اذ فعل لا يكون عند نسيبويه جمعا
 لصاحب وجمع عند الاخفش وهو لغة من طالت
 عشرتك به فعرفا بمعنى الصحابي وهو من لقبه صلى
 الله عليه وسلم مؤننا يقظة في حياته لقاء متعارفا
 اي بدنه في عالم الدنيا ومات على الايمان وان لم يبرأ ولم
 يبرأ لنحو عيا او يبرأ صلى الله عليه وسلم وان لم يشعر بكل
 بالآخر قد خل في بعد البعثة وريقة ابن نوفل فاته

على من علمهم في حاشية المدح
 في حاشية المدح
 في حاشية المدح

راه بعد النبوة وقبل الرسالة قال الشيخ علي الاحمدي
الملكبي يكتفي بثبوت المحجة الايمان اللغوية وهو التمهيد
بنوكته صلى الله عليه وسلم بعد البعثة لمن مات قبل الرسالة
كورقة اي وعليه فهو اول من امن به من الصحابة قال
الشرقاوي المراد من امن به بعد البعثة اي الرسالة على
الصحيح والافلا يقال فيه محاي وان كان ايمانه صحيحا
فخرج من راه قبل البعثة وقبل الايمان اوفي النوم اوفي
السماء كرويه الانبياء والملائكة له ليلة الاسراء بعد
نقله ب ح عن الجمهوري ان عيسى عليه السلام اجتمع
به صلى الله عليه وسلم مرات في الارض اي احدها بيت المقدس
بجسد لا يجرد روحه كما جتمع به غيره من الانبياء فلا
ثبت به لانه ليس من اللقا المتعارف وكذا اجتمع بالخضر
عليه السلام فهما محايان ومن مات مرتين او دخل من
اجتمع به في الارض من الملائكة والجن **قوله** اما بعد
وقد تحذف اما وتثوب عنها الواو فتكون نائية عن اما
واما نائية عن مهمما والاصل الاصل مهمما يكن اوبدا
من شيء فاقوله بعد ما تقدم به لعل نزوم الفا في حيزها
فحذف الشرط وفعله والمضاف اليه بعد للعلم به واقيم
مقام الشرط وحده وقيل مع فعله ورد بان جعل
تقديم الاسم عوضا عنه ولا يجمع بين العوض والعوض
ثم حذف اما ونابت عنها الواو ولا يجمع بينهما لاشتراك
الجمع بين العوض والعوض والروايات حقت الترتيب ان يكون
هكذا لانه نطق به كذا في ثمة حله الحذف والنيابة وبها

نقيض قبل طرف غاي زما في كثير مكاف قليلا ويصح هنا
ارادة كل لانه زما في ما قبله والتكلم مكاف ما عتبار الرقم المحي
المكان الذي رسم فيه ما بعدها بعد المكان الذي رسم فيه ما
ما قبلها وهو مبني على الضمة لحدوث المضاف اليه وفيه معناه
وانما ثبت لا فتقاربها الى ما تضاف اليه فاشبهت الحروف في
الاقتضار وقيل لشبهها باحرف الجواب كنعم في الاستغناء
بها عما بعدها وهو الصحيح وحركت لان لها اصلا في الاعراب
وتخلصا من الساكنين وكانت الحركة ضمة حيرا لما فاته في حالة
الاعراب باقوى الحركات وهو الضم وليكل لها الحركات الثلاثة
ويصح نصبه على الترفعية بغير تنوين لينة لفظ المضاف اليه
ومنونا مقطوعا عن الاضافة لفظا وتقدير ا وروي رفعه
مع التنوين على انه فاعل بالفعل المحذوف اي مهما يكن
بعد وهذا وجه خامس فيه واختلف في عاملة فقيل
فعل الشرط وعليه فالعامل فيه اما عند يسويه لشيائها
عن الفعل او الفعل المحذوف غيره والتقدير مهما يكن من
شيء بعد ما تقدم من البسملة وما بعدها فاقوله انه النسخ
وقيل معمول الجز وعليه فالعامل فيه القول المقدد بعد الفا
الذي هو الجز اي مهما يكن من شيء بعد البسملة وما بعدها
فاقوله بعد ما تقدم انه الخ ورجل لانه معلق على وجود شيء
والدني لا تخلو من شيء والمعلق على المحقق محقق بخلافه
على الاول فانه قد لا يوجد شيء بعد البسملة وما بعدها
ولانه امثل الامر بالبداهة بالبسملة وما بعدها المفهوم
من الاخبار لانه صريح في ان الشروع في التاليف بعد البداهة

بذلك ولا كذلك الاول وقيل الاول اول لان المعلق عليه
 يكون في خبر السلسلة فتعده بركتها كالمعلق واجمع
 المحققون كما نقله المولى سعد الدين عن ابن الاثير ان
 ما بعده في فصل الخطاب لان المتكلم بذلك باليغتنح
 كلامه بذكر الله وحمده والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم
 فاذا اراد الخروج الى غرضه فصل بما بعده وقد يختصر
 فيقوله وبعد لكن السنة اما بعده المخرجه الشيخان
 انه صلى الله عليه وسلم خطب فقال اما بعد ولا يوفق بها ولا
 ولا اخرا ولا بين كلامين متساويين بل بين كلامين متغا
 يرين بينهما تفرع مناسبة كما هنا لان ما قبلها تهديد
 للتأليف وما بعدها ليان سببه وسما اقتضاها عند
 البيانين مشوبا بتخلص **قوله** معانية وجباثرة اشار
 الى انه حصل له العلم بالناسك بعلم اليقين وهو علم الشيء
 بالدليل ولا شك انه عالم بالناسك بأدلتها وعين
 اليقين وهو علم الشيء بالمعينة وحق اليقين وهو
 علم الشيء بالمعينة والمباشرة **قوله** الفت قال
 المناوي في التعاريف التأليف جعل الاشياء الكثيرة
 بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان لبعض اجزاء
 نسبة الى بعض ام لا ذكره السيد وقال ابو البقاء
 املا للجمع بين شيئين فصاعدا على وجه التتابع
 ولذلك سميت العهد لغة الفت لتوافق الطباع فيها
 والقلوب **قوله** هذا الكتاب ابي الجامع يقال
 تكتبت بنوافل ان اذ لم يجمعوا وكذلك الكاتب يجمع

فيمنع من الغناء والجموع ذاك
 فيمنع من الغناء والجموع ذاك

الخ

الحروف فيصيرها كلمة ويجمع الكلمات فتصير كلمة
 واسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهبية المختومة
 الدالة على المعاني المحصورة في المختار من الاحتمال
 السبعة وانما كان هذا مختارا لان النقوش لعدم
 تسد هالك كل شخص وفي كل وقت لا تصلح ان تكون
 مدلول ولا جزء مدلول فيطل احتمالات اربعة وهي
 النقوش فقط وهي مع الالفاظ ومع المعاني والثلاثة
 ولان المعاني لكونها متوقعة على الالفاظ في الغالب
 لا تصلح ان تكون مدلول ولا جزء مدلول ايضا فيطل احتمالات
 فتعين كونها الالفاظ الذهبية من حيث دلالتها على
 المعاني وامان حيث انها ليست مقصورة واسما
 الاشارة وان كانت موصوفة للامور المحسوسة بحاسة
 البصر فقد استعملت في المحسوس بحاسة السمع لشبهه
 به في كمال اتقانه وذلك انه شبه تلك الالفاظ بالشيء
 المشاهد بجامع مطلق المحسوس واستعمل لفظ هذا
 في استعارة مبرحة تحقيقية ثم ان نظران هذا في
 معنى المشار اليه فهي تبعية لا تفرق في الالفاظ ان الاستقارة
 في الحرف والمشتق والموول به كالمشتق والمصغر والموول
 واسم الاشارة الحسية واستعمل لفظ الثانية للاول
 واشتق منه المشار اليه المعبر عنه بهذوالا فاصلية
قوله في هذا كتاب الامام الشافعي جلاله ثانيا كتاب
 ابي كائنا على مذهب الامام من كينونة الدال على المدلول و
 المذهب لغة اسم لما كان المذهب استعمل فيما ذهب اليه

تتبعه فنقول
 فيمنع من الغناء والجموع ذاك

الشافعي رحمه الله من الاحكام مجاز على طريق الاستعارة المتخذة
التجريدية وذلك انه شبه ما ذهب اليه الامام من الاحكام بكل
الذهاب واستعير لفظ الذهاب للاحكام التي اختارها و
اشتق منه مذهب بمعنى احكام مختارة وهذا بحسب اصله
والافتقار صار حقيقة عرفية **قوله** تغمد الله برحمته
شبه شموله الرحمة للامام المحيطة به احاطة معنوية
بالتغمد المحسوس بخو السيف واشتق من التغمد تغمد معنى
شمل وحذف المشبه على طريق الاستعارة التمهيدية للتيقن
والقربية ذكر الامام لانه لا يغمد وفي القرينة استعارة مكينة
وذلك انه شبه الامام بخو السيف المتغمد وحذف المشبه
به وهو السيف والقربية التغمد فكل منهما قرينة اخرى
قوله جامعابين قولي العلامتين الخ اي لان كلام
المتأخرين كشيخ الاسلام والشهاب الرملي والمحيط الشربيني
وغيرهم من نفوسهم لا يخرج غالباً عما قالاه ولانه تتبع
كلامهما فوجد صفة المذهب **قوله** مقدمه اي
هذه مقدمة او مقدمة هذه او هذا واسمع مقدمة وهي
بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم وح لا يجوز فيها الفتح
وعليه مبنى ما في الفايق للشمسري انه خلوف وبفتحها
من قدمه ويجوز فيها ج الكسر على معنى ان هذه الطائفة
من العلم او من الكتاب لما فيها من سبب التقديم قدمت
نفسها على غيرها وانها تقدم من بعزتها على من لم يعرفها
وهي منقولة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه
الى ما يتوقف عليه الشرع من مسائل العلم والاه طائفة

بلغ

الكتاب

الكتاب المقدمة امام المعصم لرباط له بمعانيها واستفاد
بتقديمها فيه مناسبة ظاهرة بين المعنيين وهي ان كلا
طائفة من الشيء تقدمت عليه وهي هنا بيان معنى
السك من حج وعمرة وبيان فضلها وما يطلب من المقاصد
اليها فتكون حقيقة اصطلاحية لوضع اهل الاصطلاح
لها ثانياً او مستعارة منها كما في الفايق بعد ذكر المعنى
الاصلي وقد استعير لاول كل شيء ويتبع المراد بالاضافة
فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام او صفة حد
موصوفها اطلقت على طائفة من العاني والالفاظ قد
على العلم وعلى سائر لفاظ الكتاب ولا نقل ولا مجاز
وبه يشعر قوله المغرب قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة
الجيش ومقدمة الكتاب **قوله** الخ والمجزة الخ قال
الجوهري هو لغة القصد وقال الخليل كثره القصد
المن يعظم زاد القليوبي له معنى ثالثا وهو الزيارة و
عبارة في ش بافضل الخ بفتح الحاء وكسرها مصدران
والاكثر الفتح والقياس الكسر وهو شرها وقصد الكعبة
لافعال الآية ككنا في المجموع واعتز منه ابن الوقعة
بانه نفس الافعال واستدل له بخبر الخ عمره اي وعرفة
اي الوقوف بها من افعاله فالافعال اجزاء يوجد
بوجودها وبعدهم بعدتها وان وجد القصد والاول
هو الموافقة للعالم من ان المعنى الشرعي يكون مشتملاً
على المعنى اللغوي بزيادة اي فالقصد الذي هو المعنى
اللغوي جزء من الشرعي ولادليل له في الخبر لان معناه

معظم المقص منه معرفة اي لانه يقوت بقواته لكن يؤيد
قوله ابن الرفعة قولهم اركان الحج خمسة اوستة فدل على انه
نفس تلك الارقان التي هي الافعال واجيب بان هذه
ارقان المقص منه لا المقصد فسميها اركان الحج مجازا
قال بعضهم وهذا كلف فالحق ما قاله ابن الرفعة انه
نفس الافعال وان القاعدة اعليتها او منها النية وهي
جن ثبات المعنى اللغوي ونظير الصلاة لاشتمالها على
الدعاء قال في المنح وقد تويد الاول بان اللام فيه بمعنى
مع او يقال قصد البيت لاجلنا يستلزم قصد هاهنا وعلى
كل فليس المراد بالقصد المذكور فيه الدخول في الشك المعبر
عنه بالاحرام بل هو اعلم من ذلك وهو العزم اه قال
ابن علان في حاشية الاذكار واعتز من بان ابن الرفعة
لا يعتبر العقد وثاويله لا يدخل الافعال الاعلى الوجه
الاول منه على احتمال فتعين ان المراد بالتاويل مجرد
دخول الافعال على ما فيه كما علم اه **قوله** والعمره هي بطن
اوليه اوليه وبطنهم اوفتح فسكون **قوله** لغة الزيادة
وقيل المقصد الى مكان عام **قوله** للافعال الانية يخرج
الحج كما ان قوله ذلك فيه الحج يخرج العمره لان الافعال
في كل منهما تخالف الاخرى **قوله** ويطلق عليها شك
اي وهو من الشرايع القديمة قال ب ج فالخصوص
بهذه الامة ما عدا الطوائف او كونه بهذه الكيفية وكذا
يقال في العمره ونزلت آية في السنة الخامسة وفرن
في السادسة اه قال ابن علان وفي وجوبه على من

قبلنا

قبلنا خلافه قيل الصحيح انه لم يجب واستغرب **قوله**
وهو من افضل الطاعات بل قال القاضي هو افضلها لاشتمالها
على افعال ولاناد عينها اليه ونحن في الاصلا ب كما اخذ علينا
العهد بالايمان ح لكن الاصحاب على خلافه **قوله** وهي
ما يتقرب به الى الله اعلم ان لنا عبادات وهي ما تعد
بها بشرط النية ومعرفة المعبود كالصلاة وقربة وهي ما
تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه ولا يشترط لها نية
كالعتق وطاعة وهي امثال الامر والنهي ولا يشترط
فيها نية ولا معرفة الطاع فبين الثلاثة تباين بحسب
المفهوم واما بحسب التحقيق فبين الطاعة وكل من العبادات
والقربة عموم وخصوص مطلق فكل ما يصدق عليه انه عباد
او قربة يصدق عليه انه طاعة فتوجد بينهما قسمة
النظر المؤدية لمعرفة الله تعالى لانها تحصل بالنظر والقربة
اعمد من العبادات فتوجد بينهما فيما لا يحتاج لنية كالعتق
والوقف والذرافاد الشرايع **قوله** اكتساب معرفة الله اي
بان يقصد الى النظر وينظر في الايات الدالة على وجوده تعالى
وعظيم قدرته واتساع علمه من السموات والارض وغيرها
متما يحصل به القطع ان لا موجود لها سواء كما قال البرعي شهيد
غريب صنعده بوجوده لولا ما شهد به لولا اه ثم قال
سئل عنه ذوات الوجود فانها تدعوه مغيب ما تهارباه اي
يارباه وشاريقوله اكتساب معرفة الله الى ان المكلف به انما
هو اكتسابها اي بالقصد والنظر كما لا نفس المعرفة وكذا
يقال في العلم بالواجبات من نحو صلاة وغيرها فالكلف

في فضل العلم والمعرفة

به العلم الذي هو فعل الشخص اذ لا تكليف الا بفعل عمله
العلم والمعرفة **قوله** ثم العلم العيني الخ وعبارتي في ثم بافضل
الذي يظهر ان يقال العبادات اما قلبية او مالية او بدنية
وافضلها القلبية كعرفة الله والعلم اي العمل لانه بالقلب
ومحبة الله ورسوله وغير ذلك من كل قلبي ثم الماليتي على
ما في الرحيمية عن حج وهو غير ظاهر بل بعد القلبية البدنية
ثم الماليتي لان الصلاة والصوم والحج بدنية وهي افضل من
الغرض البدني والمالي والغرض من القلب افضل من الغرض
المالي وليس يشاء من النفل ولو قليا افضل من الغرض المأمور
ولو غير قلبي الا ما قالوه ان ابتد السلام افضل من جوابه
والطهارة قبل الوقت افضل منها بعده وبراء المعسر افضل
من النظارة قال حج وانما افضل السنوات في المذكورات لحصول
المقصد بالغرض بها لكن قد يريد ان لا اذن وهو سنة
افضل من الامامة وهي فرض كفاية ولا يمكن هذا الجواب
في ذلك وافضل القلبية الواجب منها وافضل معرفة الله
ثم العلم بالواجبات الهيئية وافضل البدنية الواجبة
الصلاة المفروضة وافضل واجب المالية الزكاة والغرض
من العيني ولو مفضولا افضل من فرض الكفاية ومن
النفل وقتر من الكفاية افضل من النفل ولو كان قلبيا
والنفل من القلب افضل من النفل البدني والمالي لا من
الغرض منها والنفل من البدني افضل من النفل المالي
او بتصرفه وزيادة يسيرة **قوله** انه حج البيت جمع
الانبياء الخ والمخ وقوله غزوة بن الزبير ان هوذا وصيكم

مكرر

معتزم بان جاز في احاديث كثيرة انهما حج الخ ما قاله
قوله وانما انبياء صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة حجتي
قال ابن علقمة وتسمية هذا حج انما هو باعتبار الصورة
اذ لم يكن قواين الحج الشرعي باعتبارها كما نوا يفعلونه
من النبي وغيره بل قيل في حجة ابي بكر رضي الله عنه
في التاسعة وفي حجة عتاب ابن اسيد في الثامنة ذلك
وتوزع في ذلك بان الله الحمد فكان يقف بعرفة مع قوتي
ساير قريش بمزدلفة فكما الحمد ذلك فهو قد ران يلزمه
وقوع حجه في زمنه من ذي الحجة كما استقرت عليه ثم يعتد
قوله وعمره في رجب الخ يفيد انه اعتمر خمس عمره المشهود
بين اهل الحديث انه اعتمر اربع عمره لخديسه حين
صدته مشركوا مكة وعمره القصية والعمره التي كانت
في ضمن قرانه في حجة الوداع وعمره الجعرانه حين فرغ
من غزوة حنين اخدمها ودخل مكة لاعمالها وخرج منها
ليلا وعاد للجعرانه وكلها في ذي القعدة وان كانت التي
في ضمن القران في حجة الوداع اعمالها وقعت في ذي الحجة
قالوا ولعل عذر من قال انه اعتمر في شوال ورمضان
باعتبار حروجه من المدينة وسفره في عام الفتح فانه خرج
منها في رمضان لفتح مكة ولم يحرم منك لانه تعالى عنه
وخرج بعد الفتح الى حنين في شوال فلما فرغ من حنين
الحج بعمره الجعرانه وانما حديث ابن عمر انه اعتمر في رجب
فهو في الصحيحين لكن عايشه انكرته وقالت يرحم الله ابا
عبد الرحمن ما اعتمر صلى الله عليه وسلم الا هو وهو مشاهد

مكرر

وما اعتمر في رجب قط فسميها وسكت وانكرها ايضا ابن عباس
وليس ولان لم يخرج من المدينة الى مكة الا في عمر الحديسية وصل
عنها وعمر القضية من القابل وفي عام الفتح وفي حجة
الوداع هذا هو الشهور ولم يكن شيئا منها في رجب
والله اعلم بحقيقة الحال وحجة من قال انه اعتمر في شوال
ما في الموطا عن هشام عن ابيه عروة بن الزبير انه
سئل الله عليه وسلم لم يعتمر الا ثلاثا اجدت في شوال
واثنين في ذي القعدة ولكنه مرسل بل قال ابن القيم
غلط كما بعد له عليه قول عائشة وابن عباس وليس ما اعتمر
سئل الله عليه وسلم الا في القعدة وحجري المصم على اثبات
المعمرين المذكورين كعمرة رمضان كما لا سالان الميث
مقدم على الثاني ولعل المصم لم يحسب عمر الحديسية التي
صد عنها والا فحسابها يكون على ما اعتمر من بثوث
عمرة رجب ورمضان وشوال سبع ويمكن كونه ان
بعمره شوال في فحة مكة لانه كان اذ ذاك فيها ولكن
في الهدي لابن القيم لا خلاف ان عمره لم ترد على اربع وانكر
حلايت عائشة عند الدارقطني بسند حسن قالت
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان
فاطرو وصمتي وقصر وتمعت فقال احسنت قال
القسطلاني ويمكن حمله على ان قوله في رمضان متعلق
بخرجت ويكون المراد سفر فتح مكة اه وهو عجيب فان
قوله في عمرة صحيح ان خروجهما معه في عمرة رمضان
وانه كان معتمرا في ذلك الخروج ولم يخرج في رمضان

وام

وانه معتمرا في ذلك الخروج ولم يخرج في رمضان الى مكة
الا فتح مكة والشهور انه لم يات فيه بشك لا شفعاله عنه
بما هو اهم منه والله اعلم **قوله** اللهم اعفر للمخارج
عزاء في الجامع البسفني عن ابي هريرة وقال المنذري
قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال الحافظ وفيه شرك القاضي
ولم يخرج له مسلم الا التبعات لكن وردت احاديث
صحيحة بمعناها **قوله** فلم يرفث قال المنذري
قال الحافظ الرث يطلق ويراد به الجماع ويطلق ويراد به
الفحش ويطلق ويراد به خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق
بالجماع وقد نقل في معنى الحديث كل من هذه الثلاث
عن جماعة من العلماء **قوله** ولو التبعات الخ قال في المنح
قوله اليوم ولدت امم يشمل المتبعات وورد التصريح بها
في رواية وافق به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم
بخالفه والاول اوفق بظواهر السنة والثاني اوفق بالقول
ثم رأيت بعض المحققين نقل الاجماع على الثاني وبه يدفع
الاقتا المذكور تمسكنا بظواهر السنة ويؤيد ذلك قول
المجموع عن القاضي عياض عن غفران الصغائر فقط مذهب أهل
السنة والكبار لا يقرها الا التوبة اورحة الله تعالى واستد
المصم بخير مسلم فيمن احسن ومنوره وملافة كانت كفارة
لما قبله من الذنوب ما لم توفي كبيرة الى ما قاله وحاصله
ان ابن المنذر وجماعة حملوا التكفير في هذه او نحوه على ما
يعم الصغائر والكبار اخذوا باطلاة المقصود وان بعضهم
ومهم العلامة ابن حجر عتيد وهما بالصغائر حملا للمطلق

على المقيد وعله بما نقل من الاجماع لكن في الاجماع نظراً
اذا لو كان ثابتاً لما جهله ابن المنذر وغيره من الاكابر من
المتقدمين والمتأخرين وحمل المطلق على المقيد بما يمكن
ما لم يرد فيه تصريح بما في العمل المذكور ومن ثم قال
العلامة الكردي والذي يظهر ان ما صرح به الاحاديث
فيه ان شرط التكفير فيه اجتناب الكبائر لا شبهة
افه لا يكفرها بعد تصريح الشارع به وما صرح به فيه
الاحاديث بان لا يكفر الكبائر لا ينبغي التوقف فيه بان
يكفرها وما اطلقت الاحاديث فيه يبقى الكلام فيه
وملت في الاصل الى ان الاطلاق يشمل الكبائر والفضل
واسع وان اردت الاحاطة باطراف ذلك فعليك بالاصل
اه وما ذكره موافق للحال الرمي **قوله** وهج ايضاً العزم
الى العمرة الخ رواه الستة الابداد وداود ومالك والاصبهاني
عن ابن عباس وزاد وما سيج الحاح من تسبيحة وما هلال
من تهليل ولا كبر من تكبيرة الا بشربها تشبيرة **قوله**
متكفل بالاصال الى الجنة يدل انه يموت على الاسلام اذ
لا يصير اليها الا المسلم قال في المنح معناه انه لا يقتصر
فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ صاحب
الجنة ومن استوجبها لا يضره ذنب متقدم ولا متأخر
بخلاف الخروج منها يوم الولادة فانما يتناول تكفير الذنوب
الماضية فقط وخرج فاختله في الحد يثنى يدل ان المرور
غير الذي لا رقت فيه ولا فسوق اه **قوله** ويجز باجر
خلاف الافضل اي حيث لم يجتمع اليها الخوفاء دين

او نفقة والافهوا افضل لانه من الحج قيامه بفرض عليه
كما نبه عليه الكردي في رسالة الاجير وابن حجر في المنح **قوله**
قال ابن عبد البر وهو الحق عند التنازع اي حجة من قال
بتفضيل مكة على المدينة كالمشافعية على المالكية القائلين بتفضيل
المدينة مع ابن عبد البر من المالكية لكنه انصف لظهور
دليل الشافعية وكفاية حجة على اصحابه **قوله** والمراد
بالسجدة الكعبة وما اتصل به من المسجد الاصيل وغيره لا طلاق
المسجد الحرام فتشمل جميعه بخلاف المصاعفة بالوصلة
في مسجد المدينة فلا تشمل الا ما كان موجوداً في زمنه
صلى الله عليه وسلم لقوله في مسجدى هذا فلا تدخل الزيادة
بعده في تلك المصاعفة كما قاله الامام النووي وان
نارعه المحب الطبري كابن تيمية بشمولها حتى لما حدث
بعده **قوله** والثواب بقدر باعت الدين اعتمد هذا
العلامة ابن حجر وجرى الغزالي وتبعه من على التفصيل
وهو ان غلب باعت الاخر اثنى بقدر باعتها او باعت
الديعة فلا ثواب له وجرى ابن غلب السلام على ان التشريك
في العبادة مضر مطلقاً فلا ثواب فيها لغير من عمل عملاً
اشرك فيه غيري فانابري منه **قوله** فليصرفه لنفسه
اي ان كان يسحقه كله والا فالقدر الذي يستحقه منه
قوله والا اعطاها الخ والا يكن له استحقاق في بيت
المال اعطاها الخ **قوله** ويجب ان يطلق الخ يسلكي جميع
ذلك في احصاء المدين **قوله** ويبعد قبوله اي لما في الخبر
انه اذا بى يقول له الله لا يبيتك ولا يعديك وخجك مردود

عليك حتى ترد ما في يديك **قوله** بل قال الامام احمد الخ اي
لأن النهي عنده يقتضي العناد مطلقا **قوله** ممن له ابوان
الخ سيايت ذلك في الاحصار **قوله** وان قصدت نحو
اي لان ذلك لا يسقط حق الزوج وانما يجوز له السفر
بغير رضا الامل **قوله** وان خالف في بعضه في الخفة
اي كليات في الاحصار **قوله** او احرمت باذنه اي لان
العدة حق الله لا تسقط باذنه **قوله** وجب الخروج
للح اي لانه أكد من العدة فيقدم عند خوف فواته **قوله**
بالحيث اي الردي لا القليل ومع ذلك ففي الردي ثواب
لكن الجيد افضل منه **قوله** فهو مفضولة لا مكروه ولا خلاف
الاوله وخلاف السنة والتحقيق ان معناها واحد كما بينته
في شرحي بافضل ولا شك ان الجيد اوله وافضل من الردي
وان الردي خلاف السنة اي الفاضلة وان كان التصديق
به سنة لكنه خلاف السنة الفاضلة والراجحة **قوله**
بما يثار التصديق به مكروه اي لانه اثاره نكاحا
الاجود **قوله** على اخرقه اي حيث خصها بالود **قوله** ومما
ان لم تدعه حاجة الجيد والافله كراهة كما ان الاقتضاء
على غسله في الوضوء مكروه وان كانت الغسلة كنحو عطش
فلا كراهة في الاقتضاء عليها **قوله** في الوقت اي لانه
قد يكون بعضها فيه الخير او حسن من بعض الا في نحو
الحج وتركه اذ لا خير في تركه نعم كونه عارضا في حقه امران
مطلوبان شرعا كالحج وشرعه فينبغي ان كان عالما ان يحج
وهذا العين على فقه الكفاية والفرض ولو كفاية على السنة

بلغ

ي
وخلاف السنة
في نفيها واجبة الا ان الاحتياج
في الزايد على الفسلة صم

فان

فان استوى امران قدم ما يغوث بالتراخي على ما لا يغوث به
والافليس عالما عن الارح **قوله** ان يستخير الله اي
يسأله اي يوفقه لما فيه الخير والاخير من الامرين واقله
ان يقول اللهم احتري ما هو الخير والاخير من كذا وكذا
بقليه ولسانه لان الدعاء يندب باللسان يندب بالقلب
ايضا كما قالوا في وقت الخطبة يوم الجمعة **قوله** وما سبق
اليه القلب الخ اي يكررها الى ان يشرح صدره لشيء فان لم
يشرح لشيء اخر ان سهل والاشترع فيما يسر له فقيه الخير
ان شاء الله تعالى **قوله** والاستخارة في الحج اي وغيره من
كل خير و**قوله** في الوقت اي الذي الصلاح فيه او
الاصح في دينه ودينه الا في الحج وتركه اذ لا خير في تركه
وكذا في الواجب المضيق فلا يستخير في وقته بل يبادر
به فلا استخارة في وقته اذ لا خيرية تأخير في تأخير المضيق
قوله على الرجل والفتى اي لما روي الترمذي وابن ماجه
عن ابن عباس قال حج النبي صلى الله عليه وسلم على رجل رث وقطيفة
خلقة تسوى اربعة دراهم او لا تسوى ثم قال اللهم حجة
لارباء فيها ولا سمعة والعطيفة كساء له حمل وروى
البخاري عن ثمامة قال حج اسير على رجل ولم يكن شيئا و
حدث انه صلى الله عليه وسلم حج على رجل وكان راحلة وحلته
راحلة قال في الفتح اي فلم يكن معه راحلة اخرى لمساعدته
وطعامه بل كانا معه عليها والزاملة من الزمل وهو
الحمل ويوجد منه ان الحج على الزاملة افضل لانه اليق التواضع
قوله فيكره كعب النجاس كالهواجر بلا حاجة كمرص

وزمانه اي ان ركوب الابل سنة للاتباع
وتحصل سنة اصل الركوب بركوب غيرها فالركوب ولو
في نحو الحمل افضل من المشي وان لم يحصل به الافضل من
مفعة الركوب اي يكونه على البعير وعلى الرجل وحديث
احمد اذا ركبت الابل فتعوذ وبالله واذكروا اسم الله فان
على كل سنام بعير شيطان لا يقتضي كراهة ركوبها وانما
يقتضي التعوذ والذكر عند ركوبها لدفع ضرر الشياطين
قوله وان يلق به ولا يرد ان ما لا يليقه به من نحو
العري يسقط الجمع وان لم يلق به منع نحو الثوب
الذي اطلع فيه على عيب لم يسقط حقه من الرد بعد من
نزعته ونحو ذلك فام لم يقولوا بمثل ذلك هنا مع انه اول
لا نه مجرد سنة ولا حقة لادمي فيها وذاك اما من كفاية
او عين او ما فيه حقة لادمي وقد يجاب بانه لا يلزم من
المساحة في ذاك الكثرة ما يترتب عليه من الضرر المساحة
في هذا لما فيه من اظهار السنة الذي لا ضرر فيها بوجه
اذ الغالب في الاسفار عدم الالتفات الى الرمايات بخلاف
الحضر قال في المنح **قوله** ركعتين بنية سنة فزاد
المنزل قال في المنح ووقع في بعض نسخ الكتاب اي
الايضاح تفصيلا خبر ما خلف احد في اهله افضل
من ركعتين الي **قوله** بان يقرأ الي يجمع في كل بين
ما قيل من الاقوال فيها وان يلزم عليه ترك الترتيب بتقدم
قل اعوذ برب الفلق على قل هو الله احد **قوله** آية الكرسي
ولا يلاف قرش قال في المنح قوله فقد جاء فيهما اثبات

عن

عن السلف منها من قرا آية الكرسي قبل خروجه من
منزله لم يصيبه شيء يكرهه حتى يرجع ومنها قوله الامام
الحليل اي الحسن العزويني من اصحابنا من اراد سفرا
ففرغ من عدوا ووحش فليقرأ ثلاث قرش فانها
امان من كل سوء **قوله** ثم يصلي اربع ركعات الى قوله
كما في الحديث قال في المنح وفي حديث في تاريخ الحكم ما
استخاف عبد في اهله من خليفة احب الى الله من اربع
ركعات يصليهن في بيته اذا شد عليه ثيابه ثم يقول
اللهم اني اتقرب اليك بكن الخ ما هنا فهن خليفة في
اهله وماله وداره ودوره حوله داره حتى يرجع الى
اهله **قوله** وفي الحديث الخ قال في مجمع الزوائد رواه
ابو يعلى وفيه من لم اعرفهم **قوله** ومن ان لا يخرج ليلة
الجمعة اي بخروفيه ضعيف جدا وهو من سافر ليلة
الجمعة دعا عليه ملكا لا يجاء الله من سفره ولا عانة
على قضاء حاجته وفي نسخة ولا يكره السفر ليلة الجمعة الخ
قوله اللهم انت الصاحب في السفر قال في المنح يستفاد
منه ان الصاحب من اسمائه تعالى لكن هل يقيد في
السفر بتاعا للفظ الوارد اذا سما الله توقيفية ولم يرد
الامقيد او لا يقيد بذلك محل نظر والاول اقرب والمراد
بالصحة هنا غايتها من اللطف واشد الانعام وكذا
يقال في نظير ما ذكر من قوله والخليفة في اهله
والماله اه لكين يرد على تعييله بالسفر ما سافر في قريش
في المنح في حديث ربهنا صاحبنا مع محمد الحديث لانه في

دعا عليه ملكا الخ

من ذكر انه يجوز اطلاق ما صح من اسمائه تعالى عليه
وان لم يتواتر على الصحيح بل العتوب وان ورد الفعل لا
يكفي فيه اشتقاق صفة له من نحو الله الساقى وان ورد
الفعل نحو وسقام ربهم الاية خلافا للحليمي والغزالي
ثم قال على ان اطلاق الله ساق لا يجوز ولا على الضعيف
لان شرطه ان لا يؤم نقصا كما هنا بخلاف الله الرابع وللت
فان ذكره مع القاء البدن في الارض قرينة على ان الله المراد
الله المحيي لهذا البدن واما اطلاق الله الساقى فلا قرينة
ترفع الاتهام ولا يقال قرينة اللفظ كما فيه لا نأفوه لونه
لذلك لم يستطعوا في الاتهام فعلمنا انه لا بد من قرينة
اخرى في حاشيته على السمرقندية التحقيق ان التوفيق
على الوارد اذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون
كما اذا كان على سبيل الوصف العامة وايضا ذلك الفرق
في الحوادث ان عبدا لله يطلق على كل احد بالمعنى الوصف ولا
يلزم ان يكون علما لكل احدها وفيه منافاة لاطلاق
فتأمل **قوله** في الاهل والمال والولد قال في المنع ظاهرا
كلهم المصداق انه يبين ذكرها وان لم تكن له وهو محتمل
اذ قد يطرأ له ذلك فان ايسر من الولد احتمال اذ قد
يظهر ان لا يذكر **قوله** واذا علمت تفعالا اي لما في
سنن ابي داود عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم
وحسين بنه اذا علوا التنايا كبروا واذا هبطوا استخسروا
قوله على قوي الخ اما الضعيف ومن يخل بمروته
الشي فلا يجب عليه النزول كما في المنع **قوله** يا عباد الله

قوله في حاشيته على السمرقندية التحقيق ان التوفيق على الوارد اذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون كما اذا كان على سبيل الوصف العامة وايضا ذلك الفرق في الحوادث ان عبدا لله يطلق على كل احد بالمعنى الوصف ولا يلزم ان يكون علما لكل احدها وفيه منافاة لاطلاق فتأمل قوله في الاهل والمال والولد قال في المنع ظاهرا كلهم المصداق انه يبين ذكرها وان لم تكن له وهو محتمل اذ قد يطرأ له ذلك فان ايسر من الولد احتمال اذ قد يظهر ان لا يذكر قوله واذا علمت تفعالا اي لما في سنن ابي داود عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم وحسين بنه اذا علوا التنايا كبروا واذا هبطوا استخسروا قوله على قوي الخ اما الضعيف ومن يخل بمروته الشيء فلا يجب عليه النزول كما في المنع قوله يا عباد الله

اجسوا

قوله في حاشيته على السمرقندية التحقيق ان التوفيق على الوارد اذا كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون كما اذا كان على سبيل الوصف العامة وايضا ذلك الفرق في الحوادث ان عبدا لله يطلق على كل احد بالمعنى الوصف ولا يلزم ان يكون علما لكل احدها وفيه منافاة لاطلاق فتأمل قوله في الاهل والمال والولد قال في المنع ظاهرا كلهم المصداق انه يبين ذكرها وان لم تكن له وهو محتمل اذ قد يطرأ له ذلك فان ايسر من الولد احتمال اذ قد يظهر ان لا يذكر قوله واذا علمت تفعالا اي لما في سنن ابي داود عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم وحسين بنه اذا علوا التنايا كبروا واذا هبطوا استخسروا قوله على قوي الخ اما الضعيف ومن يخل بمروته الشيء فلا يجب عليه النزول كما في المنع قوله يا عباد الله

اجسوا ثانيا اي لما في خبر ابن السني عن ابن مسعود
بذلك وزاد فان الله حاضرا سيحبه **قوله** فالكفر
بالكفر على القتل يقتل وكذا على المكفر بفتح التاء على الاظهر
وهذا ظاهر ان حصل من الزحوم فعل والابان دفعه
نراجه فاندفع بدفعه الزحوم الثاني ففهمنا ما حصل
فيهما على الدافع اذ لا فعل للمدفع حتى يترتب عليه
مقتضاؤه وهذه المسألة ذكرها في المنع وقال في آخرها
هذا اما ظهر الآن وقد يفتح الله برؤية نقل في المسألة
يكشف عنها الفتاح فانه لم ارا حدا حام حولها وبادن
اشارة **قوله** ولا يخفى لكم الثالث والرابع اي من
الزحومين **قوله** مع اثنين فاكثر لخبر البخاري لو ان
الناس يعلمون من الواحد ما علم ما سار ركب بليل حلة
ولخبر الراكب شيطان الحديث اي المنفرد ولو غير ركب
ولا نزول الكراهة الا بثلاثة لانه قد يصيب احدهم
الما فيسرا حدهم في حاجته فيبقى عنده واحد **قوله**
وكره نزوله في الطريق قال في المنع ففهمنا الحديث
الذي ذكره اختصاص ذلك بالليل الا ان يقال
الكراهة فيه اختصاص ذلك اشد لان الضرر فيه اقرب
قوله كتابا جامع المقامد النسخ هو ظاهر من تاهل
لفهمه او تفهمه ممن يمكن تعليمه له قبل فراغ سنه
فان غالب الناس عوام لم يتأهلوا المعرفه ما في الكتب اعراضهم
عن العلم بل كثير من البلدان ما في اهلها من كاله كتاب
وكثير من البلدان يتبعون من يروون معه كتاب او اكثر

كخفضه قليلا ولو سهرها او جهلا بطلت صلاته مع انه لا
 تخلوا صلاة واحد من المايه من نحو ذلك ولو كان ذلك
 مبطلا لنيته عليه السلف مع اننا ذلك من الحركة المسنونة
 في ذات الصلاة المطلوبة فيها فكيف صار من المنهي
 عنه المبتطل لها فيحصل الجمع بين كونها مورا بها فيها
 منها عنه فيها وهو لا يمكن فان قلت المنهي عنه انما توالي
 الثلاث الاماد ونها ولا في غير متواليه لان ذلك يحل بها
 قلت لو كان توالي الثلاث من المندوب فيها محل بها
 لبطلت بتواليها في حرركات الواجب منها يجمع الا خالف
 في كل فيما هو مطلوب لذات الصلاة ولم يقله احد فان قلت
 يغتفر المبتطل اذا توقف الواجب عليه كالتمتع لمن
 عجز عن القراءة ولو سوا الا به ولا يغتفر المبتطل لتحصيل
 المستوفى كالتمتع قلت الواجب انما هو الافعال
 لا تواليها والمبتطل انما هو تواليها لا في ولا يجمع قد ندبوا
 توالي المندوب ولو باكثر من ثلاث وذلك في موضع
 اليدين والركبتين والقدمين في السجود على راي الراعي
 ندب ذلك وعليه اكثر المتقدمين وهو مذهب ابي
 حنيفة وكذلك انتصاب العلم من الشهد الاول
 انما يجب الى اقل القيام والزايد عليه الى كمال سنة وبه
 يحصل مع رفع اليدين ثلاث حرركات متواليه مع انه
 لا يختلف في جواز ذلك وغير ذلك والجمل في جعل الحركة
 المطلوبة في الصلاة لذاتها من المبتطل ماله نظيره
 وفيه من العرج ما قاباه محاسن الشريعة ومع ذلك

فاما من تعرض لذلك ولو قتل فقال الحركة المطلوبة في
 الصلاة لذاتها لا تعد في المبتطل بخلاف المطلوبة فيها لعارض
 كرفع المار والتصديق للنسب فبطل لكان وجه وجه
 لانها ليست من حرركات الصلاة الذاتية فيها بل عارضة
 وكذا قول الجاهل الرمي ان دم المنافذ قد اختلط
 بما لا بد له من الاختلاط به من بخور ريق الفم المختلط
 بدمه لا يغني عنه لا اختلاطه باجنبي مع قوله كغيره
 ان اختلاط الدم بخوماء طهر ويتصدق دهن لا يغني
 لانه ليس باجنبي مع انه لا ضرورة فيه كما مر وكذا قوله
 من صلى الصبح عشرين سنة كل يوم قبل وقته ليس عليه الا
 قضاء صلاة واحدة لان الصلاة كل يوم يقع عما قبله وان نذر
 بالصلاة انها عن الصبح المتبقي له كما هو ظاهر اطلاقه
 مع ان ذلك صار له عن القضاء فكيف يقع عن
 القضاء مع صرفه عنه وهذا يدركه امثال علماء زماننا
 وما ذاك الا ان كل احد يوحى من كلامه ويحرك الا النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا ينفرد بالكمال والعلم الحقيقي انه
 سبحانه وتعالى وهذا الايلف بمن مثلي واستغفر الله
 من كل ما تجريت به واسأله العفو والرضاء في كل حال
قوله فصل لا يجب كل من ايج والعمر الاج
 وجوب الحج فلكتاب السنة والاجماع بل هو احد الاركان
 الاسلام ومعلوم من الدين بالضرورة ومنه ففعله واما
 العمر فعمل الاظهر عندنا وعند الامة الثلاثة كفول
 عندنا انها سنة كقولنا قال القسطلاني انها واجبة عند

للعبادة وكذا في فتح الباري دليلنا اية وانما الحج والعمرة
 والحج المصباح جمع عن ابيك واعتمر قال العلقمي رواه
 الاربعة باسناد صحيح واستدل به السهقي وعثيرة على
 الوجوب وقال من سمعت احمد يقول ما علم حديثا
 فيه اجاب العمرة الحج منه ومنع ايضاً خبر عايشة رضي
 عنها هذه على النساء جهاد فقال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة
 رواه احمد وابن ماجه وقال في بلوغ المرام اساده صحيح
 واصل في الصحيح قال العلقمي واما حديث الحجاج
 بن ارمطة عن محمد بن المنكدر عن جابر انه صلى الله عليه
 وسلم اسئل عن العمرة واجبة في قال لا وانه تعتمر خير
 لك رواه الترمذي وقال انه حسن صحيح فليس بحسن
 ولا صحيح بل في تخم المذهب انه ضعيف باتفاق الحفاظ
 اه لكن راي القسطلاني في م البخاري نقل عن العلامة
 ابن القيم انه اتفقت الروايات عن الترمذي على
 تحسينه وذكره شواهد يرتقي بها الى درجة الصحة
 وعند ثبوت ذلك تحصل به المعارضة لما سبق في وجوبها
 فيسقط الوجوب اه وهو عجيب اذ يسلم ما قاله من
 حسنه لذاته وصحته لغيره لا يقر ما امر فيقدم عليه
 ويتم دليل الوجوب ولانه يمكن الجمع بينهما بحمل نفي
 الوجوب في خبر الترمذي على السائل لعدم استطاعته
 ولا يعني غيرها لان اصل براسه قصد منه ما لم
 يقصد من الاخر الاثران لها موافقت ومكانية
 غير موافقته فلا يشكل باجزاء الغسل عن الوضوء اذ كل

ما قصد

ما قصد منه ما لم يقصد من الاخر الاثران لها ان موافقت
 ومكانية ومكانية غير موافقته فلا يشكل باجزاء الغسل
 عن الوضوء اذ كل ما قصد منه موجود في الغسل ولا من
 معنى الطهارة استعمل التداخل وفي ب ح ولما كان الوضوء
 بلا عن الغسل اعني عنه اذ الغسل كان واجبا لكل صلاة
 فسقط بالنسبة للحديث الاصغر تخفيفا فصار الوضوء
 بلا عنه ثم سقط الوضوء لكل صلاة وبقي التيمم على
 الاصل اه وهو ما خوذ من النهاية **قوله** على الاعيان اي
 على جميع الناس يطلب من كل منهم بعينه بالشروط الاية
قوله باصل الشرع به وجوبه لغرض كإفساد وفوات
 ونذر **قوله** غير مرة لخبر مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه
 الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس قد فرض الله عليكم
 الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها
 ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت وما استطعتم ومنع
 خبر سراقه قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذه
 ام للابد فقال لا بد رواه الدارقطني وسميت عمرتنا
 لانها تفعل في العمرة **قوله** على ما سياتي لمرارة
 والا ان يريد على ما سياتي في الوجوب من الشروط والحكام
قوله وان ارتد بعد ما اي بعد فعل ما اي الحج والعمرة
 قال في اللج وقوله اي الايضاح الامرة فيهم من لو ان
 به ثم ارتد بعد فاعلم يجب ثانيا وهو ان لا خلاف
 لابي حنيفة لان الرد لا يخطط العمل وان احتبطت
 ثوابه كما في الامم وتوهم لا يفتي انه يلزم من حبوط

خرج

لا بد

ثواب العمل جبره نفس العمل فاعتز من بذلك قوله اصحابنا
لا تلزمه الاعادة وهو ذلول عجيب ذلك على ان حنيفة اية
ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافرا فانه مقيدة لايه ومن
يكفر بالايمان فقط جبط عمله على انما ذكر فيها ما يستغنى به
عن ذلك العبد لو لم يوجد وهو قوله تعالى وهو في الآخرة من
الخاسرين اذ لا خسران مع الموت على الاسلام ويلزم ابا حنيفة
اعادة سائر العزوف والمفعول قبل الردة كالحج وهو لا يقول به
مع عموم العمل في الآية التي استدل بها كذا قيل والمعروف
من مذهبه وجوب اعادة الجميع قوله وفرض كفاية كل سنة
كما ذكره في السيراي وهو فرض كفاية كل سنة قال في الايضاح
قال اصحابنا من فرض من الكفاية ان يحج الكعبة كل سنة فلا
تغفل ولا يشترط لعدد المحصلين لهذا الفرض قدر مخصوص
بل القرض ان يوجد جمعا في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة
مرة اه وظاهره كما في النهاية انه لا يسقط بفعل غير مكلف
واعتماد المؤلف لكن قال في المنع قوله ان يحج الكعبة كل سنة ظاهرا
ان فرض الكفاية لا يحصل بغير الحج وهو كذلك كما في الردة وقوله
الرافعي يحصل بالعمرة والصلاة والاعمال في ردة المص بان
مقصد الحج لا يحصل بذلك وانما كافي بالحج فقط لان المقصود
الاعظم من بناء البيت الحج فكان احياءه به لا بالعمرة ولما فيه
من احيائه واحياء البقاع التي طلب الشارع اظهار شفايد
الاسلام باحيائها من عرفة ومزدلفة ومنى وذلك لا يحصل
الا بالحج فعمد قوله الاستدلال الكلام في احياء الكعبة لا
في احياء تلك الاماكن وان ما جئنا به من رعي والذكر كسفي

من الحاق العمرة بالحج ضعيف وان جزم به السبكي حيث قال
من اعتمر تطوعا وقعت عمرته فرض كفاية لقولهم احياء الكعبة
كل سنة من فرض من الكفاية تعمد ان حمل ما قاله هؤلاء على ان
الاحياء بالعمرة فرض كفاية كالحج فيجب وقوع كل منهما مرة
في كل سنة لم يندفع ما قاله من الذي يظهر من كلامهم في فرض
الكفايات ان الخطاب هنا المستطيع فقط سواء ادى حجة
الاسلام ام لا اذ مخاطبته بها لا يمنع مخاطبته بفرض الكفاية
لان تلك على التراخي وهذه على الفور ما لم يقم بها من يسقط به
الفرض وعلى تقدير ان تجب الاخرى فور الحقوق غضب او نذر او
يكون عليه حجة منذورة تلك السنة فالماخذ مختلف لان تلك
يطالب بها من حيث لزومها لذمته بعينه وهذه من حيث
حصول الاحياء الشامل له ولغيره فاذا حج وقع عنهما وقط
به الخرج عن الباقيين ولو اجتمع من عليه حجة الاسلام وغيره
او المستطيع وغيره حصل فرض الكفاية بحج الجميع وان تقدم
احرام بعضهم كما لو صلى جميع على جنازة ثم احزروا وان كانوا
صياغا فانها منهم فرض كفاية من حيث الثواب وبه يعلم
انه يتصور وقوع الحج ثلثا ومن ثم قال السبكي ان قولهم قد
يكون الحج تطوعا يحتاج تصويره والجواب بتصوره بحج العبد
والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم مردود
بانه يسقط عنهم وان لم يتوجه اليهم كما يسقط صلاة الجنازة
بالصبيان ولومع وجود الرجال وهو ظاهر في غير المجانين
اما سقوطهم وبالصبيان غير المميزين فغيره نظر ظاهر
وعليه فيتصور وقوع الحج تطوعا وقربا اليقين هنا جهتان

جهة تطوع من حيث انه ليس فرض عين وان كان من حيث الاجبا
 فرض كفاية مرددة الزركشي بان فيه التزام السوال فلم يلخص لنا
 حج تطوع على جهة والميت اذا اوصى به تطوعا يقع من المباش
 له فرض وما ذكرنا في قول المصم به الفرض ان يوجد
 جها في الجملة من بعض المكلفين لان المقصد به بيان
 الفرض الاصل امتا السقوط بخلاف الصبيان فانها هي الحقيقة
 وقول بعض المكلفين بفرض حصول الفرض بواحد ونظريه
 الاسنوي والاذري والزرشي ورجحوا انه لا بد من جمع
 يظهر بهم الشعار كما في الجماعة في الفريض والفرق بينهما
 خيال لا ائله اه باختصار يسروا عتق في التحفة سقوط
 فرض الكفاية بالصبيان والمراد كما قالوه في صلاة الجنابة
 سقوط الحرج عن المكلفين بفعلهم واعتمد في حصول
 الفرض بواحد **قوله** ولا يسقط بفعل غير مكلف قد علمت
 ما فيه من الخلاف **قوله** وسنة من الارقا والصبيان و
 المجانين هذا هو القسم الثالث من اقسامها وانما كان ممن
 ذكروا سنة لا هم يسقط من اهل الفرض قال في الحاشية نعم
 القياس انهم يسقط بهم فرض الكفاية عن الكاملين كما في الجماعة
 وصلاة الجنابة وانما يسقط عنهم فرض السلام بر
 الصبي لانه امان والصبي ليس من اهله وحاشي فسلم
 ليس محض تطوع الا ان يقال لا يلزم من سقوط الفرض بدونه
 يصدر فرضا وفي ذلك مزيد يأتي اه ومر ذلك قريبا قال
 ابن الجعال وفي قوله الا ان يقال الخ ما فيه واحسن منه ما في

شرح المختصر انه يقع ثلثا من غير الميزين ومن الميزين
 اذا شاركهم من يحصل به الشعار من الكاملين اه لكن
 مر ان المراد سقوط الحرج بفعلهم عن المكلفين لا حصول
 فرض الكفاية نعم لا يبعد ان محل السقوط بفعلهم حيث لم
 يشاركهم فيه المكلفون والاسقاط الحرج عن الباقي بفعلهم
 وتنادى به فرض الكفاية لكن القياس سقوط الحرج بفعل
 الجميع وتنادى الفرض بفعل المكلفين وسياتي في دم الاضاد
 زيادة على ذلك **قوله** ويطلب تكرار العمرة في سائر السنة
 لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين قال ابن القيم في هذه
 بعض الناس انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في سنة مرتين وحي
 بما رواه ابو داود في سننه عن عائشة رضي الله عنها
 انه صلى الله عليه وسلم اعتمر مرتين في شوال وعمره في ذي القعدة
 قالوا ليس المراد بهذا اذكر مجموع ما اعتمر فان عايشة وانسا
 وابر عباس وغيرهم قد قالوا انه اعتمر اربع عمر فعمل ان مرادها
 انه اعتمر في سنة مرتين وهذا الحديث وهو ان كان محفوظا
 عنها فان هذا لم يقع قط وانه اعتمر اربع عمر عمره الحدية
 في ذي القعدة وحده فيقول ان في القابل عمر القضية في ذي
 القعدة ثم رجع الى المدينة ولم يخرج منها الى مكة حتى فتحها
 سنة ثمان في رمضان لم يعتمر في ذلك ثم خرج الى حنين
 وهزم الله عدوه فرجع الى مكة واحدم بعمر من الحرة انه وذلك
 في ذي القعدة كما قاله ابن عباس ففتى اعتمر في شوال ولكن

في العدو في شوال ورجع الى مكة بعمر لما فرغ من امره و
 في ذي القعدة ليلاً ولم يجمع بين عمرتين في ذلك العام
 ولا قبله ولا بعده ثم قال فان قيل فبأي شيء تسحبون
 العمرة في السنة مراراً اذا لم تثبتوا ذلك عنه صلى الله عليه
 وسلم قيل قد اختلف في ذلك وكره مالك ان يعتمر في سنة أكثر
 من مرة وخالفه مطرف من اصحابه وابن الهيثم فقال
 لا بأس به وقد اعتمر عايشة في شهر مرتين الى ان قال
 ويكفي في هذا انه صلى الله عليه وسلم اعتمر عايشة من التسعين
 سوى عمرتها التي كانت اهلها بها وذلك في عام واحد و
 ذكر ان هذا قول الجمهور الا ان ابا حنيفة استثنى خمسة ايام
 لا يعتمر فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وابو
 يوسف يوم النحر وايام التشريق والشافعية الباقية بمنى
 لرمي ايام التشريق لما قاله وترك العمرة الرابعة من
 عمره صلى الله عليه وسلم وهي التي كانت في ضمن حجة
 الوداع لانه كان قارناً وقال القسطلاني يحمل قول عايشة
 انه اعتمر في شوال انه خرج فيه ولكنه انما احرم بها في ذي
 القعدة وقال وانكر ابن القيم انه اعتمر في رمضان لكن
 اخرج الارقطين عن عايشة انها خرجت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في عمر رمضان فافطر وصمت وقصر
 واعتمر وقال اسناده حسن ويمكن حمل قولها في عمر
 رمضان انه مرادها خرجت معه في سفر رمضان لفتح مكة
 ولكن العمرة انما وقعت بعده من الحجة لانه في ذي القعدة
 اهـ وكذا استدلل بتكرارها في الاسانيد والخاشية بما مر من اعداد

هذا الحديث

صلى الله عليه وسلم عايشة مرتين وبانها اعتمرت مرتين او ثلاثاً
 في عام واعتمر ابن عمر اعماراً مرتين في كل عام وكذا كان ابن
 كلثوم حمر راسه اي سود شعره خرج واعتمر ويروي ابوها
 التكرار عن علي كرم الله وجهه وغيره ومرواه مذهب الجمهور
قوله ويتأكد في رمضان واشهر الحج للخبر المتحاش
 ان عمر في رمضان بعد حجة معي وخبر ما من ايام العمل
 الصالح فيهن احب الى الله من العمل فيها قال في الخاشية قال
 ابن الصلاح وروي الاعمار في رجب عن جماعة من الصحابة
 وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم
 اعتمر اربع اعماراً حدهن في رجب وان عايشة قالت
 ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب قط ولم
 يراجعها قط ما دبا معها والا فلا قال ثبت مقدم على النافي
 اذ معه زيادة على هذا وهذا يرد على ما روي عن ابن القيم
قوله وتكرروا جوبهما بنذر وافساد تطوع اي كسب
 المذكورات زيادة على وجوبهما باصل الشرع **قوله** وافساد
 تطوع قال ابن الجاهل بخلاف افساد الفرم فهو مخاطب الامر
 السابق على افساد لا يبر ولا يشك بان الكلام في تكرار الوجوب
 والنفل لا ابتداء وجوب فيه حتى يتكرر بايجاب الافساد
 للقضاء التكرار باعتبار ان تمام التطوع واجبة القضاء
 واجب **قوله** ان الافضل فعل الحج وكذا نقله في الخاشية عن
 الكفاية وزاد ويلى رمضان في الفضل عشر الحج **قوله** وو
 جوبها بترجى اي حله في مالك واحمد وابي يوسف ومحمد

بلغ

حيث لم يكن عليه قضاء بافساد او فوات او نذر والاوجب فوراً
 لو جوبه الفور في المذكورات مع وجوب تقديم حجة الاسلام
 وعمره عليها قال بجرح لا يمتنع تعلقه بن جوبه لانه وجب
 على المستطيع حالاً والتواخي في الفعل بل متعلق بمحدوف اي
 وبفعل يتراخ وقيل انه حال من الفاعل اي حال كونه محبواً
 يتراخ ولا تخا وجب يتراخ لان الجرح ومن سنة تست وتم كبح
 عليه الصلاة والسلام لاسنة عشر ومعه ميا سيرا عذر لهم
 وقيل به العمرة مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة عجا
 لا يدرى عددها وتسمية هذه عجا باعتبار الصورة اذ لم
 تكن على قوانين الشرع في شراذم الخفة بل قيل في حجة
 اب بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه **قوله** يقول
 طبيب ظاهره الاكتفاء بواحد لكن في بجرح يقول عدلين
 كما في العباب وفوق بيته وبين التيمم حيث يكفي فيه عدل
 بعظم امر الجرح ٥٥ وراد في الخفة او بقرنية ولو ضعيفة كما
 يفهمه قولهم ولا يجوز تأخير الموسع الا ان غلب على الظن
 تمكنه منه **قوله** من اخرسني الامكان الجرح كل من من ولا
 متعلق بفسقه اي فيحكم بفسقه من ذلك الوقت ان
 الموت دون ما قبله وقول فيرد ما شهد به الى عطف
 على اثنين قبله لان الجائر التاخير لا التعويت **قوله** ثم لهما اي
 الحج والعمرة حتى يرايت فلا ولا في شرط والثانية بشرط
 والثالثة ثلاثة والرابعة اربعة والخامسة خمسة فكل منها
 تزيد على ما قبلها بشرط فشرط الاولى الاسلام وتزويد عليها
 الثانية بالتميز والثالثة على الثانية بالتكليف والرابعة

الثالثة بالحرية والخامسة على الرابعة بالاستطاعة **قوله** فشرط
 معها المطلقة اي عن التقييد بما بعدها من التميز والتكليف
 والحرية والاستطاعة **قوله** الاسلام ولو تبعاً اي لا أحد
 اصوله او السابى او الدار قاله الكردي وزيد للصحة المطلقة
 على الاسلام الوقت ورد بانها اذا نوى الحج في غير وقت انعقد
 عمره على فالاحرام الذي الكلام فيه صحيح واجيب بان احرام
 العاكف بمنى للذي غير منعقد حجا ولا عمره وكون المراد صحة
 الاحرام فيه نظر فيحتاج الى عد الوقت في سائر الاقسام
 وقد راي في الخلاصة للغزالي ان شرط صحة الاسلام
 والوقت الى وزيد العلم بالكيفية ورده في الخفة بانه لو حصل
 بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال فليس شرطاً للاحرام الذي
 الكلام فيه بل يكفي تصوره بوجه انتهى وينت في الاصل ما في
 هذا الرد على ان فيه التزام تصوره بوجه وكذا الاعمال حال
 فعلها ولهذا قال ابن الحمال في شح الابضاج يشترط تصور
 الاعمال حال فعلها من حيث ذاتها وكونها من المناسك ولو بوجه
 الى وفيه الغاية لسم وجوابه عن رد المتخفة المذكور بان
 انما يرد لو كان المراد شروط الاحرام بالحج وهو منقوع لجواز ان
 يكون المراد شروط الاحرام والاعمال ولا يخفى في توقف صحة الاعمال
 على معرفتها فهي شرط في صحتها ولا ينافيه امكان معرفتها
 بعد الاحرام لان المراد ان لا يقع الا بعد معرفتها حتى لو وقعت
 قبله لم يعتد بها وان صادفت شروطها على ان ظاهر قول

كفي

الايضاح في باب السفر يجب اذا اراد الحج ان يتعلم كيفيته وهذا
فمن عين اذا تفتح العبادة الامم يعرفها شرائط معرفة
الاعمال قبل الاحرام وهو واضح جدا ونريد النية ومرتباتها
دكن لا شرط وقد ظهر للفقير جواب عن اقتضائهم في النية
الاطلقة على الاسلام بان مرادهم الشرط من حيث الفاعل ثم
قال نعم هناك شرط من حيث الفاعل لم يتعرفوا له وهو
الخالق عن الاعمال الصالحة ان المعنا عليه لا يحرم عنه غير
وظاهره انه لا يمنع احرامه بنفسه نعم ذكرنا في اوائل الحكي
انه قد يولي عليه اذا ليس من افاقته في زياد في هذا الشرط فيد
فنقول الخلق من اعما غير ما يوس من زواله وانه
ان الوقت شرط في النية المطلقة وكذا فيما بعده كما هو ظاهر
سياقه لكن معرفة الكيفية والاعمال لا يتأخر من غير ميز
الا ان يحاب بان وليه قائم مقامه ولا بد من معرفته وبذلك
اجاب من في غاية وبذلك تعلم ما في عبارة المؤلف من
تحصيل هذه الشروط بغير الصحة المطلقة كما سيدكرم وما
ذكره العلامة الكودي عن ابن الجبال من ظهور الاعمال حال
فعلها ظاهر وقولها كونها من المناسك سياقية في الخواف
ما فيه وقولها عن الايضاح لا بد من معرفة الاعمال قبل
الاحرام يعيده ان من شروط النية في كل عبادة الاسلام النواوي
وتحيزه والعلامة المنوي اي لان من لم يعلم كيفية الشيء ليس
من نية **قوله** فيصح احرام ولي عن صيغ مسماي ولي
المال كما ياتي لا ولي تكايج دون المال كالحواشي وذلك في مسلم
عن ابن عباس رضي عنهما انه صلى الله عليه وسلم اتى مكة بالانوار

منه

وفضعت اليه امرأة فقالت يا رسول الله هذا حج قال نعم ولك
اجر وفي سنن ابى داود فاخذت بعضنا صبي ورفعته من
محفته والغالب ان من يحمل بعضه ويخرج به من المحفة
لا يميز له لكن يرد بان المرأة ليست وليه مال وانما هو اب
فجد فنمي فحكم واجيب بان من يحمل انها وصية عليه
على انه لم يثبت انها التي احرمت عنه فلعلمه ولي ماله وانما
كون لها اجر فيحمل انه اجر المعاونة لا الاحرام عنه **قوله**
ويجب عليه احضاره للاعمال اي الواجبة ويندب للمندوبة
كما ياتي ولا يكفي حضور الولي او غيره من غير حضور الولي
عليه كعكسه **قوله** ومنعه من المحرمات كتحريم صبي عن
الحيط قبل الاحرام فيه ان التحريم المذكور واجب او مندوب
على الخلق الا في منتهى عند وقد يحاب بان المراد ومنع
من ترك التحريم قبل الاحرام المودي الى المحرم وهو اللبس بعد
الاحرام والاولى التمثيل به لفعل الواجب **قوله** انه لو لي
المال الخ قال به ج بل ليس لان فيه اعانة على حصول الثواب
للصبي اه بل ولما فيه من الثواب للولي كما في الحديث حيث
قال ولك اجر كما مر قريبا **قوله** ولو ميزا قال في المحقة
ويخرج بالذي لا يميز الميز ولا يجوز الاحرام عنه على ما
نقله الاذري على النقص والجهل واعتقاد لكن المصنف في اصل
الروضة الجواز فان شاء احرم عنه وان شاء اذن له فيه
فاعترضه عطفه عن ان المفهوم اذا كان فيه خلاف قوي
وتفصيل لا يرد لا فادته القيد جند ويخرج بالبعثي والمجنون

والد الذي ياتي لان اعتقاده لم يخرج من الاسلام والحق لا
 يبطل بغيره الا بطل واختار الوفاي خلافه لان اعتقاده
 يضاد دينه القربة وقد يؤخذ من منحه عليهما ان الاول
 فيما اذا اعتقد ذلك بعد احراره والثاني فيما اذا اعتقد
 معه وليس بعيد وكان بعضهم اعتمد الاول حيث قال
 اعتقد ذلك فهو موم او منوي لم يضرا وفي صلاة من
 والتحقيق جريان التفصيل الذي ذكرناه في الصوم اه
 قال ابن الحمال وقد يقال ان اعتقاد الصبي المذكور صوري
 فلا يخرج من الحكم عليه بالاسلام اه لكنه لم يلاق ما في
 الحاشية من انه يضاد دينه للاسلام **قوله** فتبطل اي
 لا شرايط ان لا ياتي بما ينافيها فيهما وهذا ينافيها **قوله**
 مطلقا اي قارن او لها او طرفا **قوله** وليس كذلك
 قوله بخلاف البالغ قال في التحفة على المعتمد فيهما **قوله** فلا يخرج
 احدهما اي الولي والسيد لتوقفه عليهما معا قال ابن
 الحمال واستوجه السيد نعمين احرامهما عند عدم المهايلا
 وصاحب النوبة او وليه عند هاتم ان وسعت النوبة نكح
 فلا تحليل للاخر والا فله التحليل اه وهو الاوجه اه **قوله**
 ويكتب للصبي ثواب ما عمله به وليه من الطاعات كما افاده
 لغرض كما في التحفة الذي في التحفة ما عمله او عمله به وليه فلعن
 الاول سقط على الكاتب ثم رايته في نسخة اخرى كما في التحفة
 وانما كنت له الثواب دون العقاب تفضلا منه تعالى
 والافند اهنا على التكليف **قوله** كالاخ والعم اي وغيرهما
 من الاولياء النكاح دون المال **قوله** والام ليست كذلك باحتمال

والذي ياتي لان اعتقاده لم يخرج من الاسلام والحق لا يبطل بغيره الا بطل واختار الوفاي خلافه لان اعتقاده يضاد دينه القربة وقد يؤخذ من منحه عليهما ان الاول فيما اذا اعتقد ذلك بعد احراره والثاني فيما اذا اعتقد معه وليس بعيد وكان بعضهم اعتمد الاول حيث قال اعتقد ذلك فهو موم او منوي لم يضرا وفي صلاة من والتحقيق جريان التفصيل الذي ذكرناه في الصوم اه قال ابن الحمال وقد يقال ان اعتقاد الصبي المذكور صوري فلا يخرج من الحكم عليه بالاسلام اه لكنه لم يلاق ما في الحاشية من انه يضاد دينه للاسلام قوله فتبطل اي لا شرايط ان لا ياتي بما ينافيها فيهما وهذا ينافيها قوله مطلقا اي قارن او لها او طرفا قوله وليس كذلك قوله بخلاف البالغ قال في التحفة على المعتمد فيهما قوله فلا يخرج احدهما اي الولي والسيد لتوقفه عليهما معا قال ابن الحمال واستوجه السيد نعمين احرامهما عند عدم المهايلا وصاحب النوبة او وليه عند هاتم ان وسعت النوبة نكح فلا تحليل للاخر والا فله التحليل اه وهو الاوجه اه قوله ويكتب للصبي ثواب ما عمله به وليه من الطاعات كما افاده لغرض كما في التحفة الذي في التحفة ما عمله او عمله به وليه فلعن الاول سقط على الكاتب ثم رايته في نسخة اخرى كما في التحفة وانما كنت له الثواب دون العقاب تفضلا منه تعالى والافند اهنا على التكليف قوله كالاخ والعم اي وغيرهما من الاولياء النكاح دون المال قوله والام ليست كذلك باحتمال

المعنا عليه اذ لا ولي له الا على ما ياتي اول المجزاه **قوله**
 وانما يشترط في الاجير ان عبارة التحفة وفارق اي الولي
 الاجير بانه يباشر العباد عن الغير فاشترط وقوعها
 منه والولي ليس كذلك ومن ثم لا يبرمي عند بشرطه الا
 ان رمى عن نفسه **قوله** قول في محله فها هنا اي في
 الولي مع الصغير فان الصغير المباشر والولي معين له
قوله يحضر مواليد الخ يعني ليا اي يحضرهم ليفعلوا
 اعمال الشك بانفسهم فيما يقدرون واعليه ويفعل على سبيل
 الاعانة ما لا يتأتى منهم **قوله** والمحزون كالصبي اي
 حكم المحزون الشامل للمحبونة حكم الصبي غير التميز
 فيما من جواز الاحرام عنه وجوب او نكاح احضار
 للاعمال الواجبة او المندوبة وتجنبيه المحرمات سواء
 بلغ محبونا ام جن بعد البلوغ **قوله** وكذا المعنا عليه ان لم
 يرج زوال اعفائه عن قتره قال ب ج نكاحه عن ع ش
 بان ايس من بروه او زاد على ما ياتي او ابل المجزاه ووراه
 اذا ايس من افاقته وبه يعلم محال فته لما هناك غير المميز
 وهو لا يمتنع منه احرام ولا غير بل يحرم عنه وليه اي محلا
 يمتنع منه الاحرام باذن وليه اي ولا يصح احرام الولي عنه
 وفي ما ياتي في الميز وهو يصح منه الاحرام باذن وليه
 ان لم يكن مكافرا **قوله** واذا اعتقد الصبي الكفر في العبارة
 الحاشية قوله فلا يصح حج كافر اي ولا عنه وخبر به حج
 صبي مسلم بالتبعية فيصح وان اعتقد الكفر وهو ما صح

والذي ياتي لان اعتقاده لم يخرج من الاسلام والحق لا يبطل بغيره الا بطل واختار الوفاي خلافه لان اعتقاده يضاد دينه القربة وقد يؤخذ من منحه عليهما ان الاول فيما اذا اعتقد ذلك بعد احراره والثاني فيما اذا اعتقد معه وليس بعيد وكان بعضهم اعتمد الاول حيث قال اعتقد ذلك فهو موم او منوي لم يضرا وفي صلاة من والتحقيق جريان التفصيل الذي ذكرناه في الصوم اه قال ابن الحمال وقد يقال ان اعتقاد الصبي المذكور صوري فلا يخرج من الحكم عليه بالاسلام اه لكنه لم يلاق ما في الحاشية من انه يضاد دينه للاسلام قوله فتبطل اي لا شرايط ان لا ياتي بما ينافيها فيهما وهذا ينافيها قوله مطلقا اي قارن او لها او طرفا قوله وليس كذلك قوله بخلاف البالغ قال في التحفة على المعتمد فيهما قوله فلا يخرج احدهما اي الولي والسيد لتوقفه عليهما معا قال ابن الحمال واستوجه السيد نعمين احرامهما عند عدم المهايلا وصاحب النوبة او وليه عند هاتم ان وسعت النوبة نكح فلا تحليل للاخر والا فله التحليل اه وهو الاوجه اه قوله ويكتب للصبي ثواب ما عمله به وليه من الطاعات كما افاده لغرض كما في التحفة الذي في التحفة ما عمله او عمله به وليه فلعن الاول سقط على الكاتب ثم رايته في نسخة اخرى كما في التحفة وانما كنت له الثواب دون العقاب تفضلا منه تعالى والافند اهنا على التكليف قوله كالاخ والعم اي وغيرهما من الاولياء النكاح دون المال قوله والام ليست كذلك باحتمال

بلغ

انها وصية اي للصبي الذي قالت فيه هذا حج كما تراوان وليه
 اذن لها ان تحرم عنه اوان الحاصل لها اجر الحمل والنفقة لا
 الاحرام اذ ليس في غيرها احرام عنه **قوله** ولجدة في حياة
 الاب حيث لا مانع الى الاب من الولاية كحنونه وانما تبعه
 في الاسلام لانه عقد لنفسه فتبعه عرفه بحكم العصبية
 والاحرام عقده لغيره ولا ولاية له عليه مع وجود الاب
قوله جعله محرما اي ينوي الاحرام له **قوله** وان بلغت
 المسافة بينهما قال سم في ثم الغاية نعم يكرم الاحرام عنه
 في عيبه لاحتمال ان يكتب محضورا من محضورات الاحرام
 لعدم علمه وتمكن الولي من منع **قوله** وعليه احضاره
 للاعمال اي ليفعله ما يمكن فعله منه كحضور عرفة ومزدلفة
 ومنى والطواف والسعي وغيرها من الواجب والمندوب
قوله وينوب عنه فيما تجزعه اي بفعله نيابة عن
 الصبي كما ياتي **قوله** فان لم يحضر اي يحضره الواقف او
 احضر ما عدا الوقوف او حضرها بغير ولي **قوله**
 ترتب عليه ما يترتب على الفوات او المنع اي فان منع من ذلك
 ترتب عليه ما ياتي في الاحضار من التحلل والدم والافقار
 يترتب عليه حكمه ومنه **قوله** ففي المجموع عند المزمع
 فوات اي قوله تجزئه عن حجة الاسلام والقضاء اي لان
 ذلك المقتضى حجة الاسلام **قوله** او بعد عزيمه حجتان اي حجة
 للفوات واخرى للاسلام ولا تجزئه حجة الفوات عن حجة
 الاسلام لان الغاية ليس حجة اسلام بل غيرها فيحق القضاء
 عن الغاية الذي هو غير حجة الاسلام ولكنه يبيد حجة الاسلام
 لاصالتها **قوله** ولو افسد الحر البالغ اي قوله اجزائه واحدة

جميع

عن حجة الاسلام والفوات والقضاء المفسد والغاية هو حجة
 الاسلام وانما قيد بقيل الوقوف لتصور الفوات والافساد
 او لا في وقت بعد الوقوف بخلاف الافساد وقتا **قوله** وعليه
 فليمة كلاء فساد واخرى للفوات لاختلاف سببهما بل
 ولتغاير الفديتين **قوله** كذا في الامداد والنهاية والاعتاب
 وكذا هو في غيرهما كشرح سم على الغاية والاسنا **قوله** وقال
 في الفتح الخ انما اتبع بذلك لما فيه من زيادة افساد الصبي
 وانه لو بلغ انتا سلكه ولو في الوقوف كان له حكم البالغ
 قبل الشروع في النكاح لكن ليس فيه حكم الفوات مع الافساد
 في الصبي كما مر عنهما في البالغ وهذا كله صريح في الاسان
قوله فيطوف نحو الولي كالمسد قال به ح وهل يشترط
 جعل البيت عن يسار الصبي ونقل عن الحلبي نعم وعن
 القليوبي لا يشترط لان الولي هو المعتبر امالة اه ولكن المعتبر
 الاول **قوله** بعد طوافه عن نفسه فان لم يطف عن نفسه
 وقع عنه لا غير المميز **قوله** بغير المميز متعلق بقوله فيطوف
قوله بشرط سترهما اي الولي وغير المميز **قوله** ولو اركبه
 او قايد اقال سم في ثم الغاية نعم لو اركبه دابة او قاده يركبه
 فيها اي الطواف والسعي فينبغي ان يحصل له عمل منهما على
 ما ياتي في الطواف في مسائل المحمول **قوله** والحجرات اعرض
 السيد عن كس قول التبعة ويحضر المرمى بانه لا ينطبق والمقصود
 ومبول الحج والمرما ولو من خارج منى ٥ وهو قد سبق فلسفي
قوله فيماوله الاجاز قال به ح ظاهره انه لا بد من المناولة
 وانه لا يجزي اخذ الصبي الاحجار من الارض واعلم المحقق

الى قوله سم



قوله ان قدر قال ببح ويكون هذا مستثنى من شرط صحة
المباشرة التبيين اطفئ وفي القليوب على الحلال ويناو
الولي غير المميز الاحبار ندك التبريها ان قدر فمنا والله له كرميه
عنه فليس مستثناه وظاهر كلامهم ان المناولة من الولي
والرعي منه واجبان حيث قدرى عبارة التحفة ويؤيد
انه لو رفع الحصانة به غير الولي ونايه لا يعتد به وكذا
لو احضره غيرهما **قوله** ولا ان يستقل اي الصبي بالرعي
عن نفسه وهذا كما مر عن التحفة يفيد وجوب المناولة
لان بها لکن محل وجوب ذلك حيث اراد ان الصبي يرعي
بنفسه او باعانه له وهو لا يجب له يست وجوب للولي
استقلاله بالرعي فالمناولة واجبه ان اراد فعل الصبي الذي
ومجموع مناوولته ورميه مستحب **قوله** والمميز يطون
الحي اي ولا يحتاج لاذن الولي الا في الاحرام كما ياتي **قوله** وعلم
الولي واجبا الى حاصله ان الصبي لا فدية عليه مطلقا الا فيما
انقله ميز غير محرم في الحرم ولم يدخله وليه وكذا لا عليه
ولا على الولي في فعل غير مميز مطلقا ولا فعل مميز تر فيها الحسن
ودهن نايكا او مكرها او جاهلا بعد وراواها على الولي
في اتلاف ميز محرم مطلقا وفي تر فيه عامدا على الخطا
وفيما لزم بتمتع وقران وفوات واحصا **قوله** نعم ان
طبه اي فعل به ما هو من الترفه وكذا ان حلق راسه او قلم
ظفره بغير اختياره كما ياتي في المحرمات **قوله** ويضمن المميز
ولا فدية بارتكابه محضورا على احد تحفيضا من الله تعالى
والافتقار هذه الاتلاف لا يفرق فيها بين ميز وغيره ولا بين عالم
واس وغيرهما واستقرت في النسخ ان من له نوع يميز كالمميز

اليه

ما

كما ياتي **قوله** قال في التحفة الى قوله انتهى لان الولي هو المورط له
في جميع ذلك فلزمه كما لزمته الفدية كما مر بخلاف ما لو قيل له
النسخاح اذ المنكوح قد تقوت بخلاف فالحج وخلافه اجرة
تعليمه فهي من ودية فوجب عليه ان جميعا رجوا الزام
المميز بما وجب بخلافه عليه **قوله** الكرمي وحيث وجبت
على الولي فهي كالواجبة بفعله فان اقتضت صوما او غيره
وفعله اجزا لا وان وجبت على الصبي في مرتبة خرجت
من ماله او غير مرتبة امتنع اخراجها من ماله واجزا لا
الصوم فان عزم الولي ان يحرم عنه فجاوز الميقات ثم احرم
به فوجهان في وجوب الفدية على الولي او لا فدية بلا ترجيح
في الخادم والجواهر والعباد والمجموع ورجح الشيخ اي
ان عجزه والجمال الرعي وجوبها على الولي وذكر في الاصل
ما يؤيد عدم الوجوب وان مذهب غير الشافعية ويجوز
تقليد ما يزيد من الحاشية **قوله** فلا تصح من كافر
اي لعدم اهليته للعبادة ولو مرتد **قوله** ولا يجب المصني
في باطله قال في التحفة وبهذا افارق باطله فاسده بالجماع
وفي الحاشية المعتمد وجوبه على المرتد ايضا ويظهر اثره
فيما لو استطاع في رده فقط فسقط في دمه وان اسلم
مفسرا ولم يتمكن منه بعد اسلامه لكن مات مرتدا لم يقض
من تركته بخلاف نحو الزكاة لانه عبادته بدنية فلو صح لزم
وقوعه عن الحساب عنه وهو مستحيل **قوله** فويل اي
لتعديده فيهما ولانه لا يقر على رده بخلاف غير المرتد **قوله**
والثاني الوقت اعلم انه من الكلام على هذه الشروط مستوفي

على

الثلثة

في الصحة المطلقة فلا حاجة الى اعادة **قوله** وان سقط
 عنه الرمي والبيت كما ياتي اي ان البيت يسقط بالعدو
 والرمي يسقط اذا انقذر فعله لخوف نفسه وبنايه
قوله بان ياتي بها حال انه يفعلها عن الشك يخافيه
 ما ياتي في الطواف انه لا بد فيه من مطلق القصد فقط
 وفي الرمي من قصد الرمي وان لم يقصد به الشك وقول
 الخفة انه لا بد من تصور بوجه **قوله** كما في الامداد اي نقل
 ذلك لا اعتمادا وعبارته وتوقفها على دخول الوقت
 معلوم من كلامه الا في الواقيت وعلى معرفة الاعمال
 الذي يحثه البلغني مردودا اذا الظاهر كما قاله الزركشي
 عدم اشتراطه لا مكان العلم بها بعد الاحرام ولا لا يشترط
 هنا تعيين النوي بخلاف العبادة فيها انه يفعلها عن
 الشك ولو جرت اتفاقا لم يعجز مردود بان غير الاحرام من
 الاركان لا يحتاج لنية تحفده فالواجب فيه عدم العارف
 لا القصد اه **ويأتي** في الطواف عن الحاشية ان الذي
 لا يشترط في الطواف انما يقصد فعله واما مطلق القصد
 فيشترط **قوله** وبما تقر به وكذلك مردود عن الكروي في
 باوهم ما ذكر **قوله** فتصح مباشرة الشك من صغير فميز
 قال في الحاشية بخلاف اسلامه لا يصح مطلقا لانه لا يقع
 الا فرضا بخلاف غيره من العبادات ولان في الاسلام
 الترام جميع احكام التكليف فاشترط فيه الكمال بالبلوغ
 العقل بخلاف الاحرام فهو عبادة خاصة لا الترام فيه فتصح
 منه كالشروع بالصلاة اه **وقال** في ج قوله مباشرة الظاهر
 ان المراد لا تصح المباشرة استقلاله لا الامن ميز فانه تقدم ان

على العلم بها الذي اعلم به جميع وهو ان ياتي بها حاله

غير

غير المميز يباشركن مع الولي حتى في الرمي كما مر **قوله** ان اذن
 له ولي المال اي اذن له في الاحرام فاذا اذن له فيه لم يحتج
 في مباشرة الاعمال له اذنه وعبارته الحاشية **قوله** وتصح اي
 المباشرة باذن الولي المراد بالمباشرة هنا اي المحتاجة لاذن
 الولي الاحرام وعبادة الخفة مع المتن وانما تصح مباشرة
 اي ما ذكر من الحج والعمرة من المسلم المميز ولو قلنا **قوله** كل عبادته
 بدينه نعم تتوقف صحة احرامه على اذن وليه او سيده لا احتيا
 للمال اي فليس عبادة بدينه محضة بخلاف نحو الصلاة
 ولهذا لم تحتج لاذن ولي وسيده ولو للحلق قال في شية **قوله** الخامس
 فيشترط افاقته عند الخلق حيث وجب اي قلنا بوجوبه
 وقول الغوري لا يشترط في الخلق فعل خلق رأسه وهو بايم كفاه
 فيما يظهر مردود بان محل عدم اشتراط فعل حيث كان متاهلا
 كما في الخفة **قوله** كما في العبادات اي انما لا تصح الا من علم
 ميز **قوله** كما في الامداد والنهاية والفتح وسكن الح
 الحاشية ومن الغاية لم يصرحها **قوله** وعبارته اي الفتح
 الاخرها الا انه مراد بعد قوله بخلافه بعد وظاهر كلامهم
 انه لا يجب اعادة ما تقدم الكمال هنا من بعض الطواف
 وعليه فيفرق بين هذا وما مر في نحو السعي المتقدم على الوقوف
 بوقوع ذلك كله حالة النقص بخلاف هذا فانه كالحجبة
 الواحدة وحالها ثم رفقاه ويعيده ما مضى اي من الطواف
 قبل كماله بل لو كمل ثم اعاده كفا فيما يظهر كما لو اعاد الوقوف
 بعد الكمال اه وفي الخفة وبحت الاستوى انه اذا كان عوده
 للوقوف بعد طواف لزمه اعادة ما كمل سعي بعده ليقع حال

الكمال كما هو ظاهر ويؤخذ منه انه يجزئيه عودا ولو بعد
 التحليل وان جامع بعد هنا وهو محتمل فيعيد ما فعله بعد
 وقوفه ليقتضيه حال الكمال وعليه فيظهر انه لا يعود اجرامه لان
 هذا من توابع الاحرام الاول ويفرق بين هذا وتفصيله
 في مجود السهو بين ان يسلم سهوا فيعود او عمدا فلا بان
 تفصيل الج كماله صعب فسوف فينه باستدراكه ولو بعد
 الخروج منه بالتحليل ما لم يسلم نراه وذايت مقروا لا فتا
 الشيخ محمد صالح بانه يحل عنه عقد الاحرام من اصله
 ويقف عنه حال حرمة الاحرام ونقال لنا لا يفسد بالجماع
 ولا يحرم فيه محرمات الاحرام قال ويؤيده ما نقله ابن الخمال
 مما كتبه على الايضاح بعد نقله ما مر عن التحفة ثم قال
 واستوجه تلميذه عبد الروق ان احرامه يعود والزام عليه
 وقوفه بغير احرام حقيقى فان عاده عادت احكامه من المحرمات
 وغيرها واليه يحيل كلام السيد عمر البصري انتهى ونقل
 ابن علان عبارة التحفة واتباعها ككلام الشيخ محمد صالح
قوله ثم قال في الفتح وافاقه المجنون بعد الاحرام عنه
 كالصبي فيما ذكر فيه اه زاد في الحاشية كما قاله الجلال
 البلقيني وغيره اخذ من النص وهو ظاهر وان قالوا كل
 في المجموع خرج بحث الوقوف يشترط للوقوف عن حجة الاسلام
 افاقته في سائر الاركان اذ يمكن جملة على ما عدا هذه الصور
قوله ويجزئ في ثواب العباد والتحفة غلما قاله الشيخان
 انه يشترط في الوقوف عن نسك الاسلام افاقته في الاركان
 كلها حتى عند الاحرام اه ونقله في التحفة عن الاسوي وابن

النقيب

النقيب واعتمدا الزركشي والجلال البلقيني وغيرهم قال
 وتبعهم شيخنا وهو قياس ما ذكروه في الصبي غير المميز
 لكن الذي جرى عليه الشيخان انه بشرط افاقته في الاركان
 كلها حتى عند الاحرام ونقله في المجموع عن الاصحاب ايضاً
 واطال الى ان افاق لا وبكلام المجموع يندفع تاويل كلامهما
 بان افاقته عند الاحرام انما هي بشرط لسقوط زيادة الثقة
 عن الولي ويفرق بان احرام الولي عن المجنون فيه خلاف
 بخلاف الصبي فلقوة احرامه عنه وقع عنه حجة الاسلام
 بخلاف المجنون وذكر في ثواب العباد من اخرج الانتصار
 للمنقول وان اوليك غفلوا عنه وان كانت ظاهراً النص
 يؤيده **قوله** ويصح احرام صبي جرع عليه بلا اذن وليه
 اي لانه عبادة ولا جرع عليه فيها وانما جاز له تحليله لانه
 يحتاج للمال **قوله** بشرط نذاري وقوعهما عن النذر مامر
 اي من الشروط الخمسة **قوله** واما الزوم فهما به اي لزومهما لزمته
 بالنذر **قوله** بشرطه اي الزوم المذكور الاسلام والتكليف دون
 بقية الشروط لان تلك شروط لفعل اي محبة النيك لا لزوم
 بخلاف الاسلام والتكليف فشروطان للزوم **قوله** عن النذر
قوله لتعلقه بزمته قال في الامداد ولعدم ضرر سنده
قوله ويرافعهما في ومقابله انه لا لم يبيح الان له فيه
 وان لم يمنع كما في الامداد **قوله** ما مر من الشروط الستة
 اذ في حجة المباشرة خمسة ويريد النذر بالتكليف وتريد حجة
 الاسلام بالحرية ولكن التمييز داخل في التكليف **قوله** والحرية
 التامة اي الخالية عن جميع شوايب الرقة **قوله** قوله ولو

ولو قوعهم

بالتين اي ان العبرة في هذه الشروط بما في نفس الامر فاذا وجد
في نفس الامر كفا **قوله** وقع لسيدة اي ان كان معضوبا او ميتا
قوله ولو تكلف غير مستطاع الخ اي لان الاستطاعة ليست بشرط
لوقوعه من زمن الاسلام لانه يقع بالشروط المتقدمة عنده ولو
بغير استطاعة وانما الاستطاعة بشرط لوجوبه واستقراره كما ياتي
قوله فنسك من فدرق وغير المكان يقع ثلثه ومرافقه من
خلاف في الكلام على تقييده الزمان عين وكفاية وسنة وكعل
مراده انه ثقل انه لا يقع عن حجة الاسلام وان سقط به من
الكفاية ووجب انما له كما في الخبر اي ما يبيح حج ثم يلغ فعلية
حجة اخرى واما عبيد حج ثم عتق فعليه حجة اخرى رواه البيهقي
باساد جيد **قوله** وشروط وجوبها الى قوله لا لاية اي اية
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والضمير في اليه
البيت او الحج واليه متعلق بسبيلا وفي اعدائه اوجه احتملها
ان حج مبتدئا والبيت مصاف اليه من اضافة المصدر لمفعوله
ومن فاعل حج وخبر المبتدئ الله الناس وال في الناس للعمدة اي الناس
الذي تقدم ذكرهم وهم المستطيعون لان رتبة المبتدئ مقدمة
على رتبة الخبر وعلى الناس متعلق بما تعلق به الخبر وهو الله و
التقدير حج البيت المستطيعون واجب لله تعالى على الناس المالكين
وهو المستطيعون فلا يجبان على من انقص بغير شيء مما ذكره
كامل بعد انقصهم وترغيبا للكافة في الاسلام اذ لو حوّل
بعد اسلامه بما فطر فيه في كفره كان ما فعله من الاسلام
فخفف الله عنه **قوله** وتلغى استطاعة الحج له وللعمرة الخ عبادا
الكرى وحاصلها ان الاستطاعة الخ في وقت تلغى عن استطاعة

الحج

العمرة مطلقا لانه ممكن من القوان والقارن لا ين يد على من الحج
في الاعمال والدم ان يحجز عنه عدله الى الصوم فان فزمن حجز عنه
بقي في ذمته الى القدرة عليه فلا يؤثر ذلك في صحة فرائضه
وانما استطاعة العمرة وحدها فقد لا تأخر الحج اه اذ الاستطاعة
في رجب مثلا استطاعة للعمرة لا الحج لانه وقت لها لاله
قوله نعم يجبان على من زاد استدراك على مفهوم قوله وفطر
وجوبها الاسلام اذ مفهومه انهما لا يجبان على الكافر فاستدرك
على ذلك المفهوم بقوله نعم الخ ومن الكلام على ذلك في الكلام على صحة البناء
بزيادة على ما ذكره **قوله** والكافر الاصيل الخ جواب عما يقال
مفهوم قوله انه لا يجب الا على مسلم انه لا يجب كافر اصلي مع انه
مخاطب بفروع الشريعة وهذا منها فاجاب بان كونه مخاطبا بها
انما هو مخاطبة عقاب في الآخرة على تركها لانه مادام على كفره
لا يقع منه وبعد اسلامه خفف عنه بتركها ترغيبا له في
الاسلام كما مر وعلى كونه مخاطبا بفروع الشريعة فانما مخاطبة
بما اتفق عليه منها دون ما اختلف فيه كما هو مقرر في
الامول **قوله** ومن لم يات بسك الاسلام الخ اي وان
لم يجب عليه لا يمتنع من غيره لما صح انه مسلم الله عليه وتيسر سمح
رجلا يقول ليسك عن بشره فقال من بشره فقال ارج
او قريب لي قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك
ثم حج عن بشره اذ الظاهر انه اراد حج عن نفسك حجة الاسلام
ولم يستفصله هل استطاع ام لا وترك الاستفصال بمنزلة العموم
فدل على ان حجة الاسلام مقدمة لاصالتها قال في الحاشية على
قوله لا يمتنع ومن عليه نذرا وفتنا لا يحج عن غيره ما نصته

له

يستثنى منه لو استأجر في الذمة فيجوز وطريقه ان يحج عن نفسه
ثم عن غيره قال اويشيب ولو قبل الحج عن نفسه كما يستثنى
الوارث عن مورثه وعليه حجة الاسلام ثم قال وحيث فسكت
اجارة من لم يحج في حجة له مطلقا لان الشك وقع له خلافا
لمن توفى انه يستحب فيما لو علم المستاجر انه لم يحج واستأجره
واللو قال من حج حجة الاسلام ان كمنته فلا نافله على ان يحج
فانه يتخير بين البر والكفارة فان لم يختار شيئا جاز له ان يحج
عن غيره على الاوجه لان ذمته لم تشتغل بشيء معين وقد يختار
الكفارة لا الحج ولانه اذا حج قبل ان يختار شيئا لم يقع عن ذمته
فما رجع بعضهم من خلافه نبيكا للبر باني فيه نظر **قوله** ولو
اجتمع الى تفريع على قوله ومن لم يأت بشك الاسلام وقوله
وقضا بان افسد نسكه ناقضا وكمل قبل القضاء باني محترمة
انه لو افسده وهو كامل اي ببلوغ وعقل وحرية او وهو
ناقص وكمل قبل الوقوف او فيه انه تكفيه حجة واحدة وما لو
كمل بعد القضاء فانه لم يجتمع القضاء مع حجة الاسلام
عليه لادايه للقضاء قبل خاتمة بها ومحتما منه وقوله
ونذاري ان يحج ولم يقل هذه السنة او سنة كذا وجب فيها والا
كفارة حجة واحدة له وحجة الاسلام بل والقضاء ان افسده وقطع
وقف فيه كاملا وقوله وان توفى غيره قال في الحاشية وهل
احرامه بغير ما عليه مع علمه وتعملا حرام لتزكه قصدها
وجب عليه وان وقع عنه لانه قهرى عليه او جاز لان قصده
لذلك لغو فلا اثر له وليس تلبس بعبادة فاسدة للنظر فيه
بحال وسياتي قبيل قوله المصنف للحج تحلله ن ماله تعلقه بذلك وقوله

بلغ

ثم وفي النوى الحج في غير شهره عامدا عالما بعدم انعقاده لا وجه
للحرمة لان هذه المصنف ينوجه بعضها عن بعض وسياتي في الوقت
ماله تعلف بذلك وقوله لا صالته اي فمن الاسلام وحول
بما ياتي بعد ذلك وقوله لا صالته اي ومن الاسلام وقوله
ثم ما يقع عن القضاء اي لوجوبه باصل الشرع بخلاف النذر فانما
اوجبه الناذر على نفسه **قوله** ولا يجزي عن النذر لانه تدارك
لما فسد الذي قصد ليس حجة اسلام ولا نذر بل الفاسد غير
قوله وان توفى نذرا لان الشك شديد اللزوم فيصرف لما
عليه وان توفى غيره وفي الامداد ان الشك والطواف لا يتطوع بهما
ما بقي في الذمة منها يتوفى فان تطوع بغيره الى الواجب منهما
بخلاف غيرهما كالمصلاة وصوم **قوله** نعم الى هذا نضرب
بمفهوم ما قلناه كما اشارنا اليه قريبا لتوارد الجميع على شيء
واحد **قوله** ويخير من اتى بنسك الاسلام بين ان يتطوع
او يحج عن غيره اي ولا تقدم الاجارة كما اشار اليه بقوله حتى
لو احرم احبر تطوعا لم ينصرف الى حجة الاجارة وان استخفت
عليه تلك السنة لان وجوبها عليه لا يرجع الى نفس الحج اي بل
للاجارة بخلافه بالنذر فواجب بعد النذر لذاته وفرض
الاسلام والقضاء بالاولى قاله في الامداد ولان النذر اهرم
من النفل ومن ثم وجب تقديمه عليه وعلى الحج بالاجرة وهذا
في مرتبة نعم في البحر لوجه الغرض ثم في نذر حج العام
الثالث جاز ان يتطوع في العام الثاني قاله وفي حجة عن غيره
وجهاان وكان وجهه الجزم في التطوع وحكمة الخلاف
في الحج عن الغير ان التطوع لم يشبه غيره والحج عن الغير بها

فقد به تحصيل الاجرة فكان اذا من التطوع بالسنة لما ذكر
ثم ذكر انه لو نذر طوافا في زمن معين لم يصح ان يطوف في غيره
وهو مخالف لما مر انه لو نذر في العام الثالث حاز التطوع في الثاني
ثم رجع ان الطواف كالحج فيما مر **قوله** ويصح ان يقترب بعض
هذه الخمس اي حجة الاسلام والقبض والنذر والاحارة والتطوع
عن ميت او معصوب الى قوله حصلت عن الاثنين قال
في الحاشية لكن ان ترتب احرامها وقع الاول عن حجة الاسلام
والاوقع احرام كل عدا استوجره ونظر فيه البلقيني فيما اذا
لم يصب احرام حجة الاسلام من جهة ايقاع الاحرام الثاني
عن النذر ولم يستاجر له وليس هو في قوة حجة الاسلام فينبغي
كون احرام الثاني لنفسه ويرد بان ذمته لما اشتغل بحجة النذر
نزله فعل اجرة منزلة فعله وهو لو كان عليه حجة نذر فقط
فنوى غيرها وقع عنها قلنا اجرة والمجد واما هو فتقدم
احرام النذر ولم يقع **قوله** او ادى خمسة عنه في سنة الى قوله
صح ويأتي فيه ما في قوله في الامداد فقال اذا لم يتقدم متأخر
على متقدم اه ولا يشهد هذه الحجة الا في صبي او مجنون وهذا
سكها في حال نقصهما ثم كلا بعد الوقوف لما مر ان البالغ لو
افسد نسكه كفاه نسكه واحد نسك الاسلام والقبض والنذر
بقيدة السابق **قوله** ولو حج الغرض ثم نذر في قوله وان يطوع
العام الثاني تقدم هذا قريبا عن الامداد **قوله** ومن عليه ثم
الاسلام فقط ان يحج تطوعا وعكسه اي لانه لا مانع **قوله** لتقدم
الغرض على النفل اي في الثانية وفرض الشخص على فرض غيره
اي في الاولى **قوله** قوله وقياس ما مر اي فيما لو كمل

الحج

الحج بعد الوقوف والوقت باق فعلا اليه **قوله** انصرف للنذر
قال في الامداد كما ينصرف ثم الى الغرض اذا كمل بعد الوقوف والوقت
باق فعلا اليه قال في الحاشية وفيه نظر لوقوع الحج عن نفسه
او الغير بالوقوف الاول فلا وجه لابطاله وقرئ بان نذر
بعد الوقوف صدق منه ما نذر قصده فلم يصح بخلاف الكمال بعد
الوقوف والطواف في العمرة كالوقوف في الحج **قوله** وان من
نذر العمرة الى قوله كما في الامداد عبارة الامداد وان اعتمر حجت
مستأجرا او تطوعا فنذر العمرة قبل الطواف او فيه وقعت عمرته
عن نذر بخلاف ما اذا نذر ذلك بعد الطواف **قوله** نعم
الوجه ان السعي هنا اي فيما لو نذر الحج بعد الوقوف لوقوعه
حال الكمال اي لانه سعى وهو بالخ حاقلا حرو قوله بخلافه
فيما مر اي فيما لو وقف او طاف في صباه او رقة **قوله** ولو
نذر الحج في نحو ذلك عبارة الحاشية قال فيها وهو المعتمد
وان اقتضا كلام الفقهاء انه لا فرق ومال اليه الاذرع
قوله ولا يمكنه في السنة الامره اي بخلاف المعصوب **قوله** وان
قرت اجرا الى قوله وفعاله لا للمتأجر وانفسخت فيهما لانهما
لا يفرقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف مال يأمربه المتأجر
اليه وقد صرحوا ان الاحرام الواجب لا يمكن صرف ما وقع بعينه
لواحد وبعضه لآخر **قوله** وقال في المجموع الى قوله ولا اذن وارت
اي كما يقتضي عنه لا يند **قوله** فان كان على الميت احدهما
او ليس عليه شيء وقع للأجير قال في الحاشية اما ما ليس عليه
فواضح واما ما عليه فلا استحالة الافتراق ثم ان وقع عماله
اي الميت في عبارة المجموع فضلا عن اتفاقهم اي الذي ادعاه

في المجموع يشكك لتصرفهم بان من عليه نكاح لا يجوز ان يفعله
عن غيره وقد يتحمل الجواب بانه تغاير هذا ما اذا اصاب ان
النسبة الواقعة لغيره لا تنصرف عنه وان النكاح لا يفتقران
وان الحج عن الميت جائز وان الاجارة لازمة وان العمل الواقع
بعدها منصرف اليها وهذه من حيث ومنعها يقتضي الوقوع
عن المتأجر ولم ينظر لما عارض منها من ان في ذمته نكاح لا يقع
منه عن غيره لضعفه بالنسبة الى تلك الامور المجتمعة مع ان اصابه
تقدم التعدي النفع وكون الحج على التراخي ويمكن فضاء من
تركه لومات ولم يفعله تنجح تلك الامور والحاصل ان هذه الامور
مستثناة من قولهم من عليه نكاح لا يجوز ومنه فعله عن غيره
قبل فعله من نفسه ووجه استثنائها ما قرره وبه يعلم
انه لو حج ولم يعتمر جاز له الاحرام بحجة نذرهما **قوله** كمالو
كان المتأجر معضوبا اي وان كان عليه النكاح ان لا يجوز ان
يجز عن المعضوب الا باذنه سواء كان عليه نكاح واحد ام النكاح
وسواء نواه باحدهما او نواه باجمعهما في قول له لان نكاحي
القران لا يفتقران لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرفه مالم يأمره به
المتأجر اليه ولا يفتح الشك عنه بغير اذنه بخلاف الميت زاذني
الاحداد ولا اجرة له لانه اي المتأجر لم ينتفع بما فعله اي الاجير
قوله وقضيته اي وقضية التعليل بعد افتراقها اي اذا
العلة وهي عدم الافتراق موجودة هنا فيفتقن لاجلها للاجير
قوله والله لو استأجر رجلا ن واحدا الى قوله وقعا له هذا
عطف على قوله انه لو كان المعمول لقضيته اي وقضيته انه لو
كان حج واعتقر الخ والله لو استأجر رجلا ن الى قوله وقعا له اي الاجير

او نواه باجمعهما للمستأجر المعضوب فيفتقن
للاجير علة قوله

لعدم

لعدم افتراق نكاحي القران ولان المجموع لم يأمره به واحدهما
فتعين وقوعه للاجير **قوله** ولو استأجره الخ لم يعطه على ما
قبله لانه ليس معمولا لقوله وقضيته وقوله او امراه بذلك
اي بلا اجرة وكذا في القولة قبله وانما يقع للاجير هنا لانه لم
يخالف واحد منهما فيما امر به ولا صرفه لنفسه ولا نواه
اثنين بل نواه واحدا منهما وان البهمة فلم يشك ذلك الاحرام
على كونه عن اثنين قال في الحاشية فان احرم عن احدهما معينا
تخير الاخر في الطبع لتأخير حقه ومنه يؤخذ ان من لم يصرفه
له في الاول يتخير ايضا ولو اكلف الاجير الاحرام اي في اجارة
الذمة لما مر من صرفه لمتأجره ولو قيل التلبس بنكاح لم ينصرف
له كما روي الا في ١٥ وبما في الكلام عليه في الاجارة في الحاشية
وشروطها اي استطاعة المباشرة **قوله** فلا يكلف ولي
الخ لانه ينبغي له التزهد عن قصد وفعل الكرامة ما امكن الا لتعين
مصلحة شرعية فيها على ان الكرامات الحقيقية انما هي اتباع
الامور والاحتساب النقيات وهي التي اكرم بها السلف
الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم وكان خرق العادات
قليلة في زمانهم وبالحكمة فللكرامة شروط فان وجدت والا فهي
في حق العوام تسمى معونة وفي حق العصاة استدراج وقد
يكون سحر والحيلة فمن من الشرع عليه اعترا من فهو مغرور لا ولي
نعم قد ينكب الولي طاهره او ما هو معصية ليدفع به ما
هو اعظم ضررا منه اذ كما بالاخف المفسدين كما ذكر في بعض
لما اشتهر بالصالح وكثر تعظيم الناس له وخشي على نفسه من ذلك
سرق ثيابا في الحمام وقعد قريبا فراه وعزبه واخذ وهامه

قد دفع بذلك ضرر المهرج التي لا يثبت عليها الاقدم بني او صدق
وهو مع ذلك يعتقد حرمه اخذه الثياب لما فيه من بجنة ضا
واستللايه على حقه الغير بغير حق وهذا ان لا يختلف في خبرها
لكنه دفع به ما هو اعظم ضررا منه ثم يترك ذلك التوبة والاستغفار
كما اشار الى ذلك في الاحياء ويجذر كل مؤمن من الاهل والاعوان على من
ظهرت اماراته الصلاح عليه وليدعه هو به تعالى ما لم
يتعين حقه شرعي ولكن قاصدا بانكاره حيث جاز وجه
خاصة دون الاضرار بالنفس وقيل ما هم **قوله** نعم لو فعل
ذلك كرامة توجب عليه حكمه اي كان قطع المسافة الطويلة و
حضور مكة او قربا منها قبل الوقوف ومع بعية شروط الاستطاعة
في حجب عليه الحج ويستغفر عليه ان لم يحج بشروطه وان كان مريدا يسكن
وجب عليه الاحرام عند مرقه بالميناة او محاذاته له وقد يظن
من لا عقل له ان الاوليا يسود اهلين تحتها الاحكام الفقهاء
الشرعية فهذا لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له تعالى
اتبع ما ينهي عنك فليكن ممن هو مجهول الحاجة وليس على يقين
من امره وقد قال الشرائع اجمعنا ان الشريعة ما يبد هولاء الفقهاء
وليس لاحد خروج عن ذلك نعم لا ينكر الا ما اجمعوا عليه او ما
اعتقد الفاعل قدره **قوله** احدها اي شروط استطاعة الكفاية
قوله وجود مؤن السفر اي بان يكون قادرا عليها او على تمهاتها
ولو من دين له حال على ملي مقرا وله حجة به او امكنه النظر به اي
مونة نفسه وغيرهما من جميع ما يحتاج اليه في ذهابه وايابه
اي اقل مدة يمكن فيها ذلك بالسير المعتاد الا ان من يلبه مع
مدة الإقامة المعتادة فيما عتيد كاهل مصر والشام المسافرين

بما يتقيد به في وقت
الغدا قبل يومه الى عرف
الوقت

في البر او المظنونة فيما لاعادة فيه كالمسافرين في البحر هل
المسكوكه مثل المظنونة وهو غير بعيد **قوله** اهل واعيشة
الاهل من يلزمه بفقهم والعيشة الاقارب ولو من حملة
الام **قوله** الا ان قصر سفرهم استثناء من الاحوال اي فلا يجب
جميع ما مر في جميع الاحوال الا في حالة قصر سفرهم **قوله**
وان كان يكسب في اول يوم من ايام سفره قد راى في ايام الحج الستة
اي يفي بها بحسب طئه او عادته وظاهر ان الستة الايام فيمن
بمكة وما غيره فيعتبر معها قدر المسافة التي بينه وبين مكة ذهابا
وايابا وانه لا بد من كون الكسب لا يتقاه كحما في به وجبت
الاستوى انه لو قدر في الحضر على الكسب في يوم واحد لما يكفيه له
والحج لزمه ان قصر السفر لانه اول من المسافر وكذا ان طال
الاستقاء المحذور ومرة ينقل الجوري الاجماع ان اكتساب الزاد في
الواحدة يعني في الحضر غير واجب قال شيخ الاسلام المتجه
خلاف ما قاله في الطويل لان الاكتساب لا يجب لا يفاء حق الادمي
فلا يجب حقه بل لا يفياءه اولى والواجب في الحج انما هو الحج لا
الاكتساب ٥ وفي الحق فان قلت لم يتضح الفرق بين الزامه الكسب
اول السفر لا في الحضر بل قد يتحمل ان الزامه بالكسب في الحضر اولى
لانه لا يجتمع عليه مشقتا السفر والحضر والكسب بخلاف ذلك
قلت بل الفرق ظاهر لانه اذا قدر على الكسب اول سفره عند استطاعته
له ولا كذلك قدرته في الحضر لانه لا يجد استطاعته السفر بل محصلا
لسبب الاستطاعة بالسفر وقد تقرر ان تحصيل الحبيب الوجوب
لا يجب فانضح الفرق والاجماع المذكور ٥ وهو ظاهر لانه لما
كان قادرا على الكسب اول السفر كانت قدرته على تحصيل المؤن

بالكسب بمنزلة القدرة عليها فيه بالثمن الحاصل معه فمذا يقدر
 على الموت بوجود ثمنها معه وذلك يقدر عليها بالكسب فكل
 منهما مستطيع في السفر **قوله** وهي ما بين الى قوله والا فزوال
 الثاني عشر فان نفي السفر الاول فهي خمسة ايام وفي المجموع
 ايام الحج سبعة ولها بعد سابع زوال ذي الحجة واحزها بعد
 زوال الثالث عشر منه وقضتة تحديدها بالزوالين انها
 ستة لكنه اعتبر فيها تمام الطرفين تغليبا فعدّها سبعة
 واستنبط الاستوي من التعليل بانقطاعه عن الكسب فيها
 انها ستة قال وفي ايام الحج من خروج الناس غالباً وهو
 من اول الثامن الى اخر الثالث عشر في من كم السفر الاول
 قاله في الاساق قال سم في ثم الغاية وهو اوجه من قول
 ابن النقيب انها ثلاثة وان استقر به في الاسعاد لان تحصيل
 اعمال الحج ممكن في الممتع والمفرد في ثلاثة ايام والبراد كما
 بالأعمال الاركان وهي حجرة العقبة بلد خيلته في تحليل
 الحج وفي حلق القارن في يوم عرفة والخبر لانه يحتاج في هذه
 الايام الى صرفها في اعمال مطلوبة وجوباً او ندباً فلا
 يتفرغ للكسب **قوله** من بينه وبين مكة مرحلتان
 اي وان قدر على المشي بلا مشقة لانها من شأنه حينئذ
 نعم هو الافضل خروجاً من خلاف موطنه والا وجه
 ان المرأة التي لا يخشا عليها فتنة كالرجل كما ياتي والافضل
 المذكورة وتوالت احتاج الى السؤال خروجاً من خلاف مالك
 وان من ضعف مدركه كما في الحاشية قال في التحفة والرحلة
 هي الناقة التي لا يتصلح لان ترحل والاصل فيها وفي المؤنة الثقل

ينفرد

الله صلى الله عليه وسلم فسر السيل في الآية بهما والمواد بها كل ما
 يصلح للركوب بالسنة لطريقه التي يسلكها وتوخي بخل وجماد
 وان لم يلق به ركوبه وبقر بناء على ما صرحوا به من حل ركوبه
 ومعنى كونها لم تخلف له كذا في الخبر انه ليس المقصود من
 منافعتها واعتبروا المسافة هنا من مكة وفي حاضري المسجد
 الحرام من الحرم دفعا للمشقة فيما سماه ولو قدر على الاستيثار
 راحلة الى دون المرحلتين وعلى من بقي الباقي فظاهر كلامهم
 انه لا يلزمه وهو الاوجه خلافا للزركشي لان تحصيل السبب
 الوجوب لا يجب اه قال الكردي في الغوايد المدة فيه قال
 سم قد يمنع ان هذا من تحصيل السبب بل هذا يعد مستطيعا
 ولعمري انه في غاية الظهور اه وقال السيد عمر البصري
 في حاشية التحفة قد يقال مراد الزركشي ان من ذكر
 في طلب الوجوب بقدرته على ما ذكر لانه يجب عليه الوصول
 لما ذكره بجأ طلب بوجوب الضمك ويكون من تحصيل
 الوجوب فليتامل ويظهر انه يلحق بما ذكره الزركشي
 عكسه اه واستظهره ابن الجمل اه كلام الغوايد **قوله**
 او دونهما اي المرحلتين وان كانت العرفة مرحلتين قال
 في التحفة ومقتضاها انه لو قرب من عرفة وبعد من مكة
 لم يعتبر وفي الحاشية فان اطاق المشي لزمه ولو امر
 كما شمله اطلاقهم وان نظروا فيه الاذرع **قوله** يسبح
 التيمم او يحصل به ضرراً لا يتصل عادة **قوله** راحلة تفعل
 وجود وقوله الا في وقدره وحديث عطف على وجود **قوله**
 ولو ازيد وان قل اي الزايد اي يظهر ما برقي التيمم وصرح به

في التحفة وهو في هذا الباب ما يبيح التيمم

ابن الرافعة كالأرويان وكون الحج لا بد له معارض بانه
على التواخي فلا منظراد في كليهما **قوله** وقال لشمس الرمي
الحج وجوى عليه في الایعاب وفتح الجواد وابن قاسم وعبد الروف
وابن جمال قاله الكردي ووجهه ابن جمال بانه يشترط في
الشريك في الحمل كونه لا يغاب في الرحلة بالاولى **قوله** او
بوصية هو كذلك في المحفة وغيرها لكنه قال في الحاشية لا يلزمه
قبولها للمنة قال الكردي ويجمع بانه لا يلزمه القول للمنة
واذا قيل لزمه الشك **قوله** من بيت المال حيث جاز اي جاز
له الاخذ منه وكان له فيه من الحنف ما يفي بذلك لانه مستطاع
بماله في **قوله** كذلك بان يقدر على ما ذكره بشر او غيره
مقار **قوله** وغيره مطلقا يعني اي غير الرجل اي الذكر من
امراة وختا يعتبر وجود الاستطاعة في حقه قدرته على
شئ محمل مطلقا اي سواء تضرر بالرحلة ام لا وسواء اعتاد
الحمل كسائر الامصار ام لم يعتد كسائر الاعراب لان المطلوب
في غير الذكر استمر ما يمكن والحمل استرله **تتبع**
الشقة بفتح الشين والحمل بفتح مهمم الاولى وكسر الثانية كما بخط
النوري وقيل عكسه اي والاول بارادة الحمل والثاني بارادة
الاله كذا قاله الكردي والحمل شئ من نحو الخشب يعقل في جأ
البيهر اي بلا شئ يستر الراكب فيه والكنيسة هو الحمل الا ان
عليها اعودا عليها ما يظلل الراكب من الشمس وهو المستر ومنه
الحواري الكردي والمحفة هي ما يسمى الآن بالخت افاده الكردي
وقضية تعليمهم بقولهم في غير الذكر لانه اي الحمل استرله
ان المراد من الحمل في حقه غير الذكر الكنيسة لانها هي فيها المستر بخلاف

الحمل والستر بكسر السين الذي يتربه كما في ب ج **قوله** وعديل
عطف على شئ محمل اي بان يقدر على شئ محمل وعلى عديل
يحمل في الشق الاخر بالشرط الذي ذكره اياه فان لم يجد
بشرطه لم يجب عليه الشك لعدم وجود الاستطاعة المعتبرة
فيه وان قدر على مونة الحمل بتمامه وسهلت معادلته بما
يحتاج لاستصحابه كما في المعنى وفي المحفة والنهاية ما لم تسهل
معادلته بما يريد استصحابه معه والاعتين هو او الشريك
قوله فسرير قال الكردي استشكل السيد عمر البصري واقربه ابن
الحال تهور المعصوب اذ هو موله الشخص الى حالة بحيث
يشق عليه مشقة شدة ان يحمل في محفة او على سريره
غاية التدوراه وهو ظاهر انما عتبرت المشقة المذكورة
في مجرد حملها في المحفة مثلا فان اعتبر مع ذلك مشقة السفر
من عدم وجود كل ما يجده في الحضر وما يعرض فيه من المشقة
ولو لم يكن في محفة لانه قطعة من العذاب فليس بنا در بل كثير
ويحصل به المشقة التي لا تحمل عادة ان في الاستشكل
ما يحتاج للتأمل على ان المحفة انما توجد في اهل الشام ومصر
دون غيرها كما لم يكن اذ في اسفارهم من العمل ما لا تنافي
فيها المحفة وكذا في السرير في السفر في العقاب مشقة
خصوصا اذ امكن مع وجود الزمانة بنحو الكر **قوله**
الا المواة اي فلا يجب عليها الشئ وان قدرت قال ابن الجاهل
اخذ من اشترط نحو الحمل لها وان اعتاد يتحملونه
وموقفا عن الحاشية ما يخالفه **قوله** ان كانت في الفرم
عبارة الحاشية فالذي يجب عندي ان له منعها من التطوع

عند مجرد التهمة ومن الغرض عند قولها بل لو قيل بمنعها
عندها مطلقا لم يبعد **قوله** عالم يقول على السؤال عبارة
للعاشية فان احتاج الى السؤال كره له الخ كراهة السؤال
ولم يراعوا قول مالك يجب الخ على القادر على السؤال ان اعتاده
ببلده لضعف مدركه وفيه وقفة ومن ثم قال الزركشي
لو قيل بنديه خروجا من الخلاف لم يبعد **قوله** والركوب لو اهل
الداية افضل اي اقتداء به صلى الله عليه وسلم وليسهل عليه
الالتزام بما طلب منه من اذكار وغيرها والفتب لن يقد عليه
افضل اما من لم يجد لها فين له الميثاق لم يتضرر به خروجا
من خلاف موجب كما مر **قوله** عند خروج قافلته اي اذا
عبث بما قبله **قوله** عياله اي من تلزمه نفقته من اصل
وفرزغ وغيرهما **قوله** ذهابه وايابه واقافته كما مر
والمراد جميع حاجتها جوته بحسب ما يليق بم وقته لئلا
يضيعوا وفي الخبر كفا ما كثر انما ان يضيع من يقوت
ولا حرجهم مقدم على الشك **قوله** ولو لحاجة غيره اي من ذكر
وهو عياله وعبارة الفتح ولو لحاجة غير قريب لانه يجب كما
ذكروه في الخير دفع ضرورات المسلمين واهل الامة من
اطعام جايع وكسوة عار ودواء واجرة طبيب وتجهيز ميت
وغیرها من علم ذلك وملك زائد على كفايته سنة وان وجد
موسرون غيره لئلا يضيعوا بالتواكل وحق المذكورين
مقدم على الحج لا اشتغاله بالحج مع وجوه من ذكره يتوهم
بالماء مع وجود المنظرين للعطش اليه **قوله** فليترك المؤمن
اله قوله ويسع المحلوك يعني انه يجب عليه ان لا يخرج حتى

يترأ

يترك المؤمن المذكورة قال في الفتح ومخرج الدار من يمنعه من
السفر حتى يترك لمونه نفقة الذهاب والاياب وهو ظاهر في
غير الزوجة ففيها بخير الحاكم بين طلاق وترك ذلك لها
عند نفقة اهل وكذا القن بخيرة بين بيعه وترك مونه عند
نفقة كالزوجة ما لم ياذن له في السفر اي ولكل منهما ما من جوا
حصول ما يصرفه في مونه وليس الاذن حياء او خوفا منه
وما ذكره من اجبار الحاكم له في الزوجة بين الطلاق وتركه
نفقتها خالفه من راي الحاكم لا يجبره وانما يجب عليه ذلك فيما
بينه وبين الله **قوله** وعن دين الخ عطف على قوله عن مونه
عياله لان الحال منه فقري والموجل يحل وصاحب الدين الواضي
بالتأخير قد يرجع فلا يجد ما يقضيه به وقد تحترمه
المينة فينتفي ذمته معلقة **قوله** وما يليق به الى قوله
ولولم نصب قال في الحاشية والذي يليق به ان يعتيذ السكنى
والاستخدام باجرة لا يمنع صرف الثمن اليهما بخلاف ما
اذا استحق منفعتهما بوقف او وصية لاستغنائه
فيكلف صرف ثمنها للحج كما يكلف بيعهما لو كانا له وخارج
بحاجتهما مالوكا ذلك دارا وقربا او كتابا لا يليق به الفدية
ام لا فيلزمه الابدال بلا نفقة ان كفاه النقاوت بينهما لمونه
مدة نسكه وانما لم يجب بيع المالك مطلقا في الكفارة لانه
بدل في الجملة فلا ينقص بالمرتبة الاخيرة وهي الصوم في القتل
والاطعام في الظهار وجاع رمضان وابيضها بالظهار وسع
لانه يكلف هنا لا هناك صرف راس ماله وضيعته التي يستغفرها
وان بطلت تجارته ومستغلته وان لم يكن له كسب لم يلزمه

بلغ

صرهما فيه فانه وفارق اية راس ماله وصنيعته الخادم والمساكن
 بانه يحتاجهما حالاً وما نحن فيه بخدمة د خيرة للمستقبل ومنه
 يؤخذ رد قوله الاسوي الزوجة والمتفهمة الساكنين بخلاف المدرس
 غير مستطيعين لان ذلك قد ينقطع عنهم اذ العبرة بالامر
 استطاعة حالاً في كرامة العطر ويؤيده قول الشافعي رضي
 عنه ولا يكلف بيع مسكن او خادم لما جئته ذلك فان كان مثله
 لا يحتاج للمساكن والخادم بيع ذلك فافهم انهما لا يتيقنان الا
 لاحتاجهما حالاً **قوله** الامارة متروكة اي فلا يعتبر لها مسكن
 وخادم لاستغنائهما بقيام زوجتهما لهما **قوله** وغير من
 بعثاء السكنى في الربط عطف على المرأة لان كلامهما استثنى وان
 اختلفت ادايته فيهما وذلك لان من يعتاد السكنى في الربط
 وكان ممن يستحق السكنى فيهما مستغن بسكناهما حالاً كما مر
قوله وعن كتب الفقيه الى قوله والآن ترك له المبسوطة
 والوجيزة للتدريس على ان الشراوي قال يبقا له من كل كتاب
 نسختين اذا تخلصوا نسخها غالباً عن غلط فيحتاج لثانية
 للمراجعة وكما مر في حلق المرأة **قوله** والد العرفة قال ابن الجبال
 استشكله السيد عمر عما قاله في اموال التجارة قال وهو واضح
قوله بتركها اي بترك لجماع فيشترط حينئذ للوجوب قدرة
 على حيلة يستصحبها لانها حينئذ كالزوجة بل الاولى فقوام
 في خايف العنت مع استقراره عليه يعمل على غير هذه الحالة
 وهما في الطهارة واعتم **قوله** عبد الرووف والسيد عمر وابن الجبال
 وان كان ظاهر التحفة استقراره ولو في هذه الحالة **قوله** لا خوف
 زنا اي فلا يمنع الوجوب الحاجة الى النكاح لا تمنع الوجوب

اي في حياجه اليه
 والوجوب والوجيزه

الحا

لكن الافضل لخايف العنت تقديم النكاح ولغيره تقديم النكاح
 قال به ح فلو قدم النكاح ولم ينج ومات استقر على عليه فيبقى
 من تركته ولا اثم عليه خلا فالابن جراه **قوله** كما قاله رامسا
 ابن حجر موضح بالاثم واقام ر فلم يصح الا انه قد يوخذ من
 كلامه **قوله** لا عت مال تجارة اي فلا يشترط لوجوب
 النكاح وجود المومن من غيره بل يجب صوفه في النكاح و
 مثله صنيعته فيجب بيعها وصرف ثمنها فيه لما مر ان
 يتخذ ان المستقبل وان وجوبه النكاح لا نظر الى المستقبل
 فيه **قوله** ولاعت الجاهلية والوضيعة لكن نقل سم عن
 الاسيوطي انه لا يلزمه النزول عن وضيفته **قوله** فمن
 فضل له عملاً ذكر اي عن جميع ما ذكر من دين وراحلة
 ومون مموئنه وغيرها كما مر مفصلاً **قوله** ما يصرفه
 اي جميع ما يحتاجه لمون سفره من مركب وغيره حتى
 الخفارة كما مر مفصلاً **قوله** وان قويت الخ قال في الفتح
 لقول المجموع تحريم الغزالي معاملة او الاكل منه شاذ
 اه وهذا ان لم يتعين منه شيء بانه حرام والا فلا
 يجوز به اكل وان لم يعلم مالكة وهل يجوز له لو كان ممن
 له حق في بيت المال صوفه في اكل لان المال الذي تعذر
 معرفة مالكة بيت مال المسلمين **قوله** حيث لم يجاوز
 من مثله وان قلت الزيادة كما في التحفة لكن في المعنى
 والنهاية عن الاميري يختص الزيادة اليسير فلا يجري
 الخلاف في ماء الطهارة فيها لان لها بدلاً بخلاف نجس
 لا يعتبر حالة الاضطراب التي يقصد فيها القوت والماء



لقد الرمي **قوله** ومن المستطيع زوجة الخ لان المعبر كما الاستغنا
حالا ولا نظر للمستقبل وهي ومن ذكر بعدها مستغنون عن المسكن
والخادم حال خروجهم مع قائلتهم **قوله** ومن له رأس مال عطف
على زوجة في قوله ومن المستطيع زوجة اي ومن المستطيع
زوجة مكفئة وانسان مكفي ومن له رأس مال الخ وعليه فقوله
فينصرفه تقريع على كونه مستطيعا ويعتبر كونه قوله ومن له
رأس مال مبتدأ خبر ما عطف عليه قوله فيصرفه في الشك **قوله**
ومنه تأني اي ومن المستطيع تأني الخ وكذا قوله بعده ومنه
مكتسب الخ وقوله ومنه ذوا دين فكل هؤلاء مستطيعون
ومر الكلام على ذلك كله **قوله** ولا اثر لوجله اي في الاستطاعة
وقوله **قوله** او لاخر عاذا اللام في له لانه يلزم اعادة الخافض
في مثل هذا اقال الخ لا يصح **قوله** وعود حافض لما عطف على
من غير خفض لازما جعله **قوله** وليس عندي لازما اذ قد اتى
في النظم والنثر الصحيح مبتدأ والمعنى ان الدين الموجل
لا يعد صاحبه مستطيعا سواء كان له على الآخر اموال الاخر
عليه اي بان يستعدين من اخر ما يكفيه في مدة نسكه في
جميع ما مر وان امتد اجله الى وصوله في مدة نسكه موضع
ما مر وان امتد اجله الى وصوله موضع ماله ما الاول
فله عبرة بما ليس قادرا عليه خروجه قافله ببلده واما الثاني
فقد يعرض لماله الغوات فيبتغي في اسر الدين **قوله** وتأنيها
امن الطريق اي التي يسلكها الى الشك **قوله** يلبث بالسفر
اي لا حضرة انه محالنا الامن فيه اكثر من السفر بل المراد
الامن الذي لا تعد في العرف الطريق السلوك مخوفة **قوله**

وان كان وحده اي حيث امن وحده ولا اثر للوحشة اذ لا
بدل للمخ وبه فارق الوضوء فان يتيم حيث استوحش بذهايه
الى الاوان لم يخف **قوله** على نفس متعلق بامن **قوله** على نفس
ويضع له او لغيره فله او لغيره راجع لكل من نفس ويضع
لكن نفس ويضع غيره وكذا مال غيره محله ان لزمه حفظه
والسفر به بان كان لا يامن عليه لو تركه في الحضر **قوله** وماك
له وان قل هو كذا لك في كلام مح وهو روي في الاسلام
والشريعة الا ان في الابعاب والمخ ان القليل الذي لا يريد
على قدر الحفاضة لا اثر له في خرج بالمال الاختصاص فلا يشترط
الامن عليه قال في المخ اذ الشك يحتاج له اكثر اذ لا بد له
بخلاف الماء اه قال ابن الجمل ونظر فيه بان الشك المقص
هنا متيقن فساوى لما في انه عند تيقنه لا يشترط الامن
على اختصاص اه ونظر فيه بان فعل الشك مظنون لا متيقن
فكان كالماء في انه عند عدم التيقن يشترط في قصد الامن على
الاختصاص فا حقيق للعرف الذي ذكره في المخ اه بالمعنى
وكلاهما لا ملاقات فيه فحق الاول ان يقول لان ما كان
المقصود بفعل الشك فيها متيقنة الوجود وساوت الماء
المتيقن الوجود وهو عند تيقن وجوده لا يشترط في قصد
الامن على الاختصاص فكل ذلك اماكن الشك متيقنة الوجود فلا
يشترط في قصدها الامن على الاختصاص من انهم ولا يحتاج للعرف
المذكور وذلك لان اماكن المخ بمنزلة الماء اذ اماكن المقصود به
لاعمال الشك كما ان الماء هو المقصود اخذه للوضوء بخلاف
اماكنه فليست مقصودة للعبادة كما ماكن **قوله** ولو بعد الطريقين

أي ولو كانت الطريق الآمنة البعد الطريقين إلى مكة فيلزم سلوكها
 للشك أن وجد المؤنة الكافية لسلوكها ولم يظن فوات الشك
 بسلوكها **قوله** فلو خاف وأمن غيره أي أن الخوف المختص به يمنع
 وجوب الشك واعتقاده وحكمه ركن اعتماده شيخ الإسلام والشريفي
 في الخاص أنه لا يمنع الوجوب فيقضي من تركته وصوبه الملقيني
 وجزم به ابن الرفعة والسكي ولكن مجموع الأول ويؤيده
 قولهم في المحصر إذا لم يتقرر عليه الغرض قبل عام حصده تعتبر
 استطاعته بعد زوال حصره **قوله** ولا طريق له غير أي غير الخوف
 أما إذا كان له طريق غير فسلوكها بشرط المتقدم في قوله ولو بعد
 الطريقين **قوله** إلا أن يدل الإمام أو نايبه الخ قال في التحفة
 وكذا اجتنبي على الأوجه حيث لا يتصور لحوق منه لأحد منهم
 في ذلك بوجه وقال الكندي المعتمد الوجوب وإن المنع إنما
 هو إذا وقع البذل عن واحد مخصوص **قوله** للرصدي هو
 من برصد الناس أي يرقبهم في الطريق أو القرى لأخذ شيء
 منهم ظمأ وهذا التعريف يشمل قطاع الطريق ونحو الماسين
 أهل المجاني وغيرهم ممن يأخذ شيئاً بغير حق ويدخل
 فيه أخذ أهل السابيق الذين يخرجون الركاب من المراكب
 بزيادة على أجرهم لكونهم يمدون مالا للدولة في ذلك وغير
 ذلك مما فيه أخذ مال من قاصد الشك مما يحتاجه لمؤنة بغير
 حقه فيمنع الوجوب وقوله كالاعراب تمثيل للرصدي والمراد
 الاعراب الذين في الطرق لأخذ الأموال من المارين بها **قوله**
 لكن أن كانوا كفارا الخ وإنما يجب هنا وإن زادوا على الضعف
 لأن الغالب على المصلح عدم اجتماع كمالهم وضعف جاشم

فلو كانوا يفتأ لهم كانوا طعمة لهم وذلك بعد الوجوب **قوله**
 ويكره بذل المال لهم أي الكفار مطلقا أي قبل الإحرام أو بعده
 وعبارة الامداد ويكره أعطائه مالا ولو مسلما لكن قبل الإحرام
 إذا حاجة لا تركابه ذلك حينئذ بخلافه بعده لا يكره لأنه أسهل
 من قتال المسلمين أو التحلل أي مالم يعلم أنه يتقوا به على التعرض
 للناس والأكره بعده أيضا فعمل أن إطلاق الشئ من العداوة
 هنا لا ينافي تخصيصها باليسافرة باب الإحصار لأن ذاك
 محله بعد الإحرام وقبله **قوله** ويلزم ركوب بحر تعين
 طريقا أي فان لم يتعين خير بين السرفية وفي البر وقوله
 غلبت السلامة في ركوبه أي لأنه ج كالبالغ الآمن وقوله
 بأن لا يحصل لغالب السفن عرق قال في التحفة ظاهر تعبيرهم
 بغلبة السلامة لتلوا عتيد في ذلك الأمن الذي يسافر فيه
 أنه يفرقه فيه تسعة وسبع عشرة لزم ركوبه وتوابعه الخافهم
 الاستوى بغلبة الهلاك ولا يخلوا عن بعد فلو قيل المعتبر العرق
 فلا يكتفي بتفاوت الواحد أي كما بين التسعة والعشرة ونحوه
 لم يبعد ويؤيده ما يأتي في الفرار عن الصنف أي أن مقاومة
 المسلمين لمنعه لهم ليس المراد منه أنه يوفرقه بزيادة الواحد
 أو نقصه بل المراد من المقاومة للضعف وعدمها الزائد عليه
 أن يظن أن في المسلمين قوة المقاومة أو عدمها وعليه فالمراد
 الاستواء العرفي أيضا لا الحقيقي والذي شاهدناه من عرف
 أهل البحر أن عرق الربع بل والصدس يعدونه خيرا في الحاشية
 والأوجه أنه حيث كانت غلبت السلامة أو استوى الأمران
 ولا يحتاج القطع جاز مع الاستواء بخلاف ركوب البحر فلا يحتاج

أي لو كان البحر
 محالاً على ما لم
 إذا غلبت السلامة

في التحفة والنهاية مراده بذلك التسوية بين علف الدابة
وما قبله وهو ما جئته في المجموع وسبقه القاصي اليه وسليم
وغيرهما وجرا عليه السكي والاذري والاسوي واعتقدهم
بحج وحرروا انطلقا في الروضة واصلا والمنهاج تنعجا
لجمهور اشتراط وجود العلف في كل مرحلة وعليه فلا بد
للموجب من وجوده كالماء والزاد في المواضع المعتاد
حملها منه قاله في التحفة فلو خلا بعض المنازل او محالها
المعتاد عن ذلك فلا وجوب لانه ان لم يحمل ذلك فقد خاف
على نفسه وان حمل عظم المونة وكذا الوهم يجد ها او جلا
الاكثر من ثمن المثل وان قلت الزيادة قال الازري وغيره
ولان هذا التحميل الراجح يحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل
الما رحلتين او ثلثا باعتبار عادة طريق العراق واما
طريق مصر والشام فاعتادوا حمل الزاد الى مكة والما المراحل
الاربعة والخمس فبني اعتبار العرف المختلف باختلاف
النواحي اه وانما يتجس مع ما فيه ان اطرد عرفنا حجة
بذلك وكثير من اهل مصر والشام لا يحملون ذلك انما لا يحمل
وجوده في مواضع معروفة في طريقهم اه والمعتبر عرف
اهل كل ناحية لاهلها ومر عن مران الزيادة اليسيرة
تغفر في ثمن ما ذكر **قوله** ومن جهل ما نعا الى قوله
استحسبه الذي ظهر ان المراد بالاصل هنا الغالب
لانه لا ينبغي في مثل ذلك من امن طريقه وغيره بل ولا ان
ذلك قد يعدم في بعض السنين لشدة الجوع **قوله** والا اي
وان لم يوجد اصل خرج في جوع اذا الاصل عدم المانع **قوله** نين

لنوم الخروج اي اعتبارا بما في نفس الامر ولا عبرة بالظن البين
خطاؤه فيستقر في دمه بما ياتي من جوع اهل بلده وهو
متصف بالاستطاعة **قوله** بله ان يكون له غيره اي عليها من
مواضع الرقيب لان الوازع اي الكاف الطبيعي اقوى من الوازع
الشرعي اذ اكثر او اكثر من الناس لا يبالون بما كلف عنه الشرع ولهم
مبالاة شديدة بحفظ محارمهم من جميع الرقيب فان علم
من محبتها من زوج او محرم انه لا يغار لم يكتف **قوله**
ومسوح اي وجبني **قوله** ويكفي مراة او اعيانهم
اي معن من المحارم والزواج لا اجنبى لكن اشترط شيخ الاسلام
والخطيب في شئ الدخيل كونه بصيرا وفي الحاشية خلافا لمن
اشترط بلوغه وان كان ظاهرا للنص وكلام الروضة في باب
العدد يؤيد **قوله** ويشترط مصاحبة لها عبارة التحفة
وكونه في قافلته وان لم يكن معها لكن بشرط قربه بحيث يتسرع
الريسة بوجوده **قوله** والامرء الجليل لابد من نحو محرم اي سيد
معه يامن به على نفسه **قوله** ان خاف اي والام يحج لمخروج
احد معه **قوله** او سق نعات اي مطلقا كما في شرح الارشاد
والمع **قوله** ويكفي غير الثقات اي من المحارم لا من غيرهن كما
في النهاية **قوله** واستوجه في التحفة وعبارتها ومحارم فسق من
غيره نوا وقيادة فكلها في المحارم **قوله** ولا بُد من ثلاث
كافي التحفة اي وكذا لا يعاب وعبد الووف في شئ المختصر
لما لا حيا انه يستحب كون الرفقة اربعة لانه اذا ذهب
اثنان لحاجة بقي اثنان فيستأنسان بخلاف الثلاثة فالسنة
اولى **قوله** واكتفى في الحشم كالنهاية اي وكذا يشع الاسلام

في شئ المنهج والتحرير والبهجة قال الكندي وقد ظهر لي عالم اقف
على من منه عليه وهو انه اذا كانت واحدة منهن لا تغادرها واحدة
من اللاتي معها ان جلست بموضعها او ذهبت لحاجتها فينبغي
الاكتفاء بالتي معها فيلزمها ومن كانت قد تغادرها صواحبتها
لا يلزمها فالقائد باسقاط ثلاث غيرها لا حظ الى جوب
على كل منهن والقائد بالاكتفاء بالواحدة لا حظ الى جوب عليها
فقط **قوله** لفرضها اي حجة الاسلام والقضا والنذكر كما قال ولو
نذكر او قضا لا التطوع وان كان يقع فرض كفاية وهذا كما
قوله للجواز اما الوجوب فلا تكفي له واحدة معها وان كان قاعدة
ما جاز بعد الامتناع وجب لانها اغلبيته **قوله** ونحوها اي من
نحو قبلة ونظر وغيره مما يحرم **قوله** اما سفرها لغير فرض
فحرام في حاشية الايضاح **قوله** في النهي عن سفر المرأة
بلا زوج ومحرم مطلقا ومقيد ايسويين وثلاثة ايام ويوم
ويبريد فاحذنا بالاطلاق لان المطلق اذا قيد بقيد يمتنع
مختلفين لا يحمل على احدهما لعدم المرجح قيل بل يجعل من باب
ذكر بعض افراد العام لا يخصه بوجه لان رواية النهي
عن سفر المرأة عامة من حيث ان السفر هجر مصاف فيعم
في حشده فيشمل ما ذكر وغيره فيكون ذكر البريد وما فوقه
من ذكره بعض افراد العام نعم اضرب هذا القيد عن الاول
سيما وقد صرح به في شئ مسلم فانه قلت اذا كان عاما بطل كونه مطلقا
قلت يعم تسميته عاما من هذه الجبسية التي ذكرت ومطلقا من
من حيث ان المطلق قد يراد به ما يشمل العام ولا ينافي ذلك
جواز سفرها وحدها خلافا لمن وهم فيه لوروح احاديث اخر

بلغ

قوله

والنهي
عن السفر
في شئ
منها
قوله
في شئ
منها
قوله
في شئ
منها

بحوار سفرها وحدها فحملنا على سفرها من اذا امتنت وحملنا هذه
على ما عدا ذلك جمعنا بين الادلة ولا تغتر عن خالفه ومنه حمل
المطلقة على سفرها دون بريد فيجوز ولو وحدها وفي جوب
العموم لان النهي في المعنى **قوله** والحيلة ان تندر التطوع
اي من عمره وغيرها وحشيد فيكون حرقها ذلك السفر وغيره
لواجب فيجوز لكن ينبغي ان يقصد بذلك النذر وجه الله
تعالى لا التوهم للحرج او السفر **قوله** نعم لو احترقت
بتطوع الى قوله امتنت اي وجوبا قال في الحش امتنت مع قوله
اي نحو الزوج قاله الروياني **قوله** فان كان اي موث
نحو المحرم او موثنه **قوله** كذا في شئ الايضاح وهو ايضا
في الحاشية والنهاية وقال بعد لزومها الرجوع وهو محتمل
ان امتنت على نفسها في الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا
لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فان لم تأمن جاز
لها الامران **قوله** والغنى المشكل عبارة الحققة وبشرط في الغنى
المشكل محرم رجل او امرأة ويكفي بناء على الاصح في الغنى
المشكل محرم رجل على الاصح من حمل خلوة رجل بامرأتين
او ونحوها النهائية لكنه زاد فيها ذكر المخالفين لذلك
قوله ووجود قائد الى قوله لسفيه اي يشترط المذكورون
في وجوب الحج والام يجب ويشترط في كل منهم ما مرقه الشريك
في الحمل قال في الحققة وانما جاز للولي ان يدهف للسفيه نفقة
اسبوع فاسبوع في الحضر حيث امن اتلافه اي بخلاف السفر
لانه يراقبه في الحضر فيمتنع بسبب ذلك من اتلافها بخلافه

في السفر لتعسر المراقبة فيه وهل يشترط لاستطاعة العودة اذ ان
الزوج لما في النكاح بناء في النكاح على الخلاف في العصر الخاص
هل يمنع الاستقرار ام لا ومن الخلاف في امن الطريق وعلى
المنع فلو ماتت الزوجة ولم تستاذنه في النكاح من غير ان تعلم
منه اذ لا ولا منع لو استاذنته كما هو الواقع فلا كلام في ان
المستطاعة بهم ايستدانه ولا استقرار بالشك ولا يبعد
الاستقرار ان ظنت رهنا **قوله** وخفي على الحمل به الامن هل
يشترط فيه ما مر في الشريك في الحمل مع ان العدالة تعسر
فيه لكون الغالب فيه كونه من الاعداء الذين يندرفهم
العدالة مع ان غير العدل لا يوم من الظاهر لان لهم غير
وجبة على من يخفونه **قوله** ولوم يرضى عو الزوج الى قوله
وجبت قال في الحق لان هذه المعنى فاشبهت مونة الحمل
وآية وجوبها تعجيل دفعها في الحياة ان تصيف بنذر
او خوف عصب او الاستقرار ان قدرت عليها حتى يحجب عنها
من تركها **قوله** اجرة عو الزوج في النكاح الا ان يحجب
معها النكاح قال في الحاشية سوا ذلك اجرة مثل من حمل
اجرة المحرم ام لا خلافا لبعضهم ان طلبها هو لا فاضلة عما
مروا ان لم يكن حزوج من اجلها ثم قال فان قلت ما تقر من
وجوب الاستحجار بخالفه فقل لهم لا يجب استحجار الشريك في
الحمل قلت التزام الاستحجار ثم فيه حشران من حيث النكاح
من غير منفعة تعود على النفس وهو لا يجب كما ياخذ الو
صدي بخلافه هنا فان فيه مع ذلك عود مصلحة على النفس
من حيث مونها عن ايقاع الفاحشة بها وتطرق القيمة

باجرة

الحمل

اليها فالزناها اذا قللت على اجرة من ذكر بذلها والخروج بالحق
لانه مشقة عليها في ذلك ما تقر من عود المصلحة ايضا على
نفسها فان قلت فلم وجبت اجرة فايد الاعداد وان اجرة الشريك
واي فرق بينهما قلت يفرق بان اجرة القايد من المون
المتعلقة بالبدل فوجبت بخلاف اجرة الشريك ثم رأت في
المجموع ما يصرح بما ذكرته ثم قال ولا يجبر نحو محرم امتنع
مع بذل الاجرة له نعم لو طلبت من ولدها الحق معها قال الجلال
البلقيني يحتمل ان يلزمه لحرمة العقوق انه وفيه نظر نسما
اذ بعد السفر وعظمت المشقة وايضا فالزنا مهاله بالسفر
تعدا لا يجب عليها الحق الا ان رضى مع القدر على اجرة طلبها
قوله الا الزوجان في وقتها غير ايض واقروا لكن استشكل
سم بانه ان اجبرها لا يفسد نسما وان طأ وعنه فهي المقصورة
الا ان يحجب ان يسب الزامه بالخروج معها تعديده لا عدم
تقصيرها لكن قد يقتضي ذلك وجوبه للخروج معها على كل
من افسد نسما ولو بزنا بنفسه او نأبيه وعلى سيد الامه
المفسد نسما **قوله** هذا اي خروج الولي او نأبيه مع السفينة
قوله ولو بخلافه نذر في قوله قبله لان حجة الاسلام تلزم سد
الاستطاع بغيرها او غيره والنذر يلزمه قبل الحجر عليه وهو
مطلق التصرف وكذا التطوع الذي احرم به قبل الحجر فوجب
لتعين الاول بالنذر والثاني بالاحرام **قوله** اما التطوع في عبادة
الروض مع زيادة من شرحه ولا يحل الولي السفينة من الفرض
ولا من تطوع احرم به او نذر نذر قبل الحجر عليه فلهما وان احرم
في الثانية بعد لوجوبه فيها لان احرم في الاولى اي التطوع

او نذر في الثانية بعده اي انجر فله تحليله اي منعه من الاقام
 الا ان كفته نفقة الحضر او تمها بكسبه في طريقه قال
 في المطلب وفيه نظر اذ عمله مقصود بالاجرة بحيث لا يجوز
 التبرع به فيه الا في منافع واجاب بان هذا لا يعد حاصلا
 ولا يلزم تحصيله مع فناء خلاف المال الذي في يده الوك
 ولو افسد فرصته انفق عليه الولي في القضا **قوله** فيتحلل اي
 السفيه بالصوم اي اذا منعه الولي لا يجوز له لانه ممنوع
 من المال قال في الاستا وفيه كلامه صحة احرامه بغير
 الا ان الولي وهو كذلك لانه مكلف بخلاف الصبي انتهى **قوله**
 وساد بها ثبوت اي لم يرد الشك على موكوب بلا ضرر اي ان
 على ما قدر عليه من راحلة فيحمل في حفة فسرير مع وجود اجرة
 فانه لم يقدر على الثبوت على جميع ما ذكر فهو معصوب وسيات
 او قدر على الثبوت في حفة او سرير ولكنه لا يجد اجرة ذلك
 ولا يقدر على الثبوت على جميع ما ذكر فهو معصوب وسيات
 او قدر على الخوض في حفة او سرير ولكنه لا يجد اجرة ذلك
 ولا يقدر على الثبوت في حفة او سرير ولكنه لا يجد اجرة
 ذلك ولا يقدر على الثبوت على راحلة او محمل فليس بمستطيع
 فان قدر بعد على اجرة نحو السرير وجب عليه الشك والام
 يجب عليه ولا يقض من تركته **قوله** وسابعها زمن يسع كيرا
 معتادا قال في الحاشية ظاهره اي ظاهر قوله معتادا انه
 يلزم قطع ما اعتيد وان زاد في بعض الايام على مرحلة وفيه
 نظر لقولهم بعده فانه لا يحتاج لقطع اكثر من مرحلة ولو في بعض

الايام

الايام فلا وجوب وهو يستعمل ما اعتيد وهو قريب اه اي
 لا يمكن ان المراد من السير المعتاد المراحل المعتادة ويؤديه قولهم
 بعده بحيث لا يحتاج لقطع اكثر من مرحلة ولو في يوم ويكون
 المراد معتادا شرعا اي لمراحل الشرعية وانه اعتيد غير هذا
 قال سم في ش الغاية وفي التهذيب وغيره يشترط ان يجد
 يخرج معهم في الوقت الذي جرت عادة اهل بلدة بالخروج فيه
 فان خرجوا قبله لم يلزمه الخروج معهم وان اخرجوا الخروج بحيث
 لا يبلغون الا بان يقطعوا في كل يوم اكثر من مرحلة لم يلزمه
 انما اي لزيادة المؤنة في الاولى ونصرة في الثانية فان
 كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها لزمه ولا حاجة
 الى الرفقة وظاهر كلام المصنف ان هذا شرط للوجوب وهو
 الذي صرح به الائمة كما قاله الرافي لكن قال ابن الصلاح
 انه شرط للاستقرار في دمه يجب وقفاؤه من تركته لومات
 قبل الحج وليس شرطا لاصل الوجوب على المستطيع في الحال كالحال
 يجب باوله الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بحيث
 زمن الممكن من فعلها قال في الروضة والصواب ما قاله الرافي
 ثم فرق بينه وبين الصلاة انها لما تجب اول الوقت لا مكان
 تتميزها فيه بخلاف الحج لكن قال السكي لا فرق بينهما فانه اذا
 مات او حين او حاضرت قبل ان يمضي من وقتها ما يسعها بين
 انما لم تجب وكذا هذا اذا استطاع وقد بقي وقت يسعه حكما
 بالوجوب فاذا مات قبل تمكنه بانه ان لا وجوب وليس بالزكاة
 الواجبة قبل الممكن ثم سقط نفقات الممكن وفاد مسددة
 لخلاف كما قاله البلقيني انه اذا لم يتف زمن يمكن فيه السير
 وصف بالوجوب عند ابن الصلاح فيصح الاستيحا عنه

بعد موته اتفاقا بخلافه عند الرافعي فلا يوصف بالوجوب
ويجوز في الخلاف في صحة الاجماع عند ما كان قبل الاستطاعة
واظهرهما الجواز لوقوعه عن حجة الاسلام وظاهر كلام
ابن الصلاح انه لا فرق في الوجوب بين ان يقطع بعد
الوصول كن استطاع قبل عرفة بيوم وبين مكة
شهر او لا يقطع اه **وقوله** في اول كلامه ان يقطع عواف
كل يوم اكثر من مرحلة ليس بقيد بل ولو في يوم كما مر قع
مما ذكره واما سيد كره المؤلف رحمه الله تعالى ان المراد بقوله
من شروط الاستطاعة زمن يسع سيرا معتادا انه بمعونة
ما يدكره بعد عبارة عن ثلاثة اهور وفي وجود رفقة
يخرج معهم وان يخرجوا في الوقت المعتاد اي لا قبله ليلا تطول
الليلة ولا بعده لئلا يحتاجوا لقطع اكثر من مرحلة ولو في يوم
او ليلة فيتضرر وان يسير والسير المعتاد اي المراحل الشرعية
لا اكثر ولو في بعض الايام لتضرره به فقوله المؤلف بان يبقى
بعد وجود ما يراي من امور الاستطاعة ما يسعه اي الحج
والسير اليه اي فقط لا اكثر ولا اقل ويؤخذ الثالث وهو ان لا
يقطعوا في يوم او ليلة اكثر من مرحلة من قولهم السير المعتاد
لان ذلك غير معتاد فاذا علمت ذلك فقوله بان يبقى بعد وجود
ما يراي من امور الاستطاعة وقوله ما يسعه ما وافقه على زمن
اي يبقى زمن يسعه اي الحج والسير اليه **وقوله** مع خروج
رفقة مع هنا بمعنى وقت اي يبقى وقت خروج رفقة
ما يسع الحج فهي كغيرها متعلقان بيبقى **وقوله** ان خاف
وحده مفهومه انه لم يخف وجب الخروج وحده وهو كذلك
وان استوحش وفارق اليكم بانه يجوز اذا كان يستوحش في

طلب

طلب المأبأة للماء بدلا ولا بد للحج على ان الاستطاعة
وقوله لم يخرجوا من مكة في العادة الاولى ان يقول ولم
يخرجوا قبل العادة ولا بعدوها ولا في وقت العادة مع سيرهم
ولو في يوم او ليلة اكثر من مرحلة وان اعتيد لان المعتبر
المرحلة الشرعية كما في الحجة **وقوله** او ساروا وقت
العادة وقت الخروج اي السفر المعنى ساروا وقت السفر
وقد العادة **وقوله** بان قطعوا ما ذكره اكثر من مرحلة
وقوله كما ذكره ولو بعض الايام او الليالي وان اعتيد
وقوله لم يجب الحج اي لتضرره بذلك كما مر **وقوله** ان
تغادر ركوب البحر مفهومه انه اذا لم يتغادر ركوبه بان وجد
شروط الاستطاعة فيه دون البر وجب ركوبه وهو كذلك
كما مر على ان اجتماع شروطها في سفر البر قليل لان بعضه
مخوف كما في سفر اهل اليمن فيه وبعضه يسير وقت فيه تسيرا
مشقلا لا يتم لقطعون في مراحل كثيرة في اليوم او الليلة
ما يزيد على المرحلة بكثير كما في سفر اهل مصر والشام الى الحج
وكن البحر يوجد فيه شروطها **قوله** ولو استطاع في رمضان
الحج اي لان الاستطاعة انما تعتبر حال خروج اهل بلد
المعتاد وما قبله فلا عبرة بما **قوله** لمن يخرج جيشا اي
في سواله اما من يخرج قبل ذلك لكونه لو سافر فيه لم يبق
من الزمن ما يفي بصله مكة في تلك السنة لبعده بلده ولا يكون
ذلك استطاعة لما مر من ان امكان السير من شروطها **قوله** وكذا
اي لا وجوب لو افتقر قبل الرجوع ولم يقصد بوطئ مكة كما
اشار اليه بقوله فان نواه الحجة اما هما فيستقر عليهما بشرط

من غير الرجوع في حقه وهو من تركت قبل الرجوع

الاثني وان لم يرجع **قوله** ومعه ما يكفيه للاقامة مفهومة انه
 اذ لم يكن كذلك يعتبر في حقه الرجوع ولا عبرة بنبته **قوله**
 ومن ثم عصا اي تبين عصيانا بموت من خروج اهل بلد
 الحج في تلك السنة الى موته بعد رجوعهم او قبله فيمن مات
 بمكة او بوطنها تبين انه كان يلزمه الرجوع معهم وانما
 انج له التأخير لا التقويت واما حجة التأخير انما هي
 بشرط الفعل قبل الموت فاذا مات قبله اشهر الحال بالتقصير
قوله وحاصل مسائل العصيان وهدمه الى اخره ذكر
 ان الحالات وهي ثلاث وهي ان يموت قبل الحج او بعده وقبل
 الرجوع او بعده وبعد الرجوع فاذا مات قبل الحج لم يعص
 سواء تلف ماله قبل موته او بعده وقبله الحج او بعده وقبل
 الرجوع او بعده او لم تلف هذه خمس صور لم يعص
 في واحدة منها **الحالة الثانية** ان يموت بعد الحج وقبل
 الرجوع وفي ماله خمس صور وهو ان يتلف قبل الحج او
 بعده وقبل موته او بعده وموته وقبل رجوع الناس او
 بعد الرجوع او لم يتلف ويعصي في الثلاث الاخيرة لانه
 بموته تبين انه غير محتاج الى الرجوع والحالة الثالثة
 ان يموت بعد الرجوع وقبل موته او بعده او لم يتلف فهذه
 خمس صور يعصي في الثلاث الاخيرة تبين بالتفصيل عدم
 احتياجه الى المال حين تلفه لاجل الحج كما في الثلاث
 الاولى في الحالة الثانية بخلاف الصورتين الاولى والثانية فهما
 وفي الحالة الاولى خمسها فهدية ثلاث حالات في كل منها
 في ماله خمس صور فجميع عشرة صور يعصي في ست منها

وقيل الرجوع او بعده الرجوع
 وقيل الرجوع او بعده الرجوع

وهي ثلاث من كل من الحالتين الاخريتين كما مر ولا يعصى في
 سبع صور وهي خمس صور الحالة الاولى وصورتان اولى
 الحالة الثانية وصورتان اولى الحالة الثالثة وخمسة
 جميع تلك الحالات الثلاث وصورتها الخمس عشر المذكورة في
 من عصب قبل الحج او بعده وقبل الرجوع او بعده لكنه لا يعصى
 في الثلاث الصور من الحالة الثانية وفوقها بينه وبين من
 مات بعد الحج وقبل الرجوع بان موته الرجوع لا بد منها
 في حق الحج بخلاف الميت وسياتي عن الامداد ما يوضح ذلك
 وانما يعصى في صور الحالة الاخيرة الثلاث جميع صور
 من مات ومن عصب ثلاثون العصيان في تسع وواحدة
 وعشرون لا عصيان فيها **قوله** لم يعص في الصور العشر
 اي خمس في من مات وخمس في من عصب **قوله** قال في الفتح
 الحج ذكر فيه تفصيل ما قدمه **قوله** ولو شابا رده وجهه
 في المذهب ان الشابة لا يعصى وقيل لا عصيان مطلقا
 ففيه ثلاثة اوجه كل في الروضة **قوله** لانه دخل في التحلل
 اشار به الى رد ما في المهمات انه لا يعتبر لانه عز ركن و
 المعتبر في الاستعرا على من مات بعد الحج انما هو مضى
 فمن تمكن فيه ايقاع حج مجزي وعيّن وقوعه مجزي بدون
 رمي فاجاب بقوله لانه دخل في التحلل اي انه لما كان
 واجبا وله دخل في التحلل اعتبر مكان فعله وان لم يكن
 ركنا بعد العصيان بدونه **قوله** مع الامن الحج قضيته
 انه لو لم يامن ليلا اعتبر مضى **قوله** اما ان السير اليهما
قوله فلا تقصير ما لم يؤخر عنه اي بخلاف الحج فانما

ايج له التأخير بشروط المبادرة به قبل الموت فاذا مات قبله اشعر
 الحال بالتقصير كما **قوله** والوجه الى رده ما يحته الاسلوي
 انه لابد من اعتبار زمن يسع الخلق والتقصير بناء على انه كمن
 وذكر التفتيش للاكتفاء به مع كونه اسهل والا فكل منهما يمكن
 وهو سائر **قوله** ولا الجيت بمزدلفة اي بناء على انه واجب
قوله اما اذا مات قبل مضى ما راي قبل انقضاء نصف ليلة
 النحر او معه وقبل ان كان طواف ورمى جرم العقبة وسعى
 ان لم يدخل مكة قبل الوقوف **قوله** لعدم الامكان اي المكان ايج
قوله سواء بقي ماله الى اثاره الى خمس صور **الحال** الاول
 التي قد ماتها لان تلفه قد يكون قبل موته او بعده وقبل الحج
 او بعده وقبل الرجوع او بعده فلهذا اربع والخامسة
 بقي ماله **قوله** بخلاف الاول اي وهو ما اذا مات بعد مضى
 ما امر **قوله** فانه انما يعصى ان مات قبل تلف ماله تحت
 ثلاث صور وهي ما قبل تلف ماله قبل الرجوع او بعده او
 لم يتلف وقوله لا ان مات بعد تلف ماله تحت صورتيان
 وهما تلفه قبل حجهم او بعده وقبل رجوعهم فلهذا الحالة
 الثانية المتقدمة بصورها الخمس وقوله **قوله** كونه بعد
 حجهم وايابهم هو الحالة الثالثة وقوله **قوله** سبق ماله
 او تلف بعد موته او قبله فلهذا ثلاث صور من صورها الخمس
 وقوله **قوله** لكن بعد حجهم وايابهم يخرج به تلفه قبل موته
 الكاين قبل حجهم او بعده وقبل ايابهم فله يعصى بذلك كما
 قال بخلاف تلفه قبل موته وبين ايج والايات وقبلها فهاذا
 صورتان تمام خمس صور **الحال** الثالث ولا يقال

ما ذكر

ما ذكر فيه ثلاث صور وهو قبل موته وبين الحج والايات
 او قبلها لانا نقول الواو في وبين الحج والايات لالحال اي
 قبل موته حال كون قبلية بين الحج والايات او قبلها
 فهما صورتان فقط ويجوز بذلك موت بعد الايات
 فانه يعصى فيها كما قد مر لجميع صور من مات في احواله
 الثلاث خمس عشرة ومنها ما يقع من عصب كامر وكما
 سيد كره في **قوله** او مات بعد عصبه قبل ايابهم فلا
 يعصى لان مدة الرجوع معتبرة في استطاعة المباشرة
 وهو غير مستطاع **قوله** بخلاف ما لو مات
 بعد عماء اي بعد عصبه وايابهم اي فيعصى لاستقراره
 عليه بالرجوع قبل موته **قوله** لكن لو تم تلف الى اخره
 استدراك على قوله وجميع ما مر الى قال في الامداد بخلاف
 نظير الثانية في الموت وقوله الشارح لو عصب قبل حجهم
 ثم هلك ماله بين حجهم وايابهم او بعدهما ولم يهلك
 ماله املا فالظاهر انه يعصى ان امكنت الاستتابة
 وان كان في نظيره من الموت لا يعصى يرد بما تقر من ان
 الاستطاعة في مدة الرجوع لا بد منها ثم قال وكلام
 الشيخين يدل على ان لا وجوب على ما طرأ عليه العصب
 الا عند الامكان ونقولا يحصل في حقه الا بالعود بخلاف
 الميت لتيين استغنائه عن العود بالموت ولا نظر هنا
 الى ما مر من ان استطاعة المعصوب تحصل بملك الاجرة
 ونفقة يوم الاستيجار فقط لان العصبان هنا للتقصير
 ومن طرأ عليه العصب قبل امكان العود غير مقصّر

لانه كان مخاضا بالباطنة مشنوعا من الاستيحار بشرط
وجوبها واما الاستطاعة الى الاياب ولم تدم ولولا مال
الى قبل امكن رجوع قافلته لم يستقم الوجوب عليه وفيه
الحاشية ومنه اي من استغناء الميت عن موته الرجوع
يؤخذ ان الامكان لا يحصل للمعصوب الا بالعود فعضبه
قبل الامكان كيتلف المال وهو ظاهر فقوله جمع اذا غضب
بعد حج الناس ثم تلف ماله قبل اياهم عمى لولا موته فيه نظر
لو صرح الفرق بينهما اي من استغناء الميت عن موته الرجوع
دون المعصوب **قوله** ومن تمكن من الحج او العمرة اي بان
وجدت فيه شروط الاستطاعة **قوله** سنين اي ثلاث واكثر
او اقل حتى لو مات بعد رجوع اهل بلده ولو لم يمض بعد استطاعته
في تلك السنة الى عودهم تبين فسقه من خروجهم سواء بلغ
سنة او اكثر او اقل **قوله** قال اي في الفقه وكذا فيما بعده
في المعصوب اي لانه باق في حكم التكليف بخلاف الميت
قوله فلا يحكم بشهادته ظاهر في المعصوب واما الميت
فكيف يحكم بشهادته بعد موته وصورة بعضه بان يموت
بعد ادائها وقيل الحكم بها فيمنع على القاضي الحكم بها لتيين
فسقه موته واستشكل فسقه مع كونه العصيان مختلف
فيه اي كما مر عن الرخصة والفسق انما يكون بارتكاب كبيرة
او الامور على صغيرة مع عدم غلبة طاعة لها صبية
ويبعد كون المختلف فيه كبيرة الا ان يكون واهيا جدا وليس
هذا منه قال في الحاشية ويحجب بان الا حياط للمشهود به
يقتضي مراعاة مثل ذلك علان الذي يظهر ان يقال محل ما

ذلك

ذكره فبين برأعيه انه بذلك والا قبلت كالحق في الشرب فيبذل
بله اولي لان تشبهه ضعيفة جدا ومن ثم خذ به اه وانت
خير بان كونه يعتقد العصيان به لا يوجب كونه كبيرة لانه
من الامور المجازية شرعا اما بتقليد قائله او بلا تقليد عند
من يقول العامي لا مذهب له وانه لا يواخذ بما جوزه بعض
الامة فها وصل في الجواز الى ما ذكره بعد كونه من كبار
الانوب الموجهة للمقتد والتقصيف وتقع لهم مثله لك
كثيرا **قوله** وعلى الوارث اي وارث الميت والمعصوب
اي وهذا ان مات المعصوب وما في الامد اذ محله اذ لم يميت
قوله اما من غضب قبل بلوغه فله تاخيرها اي الاستانة
لانه لم يتصف عليه لعدم تقديره **قوله** فحشي عضبا
او تلف ماله قال في الحاشية او موتا كما قاله الروياني
وغيره او يجمع عليه مع حجة الاسلام حجة قضائنا بعد اسببه
لوجوبه فوراً ووجوب تقديم حجة الاسلام او يندرجا
في سنة كذا غير حجة الاسلام ويكتفي في خيصة العصب
قوله عدلي طب او معرفة نفسه ثم استوجه انه لا بد من
غلبة طئه ذلك الاصل جواز التأخير حتى يغلب على الظن
ما يقتضي خلافه لكن نازعه ابن الجبال بانه يكتفي بمجرد
الحشية **قوله** اي ولو على نذور قال في الامداد كما اقتضاه
اطلاقهم **قوله** اما لو غضب قبل الوجوب الى قوله فلا تتصيق
عليه الا نابة وان استطاع لان وجوبه حينئذ على التراخي
بخلاف من غضب بعد الوجوب لعصيانه بالتأخير حتى
غضب كما مر **قوله** ولا يجبر الحاكم الخ قال في الحاشية وان كان

مجبور عليه بسفه ولا ياذن لمن بذل الطاعة بلم يأمره بالأذن له
كالاستيجار من باب الامر بالمعروف لا من باب الزامه بذلك
الحكم عليه حتى يباع فيه ماله ونحوه وقوله المجموع يلزمه
الانابة رده الاستنوي وغيره بان المدرك فيها وفي الاستيجار
واحد على انه يمكن تأويله بما اشرت اليه من انه يأمره بالأذن
وقد ذكرنا الفرق بين الاستيجار والانابة في ثم الارشاد
وعبارته ويجاب بان المكان الفرق لانها اخف اذ لا كفنة فيها
ولامال فسماع المحاكم امره من باب الامر بالمعروف دون
الاستيجار لانه يتوقف على عقد والاكراه عليه بحق انما يكون
حيث تعلق بأدنى اه وخرج بالمعصوب نحو وارثه فيجار
على الاجحاج عنه **قوله** كقضا نسك اسنده اي فلا يستاجر
الحاكم ولا ينسب عنه ولا في حجة اسلام او نذر عن معصوب
وان تضيق كما مر **قوله** مطلقا في الانابة اي معسرا او
موسرا لعدم احتياجها الى ماله بخلاف الاستيجار فيحتاج اليه
وفي كليهما ما يحتاج عليه لكون اصل منبأه على التراضي مع عدم
تعلق خوف الخوف فيه وبه فارق الزكاة **قوله** وان شفي
معصوب مستتيب في حج او عمر من عصبه اي شفي من عصبه
قوله لتبين فساد الاجرة اي لانها وقعت عن غير معصوب
في نفس الامر وهي لا تخرج عن غير ميت ومعصوب **قوله** لزمه
التكسب قال في التحفة والمشي قد راعيه ولو فوق مرحلتين
وكذا السؤال على ما في الاحياء واستبعد ويوبد استبعاده انه
لا يجب السؤال لوفاء دين ادمي عمى به كما يقتضيه كلامهم في
باب التقيس فالج اولي ويفرق بينه وبين الكسب بان النفوس

في

تسبح به لا سيما عند الضرورة لا بالسؤال مطلقا **قوله** والنوع
الثاني اي من نوعي الاستطاعة وهي ان يستطيعه بفعل نفسه
بل بفعل غيره له بانابة اي تطوعا عنه او باجارة **قوله** فيستقر
على معصوب عنه حاله اي بقي باجرة الشك وموته يوم
الاستيجار كما ياتي وقوله بنفسه اي لا بماله يدفعه
للمناب على ما ياتي وقوله في الوقت اي لا قبله ولا بعده لما
مر **قوله** وان لم يعلم به الى قوله كما في النهاية هو كذلك
في غيرها من شري الارشاد والاسنا وغيرها الا انه مراد
في التحفة والعلم وعدمه انما يوثقان في الاسم وعدمه **قوله**
فينسب اي المعصوب عن نفسه **قوله** وهو المايوس
من قدرته الى قوله لا يرجأ بروه خرج به من يرجأ بروه
كحبون لزمه الحج ثم جرت لانه قد يغيب قال في الاسنا
فلو استتاب عنه وليه ولم يكن به عصب فمات قبل الافاقه
لم يجزه اه ومريض يرجأ بروه لزمه الشك فلا يستتاب
عنه فلو استتاب عنه وليه لم يسقط فرمته وان انفصل
مرصنه بالموت **قوله** بخلاف غير العارف الى اي لان ما حصل
في نفسه من خوف العصب مجرد وهو اذا الظن لا بد له من
من مستند ولا مستند لهذا **قوله** وبينه وبين ملكه وهذا
من شروط وجوب الانابة وسياتي له ثمانية شروط ايضا
وهي ان يكون المناب عدلا لانسك واجب عليه ولو نذرا
مضيفا يصح منه نسك الاسلام وليس معصوبا ولا مغرا
بنفسه بسكون مغارة لا كسب بها ولا سوال وان لا يكون حيث
كان بعضه ما يشاء ولا يعول على الكسب ولا على السؤال فمسألة
تسعة شروط بعضها شروط لصحة الانابة وهي الاربعة

الاول وحيثما لا يكون بينه وبين مرحلتان كما مر وحسب من
 المعضوب وما بعد ذلك هو ظاهر كلامهم بشرط لوجوبها على
 ما يأتي **قوله** خلاف الحاشية والخفة قال فيها ولا اي والا
 يكن بينه وبين ملك مسافة القصر لم تجز له الا نابة مطلقا
 بل يكلفه بنفسه فان عجز عن عدم موقفة من تركته هذا
 ما اقتضاه اطلاقهم وله وجه وجيه نظر الى تجز القريب
 ما اقتضاه اطلاقهم فلم يعتبر وان اعتبره جمع متأخرون
 فجوزوا له الا نابة احدا من القليل بخفة المشقة وتبهم
 في شئ الارشاد اه وفي حاشيته على متن العباب عدم الصحة
 للمكي مطلقا والصحة لمن على دون مسافة القصر وتعد عليه
 بنفسه ولو على سبب يحمله رجال **قوله** عن ميت غير مرتد قال
 في الحاشية اما هو فلا يباح عنه من تركته وانما اخرج منها
 نحو الزكاة لان الحج عبادة بدنية وان كان فيه شاربية مال
 فلو حج عنه وقع عن الميت عنه وهو مستحيل هنا ولو
 ارتد مستطيحا فاسلم فمات مسلما حج عنه من تركته كما مر
قوله لزمه نكاح اي بافساد او فوات او استيجار او نذر في
 سنة معينة فمتا يمكن وجب فورا فاعلمها واما النذر المطلق
 وحجة الاسلام فانما يلزمه على التراجعي بعد الاستطاعة و
 التمكن والا فلا وجوب بخلاف ما قبلنا فاستقر عليه وجوب
 ادائه فورا فان لم يمكنه في الاول وجب في ما بعده متى
 تمكن فورا وقوله بتبذر الحج اشار به الى انه يتصور وجوب
 النكاح عليه بارجع ميمور النذر المعين واجارة الذمة بان
 استوجرا جارة ذمة حجة ومات قبل ادائها **قوله** من واث

المطلق وحجة الاسلام
 لا يستقر عليه
 القضاء والذمة

وهو

ووصي الحج عبارة الحققة وجب على الوصي فان لم فالوارث
 الكامل فان لم يكن فالحاكم ان لم يرد اي من لا صكر من الثلاثة
 فعل ذلك بنفسه ففقه اشارة الى ان نحو الوصي اقامة نفسه
 فيما اوصى به اليه كما افق به ابن زياد **قوله** كما في الخفة
 اي وغيرها **قوله** باجارة او غيرها من جعله او بالورق
 حيث راع نحو الوصي كما هو ظاهر اطلاقهم لكن ان كان
 الرقاق من ماله لما يأتي انه متبرع به قبيل الحاجة **قوله**
 عدلا فنقول يستتيب اي يستتيب عدلا لا شك عليه
 منه حجة الاسلام فلهذا ثلاثة شروط وتقدم انه يشترط
 في المعضوب ان لا يكون بينه وبين ملك مرحلتان وهذا لا
 يمكن اتيانه في الميت وهل بقيت الشروط المعبرة في وجوب
 انا به المطيع للمعضوب تعتبر في وجوب انا به المعضوب
 ولا بعضه حيث كانت مائسا او مقصولا على الكسب والموال
 وكذا الغير بنفسه ولو اجنبيا اذ ما علوا به في المعضوب
 يمكن ان يجعل به في من ينسب على الميت الذي يظهر نعم لان
 له منع ولده من نكاح لا يلزمه فليق بانشا الا نابة ولا يرد
 ما يأتي انه ليس لوالد منع ولده من نكاح استوجر عليه
 لانه بالاستيجار صار واجبا عليه بخلاف ما قبله فنعلا
 عن انه هو يلزمه به نحو اجارة **قوله** بان يمكن منه بعد
 الوجوب مرفقا ان التمكن انما يشترط لاستقرار حجة الاسلام
 والنذر المطلق اما العضا والمسا جرع عليه والنذر المعين
 فلازمات لذمة حيا وميتا وانما التمكن بشرط لغورية
 ادائها **قوله** وان لم يوص به اي لانه كما يوفي دينه

يجوز على الميت عنه وان لا يحسب عليه انا به هم

المستقر عليه بما مع لزوم

الاسلام

غيرها

من غير ان يبيح منه كذلك المستقر عليه بما مع لزوم
الكل لذمته **قوله** ان لم يفعل عمو الوارث الكامل بنفسه
فان فعله سقط فمضت واستخف ما جعله الميت على ذلك
ان عينه والا فاجرة المثل ان نوى اخذ الاجرة كما مر عن
ابن مرياد وقوله الكامل خرج به الصبي والرفيق فلا ينو
بان في حجة وان لم يستطعها من ينو بان عنده كما ياتي على
الاذ رعي منع انا بتهما في التطوع وقال لانه لا يقع الا من
كفاية **قوله** ولكل من الوارث والاجنب هذا فيمن لم
يستطع وما قبله فيمن مات بعد الاستطاعة وهذه عبارة
التحفة **قوله** كذا في التحفة هو من صح او معنى كلام وزارة
النهاية في الوصية بعد قول المهاج وللأجنبي ان يحج
عن الميت قال الحج الواجب كحجة الاسلام وان لم يستطعها
الميت في حياته على المعتد لانها لا تقع عنده الا واجبة الحج
فقوله وان لم يستطعها هو بمعنى قول التحفة وان لم يحاطب
بها في حياته وفارق الصوم من الاجنبى حيث توقف
على اذن القريب قال في التحفة بان هذا يشبه بالديون
فاعلى حكمها بخلاف الصوم وفي النهاية بانه عبادة بدنية
مختصة بخلاف الحج والاصل في الحج عن المصوب والميت
خبر القريبين ان فريضة الله على عباده في الحج ادركت
الحج شحاً كبيراً الا يشهد على الراجل فاج عنه قال الفهر
وخبر البخاري ان ابي نذرت ان يحج فماتت قبل ان يحج فاج
عنها قال حجي عنها ارايت لو كان على امك دين اكنث قاضية
قالت نعم قال افترضوا الله قاله احق بالوفاء **قوله** ولو اهدم

الميت

المستقر عليه بما مع لزوم

المستقر عليه بما مع لزوم
يا ذن له فيه **قوله** والتطوع لا يفعل عن ميت الى قال في الاست
اذ لا ضرورة الى الاستنابة فيه بخلاف ما اذا اوصاه وقيل
يصح من الوارث وان لم يوص به **قوله** ومن اهدم الى قوله
ذكره بن حجر في فتاويه هو ظاهر لان موجب القضاء
الفساد والغوايت واستقرار حجة الاسلام والندم في ذمته
بعد الاستطاعة واما التطوع وحجة الاسلام التي لم يستطعها
ولا تقضى بموته لعدم الوجوب كما ياتي في ذم الافساد وبه
يعلم ما في كلام ابن الجمل واذا مات قبل عمو الطواف فله ثواب
ما فعله وثاب على قصده فيما فعله وما لم يفعله قبل غت
النية من الثواب ما لم يبلغه فعله ولذا امكن نية المرد
خير من عمله وسيات في الاجارة حكم ما لو مات الاجير
قوله قال ابن الجمل انه قوله من الكاملين الاحرار
الى انظر ما مفهوم قوله اذا شاركهم فان ادا انه اذا لم
يشاركهم فيه الاحرار بالعون لا يكون سنة فهل المراد
انه لا يكون سنة بل يكون فريضة او لا يكون فريضة كفاية
ولاسنة ولا يمكن حمل على الثاني بل يحمل على الاول لكن الذي
رايته من كلام السبكي المتقدم عن الحاشية وغيره انه
يحصل بهم فريضة الكفاية وهو قوله والثاني يسقط بهم الفرض
والم يكن فريضة والثالث ليس فريضة ولا يسقط به وبه صرح
في النهاية وغيره واما كونه اذا وقع مع غيره تطوعاً
وان انفردوا فريضة فلم اذكره الا ان يقال انه لم
يخرج عن الاقوال المذكورة وانه لا حاجة الى القول

باستقاط الفرض ٢٢ مع وجود من يسقط ٢٣ من الكاملين
 ومرتبة وبيان في دم الافساد ما فيه **قوله** لكن مقتضى
 صبيح ابن حجر الى قوله وفيه نظر وجب النظر ان الشك
 من الكامل لا يكون تطوعا بل من عين او كفاية ويجابد
 بانه تطوع باعتبار الشروع فيه حيث لم يتوقف الاحياء
 عليه وان كان لا يقع الا من كفاية وبيان ما فيه **قوله** وجب
 اناية عن المعصوب قال في الحاشية في وجوب الاستنابة
 تفصيل وهو ان بلغ معصوبا فعمل التراجي وان عصب
 بعد استطاعته ففورا ان كانت القدرة باستجاره فان
 كانت اناية مطيع وجب الاذن له فورا مطلقا وفاق
 عدم الفور في المستطيع بنفسه بان الداعية ثم منه فلا
 تزول وهناك من الغير وهو مظنة الزوال فوجب الفور
 اغتنما ما للفرقة قال ابن عبد ان ولا يجب حج البازل
 فورا وابن ابي الدم لا يجب بنية الحج على الاذن عند اذنه
 او استيجارة وفاق قولهم يجب بنية الاذن في التيمم
 بان الماذون لا يتعاطا العبادة بخلافه هنا فاكثف
 بينه هنا لا **قوله** لاناية الغير متعلق باستطاعة
 اي ان يكون مستطيعا لاناية الغير في وقت الانابة **قوله**
 اما بملك اشار الى ان الاستطاعة تحصل باحد امرين
 احدهما بملك جرة مثل فاضلة عن جميع ما في استطاعة
 المباشرة من مسكن وخادم ونخيل جندي وحلي امرأة و
 غير ما مر ما عدا مؤنته ومونة ممونة من نفقة ومونة
 وغيرهما فلا يعتبر الا ليوم الاستجارة دون غيره من مدة

الذهب

الذهب والاياب ثنائيا بوجود مطيع عدل ليس عليه شيء
 يقع منه شك الاسلام غير معصوب ولا غير بنفسه فيمارة
 لا كسب ولا سؤال فيها وان لا يكون حيث كان بعضا له
 ما شيا ولا معولا على كسب ولا سوال كما ياتي مفصلا
قوله او التعرض للصدقة اعترض عبد الروف ذلك
 بانه لا يكون السؤال لو عصا بالتاخير فهذا بالاولى لعدم
 عصيانها اه وناقشه ابن الحمال **قوله** ولو في الاجارة والمجالة
 عبارة غيره وهذا شرط فيمن ينوب عن غيره باجارة او
 مجالة نعم ان كان المتاجر معصوبا واستاجر عن نفسه
 فاستباح عنه صحت الاجارة وقبل حجت اه ومفهوم
 هذا يخالف مفهوم قول المؤلف في نفس الامري وان ظن بخلافه
 كان ظنه قنا صغيرا فبين حرا بالغا فيكفي **قوله** ولم يعن
 معصوبا الى قوله وان صح حجه لو كان اثار بذلك الى انه شرط
 لوجوب الانابة وانه لو انا به صح حجه لو تكلفه **قوله** مطيع
 اصله التقدم الا المعنى او بوجود مطيع عدل في لكنه اخبر
 لقوله الكلام عليه **قوله** ويجب القول اي فورا كما مر قريبا
 عن الحاشية **قوله** ولو توسم اي ظهر له او ظن بالفراسة
 وهو احسن من قول كثيرين ولو توهم ومن كتب الكردي
 على قوله ثم بافضل ولو توهم قال اي ظن بقراين احواله
 اجابته وحج ما لو شك فيه فلا يلزمه امره **قوله** ولو انش
 اجنبية قال الكردي وفي الايعاب لكن يشترط ان يكون لها
 نحو محرم فلا يكفي السنة لان بذلة الطاعة لا يوجب على المطيع
 لجواز رجوعه قتل الاحرام **قوله** غير ما شية الخ قال الكردي
 ظاهر كلام غيره مما بينته في الاصل وفيه ثم البهجة الصغرى

الذي شرع بافضل لزوم
 وهو ظاهر
 الاجنبية الحاشية

قوله لا يوجب
 من غير وجوب
 لا يوجب

يشيخ الاسلام كذا يستثنى موليته وان لم تكن بعضه اه **قوله**
 وقوله ابن العماد كذا **قوله** كما في ش الايضاح وحاشيته وخوم
 في حاشيته الكردي وقال بعد ثم محل عدم وجوب الاذن
 لاصله وفرجه مع المشي اذ لم يتاجره والا فاختلف فيه
 وجرى ابن الجبال في ش الايضاح على انه كذلك قاله وفاقا للمعنى
 والنهاية وخلافا لظاهر التحفة والايضاح ومتن المختصر
 واستوجاب شارحه اه وكالمعنى وما بعده شرحي السهوية
 لم روي في الاسلام **قوله** وكالاتي بعضه فرع واصل هما بدل
 من بعضه اما المشبه وهو البعض فسلم عدم وجوب انابته
 بل يجوز واما المشبه به وهو الاتي فقد مر في كلام الكردي
 خلافا **قوله** وكشي البعض اي كما انه لا تجب انابة بعضه لما يشي
 كذلك لا تجب انابة بعضه المعول على الكسب او السؤال بل
 ولو غير بعضه كما ياتي قريبا على خلاف فيه **قوله** ان كان
 راكبا كذا رايته في سختين كثير في السقم وهو كذلك
 في الامداد والاول وان كان راكبا كما عبر به غيره اه
 قال في النهاية لما مر ان القادر على المشي او الكسب غير معذور
 في السفر القصير في الكسب وخوة وحيث اجاب المطاع لم يرجع
 اي حيث اذن لم يجز له وكذا المطيع ان اخدم اي اؤثر
 الطاعة ولو مات المطيع او المطاع او رجع المطيع فان كان
 بعد امكانه استقر الوجوب على المطاع والاول ووجوب
 قول المطيع خاص بالمعصوب فلا يجب على وارث الميت
 قبوله لانه الاستقلال عنه بذلك من غير اذن كما مر اه **قوله**
قوله فان لم يجد ما يكفيه اي الكفاية التامة وقوله وانما جده

٢٠

يقع موقعا من كفايته اي ولا يكفي الكفاية التامة كن يحتاج
 لعشرم ووجد ستة كما قاله في المسكن في الزكاة **قوله** ومثله
 بعضه الماشي والمعول على الكسب او السؤال في عدم وجوب انابته
 المعصوب ولو اجنبيا وكذا اجنب معول على كسب او سؤال
 بقوله السابق في البعض قال الكردي هذا اما اعتمد
 ابن حجر في كتبه والخطيب في المعنى وشرح السبيل وشيخ الاسلام
 في الاساكنه ختم في ش النهج بالمعصوب وهو ظاهر ش النهج
 والاقناع واعقده من روى كتبه **قوله** لو اراد الفروع او الاصل
 الحق له كما في التحفة والخاتمة قال الكردي اعترض الثانية ثم
 بان الاجير فيها جبر المعصوب فانه الذي استاجر اه اي
 والبعض وكيل عنه في دفع الاجر قال السيد عمر ولعل يخصص
 الثانية لو منوح ما قاد فيها والافعال جديا في الاولي
 الخ قال ابن الجبال ففي الحقيقة بينهما وجوب قبول المال من البعض
 وقد محو علم وجوب قبوله ولا يفرق بان المصالح انما هو اذا
 سلم المال له يستاجر به بخلاف ما هنا فالسليم بعد الاستجار
 وللاجير لانه لا ذلك لا يجدي ثبته لانه فيه وجوب قبول
 المال وهو لا يجب اه فعلم مقام اذا الاصل والعرض ينغردان
 عن الاجنبى بهاتين الصورتين وبالمشي وكذا بالقول على
 الكسب او السؤال على الخلاف فيه ففي الاولتين يجب انابته
 وث الاجنبى وفي الثالث الاخيرة يجب انابة الاجنبى فيها
 دونه قال الكردي يجوز الانابة من المعصوب في اجير
 بالكرم من اجرة مثل ويطيع معصوب او معول على كسب او
 سؤال او بعض ماشي او امرأة ماشية او من لم يجد كفاية
 ايام الخ او بذله له ما لا يتاجر به من شئ عنه او استاجر

اي ومثله

المطالع الاجنبي عنه اذ قال ايدن لي في الاستجار ويجب وبما عدا
ذلك عليه ان استطاع وليس لمطالع الخ قد مر الكلام في ذلك من
النهاية وفي التكرير للمطالع الرابع تقرير **قوله** ولا يحج عن معصوب
الخ اي بخلاف وقاد دينه لعدم احتياجه الى نية وبخلاف الميت
فيجوز للموارث والاجنبي الشك عنه بخلاف كوفادينه وليس
هو من الميتة كما مر **قوله** ولا يصح حج التطوع عنه كما في ثم الايضاح
اي لا ينحلان تبعاً للمطالع محالاً فيه لا ايضاح ولما ياتي عن النية
والنحو وغيرهما ولعل وجهه انه عبادة بدنية وهي لا تجوز للنيابة
فيها عن حي وان جازت النيابة فيها عن الميت في بعض الصور
لوجود النفس فيه وانما جازت الاثابة عنه في الفرض للنفس على
جوازها فيه والمضروبة ولا نفس ولا ضرورة اليها في التطوع
عنه ويفرق بينه وبين الميت بجواز التصديق عنه دون الحي
كما يفهم من كلام التحفة في الاشراك في الاضحية **قوله** وقال
في النسخ وحاشية الايضاح الى قوله في نفل هو ايضا في غيرهما
من الكتب كالتوضي والارشاد وغيرهما **قوله** لافي فرض الى قوله
الاكمل بل مرهون الاذرعى انه لا يودي التطوع الاكمل لانه
يقع فرض كفاية والعتبي والقزليسا من أهله **قوله** قال في التحفة
اي قيل باب المواقيت **قوله** لو مات اجير عيني الى قوله من اجرة
المثل عبارتها بعد قوله ويعطى ما يخص عمله قال بعضهم من
المساوق قال بعضهم من اجرة المثل والذي يتجه الاول اخذ
مما ياتي قيل النكاح ثم رآته شيخنا جزم بالاول اي في الاسا
قوله ويباني في الاجارة الخ هذا من تمام عبارة التحفة الا انه
زاد بعد صحت ما نفهده وهو تحت **قوله** واما الجعالة فلا تصح
على الاول اي الوقوف عند الغير المكرم لانه لا يقبل النيابة

قوله

بلح

بلح

وهو علم طالب العلم بغير الحرف

بل على الثاني اي وهو الدعاء **قوله** فاذا شها بعدد وحب قال
بعده بخلاف لفظ الدعاء والتفاوت ثواب القراءة ونفعها للميت
بتفاوت الخشوع والتدبر فلم يكن التداخل فتأمل هـ والحكم
مسلم والفرق يحتاج لتأمل **قوله** وقال في المغني هو في النهاية
بحروفه وكذا في غيرهما بزيادة ونقص **قوله** ويجوز ان يحج عنه
بالنفقة الى قوله والجعالة قال في الاسنا بان يقول حج عني واعطيك
النفقة او انا انفق عليك واعتبر فيجبها لئلا لا يس اجارة
ولا جعالة واما هـ وارزاق على ذلك كما يوزق الامام وغيره
على الاذان وبحو من القرب فهو تبرع من الجانبين ذاك
بالعمل وذاك بالوزق وان استوجرت بها اي النفقة **قوله**
ولو قال المعصوب الى قوله استحقها لانه جعالة لا اجارة
والجعالة كما تصح على العمل المجهول فتصح مع العامل المجهول
قوله الوقف اي في العوض واما الحج فوقع عن الميت من
الاول **قوله** باجرة المثل اي كغيره مما لم يصح فيه المسمى **قوله**
حاشية **قوله** احسن الله ختامنا وهي ما يختم به الشيء
وعرف اسم كلمة من دال العلم كالناب والفصل والكتاب **قوله** الاستحج
فيما ذكر في باب الاجارة **قوله** من بان اي ذو مندرين **قوله**
استجار عين واستجار ذمة قال في الحاشية وحاصله ان الاجارة
اما اجارة عين وهي التي يمتنع فيها ان ينسب الاجير فيها غيره
ويحصل بخلاف استجار ذمة يمتنع عني مثلاً وان لم يقل بنفسك و
نشر لهما ان يعقد وقت الخروج المعتاد من محلها من
يسير معهم من ركب ان او مشاة ولا يضره انتظام خروجه من
لواخروه ان احتاج للسير معهم ولو تجرد الوحشة فيما يظهر

وان لم يعتبر ذلك في الاستطاعة كما مر ومن بركة لا يتأجر عينه
بلح الا في شهر كملكه من العمل عقيمة ومثله من يمكنه ادراكه
في سنته لو احرم في شهر فينتا جرفها اي كاهل اليمن ولا
يصح اجارته منهم رمضان مثلا بلح بل في شوال ولو اوله وما
بعده اذ لا حاجة بهم اليه قبله بخلاف غيره وهو من لا يدركه
في سنته لو احرم فيها كان لا يصلح ذلك والخليفة الخامس
في الحجة فانه لو احرم 3 منها لم يدرك الحج تلك السنة وبالأول
ما لو كان لا يصلح الميقات الا بعد الحج فهذا يتأجر في المدة التي
يصل الميقات فيها في شهر الحج نعم ان جدي في السير فقبل
الميقات قبلها بطلت الاجارة لتعذر الاحدام بالبحر حارب
وصوله والعمل شرطه التوالي والعزم يتأجر لها سائر السنة
الا ايام لمن عليه رمي فعلم ان تعيين سنة مستقبله مبطل
الا اذ لم يمكن قطع المسافة الا به وان تعيين الحاضرة صحيح
ان امكنه الحج فيها والاحتاج الاجارة وان الاطلاق محمول
على السنة الحاضرة لكن ان اطاق الاجير الخروج والحج فيها
وان لم يطقه فانه كان لمض او خوف لم يصح الاجارة لان
الاصل بقاء المانع وان كان لعدم امكن قطع المسافة في الباقي
كان لم يمكنه الا في سائر حمل عليها ومحل الحمل على الاول
انما هو عند الامكان اه وبه استفتي عن الكلام على المتن مع
انه واضح **قوله** والضرب الثاني اي اجارة الدابة **قوله**
الزمت ذمتك تحصيل حجة وكذا في الاسناد والنهاية وانظر
هل يشترط تعيين من حج عنه كقوله عني او عن مورثي

منهم

فلا

فلا ان او يكتفى بالاطلاق ويحمل على انها للمتأجر ثم رايت الكوفي
قال في رسالة في الاجارة لابد من نوع تعيين من حج له عند
العقد كمن او صافي وعند الاحرام كمن استوجبه
له ولا يشترط معرفته وفي الحشم **قوله** ويجوز الاستئجار
في هذا على المستقبل قال في الاسناد فان يحمل زاد خير او قوله
فان اطلق حمل على الحاضرة اي كما مر في اجارة العين **قوله**
ولو قال الزمت ذمتك لبياتي ما فيه من الخلاق **قوله** ويشترط
معرفة العاقد من اعمال الحج اي للمتعاقد من عند العقد فلو
جهلها احدهما او بعضهما لم يصح العقد كسائر الاجارات
واعماله قال في شم الروض اركانها وواجباته وسنة فيحمل في
اشتراط معرفة الجميع لانه معقود عليه حتى يخط التفات
لما فوته من السن كما صرح به الماوردي وغيره ويمكن الاكتفاء
بمعرفة ماعدا السن لكونها تابعة كما يقول في بيع الحامل
الولد معقود عليه مع انه لم يعرف عند العقد لدخوله تبعا
اه واعتمد الاول وتورد في الحاشية في المراد بالسن هل هي
المجمع عليها او الشهيرة من مذهب الاجير وهي ما لا يخفى
على من له امام بالمناسك قال وفي كليهما عسر ولذا رايت
المؤدعين يعدلون الى الجمالة لانه يغتفر فيها الجهل بالعمل
وتورد ايضا فيها في المراد بالاركان والواجبات والسن
هل هو على مذهب الاجير او المتأجر له وعلى كل فلو استاجر
من يظنه موافقا في مذهبه فبان مخالفا قبل يتخير العنع
ويجب في صورة التثنية او لا يتخير لعل الثاني اقرب اي بناء
على انه يلزمه تقليد امام المتأجر له فيأتي بالأعمال على

على مذهبه **قوله** ولو استاجر للمقران فالدم على المستاجر كما لو حج بنفسه
 لانه الذي شرط القرآن **قوله** فأنشره على الاجير بطلت احب
 الاجارة لانه جمع بين الاجارة وسبع مجهول لان الدم مجهول
 الصفة وبذلك علله في الروضة لكنه فيها قال بطلت
 فسدت ثم قال وعلى الوجهين اي في وجوب الدم على الاجير او
 المستاجر يستحق الاجرة بكاملها وقضية تعبير المولى كغيره
 بطلت وقوع الحج للاجير **قوله** ولو كان المستاجر للقران الخ قال
 في الروضة لكن كذا في التهذيب والذي في التتمة انه كالعاجز
 عن الصوم والمهدي اي فيبقى الواجب في ذمته زاد في الروض
 ولا يحط شيء اي من الاجرة لانه لم ينقص شيئاً من عمله وما قاله
 المولى هو المعتمد وان كان ما في التتمة قوي من حيث المبدأ
 كما في الحاشية وقوله لان بعضه اي الصوم وقوله وهو الايام
 الثلاثة اي صومها المذكور في قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام
 في الحج وقوله والذي في الحج منهما اي من الاجير والمستاجر
 اي واذا كانت الثلاثة واجبة في الحج فهي على الاجير لكونه هو
 الذي في الحج وباقيها كذلك عليه فان خالف من استاجر للقران
 ولم يقرن بل افرد والاجارة عينية انفسخت في العدة الا
 لا يجوز تأخير العمل فيها عن الوقت المعين فيحط ما يخص
 العترة من الاجرة فان كانت ذميه فلا ينقص ولا شيء عليه
 لانه زاد خيرا ولا على مستاجره لانه لم يقرن لكن عليه الدم
 والحط ان لم يعد للعمرة الى الميقات وان تمتع بدل القران وفي
 اجارة عين انفسخ العقد في الحج لوقوع عمله في غير الوقت المعين
 فيحط ما يخصه من الاجرة ولو كانت في الذمة ولم يعد للحج

الى الميقات فالدم واجب بترك الاحرام بالحج من الميقات
 والحط على الاجير وامام التمتع فعل المستاجر لتنضم امره بالقران
 للدم ولو استاجر له التمتع فامتثل فالدم على المستاجر لما في استجاره
 للقران وان خالف فافرد بدل التمتع وفي اجارة عين انفسخ في العترة
 لفوات وقتها المعين او ذمة فلا تنفسخ لكن عليه الدم والحط ان لم
 يعد للميقات للاحرام بالعمرة وان قرن وعدد افعال السكينة
 فقد زاد خيرا لانه احرم بالسكينة من الميقات وكان مأمورا
 بالاحرام بالحج من مكة واقصر على افعال الحج حط التفاوت
 وعليه الدم ان لم يعد اجيره للميقات لان ما شرطه اي وهو
 التمتع يقتضيه ولو استاجر له للافراد فقرن وفي اجارة عين
 وقعا للاجير وانفسخت فيهما لانها لا يقرنان وعمله في الحج
 اقل الكيت فيقعان له كما مر او ذمة وقعا للمستاجر وعليه
 الدم والحط ان لم يعد لافعال كما سبق وان تمتع بدل
 الافراد وفي اجارة عين انفسخت في العدة لوقوعها في غير
 وقتها فيحط ما يخصها من الاجرة نعم ان ات بها بعد فراغ
 الحج فلا انفساخ او ذمة لم تنفسخ وعليه الدم والحط ان لم يعد
 للميقات للاحرام بالحج وجماع الاجير يفسد به النكاح وينقلب
 له وتنفسخ به العينية ويتخير المستاجر في فسخ الذميمة وانما
 ذكره ما ذكره وان كان المولى سيدا كره لما سببه ما ذكره
 هنا من الاستحجار ولما في التكرير من التعزير وقد ذكر
 العلامة الكروبي في رسالة في الاجارة شروط الاجارة للنكاح
 فللعينية خاصة اربع عشر يباشر الاجير عمل النكاح بنفسه
 وان يعين السنة الاولى من سني امك الحج او به يطلق ويحمل

منه فان الافعال التي هي في الحج

فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط
فيما لا يشترط

عليها وان تعقد وقت خروج اهل بلدة ولا يميز من الاشتغال
بغير زاد واستطاد رقة وقدرة الاجير على الشروع في العمل بان
لا يقوم به نحو من يمنعه منه من الخروج واستماع المدة لا يرك
الحج وكونه الاجير قد ادى فريض نسكه الموجه عليه وان بقي عليه الاخر
كان استوجره من اعتمر للعمر وان لم يحج وعكسه الا في صورة ما لو
استوجره من اعتمر لعمرة عن ميت عليه النكاح فان فطره الاجير
للميت فيقع له الحج وان لم يحج الاجير عن نفسه كما مر قريبا وان
لا يفسد الاجير الاحرام عن اول سني الاحرام وجبارة الاجير
الى كمال النسك فان مات قبل الاحرام فلا شيء له او بعده فله
القسط من المسعى بوزع على السير والاعمال كما مر وان لا يقع
على الاجير حصر يتخلل به والا فهو كونه ولاقوات والا انقلب
له وانفسخت الاجارة وان لا يندره الاجير قبل الوقوف في الحج
وقبل الطواف في العمرة والا انقلب له واجارة الذمة تخالف
العينية وانما ذكر الا انها لا تنفسح بما مر من انفساخ العينية
لكن يتخير المتاجر في ذلك بين العتق وعلمه ان كرم تاخير
النسك وللذمة شرطان فقط حلول الاجرة اي بان لا يذكر
اجل وتسليمها في مجلس العقد فيمتنع فيها الاستبدال والحول
ولها زيادة على ما مر في كل منها شروط لو اتفق واحد منها
فسدت وهي اربعة عشر شرطا علم المتعاقدان باعمال النسك
كما مر قريبا وان ينوي النسك عن استوجره مع نية الاحرام
وكون الاجرة معلومة ولو بجر المشاهدة من غير علم قدر كمالها
في البيع واستجماع المتعاقدان ما في البائع والمشتري من الشروط
فكون اجيرا له من حراما كلفا وكون الحجج عنه ميتا او

نسكه والا انقلب
له وان لا يفسد
الاجير

مفتوحا

او معضوبا وبيان الافراد والعزات او التمتع وان لا يشترط
المتاجر مجازة الميعات وكون الاجير عذرا الا ان يعين
فانفق او يتاجر المعضوب لنفسه وان يكون النسك الموجه عليه
مطلوبا لا عن حي غير معضوب ولا نقل عن ميت لم يوص به
وان يوصي الميت له ان كان تطوعا وهذا اخل فيما قبله
وان يكون بين المعضوب ومكة مسافة قصر وان لا يفسد مع
اجرة بعرفة وان لا يشفا من عضيه فهذه ثلاثون شرطا للعينية
منها ثمانية وعشرون بعضها مختص بها وبعضها مشترك والذمة
سنة عشر المختص بها اثناث واما المجعالة فتوافق الاجارة في اكثر
الاحكام وتفاوتها في جوازها على عمل مجهول وقيدة جمع
بما تقرر صلبه قاله في الحقبة وعدم توقفها على قبول
ومحتما مع غير معين كمن حج عني فله كذا وجوازها
من الطرفين لكن يرجح ابن حجر في فتاويه عدم قسحها للمعاقل
وعدم استحقاق العامل الجعل الاستيلاء العمل فلو شرط تعجيله
فسدته وعدم قبول قول العامل بحجته او اعتمت الاستيلاء
لحضوره تلك الموافقة في تلك السنة وتنقسم كالاجارة الى عينية
كما علتك الحج عن فان والذمة كما علتك على تحصيل حجة
بنفسك او بنائك لفلان واكثر هذا قد علم تمامه لكن مرقا قوله
ومثله في النهاية اي ومثل ما في الخاتمة الى قوله انتهى بل زاد فيها
قوله وان اجيب عنه بما فيه نظر الجوابه هنا ما ذكره بعد
عن حاشية الايضاح وجميع ما ذكره الى اخر الباب وافق والله
اهل قوله **بما** في اركان الحج والعمرة وواجباتهما
قوله الاحرام بدل من سنة قبله اي بنية الدخول في النسك لما مر

جوازهم

انما المرادة منه في علة من الاركان لخبر انما الاعمال بالنيات
قوله ثم الوقوف اي بعرفة اجماعا وخبوا لغيره **قوله** ثم
 الطواف لايته ولطوقا بالبيت العتيق والمراد طوافه الا فاضله
قوله والسعي اي بين الصفا والمروة لخبر ياءهما الناس
 اسعوا فان السعي قد كتبت عليك **قوله** والحلق او التقصير
 اي واحد منهما اذا جعلناه نسكا وهو المشهود لتوقف التحلل عليه
 مع عدم جبره بدم كما لطواف **قوله** وترتيب معظم الاركان
 اي اكثرها **قوله** وفي الثلاثة الاول ولا يقدمها على محلها اي لا
 يقدم واحد منها على محل **قوله** ولا يؤخره عن محله **قوله** فيقدم الحرم
 على الكل والوقوف على ما بعلة ان لم يقدم السعي بعد طواف
 القدوم ويجوز تقديم الحلق على الطواف والسعي ان اخره و
 تاخره عنهما وتوسطهما **قوله** لكن الترتيب فيها اي الحرم
 وقوله للجمع اي لجميع الاركان فالابد فيها من تقديم
 الاحرام ثم الطواف ثم السعي ثم الحلق او التقصير وكلها تنفخ
 مع الحداثين الاصغر والاكبر ومع الحنث والعري الا الطواف
 وافضلها الوقوف عند ابن حجر لانه الركن الاعظم لقوات
 الحج بقواته وعند رافضيا الطواف لانه قربة في نفسه
 ويشبه القبلة فالسعي والحلق **قوله** واجبات الحج
 ما يجبر تركه بدم اي مع الاسم ولو لادم بتركهما في حنف من عذر
 كما ياتي وفي خمسة ثلاثة متفق عليها وهي الميقات
 والرمي والتخوض عن محرمات الاحرام والبقية تختلف فيها
 ومن الواجب ايضا الركوب والحلق المند ولان وكذا الحلق
 وركعتا الطواف والجمع بين الليل والنهار بعرفة على اقوال

فانه لا اثر له في الاعذار
 العذر الا في تركه من غير عذر
 فانه لا اثر له في الاعذار

كما ياتي

كما ياتي في دم الترتيب والتقدير **قوله** الميقات المكاني اي الاتي
 بيانه مفصلة وعبارته احسن من قولهم الاحرام من
 الميقات لان الاحرام ركن والواجب انما هو الميقات للاحرام
 ففي كلامهم قلبه كما في قولهم صلاة الجماعة فرض من كفاية
 اذا المراد الجماعة في المكتوبات فرض من كفاية ويستاق هذه الوا
 جبات في محالها **قوله** واتما طواف الوداع فواجب مستقل
 اي على فيه سياج في الكلام عليه **قوله** وما عدا ذلك اي الاركان
 والواجبات مما يطلب في الشك فستة **قوله** فصل
 في الاحرام **قوله** يطلق اي الاحرام **قوله** على الفعل المصدر
 اي النية لانها مصدر نوي ومن ثم قال فيراد بها نية الدخول
 في الشك **قوله** وهو حينئذ ركن اي حين اراد به فقد الدخول
 في الشك **قوله** لا يقتضاه تحريم انواع الاشياء اي المحرمات
 بالاحرام او لا يقتضاه دخول كالحج الرجل اي دخول بجدا
قوله الترتيب على النية وهو الدخول قاله في الحاشية على
 هذه الحالة وهو الدخول هو الاصل واطلاقه على النية انما
 هو لكونها محصلة له **قوله** وهذا مرادهم بقولهم يتعقد الاحرام
 بالنية لكان المعنى تتعقد النية بالنية ولا معنى له
قوله وقولهم نويت الاحرام وقولهم يبطل بالردة و
 يفسد بالجماع اي ولو كان المراد به في ذلك النية لكان المعنى
 نويت النية ويبطل النية بالردة وتفسد النية بالجماع
 وانما الذي ينوي الدخول فيه والذي يبطل الردة ويفسده
 للجماع نفس الدخول كما ان الذي يبطل الصلاة يبطل
 به الدخول فيها لا النية **قوله** والراد هنا الاول اي المراد

احرم
 اطلاقه

اي اذا المراد بحصل
 الدخول في الشك
 بالنية ولو اراد
 به نية صم

به هنا البيت لان الكلام فيه هنا من حيث انه ركن لا من حيث
الدخول فيه بالتشديد بفعله الامور التي منه واجتناب المحرمات
كلا لا فساد **قوله** فلو نوى الى قوله كما انضوا عليه اي لتعين
العمرة له بخلاف الاطلاق في شهر الحج فهي صالح للعمرة والحج
وللقران وليس واحد منهما باولى من البقية حتى ينصرف
اليه فلا بد من تعيين ما يريد منها عند الاحرام او بعده
وقبل العمل **قوله** فيفيد انه لا يشترط التعيين اي حيث
وقع قبل شهر الحج لا نصرا فخرج للعمرة اما بخصوص كونه حجا
او عمره في شهر الحج فلا بد منه اما مع الاحرام واما قبل الشروع
لفعله لا يصح العمل فيما لو احرم مطلقا الا بعد الصرف وانه
لو عمل قبل الصرف لم يعتد به ويدل لهذا قوله الاتي قريبا
فقد يجب التعيين **قوله** ولا قصد الفعل اي قصد
افعال الحج لان الاحرام كما امر قريبا بنية الدخول فحب
النكاح ولم يقولوا انه نية اي قصد فعل النكاح ولا قصد
النكاح وقد يقال النكاح عبارة عن اعماله فكانه قال
نويت الدخول في الاعمال المعبر عنها بالنكاح ولا شك
انه لا معنى للدخول فيها الا فعلا لا ان يقال المراد بالدخول
فيه التزام احكامه من فعل او ترك وجوبا في الواجب
ونذرا في المندوب **قوله** ولذا قال في حاشية الفتح وقوله
بعده وفي الحاشية انظر ما وجهه فانه لم يظهر وجه
ترتب ما بعد ولذا على ما قبله لان ما قبله في تعيين النية
في الحج او عمره وما بعدها في تصور كيفية النكاح بوجه
ثم ظهر وجهه بانه رتبة على قوله فيفيد انه لا

على قوله نعم **قوله** ولذا استقر بسم الله هو ظاهر لان الغرض
اذا صح بنية النكاح فبالاولى ان يصح بمجرد اعتقاد فرض معين
سنة او مجرد الاعتقاد اخف من الجزم بالنية **قوله** وقال
ع ش الخ لم يظهر لي وجهه بل الذي ظهر لي ان كيفية
الحج احرام ووقوف وطواف وسعي وحلق وهكذا الواجب
وان الطواف الدوران حول البيت وان التمييز ان يعرف الافعال
الغرض منها كذا او كذا او المسنون كذا او كذا او ان يعرف
الافعال مع عدم اعتقاد فرض معين منها سنة كما قالوا في الصلاة
ولا شك في تغيرها ولا شاهد له فيما ذكره عن المحقق
الاولى ان المراد بمعرفة الكيفية تمييز الغرض من السنة وليس
ذلك مرادنا هنا وان صرفها في الوضوء والصلاة بذلك لان
معنا شيئا بل ثلاثة معرفة الكيفية بان يعلم كيفية الشيء
كما لو وضوء مثلا فلا بد ان يعرف انه غسل الوجه واليدين
ومسح الرأس وغسل الرجلين فاذا عرفه انه ما ذكرتم
من نيته والثاني معرفة فرضيته بان لا يعتقد سنة
والثالث ادلا يعتقد فرضا من فرضه سنة فلو اسلك فسر
ومعرفته مهلة فاذا الصلاة فقال له اخبرني وافعل انت
مثل ما فعلنا فتوضا الذي اسلم مثل وضوء الذي امره بان شاء
فيه لم يصح وضوء وان اعتقده فرضا ولم يعتقد فرضا
من فرضه سنة لعدم معرفته بكيفية لانه نوا ما لم يعرفه
والذي يظهر انه مراد بمعرفة الكيفية هنا الاول ندبيل قولهم
يكفي تصور الاعمال حال فعلها من حيث ذاتها وكونها من
المشاك بوجه وقول المحقق ومعرفة الكيفية حتى لو جرت

افعال السك منه اتفاقا لم يعتد بها وقولهم ولو ائجة الاسلام
 التطوع وقع له عن حجة الاسلام وكذا لو نوى يطوف الافاضة
 طواف القدوم مع له عن طواف الافاضة فقد نوى بعض الحج
 كله النفل ونوى ببعضه وهو طواف الركن ولم يصرف فعلت
 ان مرادهم بمعرفة الكيفية كيفية ما هو فيه من الاعمال وان
 اعتقدوا كماله او بعضه فعلا ولم يميز فيه من فعله فليس
 المراد بالكيفية ما ذكره فيها في الصلاة بل ما ذكرنا من انما
 فسرناها في الصلاة بالتميز لا بغيره معرفة الاعمال لانه
 اذا ميزها كان عالما بما فاعلها فاعلمنا ان معرفة
 ذات الافعال هذا ما ظهر والله اعلم **قوله** ثم ان كلام الاحرار
 اي احرام الحج والعمرة **قوله** ميثاق املة موقات من الوقت
 قلت واوه يا رسول الله بعد كسرة ولذا رجعت في التثنية
 وجميع وفي المختار الميثاق الوقت المصروبه بالفعل والميثاق
 اي الموضع يقال له هذا ميثاق اهل الشام للموضع الذي
 يحرمون منه اه عليه اطلاقه على المكان حقيقى على انه
 قد صار عليه حقيقة شرعية **قوله** للعمرة الابد اي للعمرة وما
 يتعلق بها قال في الحجة لانها صحت في اوقات مختلفة عند
 صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات متفرقات في ثلاث سنين
 في الفعلة ومرة في سؤال ومرة في رمضان على ما رواه البيهقي
 ومرة في رجب كما رواه ابن عمر وان اكرها عايسة رضي
 عنها واعتبرت بامره من التبعيم رابع عشر ذي الحجة وهو يوم
 في رمضان تغدو حجة معي اي رواه البخاري في الثلاثة الاخيرة
 اه وقد مر بعد قوله وسنة في تقسيم السنة الى فترتين عشرين

اي الاول

وكفاية وسنة وقوله زيادة في ذلك **قوله** لكن لا تصح من حاج
 قبل نفركه والثاني قال في الفتح وان سقط عنه الرمي والبيت
 قال في المنح لان الوقت مستحق لبغية السك فادام لم ينزل
 يصح منه احرام بعمرة ومنه يعلم عدم امكن حجتين في عام
 بالاولى بل نقل فيه الاجماع لان وقت الوقوف بعرفة يخرج
 بطلوع الفجر يوم العيد ورمي ايام الشريق ومبيت ليالي منى
 لا بد خل الا بعد ذلك ويتقاهما يتقاهما الا الاحرام فلا يتعقد
 قبل نفركه فالحق زعم تصوره بان يدفع من مرد لغة بعد
 نصف الليل ويرمي جرم العقبة ويحلف ويطوف ويسعى انه
 يكن سعى ثم يحرم ويدرك عرفه قبل الفجر ورد بانه مخاطب
 بواجبات الاولى وهي لا تتم الا بعد فوات وقت الاحرام
 بالثانية وحدها متنع لبقاء وقتها قال الكردى قال
 الزم كشيء نعم يمكن تصوره بثلاث مورا حلقا اذا شرط
 التحلل بالمرقن وخرج من الاركان قبل الفجر ثم مرض فانه سقط
 عنه الرمي ايام منى وميستها فاذا احرم بحجة اخرا ودرك
 عرفة قبل الفجر **الثاني** اذا احصر فدخل من رة العصر
 والوقت باق **الثالث** اذا قلنا بان جميع ذي الحجة وقت
 للاحرام فاحرم قبل فراغ منى ثم صاب الاحرام الى العام
 القابل وان كانت المصابرة على الاحرام حراما لكن تقدم انه
 لم يصح احد الى صحة الاحرام بعد انقضاء ليلة النحر كلام
 الخادم ونقل سم عنه الاوليتين واقرة والعلوى الثانية واقرة
 لكن اعتمد شيخ الاسلام والخطيب وابن حجر والرملي عدم الصحة
 مطلقا ونقل الاجماع عليه اه كلام الكردى ورد في

اي الثاني

والثانية

لغاشية كلام الزركشي فقال **أما** الأولى فلأنه لما فعل الأركان
 حصل له التحلل الأول فلهذا بات الموضع الذي شرط به التحلل الأول هو
 حلال ثم نقل عن الأصحاب أنه التحلل إنما هو للضرورة ولا ضرورة
 إليه إلا في الركن بخلاف الواجب فلا ضرورة إلى التحلل معه
 لقيام الدم مقامه **وأما** الثانية فلا ضرورة إلى وقوع قبل
 فراغ الأركان فالأولى لم تتم فلا جتنب في عام أو بعدها والوقت
 باق فلا أثر له في سقوط الرمي لا تشاع وقتها وإن علم دوام
 الحصر أي ولما مر أنه لا حصر إلا في الأركان **وأما** الثالثة
 فقد مر أنه لم يقل به أحد وليس هو بد هنا **قوله** وإن
 سقط عنه الرمي أي لما مر أن الوقت مستحق لبقية الضحك
 فلا يقبل غيره وسيأتي أن الميت يسقط عنه لأجله **قوله**
 المصالح خرج غيره كان نفاذ قبل ذوال ثاني أيام
 الشريق أو بعد عز في هذا يجب عليه العود إلى من كان ياتي
قوله وإن بقي وقت الرمي أي في حق غيره كان نفاذ النفاذ
 الأول فقد نفاذ نفاذ محججا ووقت الرمي باق في حق من
 لم ينفر الأول **قوله** ومن عليه جند أخيرة جملة حل حرايه
 لا لأنه غير مخاطب بالرمي الغاية الذي هو من أثر حرمانه
 لغواته بغواته وقت مع أنه لا دخل له في التحلل الأول ولا
 الثاني بخلاف رمي جبهة العقبة يوم النحر فلا دخل في ذلك
 فلذا لم يصح قبل الأتيان بدله حرام ولا نكاح إذا لا يتم
 له التحللان الأبد لك **قوله** لمن بالحرم أي ولو من غير أهله
قوله طرف حل أي ولو بان يخرج أحد رجله عن الحرم إلى
 الحل ويعتمد عليها كما في الاعتكاف أنه ينقطع بذلك
 وأنه لو حلف أنه لا يخرج من المسجد ففعل ذلك حث والم

الفرق وإن الرمي لا يسقط إلا إذا نكح عليه فلهذا
 بنفسه وإن كان حلالا ففقدت ففته ولا ينفق منها
 أنه قد سقطت عنها جملتها

بالله

بالحل يقينا وقلنا بالاجتهاد فيما لم يظهر له شيء تعين الاحتياط
قوله ولو بقدر قدم المراد ما صدق عليه اسم الخروج من الحرم
 ولو أقل من قدر قدم **قوله** الذي جمة تشاء ويحرم بها قال
 في الحقة لأنه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة مع أخيها عبد
 الرحمن رضي الله عنهما فاعتمرت من الشيعم مع صديق الوقت
 ولو لم يجب لما أرسلها فيه ردة على قول ابن القيم في هديه
 لم يخرج صلى الله عليه وسلم في عمر عن مكة وإنما كانت
 عمر كلها وهو دخل مكة وقد أقام بها قبل الحج بعد
 الوجي فلا تر عشرة سنة ولم ينقل أحد أنه اعتمر خارجا
 عن مكة في تلك السنة فالعمرة التي شرعها في العمرة للدخل
 إلى مكة لا عمرة من هو بها فخرج إلى الحل فيعتمر ولم يفعل أحد
 هذا إلا عائشة **أه** قال القسطلاني في المواهب بعد أن
 فعلته عائشة بأمره صلى الله عليه وسلم فقد ثبت مشروعيتها
 وروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال
 بلغنا أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة الشيعم ومن
 طريق عطاء من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها
 إلى الشيعم أو إلى الجعران فالحرم منها **أه** ويرد أيضا قوله
 فالعمرة التي شرعها للداخل ما قاله في الهدى نفسه
 أن عائشة اعتمرت في سنة مرتين فقبل للقاسم لم يتكر
 عليها أحد فقال **أه** أم المؤمنين وكان الشئ إذا حتم
 ناسه فخرج واعتمر ويذكر عن علي أنه كان يعتمر في
 السنة مرارا **أه** ولا شك أن المذكورين لم يكونوا يأتوا مكة
 إلا في الحج وإن اعتمرهم لم يأتوا فيه كله من خارجها

يتعم ضوئها
 محرم فيه وكذا في
 سائر الأحكام فالحق
 له صحر

عليه ح

مضبوط بالجيم وبعضهم ضبطها بالحاء الموحدة اي حلة
وكله صحيح لان حله بالمهمل في طريق حلة قال في النهاية
ويندب ان يحرم من احد الثلاثة ان يجعل بينه وبين
الحرم بطن واداه وانما قدم الجعرانة لانه صلى الله عليه
وسلم احرم منها فالتنعيم لامره عايشة بالاعتماد منها
فالحديثية لعمه بالاعتماد منها فقدم فعله ثم امره
بزهده واعتز من بانه جاء الى المدينة محرقا لانه
قد احرم من ذي الحليفة فكيف بهم بالاحرام منها
وهو محرم واجيب بانه قبل احرامه من ذي الحليفة
هم بالاعتماد من المدينة كذا قالوا وفي الحسن
وانما قدم التنعيم على الحديثية لامره صلى الله عليه وسلم
عايشة بالاعتماد منه ويؤيده رواية الفاكهي
وغیره كابي داود في مراسيله عن ابن سيرين انه
سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة اي لعمرتهم التنعيم
وقد كره الاسدي انه صلى الله عليه وسلم بني به مسجد
فان صح فلعنه مصل فيه في عمرة القضاء وفي عمرته التي
اقي بها مع حجة فانه دخل منه فيها لما اخرج الطبراني
انه صلى الله عليه وسلم غير ثوبي الاحرام عند التمتع
حين دخل مكة وقيل دخل من المدينة اه وقوله
في عمرته التي اقي بها مع حجة اي حجة الوداع لانه لم يحج
بعد الحج غير هذا وبما في انه احرم فيها ولا مفردا
ثم ادخل عليه العمرة خصوصية له صلى الله عليه وسلم
قال الحاشية وقدم الشيخ ابو حامد الحديثية على التنعيم

قوله انه احرم منها من المسجد الاقصا الخ قال الواهب
والهدى وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم دخلها بعدة من
الجعرانة ودخلها في هذه المرة ليلا وخرج منها ليلا لانه
احرم بها لما فرغ من غزوة حنين ولما فقتي غزوة ليلا
رجع من غزوة الى الجعرانة فبات بها فلما أصبح وزالت الشمس
خرج في بطن سرق حتى جامع الطريق ولذا خفيت هذه
العمرة على كثير من الناس اه **قوله** وفي الحفة وحكي
انه احرم منها تسلا ثمانية بني وبينها وبين مكة اثنا عشر
ميلا وقيل ثمانية عشر وهو مردود بناء على ان الميل ما
مر في صلاة المسافر اه وفي برج انما احرم من الجعرانة
في رجوعه من غزوة حنين ولم يكن في الحرم والكلام
في الاصل من المواقف لمن في الحرم وكذا قال في الحديثية
لانه حين هم بالاعتماد منها لم يكن في الحرم بخارجة به
قدومه الى مكة من المدينة **قوله** فالتنعيم الخ ومنه يحرم
اهل مكة الان وعلى ما مر عن برج لم يثبت لمن في الحرم
عنه صلى الله عليه وسلم غيره **قوله** فالحديثية قال الكوفي
مخففة وقيل مشادة اسم لبر من طريق جله والمدينة
في منعطف بين جبلين يقال انها المعروفة ببر شمس وفيها
مسجد صلى الله عليه وسلم الذي يبيع فيه تحت الشجرة
وقال الاسدي على احد عشر ميلا من مكة وفي الايضاح حد
لحرم من طريق جاز منقطع الاعشاب على عشرة ايام اه
وليس لحلة من هذه الجهة اليوم علامة اه وجلة في المتن

في الاصل

مضبوط

وصاحب التينة السليم على الجعرانة والحديسية وانتصر له
الرفعة قال النووي وهو غلط وهو كذلك كما بينه الزرعي
هـ وينظر ذلك فان ظاهر ما مر عن ب ج يقتضي تقديم
التنعيم لكود غيره انما كان لغير من الحرم كما مر في قول
وميتقانة اي الاحرام **قوله** من اول ليلة من شوال اي في الواقع
وان لم يظنها النواوي بان احرم مع علم جزمه بل خول
سؤال وهذا مستثنى من ان العبرة في العبادة بنفس الامر
وظن المكلف لان الحج شديدا للعسك وكذا لو علقه كان نوك
ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كان من سؤال فبان منه
ان عقد حجا والافعة ولو انقل من محل هل فيه سؤال
ونوى فيه الحج ثم انقل الى محل يخالف مطلع محله ووجد
مبيما لم يتطهر فيه الحج وان لم يوافقته ايام في الصوم
لان الحج شديد التخييب والازم **قوله** الحج يوم النحر
قال في الحنفية كذا في سنده جمع من الصحابة اية الحج اشهر
اي وقته ذلك قال في الحاشية وهو العبادة الاربعة لكن
منهم ابن مسعود كان ابن عمر وعبادتهم الحج شهران وعشر
ليال ودعوا الحنفية ان الليالي اذا اطلقت تبعها الايام
فندخل يوم النحر هنا اي في جواز الاحرام فيه منوعة على
اطلاقها بل شرط ذلك اعادة التكلم له ومن اين ذلك بل
الظاهر عدم ادايته وكونه اي ودعواهم انه يدخل لكونه
يفعل فيه معظم المناسك لا يختص به اذ بقية ايام الترتيق
لكذلك ومما يدل على هذا حديث الصحيح عن عروة بن مسعود
قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزدلفة حين خرج

78
الى الصلاة فقلت يا رسول الله جئت من جبل لي اكلت راحتي
وانعت نفسي والله ما تركت من جبل اي بالحاء المهملة وهو
المستطيل من الرمل وقيل الضخم منه لا وقعت عليه قبل من حج فقال
من شهد معنا صلاتنا هذه فوقف معنا حتى تدفع وقد وقف
بعرفة قبل ذلك ليلة او نهارا فقد نحر حجه وقضا نعتة فامل
قوله وقد وقف بعرفة قبل ذلك فانه من حج ان الوقوف بعرفة
لا يجزي وكون الا شهر في الالية جمعا وقلة ثلاثة لا يرد لان
العرب لغر عن الاثنين والبعض بلغف الجمع كما في اية
يتروصن بايغصهن ثلاثة قروا اذا قرءوا الاولة يكني بعضهم
فشمع لغف الجمع الاثنين والبعض فيها اتفاقا ثم الخلاف
انما هو في الاخر اما الاول اشهره فشوال اجماعا اي بالنسبة
لايقاع الافعال اما بالنسبة لجواز الاحرام فهو عام عند مالك
وابن حنيفة رضي الله عنهما لكنه مكروه واجبا بآية قل
مواقيت للناس والحج وجمعا اية فمن فمن فمن الحج فخص
فرضه فيها بالانحر المعلوم انه وجه الاخذ بهذه دون الاولى
بان هذه خاصة وتلك عامة محتملة لان يراد بها ان من
الاهلة ما هو موافق لغير الحج ومنها ما هو موافق للحج وهذا
منهم عينه الآية الثانية وقد صرح عن ابن عباس من السنة
ان لا يحرم بالحج الا في شهر الحج وهذه الصيغة لها حكم المرفوع
ومع عن جابر يهل بالحج في غير اشهره قال **قوله** خلا قال للنهاية
اي فاته قال لم ينعقد بلا شك قاله في الخادم هـ ويمكن انه
لم يرتضه لانه لم يأت بما يشعر بترجيحه ومجرد السكون عليه
خصوصا مع عوقاله فلان ليس ترجيحا واحسن ما قيل في السكون

ما نقله الكندي عن الخادم ان الله قال في الطهارة **فصل** سكوت
 الراقعي على مسائل تعال ما يظن ان الناس انه يرتضيها وليس هذا
 اطلاقا بل ان كان المسكون عنه نقلا للشافعي او الاصحاب فهو
 دليل الرضا وان كان كلاما لبعض الاصحاب فقد يكون سكوتهم عليه
 لانه لم يجدوا سواه وقد يكون استغناء كما سبق له من التصريح
 بخلافه كما في موضع المشورة او اخرا لاجارة والطلاق والدعاوي
 وغيرها النسوبة على كثرة المأخذ والخلاف اه وتوابعه
 قولهم من فوائد العز والمزوج من الجملة وتكون العزيمة على
 المنقول عنه وانما ضعف المؤلف كلام الرمي لانه قال وظاهر
 كلامه اي النهج صحة احرامه مع صيق لمن الوقوف بعرفة
 كما يصح معه ادراكه وبه صرح الروياني وهذا بخلاف نظيره
 في الجملة لبقاء الحج بفوات الوقوف بخلاف الجملة اي لم يقع
 جمعة اذا فات وقتها ومرت بهم ان هذا وقته مع امكانه في
 بقية الوقت حتى لو احرم به من مصر يوم عرفة لم ينعقد
 قاله في الخادم فانظر الى قوله ومرادهم الحج بخلافه ما
 صرح به الروياني وظاهر عباراتهم من اطلاقهم انعقاد
 في اشهره وانه تاويل بعيد خصوصا بالنسبة لما صرح به
 الروياني وظاهر عباراتهم من اطلاقهم انعقاد في اشهره وانه
 تاويل بعيد خصوصا بالنسبة والاخذ باطلاقهم لازم كما
 بتقييد من قبله ولذا رأيت تقريبا موقفا به للجميل
 على النهاية والحق انه ينعقد حجا فيحل بعمل عمره وقيل
 الزيا دي انعقاد الحج بمن يمكنه ادراك بعضه كالتي بعد طواف
 القدوم وان علم انه لا يدرك الوقوف **والا** ينعقد عمره **قوله**

لكثير من الاصحاب
 فانه لم يقصد
 بها التصريح بل
 التنبية

لكن ينعقد الى قوله خلافا لمن زعم بقصوره تقدم الكلام على ذلك
 في الكلام على العمرة بعد قوله لكن لا يفتح من حجاج قبل نفي
قوله يقع عمرة اي ان كان حلالا ولا فلقنو وقوله مجزئيه عن
 فهمها اي على الاصح وقيل غير مجزئيه وقيل لا يكون عمره بطل
 يتحل بعمل عمره وقيل لا ينعقد الاحرام في ليلة العيد بل حلها
 حل غير اشهر الحج قال في الايضاح **قوله** وان احرم بنسبة الحج
 الشرعي غاية لقوله يقع عمرة مجزئيه **قوله** اي حينئذ اي
 اي حين اذنوى الاحرام بالحج يعني انه ينعقد العمرة بنسبة الحج
 في غير اشهره ولو قصد بالحج الحج الشرعي لما مر من الحاشية بعد
 قوله المتن فلو اجتمع عليه حجة الاسلام وقضا ونذرو هو ان
 هذه صيغ ينوب بعضها عن بعض وفي الحقيقة ذلك
 قولان الحرمه والكراهة وفي الايج قال في الحاشية فلا وجه
 للحرمه الا ان يقصد الاحرام بالحج في غير اشهره حقيقة وان
 يصير متلبا به لانه ح قصد التلبس بعبادة فاسدة وان
 لم تكن فاسدة اه قال ابن الجبال وقوله الا ان يقصد الحج هو
 ممنوع المسألة اي اعتواض سم عليه فهو موافق على التحريم
 وقوله وان يصير الحج ليس بظاهر بل لا يتصور مع علمه
 قبل هذه الجبرورة حقيقة بل صورة اه وهو عجيب
 لان الذي يتصور انما هو وقوعه حيا حقيقة واما مجرد قصد
 ذلك فلا مانع منه وان كان لا يقع على موجب قصد قتال له
 وقد عتق هو بذلك حيث قال اما قصد الاحرام بالحج حقيقة
 فتصور وهو غلط منه نفع الله به من كون وان يصير
 معطوفا على محمول قصد **قوله** والمعنى الا ان قصد الاحرام

عن
 كان
 يميز
 بين
 الصورتين

بالج حقيقة وقصد ان يصير متلبا به لان العامل مقدر في المعنى
 عليه على ان لفظة حقيقة لربايات بها الشهاب بعد ان يصير
 حتى يعتزم بها عليه وعلى تسليم الحرمة بشرطها فهي على المقصد
 المذكور فقط **قوله** وكذا في قوله كما يعلم من الحاشية **قوله**
 فيها لو خذ من التشبيه بالابتداء اي تشبيه مصابرة بالابتداء
 بالابتداء انه حرمة الاحرام بالج في غير اشهر وفي اطلاقه نظر
 لان احرامه حينئذ ينصرف للعمرة فذكره كذكره العمرة
 لان الاحرام اشدة تعلقه ثابت فيه الصنيع المختلفة بعضها
 عن بعض حيث لم يكن اعمالها في معناها فلا وجه للحرمة
 حينئذ الا ان يحمل على ما قصد بالاحرام بالج في غير اشهر
 حقيقة بان يصير متلبا به لانه حينئذ قصد التعبد
 بعبادة فاسدة وان لم تكن عبادة فاسدة لان الج ولو لم
 هذا القصد ينقصد عمرة اه فقول المؤلف هنا سواء قصد
 حقيقة التلبس بالج انه يحرم لانه جعل المكروه في قصد
 العمرة او لم يقصد شيئا فهذا الشد مما قال فيه بالكراهة
 ويكون حراما وهو موافق لقوله الحاشية الا ان يحمل الج
 والكراهة فيما ذكر المؤلف ظاهرة للخلاف الذي قد مر عن الابن
 واما قوله بان قصد التلبس به حقيقة فهو في انعقاد عمرة
 لا في التحريم **قوله** فلو احرم به في بلاد بعد ثبوت شوال عند
 اي ولو برئته له وجه وكذا ابا حنبل من وقع في قلبه
 صدقة **قوله** او بين ثبوته بعد اي بعد احرامه لما مر ان العمرة
 فيه بنفس الامر **قوله** لم يضر في بقاء احرامه اي لما مر انه شديد
 التعلق وال لزوم بدليل المحرم لا يقدر على الخروج منه بالاضافة

العمرة ان يقصد
 بشيئا
 مقصودا
 فانه قد
 قصد حقيقة

بخلاف

بخلاف غيره من العبادة ولو احرم في البلد الاول مطلقا فانتقل
 الى ثان اهل صيام صرفة لما اشار كما استقر به ابن الجهم **قوله**
 قال ولو جامع في الثاني لم يلزمه الكفارة لانها تسقط بالشبهة
 اه لكن قال بعضهم لا يلزمه في الصوم اما في الج فتلزمه **قوله**
 اما لو احرم في قوله لم ينقصد حياي خلا فاللزم كما نقله
 عنه في التحفة قال ابن الجهم وتبعه في الابعاب فقال الاحرام
 بعد الانتقال كما هو قبله في الصحة لان ثبوته شديد التعلق
 انما هو بعد انعقاد اما قبله فغيره ولذا قال في التحفة
 في هذا انه لا فارق بينها وبين الصوم **قوله** في قوله في النهاية
 لانه يتحقق احرامه الآن وشك في تقدمه قاله في المجموع و
 ذلك انه تعارض في حقه اصلان لان الاصل عدم انعقاد
 الج والاصل الثاني توذير كل حادث باقرب زمن وهذا
 الاصل اخم من الاول فيقدم عليه وكون الاحرام في قوله
 اقرب منه قبله **قوله** ولو احرم به او مطلقا الى اي اعتبار
 بما في نفس الامر في صورتين ولا عبرة بالنظر البين
 خطأ **قوله** وميثاقه اي الاحرام **قوله** في حقه من يحرم
 عن نفسه خرج من يحرم عن غيره فيميقاته ميثاقه
 من نابه عنه ما لم يكن ميثاقه ابعده منه والافميقات
قوله ولو بقرا من مكة اي تغلب الج وفيه رد على القول
 انه القارن يلزمه الاحرام من ادنا العمل كالعمرة وحدها
قوله ولو عز يباله يجب عليه الرجوع الى نحو مجاوزته
 مجاوزته الميثاقه الذي يريد ان يحرم منه فلا يكفي
 الاحرام من مكة بل يبيع كما سيذكره قريبا **قوله** نفسها

اي ان احرم في مكة
 او في غيره من بلاد
 احرامه

خبر قوله وميثاقه قال في الايعاب ولا يعار منده الخبر الصحيح
 ان الذين فنحو العزم المباح احرموا من الايط لان هذه واقعة
 فعلية محتملة انه كان متعمدا بعمارة مكة فاندفع بهذا اختيار
 المحب الطبري القول الثاني بان ميثاقهم جميع الحرم ثم ريت
 انما العمارة عليه ان الحرم حريم ملكة وحريم الشيء يخط عنه
 كما ان حريم المسجد لا يعطى جميع احكامه اه وقال السيد عمر
 لا حاجة الى هذه التعسفات لان منزلهم الذي يؤول الائمة
 به الرقعة منا سلكهم كما ان اهل منى يهلون منها **قوله** كما
 في التحفة للخبر المتفق عليه حتى اهل مكة من مكة وان كان قياس
 سائر المواقيت الاكتفا بالمحاذ **قوله** في الحاشية لان ملكة
 مزية على غيرها فاختصت بذلك **قوله** وفي النهاية الخ
 وعبادتها نعت تحت المحب الطبري انه لو احرم من محاذاتها
 فلا اسادة ولا دم **قوله** كما لو احرم من محاذات سائر المواقيت
 وهو الاوجه وفي المجموع واعتمد البلقيني ان محل الاسادة
 فيما ذكر اذ لم يصل الى الميقات فان عاد اليها قبل الوقوف
 ولم يصل في خروجه مسافة القصر فسقط الدم بخلاف ما لو
 وصل مسافة القصر فله يسقط الا بوصوله لميقات الا في
 مخرج به البغوي ونحوه في الامداد والاساء وعقبه في
 التحفة بقوله كذا قالوه ومحلة اذا كان ميقات لجهة التي
 خرج اليها بعد من مرحلتين فيبتعين هذا الوصول
 للميقات لاساءته بترك الاحرام من مكة او محاذاته اي الميقات
 بخلاف ما اذا كان ميقات جهة خروجه على حلتين او لم يكن
 لها ميقات فلكفي الوصول لمرحلتين وان لم يصل لعين الميقات

وانما

من حلتين جازتا خبر الاحرام
 من حلتين جازتا خبر الاحرام

وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين مطلقا لان هذا فيه اساءة
 ترك الاحرام من مكة فشد عليه اكثر ولا يبعد عنها حلتين
 انقطعت نسبتته اليها فصارت كالا فاقية فتعين ميقات جهة
 او محاذاته ثم قال وتعاد كمر علم انه لو وقع التمتع الا في
 من عمرته ثم خرج الى محل بينه وبين مكة مرحلتان لزمه الاحرام
 الى مكة بل لو احرم من محله لزمه دخولها قبل الوقوف والوصول
 الى الميقات او مثله اه **قوله** انه يكفي الوصول الى مثل الميقات
 الذي يلزمه الاحرام منه وان التمتع بكفيه خروجه من مكة الى
 مرحلتين وان لم يكن ميقاتا في سقوط الدم عنه وانما قلنا
 السلام فيما ذكرناه وان المؤلف ساق به حراما سوق
 العبارة برمتها ولما فيه من الزيادة وليسهل معرفة المتن
قوله فان احرم من غيرها اي مكة اي وليس محاذها اليها
 والافق على ما اعتقد من روكه الوتر محاذها عند الاحرام بل من
 سحاذ بها عند رجوعه اذ الاحرام قبل محاذاته الميقات جاز
قوله قبل التلبس اما بعده فلا فائدة فيه **قوله** فلا دم عليه
 وكذا الام اذا نوى العود اليها او الى محاذاتها **قوله** فان كانت
 على مرحلتين فتعين الميقات اي ميقات لجهة التي خرج اليها
 كما مر اي او محاذاته او مثله في المسافة **قوله** يسقط الدم
 اي دم التمتع ودم ترك الميقات وهو مكة **قوله** والا فدم التمتع
 اي لانه يسقط بالعود الى المرحلتين مطلقا بخلاف دم ترك
 الميقات لا يسقطهما الا حيث كانتا ميقاتا او في جهة لا ميقات
 بها **قوله** اما الاجير والمبتز هذا محذور قوله السابق في حق
 من يحرم عن نفسه **قوله** فيعتبر في حقهم كان القياس

كان

في حقها لكن جمع باعتبار افرادهما **قوله** ميقات المجموع عندي
 ان كان بعد من ميقاته والافاقا بعد منهما ومثله من يربك
 قضائسك افسده فيعتبر حقه الاثن ميقات الاداء والعضا
 وعنده شيخ الاسلام والخطيب وهر و ابن حجر في اكثر
 كلامه لكنه اعتمد في مواضع من الایعاب والحاشية الاستغناء
 افا في يربك عليه واعتمد **سم** في الغاية فقال ولو عدل الاجر
 عن الميقات الواجب فان كان الى بعد منه او مساويه جاز
 ولادم ولا حط وكذا اقرب منه كما في المجموع خلافا لما افهمه
 كلام الرازي وصرح به البغوي من لزومها ولا ينافيه ما
 تقدم من اعتبار بلد المجموع عنه لان محله اذا سلك طريقه
 قال الثاني لو جاء من طريق غير طريق المتاجر وميقاته
 الى مكة اقرب من له ان يحرم من مثل مسافة ميقات المتاجر
 فان لم يحرم الا من الميقات فلا شيء عليه لان الشرع سوى بين
 المواقيت فلم يجعل لبعضها على بعض مزية اه وعنده السهوي
 في النكت ونقله عن النقص والمجموع وليس في كلام الشينين
 ما يخالفه سوى ما افهمه **كلام** الرازي المتقدم فلا يقدم على
 تصريح المجموع انتهى ولهذا الوسلك غير طريق ميقات
 المجموع عنه وبه ميقات بلقاء قبل محاذة ميقاته لم يحز
 له محاذوته بلا احرام الى محاذة ميقاته لانه يسلكه ذلك
 الطريق يلزمه حكم ميقاته وقضيت ما تقر من جواز
 العدول للاقرب ان المكي لو استوجر الحج عن افا في جاز الاحرام
 من مكة ولا شيء عليه واعتمده الجلال الطبري لكن اعتمد المحب
 الطبري لزوم الخروج الى الميقات ولو اقرب من ميقات المناب

قال والذي يقتضيه
 المنقول اعتمادهما
 في المجموع صح

عنه على ما تقدم من جواز العدول فان خالف لزمه الدم والخط
 وفرق بين مكة وغيرها من المواقيت بان المتاجر لو اتى غيرها
 من المواقيت كان ميقاته ولو اتى اليها بلا احرام مع ارادة
 الشك ثم احرم منها لزمه الدم فاجره مثله قال في النكت
 قد يقال انما نظيره لو دخل المتاجر مكة غير مريد الشك
 ثم احرم منها فانه يحزبه ولادم لعدم الاساءة ولهذا صح
 ابن الجعال ما اقتضاه النص ولو تبرع المكي عن ميقاته افا في
 فاحرم من مكة او استوجر عنه فهل يلزمه الدم ويلزم تركه
 المحجج عنه يرجح المحب لزومها للمناصب عنه ان لزمه الحج وكان له
 تركه اه كلام سم بزيادة من الضحك كما علمت واستوجر في الغشم
 انها في المتبرع لانه الذي ورط نفسه بترك ميقاته المحجج عنه
 نقول اخذ ابن القيم من الحديث المتفق عليه من قوله
 فيه فمن كان دون ذلك فمن حيث اشأ حتى اهل مكة من مكة
 ان مكة ميقات لمن بمكة في الحج والعمرة لشموله ما ذكر فيه
 لاحراميهما الحج فكما دخل الاحرام بالعمرة فيما قبلها يدخل
 ايضا في الاحرام بها قاله واما خروج عايشة الى التمتع
 للعمرة فانما هو تقييد لقلبها بدخولها معتمرة كصواعبها
 وهو مع هذا الاحتمال لا يقاوم حديث الباب وفي ما قاله
 نسفيه لامة حيلة بعد جيل وفي النصوص بالتأويل
 الباطل لغير داع لا مجرد التمتع منه على الامة ومن ثم قال
 المحب الطبري لا يعلم احد جعل مكة ميقاتا للعمرة اي
 وانما حدث بعدة قوله ابن القيم واكثر ما يدعيه ان ذلك
 خصوصية لعائشة ومن المقرر الذي لا يختلف فيه ان
 الحضا يصح لا تثبت بالاحتمال فضلا عن الدعوى الباطلة

والجواب على حديث الباب انه عام وحديثه عايشته
 خاص والخامس مقدم على العام فيخص به عموم حديث الباب
 فيقال حتى اهل مكة من مكة لا يهلل بالحج والعمرة فمن ادنا الحل وفي
 بعضها ما سار كخدم ومما يبطل ما قاله ايضا ما مر عن ابن
 انه كان اذا حفر راسه خرج الى العمرة فلو كان ميقاتها
 مكة لم يقل خرج الى العمرة اي التذرع وخرج مما مر عن ابن
 سيرين وعطاء وغيرهما وقيل الآفة الذين تلقوه بجبل
 بعد جبل ولا يصلي الله عليه وسلم ارسلها الى التذرع وهو في مكة
 الرجل مع صديق الوقت فلو لا انه امر لادم لما امر به **قوله**
 والافضل لم يكن يحرم ولو قارنا يوم الثامن اي لانه وقت
 سيره الى منى ثم الى عرفات **قوله** الا الخطيب الخ اعلمه سر
 قال في الحقة على ما قاله الماوردي لكن يوزع فيه **قوله** والاعاد
 الهدي الخ اي ليس يمكن من صوم الثلاثة قبل يوم عرفة **قوله**
 وان يكون الاحرام من باب داره وعبارته في شرح بافضل
 وموان الا فضل للمكي ان يصلي ركعتين الاحرام في المسجد
 ثم ياتي باب محله فيحرم منه عند ابد السيرة ثم ياتي المسجد
 ويسن الاستقبال عند ابد السيرة ولو جهة عرفة ولو
 بالخرافه ثم يسير لجهة مقصده وانما ليس له الاحرام من
 طرف مكة الا بعد من مقصده قياسا على ميقات محل اقامته
 لانه ثم قاصد لمحله اشرف مما هو في هذه العكس اه وهل
 احرامه من باب داره يخالف ما ياتي ان كل ميقات مسجد
 يحرم منه كذا الحليفة **قوله** واما الا فاق في اي من ليس
 تكيا نسبة الى افاق جمع افق بضم المهملة وتحتها وفيه ان

فيكون من غير ان يكون من غير ان يكون من غير ان يكون

الخ

جمع التكميل لا ينسب اليه الا ان كان لا واحد له كعابيد اوله
 واحد شاذ كالأربع او سمي اليه الا ان كان لا واحد له **قوله**
 كل كلاب واما راء وعلب في غير الاسم العلم كالأضار قال
 في الخلاصة والواحد اذ كونا سببا للجمع ان لم يشاء واحد
 في الوضع اي والشبه يحصل بواحد معا كونه وليس في
 لفظ الا فاق شي من هذه الاربعة ولهذا عبر عن الاضاح
 بافتقار غير ممكن ان يكون غلب على من ليس بمكي كما غلب
 لفظ الانصار على الانصار المعروفين **قوله** فتوافقت
 احرامه اي الحج والعمرة وقوله خمسة اي لمن بها ولئن هو
 خارجا ويزاد سادس وهو لمن هو داخل من حيث
 انشاءه مطلقا ان لم يكن حرميا واما الحرمي فغير تفصيل وهو
 ان ميقاته الحج حيث انشاء وللعمرة ادنى الحل وعليه منواه
 بالافاق في من ليس حرميا لان ميقات العمرة الحرمي ليس من
 حيث انشاء بل الحل **قوله** خمسة اي مختلفة باختلاف
 النواحي **قوله** اذ لم ينسب عن غير الخ اي ولو بتبرعا **قوله** والا
 فيبقاة وميقات من باب عنه او ما قيد به لما كان اولي
 اذ العبرة بالا بعد من المواقيت سواء ميقاته او ميقات
 المناب عنه او ما قيد به الاعلى ما مر عن الحب الطبري
 انه يجوز له ان يحرم من الميقات الذي يمر عليه وان كان
 دون ميقات المناب عنه مسافة الى مكة والاعلى ما مر عن
 الجمال الطبري ان العبرة بميقات المناب ولو مكيا **قوله** و
 العبرة فيها اي المواقيت بالبقعة التي عينها الشارع صلى
 عليه وسلم وان لم يكن بها بناء او كان بها بناء وخربه او اسفل

الخ لو قال ولا فميتا نه الا بعد من المواقيت

الى بقعة اخرى ولو قرينة منها ولو بنقضها وسمي باسمها
قوله ويجب الاحرام منها اي الموافقة اي لمن مر في احداهن **قوله**
او من محاذاتها بمحنة او سيرة اي ولا عثرة بالمحاذاة اما او خلفا **قوله**
لكن آخره استدل على قوله او من محاذاتها الدفع اعتبار المحاذاة
ولو لم يكن اماه متفاته يرفيه **قوله** فلو حاذاهما فلا سبق قال
الكردي والحاصل اني المحبرة اولها بالاقرب اليه ثم بالبعده من مكة
ثم بالمحاذاة اولي فان انتفا جميع ذلك فمن محاذاتها **قوله**
خلاف الافضل قال في التحفة لانه صلى الله عليه وسلم اخرا حرمه
من المدينة الى ذي الحليفة اجماعا في حجة الوداع وكذا في عمر
الحديبية رواه البخاري ولا اقل تغريرا بالعبادة لما في الحافظة
على وجبات الاحرام من المشقة **قوله** وان كان مفضولا اي
لان كلاهما قربة وهو يصح التزامها ولو مفضولة كما هنا
قوله او كان اي مريد الاحرام اجيرا الخ على الخلاف السابق
في انه يجب عليه مراعاة متفاته المناهضة عند اذا كان بعد
من متفاته او بين واعتمده الثاني في الحاشية والايهاب
وسم في من الغاية والاكثرون على الاول كما مر ويجب ايضا
على من افسد حجه الا بعد من ميعات القضاء والاداء وكذا
من فاته الحج ومن من ميعات مريد النسك يلزمه العود
اليه او مثله وقد يستتبع الاحرام على الميعات كمن
خشي طريق حيف او نفاس عند الميعات وكما لو
قصده من المسجد الاقصى نحو الضعيف من اهل الحج
او عمر من المسجد الحرام عن الله له من ذنبه وما تاخر

الاقصى في المسجد

او جيز

او جيزت له الجنة شك الروي اه قال في الحاشية في هذا
وقيه نظرا نقلا لادب الا في الاول ويحتمل خلافه لان مراعاة
الاتباع في الاحرام من الميعات اولي من مراعاة وقوعه
في حالة الطهر وهذا هو الاقرب ثم رايه النص صرح بذلك
وهو ولا احب للحايض والنفسا ان يقدم احرامهما قبل
ميعاتهما اه وكذا الافضل تقدم الاحرام فيما جهل فيه الميعات
كالخيفة فمن قبلها من رابع وكذا ان عرق فيس قبله من
العقيق وكذا فيما تعسر فيه فعل السن او بعضها كفعل الاحرام
او تطيب او خاف من قصده على نحو مال على ما ياتي **قوله**
اولاها اي اول المواقيت في الذكر والخليفة نصف حلفة
كقصبة بفتحين واحدا خلفا نبات يشق في الماسميت
بذلك لوجود الحلفة فيها **قوله** ويتمى يا بيار على اي لزعم
العامه انه قاتل الجن فيها بل تنسب اليه كونه حفرها
قوله على نحو عشر مراحل قال ب رج المراد بالرحلة الدار
لان بين مكة والمدينة عشر ديار اي منازل والدار اكثر
من الرحلة بكثير بل مرحلتان تقربا كما هو معروف
اه قال السيد السهودي اعتبرتها من عشية بابه السلام
الى مسجد الشجرة بذي الحليفة فرايتها تسعة عشر ذراع
بتقدير النوا سبعمائة بتقدير السنين واثنين
ذراعا ونصف بذراع اليد ففي ثلاثة اميال لكن بالغلة الكسر
اه وحمل في الحاشية القول بان بينهما ستة اميال على التليل
فلا نه الا في ذراع وخمسة ذراع ونحوه ابن عبد البر وغيره و
اعتمد الفاسي في خمسة اميال وثلاث الامائة ذراع اي في

سنة تقريبا لا على ما عليه الفقهاء انه ستة الف ذراع قال
 الرملي او يحمل على اعتبار اقصى عمران المدينة وحدا يقعا من جهة
 تنوك او خيبر وهي بعد المواقيت **قوله** كما مراري من ان
 المروزي بعين الميقات اقوى من محاذاته **قوله** وثانها
 المحفة بجيم مضمومة فمحملة ساكنة قريبة خربة بعثد
 رابع على يسار الداهب الى مكة فالاحرام من رابع يستمر يحمل
 عنها ولعدم تاي السنين كلها وبعضها كالخصل فيها وقول
 او خشي من قعودها على ما له هذا عليه ان يحرم من محاذاتها
 لانها الا ان يحمل على ان من قعودها ومكث بها الفعل المنع
 يخاف واذا لم يحمل مكث به لم يخف فيحرم من رابع حتى يتاخر
 له فعل السنن فيها قال العلامةان العليوي وخضر كما في
 مدج ان المحفة هي رابع **قوله** قرن المنازل باسكان الرافقوك
 الصحاح بفتحها واويس القرني مضموم اليها وهر من وجهين
 بل مضموم الي بني قرن قبله من مراد لكن قيل من سكن اذ الجبل
 ومن فتح اراد الطريق قاله في الخشم **قوله** يعلم جبل من تهامة
 لم ار من ضبط هذا الجبل وهو على يمين الداهب الى مكة او على
 يساره وهل هو الملتد الى مكة من السعدية او المعزمية فان كان
 هو الملتد فلا بعد انه مساو لجدة الى مكة باعتبار اخره بل
 انه اقرب وعليه فجدت ميقات لاهل اليمن فليجرو هذا الوضع
 وقوله نهامة اليمن قال في الخشم نهامة بكسر التاء وفتحها اسم
 لكل ما نزل عنه نجد وكان غور من التهم وهو سدة الحرم ويكنى
 الريح وقيل تغير هواها ومكة منها ونجد بفتح النون قيل فيها
 كل ما ارتفع ثم استهزى من منح مخصوص والحجاز واليمن
 مشتملان على نجد وتهامة واذا اطلق نجد فالمداد

به نجد الحجاز والعقيق كما شفع السيل فأنه **قوله** ذات عرق
 قال الكندي بكسر العين وسكون الراء المهملة من قرية خربت قال
 ابن رسلان في ارضها البجعة تسببت المرفا قال وعرق هو الجبل
 الصغير المشرق على العقيق ولا يدفق ما و في غورا تهامة
 البعد من ذات عرق والوادي لا يعرف الآن فيبغى بحرى اثار
 القرية القديمة لما قيل ان البناء الآن قد حول الى جهة مكة
 قال المرجاني في بهجة النفوس والقرية المحدثه احد ثها
 طلحة بن عبد الرحمن بن ابي بكر بن عجل هاشم بن عبد الملك
 اه ونقل في الخشم ان بين ذات عرق ومكة اثنين واربعين
 ميلا وجرم من حرم قاله فان حمل قول المعص من جلتان على التقريب
 اه وفي التلث ومسبق حزم الى ذلك الاسدي وفي بلاد العرب ما
 تسمى بالعقيق ومنها العقيق بالمدينة **قوله** العراق سمي بذلك
 لمهولة ارضه بعد الجبال فيها ولغة مدكر على المشهور انهم
 قليوبي **قوله** والاحرام من العقيق افضل قال في الحاشية
 نص عليه الشافعي لانه اعوط ولا نه ورد انه صلى الله عليه وسلم
 وقت لاهل المشرق العقيق لكنه ضعيف وان حسنة الترمذي
 وكلما ذكر من المواقيت ثبت بالنص وحد عمر لاذة عرق
 اجتهاد منه واقف النص كما قاله البيهقي اه وقد مناقريها
 من يجب عليه الاحرام قبل الميقات ومن يسق له المستثنى من
 سنة من الميقات وكذلك بين الاحرام من طرق الميقات
 الا بعد من مكة الا ما قد مناه في المحرم من مكة انه يسق له من
 باب دار وما ياتي في ذي الحليفة كما في قوله والاحرام من
 طرف الميقات الا بعد من مكة افضل ليقطع باقية محرمها **قوله**

مهم

الاذ الخليفة الى لا يتابع قال الاذ عني وهو حق ان علم
 ان ذلك المسجد هو المسجد الموجود آثاره اليوم والظاهر انه
 هو اه تخفة ومثله في الامداد والنهاية وغيرهما وفي التكت
 فادرس توارخ المدينة وشاهد آثارها يجزم انه هو زاد بج
 وكذا اكل ميقات وجد به مسجد وعقبته في الحاشية بقوله
 كذا قال السكي بناء على انه صلى الله عليه وسلم احرم منه والاهل
 والاحاديث الكثيرة الشهيرة ان احرامه كان عند انبعث
 راحلته من اشار الى ان المسجد المشار اليه بنى موضع شجرة كان
 يصلي اليها في البعد اقال والاوجه انه يصلي ركعتين في المسجد
 ثم يذهب لطرفة البعد ليحرم منه انه يظل فصيل بينه وبين
 ركعتيه والاتوجه الى ما لا يطوله به فصل ويجزم منه اه
 بالمعنى وقال سم يمكن ان يقال انبعث راحلته كان عند
 ذلك المسجد وان هذا مراد السكي اه والذي جمع به ابن عباس
 وارتيقاء محقق اهل الحديث انه صلى الله عليه وسلم اهل
 من المسجد فسمي قرياس فلما استوت به راحلته قايم اهل
 ففقهه ناس ثم اشرف على البعد اي الذي قد ام ذي
 الخليفة اهل فسمي ناس فاخبر كل بما سمعه قال ابن
 الجعال واذا كان احرامه عليه السلام من البعد فليس لنا دليل
 على نذب الاحرام من الطريق البعد والتعليل المذكور يعارضه
 فعله صلى الله عليه وسلم وتفضيلهم الاحرام من الميقات على
 دويبة اهله لانه اقل تفريرا اه وهذا لا يبق منه بل لا
 يلتفت منه اليه لان اهل الذهب قالوا ما ثبت انه عليه السلام
 احرم منه تتبع سواء كان باول الميقات او اخره وما لم يثبت

لعمري

لما

فيه شيء ليس ان يحتاج بالاحرام من اوله ليقطعه كله محرما
 اذ يصيد حتى على اوله انه من ذلك الميقات **قوله** ومن
 سكن بين مكة والخيام من حديث ومن كان دون ذلك فمن
 حيث انشا فلو جاوز مسكنه الى جهة الى محل تقصر فيه الصلاة
 اسأول زحده دم اذ دم الامساء لا يسقط ولو على حرمي بخلاف
 دم التمتع **قوله** وان كانت عم الحرم من ادنى الحل اشار به
 الى ان محل كون ميقاته ادنى الحل ولو قال مسكنه في غير الحرمي
 المريد للعمرة اما هو فمران ميقاته ادنى الحل ولو قال لم يكن
 ميقات الحرمي ادنى الحل لكان اولي لان الاستدراك بذلك
 البق **قوله** او سكن بين ميقاتين الى قوله فميقاتهم
 الثاني اي المحفة قال الكردى بلا تفصيل **قوله** خلافا لما
 في الحاشية والمختصر فانه فصل فيهما فقال فيها فان كان
 احد الميقاتين احرامه والاخر وراة كاهل بدر والصغرا
 فاهم بين ذي الخليفة والمحفة فمن قرب من جادة احدهما
 اي السلوكية ولو حادثة او كان بها فهو ميقاته فان
 استوى قربيه من جادتيهما ففيل يتخير بين الاحرام من
 موضعه ومن المحفة وقيل يحرم من موضعه ففلم ان ميقات
 اهل بدر المحفة ان اعتبرنا الطريق القديم لانه على جادتها
 وانا اعتبرنا الحادثة فهم على جادتيهما فيتخيرون والاهل
 الان قال وقد تقر ان العبرة بالسلوكية ولو حادثة
 وح فاهل الحنف والصغرا في جادة ذي الخليفة دون المحفة
 فميقاتهم مسكنهم وان مروا بالمحفة بخلاف اهل بدر فيتخيرون
 كما مر فان قيل ينافي تفصيل الماوردي والمتوالي

المذكور اطلاقهم ان المحقة ميقات لكل من مر عليها فكيف
يعتمد مع ذلك قلت هو وان خالفه بالنظر لهذه العبارة
يوافقه بالنظر لقولهم من مكة بين مكة والميقات فيقانة
مسكنه فلما ان تناق في ظاهر هذين الاطلاقين نظر
الى المعنى الذي اوجب لهما ذلك التفسير وهو ان من قرب
من حادة احد الميقاتين ينسب اليه عرفا فيشارك من
مسكنه بعد ميقاته وليس امامه ميقات **قوله** ومن
كان طريقه ميقاتان الى قوله وفاقا للحقة وعبارتها ومن
سلك طريقا في براو بحر ينتهي به الى ميقات فهو ميقاته
وان حاذى غيره او لا واما الايعاب فلم اراه ولعله نظر
الى ان محاذاة الميقات كالمرور فيه فكما ان من مر بميقات
لا يوجب حرامه لميقات بعده فكذا من حاذاه لانه يرد
عليه الصورة الاثنية حيث جاز له الاحرام من محاذاة
الثاني لقربه وترك الاول ولو مر بعين الاول لم تجز محاذاة
مطلقا فدل على ان المرور بعين الميقات اقوى من محاذاة
قوله فان حاذاهما مكان لم يمر بالمحقة الى قوله
انتهى وهكذا غير المذكورات من الكتب فان عباراتهم
انه يحرم من محاذاة اقربهما اليه وان كان الاحزاب
من مكة وكان شاح المختصر لم ينظر الا بحد المرور والمحاذاة
فاذا حصل احدهما وجب الاحرام وان اعتبار القرب
من الميقات لا عبرة كما انه لا عبرة بالقرب من طريقه
الذي جنى اليه الماوردي وغيره واعتمد في الجائز **قوله**

التي وكذا عبارة غيره من الكتب بطريقا ومفهوم

فان

بلغ

وهو على طلب العلم بمكة المشرفة

فان استويا قربا اليه فالابعد من مكة اي وان حاذى الاقرب
اليها او لا كان الا بعد عرفا او وعرا وليس له انتظار الوصول
الى محاذاة الاقرب اليها كما انه ليس للمار على ذي الحليفة ان يخرج
احرامه الى المحقة فلو جاوزها يريد مكة لم يعرف موضع
المحاذاة ثم رجع الى الابعد والى مثل مسافة سقط الدم و
الاثر او الى الاخر لم يسقط **قوله** فان استويا اي استويا
مسافتها في القرب الى مكة احرم من محاذاة اي ان لم يحاذ احد
قبل الاخر والا فمعه **قوله** ويعمل بقوله الخبر وعبارتي في ش
بافضل ومن سلك طريقا في براو بحر ينتهي به الى ميقات
فهو ميقاته وان حاذى غيره او لا ينتهي به الى ميقات فان
حاذى ميقاتا يمنة او يسرة لا اما ما و خلفا احرم من محاذاة
فان اشتبه عليه موضع المحاذاة اجتهد وجوبا ان لم
يحد من خبره عن علمه والاعين الاخذ بخبره فان تحير قلد
تعة فان لم يظهر لمقلده شيء تعين الاحتياط ان تضيق
عليه الحج او حاف فوته لعدم تضيق عليه وكان الاستظهار
ع يودكي الى تقويته كان عذرا في عدم وجوب الاستظهار
ح كوالاصل براءة الذمة من الدم وعدم العصيان لعدم تحقق
المجازاة **قوله** قال الكودي وحيث قلنا بوجوب الاحتياط
فمحملة اذ لم يحش فوات رفعة وامر على محترم ووجد عارفا
بقوله **قوله** ومن له ان يحرم قبله اي قبل الموضع الذي نكث اذ
محاذاه للميقات احتياطا ولانه قرب الى اليقين ان لم يكن
يقينا ولثلا يلزم دم لوتبين خلاف فله **قوله** والله محاذ
ميقاتا كالحاجية من البحر من جهة سواكن اعلم وفتي الله

بلغ

١٢ ر

واما ان ما يدركونه في هذا الموضع من عدم محاذاة ميقات
 لا تساعد الشاهدة وربما انه لا يقبل العقل السليم فان
 من اختبر هذه المواضع علم يقيناً انه يحاذي ميقاتاً
 قبل وصوله مكة بلا شك ولا ريب فان الاية في البحر من نحو
 سواكن يحاذي المحفة بعد مجاوزة جدة ولا تتعد المحاذاة نصف
 الطريق بين جدة ومكة ويعلم قبل المحفة الا انه بعد من
 ساحل البحر اكثر من المحفة وحينئذ فالامر كما قال ابن
 مؤنس فقد علمت فيه وقد تفتن لهذا ابن قاسم في شرح
 الغاية حيث قال يمكن ان يقال الاية من غربي جدة ان اريد
 انه قد لا تحاذي ميقاتاً مطلقاً ولو بعد مجاوزة جدة
 الا ان من محاذاة المحفة عند وصوله جدة او بعد مجاوزتها
 المحفة مكة وان اريد انه لا يحاذي قبل وصوله جدة فسلم لكن
 هذا لا يقتضي عدم اعتبار المحاذاة فلا اعتبار ولو عند
 وصوله جدة او بعد مجاوزتها فليتامر اه باختصار سير
 ولا يهولك ما ذكرناه فانه من الامر المحسوس الذي يشترك
 فيه العلماء والعوام واما قول المحفة كانه في الاية من غربي
 جدة انه يصل جدة قبل محاذاة ته ميقاتاً وهو على مرحلتين
 وهو مخالف لاطلاقهم المحاذاة **قوله** ومن من ميقات طرية
 او محل مسافة القصر الخ قال في الايضاح ينبغي لمن ياتي من
 غير الحرم ان لا يدخل مكة الا محرماً وفيه ثلاثة اقوال اقول
 مستحب والثاني واجب والثالث لا يجب نحو خطاب وسقا
 ممن يتكرد دخوله ويجب على من لا يتكرد كشجرة وروبول
 وعلي رجوع من سفر على القولة بالوجوب فله شروط كون الدال

من ان لا يتصور عدم محاذات ميقات لا يدخل
 الى مكة وما يتصور بوجه بالحيث من سواكن

لا يحل من غير ان يتصور عدم محاذات ميقات لا يدخل

حراً وان يجي من خارج الحرم وكونه غير خائف ولا دخوله لقتال
 والا فلا يلزمه الاحرام بلا خلاف وعلى القول بالوجوب لو دخله
 غير محرم عصي ولا قضا الفواته كما لا يقتضي تحية المسجد
 لو قامت قبل ان يصلها ولا فدية ولا اصح ان حكم دخوله الحرم
 حكم دخوله مكة فيما ذكرناه انتهى وفي الحاشية قوله ان لا يدخل
 مكة اي الحرم كما هو ظاهر وفيها قوله اي انها مستحب اي
 يكره تركه اي للخلاف لما تقرر ان الخلاف غير الشاذ بمنزلة النهي
 الخصوص وسين لدمم فيما يظهر للخلاف في وجوبه ولا فرق
 في نذوب الاحرام بين قاصد مكة والحرم ومقتضى تعليلهم
 النذوب بالقياس على التحية للمسجد لا دخله حصوله السنة بالاحرام
 بعد الدخوله وعليه فعل يغتفر بالجلوس او بطوله الزمن وما
 منابط الطول محل نظر ومقتضى كلام المصنف تغريماً على الضعيف
 ان يغتفر بجرم الدخوله وليس بعيد وعليه فهو مشابه للتحية
 في كل تعظيم واجلال اه وفي التحفة مع المتن ومن قصد
 مكة او الحرم لا شك استحبت له ولو نحو خطاب ان يحرم في
 يدركه في اشهره او عمر قياساً على التحية ولا يجب لما في خبر
 الواقيت من قوله ممن اراد الحج والعمر فليس واجب لما علقه با
 لارادة وفي قول يجب في منحة جماعة لا طبافة الناس عليه
 الا ان يكون فيه رق او يتكرد دخوله كخطاب وصبيان انتهى
قوله فان جاوزه بغيا حرام الخ قال في التحفة ولا يلحق العود
 الى الميقات لمفهوم قول **قوله** صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق
 ممن اراد الحج والعمر مع قوله ومن كان دون ذلك فمن
 حيث انشأ **قوله** ولم ينعقد النذر لانه نذر بمحضية

وهو لا يصح به بل هو التزام قربة ولو مضى له كما مر في نذر الاحرام
منه وان لم يكن ميقاتا كان نذرا من بلدة او احرام منها ولو تغير
نذر بنسب فافسد او مشروط عليه مستاجر منها وكسكنه
فمن مسكنه بين مكة في الميقات وكحل دون الميقات عن له الاحرام
منه فيلزمه الاحرام فان جاوزه النذر ولزمه بشرطه الا يقيد دم ماله
يكن ما احرم منه مثله مسافة **قوله** ومن بلغه مريد النكاح مطلقا
عند ابن حجر قال الكردي قال في التحفة ولو في العام القابل مثلا وان
اراد اقامة طويلة قبل مكة قال ابن الجمل في ش الايضاح خالفه
الشهاب الرمي فافتى فيمن قصد نكاحا في العام القابل ودخل
مكة بهذا المقصد بانه يستحب له الاحرام بنسب على الاصح ويجب
على مقابله ولم يقيد النكاح بالبح ولا بد من تقييده بالبح اي لان
مريد ها ولو في العام القابل يلزمه الاحرام بها لصلاحية احرامها
في كل وقت بخلاف ما قاله مولانا السيد احمد جعل الليل في جواب
سوال واعتمد ما قاله الشهاب الزيايدي والحلي وظاهر كلام
السيد حميد بن عيسى واستظهر ابن الجمل في ش نظم الدماء ما قاله
ابن حجر في التحفة يقتضيه كلامه في غيرها كالمخ والاياعاب والفتاوى
وكذا اطلاق غيره من كتب المذهب حيث لم يقيد واذا كان بعام المجاوز
وتبعه عبد الرؤف في ش المختصر وحاشية شرح نظم الدماء
فقال فيها ويشهد له ظاهرا بطلانهم ومن المعلوم ان ما شمله
الاطلاق في قوة المنطوق بل يشهد له قوله المجموع ولو مرسل
بالميقات مريد الحج في السنة الثانية ففعله من مكة ففي الدم وجهان
كالعكافاه والكبرج في الكافر وجوب الدم فكذلك المسلم وفي الايعاب
وان كان لا يلزم من المساواة في الخلق المساواة في الترخيص لان الغالب

المنذور

الاستواء ان قال لا يقال ناوي الحج من المستقبل كيف يمكنه الاحرام
بحج من الميقات اذ امر به في غير وقته لانا نقوله الاحرام بعين النوي
غير واجب بل يحزي الاحرام بغيره وهنا يمكنه الاحرام بالعمدة فلزمه
وان كان غير منوية رعاية لحرمة مروره بالميقات مريد النكاح
وعليه فان احرم بالحج من الميقات فذاك ولادم كما في التحفة
وكذا لا يتم لعدم العيصات ولتلازمها لبا وان جاوزه بغير
احرام ثم اراد الاحرام بالحج في السنة الثانية احرم به من ميقات
بلده والازمة الدم كما في الايعاب عن ش المذهب وهل يقوم احرامه
بالبح من ميقات بلده في السنة الاولى مقام احرامه بالعمدة فيها حتى
لو اراد الحج في السنة الثانية لا يلزمه العود الى الميقات او لا قال
عبد الرؤف في حاشية شرح نظم الدماء بالتأني فلا بد من عود
في السنة الثانية ليجزى من الميقات بالحج لان الاحرام بالحج سنة لا
يجزى غيرها فان احرم من مكة لزم الدم اه وقد رد على ما قاله عبد
الرؤف ان اطلاق كتب المذهب تشهد لما قاله ابن حجر قل سم في ش
الغاية عن القاضي والبخاري والمتولي والخوارزمي انه اي من
جاوز الميقات بلا احرام مريد الحج ان احرم بالحج في سنته
لزمه الدم لانه بان الحج في هذه السنة كان احرامه واجبا من
الميقات اي مع انه لم يجز منه وان حج في السنة الثانية لم يلزمه
الدم لان احرام هذه السنة لا يصلح سنة قابله ولو اهتم لزمه
الدم سواء اعتمر في هذه السنة ام في غيرها كما قاله قاله الدارمي
فان كان حين مريد الميقات اراد حج تلك السنة لم يخرج بعدها فلا دم
اتفاقا لان الدم انما يجب على تارك الميقات اذ حج من سنته وهذا
لم يخرج من سنته وان نوى حال مروره حج السنة الثانية الترخيص فيها

ففي لزوم الدم وجهان اه وعليه فهو لا ثقلة المذهب لم يطلقوا
قوله وان اراد اقامة طويلة ببلد قبل ملك فيه تورك على الشهاب
 الرمي فانه اتي فيمن قصد اقامة طويلة كسهر ببندر جده قبل
 الشك انه يجوز له مجاوزة الميقات بلا احرام لما في مصابرة الاحرام
 عليه من المشقة قال ابن الجاهل وينبغي تقييد المجاوزة لغير جهة
 الاحرام والافق مشكل لاقتضائه ان مردي الحليفة مديد الاحرام
 بالتحقق وقاصدا لاقامة بالصفا او بدر ان له تاخير ذلك وليس
 كذلك اه ويرد هذا التقييد بالتحقق وغيره لما قاله
 بقوله وان اراد اقامة طويلة اذ لو كان المراد المجاوزة في غير جهة
 الحرم لم يجز لهم الرد عليه لانه لا خلاف فيه على ان في قوله في السؤال
 ببندر جده ما يفيد الاطلاق لان المجاوزة عند انقطاع صاحب
 البحر الشامل اطلاق المجاوزة للمجاورة فيه وفي البر لا تكون لغير
 جهة بل للجهة قال مولانا السيد احمد القليل في جواهر سواله
 في ذلك نعم يبقى السلام في محل انشاء الاحرام بعد ذلك فعلم ما ذهب
 اليه الجمهور يجب كونه من الميقات او من مثل مسافته وعلى ما ذهب
 اليه الشهاب يجوز من ذلك الموضع الذي اقام به شهر او نحو هذا
 ليس من محل الخلاف الذي اشار اليه في التحفة فظهر ان تقييد ابن
 الجاهل ليس على ما ينبغي والظاهر انه اراد باشكله مخالفة إطلاقهم
 وهذا القدر موجود اذ كان البندر في غير جهة الحرم فانهم
 اطلقوا وجوب الاحرام من الميقات او مثله مسافة بعد ادا
 اراده فلا وجه للتقييد أصلاً بالنسبة لما ذهب اليه الشهاب
 اذ التقييد انما يصار اليه اذ ادى الى رفع الخلاف وهو هنا
 ليس من هذا القبيل فتدبر ما ذكرناه بانصاف اه لكن يتوقف

الحرم

ذلك

ذلك على ان في كلام الشهاب جواز الاحرام من جده لكنه موضوع
 المسألة والا فلا خلاف وكتب السيد عمر على قول التحفة وان اراد اقامة
 طويلة الخ لعل محله في من انشاء السفر بقصد مكة والحرم والافق
 مشكل لاقتضائه وجوب الاحرام على من مردي الحليفة
 مردي الشك مع ان السفر الى غير جهة الحرم كجدة والطائف وهو
 بعيد تاياه محاسن الشريعة قال مولانا السيد احمد المذكور وهو
 غفلة عن النظر لباقي قيود المسألة التي قيد بها في نفس التحفة و
 عبارته **قوله** او ان يلغى مردي الشك ولو في العام القابل وان
 نوى اقامة طويلة ببلد مكة لم يجز مجاوزة الى جهة الحرم انتهى
 فتدبر بقوله الى جهة الحرم لان كلام السيد عمر في السفر لغير جهة الحرم
 لا في جهة الحرم وكلام ابن حجر في المجاوزة لغير جهة الحرم
 فالاعتراض من ليس في محله **قوله** شك كما قاله السيوطي وقال في التحفة
 بالشك الذي اراده قال السيد احمد المتوهم ذكره اعلم
 انه يعتري في خلاصه من انه المجاوزة ان يكون احرامه لشك
 اراده كما في التحفة زاد عبد الرؤوف في شئ المختصر وابن الجاهل
 على الوجه الذي اراده اي من افراد او غيره وكانها اخذت من
 قول التحفة فلو اراد قرائنا في شهر الحج فاحرم من الميقات
 بعزم ثم بعده بحج او لم يزمه دم لان تاخير الحج مع نيته و
 امكانه تقييد واي تقييد فانه يسلح احرامه للمعدة رافعا
 للامر والدم وكذا لو كان قاصدا للاحرام بالحج عند المجاوزة
 فاحرم بالحج ثم ادخله عليها بعد فانه لا يجوز ويلزمه دم
 كما نقله في التحفة عن حاشي كلام السكي والاذني **قوله**
 ان لم يطوف قصد الحج الا بعد المجاوزة لاني المجاوزة فلا قال التحفة

قبل

ويقال به ما لو قصد الإحرام بالعمرة وحدها عند المجاوزة فاحرم
بالجواز وحده أو عكسه فيلزمه دم **قوله** وخالفه فيها قاله في حق المختص
فقال نعم لو أراد أحدهما فاحرم بالآخر فلا دم لقيام الماني به عن
المنوي على خلاف ما في سائر النهاج اه قاله تلميذه ابن الجاه في شرح
الايضاح وهو الظاهر ان الحدور مجاوزة الميقات بلا احرام
ولم يوجد على ان العلامة النبل قال بعد ان نقل التفصيل المار عن
السبكي في كلام الحق قلت والظاهر ان لادم في الحالتين اذا تجاوز
مجاوزة الميقات غير محرم وهذا انما جاوزة محرمات اه ما قاله
ابن الجاه وقال وهو الواجب وحرم به علان في سائر الايضاح ايضا
قوله ان امكن له قوله تعينت العمرة وكذا لو اراد قرا في غير
اشهر الحج ولادم ولا اثم كما قال السيد المذكور واذا اراد الاحرام
بالجواز في اشهر في الاولى في صورة القرآن او في السنة الثانية فيما
اذا نوي الحج في القابل لا يلزمه الاحرام به من الميقات لا تحل اثم
المجاوزة باحرامه بالعمرة وكفاه الاحرام من مكة فلهما وفي
المنع عن المجموع لو جاوزه مريدا الحج الثانية ويح فيها لزمه دم
اه ولا نظر لكون ما نواه لا يمكنه الايتان به اذ يمكنه الايتان بالعمرة
ووافي انه لو احرم في الثانية من الميقات لادم عليه اذا تجاوز
في هذا الشك **ويجب** انه لو عمل الحج في السنة الاولى لزمه
دم لانه وقع باحرام ناقص **قوله** بما نواه تعدم الخلاف فيه
قوله والا فتيرة اي وهو الاحرام بالعمرة **قوله** فان جاوز
الحج اي جاوز ما وجب عليه الاحرام منه ولو غير ميقاته كما مر
المحل تقصر فيه الصلاة لمن يريد السفر من المحل الذي عليه الاحرام
منه **قوله** وهو مريد للشك في ذكر الادم بالمجاوزة اربعة

شروط كونه مريدا للشك والى جهة الحرم ولم ينو العود ومكافا الحرم
يتوقف جوازا احرامه على اذن وترك خامسا وهو ان يقصد دخول
مكة او الحرم وقد ذكرها مولانا السيد احمد جمل الليل مسقة وهادنا
اذ كرها مختصرة **الاول** ان يكون عند بلوغه الميقات
مريدا للشك حجا او عمرة ولو من اهل الحرم ويلزمه الاحرام بما
نواه على الخلاف السابق ان امكن والا كان نوى حجا في غير اشهر
فبحر واذا فرغ من اعمالها واراد الحج فميقاته له مكة كاهلها
امتن من لم يرد الشك ولا يلزمه الاحرام كما مر عن الايضاح و
حاشية قريبا ومن ذلك من دخل مكة من اهلها ولم يقصد نسكا
وان كان من المعلوم ان ملكي حج كل سنة لانهم لا ينظرون الى الامور
الخارجية وانما ينظرون المقصد مع مطابقة الخارج له فان
وقع كما قصده لزمه بترك الاحرام من الميقات **الدم الثاني**
ان يجاوز الميقات الى جهة الحرم فخرج من جاوزة بمنة او غير
فله ان يوجرا حرامه الى محل مسافة الى مكة مثل مسافة ذلك
الميقات اليها وفيه ما مر عن الشهاب فيمن نوى اقامة طويلة
ببند رجدة قال مولانا السيد احمد المذكور فان قلت هل
لما اقي به الشهاب شاهد قلت يظهر انه لا حظ المشقة القا
وقد بين هو وولده الجاه كثيرا من المسائل التي تقر فيها
بالترخيص على قاعده امام المذهب ان المشقة تجلب التيسير
وقا عليه الاخرى اذا مناه الامراتح كما يعلم من سائر كلامها
في المعفو عنه وذلك ان مصابرة الاحرام نحو شهر فيه المشقة
مالا ينكم الاما برمع ما يتوقع بسبب طول المدة من حرج
الاحرام عن كونه مبرورا لكثرة ما غلب على اهل هذا الزمان

من عدم الوقوف عند الحد وداطال ثم قال والأظهر جواز تقليده
فيه لأنه مما توارده المتأخرون كالشربيني وابن قاسم وولده الجبال
وغالب المصريين إلى الآن على اعتقاد إجماعه وكان شيخنا الشيخ
محمد بن سليمان يعني به بمرجح أنه يجوز العمل بالضعف ويؤم
أهل القوة في الدين الأحكام من الميقات ثم قال وإذا قلنا يجوز
ما قاله فافهموه في إسقاط الأثر وجواز انشاءه من ذلك في
الموضع لا غيره وهو الذي كان يقرره شيخنا الشيخ محمد بن سليمان
دائما ولا يصح غيره ويلزمه الدم دم قريب وتقديره إذا عذرهم
بما ذكرنا أنما سقط عنه الأثر كما جازى والناسي لا الدم
وقال أيضا تنبيه اعلم أنه لا يوثق ما إذا كانت المجاوزة
إلى غير جهة الحرم قد وردت على نحو بدرا أو العفر كما هو في جهة
الحرم لأن توجهه إلى هذه المواضع ليس بالذات بل بالعرض
لأننا وسيلة إلى طريق مقصده شبه عليه ابن الجبال انتهى
وسأيت تمام الكلام في المجاوزة إلى غير الحرم كما جازت أهل
اليمين يعلم إلى جهة الثالث أن لا ينوي عند المجاوزة العود
إلى الميقات وإلى مثل مساقته أو محاذاته قبل تلبسه بسنة
في تلك السنة سواء كانت المسافة المماثلة ميقاتا أم لا كما
اعتمد في التحفة واطال في ترجيحهم ومررت في النهاية وابن
الجبال في فطر الدخا خلا قالما اعتمد شيخ الإسلام
في كتبه وتبعه في شرح الإرشاد والعباب وسواء كان المجازي
من المواقيت مكة أو غيرها على ما مر من محاذي من حجر في ذلك وتبعه
عبد الووف ورفق بأن كل جزء منها شرعي فله بقوله محاذاتها
مقامها فإن عزم على العود إلى ما ذكر قبل تلبسه بعمل نكح جازت

المجاورة

المجاورة بلا أحكام كما كان العمل كالوقوف أو سعة على صورة الركن
كطوافي القدوم فلا عبرة بها قبل الشروع كالسلام الحجر وتقبيله كما
أنه لا عبوة بالتلبس بمنون على صورة الواجب كعبت منى
ليلة التاسع ولا بمنون على صورة واجب ولا ركن كالأقامة
بهمزة يوم التاسع كما قاله ابن الجبال فإن جاوز بهيمة العود
وعاد فلا دم ولا أثر فإن نواه ولم يعد لعذر فله الأثر والأثر
لتأدي نسكه بأحرام ناقص مع إسأسته بعدم العود لعذر
ثم أزيد على أنه المجاوزة كما في التحفة واقتضا كلام المصنف
ومرر وشم الأيضاح لا من إعلان أنه لا أثر حيث جاوز بهيمة
العود فإن لم يعد قال السيد عمر بن الخطاب من حيث أي حزين
وجب عليه العود ولم يعد فيه الرابع أن يكون مكافأ لم يتوقف
جواز حرامه على أن يخرج فلو جاوز من الميقات مريدا نسكا
ثم عتق واحده لم يجب عليه العود ولا الأثر عليه ولادم وإن
علق عتقه بذلك لأنه عند المجاوزة غير أهل للعبادة ككوفة
بحوز عليه لمحق غيره ومثل الزوجة إذا جاوزت الميقات
بغير إذن زوجها مريدة نسكا فلو أن لها واحدا حرمت
وكذا الك الصبي المميز إذا جاوز مريدا النسك ثم بلغ أو أدرك
له واحد فله يجب عليه ولا على وليه شيء الخامس أن يكون
أهلا للعبادة فلو جاوز معفا عليه أو سكران أو مجنون ثم
انماق واحده لا يلزمه العود إلى الميقات لحزوه عن أهلية العبادة
فلو جاوزه كما استوجه سم في المعفا عليه كذا في قوله مولانا
السيد أحمد لكن نحو المعفا عليه بخروج مريده النسك إذا ارادة لمن
ذكر إلا أن يقال إنه إذا اراده عند منوله ثم أعني عليه عند مجاوزته



اخرا اخره على ما ياتي **السادس** ان يقصد دخول مكة او الحرم
 اي في ذلك السفر كما في حاشية الكودي ليجرح من جاوز
 مريد الطائف كما نقله السيد احمد المذكور عن الكودي ايضاً
 ولو كان في عزمه الشك ولم يقصد دخول مكة او الحرم لم
 يلزمه الاحرام من الميقات قال الشيخ بن حجر في فتاويه الكبرى
 ولو كان عند الميقات قاصداً وطنه او غيره ولم يخطر له قصد
 مكة لشك لم يلزمه الاحرام من الميقات بشئ وان كان يعلم انه
 لو جاز الحج وهو بمكة ان يرحل او انه ربما خطرته له العزم وهو بمكة
 فيفعلها لانه ليس قاصداً الحرم بها وصح له من الشك وانما
 هو قاصد للمعنى اخرا واحتمال وقوع ذلك منه بعد لا نظر اليه بخلاف
 ما اذا قصد عند المجاوزة الشك حاضرا ومستقبلا فانه قاصد
 لما وصح له فلو لم يعظم به او بتطير لوجود المعنى الذوي وضع
 الاحرام لاجله من الميقات فيه **فصل** ان حرمة المجاوزة انما هي
 لمن كان قاصداً مكة او الحرم في ذلك السفر لاجل الشك ولو في المستقبل
 وسائر في جهته بخلاف من لم يقصد الحرم او مكة وان سار
 في طريقه وبخلاف من قصد ههنا **الشك** بل المعنى اخرا بخارجة
 وان كان يعلم انه اذا جاء الحج صح وبخلاف من جاوزه في غير
 جهة الحرم فالراجحون من المذنبين بعد الزيادة من اهل
 اليمن ونحوهم لا يجب عليهم الاحرام لعدم قصدهم الحرم وان ساروا
 في جهة الحرم لعدم قصدهم دخوله الحرم ولان سيرهم في جهة
 الحرم ليس مقصودا لهم بالذات بل لاجل توصلهم الى مقصودهم
 ولعدم قصدهم الشك عند المجاوزة وان كانوا يعلمون اذا جاء
 الحج يحجون بل قاصداً من لبيد انهم والله اعلم وبما ذكرناه يعلم

ما ياتي من محترقات هذه الفتود من قوله مريد الشك وغيره
 الى لكن قضية هذا الشرط وهو ان يقصد دخول مكة او الحرم
 في هذا السفر ان من نوى اقامة طويلة منذ رجائه لا يحرم عليه مجاوزة
 الميقات بلا احرام لانه سفره ينقطع بوصوله حلة وسفره الى الحرم
 من حلة سفر ثان لا السفر الاول فليحرم **وقوله** انما اشار الى
 ان الاثم يحصل بمأذون او ما لزوم الدم فيساق ولا يما قد لا يتلا
 زمان فقد يجب الاثم فقط لا لوعاد الى الميقات فيسقط الدم
 وينقطع دوام الاثم لا اصله وقد يجب الدم فقط كما في الجاهل
قوله ان كان مكلفا عاقلا عالما بالحكم ويتكرر الاثم بتكرار
 المجاوزة لا الدم لان الشك الذي تادي احرام ناقص وهو الموجب
 للدم لم يتكرر كما في المنع وحقن في هذه العبي ونحو المحنوت
 والجاهل فهو لا الاثم عليهم بالمجاوزة وكذا الدم على من ذكره
 الجاهل وفي معناه الناسي كما ياتي **قوله** ومنه الكافر الذي
 ومن يحرم عليه مجاوزة الميقات ويلزمه الدم الكافر اذا جا
 وز الميقات مريد الشك ولو بعد حين اتفاقا في العبرة و
 على الخلا في السابق في الحج ثم اسلم واراد الاحرام فانه يلزمه
 العود الى الميقات محرما او يحرم منه مخاطب حال مروه بالاسلام
 المتوقف عليه صحة النية فلما تركه مع امكانه منه لزومه الدم
 والاثر وبذلك صرح في الحاشية كمن كونه الاسلام يجب
 ما قبله من الذنوب ينافي لزوم الاثم له ولم يتعرضا تحت
 التهمة وفي النهاية الا لوجوب الدم عليه **قوله** ولم يتوقف
 جواز احرامه على ان غير كالفن والزوجة في النفل اما
 هما فلا اثر ولادم عليهما بالمجاوزة كما مر وحقن بقوله
 في النفل هو مختص بالزوجة الفرض على مروي ياتي في الاحكام

وفيه تفصيل يأتي والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به
قوله فلا اثر اخذ في محترقات بعض القيود السابقة في
قوله فان جاوز الخ على سبيل اللغو والنشر المشوش **قوله**
على من جاوزه مريد العود اليه اي وعاد اليه كما في التحفة
والنهاية وغيرهما قال الكردي وفيه ثم الايضاح للجمال الرملي
وابن علان انه ان نوى العود عند الجاوزة لا اثر مطلقا ثم
ثم ان عاد فلا دم ايتم والارزاق الدم اي ومثل ذلك في المنج قال
ابن علان من غير عصيان وقال السيد عمر اذا احرى ولم يعد
من غير عذر اثم من حيث الخ وفي شرح الايضاح لابن علان
والجمال الرملي واذا عصا وخرج الدم فانما يقطع دوام الاثر
لا اصله فلا بد من التوبة **قوله** اوله الى مثل مسافة اي سواء
كان ميقاتا ام لا كما مر وقول طه قبل الناس بسك اي ركن
او على صورة الركن كما مر ايضا في الشرط الثالث من كلام السيد
احمد المتعلم **قوله** ولا الناسي والجاهل وكذا التام كما
في العباب وغيره وانما وجب الدم على الكل لان الاحرام
من الميقات من الواجبات والمأمور يتوي في وجوب
تد اركه المعذور وغيره اي بخلاف ما ورد من او تظي مثلا
نابجا لانه من النهيات ويه يفرق فيها بين العالم والعايد
وغيرهما واستشكل تصوير نسيان الساج اذ تسجل
ان يكون مريدا للشك مع ان العزم نسيان له واجاب
ابن النقيب بتصويره بمن انشأ السفر قاصدا للشك وفقد
مستم فني حين الجاوزة وتطريفه في التحفة وعبد الروق
بان العبرة في لزوم الدم وعدمه بحاله عند اخذ جزء من
الميقات وحينئذ فالسهوان طوع عند ذلك الجوز

فلا دم والا فالدم وناقض السيد عمر في قوله بان العبرة في لزوم
الدم الخ بانه محل تأمل اذ مقتضا قول النهاج وان بلغه
مريد الخ وقول الرضا ص لا اذا انتها الا في الميقات وهو
يريد الخ والعمدة الخ ان العبرة بأوله الميقات وبالحمل
فالذي يظهر من تنج كلامهم انه متى تحققت الارادة في
جزء من الميقات وجب الاحرام وهذا الاينافي السهو
في جزء اخر اه قال السيد احمد المتقدم وهو ظاهر جدا
ولهذا اقره في المنج والايهاب ومر في النهاية والخطيب في
الغني اه ولعله لا يخلو عن نظر لان هذه عباراتهم فليعلقوا
فيها التحذير والدم الا بمن جاوزه مريد الشك وجاوزة غير
مريد شك واما قول النهاج فان بلغه مريدا شك لم يجز مجاوزة
غير احرام اي واسمته ارادته الى مجاوزة والارزاق ان من اراد
تسك في اوله لم يجز له تركه وان كان مخاطبا به ولا يقول
احد وبالحمل فهذا جاوزه غير مريد لشك وصريح عبارة
ثم ان لا شيء عليه وهل يجري الخلاف في الناسي في المغنا
عليه قال سم لا لانه خرج عن اهلية العبادة لكن في ثم
ابن الجبال عن السيد عمر انه مثله فراجع منه **قوله** على
المكره بفتح الراي لانه مباشر والمكره بسبب والبشارة مقدمة
على الب وان كان القرار على المكره بالكسر **قوله** بقصد تدارك
الواجب قال السيد احمد وحيث انز بالجاوزة وعاد سقط
الدم وان كان عودا لغرض اخر او لا لغرض لانه لا يقبل
الصرف كما انني به الشيخ ابن حجر قال ابن الجبال وهو ظاهر كلامهم
وانقطع بعوده بنية تدارك الواجب لا مقترضا او اطلق

هذه اسم

كما استظهر عبد الرؤوف وايداه ابن الجبال دوام الاتم لا صلي
فانه انما يرتفع بالمؤبة نظير دفن البصاق في المسجد كما في التحفة
والنهاية اه فهاذا كرم من قصد التدارك بشرط لدفع الاثم
دون الدم وعبرة المؤلف تعيد ذلك **قوله** او يحرم عطف
محررا لانه في تاويله مصدر مجرور باللام وهذا الجارور
المجرور متعلق بمحذوف خاص لعام والتقدير حال كونه محررا
او مريدا للاحرام **قوله** ولو ما يشا سباجة الكلام عليه **قوله**
وان كان من حاصري الحرم لان العبرة بالميقات الذي جاوره
لا غير فيعود اليه او لمثله **قوله** ولا يكفيه دونه اي العود
التي دون مثل ميقاته وان كان الدون ميقاتا كان جاوز
ذال الحليفة وعادة الى المحفة **قوله** بخلاف المتنجس اي فيكفيه
الى مرحلتين وان لم يكن ميقاتا وان كانت دون ميقاته
لعدم الاساءة بخلافه هنا **قوله** الا لعذر استثنى من قوله
ولزم من ترك الميقات العود الا لعذر فهو استثنى من الاحوال
اي ويلزم مقادير العود في جميع الاحوال الا في حالة العذر
فلا يلزم **قال** مولانا السيد احمد المذكور وليس من العذر
فقد الواحله اذا لم يتصور بالمشي ولم يتعد وكان على
مسافة القصر فان تعدد الزعم المشي ولو بمشقة لكنها محتمل
عادة ولو فوق مسافة القصر على المعتدل في التحفة والنهاية
والغني وهو قضية تعليل المنع وشرح العباب بالتعدي
وبه جمع بين اطلاق ابن العماد لزوم وتعيين الاسوي
له بما اذا كان دون مسافة القصر وحبط في المنع المشقة
البيحة لترك الشئ بكونها توازي مشقة الوحشة وفي الايجاب
بما اذا تصور به ضررا يوجب التيمم اه **قال** الكودي ويلزمه

السود

ويلزمه العومائشا ولو فوق مسافة القصر حيث لم يشق عليه
لا تحتمل عادة وبسبب الخلاف في ذلك في الاصل ومجرد الوحشة
هنا لا اثر له الا ان كان ثمة خوف او وحشة في تحتملها مشقة
سند يلا لا تحتمل عادة وفي صيف الوقت يحرم عليه العود
وكذا حقوق الطريق ان ادى الى تفويت محترم كعضواه لكن
التادية موهبة غير محقة قبل العود ولا يحقق الا
بوقوعها فلو عكر بالظن لكان موافقا لقاعدة
تحرير كل ما علم اذ ظن العكر به وبغيره التحفة بمثل
ما عر به من كون المشقة لا تحتمل عادة ومن التادية الى تفويت
محترم كعضو **قوله** ومن لم يعد الى ذلك اي الى ما جاوره
ويجب عليه الاحرام منه ولا الى مثله ومن هذه مبتد اسواء
جعلناها شرطية او موصولة لكن على تقديرها شرطية
خيرها جملة فعل الشرط وهو لم يعد وجوبها الزممة الدم
فان جعلت موصولة كان جملة لم يعد صلة من وخبرها جملة
لزمه الدم **قوله** كخوف على محترم اي يتركه او يستصعبه مع دبل
ان غلب على ظنه فوته بذلك حرمة العود ان كان كبضغ وعصفور
والا كونه ان كان مالا وكذا افوت الحج المشار اليه بقوله او فوات
قوله وان خالط العلما اشار الى ان ذلك مما يخفى على العوام
غالباً فيسقط جهله به عند الاتم ومن العذر من من يشق معه
العود مشقة لا تحتمل عادة وكل ما فيه هذه المشقة يسقط
وجوب العود **قوله** او لغير عطف على قوله لعذر اي ان الدم
يجب على من لم يعد سوا كان عدم عود له لعذر او غيره والعذر
انما يسقط الاتم في من نوى العود وعذر في عدم عود او دوا

في من لم ينو ولا كنه عذر بعدم عوده **قوله** وقد احرمت في
خرج به مالولي تحمرا صلا واحدا في غير السنة التي نوى
الحج فيها وكذا في العام القابل وان نوى الحج فيه على ما قاله
مرقلا دم لانه لنقص الشك لتأدية باجرار ناقص مع
الاساءة ولم يجتمع في شيء تمام **قوله** لونه الدم سواء
لونه العالم العام وغيره لانه من باب المأمورات التي لا
يفرق فيها بين من ذكر وسكت عن الاثر لنبأه على التعدي
ومر الخلاف في من جاوز الميقات بنية العود ولم يعد
لغير عذر هل ياتزم ام لا **قوله** ولو سنة اي على صورة
الركن كما مر **قوله** ولو نوى نحو الولي الى قوله ولو بوكيله
مع اي لانه المورط له في ذلك وعبارة سمع في ثم الغاية
ولو نوى الولي احجاج الصبي فجاوز به الميقات بلا احرام
فقبل عليه الدم وقيل لا وجهان نقلا عما القولي بلا ترجيح
اه قال في الحاشية والذي يتجه ترجيحه الاول لتقصيره وغو
الولي السيد **قوله** اما لو عن له بعد المجاوزة الى قوله
فله شيء اي لعدم حرمة المجاوزة لانها فتن جاوز مريد
الشك وهذا لم يرد عند المجاوزة كما مر **قوله** لا غنية
اي غير اذن الولي الى قوله فالدم عليه اي لتقصيره بمجاوزة
به بلا احرام **قوله** وان اذن له الولي في المجاوزة اي لانه
اذن الغاه الشرع لمهمة **قوله** ولا رجوع له على الولي
اي لانه لم يكرهه عليه نعم لو كان اعجميا يراو جوب
الطاعة لم يبعد رجوعه عليه لانه حينئذ كالاته بيده كما
قالوه في نظائره في الجنايات **قوله** وولي الكافر مع
مولى كفو في ارادة لنفسه اي كالكافر نفسه في حكمه

لا يرد في سنة فبما يشترط
لأنه اذا نوى في الحرم والاحرام
فلا يرد في الحرم والاحرام
ولا يرد في الحرم والاحرام

فيها الوجوه الميقات مريد الشك كما مر لانه قادر على اسلام المولى
باسلامه اذ باسلامه يحكم باسلام مولى وهو ظاهر ان كان
اصيلا له بخلاف مالوكا ن وصييا او نحو **قوله** اما لو كان
مريد الشك غير ساير الحج هذا من محترقات القنود السابقة في
قوله فان جاوزه وهو مريد الشك غير محرم الى جهة الحرم
ولم ينو العود فهذا محترز قوله الى جهة الحرم وكان حطفه
على السابق من قوله على من جاوزه مريد العود اولى بكون
على نظمه فلا اثر على من جاوزه مريد العود ولا على السابق
في غير جهة الحرم **قوله** وهو حال توجه السفينة الى جهة
الحرم اي لانه عند وصوله اليه ينقطع عن سيره من جهة
الشام الى جهة الحرم **قوله** فمات في الحقة الى وجري عليه اي
القيح احمد بالحاج بافضل والنفيل مفتي مكة وابن زياد و
غيرهم لكن لا وجه له الا ان قيل ان مبنى الواقيت على التقريب
كما قد يشعر به قولهم ان يعلم وذات عرق وقرتها وجهه
على مرحلتين من مكة وهو الذي كان يخل به الشيخ محمد
صالح بن عبد النبي ادريس الصعدي جواز تأخير الاحرام
الى جهة ويفتي به او يكون جبلا يعلم منتهى بعد السعدية
بحيث يكون بين اخذه الى مكة مرحلتان لان العبوة باخذ
الواقيت وقد سمعت بعض الثقات ان الشيخ محمد المذكور
كان يقول بذلك وقد علمت ان يعلم جبلا وهو محاذ للسعدية
وقد سمعت بعض الثقات ان الشيخ محمد المذكور كان
يقول بذلك وقد علمت ان يحذر السعدية جبلا واحدا

بين طرفي الحادي لك وبين مكة اكثر من مرحلتين والثاني ممتد
لحمية مكة وبينه وبين مكة باعتبار طرفه الذي وجهتهما جلتان
فاقل فانه تحقق انه الاخير فلا شك في جواز الاحرام من
جده وان شك في ايهما هو يلزم قول يجوز تاخير الاحرام
الرجل اذا لا اثر ولا دم مع الشك فحرره وحرر رجل يلزم
لتعلم مسافته فان تحقق وتحقق التفاوت التي يقولونها
بين ذلك الجبل وبين جده فلا وجه لما قاله في التحفة بعد
تحقق التفاوت بل يشعر بذلك قول التحفة لان مسافته اي
جدة كسافة يلزم الى مكة فانه تحقق التفاوت بطلت المساواة
وبطل ما ينفي عليها من جواز التاخير الى جده وهو واضح الا ان
ثبت واحد من الامور اللذين سقناهما **قوله**
تبيينها ان الاول قد سقناهما فيهما ثم وبينها انه لا يلزم
من رجوع من زيارته صلى الله عليه وسلم ومربي ذي الحليفة ببلاد حرام دم
الا ان يكون قاصدا دخوله الحرم وسائرا في جهته وقاصدا انساكا
وانت خبير انه لا يتوجه من الزوار الى الحرم الا المقيمون فيه
واما غيرهم فكل يقصد المحل اقامته والمقيمون فيه ليسوا قاصدين
بدخولهم اليه الشك بل كل قاصد الرجوع الى محله واهله وان كانوا
عالمين انهم في وقت الحج يحقون كما مر **قوله** التبيين
الثاني يوضح من التحفة والتفاوت انهما خضع لك بهما لآلت
بعض ما سبذكر انما هو على ما بينهما مع وجود الخلاف فيه كما
سبق **قوله** فان كان مريدا لهما على وجه القرآن ابتداء
اي بخلاف ما لو عن له ادخال الحج كما يأتي وبخلاف ما لو كان الاحرام
في غير شهر الحج اذ لا يمكن ما نواه في الدم في الصورتين **قوله**

وجب الدم للاساءة اي بتأخير الحج مع نيته وامكانه فقيه تقصير
اي تقصير كما مر لكن مر من العلامة الشبلي ان لادم لآلت
الحجوز تجاوزة الميقات غير محرم وهذا **قوله** فيجب
عليه الاحرام فور السقوط دمه اي الاساءة اي ولقطع دمام
العصية اما اصلها فلا يقطعها الا التوبة كما مر **قوله** لا يسقط
دم القرآن اي فانه لا يسقطه الا العود من مكة بخلاف دم
الاساءة فيسقط بالعود مطلقا **قوله** فان لم يعد حتى يلبس
بسك غير عرفه يسقط دم القرآن اي على ما جرى عليه في الروايات
والارشاد واعتمد في الامداد والحاشية لكن سوى بينه
وبين دم التمتع والمجاورة في انه لا ينفعه العود بعد
الشرع في طواف القدوم ابن حجر في تمهيد بافضل واستوجه
في التمتع **قوله** فقط اي دون دم ترك الميقات فلا يقط
بالعود بعد التلبس بسنة بصورة الركن كما مر **قوله**
فلا دم للمجاورة اي لعدم الاساءة لهما **قوله** بل القرآن
اي لعدم عوده للميقات **قوله** واخرج اي احرم
بالعزم دون الحج لعدم امكانه قبل الشهر ولا دم لان الاساءة
نسقت باحرامه بالعزم **قوله** ولو جاوز الميقات
الى قوله وجب الدم اي عند جرح القابل لو جاوز الميقات
مريدا للحج ولو في العام القابل لزومه الدم ان لم يعد وخالفه
الشهابان الرمي وابن قاسم وقال لادم لان احرامها
هذه السنة لا يوجب سنة قابله كما مر **قوله** فيبقاها بعد
مكة لانه بفراغة من عمرته صار في حكم اهل مكة وقد اذا
حق الميقات باحرامها العزم منه **قوله** ولو اراد الحج في

منع القضاة عليه في كل حال
في كل حال

الاول هو بالميقات في استهارة فاحرم بعموم وجب الدم لانه لم
يحرم بما اراده وشرط عدم الاساءة ان يحرم بما اراده على
الوجه الذي اراده وهو هنا بما لم يردده وقد مر محال الفتح عبد
الرووف له في هذه والتي بعدها والنسلي **قوله** مكان حرام
الاداء هو فاعل يتعين **قوله** الا اذا كان اقرب من ميقات
الاداء اي الا اذا كان ميقات الاداء اقرب من ميقات القضاء
كان جازا الميقات كالحقبة في الاداء غير مريد شك ثم اراده
بعد بالحديث في ميقاته للقضاء الحقبة لانه مر بها مرارا
في الاداء غير مريد شك فليست ميقات له فيه وفي القضاء
بها وهو مريد الشك فهي ميقات له فيه قال في الامداد و
يعلم ان الصورة فيمن رجع لبلده بزعاد ومر بالميقات مر
الشك فان استقر مقامه الى قبل فله ان يحرم من مكان
احرامه بالاداء قطعاً وكذا الوعد محرماً بالاداء الى الميقات
فيتعين الاحرام بالقضاء من الميقات لانه اذا رجع اليه
محرماً كان كمن احرم منه **قوله** وفي النهاية كالحقبة
وان كان جاوز الميقات في الاداء لزمه الاحرام في القضاء
منه اي الميقات **قوله** ولا يتعين الزمان في وقار
المكان بانه يضبط بخلاف الزمان **قوله** ان بعد من
ميقات المجموع عنه اما لو كان اقرب فيفسد العقد
بشرطه كما ياتي او مثله لم يتعين كما ذكر ذلك **قوله** فان حرم
من دون الخ لو عبر بالمناصب عنه لكان اولي لان المتاجر
في الميت وفي المعضوب اذا اذن في الاستجارة لا عبرة به
قوله ولو ميقاتا اي الاعلى ما عليه المحب الطبري

التميز

وتبعه في مواضع من الاعباب والحاشية ونقلوه عن الشافعي
وعلمه بان الشرع سوى بين المواقيت فيلحق ولا دم ولا حظ **قوله**
فان لم يعد اليه ولو لعذر فغلبه الدم اي على المعتمد خلافا للجمال
الطبري لانه ترك بعض المسافة المقصود للمتاجر قطعها بمحرماً
قوله فان فعل الى قوله للاذن اي لانه اذا قصد خصوص
الاجارة بقي عموم الاذن **قوله** وكذا المتبرع اي عليه الدم
قوله حرم عليه ان يحرم ملكه اي لتركه ما وجب عليه من
الاحرام من الميقات الذي لزمه الاحرام منه وقطع المسافة
محرماً وهذا على المعتمد ومر عن الجمال الطبري ان العبرة بميقات
الاجير قال في النسخ وضاع عليه جميع متقدمون **قوله** وفيه
ما ذكر اي من قوله فان لم يعد لزمه الدم ولو مبرعاً ويزيد
الاجير بانه يحط من الاجرة **قوله** ولا يلزم الاجير رعاية
زمن الاداء كما في الحقبة وعبارتها ولا يلزم رعاية زمن
الاداء اي في الافضاء قبل وكان الفرق بينه وبين قول
القاضي يلزم الاجير رعاية زمن الاداء ان هذا حق ادعي
ورداً بان هذا مبني على وقوع القضاء للميت والمعتد انه
للاجير لا يقضي العينية بالافضاء وبقاء الامة في
الذمة واذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية زمن الاداء
كما في الروضة خلافاً للجمع لكن في المجموع ما يوافقهم
اي ومنه يعلم ان الكلام في قضاء الاجير المفسد ويمكن
ان يكون مثله الاجير عمن افسد شكه فمات او عصب
فيجري فيه ما ذكر ويمكن شمول عبارة المؤلف هنا انه
اي الاجير المفسد لشكه او عن افسد شكه **قوله** ويجل الخ

على الصائفة اذا اطلاق يحمل المعتاد في الاجارة وغيرها **قوله**
كالعقيق الاول كقرن لان العقيق ليس بميتات **قوله** ومحل
اعتبار في قدمه مرارا ان العبرة بالاقعد من ميتات الاجير
وميتات للناب عنه وما شرط في بيع من هذه الثلاثة
وتقدم انه في حالة الاستواء يجزى وان له العود وتجاوب
عليه من ميتات شرعي او نذري او شرطي الى مثله في المسافة فيحرم
منه وان يكن ميتا **قوله** ولو استوجر الى قوله ولادم اي لادم
لجواز الميتات بغير احرام بالحي الذي اراده لما مر ان وجوب
الدم ان اذن فيه والا فعمل المتاجر بالمجاورة حيث امكن ما اراده
وتحريم هتلم يمكن الاحرام بالحي قبل اشهره ولا يلزمه العود للميتا
بعد الاحرام بالحي قبل اشهره ولا يلزمه لانه قد قضاه بوجوبه
له محرما بالعم فام يكن مسيئا بها وان اراد الحي عنده العدم
امكانه وبغرا عنه من عمرته مع عدم اساءته صاركه حكم اهل مكة
قوله فالدم على المتاجر اي لاذنه فيه فان كان المتاجر من
ميت لزمه الدم ان اذن فيه والا فعمل المتاجر وعلى كل فيقع
الشك ان عن الناب عنه لعدم المخالفة **قوله** فانه يجزى
فالصوم على الاجير على المعتد لان بعض الصوم وهي
الثلاثة الايام في الحي واذا كانت في الحي ففي الاجارة
هو الذي هو في الحي وباقي العشر كذلك لانه لا يتعاضد و
جوبه **قوله** وهكذا كل دم لزم المتاجر اي من دم القرب
والتقديرات هو الذي يجب فيه صوم الثلاثة الايام
في الحي **قوله** لكن ان شرط على الاجير اي لان المتاجر قد
خرج عن عملة الدم بالشرط المذكور **قوله** وان استاجر

اي

اي وما مر من وقوع السكن للمناج عنه محله حيث لا مخالفة
من الاجير فان خالف ففيه تفصيل ذكره بقوله فان كان استاجر
للافراد الى الصور الاربعة في المخالفة **قوله** انفس العقد في هذه
العم اي لوقوعها في غير وقتها المعين اما اصل عقدها
فلا ينفسخ فان ابا بعم الوقوله صححت اي الناب عنه لوقوعها
على حسب الشرط من كونها بعد الحج وانما الكلام في ميتات
للحي الذي اتى به للمناج عنه بعد العم التي وقعت له فيجب
عليه فيه العود الى الميتات محرما به او يحرم منه كمن استوجر
الى فاحرم بعمه لنفسه فلما فرغ احرم للمتاجر قال الحشم
كان عاد الى الميتات في تلك السنة محرما او احرم منه فلا
شيء عليه وان قصد بجمها اول سفره لاذك لا ينافي
وقصد الشك للمتاجر وان لم يعد اجزاه على المعتد ليتناول
عموم الاذن له وليس كالمخالفة الوكيل اي فيقتضي وقوعه
للاجير لان الحي بتقيد التثبت واللقوم فالتعاقب بادنى
اشارة ولزمه دم للمجاورة وحطاه ونظيره وان عود
للميتات ليس للاسائة في حق نفسه بل لمراجعة ميتات
المحجوز عنه وانه يجب عليه فعل ما كان يفعل المحجوز عنه
وهو لا يحاوز ميتات الا محجوزا باحد السكنين وان كانت
مكة ميتا قاله الشك الاخر لو اراده وفايته مثله ولا
فرق بين من استوجر كحي فقط ومن استوجر للافراد
فما ذكره بجامع انه مطلوب منه الحي او لا سواء حيث
عليه بعد عمرته ام لا **قوله** او امره بتقديم العم اي بناء على
وجه ان تقديمها على اشهر الحي يسمى افراد اذا الكلام هنا في ما

قوله ص

لو استأجره للأفراد **قوله** فاق بها الاجير في شهر تصوير للمخالفة
 الموجبة للدم اذا تقدم العمر في الشهر حتى تمتع موجب للدم ولم
 يجره المستأجر بذلك فوقع للاجير عليه الدم وحط ما يقابلها
 اذا انقاع العمل في غير وقت العتق لغواذ لو اتي بها قبلها حبسها
 امر لم يكن مخالفة ولا دم ولا حظ **قوله** فلا انفساخ اما الميت
 ولا انه يجوز الشك عند بلا اذنه وعليه فان كانت اجارة
 ذمة وقعت له بالاجرة لانه يصح فيها العمل لمن انبى عنه
 ولو صح التأخير وانما النظر في اجارة العين ومقتضى التعليل
 بقولهم لانه يصح ان يحج عنه بلا وصية ولا وارث كما له ان
 يوفي دينه انما يبرع من الاجير الا ان يقال لما صح له وقد اذن
 فيها بمقابل وجبت الاجرة لانه عمل طامعاً ولهذا قال
 المصنف ولا انفساخ واما اجارة الذمة فلما مر من صحة تأخير
 العمل فيها واما اذا امره اجارة الذمة فلما مر من صحة تأخير
 العمل فيها بتقديمها قبل اشهر **قوله** فقال في الحاشية
 وكان القياس في تأخيرها وقد امر بتقديمها انفساخها لانه
 تأخير في عينه اللهم الا ان يقال انه لا كبير فريضه فالكا
 في الاجارة بتقديمها على اشهر في صورة الافراد **قوله** فان
 استأجر اي المصنوب **قوله** انفسخت بينهما لان العزم يقع
 للاجير لو وقعها في غير وقتها ويسعى بالحق كما لو استأجر
 بالحق وحده ففقدت ونوى نفسه او المستأجر لان سكي القران لا
 يفرقان لا اتحاد الاحرام ولا يمكن صرف مالم يامره المستأجر اليه
 وفعاله اي لانه يجوز ان يحج عنه الاجنبي ويعتبر بغير
 وصية ولا اذن بلا خلاف كما يجوز ان يقضي دينه

قوله

فانه لم يكونا عليه لم يقع له شيء منهما اما ما ليس عليه فواضح
 واما الذي عليه فلا شبهة الا فراق كما مر **قوله** كما لو كانت
 اجارة ذمة اي فيقعان للميت عنه **قوله** ان لم يعدد
 افعال السكين قال في العتق اي الطواف والسعي زاد في
 الامداد وان لم يعدد الى الميتات خلافا للائوي وفي موضع
 اخر لا تعدد الحلق ولا ان يخرج الى الميتات خلافا للائوي
 وكلام المصنف صحيح انه لا يجب عليه اذا تعدد الافعال
 او عاد الى الميتات دم ولا حظ لانه شرط للدم والحظ انتفا
 امرين وهما تعدد الافعال والعود للميتات فينضم اليه
 لو انتفا احدهما ووجد الاخر لم يجب دم ولا به صرح
 في المنح وهو ظاهر لكن اقتصر في الامداد والفتح والحش
 على الاول اي انهما يسقطا بتعدد الافعال ولم يذكر
 سقوطه هنا بالعود وعبارة الاسماعي الروض وان كانت
 الاجارة في الذمة اي فيما اذا اجرة للأفراد ففقدت للمستأجر
 يقعان لبقاء الاجارة والدم والحط كما سبق فيجب ان
 على الاجير الا ان يعدد الافعال فلا يجب عليه شيء منهما **قوله**
 ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر اي لانه فيه **قوله**
 فلو شرط على الاجير فسدت الاجارة قال في الروضة
 لانه جمع بين اجارة ويسع مجهول فان الدم مجهول الصفة
قوله الا ان يشترط عليه العود كما مر اي في قوله
 لكن ان شرط على الاجير العود للميتات في الحج ولم يعدد فالدم
 على الاجير اي لانه ما شرط عليه **قوله** ولو استأجره للقران
 فتمتعت انفسخت اجارة العين في الحج قال في الحاشية على

احط به

المعتد عند الشيخين نظير ما مر أي فيما لو استاجر للقران فأفرد
حيث انفسخت في العزم إذا يؤخر عملها عن الزمن المعين لها
وهنا لا يؤخر عمل الحج عن الزمن المعين له قال في الحاشية
ولا نظر للفرق بينهما بأنفسا وقت العبرة ثم وتفاوتت الحج
هنا لأنه لا أثر لبقاء وقته مع مخالفة فيه بتأخيره عن
الوقت الذي طلب المستاجر منه الاحرام به فيه مع ما قد يقع
اعتماد الأذرع ومن تبعه قوله جمع لا تنفس فيه لأنه زاد
خيرا لأنه أفرد العملين لكن عليه دم المجاوزة وعلى المستاجر
دم التمتع بدله دم الاقران كما لو قرن وقد يشك على كلام
الشيخين ما لو استوجر له فأحرم من الميقات لنفسه
بعده ثم بعدها أحرم بالحج فأحرم من الميقات من مكة
للمستاجر وقد يجاب بأن هذا تضمن مخالفتين في مقصودين
هما الاحرام بالحج من الميقات وكونه مصاحبا للعمرة بخلاف
ما هناك فمتضمن للمخالفة في الاول فقط فكان إفتح انتهى
فليتأمل **قوله** ولا فسح في اجارة الذمة أي إذا لا تبطل بالتأخير
قوله قال الشيخان نقلا عن جمع الخ قال في الروضة
وذكر صاحب الشيخ أبي حامد أنه يجب على الأجير دم
أخر لأن القران الذي أمر به يتضمنه واستبعد ابن الصباغ
وعندهما وجاب في الاسباب بسبب وجوب الدم الثاني
غير بسبب وجوب الدم الاول كما عرف **قوله** ولو استاجر
للقران أو التمتع إلى قوله انفسخت الاجارة في العزم أي
لتأخيرها عن الوقت المعين لها فيها **قوله** ولا دم في
هذه أي لكونه أحرم بالحج من الميقات والافراد لا دم فيه

والدم

والعبرة
قد انفسخت الاجارة فيها حتى لو أراد ان يعتمر بعلم الحج لنفسه كان
ميقاته لها نفس مكة **قوله** نعم الوقت فالدّم على الأجير بشرطه
أي وهو عدم عوده للاحرام إلى الميقات لكن هذا المتمع فإن
كان الاستحجار له فلا مخالفة والدم على المستاجر والقران
فقد مر حكمه لو استاجر للقران قبل هذه ولم يمتثل ولم ار
من ذكر هذا الاستدراك ولم افرهم له معنى فخره **قوله** فإن
كانت اجارة ذمة فلا فسح أي لأنه زاد خيرا بتعدد السكنى
قوله ولو استاجر للمتمع ففرن في اجارة العين
والذمة قال في الامداد لأنه زاد خيرا لأنه أحرم بالنسبة
من الميقات وكان ما مور أن يحرم بالحج من مكة **قوله**
فإن عددها الحج أي ان تعدد الافعال أي الطواف
والشيء يقوم مقام تعدد السكنى أي الايتان كل واحد كافي للمتمع
والافراد فيسقط دم ربح عدم تكررها والعود إلى الميقات يسقط
دم الاساءة بمجاوزة الميقات عن المستاجر وفي الامداد لأنه زاد
خيرا لما مور به الاحرام بالعمرة فقط من الميقات وقد أحرم من
بهما معا منه ولا ذمة في سقوط الدم بعود القارن خلافا وهذا
لا خلاف في سقوطه عن الأجير لكن ان لم يعد للميقات
لزم المستاجر دم لأن ما شرطه يقتضيه **قوله** لأن ما شرطه أي وهو
التمتع لأنه لما اذن في ما فيه دم فاسب ان يلزم به وفي
الامداد لأنه اذن في موجب أي وهو التمتع **قوله** لكن الخط
مطلقا أي بحسب المسافة قدرا وصفة كسهولة وصعوبة
من بلد الاجارة إلى طوع المقصد لمعرفة قدر التفاوت المحلوط
من المسمى بالاجرة في مقابلة العمل والسير معاً **قوله** فإن كانت

بلح

من مصر الخ قال في الامدة وفيما اذا احرم من دون الميتات
 ينظر بين احرمة الميتات واحدا من الميتات وذاك
 الموضع ويجوز التفاوت **قوله** حيث كانا افاقين اي اذا
 لا يجب دم التمتع والقران على غير الافاق وهو من هو من
 حاضري المسجد الحرام اي من بينه وبين الحرم دون مسافة القصر
قوله والا فالعموم كله على الاجير ولا يلزم الموسر حصته من
 الدم لا يتبع **قوله** فالخط اي يلزم الاجير للخط من الاجرة
 بقدر التفاوت بين من احرم من الميتات ومن احرم من
 مكة **قوله** ودم لاجل الاساءة بجاوزة الميتات لانه في الاولى
 حج عن المتاجر من مكة وترك ميتاته وفي الثانية وهي عكس
 الاولى اعتمر عن نفسه من مكة وليست ميتا قال **قوله** فكما
 في المعنى اي قال في الخاتمة فينبيل محرمات الاحرام **قوله** فالقوة
 كماله اي عن المعسر والموسر لما مر انه لا يتبع **قوله** تنوع
 اي ومثله ما لو وكله في شرايد على المناصفة بينهما
 وفي اخراجه بالاولى قال في الخاتمة ولو استوجر في فقط
 فقرن لمتاجره او لهما او احدهما بالحق لهما وقع لنفسه ولا
 اجرة له لان سلكي القران لا يفترقان لا اتحاد الاحرام ولا
 يمكن صرف ما لم يوف به المتاجر اليه ولغنا د الاحرام عن
 اثنين وهو اول من غيره ومحل الاولى بقسميهما في حي
 مطلقا وحيث ليس عليه ما زاد والا وفعاله كما مر وكان
 متعلقا بالزائد عند فله كل الاجرة وعليه دم القران
 او لعمرة فتمتع وفتحت للمتاجر له ولو خيا لانفرادها عن
 الحج وكذا الاجرة لانه احرم بها من الميتات ويقع الحج للآخر

ابن

ن كما هو

الحج فتمتع كالقرن وكانت مثله في الصورة التي قبله نعم ان احرم
 به من مكة يلزمه الدم والخط مع دم التمتع او لاحدهما ففعل
 للآخر وقع للميت بشرطه اي وهو ان يكون عليه والا فلا ولا
 اجرة له مطلقا كما لو احرم قارنا او مفردا عن اثنين
 ولو استاجر في الذمة او امراه بلا اجرة ليح عنهما فاحرم
 لاحدهما مبهما صرفه من شاء منهما قيل تلبسه بشك
 او لاحدهما معينا بخير الآخر كما لو صرفه لغيره في الفسخ
 ولو اطلق الاجير الاحرام ثم صرفه لمتاجره ولو قبل
 التلبس بشك لم يضر **قوله** ولو مات الاجير الى قوله
 لا يستقطب الحج اي لعدم تمامه ولا يجوز الباع على ما فعله في
 الجديد **قوله** كما لو مات فاعل الشك عن نفسه قبل ذلك
 اي قبل تمام الاركان وقوله ولو الثالث اي قبل خلق
 الثالثة من شعر الراس لان ركن الحج لا يتم الا بالثالث
 وعبارة المتج وبموت حلق لنفسه اثنا به يبطل المات
 به لا نقابه فيخرج عنه من تركته ان استقر في ذمته
 ولا يتصور بناء احد على فعل احد في الشك وبموت اجير
 انشاء اركانه يقع ما اتى به لمتاجره فله قسطه من المسمى
 كما اقتضاه كلام ابن الرفعة ويعتبر من ابتداء السير
 وتنفس اجارة عين لاذمة بل ان اشاجر وارثه من
 من يشاقق عن المحقق عنه ولو من عامه ان امكن والاتجار
 المتاجر وقيل الاحرام وبعد تمام الاركان لا اثر له وان
 بقيت واجبات لكن يحط قسطا ويحجر بهم على المتاجر
 على المعتمد ويحل له المحر كونه في محله ومتى فانه يحل لاحد
 او غيره انقلب له ولا شيء له وعليه الدم والقض لان حقه

حين قرب الفوات ولم يزل حاضرة ان يبادر بالتحلل قبل الفوات
فلما تركه حتى فات مع تمكنه منه صار له حكم الفوات **قوله**
ووجب على الاجير دم ترك الواجبات هذه اذكرم غير ذلك قال
في الاسناد انقله الاصل عن التهمة والذي قاله البغوي انه
على المتاجر ونقله عنه الزركشي وصوبه وهو الموافق لما
ذكره المصنف كاصله في دم تحلل الاحصاء والموت بعد تمام الاركان
انه على المتاجر **قوله** فان احصر الاجير في قوله واستحق
الاجير القسط قاله في الاسناد من المتأمن ابتداء السير لانه
عمل بعض ما استوجره عليه مع تحصيله بعض المقصود اي وهو
الثواب وان لم يحصل العزم فاشبه ما لو قرب به الاجير على البناء
الالات من مو منع البناء لم يربح ووقع ما اتى به الاجير للمتاجر
اذ لا تقصير منه **قوله** ولو حصل الفوات مطلقا اي بتقصير
او لا **قوله** فيهما اي في صورتي الفوات بلحصر او بغيره **قوله**
ولا قسط له من الاجرة اي لتعديده مع ان الخ له لا للمتاجر **قوله**
ولو نشأ الفوات من الحصر من غير تقصير من الاجير الخ فيه انه
كما يمكنه حين شارف الفوات ان يتحلل بالا حصار ويتخلص
به من الفوات ان يتحلل بالا حصار ويتخلص به من الفوات
فلا يخلو من تقصير لانه حين شارف الفوات بحيث لم يبق
منه الا ما يحصل به التحلل لم يكن م متوقعا زوال الاحصاء
قبل الفوات نعم ان قيل انه حيث توقع زواله كان له
عذرا في عدم التحلل وان يتقن الفوات قبله الحجة ذلك وقايله
بعدم التحلل بعمل العزم كما ياتي اما لو عذر خطأ في العدد
كان ظن بقا الوقت مع توقعه لزوال الحصر فبان فوات
فقد قالوا ان خطأ العدد يحصل الفوات معه ومع خطأ

المرئي

الطريق ويجب به القضاء فوراً والدم **قوله** تنبيهات
اي حصة **قوله** سن لم يرد احرام اي يحج او عمر او هما او يجب
احرام به زيه مثلاً او مطلقاً **قوله** فمن شارب والا فضل
في كيفية قسمة ان يكون بحيث يبدو به حرم الشعة بل لو
حلقة حصلت به اصل السنة **قوله** واخذ شعرا بط وعانة
والا فضل في الاصل النصف لمن لا يتأذبه ذكرا كان او امرأة
وفي شعر العانة الا فضل للرجل الخلف ولغيره النصف ان
لم يتأذبه لان ذلك تنظيف **قوله** الا في عشر ذي الحجة
لم يرد التفخيم اي فلا يسن له بل يكره وحكمة تأخير ازالة
ما ذكره من ازالة الجسد التفخيم شمول المغفرة والعنف
لجميع اجزائه من النار لخير مسلم اذا رايتم هلال ذي الحجة
واذا دخلتم ان يضحي فامسك عن شعره واطفاره وفي
رواية فلا ياخذ من شعره واطفاره شيئا قاله في التحفة
فان فعل كره وقيل جرم وعليه احمد وغيره ما لم يحتاج اليه والا
فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد بينت
صبي ثم قال وقد يباح كقطع سلعة وسن وجميعه
والا وجب **قوله** ان كعشر ذي الحجة ما بعده من ايام
التشريق حتى يضحي ولو تعددت اضحيته انتفت الكراهة
بناء على ما قاله الاصوليون ان الحكم المتعلق بمعنى كل يحصل
ما في مراتبه بواحد والا فضل ان لا يزيل شيئا الا بعد جمعا
قوله كالجنب اي في انه يكره ان يزيل شيئا من اجزاء
بدنه ولو ما حتى يغسل لان كل جزء يقود اليه في الاخر
فيعود جنبا بتركه لانه يزيل عنه ما عدا الاجزاء الاصلية

وحيث لم يرد احرام اي يحج او عمر او هما او يجب احرام به زيه مثلاً او مطلقاً فمن شارب والا فضل في كيفية قسمة ان يكون بحيث يبدو به حرم الشعة بل لو حلقة حصلت به اصل السنة واخذ شعرا بط وعانة والا فضل في الاصل النصف لمن لا يتأذبه ذكرا كان او امرأة وفي شعر العانة الا فضل للرجل الخلف ولغيره النصف ان لم يتأذبه لان ذلك تنظيف قوله الا في عشر ذي الحجة لم يرد التفخيم اي فلا يسن له بل يكره وحكمة تأخير ازالة ما ذكره من ازالة الجسد التفخيم شمول المغفرة والعنف لجميع اجزائه من النار لخير مسلم اذا رايتم هلال ذي الحجة واذا دخلتم ان يضحي فامسك عن شعره واطفاره وفي رواية فلا ياخذ من شعره واطفاره شيئا قاله في التحفة فان فعل كره وقيل جرم وعليه احمد وغيره ما لم يحتاج اليه والا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد بينت صبي ثم قال وقد يباح كقطع سلعة وسن وجميعه والا وجب قوله ان كعشر ذي الحجة ما بعده من ايام التشريق حتى يضحي ولو تعددت اضحيته انتفت الكراهة بناء على ما قاله الاصوليون ان الحكم المتعلق بمعنى كل يحصل ما في مراتبه بواحد والا فضل ان لا يزيل شيئا الا بعد جمعا قوله كالجنب اي في انه يكره ان يزيل شيئا من اجزاء بدنه ولو ما حتى يغسل لان كل جزء يقود اليه في الاخر فيعود جنبا بتركه لانه يزيل عنه ما عدا الاجزاء الاصلية

ويقال ان كل شجرة تطالب بجنباتها **قوله** وينبغي تقديمها اي ما
 ما تقدم من احد الشارب وما بعده اي لانه ابلغ في النظافة فطلب
 بعده **قوله** فغسل راسه بخوسل من الخمر الى ارقطني باسناد حسن انه
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يحرم غسل راسه باشتات وخطبي
 كما في الاساكن في الحاشية انه من عيب لكن يعمل به في الغضا
 بل **قوله** ولو عجوزا اي ولو شوها **قوله** اما بعد الاحرام فمكره
 لانه من زينة لكن نظر في الحاشية في الكراهة لمن لم يفعله قبل
 الاحرام وقوله قبل ذلك تعيما اي للكفين **قوله** الاحليلة
 فيست اي لان الزينة منها الحليلة بخلاف غير الحليلة فمكره
 وقيل حرام عليها الخوف الفتنه ولا فدية فيه لانه ليس بطلب
قوله لا باين وقيل انها كالحلة **قوله** ثم بعد ما
 تقدم من السن يس غسل للاحرام بساير كيفية السابقة
قوله بنيت غسل الاحرام بل لا يكتفي من النية لساير
 الاعمال السنونة تميز للعبادة من العادة فقوله الاسنوي
 في غسل الجمعة مقتضى كلامهم ان هذا او مثاله لا يشترط فيه
 النية وهو متجه مردود ما في المنقوله استقرا طها وقال الزكشي
 قال بعضهم لابد في الغسل السنونة ان ينوي اسبابها الافضل
 افاقة المحنوت والمعما عليه فينوي دفع الجنابة فيهما او والذي
 يظهر انه يكفي فيها الغسل السنون كما يكفي في غسل الجنابة نية
 الطهارة الواجبة وخوها **قوله** عند ارادته اي بجيش
 اليه عرفا كما يأتي **قوله** كان يغتسل بمكة ويجرم من التعقيم
 مثل هذا في ش بافضل لما لا يغلب فيه التعقيم وكذا في النهاية
 وفيهما وسيا في قريبا عن الحاشية المصحيح به قال في النهاية

قال في الحاشية يس هذا غايها بغسل الاحرام

مطلوبة

واما

وانما يجب لانه غسل مستقبل لغسل الجمعة والعيد اي وما هو
 مستقبل لا يكون الامندوب الا غسل غاسل الميت وغسل الكافر
 اذا اسلم والمجنون والمعما عليه اذا افاقا فانها مندوبة مع انها
 لماض مع تقدم اسبابها ويكره تركه انظر ما وجد الكراهة اذا لا يكره ترك
 المندوب الا لشيء خاص او خلاف قوي او ناكذ الطلب والا كان
 تركه خلافا لاولئك لما في ان اسما بنت عيسى ولدت فحملت في بطن
 رضي الله عنها يدي الحليفة فامر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان تغسل وتهل **قوله** ولو نحو حائض اذا المقصود منه العبادة
 والمضافة وهي مطلوبة لهما كغيرها وانما منعت من غسل
 الحيض لقيام المانع بها منه وهو الحيض **قوله** والاولى تاخير
 ظاهر من ان الهاء في تاخير تعود للغسل وعبارة النهاية وتكم
 تركه اي الغسل واخرامه جنبا قال في ش بافضل انه امكن قال
 الكودي كان اتسع الوقت ووافق الركبة على الاقامة او تخلفت
 مع نحو محرم عنهم من غير وحشية اه نعم يلزم من تاخير غسل
 الاحرام تاخير الاحرام **قوله** ويصح منهما وفي نسخة منها
 اي من نحوها لان نحوها هذا النفس والجنب لا حضور
 النفس حتى يكون غولا بين النفس وهما اثنان والاولى
 ان يقول ويصح عنه اي نحو لتدخل الثالثة وان كانت
 النفس تدخل في الحائض فيما سا او تكون النفس حياضا
 والجنب يدخل بالاولى **قوله** وكره ان يحرم جنب وبالاولى
 الحائض والنفسا لكن ان امكن تاخير بلا مشقة **قوله**
 ويسن لولي القول ان يغسله اي وينوي عنه **قوله**

قوله مع

لنحو فقد ما به كفت رفقة وحل فحش من الماء معها يسبح يتيم
ومنه البرد اذا اخاف معه يسبح يتيم ولم يجد ما يستن فيه الماء ولا ما
يد في يده فله الغسل **قوله** بنيت سنة الاحرام قال
سبح في التيمم عن غسل الجمعة ما نصه قوله بنيت الغسل اي
بدل الغسل فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الجمعة ولا يفي التيمم
بدلا عن الغسل لعدم ذكر السب كسائر الاعمال ويكفي نويت التيمم
لظاهر الجمعة وللجمعة او للصلاة او عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ
البدلية برماوي اه وعليه فيمكن هنا نويت التيمم للاحرام كما قاله
المصنف **قوله** والافقي اعضاء وضوءه قال في الجمعة فان فضل
عنها شيء ففي اعالي بدنه **قوله** وانكفاهما يتيمم عن الغسل
اي ما ذكره هو الاول قياسا لتقديم بعض الوضوء على تقديم
الوضوء اي فلما انه يقدم اعضاء الوضوء اذا كفاهما كذلك
تقدم بعض اعضاءه اذا لم يكف كلها وفي الحاشية كالاعباب
والمختصر ما لو كفا بعض الوضوء طلبا لصرفه للاكمل ثم اذا
فرغ من الغسل اصلا وبدلا لا يتيمم عن كل الوضوء فلم يفت عليه
شيء مما قياس بعض عليه ينظر فيه بهذا **قوله** هذا اي
من انه يتيمم عن بقيتها اي اعضاء الوضوء ثم للغسل اي عن
الاحرام اي كل نوى به الوضوء واقوله الكلام فيما اذا لم يكف
الابعض اعضاء الوضوء وحينئذ لا كلام انه يغسل به
بعض اعضاء الوضوء الا انه على ظاهر كلام الفقيه ينوي
به الوضوء وعليه يدل قول الحاشية ومن اقتصر على الوضوء
اولا بالغسل لما فيه من تحصيل الوضوء الذي هو عبادة كاملة
وسنة قبل الغسل القايمة مقامه التيمم وقيس على الوضوء بعض

فيبقى ان ينوي به الغسل اي للاحرام
بعض الوضوء

اذا عجز عن تمامه وعليه فثبت انه يتيمم عن بقية التيمم ثانيا
عن الغسل ان لم ينو بما استعمله الغسل والالتيمم تيمما واحدا
عن الغسل ثم قال وهو ظاهر اذا كفاه لعله اما اذا لم يكن كله
فينبغي ان ينوي به الغسل طلبا لصرفه للاكمل الخ ما قدمناه
عنها والكلام في الاكمل هل ينوي به بعض الوضوء او
بعض الغسل نعم ينو على الخلاف انه يحتاج لتيمم
على قول من يوجب انه ينوي به بعض اعضاء الوضوء
فان عملها بنيت الغسل لم يحتاج الالتيمم واحد ويندرج
بقية الوضوء في تيمم الغسل والقلب الى ما في الحاشية
اميل لان الوضوء الذي الكلام فيه انها لو كانت غسل
الاحرام لا للحدث والا فهو مقدم على الغسل المندوب بلا
خلاف ولا يخفى ان الوضوء المذكور انما يقصد بتعاقب الغسل
والغسل اتم واكمل منه فلا في الغسل وبعضها في بعض
مع حصول كل من الوضوء والغسل مستقلا بلا اندراج الا
ان يقال الوضوء مقدم على الغسل فيقدم ولو بتكيد بالتيمم
ثم يأتي بعده بالغسل على الافضل فيه ثم يتيمم بواحدة
كونه اذا نوى بها معه من الماء الغسل وتيمم عن الباقي
يكفيه عن الباقي وعن الوضوء فانما هو على سبيل
الاندراج وفعلة افضل من اندراج **قوله** ويستثنى
الخ قال في الحاشية ومثله مكة في دخول الحرم والكعبة و
الدينة ومما تقر به يؤخذ انه لا يغسل بين الاحرام
وغسله بمن قليل بحيث لا يغلب فيه التغير بخلاف التيمم
لان المدار فيه على العبادة لا التيمم فانه لا يوجب ذلك قوله

القاضي عياض انه صلى الله عليه وسلم اغتسل بالمدينة عند خروجه
 لذي الحليفة ثم احرم حلقها قبل فيه التفريق بالزمن الطويل
 لكن ينبغي حمله على ما قرئته من ان ذلك الزمن لم يغلب
 فيه التغير **قوله** لا الجعرانة انه اي والحديبية وغوها
 مما يغلب فيه التغير فتطلب اعادته لدخول مكة وان لم
 يتغير بدنه قال الكردي ومنه يعلم ان الغسل من الوادي
 لا يكفي لدخوله الحرم فضلا عن دخول مكة قال في الحقة
 وبذلك هو ان هذا التفصيل انها هو عند عدم التغير
 والاسن طلقا وجرى عليه **قوله** او جاوز الميقات
 غير مر يد السك الخ قال في الحقة بل وان احرأ حرامه
 بعد ما واغتسل الاحرامه **قوله** ولو فات الغسل بلب
 فضاؤه بعد الدخول الخ قال في الحاشية ولو ترك الغسل
 لدخول مكة وطال الفصل بينهما من الغسل لطواف
 القدوم وهو محتمل على انه سيأتي اخرا الكتاب انه لا يعد
 سن غسل دخول مكة بعد دخولها لمن تركه قبله وعليه فاذا اراد
 غسل الاحرام او نحو سن له قد اركد بعد لكن كلامهم يقتضي
 خلافه ثم رايته السبكي اخذ بمقتضاها فافتي بان الاعمال
 السنونة لا تقضي مطلقا لانها ان كانت للوقت فقد فات
 والسبب فقد زال اه ويؤخذ من تعليله انه لا يزول في
 نحو دخول مكة الا بتمام الدخول وفيه ببحر انه يفوت بالانتماء
قوله والمدني وسين كونه من غير السقي **قوله** مطلقا
 اما غير المطلوب فلا يمنع سن ما بعده **قوله** اي قومه ما
 قبله ام بعد **قوله** والافضل فعله بعد الزوال جرى عليه

٩٦
 ايضا في شرح المنهاج والارشاد والعباب ومر في النهاية
 والخطيب في المعني وغيرهم قال الكردي وهو الوجه للخلاف في
 القوي في عدم دخوله الا بالزوال ونقل عن جمع منهم ابن
 حجر في الحاشية ومختصر الا بفتح ومر في شرح الارشاد
 والله لحيته وغيرهم ان الافضل فعله قبل الزوال قال ويمكن حمل
 الاول على ما اذا امكده الغسل بعد الزوال في لحظة لا يحصل بها
 تاخير له وقع والثاني على ما اذا لم يمكنه في ذلك اذا المبادرة
 بالصلاة ثم الوقوف للدعاء اهرو يدخل وقتة على الرجوع بالغفر
 اي قيا سا على غسل الجمعة والعيد اي فكما طلب تقديم غسلهما
 ليشهروا الهما بالتبكير وغيره طلب تقديمه هنا ليشهروا
 طلب منهم في هذا اليوم العظيم بالمبادرة بالصلاة لاول وقتها
 ثم الوقوف والدعاء والاذكار وبذلك يندفع ما نقله ابن
 الجعال عن الطنطاوي وقوله ان الجمعة يدخل وجوبها بالمحرم
 غير صحيح ويحتاج ان يقول والعيد يدخل وقتة بنفسه الليل
قوله والوقوف بمن دلغة على المشعر الحرام ان يسرفوا
 الاكل والاجتماع كلها موقف كما في الحديث **قوله** وارمي
 جرم الحقة اي يوم النحر وقوله ان لم يفعل ما قبله وهو غسل
 الوقوف بمن دلغة وقصيته انه لو تركه واغتسل لم يست
 مزدلفة ان قلنا انه ليس ان لم يغتسل لعرفة انه ليس مع ان
 ما بينهما يساوي ما بين غسل عرفة ودخول مزدلفة وقد جوزوا
 انه لا يسر ان اغتسل لعرفة **قوله** اكتفاء بما قبله اي وهو الغسل
 للوقوف بعرفة وعبارة العلامة الباجوري في حاشيته

ان مقام بين الغسل لدخوله مزدلفة ان يغتسل لعرفة ويحل
 وقته بالعزوب والوقوف بالمسعر الحرام ويحل بنصف
 الليل ولا يسمى الاول وفق فاحل في المحشي اه لكن عبارة
 للمبيت بمزدلفة لا بالدخول وقرئ بينهما امر عن الحاشية
 قريباً ان ما تعلق بالدخول يفوت بتعامده اما ما تعلق
 بالمبيت ولا يدخل الا بنصف الليل لكن عبر في التفتة في موضع
 بالدخول ولعل مراده به المبيت ليطابق اكثر العبارات
 وانما دخل وقته بالعزوب قبل المبيت كما دخل غسل الجمعة وغيرها
 قبل دخوله وقتها وعبارة سم على الغاية ويدخل وقت غسل
 الوقوف بها بنصف الليل واما غسل المبيت بها على القول به
 ففيه نظر ويحتمل دخوله بالغروب وقضية قوله
 بما قبله انه لو لم يفعل ما قبله انه سين وهو كذلك كما
 مر **قوله** ومثله الطواف بانواعه فلا ين له اي من حيف
 كونه طوافاً ايا من حيث الاجتماع بالناس كما يجمع فيس
 كما في حاشية الايضاح وجملة من شروحه **قوله** لا شاع
 او فاتها من عود الضمير للمسي والحلق وعبارة
 ما فعل الشيخ ابن حجر وافهم كلاله انه لا يسمى الغسل
 لرمي جمر العقبة يوم النحر ولا المبيت بمزدلفة ولا الطواف
 القدوم او الافاضة والحلق وهو كذلك اكتفا بما قبل
 الثلاثة الاولى ولا شاع ما عدا الثاني والثالث اه قال
 الكندي قوله كذا بما قبل الثلاثة الاولى وهي جمر العقبة
 ومبيت بمزدلفة وطواف القدوم والذي قبل الاول غسل
 وقوف بمزدلفة وقبل الثاني غسل وقوف عرفة وقبل الثالث

فلا يفوت الا بالوقوف بالمسعر الحرام

غ

غسل دخول مكة فيلحق ما قبل كل من هذه الثلاثة عنه وقوله مع
 اشاع وقت ما عدا الثانية والثالثة اما رمي جمر العقبة
 فلدخوله وقتها بنصف ليلة النحر ويبقى الى اخر ايام التريق
 واما طواف الافاضة والحلق اي ومثلهما السعي فيدخل
 وقتها بنصف ليلة النحر ويبقى الى اخر الى اخر الى اخر واما
 الثاني وهو مبيت بمزدلفة فيدخل بنصف ليلة النحر ويخرج
 بطواف في ليلة فليس بطواف والثالث وهو طواف
 القدوم فوقت سنة عقب دخول مكة ويفوت بالوقوف
 بعرفة لكن قد تعلق مكة قبل الوقوف بمدة طوييلة
 ويؤخر الى قريب الوقوف فتشع مدته كالثلاثة بل
 الاربعة بزيادة السعي المستع وقتها اي ومع تأخيره لا
 يكفي بغسل دخول مكة عن غسله لكنه لما اشحت مدته
 لا يحتاج لغسل غيره مما اشحت مدته ووجه ما ذكره
 من ان اشاع الوقت يقتضي عدم طلب الغسل انزعج لا
 تكثر فيه الزحمة واذا لم تكن كركم يكن اجتماع واذا لم يكن
 اجتماع لم يطلب الغسل قال الزركشي في حاشية
 هذه الحلة استحب به عند ازدحام الناس فيها في ايام الحج
 واقرة في الابعاب وغيره كما مر اه بتصرف واختصار لكن
 مقتضى النهاية عدم استيجابه لطواف الافاضة والوداع و
 الحلق مطلقاً وقال في طواف القدوم لقربه مما قبله **قوله**
 وبعد الغسل للاعدام او بدله اي التيمم **قوله** وان طال زمته
 واعتاد الحجابة رد لقوله الاذرعى محله فيمن لا يعتاد الحجابة
 او الحيف في احرامه لا احتياجه للغسل المتعد الا بحلق

دراسة واجاب **الوزكري** عنه بقصر مدته غالباً وبارئهم قد
 يصفون اليه ما سهل نزعه بقصر مدته غالباً به عند وجود
 العارض قال في الحشم ومقتضاه كلامهم سن فعله مطلقاً ثم
 اذا حصل شيء من ذلك احتمل انه يتيم اذ العقد الشرعي كالحسي
 وهو من الراس ويحتمل انه يجوز له حلقه بل يجب ويغدي
 ويكون احتياجه اليه للغسل الواجب عند رمحه الله ذلك الثاني
 اقرب لتصرح الاذرعى بان حرمة ازالة شعر الميسر محرماً
 ما لم يكن لبداً في حياته والا وجبت ازالته ان لم يصل الى الابد
 بها وقياسه هنا وجوب ازالته **قوله** ثم تطيب الى ابد
 ما ذكره من حرمة الاحرام ان يتطيب في بدنه **قوله** الصيام
 والباين فيكم لهما الذي في الحقة انه لا ينس لهما وفي الحشم
 ينس لهما تركه وفي حاشية الكودي انه لا ينس للمبتوتة **قوله**
 لنذرة هذه اي مع الله اذا وقع لا يدوم اذ مجرد الذود والها
 لا يعجب القضا فلا بد من العتد المذكور له وسن تركه للصيام
قوله الا اذا كانت لهما راحة الى اي فان كانت لهما راحة
 سن لهما مطلقاً قال في الحاشية دفعاً للادى عن الناس الام
 بالوعاية من غير **قوله** كما في النهاية وكذا في شرح
 البهجة والمنهج لشيخ الاسلام والخطيب في المعنى وفتح الجواد
 تبعاً لما في الرخصة **قوله** وقال في الحقة بكتافته قال الخالف
 القوي في حرمة وجرا عليه في الحاشية والايهاب والامداد
 وكذا الاسا وشرح التبيين الخطيب وهي القياس ومجمله في
 طيب حرمة العادة بشدة في ثوبه لا نحو ورد لم يضع الله
 عليه او يضعه على نفيه وخرجه بشدة في ثوبه استله في حرمة

ثم شد الحرمة في ثوبه فلا يضر كما يعلم مما ياتي في الطيب **قوله**
 كما استداهه راجع لقوله ويباح اي ويباح في ثوبه كما يباح
 استداهه في بدن وثوبه بعد الاحرام ولو بطيب له جرم
 لغير مسلم عن عائشة رضي عنها كافي انظر الى ويبعث المسك اي
 بريقه في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم قال في الحشم
 ومنع مالك الطيب في الثوب والبدن بحسب رسل ان اعداها
 او النبي صلى الله عليه وسلم الي احرمت بالبحر وعلي هذه الصنع فلم
 يرد عليه شيء حتى نزل عليه الوحي فالتا سرى عنه قال انزع عنك
 اللبنة واعسل عنك الخاقوق وجوابه انه منسوخ بغير عائشة
 المتفق عليه انها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين احرم
 في حجة الوداع اذ هي سنة عشر وذاك كان بالبحر انه في سنة ثمان
 ثم قال صحة الاحاديث بمصباح اللبنة بالخنا وهو محرم على
 الرجال فكما يستثنى فيها الخنا يستثنى الزعفران فيها ايتم قول
 والتحقق بها شيء اي من عينه لا مجرد راحة لقولهم في محرمات
 الاحرام واذا مسح الطيب بلبوسه او ظاهر بدنه لم يضر الا
 ان علق به شيء من عاين الطيب وفي الحاشية عن المتولي
 لو عطر ثوبه بما على بدنه نزعته ثم لبسه لزمته الغدنية قطعاً
 ينبغي جملة على ما اذا كان المنقل اليه عين الطيب ولو عطر
 ثوبه بما على بدنه لم يضر بلا خلاف وتكرر الغدنية بتكرار النقل
 والنزع والاعادة بما على بدنه **قوله** فعينه الغدنية وعبارة
 المسهاج ولو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمته الغدنية في الأصح
 قال في النهاية والثاني لا قدية لان العادة في الثوب
 خلعه ثم لبسه فحجل عفوا وفيه فسحة عظيمة **قوله** ولا عبرة

عليه حجة وهو تقيي بالحق
 تعالى يا رسول الله

الوقوف له بمسألة العرق عبارة غير غرة العرق قد دخل في حق
انتقاله بما عجل العناية ونحوه من دخول مكة كما نقله الكندي
عن الامام **قوله** والافضل المسك ولا عبرة بقول الشيعة
بنجاسته لما لفته ما هو معلوم الحل من فعله صلى الله عليه وسلم
وفعل غيره من السلف بالضرورة نعم يكره الزيادة لقول احمد
بنجاسته **قوله** وان يخلط الخ اي لاجل ان يذهب جرمه
قوله وبين الجماع قبيل الاحرام اي ليذهب شهوة النساء
وان الطبيب من دواعيه وتجرب عايشة طيب رسول الله صلى
عليه وسلم عند احرامه ثم طاف طائفة من اهل بيته فاصبح محرما واما
قوله ثم ليس الذكر بعد التجرّد اعلم انهم اختلفوا في
التجرّد عن المحيط فقيل هو سنة وهو ما جرى عليه في الايضاح
لانه ذكر في المسنونات قال في الحاشية وهو قضيت الروضة
والحرر والشرح الصغير ورجح الاسوي كالحج الطبري واعلم
جميع متأخريه والذي في المجموع كالتعريض انه واجب واما
التركيب وغيره في الاستعداد له واجتنب الاولون بان سبب الوجوه
وهو الاحرام لم يوجد وبانه لو علق الطلاق على الوطئ
لم يمتنع وانما يجب التزويج فوراً وبانه لا يجب ازالة ملكه
عن الصيد قبل الاحرام وبانه لو حلف لا يلبس ثوباً وهو
لا يلبس فترعه حالاً لم يحنث وبان من اراد الصوم فوطئ
او اكل ليلاً لا يلزمه تركهما قبل الفجر واجاب القائلون
بالوجوب بان موجب التزويج ليس هو الوطئ بل الطلاق
المعلق عليه فلا جامع بين الاحرام والوطئ وبان الصيد
يزول عن ملكه بالاحرام بخلاف تزويج الثوب فيجب قبله كالتزويج

على بعيد الدار بالجمعة قبل وقتها وبان المطلوب من المحرم ان يكون
استعث اعين وذلك متوقف على التزويج قبل الاحرام بخلاف الخلق
وترك الفطر انما يجب بطلوع الفجر فاحتيط له ما لم يحتط لهما
والحق ان الوجوب وان كان المعتمد في الفتوى لكن السنة اقوى
من حيث المدرك اذ الجواب المذكور متضج بالسنة للحجة الثانية
اي وهي مسألة الصيد فقط وكون الوطئ ليس سبباً للتزويج ممنوع
لانه سبب للطلاق المسبب عند التزويج والسبب السبب سبب
والفرق بين ما هنا والسعي للجمعة وانما لخشية الفوات ثم لا هنا
ودعوا انه لا يكون استعث الا بالتزويج ممنوعة واي فرق بين ما
هنا والخلق مع ان المدار في كل من الهاتين على حقيقة اللبس ومع
والصوم اولى بالاحتياط مما هنا اذ الاكل والجماع يفسد ومع
ذكر لم يوجبوا تقدّم الفرج منه على مقارنته لاوله فاولى
ان لا يجب التزويج قبل الاحرام لان الاستدانة لا تقتضيه انتهى
لكن قد يقال بما رواه هذه مسألة للجمعة بان خوف الفوات
وحصول المحذور حاصلاً في الجمعة بترك السعي وفي هذه
كذلك يفوت عليه حل اللبس ويقع في اللبس المحرم على المحرم بترك
التجرّد قبل الاحرام فخشي المحذور حاصلاً في السعي مع ان الجمعة
لها بدل والمشقة فيها اعظم واطول ومع ذلك اوجبوا عليه
السعي قبل وقتها فهنا مع قلة المشقة وقصر الزمن اولى
وما ذكره في مسألة الخلق يفرق بينهما وبين هذه بانه فعل
فيها غاية ما يمكنه ومسألة الصيد يزوله المحذور باحرامه
بخلافهما في مسألتنا وهي مسألة تعليف الطلاق ومسألة
الصوم لكن يمكن الجواب عنهما ولولم يكن ظاهراً هذه

مسألة وجوب السعي اولى لانه احوط والاخذ بالاحتياط قد
ينبغي والله سبحانه اعلم وقوله ويجرد الذكر خذج به المرأة
فلا يجوز عليها من اللباس محيط ولا غيره ما عدا ستروجهما
وليس القفازين في يديها وكذا ذكر الخنزير **قوله** اذا ارد او رد اية النضين
ليفيد ان كل سنة مستقلة لكان اولك اما الاثار والرد اولى
ذلك عنه صلى الله عليه وسلم فعلا وامرا واما كونها ابضين فلخير
السوا من ثيابك البياض واما كونها احدهما بين نضيتين فالان
في ذلك راحة للبدن والنفس ولان لك اقرب الى الطهارة فلو تعال
الجدي والنضيف قدم النضيف **قوله** توهم نجاسته لعل الوهم
هنا بمعنى الظن لانه هو الذي يناسب قوله بامر ترتيب **قوله**
لا بدعة اي لانه لم ينقل عن السلف عسلهم للشباب مع مجيها
من بلدان الكفر واهل الجهالة ومع ذلك فكثير بل اكثر من المسلمين
لا يعرفون الطهارة وتراهم يتلبسون بالنجاسة من مخدوم
ويقع وغير ذلك ثم يضعون ايديهم المتنجسة بذلك في الماء
وخواه ونعم النجاسة فيهم ولا يرون بذلك بأسا فهذا اشارة
في انصار المسلمين فكيف بفراهم وبواديه فكيف بالكفار ولكن
يكفي ما درج عليه السلف المتألم من القباحة والتابعين
من عدم التفتيش والاخذ باصل الطهارة **قوله** كالتاسوة
والمداس المعروفة الآن حاصل هذا انه الذي اعتل به من حجر
في تحفته وابعا به ان ما ظهر منه العقب وروس الاصابع
كالمداس محل مطلقا وما ستره هنا فقط لا يحل الامع فقد
النعلين وكلامه في غيرهما كلام غيره يفيد انه عند
فقد النعلين انما يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما دون ما
تحتها وان ستر روس الاصابع والعقب ثم ان الجوزين المذكورين

الذكر والخنزير ابضين ولو لم يكن
جديين ونضيفين

اشترطوا

اشترطوا له الحاجة كونه لا يليف به الحفا وحرف نجاسة وحروم
فلا بد فيه ليس نحو الحنف القطوع من حاجة واعتماد من زباد ان له
ذلك مطلقا قاله وكفا بفقد النعل حاجة وسياتي ذلك **قوله**
وان ستر القدمين بالباطية اي بما بقي منه بعد ما قطع منه
لظهور العقب لان عبارته هذه في التحفة في الحنف القطوع ولا
فالمدار على ظهور العقب على الخلاف السابق بقطع اودونه
قوله وكرم متجسس اي جاف والا فيجوز لحرمة التضمين
بالنجاس بدت او ثوب الحاجة **قوله** ومصبوغ اي ان وجد
غيره ولو لامرأة كذا في الكردي عن الابعاب قاله في الحشم
ولو قبل السج والافما صبغ قبل السج اولى مما صبغ بعده لان
هذا الم يلبسه صلى الله عليه وسلم بخلاف الاول فقد روي البيهقي
انه صلى الله عليه وسلم كان له برد يلبسه في العيد من وجمعة
ومحله ايضا في غير المعصر والمزغفر لحرمة لبسها على كلام في
في المعصر اي والمعتد عند الحرمة وعند مر الكراهة حيث
كان المصبوغ بها اكثر وانما كره هذا المصبوغ بغيرها
مطلقا بخلافه في نحو الجمعة لان المحرم اشعث اغير فلم يناسب
المصبوغ مطلقا على ان الما وردي والرو ياتي فمبلا هنا
كتم وهل يكره المصبوغ بغيره وان قل فيه نظرو ولا يخفى
انه خلاف الاولى والمتجسس كالمصبوغ بالاولى اه وفي التحفة
ويكره المتجسس الجاف والمصبوغ كله او بعضه على
الاوجه نعم نتيجة تقييد البعض بما اذا كان له وقع انتهى
ومستل يعلم انه لا يخرج من الكراهة بلبس مصانق اليمن الذي
فيها مصبوغ من حرير او غيره والمخلص الابيض الخالص

حتى تكلم المحرمات التي لها صوافق حريرا وغيره مصبوغ اذا انظر
 ان مثل هذا اماله وقع لظهوره فليتبكه **قوله** وان نواه
 اي سنة الاحرام وقوله بغيرهما اي مع غيرهما اي تركعتيه
 كما زوى بسنة الاحرام مع سنة العصر او فرضه وقوله **قوله** اي
 اي اتفاقا من ابن حجر والريلي وقوله **قوله** والاسقط الطلب اي
 وان لم ينو سنة الاحرام مع نحو سنة العصر بل نوى سنة العصر
 فقط سقط عنه الطلب المتضمن للراهة تركها ولم يشب عند
 ابن حجر في هذه ونظايرها مما يندرج في غير كسنة الوضوء
 والنجاسة والطواف والزوال والاذان ومنادة الحاجة وغيرها
 بما يقصد له وجود صلاة ووقوعها بعده او قبله واعتما
 حصول الثواب فيما ذكر وان لم ينو مع سقوط الطلب ونيتها
 مع نحو سنة العصر افضل ومع ذلك فضيلة ما ذكر من سنة اول
قوله ثم يخرج الى اول الميقات يحرم منه اي ان لم يطل
 فصل والا احرم من محل منه لا يطل به فصل اي بسببه وبين
 سنته كما مر في المواقيت **قوله** ويجب على ذكر اراد الاحرام
 مجرد الى مر الكلام على التجرد قريبا مستوفى **قوله** وبين
 ان تلفظ الى اي يتلفظ بها وهو مستحضر النية قال في المحرم
 ظاهر اي الايضاح انه لا يتم الاحتياط بالتلفظ الا ان قرن
 النية بجميعه وفيه عسر ولو قيل يكفي اقترانها باول التلفظ
 بها وباول التلبس لم يكن جيدا الا ان يكون من يوجب
 التلفظ بوجوب اقترانها بجميعه وله يتم الا بما جبهه وفي
 الايضاح لكن الافضل ان يتلفظ بلسانه ويلتزم لقوله بعض
 العلماء لا يصح الاحرام حتى يلبس وبه قال بعض اصحاب الشافعي

والاحتياط

والاحتياط ان ينوي بقلبه ويقول بلسانه وهو مستحضر نية القلب
 نويت الى **قوله** او عمن استوجرت له اي لما مر في حج الاجير
 انه يكفي اذني ميترلين بحج عنه ولو اخر عن فلان عن ولحرمت
 به فافق الشيخ محمد صالح ان ظاهرا لا يضاح انه يضر وان اكثر
 المتأخرين على انه لا يضر ان كان عازما عند قوله نويت الحج على
 ان يقوله عن فلان والا وقع للحاج نفسه اه وسن ان يقول
 اللهم احرمك شعري وبشري **قوله** ويصح نية اي فقط
 قال في الايضاح ولا يجهر بهذه التلبية بل يسبحها بنفسه **قوله**
 ولا يستذكر من احرم عنه وما احرم به في غيرها قال
 في الايضاح على الامتج وقد ورد الامران في الحديث الصحيح
 فاحدهما محمول على الافضل والثاني على بيان الجواز **قوله**
 والافضل نية ذلك اذا استوت دابته قائمة وشرعت في السير
 قال في الايضاح وللشافعي قولان احدهما الافضل ان يحرم
 عقب القبلة وهو جالس والثاني يحرم اذا ابتد السير
 راكبا او ماشيا وهذا هو الصحيح فقد ثبت فيه احاديث
 متفق على صحتها والحديث الوارد بالاول حديث ابن عباس
 انه صلى الله عليه وسلم **قوله** في دبر القبلة رواه الاربعة
 وحسن الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم لكن منعني
 البيهقي وجزم به المصنف هنا وقال السبكي لو لا كثرة الاحاديث
 واشتهارها با حرامه صلى الله عليه وسلم عند انجاء رحلته
 لسكان في هذا زيادة علم عليها ثم **قوله** اي الايضاح متفق
 على صحتها مراده ان احدا لم يطعن في صحتها لان الشيخين
 اخرجاهما لان البخاري تقدم ببعضها وروى في المواقيت ماله

قف على الاختلاف في النية

فيه ضعف انتهى قال في المحرمات

ماله تعلق بذلك **قوله** اما الملك الى تقدم الكلام على هذا كله
قوله والافضل تعيين الشك الى اي لطرف ما يدخل عليه
وقيل الاطلاق افضل لانه ربما عذر من له عذر كرهت فيه تملك
من صرفه لما شاء مما لا يخاف فوته قال في التحفة ورواية
انه صلى الله عليه وسلم احرم احراما مبهما ثم انتظر الوجي في
تعيين احد الوجوه الثلاثة الالية مردودة بانها مخالفة
للروايات الصحيحة انه احرم معيناً اي بالجمع ثم ادخل عليه
العمرة خصوصية له ومن روادك اي التعيين على
فقولها خرج لا يسمى حج ولا عمر محمول على ما قبل الاحرام
او انه لم يسمهما في تليته في دوام احرامه او ومع كون
الاطلاق مفضول فهو جائز بلا خلاف قال في الامداد وانما
استبح الاطلاق في نية الصلاة لان الاحرام اشد تعلقاً
منها الاثر انه لو احرم بشك نقل وعليه فمن انصرف الفرض
ولو قيد الاحرام بزمان كيوم او اكثر انعقد مطلقاً كالطلاق
او بالجمع في غير اشهر انعقد عمره او كاحرام زيدا ولم يكن
زيد محرم او باموته انعقد مطلقاً لحزمه بالاحرام وكما صح
ان ابا موسى لبا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له احس
اه وقولك والافضل التعيين بشرع في صفة الاحرام
وقولك بان ينوي الى تصوير التعيين وقولك او
كلهما قران فهذه صور التعيين **قوله** لا يجامعها قال
لان ما قصد به في الدوام يمنع الانعقاد كالحديث في الصلاة
قوله ولو لبهيمة اي ولو كان من صبي جماعة لبهيمة

قوله

قوله وان شئ او جهل اي او كان من صبي وعبرة الامداد
في قبل او دبر ولو لبهيمة ومن صبي وناس وجاهل وان
عذر كما اقتضاه اطلاقهم فلا ينعقد الشك اصلاً كما
صح في الروضة في محرمات الاحرام وهو الوجه مما
جرى به هناك لرافعي من انعقاد صبي كما لم يفسد
واقتضاه كلام الحارثي لان ما قصد في الدوام يمنع الانعقاد
كالحدث في الصلاة وانما لم يفسد جماع نحو الناس لانه لا
يلزم من عدم الفساد في الدوام لقوته عدده في الابتداء
لضعفه مع وجود المانع وخرج بجامعاً ما لو قارنت النية
الترجح فينعقد صحيحاً على الوجه نظير ما مر في الصوم
ومن ثم قال ابن العماد ان هذا هو الموافق للقواعد
قوله فلو احرم بجنتين الى وجزم بذلك في التحفة و
النهاية قال فيها قياساً على الطلاق في مسائل النصف
اي او غيره من الكسور والغاء للاضافة الى اثنين في مسائل
الحجتين والعمرتين لتعذر الجمع بينهما باحرام واحد
ففتح في واحدة كما لو يتم لغرضين لا يستتبع الا واحدة
كما مر وقارن عدم الانعقاد في نظيرهما من الصلاة
بان الاحرام يحافظ عليه مالا يحافظ على غيره اه وكتب بعضهم
عليها ما نصه قوله لتعذر الجمع بينهما هذا
في الحج اذ لا يمكن جمعها في عام واحد واما العمره فلا
يظهر لانه يمكن جمعها في عام من جهة العقل بان يحرم
بعمرتين في آن واحد ويأتي بواحدة ويجعل منها وياتي
بالثانية وهذا البحث وارد ولكن الحكم لم ينته

وهذا المورد غير ظاهر اذا المراد الامكان الشرعي وهو لا يمكن
 ان ينعتقد احرام واحد بغيرتين كما لا يمكن بصلتين ولا
 صوميتين وقال الروياني لو احرم بحتين هل ينعتقد بحد
 وعمره الا شبه بكلام اصحابنا لا والثاني نعم لان احرامه
 بالحج الثاني ينصرف للعمرة كما لو احرم بالحج قبل الشهر لان
 الحالة لا تقبل حجة اخرى وتقبل العمرة وقارن الصلاة
 بامتناع اعتقاد صلاتين باحرام واحد بخلاف الاحرام
 بالحج وعمره فيصح **قوله** واستظهر بعضهم ان من البعض
 قول بعض العامة الخ اما الركن كالطواف والسعي فهو جزء
 منه فيكون كالربع والخمس فيكمل كالطلاق من تحريم فريضة
 الباقي او يكون من اطلاق الجزء على الكل وهذا كذلك واما
 اللازم للركن كالجبل والكشف اي في الاحرام والثانية اي في
 الوقوف وكالتصفا ومكة فهي ملزمة للشك فيعتقد بهما
 كما قال ابن الجلال وله صرف لما شاء لانهم جعلوا بالجبل والوقوف
 فيلزمه الحج **قوله** فان اطلق هذا مقابل لقوله والافضل
 تعيين الشك **قوله** بان نوال الشك الى قوله تهيؤ
 للاطلاق **قوله** واعتقد عمره ان كان في غير اشهر اي في
 الاصح لان الوقت لا يقبل غير العمرة وله ادخاله الحج عليها بعد
 دخول وقتها كما في الابعاب والثاني ينعتقد بهما فله صرف
 الى عمر قبل دخول اشهر الحج وبعد اشهره وذلك مفروض فيما
 لو احرم به في غير اشهره فلا يجوز ان يتقاع على اطلاقه حتى

فلا يصح صرفه الى غير اشهره
 الى الشك في واحد ما قوله

بفعل

يدخل اشهر الحج ثم يصرف فيها اليه **قوله** واما ان كان في
 اشهر الى قوله او قران قال في التحفة وتواتر مناق الوقت او فاته على
 الاوجه خلا والجميع ويوجه بانه بالصرف تبين انه كان
 كالحرم عامر فاليه فاذا صرفه للحج فعل ما يفعل من فاته وقت
 صرفه للعمرة خروجاً من الخلاف اهـ ومر عن مر في الميقات
 الزماني خلافة فيما لوصاف الوقت ويأتي قريناً استوجه
 في الفتاوى خلافاً فيما لوصاف الوقت ما ذكره في التحفة **قوله** بالنية
 القلبية اشار به الى انه لا عبرة بصرف اللسان وحده بل العبرة
 بالقلب وبين ان يتلفظ به انضم لسأله القلب اللسان **قوله**
 ان صلح الوقت كما قال في النهاية كما لمعني اما اذا لم يصلح الوقت بها
 بان فات وقت الحج **قوله** فالوجه صرفه الى العمرة كما قاله الروياني
 وذكر الزمخشري انه الاقرب وان قاله القاضي انه يحتمل
 ان تتعين العمرة وان يتقاسمها فان عينه لعمرة فذاك اوضح فليكن
 فانه حج قال الشيخ اي ذكرها وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الاصحاب
 ولو صاق الوقت فالمحج كما قاله الاسوي وهو مقتضى كلامهم
 ان له صرفه لما شاء ويكون كن احرم بالحج في تلك الحالة قال
 القاضي ولو احرم مطلقاً ثم افسد قبل التعيين فأيهما
 عينه كان معتد به وما قاله في صنيف الوقت يخالف
 ما قدمه في الميقات الزماني عن الزمخشري الا ان يقال
 لا يلزم من نقله لما قدمناه عنه ثم اعتماده اذ يمكن ان يفسر
 مرتضيه وانه موافق للتحفة وكذا المعنى **قوله** ثم يعمل
 فلا يحسن به عمل قبلها اي قبل نية صرفه **قوله** فلا يعتد

١ ٢ ٣ بعله قبلها حتى لو طاف ثم صرفه للمح لم يقع عن طواف
 القدوم الذي هو من سنن الحج بل يقع عنه من حيث انه حجة
 البيت فقط التي لا تتوقف على الاحرام ولا الشك واعلم ما ذكر
 في الحاشية وجرا في بقية كتبه كشيخ الاسلام وهرير والخطيب
 وغيرهم على وقوعه عن طواف القدوم الذي هو من سنن الحج
 بل قال في الايعابه انه يجزيه السعي بعده لان شرطه ان يقع
 بعد طواف ركن او قدوم وهذا طواف قدوم اه قاله سم في ش
 الغاية قضيه انه يكفيه السعي بعد الطواف المذكور وتورد
 فيه في الاسناد وقال الخطيب ومر في النهاية الاوجه
 انه لا يكفيه احتياطا للركن وجدا عليه ابن حجر في باقي كتبه
 وعبد الرؤف وقال الظاهر انه ليس له اعادة الطواف لسعي
 بعده لسقوط طلبه بفعله فتعين تأخير السعي **قوله** كان
 فاسدا اي ويجزيه فيه حكم الاضداد **قوله** فان لم يصح
 لهما من الكلام في ذلك وقد مرنا عبارة التحفة والنهاية والغني
 والخلاف بينهم في ذلك **تنبيه** ذكر المصنف رحمه الله
 تعالى صور الاحرام الاربعة الافراد والتمتع والقربان والا
 طلاق وترك الخامس لكونه سياقي به في التنبه الا ان
 وهو احرامه كاحرام زيد ودليلها الخبر القبيح عن
 عايشة من اراد ان يهل بحج وعمره فليفعل ومن اراد ان
 يهل بحج فليفعل ومن اراد ان يهل بعمر فليفعل ولما روي
 الشافعي انه صلى الله عليه وسلم خرج هو واصحابه ينتظرون
 الغنم اي الوحي فامر من لا هدي معه ان يجعل لخدمته
 عمرق ومن معه هدي ان يجعله حيا لكن مر عن التحفة انه
 صلى الله عليه وسلم احرم معينا ومر خيرا ان ابا موسى الي بما

لبي به النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** التثنية الثاني
 اي وهو في توقيت الاحرام وتعليقه وتثنيته باحرام غيره
 والشك فيه والافراد والتمتع والقربان ودعاؤها **قوله**
 خلافا للفتح حيث قال لا يتعد مطلقا كما في الطلاق وهذا
 ما نقله الرويان عن اصحاب ونظر فيه في الروضة والمجموع
 وينبغي ان لا يتعد لانه من باب العبادات والنية التحريم
 شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسوية
 ويقبل الاخطار ويدخل التعليق **قوله** ويصح انما يحرم
 في الغد **قوله** كما في التحفة وعبارة بخلاف اذا
 اوان اوصى احراما فانه لا يتعد وان كان
 محرما لانه هنا علق مستقبل وهو كثر غرر امند بحال
 فتصح فيه ما لم يتأخر في المستقبل لان الشك فيه اقوى
 وليس منه اي من التعليق مستقبل انما يحرم غدا او من
 الشهر وان دخل فلا بل اذا وجد الشرط صار محرما
 لانه لا تعليق فيه ينافي الجزم بحاضر ولا مستقبل وانما
 هو جزم بالاحرام بصيغة وفارقة ان احرم فلا فانا
 محرم اذا احرم بان الاول اي وهو تقدير الشرط ينافي
 الجزم بالكلية بخلاف الثاني اي وهو تأخير الشرط ونظر
 ما ياتي في تعقيب الاقرار بما يرفع عنه انه ان قدم المانع
 بطل وان اخرج فلا والاوجه ان ذكر الاحرام مثال ففي
 ان كان بطل في الدار فانا محرم يتعد وان كان فيها والا
 فلا **قوله** خلافا للفتح اي لانه سوى في المطلق بين
 الصورتين اللتين في المتن بقوله والتحفة الرويان نقل

اي وكذا الاحرام
 وكذا الاحرام
 وكذا الاحرام

عن الاصحاب انما حرر غدا او اذا دخل الشهر او يومين بالطلاق
 فيصح اذا وجد المعلق عليه في الاولى ويلغوا التاقيت
 في الثانية وهو مردود كذا بينته ثم بل لا ينعقد
قوله لان علقه الخ اي لما مر قريبا عن التحفة
قوله فان قال اذا اومتى كان الخ لان كان ملازمة
 للمضى في المعنى وان دخلت عليها اداة الشرط كما
 يأتي ملازمة للمضى في المعنى وان دخلت عليها اداة
 الشرط كما يأتي والتعليق بها تعليق بجائز
 لا يستقبل **قوله** وقولهم ان تخصه ان الماضي
 لان معنى قولك ان قام زيد قمت ان حصل منه قيام
 في المستقبل ترتب عليه قيامي فيه **قوله** محله في غير
 كان اي على خلاف فيه مذكور في كتب النحو **قوله**
 والا اي ينيوي التبرك بل نوى التعليق او اطلق فلا
 ينعقد **قوله** وان احذر بما احذر به زيد وعلم
 بقوله مطلقا لانه قصد الاحرام بصفة فاذا بطلت
 بقي اصل الاحرام **قوله** كما لو كان احرام زيد الخ اي
 قلما ينعقد مطلقا في الاولى ينعقد مطلقا في هذه
 والمكره من كون احرام زيد فاسدا في هذه ويلزمه
 المضى فيه ولا يتصور احرام فاسدا الا في هذه
 اما اذا احذر وهو جامع او كاف فاحرامه باطل ولا
 يلزمه المضى فيه فكما يتبعه في ما صرف اليه احرامه

قل هو الله احد

ان يحرم من كونه احراما فاسدا في هذه ويلزمه المضى فيه ولا يتصور احرام فاسدا الا في هذه

الملك



المطلق قل لا يتبعه في ما اذا افسد **قوله** فلو كان احرام
 زيد بعزم الخ اي لما مر انه لا يلزمه الا ما انعقد له به اصل
 الاحرام من اراد او تمتع او قران او اطلاق لا ما يطرا عليه
 من العتق والافساد والادخال **قوله** الا ان يقصد التشبه
 به في الحال في صورتين اي صورة في المبرق والادخال
 وقضية سكوته عن الافساد انه لا يتبعه فيه اذ لا
 يقارن اوله في غير ما مر ولا يفسد الاجتماع النقص
 نفسه بل ينعقد مطلقا وان قصد تشبيهه احرامه
 ما حرماه في الفساد لما مر وفي الامداد ولو احرم
 كما حرر زيد وعمر وصار مثلهما ان اتفق احرامهما
 سواء قصد التشبيه بهما في الحال ام لا وان اختلفا
 صار قارنا ان صح احرامهما فان قصد انعقد له مطلقا
 واحرام احدهما انعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في
 الفاسد كذا قيل انه القياس ويتعين تعينه بما
 اذا كان ذو الاحرام الصحيح محرما بعزم حتى يمكن صرف
 الاحرام المطلق الذي استفاد من التشبه بالثاني
 الوجه الذي يمكن ادخاله على العموم التي استفادها
 من التشبه بالاول والافلوكان الاول محرما بالوجه او بها
 فلا فائدة لا انعقاده له مطلقا ثانيا لانه لا يمكن صرفه
 لما يدخل على ما هو فيه من الخ **قوله** فلو احذر قبل التعيين
 او الادخال وقصد التشبيه الوق له بل مطلقا اشار الى
 انه عند قصد التشبيه المذكور انما يتبعه في تعيين

اواد حاله سابق على احرامه والا انعقد له مطلقا لكن
 قال في العثم ولو احرما حرامه قبل صرفه وادخاله
 وقصد التنبه به في حال تلبسه باحرامه الخاص
 والاي مع على الاوجه وان نظروا في الاخرى
 قاله ونحوه الاساء والامداد والمغنى والتفتة والنهاية
قوله ويقبل خبره فيه وهذا المراد من الاحرام
 نية الشك ولا يعرف الامن به اي شك تلبس **قوله**
 كان احرامه يحج اي اعتبارا بالواقع **قوله** فهو مائة
 كجنونه وغيره مما يتعسر مراجعته **قوله** نوى القرآن
 اوج قد القدان لان نيته اولى لاحتمال ان يرد نواه
 او نوى العزم فيكون مثله ويجوز ادخال الحج على العزم
 فيحصل له في الصورتين الحج والعزم وان كان لا يبرأ
 فظاهر الامن الحج لاحتماله انه نواه وحده والامح ان
 العزم لا تدخل عليه اما الحج فيبرأ منه بكل تقدير لانه
 ان نواه او نوى القرآن فقد انعقد باصل الاحرام
 وان نواه العزم وحدها فقد دخل عليها نيته القرآن
 وعزبه عن حجة الاسلام ويجزي هذا الحكم فيما
 لو شك هل نوى باحرامه حجا او عزمة او كليهما **قوله**
 قبل العمل اقلو عمل قياتي في قوله ولو اقتصر
قوله ولا يلزمه دم القوان اي للشك في حصول
 العزم له وهي لا تحصل بالشك فكذا الدم لا يلزمه بالشك
 لكنه يثبت له لاحتمال حصول القرآن له بان كان زائدا
 مقبلا فبعبه فيه او محرمها بعزمه وقد زاد عليه نية الحج فيكون

لا يلا ان القاعة كل ما لا يعلم الامن
 الشك فيقبل خبره فيه

قارنا

قارنا في الصورتين وان لم ينو القرآن بل نوى الحج وحده فقول
 المصنف بل يثبت ان نواه لم يذكر قوله ان نواه في التحفة
 ولا شرعي الارشاد ولا مرعي النهاية ولا في الاسان لان
 احتمال القرآن الذي سن له الدم حاصل وان لم ينو
قوله ولو اقتصر على اعمال عزم الحج عبارة غير كالتحفة
 اما لو لم يقرب ولا اقر بل اقتصر الحج **قوله** وان نواه
 اي لا يلا لا تدخل على الحج ان كان احرامه به وان كانت
 تحصل لو كان محرمها بها لكن الشك لا يحصل به البراءة
 ولا يحصل ببيتها التحلل من الحج لان التحلل منه انما يكون
 بالفراغ من اعماله ولم يفت وقته فبقي على احرامه
قوله ولو اقتصر على اعمال الحج ولم ينو شيئا اي لم
 يقرب ولم يقر بخلاف نية العزم وحدها فلا يفتد شيئا
 الا التحلل لكن بشرط كونها بعد فوات وقت الحج **قوله**
 حصل التحلل ولم يبرأ من شيء منهما وان يتيقن انه
 اتى باحدهما لكن لما لم يتيقن الساقط منهما وجب عليه
 الاتيان بهما من سبي صلاة من الخس ولم يعا عنيها
 كما لو احرم معينا ثم نسيه اي فالحكم فيما اذا انقضى
 معرفة احرام زيد الذي احرم كما حرمه كما لحكم فيما اذا
 احرم ثم نسي ما احرم به من انه ينوي القرآن او الحج
 ويرأى من الحج فقط فان لم ينو بل اقتصر على عمل احدهما
 لم يبرأ من شيء منهما **قوله** فكما سبق اي انه لا يبرأ
 من شيء ويحصل له التحلل في عمل الحج لانه العزم

او جعل عزم بعد فوات وقتها
 لا يلا من كان في
 التحفة وقال في الارشاد
 كما انما يبرأ من نية الحج
 باحدهما لو كان لا يبرأ

قوله فان عمن الشك بعد الوقوف الخ عبارة الامداد
قوله هذا كله ان عمن لا احد هما ما ذكر قبل الايتان بشي
من الاعمال كما تقر فان عمن له ذلك بعد الايتان بشي
منها فان كان بعد الوقوف وقبل ان يطوف فان بقي
الى ما هنا **قوله** او لم يفت وقته او فرد ولم يقف بقوله
او لم يفت واجع القول وقته او فرد اي ولم يقف في
الصورتين **قوله** او وقف ولم يفت ولا فرد اي
بل عمل عمله الخ وحده من غيرية كما مر نظيره **قوله**
لم يعمل له شيء اتاني قوله ووقف ولم يفت ولا فرد
فلا عمل بهم ولم يتعين الساقط منهما واتاني ما قبلها
فلا انه لم يقف بعد الشك وعمل الخ قبل الشك لا يفيد
لا احتمال انه محرم بعزم **قوله** لا احتمال انه محرم بعزم
اي ويكتنع ادخال الخ عليها بعد الخروج في الطواف
قوله ولا عزم لا احتمال انه محرم الخ اي فعل بعد
ذلك الطواف فابقي من اعمال العزم في محرم الخ او كان
واتي بعمله او عماله بيري من الخ فقط **قوله** واتي بعد
ذلك الخ اوها لوقاله واحرم بعد ذلك الخ لكان
ابن لقوله واتي باعماله ولكنه تبع بشرحي الارشاد
قوله بيري منه فقط اي بيري من الخ دون العزم اما
برائه من الخ فلا نه اذا احرم به باصل الاحرام فلا
والا فقد ادخله على العزم واما عدم برائه منها
فلا احتمال انه محرم بالخ وهي لا تدخل عليه قال
في الاحتمال انه محرم بالخ وهي لا تدخل عليه قال

فان افعل عمل عزم اي صم
وهو لا يدخل عليه مطلقا قول

لكن لا نغتنبه بفعله اي مامر اي اتمام عمل العزم في الاحرام
بالخ او بالقرآن لاحتمال انه محرم الخ فيقع الخلق في غير
اوانه ونظيره ما لو ابتلعت دجاجة بغيره او تقابلت
دايتان على شاطئ وتعدروا وروهما فان بقي صلحت
بدخ الدجاجة ولا صاحب احد الايتين باطلاق الاخرى
لكنها ان فعل ذلك لزم الاول فابين فيمضي الدجاجة حية
ومذبوحة والثاني قيمة دايت الاخر هذا ما في الروضة
وامتثلنا وقال ابن الحدا لا نغتنبه به وهو قضية كلام الحارثي
تعالى الغزالي اذ الخلق يباح بالعدو ونقلت في مجموع
عن جمع ومحنة وصوت البليغي انه يقال له ان فعلت
كذا لزمك كذا وان فعلت كذا قلنا كما يقال للمولى المحرم
ان وطيت فسد احرامك والافطفت والاطلق عليك العاقبة
قال ولا يستغني هذا الخلق شيء من المحرمات ولو جامع
في محرم بالخ لم يصح حجه لجواز كون احرامه السابق بالخ
وقد جامع قبل التحلل الاول ففسد ولا سلم لابن الحدا الخلق
بل يتعين التقدير ما قل ما يمكن لزوال الضرورة به اه
نظر كتون ازالة العمل كزالة البعض في الجزاء لا فراقها
في الحرمه والاقتصار على الخ المفسدين واجب **قوله**
ووجب دم متبع الخ وعبارة الروض فان كان افاقا لزمه
دم اما للتمتع او للخلق وهي احسن لانها تقيد ان الحرمي
لا دم عليه ان لا يجب عليه دم متبع ولا وان ودم الخلق
يجب عليه كغيره ان تحقق كونه في عزاوانه ولا تحقق
هنا احتمال انه محرم بعزم وانه واقع في اوانه وقال الامداد

بلخ

ما الدم فلا نه متمتع لاحتمال ان احرامه بعزم واما قارن فيلزم
 مع دم القران دم الحلق قبل انه لكن المتيقن الثاني للشك
 في القران واما حالف في غير اوانه لاحتمال ان احرامه بغيره
 عن الواجب عليه من غير تعيين جهة اذ تبيينها في الغار
 غير واجب فان عين واحط الى جزوا ما كونه كدم المتمتع فلا
 حياط **قوله** فان اعصرني بالدم ولو مع وجوه الطعام اذ
 لا اطعم في دم التمتع وخوف الاعين مات وعليه ذلك **قوله**
 فان كان متمتعاً اجزاء اي اجزاء ما فعله من الدم او الصوم
 المذكور **قوله** والاقله ثلثة اي وان لم يكن متمتعاً فيقع له
 ثلاثة ايام للحلق والباقي نفل **قوله** ولا يعين الثلاثة
 لجهة احتياطاً وفي الامداد ويجوز تعيين التمتع في البقية
 ثم قال فان اطعم او اقتصر على صوم الثلاثة لم يبرح الوجه
 لان شغل الذمة بالدم معلوم فلا بد من تحقق البراءة فان
 تجز عن الصوم فاطعم ستة مساكين بري لانه ان وجب
 عليه دم حلق فذاك او دم تمتع فقد زاد خياراً بزيادة مدين
 من ثلثة اشبع وهي الواجبة في الحلق اهـ وبينا انه ان كان
 دم تمتع فعليه صوم عشر ايام فاذا عجز اطعم عن كل يوم
 مائة اربعة امداد فاذا اخرج ثلثة اشبع فهي باثني عشر
 مداً فان كان الذي عليه دم حلق فذاك او دم تمتع
 فقد زاد مدين لما مر فيها العاجز **قوله** ولا يجب هذا الدم
 على حرمي اي لما مر فيها **قوله** كما في الصلاة اي اذا اشك
 في النية بعد السلام **قوله** وقيام السكك شرع في تادية
 الشك باوجه وفي بيان الافضل منها وفي لزوم الدم

فان كان من الدم
 فان كان من الدم
 فان كان من الدم
 فان كان من الدم

وبتاد

وبتاد السكك خمسة اوجه ذكر منها ثلثة وترك الح وحرمة
 والعزم وحدها اما الاطلاق فيستعين فيه الصنف لواحد متما
 ذكر **قوله** يحرم بالعم من اذ في الحلق او ميقات بلادة قال
 في النخبة وكذا الواحد من الحرم لان الاثر والدم لا دخل لهما في
 التسمية نعم قد يوثق ان في الافضلية الائمة **قوله**
 او يعتمر قبل اشهر ثم يحج عبارة النهاية اما الافراد غير
 الافضل فله صورتان احدهما ان ياتي بالحج وحده في سنته
 الثانية ان يعتمر قبل اشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما ياتي
 اهـ وليس قوله من الميقات بقيد وفي الامداد ومن الافراد
 ايضاً كما طرح به الشيخان ما لو احرم بالعم ثم عاد
 للاحرام الحج الى الميقات وقضية كلامهما ان هذه افضل من
 التمتع اهـ وقضية ان ما ذكره افراد وان احرم في اشهر الحج
 فعليه للافراد صور وعبارة الكودي ومن صور الافراد
 الفاضل بالنسبة للتمتع الموجب للدم اي للافراد الافضل مطلقاً
 وهو ان يحج ثم يعتمر من عامه ما لو اعتمر قبل اشهر الحج ثم
 حج من عامه لكنها معضولة بالنسبة للآتيان بالعم بعد
 الحج فيما بقي من ذي الحجة ويسمى ذلك ايضاً متمتعاً وفي حكم
 ولو اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج من عامه ولو من ميقات
 بل لم يكن افراد اخلا فاللحج الطبري وغيره الا ان يقول
 كلامهم بان المواد به الافراد الذي هو قيم التمتع الواجب
 للدم لا مطلقاً لان الاصل انه تمتع لا دم فيه اذ المشروط التي
 للتمتع انما هي لوجوب الدم فيه لا لتسميته متمتعاً كما صرح
 به في من احرم بالعم وانما ثم بالحج والصورة المذكورة

دون الافراد في الفعل وافضل من القران ومحل ذلك ما اذا لم
 يعتمر ايضاً بعد الحج في سنة والا كانت من صور الافراد الفاضل
 بل افضلها بخلاف ما اذا لم يعتمر في سنة أصلاً أي بل يقتصر
 على الحج فيها فان كلا من التمتع والقران افضل منه وقول
 المتولي الافراد افضل وان اعتمر في سنة اخرى قاله في المجموع
 شاذ ضعيف وهي كذلك وان اختاره السبكي مستدلاً بأنه
 صلى الله عليه وسلم لم ينقل عن فعله اعتمار بعد حجه ويرد قول
 المصنف جميعاً بين الروايات الكثيرة المتناقضة في احرامه
 عليه السلام المصواب انه احرم أو لا يحج ثم ادخل عليه العمرة
 لمصلحة بيان جواز الاحرام بها في اشهر لهذا الجمع العظيم
 وان بينه قبله ثلاث مرات في ثلاث سنين في العقدة
 وانما سأل له ذلك ان منعنا ادخالها على الحج خصوصية له
 فيترجح الافراد لا اختيار له عليه الصلاة والسلام ولا ولداً
 واصب عليه الخلفاء الراشدون الاعلى فاختلف فعله فعلم
 من اطلاقهم ان الافراد افضل وان اعتمر المتمتع في شهر الحج
 بعد حجه او القارن قبل قرانه او بعده خلافاً للاسوي
 في الاول والبارز في الثانية وان تبعه جمع لان في الاتباع
 ما يزيد على فضل الشك الثالث كما فضلت ثمان على اثنا
 عشر ركعة في الضحى ونظائرها كثيرة وانما كانت الصلاة
 اول الوقت بالتيتم واخره بالما افضل من الاقتصار على الصلاة
 اخر الوقت بالمالا لانه في هذه التي بالصورة الكاملة والناس
 قصة مع كونه معذوراً بخلافه هنا فلم يأت بالصورة الكاملة
 مع عدم عذره انتهى فتأمل قوله ولا محل ذلك ما اذا

لم يعتمر ايضاً بعد الحج في سنة والا كانت من صور الافراد الفاضل
 بل افضلها بقوله بعده فعلم من اطلاقهم ان الافراد افضل وان
 اعتمر المتمتع في شهر الحج بعد حجه ففيه تناف الا ان يحمل
 كلامه اخراً على تمتع لم ينقل فيه انه من الافراد كما لو احرم
 بالعمرة في شهر الحج ثم حج من عامه ولم يعد لاحرام الحج
 للميقات فلهذا الصورة الافراد افضل منها وان اعتمر بعد
 الحج في عامه بخلافه ائحد بها قبل اشهر او فيها وعاد للميقات
 ثم حج من عامه واعتمر ايضاً في بقية ذي الحجة فهاتان
 افضل من الافراد الفاضل لكن لا يناسب ذلك تعليقه بغيره بان
 فضيلة الاتباع تروى على زيادة العمل وبخالفه فامر من
 الكندي وقول المصنف لكن الاول افضل وفي الخفة
 بعد قول المهاج وافضلها الافراد قاله لان روايته اكثر
 ولان بقية الروايات يمكن ردّها اليه بحمل التمتع على
 معناه اللغوي وهو الانتفاع والقران على انه باعتبار
 الاخر لانه صلى الله عليه وسلم اختار الافراد أو لا ثم ادخل
 عليه العمرة خصوصية له ولا جماعهم على عدم كراهته
 واختلافهم في كراهة الآخرين ولعدم دم فيه بخلافهما
 والجبرد ليل النقص ولما صنية الخلفاء الراشدين عليه
 الاعلى فانه كان ينيب فيه ابن عباس لا شغاله بقتال
 الخارجين عليه **قوله** ولو من عامه كما في الفتح عبارة
 الفتح وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج من عامه
 فيسمى افراداً على ما صرح به جمع الحج ما قاله ومثله الامداد

وغيره وليس فيها ما الذي زادها الوفاء المقصود للتعظيم اي سواء
 في عامة ام بعد ذلك قد يستفاد من الشمول الذي ذكره
 اما وجه تسمية ذلك افرادا فيما اذا جمع من عامه فقد مر عن
 الحاشية ومرايه يسمى ايضا متمعا واما اذا لم يجمع من عامه
 فالافراد العشرة عن الجمع في ذلك العام كانه اذا جمع ولم يعتمر
 من عامه يسمى افرادا لافراد الجمع في اشهر من العزم **قوله**
 وان كان الاول افضل اي وهو ان يجمع ثم يعتمر لكن انما يكون
 افضل ان اعتمر في عامه ان السبكي رجع الاخيرة قال في الاطراف
 وعلله بانه اذا احرم بالعم بغير الحج وقعت في اشهر عند
 جمع وهم القائلون ان الحج كلها من اشهر فيشبه التمتع لكن
 هذا القول ضعيف المدرك لاشئ مراعاته **قوله** كما في شري
 الارشاد اي وغيرهما **قوله** والاول افضل اي ويصير
 به الافراد افضل اوجه الشك بخلاف الثاني فنفسوا
 فضله عن كونه فيه فضل **قوله** ولا يحصل اي الافراد العشرة
 فضله عن كونه فيه فضل **قوله** ولا يحصل اي الافراد العشرة
 لانه انما يقع من واحد فرغ من الحج ثم شرع في العمرة
 والتمتع الحج هذا هو التمتع المفضول وهو الذي فيه الدم
 واما التمتع الفاضل وهو لا دم فيه ويسمى ايضا افرادا فقد
 مروا باسمي فاعلم متمعا لتمتع به بين الحج والعمرة بحظوان
 الاحرام ولا يرد ان هذا ياتي في الافراد لان وجه التسمية لا
 يوجبها او لتمتع بسقوط العود الى الميقات **قوله**
 والقرآن ان يحرم بهما في اشهر الحج اما قبلها فلا يعقد الحج
 فقيده بذلك لتصوير القرآن اذ لا فرق في نية واحدة في

والافراد العشرة والقرآن افضل منه كما مر على

والاشرفاوي وهذه هي القول
 الاصلية للقرآن

التي بعد كما **قوله** وهو الاكمل اي لعدم الاساءة فيه **قوله** او من
 غيره اي الميقات وهو دونه اي من احرم من الميقات لما
 في هذا من الاساءة والدم على مرتبة المواقيت ويندرج عمل
 العمرة في عمل الحج قال في التحفة للحج المصحيح من احرم بالحج والعمرة
 اجزؤه طواف واحد وسعي عنهما حتى يحل منهما جميعا
 اي رواه احمد وروى في الجامع لحسنه وهو مذاهب الائمة الثلاثة
 وخالفهم ابو حنيفة وفي الصحيحين غيره بل مسلم يكفيك
 طوافك وسعيك للحج وعمرتك يعني عابشة **قوله** او عمر
 في اشهر وهو افضل اي للاجماع على صحة هذه بخلاف
 التي بعدها فاعلم الاصح في الروضة **قوله** او قبلها وهو دونه
 اي لما مر **قوله** ثم يدخل عليها جازي اشهر راجع الى
 القورتين وانما قيد الادخال باشهر لان الحج لا ينعقد في
 غيرها قال في التحفة والنهاية ويصير قارنا بالحج عابشة انها
 احرمت بعمره فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فوجدها
 تنكح فقال ما شانك قالت حضنت وقد احل الناس اي من
 عمرهم ولم احل فقال لها اهلي بالحج ففعلت ووقفت
 الموقف حتى اذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال
 لها صلى الله عليه وسلم قد حللت من ححك وعمرتك جميعا
قوله ولو بعد استلام الحجر الاسود بنية الطواف اي على
 الاوجه كما في النهاية قال فيها لانه مقدمة لبعض بخلافه
 بعد الشروع فيه ولو بخطوة فيتمتع الادخال **قوله** ولو بعد
 الافساد الحج اي على الاصح وفي حاشية الفتح فانه قلت من
 قواعدهم ان الفاظ العبادة والعقود اذا اطلقت انما ينصرف

للصحيح يقتضي الاحكام كذلك قلت الحاقم الفاسد هنا الصحيح
 في جميع الاحكام اخبرني النسخة عن القاعدة واوله لو حلف لا يصح
 ولا يصح حنث بالفاسد ايضا قال عبد الرؤف ويجوز ادخاله
 عليها حينئذ ولا يلزم من تساوي الصحيح والفاسد في الكفر
 الاحكام جوازها وبكفي في منع حرمه التلبس بعبادة فاسدة
 فكيف التلبس في جعلها كذلك وان ترجح في المنع لجواز **قوله**
 كعكسه اي وهو ادخال العزم على الحج فيحتج في الجديد لانه لا يستفيد
 به شيئا بخلاف الاول فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت
 ولانه يحتج ادخال الضعيف على القوي كغراش النكاح مع
 مع فراش الملك لقوته عليه جازا ادخاله عليه دون العكس في القديم
 يجوز ويحرم الامام كعكسه مالم يترفع في اسباب تخلله ويجوز
 القرآن بكلمة وان لم يخرج الحل على الصحيح تغليباً للحج مع انه
 يجمع بين الحل والحرم بعرفة **قوله** مع احرامه لان الاصل
 جواز ادخال الحج على العزم حتى يتيقن المنع **قوله** كما لو شك
 هل تزوجه الخ اي فانه يصح تزوجه **قوله** ويكفي عنهما
 اي عن الحج والعزم ويندرج اعمال العزم في اعمال الحج وقيل
 تقع عنهما الخبر المتقدم ولما في ان الذين قرئوا مع رسول الله
 عليه وسلم انما طافوا طوافاً واحداً وسعوا سعياً واحداً **قوله**
 كما له مرارته فالابن جبري في شرحي الارشاد فانه
 قال على ما قاله جميع حروجا من الخلاف وفيه نظر مخالفة
 للسنة الصحيحة فانه تن مراعاته **قوله** كبقية ذي الحجة
 الطواف استقصائية اذ لم يبق من عامه غير ذلك **قوله**
 وعلى كل من المتمتع والقارن اما المتمتع فاجماعاً ولاية

والله اعلم

ولاية فمن تمتع بالعمرة المبركة فما استيسر من الهدى واما القارن
 فبالقياس على المتمتع بجامع وجود الترفة فيهما فالمتمتع
 ترفة بزوج ميثقات الحج لا ترفة لا يحرم به من مكة ولو قدم
 الحج احتج ان يحرم بالحج من ميثقاته وبالعمرة من ادخال الحل
 والقارن ترفة بزوج احد الميثقاتين ايضا كالمتمتع هكذا
 ظهر لي وهو ان مما ذكرته في الاصل من الایجاب بما فيه
 وكأنه لم يكن في هذا الكتاب في الاستدلال للقارن
 بما الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم خرج عن سايه البئر
 يوم النحر وكن قارناً لانه ليس بضا في وجوب الذبح
 على القارن قاله الكردي **قوله** وعلى كل من المتمتع والقارن
 دم بشرط اي اربعة للمتمتع واثان للقارن **قوله**
 فالمتمتع الموجب للدم القول من ليس من حاضري الحرم
 اشار فيه الى شرط الدم على المتمتع وهي ان يحرم المتمتع
 بالعمرة في اشهر الحج واي الحج في سنة تلك العمرة وان لا
 يكون من حاضري الحرم والرابع اشار اليه بقوله الموجب
 له الميثقات اي الذي ربح به ميثقاتاً انه لم يعد للحج
 الميثقات محرم بالحرم به منه بل اكتفا بالاحرام به من مكة
 او من دون مرحلتين منها لان الحرم الذي اعتمد منه
 المنع **قوله** اي وهو ان يحرم بالعمرة اي تقع
 نية الاحرام بها وما بعدها من الاعمال في اشهر الحج من
 ميثقاته بلده وكذا الواحد بها من دونه ويكون متمتعاً
 ويلزمه مع دم الجاوزة ان اسأبها دم المتمتع وان كان
 بين محل احرامه ومكة مرحلتان على المعتدل الا ان كان

يليه

وقيل اسم الإشارة عايد على حل الاعتمار فيمنع على حاضريه
في اشهر وهو بعيد من سياق الآية وقيل اهله من استوطنوا
مخلا دون مرحلتين من مكة والامح من الحرم كما مر لاذ السيد
الحرام في كل محل في القرآن المراد به جمع الحرم الا في آية قوله
وجعلك سطر السجد الحرام واية سبحانه الذي بعد لم يلا
من السجد الحرام فالمراد به الكعبة في الاولى وحقيقة في الثاني
ولان من على دون مسافة القصر من محل كالحاضريه بك
حاضريه قال تعالى واسلمهم عن القرية التي كانت حاضريه
الجزيلة وهي ليست على ساحل بل قريبة منه اذ لم يكن حاضريه
عاما لاهله ولعن مرتبه والجرة بالتوطن بالفعل لا بنيت
فقط فالتوطن قريب محلا بينه وبين الحرم دون مرحلتين
فلا دم او ملكي محلا بينه وبين الحرم مرحلتين وجب الدم
ولا ان لو جود نية الاستيطان وفي الامداد ولا يشك
على طريق النووي اعتبار المسافة من مكة حتى لا يجب الحج على
ما في بينه وبين مكة مرحلتان لانهم راعوا التخفيف في الموضعين
اذ الاصل براءة الذمة وعدم وجوب الحج والدم ولا جعلهم مآدون
المرحلتين كما لموضع الواحد في هذه اولى يجعل في مسالة
الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون مرحلتين من الحرم وجاوزه
واحد كما لموضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كما لمعنى اذا احرم
من سائر بقاع مكة بل الزموه الدم وجعلوه مسأكا لا فاقا لان ما
خرج عن مكة بما ذكر تابع لها والتابع لا يعطى حكم المستوع من كذا
لانهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضعين فهنا لا يلزمه دم لعدم
اسائه بعدم عوده لانه من الحاضريين بمقتضى الآية وهناك

لازم

يلزمه لاساءته بجاوزة ما عين بخبر ومن كان دون ذكر فمن
حيث انشأ حتى هل مكة من مكة على ان السكن المذكور كالتربية
بمنزلة مكة في جواز الاحرام من سائر بقاعه وعدم جوار مجاوزته
بلا احرام لم يرد شك الشرايع ان لا يعود لميقات ولا لمسافة
قصر كما ياتي قوله بين الحرم ومسكنه اي محل توطنه قال
الكردي قال في الايعاب والامداد وضابطه اي الاستيطان
ما مر في الجملة وهو ان التوطن هو الذي لا يطعن صيفا ولا
شتا الا الحاجة فيوجد منه انه لا بد من الاقامة بمكة او قربها
حيث يمضي عليه شتاء وصيف ولم يخرج فيهما مع قصد عدم
الخروج مما ذكر لغير حاجة فيما بقي من عمر الاثم صرحوا ان
مجرد النية لا يحصل بها الاستيطان فلا بد من وجوده بالفعل
قبل معنى تلك الذمة فليس هو اي من حصل منه مجرد نية
الاستيطان مستوطن بالفعل بل بالنية وهي لا تكفي وكذا لو
توالت فوج لغير حاجة ولو بعد سنين متطاولة فلا يكون متوطنا
هكذا اما ظهر لي هنا من كلامهم تغير التوطن يلزمه دم
التمتع والقوان وان احرم من مكة والمتوطن ليس عليه دمها
وان اقام مدة طويلة في موضع بعيد عن الحرم ومن له مسكنا
قريب وبعيد اعتبر بمقامه اكثر ثم ما به اهله وماله دائما
ثم ما به اكثر ثم ما به اهله كذلك اي دائما ثم ما به
ماله كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما احرم
منه قوله حيث كان اهله فقط في الاخرى اي بحيث اهل
به دائما ثم اكثر قوله فما به اهله كذلك اي دائما ثم ما
هو به اكثر على ما مر عن الكردي قوله ومن توطنه طريقان قال

في الحاشية ويؤخذ من اعتبارهم فيمن له مسكنات ما أقامته
 له أكثر من مسكنه طريقان إلى الحرم أحدهما على دون
 مرحلتين والآخر على مرحلتين اعتبارا يكون سلوكه له أكثر
 ويحتمل أنه حاضر مطلقا لأن منزله بعيد عليه أنه على دون
 مرحلتين ولا نظر لكونه بعيد عليه أنه على أكثر من ذلك
 لأن الأصل براءة الذمة من الدم **فتنبه** غير المصنف
 هنا بوطنه وفيما من مسكنه وهو كذلك في عبارة فيرم تارة
 يعبرون بالبلد أو بالوطن وتارة بالمسكن ويرجح الجاهل اعتبار
 البلد ونقل عن بعض أحواله اعتبار المسكن والعلم على القول
 أن وجدوا الأكثر في كلامهم في القصر وغيره **قول**
 لكن الإحرام بالتحج لأنه سيقط الدم عنه بآتياته بالتحج من الميقات
 لو كان أفاقيا أما الحاضر فلا دم للتمتع ولا للقران عليه ولم يظهر
 لي وجه هذا الاستدراك **قوله** وقوله الروضة وأصلها يعني
 أن كلام الروضة فيه شبه تناف بما يعلم من عبارة الامداد ونها
 ويلزم الدم أفاقيا تنوعا وكذا الاستطاعة بركة ولو بعد العبرة
 على المختار في الروضة والمجموع لأنه لا يحصل بجر النية ولأن
 التزم بها ونية الميقات أما العود والدم في أحرام سنة فلا
 سيقط نية الإقامة وقوله الغزالي لا يلزمه استغربه الشبان
 وهو كذلك وإن استعمله جمع وقالوا أنه الباطح المنفرد لأنه
 حاضر أو في معناه لأنه لا يستفيد بتعدد زح سفر ويلزمه
 انضم أن جاوز الميقات غير مريد لنسك ثم اعترض حينئذ
 بركة أو قربها على الأصح في المجموع والروضة تبعاً للرافعي
 لعدم الاستيطان ونافع فيه جمع انضم بأن الأقرب ما جزم

لو كان محرم

به الدارمي وأما كج من عدم اللزوم وأما بقوله الروضة
 وأصلها والمجموع لو جاوز الميقات مريد للنسك ثم أحرم بالعموم
 وبينه وبين مكة مرحلتان لزومه دمان للتمتع والاساءة وإن لم
 ينو التمتع أو دونها لم يلزمه دم للاساءة فقط لفقد التمتع **الوجه** للدم
 فليكن جعل هذا من الحاضرين مع عصيانه ولم يجعل ذلك
 منهم مع عدم عصيانه **واجيب** بأن هذا في متوطن في
 محل إحرامه أي أنه جاوز الميقات ثم تقطن محلا واحدا
 منه ففصل فيه بين أن يكون بينه وبين الحرم مرحلتان فيلزمه
 الدم أو دونها فلا يلزمه الدم للاساءة وذلك في غير مكان
 يدل عليه التعليل أي لأنه غير متوطن في محل إحرامه بل في
 محل سبه وبين الحرم مرحلتان فأكثر يقينا ولذا يلزمه الدم
 ولم يقات فيه تفصيل اه وختم الحاشية الآية قال في الجواب
 عن كلام الروضة الأخير **واجيب** بأن ذلك محمول على غير
 متوطن وهذا على المتوطن ورد بأن المتوطن لا فرق
 في عدم الدم عليه بين أن يحرم من مرحلتين من مكة أو أقل
 وقد فرق بينهما ولذا **رد** بان التفرقة إنما هي بالنسبة للوطن
 لا محل الإحرام والذي **يقع** أن يقال **أن كان** كان
 بين وطنه وكحرم مرحلتان لزومه دم التمتع سواء جاوز
 الميقات مريد للنسك أم لا أو دونها لم يلزمه مطلقا اه
 وهو مثل كلام الامداد الذي **قوله** أن التفرقة إنما هي بالنسبة
 للوطن لا محل الإحرام مع أن التفرقة وإن كانت في الوطن
 لكن الوطن في كلام الامداد على المحل المذكور هو محل الإحرام
 فجعلوه نوى التوطن في محل الإحرام إذ الكلام في الأفاق في

فحملوا كلام الروضة على افاقي جاوز الميقات مرید الشك في
احدم بعزم من محل بعد ان استوطنه ثم فرقوا بين الوطن المذكور
الذي هو محل الاحرام هل هو من حاضري الحرم فلا دم او ليس
منه فيلزم الدم وظاهر انه حيث نوى التوطن محل من
حاضري الحرم ثم احدم بالعم لا للتمتع عليه لانه من حاضري
الحرم سواء احدم من ذلك المحل ام بعد مجاوزة الميقات فكلام
منه واما دم المجاوزة فقد لزمه بحاورة الميقات فكلام
الحاشية احسن لكن قوله الروضة لفقد التمتع الموجب
للام محتمل للحمل المذكور ولما قاله الغزالي ومن تبعه
بل هو ظاهر الاطلاق والسياق ومن ثم قال سم في ش
الغاية ويمكن بل يقرب حمله على احد قول الشافعي ان
الحاضر من حصل هناك وان كان مسافرا في ويكون حبرا
في كل من الوضعتين على قوله **قوله** اي وهو مسكن
يظهر له وجه اذا المراد بتعيين محل الاحرام بكونه مسكن
تعيين الميقات بذلك كما علمته وقوله يعلم ما في كتابه
ليس في عبارتها شيء كما علمته **قوله** فاعلم من
كان مریدا للعمرة الى قوله بترك ميقات الحج اي فعلية
بلانه دماء دم للتمتع ودم الاساءة بمجاوزة الميقات
في العمرة ودم للاساءة بمجاوزة ميقات الحج لان ميقات
الحج الممنوع لاحرام الحج اما مكة او ميقات افاقي او مرحلان
ولم يحرمه من واحد مما ذكر **قوله** ولا يشترط لوجوب
الدم نية التمتع قال فيه الاساك كما لا يشترط فيه نية قربان
قوله ولا وقع الشك من شخص واحد اي بل يصح

110
كون الحج لواحد والعمرة لاخر ثم ان كان الممتع احدا عن اثنين
فان ادنا له في التمتع فالدم عليهما والا ففعل الاجير وان
اذن احدهما فيه فقط فالصنف على الاذن والصنف على الاجير
كما لو كان السكين للاجير والاخر لغيره واذن فيه والا
فعل الاجير وقدم الكلام على هذا في محلين مستوفي **قوله**
فلا دم على من كان احرام عمرته في غير اشهر من شرع في محترقات
الشروط الاربعة فمن لم يكن احرام عمرته في اشهر الحج لادم عليه
وان سمى متمتعاً لانه لم يراهم بها في اشهر من قاسمه
العود للميقات قال في التحفة ولو نوى الاحرام بالعمرة
مع اخذ جذرة من رمضان والى باعمالها كلها في شوال
لم يلزمه دم مع انه متمتع كن التي بها كلها قبل اشهر الحج
على المشهور كما قاله الراعي ومما يعلم منه ان يكون هذا
تمتعاً لا ينافي بكونه من صور الافراد الافضل **قوله**
ويحرم مضائية اي فيها نواب عمرة رمضان التي مع فيها
انها تحج معه **قوله** عليه وسلم وقياسه لواحد من
بالعمرة في اخذ جذرة من الحج بعد حجه وبقايتها في محرم
ان ذلك من الافراد الافضل **قوله** او لم يحج من عامه محترقة
الشرط الثاني وهو ان يحج من عامه فانه لم يحج من عامه
فلا دم عليه اي لعدم التمتع قال في التحفة فلا دم كما جاء
عن الصحابة رضي عنهم بسند حسن **قوله** او عاد لميقات
الافاقي الاخر اشار الى انه يسقط عنه الدم بالعود الى
واحد من الاربعة اماكن وهو ان يعود الى الميقات الذي
احدم منه احراماً جائزاً قبل دخوله بسواء كان ميقاتاً
عاماً كيلس او خاصاً كوطنه الكبارين بين الميقات العام

العام والحرم وكلاهما لا يردى ويسمى **العتوي** كان جاور الميقات
 غير مريد بسك ثم اراده بجعل فاحرم منه او الى مثل مسافة مسا
 احرم منه بالعتوي مما ذكر او الى ميقات عام كفر وان لم
 يكن ميقاته وان كان دون المرحلتين على ما مر في الكلام
 على ذات عرف او الى مرحلتين من مكة ففتى عاهد لواحد من هذه
 الاربعة محرما او يحرم منه فلا دم عليه للميقات لما مر ان موجب
 روح الميقات ولا يخرج حينئذ وانما لم يكن لمسيح بالمجاورة
 للميقات العود اقرب من ميقاته ولا لمسافة قصر لم يشاوه
 ميقاته تعليلنا عليه لتعديده **وقد خرج** بقولي فلا دم للميقات
 ما لو عاهد قبل اعمال العتوي للميقات فاحرم منه بخ فانه لا دم
 عليه للميقات بل للعتوان كذا في الحنفية قاله الكندي والعمدة
 ان عليه دم الميقات لا للعتوان كما بينته في الاصل اه **ولعله**
 انه صدق عليه حد العتوان الموجب للدم وهو ان يحرم بالعتوي
 ثم يدخل عليها بخ ولم يعد للميقات محرما قال العود للميقات
 لا يسقط الدم فقط اذ هو محرم بما قاله الشافعي نعم قد
 يكون عوده بالاحرام بالبخ بان يحرم بغيره ثم يريده اذ ذلك
 لمح عليها فشرط وجوب الدم عليه ان لا يعود للميقات للاحرام
 بالبخ وفيه نظر لانه حينئذ ليس قارنا اه اي وانما يكون
 قارنا بعد احرامه به وسياتي ان عود القارن للميقات
 لا يسقط الدم الا ان كان بعد دخوله مكة ولعل الاول وجه
 ما في الحنفية وان كان في كثير من العبارات انه يعود
 للميقات ليجرم بالبخ منه يسقط عنه الدم بل لا في الحاشية
 وسم على ابي بلحاج انه لا يلزمه في هذه الصورة دم وان

لميقات

كان

قارنا

كان **قارنا** وهو ظاهر واقتضاء كلام الدارمي واقره السبي
 اه واما وجوب دم الميقات في هذه العبارة على ما قاله الكندي
 فلم يظهر في وجهه لان شرطه ان يفرغ من اعمال عمرته
 ثم يخرج بالبخ ولم يوجب له شرط العتوان ان لا يعود الى الميقات
 وقد عاهد ولذا نقل ابن الجعال عن الميقات انه يثبت عدم
 الخطأ به بينهما بالصكينة وسياتي في الدماء الكلام
 اعلم على ذلك **قوله** قبل التلبس بخ اشار الى انه العود انما
 ينفعه قبل تلبسه اي المعتز بالوقوف فان تلبس به لم ينفعه
 وكذا اذا تلبس بسك مستون يشبه الوكن كطواف قدوم او رجع
 او يشبه الواجب كبيت من ليلة التاسع فلا ينفعه العود لكن
 مريد التلبس الثاني من التلبسات عن ابن الجعال ما يخالفه واقره
 الكندي وغيره وهو ظاهر المنيح **فقد بيناه ان** من التحفة الاول
 كما تعتبر هذه الشروط للدم تعتبر في وجه التسمية تمتع فان
 فات شرط كان افراد او الامح انما لا تعتبر للتسمية ومن ثم قال
 المحامد ابي الميقات والقران من المكي خالفه لا يبي حنيفة مري
 عنه **الثاني** **الموجب للدم حقيقة** هو ما ذكره الشرط
 الثاني اي وهو ان تقع العتوي في اشهر الحج وما خرج ببقية الشروط
 فهو كالمستثنى **قوله** بالفعل متعلق باستوطنوا وقد مر
 مرارا انه بشرط الاستيطان بالحرم قريبا لانها قد يكون
 من حاضري الحرم وان النية لا تكفي لذلك وقوله ولو من
 احدها الطريقة اي يكفي كما مر في تسميته حاضرا ان يكون
 بينه وبين الحرم ولو من بعض الطريق دون مسافة قصر
قوله والقران الموجب للدم خرج ما لو لم يوجبه لفقد

نحو

اجد بشرطه الاتيين وهما ان يكون من غير ما نهى المحرم
 ولم بعد الميقات مقام في التمتع كما في الحقة بعد دخول
 مكة اما قبل دخولها فلا يتفعده العود وكذا لا يتفعده
 العود بعد الوقوف بعرفة ومرا ان دم التمتع مقبض
 عليه دم الغزاة **قوله** وان طاف للقدوم وسعى الى
 ويتفعده العود ما لم يقف بعرفة كما في الامد او التمتع
 وسما الايضاح لرد غيرها على خلاف ما في الاسباب
 والفتح وفرق في الحاشية بانه قد مر ان من جاوز
 الميقات لم يعد الشروع في الطواف لم يتفعده العود
 اي لانه اخذ في اسباب التحلل حقيقة ان كان متمتعاً ولا
 فيما يشبهها فلم يشرع له ليلا يتأدى التحلل با حرام
 ناقض فاذا علمته فطواف التمتع بقسميه الساقطين
 وقع بعد تحلل من احد سلكه بقسميه وقد مر ان كلا
 منهما له في اجاب الدم فكانه وقع بعد بعض التحلل
 فلم يتفعده العود لذلك بخلاف القارن فطوافه قبل دخول
 يثلي من اسباب تحلل سلكه فيتفعده العود لرواى النقص
 له مع عدم تقصيره ومن لم ينظر وافي حقه
 لو جود ما يشبهها بخلاف مجاوزة الميقات واما
 السعي فقد وقع بطريق التمتع مع انه لا دخل له في
 في التحلل فلم يتفعده العود بعدة ونفع قبله ونقل
 هذا غير واحد لكن نقل ابن الجبال عن السيد عمر انه
 يكتفى ولعله يدرج ما في الفتح والاسناد ان العود لا
 يتفعده بعد الطوافين المذكورين كما في التمتع قوله

دخل

خلافاً وقوله
 في اسباب
 التحلل

التبعية

السبب الثالث **قوله** تشن التلبية اي لا يتابع رواه
 مس **قوله** للمحرم ولو نحو حايض اي لكل احد الامن استثنى
 كما ياتي ما يشين وراكبين وقاعدتين وقائمين و
 مضطجعين وتكون من ابتداء احرامه او من وعده في اسباب
 التحلل وفيه من حرم العقبة يوم الفجر والحلق وطواف
 الافاضة فعند شروعه في واحد من هذه الثلاثة ينهي تلبسته
قوله في كل محل الخ اشار الى انها تطلب في جميع الامكنة من
 خلاص وطريق وسوق ومسجد وبيوت وحمام وانما كرهت
 القتلة فيه احتياطاً لها والسلام لان كلاهما مشغول
 بنفسه وغيرها المحل نجاسة كحش ومزبلة وغيرها من كل
 محل به نجاسة فتكره في ذلك بل قال الزركشي كالا ذرعي
 لا بعد تحريمها حال قضاء الحاجة لما فيه من سوء الادب
 وقد اطلقوا منها كغيرها من الاذكار في محل النجاسة
 والاطلاق يشمل القليل كبعرة غنم وخوها وفيه وقفة
 اذا تخلوا غالب الطريق ولو في الخلاص من ذلك ويلزم عليه
 تعطيل الذكر في كثير والاكثر الاحاكن ولو قيل تمتع في
 كل محل به نجس يخل بالتعظيم لكان له وجه وجيه وكما
 انما تشن في جميع الامكنة على ما مر تشن اي في جميع احواله
 المحرم الا في حال الطواف والسعي لان لهما اذكاراً مخصوصة
 بعضها في جميعه كقرآن القرآن وآية ربا انتا في الدنيا
 حسنة والدعاء وبعضها كل منها مخصوص بمحل وان لم
 تشن عنه صلى الله عليه وسلم لان ما استحسسه بعض العلماء
 او القحابة يلحق بالماثور كما قاله ابن علان في حاشية

بل

الاذكار فلا يرد ما في المنع ان بعض اماكن الطواف لا اذكار فيه
قال سم في سب الغاية وقضية التعليل اي بان لها اذكارا ^{مخصوصة}
توك التلبية في طواف الوكن لان له اذكارا مخصوصة ثم رايت
في الفتوى انما حصر المنهاج طواف القدوم لانه لا يستحب في غير
بلا خلاف قال المحب الطبري الظاهر طرد الخلاف في كل طواف
يشتغل به المحدث قبل التحلل الاول وما قاله ظاهر لانه لم يشرع في
اسباب التحلل فهو كالقدوم بخلاف طواف الفرض اي فلا يستحب فيه
بلا خلاف وغيره الخلاق **قوله** وعند تغايرها اي اختلافها
قوله كركوب الى صهوة هذه الاربعة مصادد قال في الخلاصة
وفعل اللازم مثل قعدا **قوله** له فقول بطرد كعدا **قوله** قال الكردي
صعود وصهوط بفتح او لهما مصدران وفتحهما اسمان مكان يصعد
فيه ويهبط وبالصنع ارجح **قوله** فلو اخرجها الخ قال الكردي و
يظهر حصول اصل السنة بالاثبات بها بعد اذكار فقول لا فرق
بين الفرض والنفل **قوله** وسن لذكر رفع الصوت بغير الاولى
لخبر الترمذي وصححه انا في جبريل فامرني ان امر اصحابي ان
يرفعوا أصواتهم بالتلبية وخرج بالذكر غير مفهوم كلامه
انه لا يستحب له وجري عليه ابن جرير اكثر كتبه وشيخ الاسلام
في شرحي المنهج والبهجة والخطيب ومرني بعض كتبها وفي
الاسنا والايحاب والمنهج الا بحضرة المحارم وفي الخلوة في جهر
وبغير الاولى وهي المقرنة بالاحرام فيسرها لان فيها ذكر
ما احرم به كحمار فطلب منه الاسرار لانه اوقف بالاذكار
واستوجه الكردي ندب الاسرار وان لم يرد ذكرها احرام
به معها **قوله** فان زاد التثويش حرم كذلك قال غيره

الاولى

على

لكن في شرحه الدجيد لم رآته يكره وان كثرت الضرر وقال ابن الجلال
يلقي قول المتأذي لانه لا يعرف الامنه وهل المراد بالاذكار
ما يزيل الخشوع او كماله قياس ما في الخفة في تعجيل الحجر الاول
وهل ندب الجهر ايضا فمن لا يزيل به خشوعه من اصله
او وان زال ظاهر كلامهم الثاني وكان ملخصهم الاتباع **قوله**
ولا يضع اصبعه في اذنيه قال في الخفة ذكر ابن حبان
اخذا من خبر فيه في دلالة عليه نظر قال ابن الجلال لان شرع
من قبلنا ليس شرعا لنا ما لم يرد في شرعنا ما يفرزه ولذا لم
يحفظ عنه صلوات عليه وسلم ولا عين احد من الصحابة اه
لكن جزم بما قاله ابن حبان في النهاية وسم في سب الغاية
ولفظ خبر ابن حبان كافي انظر الى موسى واصغرا صبيعه
في اذنيه له خوار بالتلبية **قوله** وكوه جهر غيره اي غير
من ذكر من خشي وانثى ومرتافيه **قوله** قتل الله قوله
بقوله لبيك وهذا غير صحيح ففي الاذكار قيل اذكار التواضع
مسئلة يستحب اجابة من ناداك بلسيك وسعد بك
اوليسيك وحدها الخبر اي يعلى ان رجلا ناداه صلى الله عليه
وسلم انا كل ذلك يرد عليه بلسيك لبيك **قوله**
ولفظها المحبوب اي الوارد عنه صلى الله عليه وسلم **قوله**
اي لم يكره اي لما في الصحيحين ان ابن عمر كان يزد بلسيك
لبيك وسعد بك والخبر بيدك والرغباء اليك والعمل
زاد الترمذي بعد بيدك لبيك وروى ان عمر رضي عنه
يزيد غير ذلك والاقتصر على الوارد عنه صلى الله عليه وسلم اولى

ولا يرد نذب كل ما فيه اثر عن محايي في الطواف لان ما هنا اي هو
ما في المتن جهده صلى الله عليه وسلم ولو قال غيره لروي عنه بخلاف
الطواف فاذا كاره سرية فاجتأطوا فيه قال في الحشم على ان ما
قالوه في الطواف مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه
قوله هو ليس بك الى لا شريك لك رواه الشيخان والقصد
بليبك وهو ملحق بالمتن الكثير لا جابته تعالى في قوله واذن
في الناس بالحق فنادى الخليل عليه السلام على مقامه اوبالبحون
فاجابه حتى من في الاصلاب والارحام بليبك ما خوذ من
لب بالمكان لبنا واللب به البيا با اذا اقام به ومعناه انا
مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة والملك منصوب ويجوز
رفعه **قوله** والاولى كسر ان اي همزتها اذا الفتح على تقدير
لام التعليل وان كان التعليل بتقدير الكسر مستفاد من الجملة
ايضا لانه اخف لكونه ضميا فتكون التلبية معلولة ومختصة
بجال شهود النعمة منه تعالى والاكمل خلاصها لانه لا يوسع
شيء **قوله** ووقفه لطيفة على لبيك الثالثة والملك اي دفعا
لا تصالحها بالنفي **قوله** ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم والا وكذا
يصلي ويصلي على كما في الايجاب وعلى صحبه كما قاله القليوبي و
تكره الصلاة والسلام فلا تا والاكمل كون الصلاة والسلام
بعد كل ثلاث من التلبية **قوله** اللهم الي اسالك هذا
رواه الشافعي وغير من فعله عليه السلام قال في المجموع في صفة
الجهنم **قوله** ثم يدعوا بما احب كذلك اي يحفض صوت قال
الزعفراني فيقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك
ورسولك وامنوا بك ووثقوا بوعدك ووثقوا بعهدك

واستجوا

واستجوا امرك اللهم اجعلني من وفلك الذين رضيت
وارتضيت وقبلت اللهم يسر اداء ما نويت وتقبل مني يا كريم
قوله وينذب رد السلام اي على من سلم عليه وتأخير الرد الى
تمامها احب **قوله** وكره التسليم عليه اي لانه مشغول
بما هو فيه من التلبية وقوله كقطعه لها اي التلبية فيكره
لتوقيفه الولا المطلوب فيها الا لعذر كما لمؤذن قال في الحشم
ويفرق بين عدم وجود الرد عليهما وبين وجوبه على القاري
بانهما يفتوت به شعارهما بخلافه في القاري وبين الذب
هنا وعدمه للمؤذن بانه يجمل بالاعلام ويؤدي للسن
في المؤذن بخلافه هنا **قوله** ومن علم بما يجبه الي هو احسن
من قول غيره ومن راي لشموله لغير الاعمال وما يدركه بغير
من بقية الخواس كطم ورج بخلاف راي **قوله** وان كان غير
محرم قال اللهم انا العيش الي لانه عليه السلام قال في اللب
في اسرار حواله وهو يوم عرفه لما راي كثرة اصحابه وما هو فيه
من العزو والنضرو وفي اسد احواله وهو ايام الخندق لانها
كانت في شدة البرد والجوع والخوف والكد في حفر الخندق
حتى تحفت ابدانهم واصفر الوانهم وناهيك فيه قوله
تعالى اذ اؤم من فوقكم ومن اسفل منكم واذ راعيت الالبصار
وبلغت العلوب الحناجر الى اخر الايات ونقل الكندي عن
ابن القين في الخصايص النبوية انه صلى الله عليه وسلم
كان يحب عليه ذلك اذا راي شيئا اعجب **قوله** وهذا
من اعظم الحالات لا شعاره بانه صلى الله عليه وسلم غير ملتفت
الى الانبياء انه في الحالين رافض للدينيا ومقل المبالاة بها

وانه مقتدر نظره الى الله تعالى والدار الآخرة اللهم هب من عنايتك ما يلحقنا بجوارحك واهل يعرفتك وعاملينا بفضلك لا باعمالنا يا اكرم الاكرمين وادهم الواحدين **قوله** التنبؤ الرابع اي من التنبؤات الخمسة **قوله** محرمات الاحرام اي المحرمات بسبب الاحرام من اضافة السبب الى السبب وهي بمعنى لام الاختصاص ويجوز كذا بمعنى في على حذف مضاف اي محرمات في وقت الاحرام والمواد بالاحرام هنا النية مع الدخول في الشك او الدخول فيه مع النية وحكم تحريمها بالزوج عن العادة ليتذكر ما هو فيه من العبادة قال في الحاشية واقول حكمته ايضا ما اشير اليه في الحديث من معبره اشعث اعبر ليتذكر بذلك الذهاب الى الموقف الاعظم ليحازي باعماله فتحمله على العناية من اتقان تلك العبادة المهمة والخلوص فيها لان فيها ترفها لا يليق بحاله من اظهار الذل والافتقار والاقالة من الذنوب والالتجاء الى تعالى في المغفرة والعفو فيما مضى والتوفيق والسداد فيما بقي ولما كان هذا المقص من الشك وكان الاكثر لم يتضح لهم فيه هذه النية لم يحصل الحج المبرور الا للنادر قال في الحق وكما فصل ان المقصد من الحج مجرد الظاهر ليتوصل به الى مجرد الباطن ومن العيوض العكس كما هو واضح والظاهر فلذا كانت افضل العبادات ولا يرد طلب العمل فيها لانه انما طلب بحضوره بين يديه تعالى ومناجاة لا للترفة بخلافه بخلاف الحاج والمقص منه ان يكون حاله كحال الهارب من المخاوف في البراري الملتجئ الى من يحبه ويؤمنه مما يخافه وهذا لا يليق به العمل وقريب منه القيام

قوله ولو مطلقا اي ولو كان الاحرام مطلقا على ما ترونه الاطلا **قوله** ثمانية اي بزيادة فعل مقدمات الحاج على من عد هاتبة وعد هاتبة عشر بزيادة عقد النكاح والاستمنا على ما هنا وهي ثلاثة اقسام ما يحرم على الرجل فقط وهو ستر بعض راسه وما يحرم على المرأة فقط وهو ستر بعض وجهها وما يحرم عليهما وهو ما عدا ذلك ويشترط فيه تحريم العلم بالتحريم والعهد والاختيار مع التكليف فان انتفى شيء من ذلك فلا تحريم وات الفدية فيها تفصيل فان كانت من باب الاتلاف المحض كقتل الصيد وقطع الشجر وجبت ولو مع الشيان والجهل وان كانت من باب الترفه المحض كالطيب واللبس والدهن فلا تجب الا مع العلم والعهد وان كان فيها شايبة من الاتلاف وشايبة من الترفه فان غلب فيها الاتلاف كالحلق والقلم فكالالاتلاف المحض ولا فدية على غير ميثر ولا على صبي ميثر نفسه بل هي على وليته كحمار وجميع المحرمات بالاحرام صغائر الا قتل الصيد والويلي كمال في الحاشية زاد العلامة الباجوري وعقد النكاح **قوله** الاولى اللبس والاصل فيه خبر الفقيهين عن ابن عمر ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمام ولا سراويل ولا ابراس ولا الخفاف الا احد يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب نساء حسنة زعفران او راس زاح الجاري ولا تتعقب المرأة ولا تلبس القفازين قال به يحوز في قوله لا يلبس ضم السين على ان لا يافقة فكمها على انها ناهية وقوله

وان غلب فيها الترفه فكالاجماع فكالاجماع

البرانس بفتح الموحدة وكسر النون فان قلت وقع السؤال مما ليس
 فليق اجابه عليه الصلاة والسلام بما لا يليس احيب بان هذا
 من بدعي كلامه عليه السلام وفيما حقه لان المتروك منحصر بخلاف
 الملبوس لان الاباحة هي الاصل فخصر ما يترك ليبيّن ان ما سواه
 مباح ففيه اشارة الى انه ينبغي السؤال عما لا يليسه المحرم
 وفي هذا الحديث السؤال عن حالة الاختيار فاجابه عنها وعن
 حالة الامتناع في قوله الا احد لا يجد النفلين وابي حنيفة
 عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك وعنه من هذا الحديث
 انه لا يلزم مطابقة الجواب للسؤال بل اذا كان السؤال خاصا
 والجواب عاما جاز الجواب مطابقة للسؤال فليس المراد بالمطابقة
 عدم الزيادة بل ان يكون الجواب مفيد للحكم المطلوب عنه اهـ
 قسطلا في على البخاري بتقدير وتأخير وقد يقال انه مطابق
 بالمفهوم وان لم يطابق صريحا لان قوله لا يليس الى فهم انه يليس
 ما سوى ذلكاه وقول في الحديث الا احد لا يجد فليفس الخفين
 وليقطعها اي فليفس الخفين عند الحاجة اليهما بعد قطعهما
 اذ الواو لا تغيد ترتيبا كما في قوله تعالى الي متوفيك ورا
 الي فقيه تقدير وتأخير قال ب ج قوله وليقطعها بان جعلها
 كالبا بوج قال ج وظاهرا طلاق الاكتفاء بالقطع اسفل من
 الكعبين انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالعقب والامباح
 وظهر القدمين وعليه فلا ينافيه تحريم الثمودة لانه موجود
 غيرها والغير هنا مفقوداه وهذا بخلاف المحيط كالسراويل
 اذ لم تنزله لانه ما يشق اهـ شيخنا ج في نعم يجب

بالخاص واما ما وقع في كلام الاصوليين ان يفس كونه بخاريهم

في الخياطه والاصم
 في الجبة غير فيكسبه ولا يلائق قطعه

الاستبدال

الاستبدال به اذا اراد ان وجده ولم يحض به زمن يتد وفيه عورته وطلبه
 عارية اذا راو فتبول هبته نعم لو يتا في الاثوابه على هبته
 ومثله القميص امتنع لبسه على عافته واذا جاز لبسه لم يجب قطع
 الخف بان ما يلي العورة قد يستحي من ظهوره بخلاف ما يظهر من
 القدم والسرف في تحريم المحيط مما ذكر في العادة والخروج عن
 الوفاة لا شعاع النفس بامر من الخروج عن الدنيا والتذكر
 لبس الاكفان وتشيدها على التلبس بهذه العبادات العظيمة بالخروج
 عن معتادها وذلك موجب للاقبال عليها والحفاظة على اركانها
 وشرايطها وادابها فسطلا في اه ب ج **قوله** اي يستخرج
 من راس ذكراي ولو بعض شعر في حقه وان رق الساتر وحلي ثوب
 البشرة ولو شفا فالانه يعد ساترا هنا ومثله ستر وجه غير الذكر
 والقفا والمحيط الاية لخبر الصحيحين في المحرم الذي سقط
 من دابته ومات لا تحمر ورأسه فانه يبعث مليا بخلاف الخارج
 عنه على المعتمد كما لا يجزي مسحه في الوجه وان اجزا تقصيره
 لانه منوط بالشعر وستر كله بطريق الاولى وجرح بذلك
 الانثى والخنثى فلهما تغطية الرأس بل ولبس ما شاء من المحيط
 ولا يمنع عليهما غير تغطية الوجه والقفا في اليد **قوله**
 ولو البياض الذي وراء الاذان اي الذي على الجمجمة المحاذي
 لا على الاذن لا البياض من النازله عن الجمجمة المتصل باخر اللحية
 المحاذي لشحمته الاذن الدابر حولها **قوله** ومن وجه الانثى
 عطف على قوله من راس ذكراي ويجرم ستر جزء من وجه الانثى
 وان قل ولو بعض شعر كما مر في ستر راس الذكور **قوله** ولو
 احتمالا اي وهي الخنثى فانها تحتمل كونها انثى وعبارة الفتح

ايضا على ما في
 ما زاد على ما في
 من راس ذكراي

من ابن ولادة ذمعة الاورع جامع احتمال كونه اجنبيا فاما فهم
 كلام السلي من كونه وجوبا من دوداه وهو مع طوله كثير
 الفوائد وحاميه **مسألة** ان المحرم او الواجب تارة يكون للاحرام
 وتارة لغيرهم كالصلاة ونظر الاجانب والاحتياط فاحرام
 او يجب يفتي للاحرام ففيه الفدية وحالا فلا وعبرة به حج
 وحاصل مسألة الخنثى اما ان يستر راسه ووجهه او يكتفي بها
 او يستر الوجه ويكتفي بالراس او يعكس ففي الصورة الاولى يا شمر
 وعليه الفدية وفي الثانية والثالثة يا شمر ولا فدية وفي الرابعة
 لا اثر ولا فدية وقال **ابن عبد الحق** حاصل مسألة الخنثى
 انه بالنسبة للاحرام لا يجب عليه اكشف وجهه وان استجبت له
 مع ذلك ترك لبس الحيط فلو ستر وجهه وجبت عليه الفدية ان
 ستر معه الراس والا فلا وان لبس الحيط وبالنسبة للاجانب
 اي والصلاة يجب عليه ستر راسه وستر بدنه ولو بحيط ومن
 ثم لو لم يكن هنا كاجانب ولا صلاة جاز كشفه في الخلو
 اه وقد اخل بصورة وجهه ستر وجهه بحيط ففيه الاثر والفدية
 لانه كان ان شق فعد ستر وجهه او رجلا فقد لبس الحيط وقوله
 والا فلا وان لبس الحيط اي وان ستر وجهه دون راسه فلا
 فدية وان لبس مع ستر الوجه الحيط غير صحيح لانه حينئذ
 يجب عليه الفدية اما بستر وجهه ان كان امرأة واما بلبس
 الحيط ولو في نفس الوجه ان كان رجلا وعبرة الكردى منظر
 كلام المتأخرين في الخنثى المشعل وحاصل المعتمد منه حرمة
 الغفار عليه وتغطية الوجه بحيط والجمع في احرام واحد
 بين تغطية الراس والوجه بما بعد ساتر اولو غير حيط وبين

لهم

لبس الحيط في عضو من بقية البدن وتغطية الوجه ولو بغير
 حيط ويجوز ما عدا ذلك والصنابط انه يحرم عليه اي للاحرام
 ما حرم على الرجل والمرأة معا في احرام واحد دون غيره وانه
 لو ستر راسه ثم انفتح بالذكورة او وجهه ثم انفتح بالانثوية
 قال في التحفة الاقرب ان لا فدية اي لانها لا تجب الامع العلم
 بالحرمة لا بالشك فيها **قوله** لما بعد ساتر اعرف اي فالرجح
 فيه للعرف وفي معرفته عسر لكن عند الشك لا فدية ولا اثر
 اذ لا يجبان الامع العلم والعمل والاختيار بخلاف ما لا بعد
 ساتر الحيط رقيق وتوسد نحو عمامة ووضع يده او يد
 غيره على راسه وان قصد الستر بها على ما يات وانما في
 ماء ولو كدر ان صحت الطهارة به وحمل نحو زنبيل
 على راسه ان لم يقصد به الستر حيث كان فيه شيء محمول
 استغلال نحو حمل وان قصد به الستر **قوله** وليس بحيط
 عطف على قوله اي ستر جزء الفرض به اللبس وهذا هو الثاني
 مما يحرم على الذكر وهما ستر اجزاء من راسه ولبس الحيط
 في جزء من بدنه وشمل ذلك ما يعمل على قدر الوجه بحيث
 يحيط به ويستمسك عليه خلا فالامداد وكس الحية لانها
 جزء منه واذ لم تكن عضوا لانه مكافئ القاموس لحم واقر
 بعظمه لكنها نحو العضو وقوله على العادة اشار به الى ان يحرم
 اللبس محله ان لبسه على الوجه المعتاد في ذلك اللبس والا فلا
 فدية ولا اثر كما يات **قوله** وليس بحيط اذ المتعاطفات
 في جميعها على الاول لا كل على ما قبله وهذا الثاني مما يحرم
 على غير الذكر وهما ستر جزء من وجهه ولبس القفازين ويجرم

بلغ

ولو مع قصد الجمال
 وان استترها على
 راسه ص

اذ المتأخرين في لا يغنيك
 ترتيبا كالواو يكون
 العطف ص

ايضا على الذنوب لدخوله في لبس المحيط في جذع من بدنه ولذا
 قال المؤلف على في كفن ولو زائدة من ذكر او انثى **قوله** فيحرم
 الغافيه يصح كونها عاتفة لفصل على مجمل لان ما بعدها
 تفصيل لما قبلها ويصح كونها فصحة اي فاذا علمت ذلك
 فيحرم الخ او تعريضه وهي التي يكون ما قبلها علة لما بعدها
 او تعليلة وهي التي يكون ما بعدها عليه لما قبلها **قوله** لغير
 حاجة اتمام الحاجة فيجوز اللبس مع الفدية كان احتياج
 للبس لحر او برد او مرض فان كان اللبس لضروفا كالايجد
 الا سراويلات فيجوز ولا فدية ولا اثر وبثله يقال في غير
 اللبس من بقية المحرمات قال ب ح ويظهر ضبط الحاجة
 بما لا يطاق الصبر عليها عادة وان لم ينح التيمم اه حج ومن
 الحاجة ما لو تعين ستر الوجه طريقا في دفع الخطر المحرم اليها
قوله بما مر متعلق بستر قبله والمراد بالستر في جميع
 اللبس ما يشمل استدائه بخلاف استدائه الطيب والتبديد
 بماله حرم ولا يضرب **قوله** ويقاى في القول واجب فبقا مبتدأ
 خبره واجب اذا ما لا يتم الواجب الابه واجب **قوله** اما
 ستر منه لا احتياط نحو الرأس الخ عبارة الفتح ومحل حرمه ستر
 بعض وجهها ما اذا كان ذلك البعض غير ما ستر منها لا احتيا
 للرأس ونحو العنق محاور الوجه اذا لم يكن استيعاب ستره
 الواجب اي في الصلاة او في الجملة حتى لا يرد ستره في الحاجة
 فانه غير واجب مع انه يجوز لها استيعاب ستره فيها
 الاسترقاق يسير مما يليه من الوجه والمحافظة على ستره
 بكامله كونه عورة اولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من

الوجه

الوجه وللأمة ستر ذلك ايضا كما في المجموع ويوجب بان الاعتناء
 بستر رأسها اكثر لقوله جمع انه عورة منها دون الوجه في النظر
 والعكس لم يقل به احد ولا يضرب ستره بثوب متجاوز عينه
 نحو خيشة ولو بلا حاجة كستر رأس رجل بمظلة فان وقعت
 فاصابته بغير اختيارها فان رفعت فورا فلا شيء او عمدا
 او استدائه او قصوت في احكامه فالانتم والفدية اه ومنه
 يعلم مخالفة لما ذكره المؤلف في الأمة **قوله** قبا يفتح اوله
 وهو مالا يكون مفتوحا من قدام كالشاية والغطتان
 والفرجية بان وصنعته على كتفه وان لم يدخل يديه في كمه
 او دخل فيه من كته وصار في وسطه **قوله** فلا اثر
 للقاء مضطجع الخ يوحذ منه انه لو دخل في كيس النوم
 ولم يستر راسه لم يلزمه شيء اذا لا يمتك بنفسه عند قعوده
 وقيامه وكذا لو ادخل رجلا خفا لابس غير كاد خاله يده
 في كمه نحو قميص منفصل بجامع ان كلا فيه مانع من نسبته
 اليه ولا يضر لغير عمامة بوسطه بلا عقيد ولا الاحتيا بحسوة
 وان عرصت جدا حيث انتهى حبوة ولا اد خاله يديه
 في كمه نحو قباء وان رفعهما الصدر لعدم الاستحسان عند
 ارسالهما واللبس السراويل في احدا رجليه لما مر ولا شد عنق
 سني ومنطقة بوسطه وعقد ازاره بئله في حوزة الحاجة
 احكامه لكنه يكره **قوله** فغير طرف ردايه في ازاره قال
 الكندي والحاصل انه عقد نفس الازار بان يربط كلا من
 طرفيه بالآخر وله ربط خيط عليه وان يعقد ويجعل الازار
 نحو الحجر ويدخل فيها التكة ويعقد بها وله ان يلبس على ازاره

لا يضر لغيره ما لا يضر لغيره ولا يضر لغيره

في طرفه **قوله** قال في الامداد من غير عقد لكنه يكره ويستثنى
 من عقد الا اذا عقد بستر جاز اذا في عراه فانه ممتنع فيه
 الفدية ان تقارب بحيث يشبه الحياطة بخلافه في الرد لان
 المتنازع فيه يشبه العقد وهو ممتنع وفي حاشية
 الايضاح لم يشرحه لم رافهم اطلاق حرمة عقد الرداء
 انه لا فرق بين ان يعقد في طرفه الاخر او في طرف ردايه
 وقضيته ما مر عن المتولي اي من قوله يكره عقده ويشد
 طرفه في طرف الرد اجواز الثاني لان الرد الاخر فيه بين
 الشد والعقد وقد جوز شد بطرف الرد فقياسه جواز
 عقده به وفي الحاشية ولو كان ازاره في وسطه فجعل
 له اخرجت كتفه والاوجه انه سماه العرف ردا
 اعطى حكمه والا فلا **قوله** ولا نفي الخ اي انها لم يمتنع
 عليها من اللباس يتي الاستروجها وكيفية بقا
 كما مر **قوله** وهو يتي يعمل لبي اليمين نحو الرد
 نحو الرد قال في الحقة انتهى عنهما في الحديث الصحيح
 لكن اعل بانه من قوله الراوي ومن ثم انتهد للمقابل
 اي مقابل الا ظهر انه لا يحرم وفي الامداد لان الغفاز
 بالنسبة لغيره كونه ملبوس عضو ليس بعورة فاشبه حق
 الرجل وحريته بحيث اذ هو يتي يعمل لليمين يمتنع
 بقلن ويكون له ازار يكره على الساعدين من الرد بلسان
 في يديها ومن الفقه ما يشمل المحشو والمزود وغيرهما وانما
 يحرم عليها الخف لانه ملبوس عضو ليس بعورة اه وفي المخ لا يقال
 يلزم عليه حرمة لبس الخف لانه ملبوس عضو ليس بعورة ايضا

ايضا فوصل به لثدييه
 الا ان كان ازاره ملبوسا

لانا

لانا نقول بل هو ملبوس عضو هو عورة ملبوس بخلاف الكفين فليس
 بعورة في الصلاة اه وفي الامداد المراد العورة بالنسبة الى صلاتها
 وخبر به ستر يد المرأة بغيره كستر وعرقه لفتها عليها بشدة او
 غيره كما صححه الشيخان فيجوز لها جميع ذلك كما بينته في الختم
 وان لم يخرج اليه لمحضاب ونحو لشقة الاحتراز عنه ولان ملبوس
 تخبر عليها ما تراه من انه ملبوس عضو ليس بعورة بخلاف
 الخرقه فانها ليست مختصة بذلك وهي غير من جوارحها والرجل
 مثلاً في لف الخرقه كما بينته في الختم اه **قوله** ان يستر راسه
 لكونه يجب سترة عن الرجال الاجانب وللصلاة لاجل الاحرام
 وقوله وان يكشف وجهه اي لاجل الاحرام لان الغلب فيه حكم
 الانثى وان لم يجب الفدية الاستبراء بحيط او مع ستر الرأس وقوله
 كما لو كشفها او ستر وجهه بغير حيط اي فلا فدية فيها كما
 لو كشفها وان حرما عليه لان الغلب فيه حكم الانثى في العورة دون
 الفدية وكذا في القياس وجوبها عليه في الاخير اما ستر الوجه بحيط
 فقد مر ان فيه الفدية لانه ان كان انثى فقد ستر وجهه او رجلا فقد
 لبس الحيط في جزء من بدنه وكلاهما موجب للابتن والفدية واما
 قول الامداد في تعقيب الجوارح في الكلام على كس الحية ان الحية
 هو ظاهر كلامهم من انه لا فرق في جوارح ستر وجه الرجل بين كونه
 بحيط وغيره فالحق فيه وقد مر جميع ذلك بمقتله وانما قد مر
 وان كان المولى سياسياً به لتعلم مرتين ومقتله ثم جملة ليكون
 اوقع في النفس خصوصها واحكام الخنثى غير مستوفي على ما ينبغي
 ولا باس بالتكثير فانه للطالب تقرير **قوله** الثاني اي من الحرمان
 بالاحرام الطيب اي استعماله **قوله** فيجوز عليه اي من ذكر
 في قوله لذكرا او غيره وكان الاولى العطف بالواو لان اولي

التقازم

مع

لغير التعظيم على ان التعظيم بالواو اوله والاو كحل عود الهاء
 من عليه الخ من الفهوم من الغام وان لم يتقدم له ذكر **قوله**
 فيحرم عليه اي المحرم اي ولو اختم لمحصل ترفهه بشم خير لرجحه
 الطيب وياتي في هذه الغام مرفع الفاعل البس **قوله** التطيب
 كذا غيره غير مع ان التطيب مطاوع طيبة تطيبا بيايين و
 الفعل انما هو اثر التطيب الحامل ولذا قال العلامة الشافعي في التطيب
 بيايين وهو الصواب وفي نسخة بياي وهو خطأ لا اثر في
 الفعل وهو لا يتصف بحركة اه ومثله التطهر والتطهر فاعلم
 به هو التطهير واما التطهر فهو الوصف القائم بالحمل الناشئ
 عن التطهير **قوله** نحو اكل اي واستعاط واحتقان وغيرها
 مما بعد مستغلا له وهذا في غير العود اما هو فالتطيب
 به مختص في التجربة لا غير **قوله** او ملبوسه اي ولو بان نقله
 من محله الى اخره وليس ثابث ثوب طيب الاحرام مع بقا الطيب
 به كما نزع من ثوبه لا بانقله بحركة او عرفي وجث في الحشم
 ان المراد بلبوسه هنا كل ما ينسب في القبلة اليه بالنسبة للجاسة
 والظاهرة وان لم ينسب اليه بالنسبة لجواز السجود عليه **قال**
 ويحتمل ضبطه بالاصح السجود عليه ويؤيد الاول قوله الزركشي
 لو كان راكبا قد استدابة طيبا ياتي فيه ما سبق في الصلاة
 اه وفيه نظر لما تقر ان مقامه الطيب للبدن والثوب لا
 يضر حيث لم يعلق به من عينه شيء بخلاف الجاسة بالنسبة
 للصلاة فيضرب مطلقا والذي يتجه ما ذكرته من الحاق اللبس
 هنا بالاصح السجود عليه والقطع بانه لا يضر ابطاء الدابة الطيب
 وان علق بها عينه سواء مسكها ام لا اه لكن ياتي للمؤلف
 ان ملبوسه هنا ما ينسب اليه في الصلاة بالنسبة للظاهرة وان جاز

هذا السجود وان كان هذا هو الذي يوصف بالركبة
 انما هو التطيب
 والتطيب هو

الذي يوصف بالركبة
 انما هو التطيب
 والتطيب هو

السجود

السجود عليه كالمندبل اه يشمل ملبوسه بقله ان علق به شيء من
 عين الطيب وذلك لما مر في الخبر من قوله ولا يلبس من الثياب
 مسه زعفران او ورس وقبس بها البدن ويمكن ان يستدل له
 بخبر لا تقر بوجه اي الميت المحرم طيبا ولا مشهور طيبا **قوله** ما يقصد
 بان يكون معظم المقصود منه ذلك بالتطيب بان يكون معظم
 المقصود منه ذلك بالتطيب به او باتخاذ الطيب منه او يظهر
 فيه هذا الغرض وفي المخرج بما يعد طيبا كطه العود والقوله بانه
 يعتبر في كل ناحية ما يتطهرون به غلط **قوله** ان بقي طعمه
 او ريحه قال في الامداد لان الريح هو المقصود الاعظم من الطيب
 والطعم مقصود منه ايضا بخلاف اللون وحده قال العلامة الكوفي
 واذا كان المقصود الاعظم من الطيب لا يضر اذا خفي ولم يظهر برش
 الحاء عليه فينبغي ان يكون الطعم كذا في الاولين سيما وقد حذفه
 الحاء ويغير وقال الشيخ عبد الرؤوف ظاهر كلامهم انه لو ظهر
 بالريش الطعم دون ريحه لا يؤثر وقيل ان ريح بقا الريح تاثيره
 الا ان يقال انه لا خفي ثم ظهر ضعف بخلاف الراجحة لانها
 المقصود الاعظم من الطيب اه وفي الحاشية وانما من بقا الراجحة
 هنا لانه الجاسة المعسولة اذا عسر زاولها لانها المقصود من الطيب
 والقصد ثم زوال عين الجاسة والراجحة ليست عينها وبهذا يعلم
 انه لو اصابه من الطيب مالا يدركه الطرف فان ظهر ريحه وجب
 غسله فورا والام يضر بخلاف نجس لا يدركه الطرف لان المدار
 هنا على الراجحة وقد وجدت ونز على العين ولا ظهور لها ولو
 اغتسل الطيب نجس لا يغني عنه فغسل ويؤيد ريح عسر زواله
 فان كان للنجس عني عنه او للطيب فلا وان شك عني عنه لان الاصل

ان عني عنه الطيب اي ولو كان
 نجسا وان لم يمسكها
 بان يكون معظم المقصود

براءة الذمة فان قلت ياتي ان الواجبة وحدها لا تظهر فلم
اثر هنا قلت اذا تأملت قوله المات فيه طيب ظاهر الطعم
او الريح ظهر لك الفرق لان ما ياتي في محرم ريح بلا عين وهذا
ريح يشاعن عين محالطه وسياقته لذلك مزيد تحقيق اه
والذي يساقي قوله واعلم ان الذي مشى عليه الشجرات وغيرها
انه لو مسح بخومسك يابس فان لزق به عينه ضر او يركه فلا لان
الريح قد يحصل بمجرى المجاورة بلا ميسر فلا اعتبار به وبهذا
فارق ما مر من اكل طعام فيه ريح الطيب لانه لم يستعمل عين
الطيب المحالط له بغيره الدالة على بقاءه وجود الريح اه
وما مر من بقاء ريح عسرة والد انه ان كان للجس عني عنه
او للطيب فلا ينبغي التنبه له اذ كثير ما يغسل متجنس بخومسك
وقضية ما مر انه لا يظهر وما اكثر وقوع هذه المسألة
وقل من يتنبه لها **قوله** ان بقي طعمه او ريحه ولو بالقوة كان
يظهر برئ من الماء عليه انما افرد الضمير في قوله كان يظهر لان
الخطف باو وهي لاحد الامرين وقوله دون لولاه اي فلا
غيره يظهر وحده كما مر عن الامداد **قوله** بان يلصق الطيب
اي عينه بيدته او ملبوسه على الأوجه المعتادة في ذلك الطيب
قال سم في سطر الغاية بان يستعمله على الوجه المعتاد في ذلك
الطيب وان استعمله في محل لا يعتاد الطيب فيه في بدنه
او ملبوسه في محل لا يعتاد الطيب فيه بدنه او ملبوسه
ولو فعلا لم يقل او يحمل غوالسك ولو مشدودا في ملبوسه
او غلة الراء في جيبها او مشوا في عليها لكن يحتمل تعبير
الحمل بالفتوح بخلاف المعتاد وان وجدته واجتبه كما في القارة
وقد يفرق بان الحبل الملبوس من اللبوس الذي يحرم حمل الطيب

فيه ولو مشدودا ١١٥ لكن في الحفة وغيرها كان يلبس بخومسك
بطرفه او يجعله في جيبه او يلبس حليا محشوا به لم يصحتم
قال واستعمله الموثر هنا ان يلصقه بيدته او ملبوسه على الأوجه
الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة لمحل فلا يرد الاحتقان به خلافا
لمن نازع فيه وان يحتوي على مجمة او يقرب منها وعلق بيدته
او ثوبه عين الجوز لا اثره لان البخر المصاف بعين الطيب اذا غالا
عين اجزائه وانما لم يقربه الا لانه لا يعد ثوبا مغيرة وانما
الحاصل تزوج محض بخومسك في خفة مشدودة بخلاف حمل
قارة مسك مشقوقة الرأس او قارورة مفتوحة الرأس ويفرق
بان الشد صارف عن قصد التطيب والحمل مع الفتج يصير بمقولة
الملصق بيدته فلا اثر لعبق من غير عين اه وخارج
بلصوقه بيدته او ثوبه وصنعه بين يديه فلا خلاف في جواز
وان قصد شمر رائحة الطيبة ولصوقه غير عينه كريحه فلا يضر
وعبارة عينه كريحه فلا يضر وعبارة الكروي قوله مباشرة على
الوجه المعتاد فيه محله ان محله في لباسه او ظاهر بدنه اما
اذا استعمله بباطن بدنه بخومسك او حقه او استعاط مع بقاء
ريحه او طعمه حرره ولزمته العذبة وان لم يعتد ذلك فيه ولم
يستشوا منه الا العود فلا شيء بخومسك الا انما البخر فيمنع
ولا يضر من الطيب بيدته او ملبوسه الا اذا علق به شيء من
عين الطيب سواء كان متدله بجلوسه او وقع عليه او ثوبه
عليه اي ولو مع حائل لا يمنع وصوله عين الطيب اليه او وطى
بغوا نغله والكلام في غير نحو الورد من سائر الزيات حين اما
هو فلا يضر وان علق بيدته او ثوبه ثم الذي فهمه الفقهاء من

من كلامهم ان الاعتبار في الطبيب اربعة اقسام أحدها ما عنيده
بالبحر به كالعود فيحرق ان وصل بدن المحرم عين الدخان او ثوبه
وان لم يحتو عليه لاحمله فلا يحرم لانه خلاف المعتاد فيه ثانيها
ما عنيده الطبيب به باستهلاك عينه بنحو صبيته على البدن او الثوب
كأثر الورد فلا يضر حملها ولا شتمه ان لم يصيب ثوبه او بدنه
ثالثها ما عنيده الطبيب به بوضع انفه عليه او بوضعه على
انفه كالورد والرباحين والاحدم وان وجهه رجه رابعها
ما عنيده الطبيب بحمله كالمسك او غيره فان حمله في نحو خرقة او
قارورة مشدودة لم يضر او مفتوحة ولو يبيروا حدم ولم تمت
الفدية الا اذا كان مجرد النقل ولم يشد في ثوبه وقصر الزمن
بحيث لا يعد عرفا متطبا قطعاً فلا يضر قوله فلو تطيب ناسيا
الخ او جاهلا او مكرها قال في الامداد لانه صلى الله عليه وسلم
لم يوجب الفدية على من لبس مطيبا جاهلا او في معناه
الناسي والمكره وفي الخفة بشرط الاثم في الحرمان كلب
العقل الا السكران المتعدي بحكمهم وعلم الاحدام والتعريض والتقصير
في التعلم والتعلم والاختيار وكذا في الفدية الا نحو الحلق والصيد
كما ياتي لانه اطلاق محض بخلاف غيرها ويلزم ناسيا
تذكر وجاهلا علم ومكرها زال كراهه ان الله فورا والارتمه
الفدية اي غير فدية الفاعل والاولى امر غير الحلال بها ان بقيت
الغورية اي والا وجبت ان الله بنفسه فورا كما في الحاشية
ولو جعل كون المسوس طبيا او علميا يابسا لا يعلق فعلى
فلا فدية فالخطر هنا زيادة على ما مر الحكم بان المسوس طبيب
يعلق عينه لا مجرد خوف فلا يضر اه ويشترط للاثم مع ما مر

لا يعلق

عدم

بلغ

عدم الحاجة اليه والاجاز به قد يجب ويحب به الفدية وفي النهاية
لا يضر من لباس الا ان لوقه به عينه او حمله بنحو خرقة مفتوحة
ولم يقصد به النقل بشرط اه قال ابن الجاهل ويشترط هو قصر الزمن
بحيث لا يعد عرفا متطبا وفي هذا فتحة للعطارين اه فجملة
الشروط ان تعلق عينه ويعلم انه طبيب يعلق وانه يعلق
عينه وان لا يقصد مجرد النقل وان يعد عرفا متطبا وان يكون
عالمًا مختارًا والا فلا اثر ولا فدية وان لا يحتاج اليه والا فلا اثم
ووجبت الفدية وفي اللحم قوله فان تطيب ناسيا اي وان
كثر الطبيب على الوجه كالاكل في الصوم وفارق الصلاة
حيث تبطل بنحو كثرة الاكل ناسيا لاشتمالها على افعال متحدة
مباينة للعادة من كل وجه والنيان فيها مشعر بمزيد تقصيره
بخلاف الاحدام فهي ثابته ليست مذكرة كهيئاتها قال القامسي
ابو الطبيب لو ادعى في زماننا الجهل بتحرير الطبيب او اللبس
ففي فتواه ويجوز اه والذي يحتمل انه كان مخالفا للعلم بحيث
لا يخفى عليه ذلك عادة لم يقتل ولا قبل ومعنى القبول وعدمه
هنا بالنسبة للتعريض وانتفايه اما بالنسبة للكفارة فالعلم
بنفس الامر فالجاهل لا يلزمه اخراجها سواء عذر بحمله ام لا
والله الاخير اشار الشاشي وفيه نظر ظاهر فافهم اطلوا صلاة
المفسر بالسلام ويتعاطى الجماع وهو صريح في فساد حج المفسر
في الجماع وظاهر في لزوم الكفارة واذا ثبت في ثبت في ما يبر
الانواع اذ لا فرق فالوجه ان التفصيل ياتي في الكفارة ايضا
وياق هذا في الجهل بنحو اللبس والجماع ولو طيبه غير الفدية
على الفاعل حيث لا اختيار للمفعل به نظير ما ياتي في المخلوق

عامد ام

ان

نقطة

فلا اعلينان نواني في ان التنة من طيب نائما والى ايطيب
 القبي او فعل به نكاحا والندية على الولي وان كان لمحااجة
 القبي اه نعم بحث الاسوي ان لمن طهرته من عيضة استعمال
 قليل قسط او اظفار لا زالة الواجبة الكريهة لا للتطيب كالمعدة
 واولي لوجوب ازالة الطيب عند ابتداء العدة لا الاحرام **قوله**
 والمراد بما يقصد رايته ان يكون معظم المقص منه ذلك اي كالغسل
 فان معظم المقص رايته وان كان فيه منفعة اخرى كاللداوي
قوله او يظهر فيه هذا العرض اي قصد رايته الطيبة
 وان غلب استعمل في غير ازالة التطيب به كاداة لونه والنداء
 به كالعنبر **قوله** والبعير ان اي لانه يستحب قال في الحشم
 وهو محتمل **قوله** كما نقله ابن كمال بسبقه ان نقل ذلك عن اكثر
 في الحشم **قوله** كما في الحاشية والامداد اي وغيرهما كالحاشية
 فانه قال فيها كالامداد بعد الاطالة وان المعتمد فيه طيب و
 عبارة الكودي قوله وبان اطال الكلام فيه حج في حاشية
 الفتح وذكر فيه ما يفيد انه من الزهور ومما قاله فيه انه
 من اعظم انواع الازهار رايته وان الناس يقبلون على التطيب
 به وهو زهر اكثر من كثير من الازهار التي في طيب اتفاقا
 ونقل في الحشم انه مثل الورد الى اخر ما اطال به فيها وصدق
 الشيخ جعفر بن قاسم الحلبي في رحلته بان البان نفع من الزهور
 اه والرائحة ان البان نفسه طيب وان دهنه ان كان منشورا
 وهو المخلوط بالطيب فهو طيب وغيره ليس بطيب وفي حشم
 الفتح للشيخ ما يخصه النازلة من البان انما مستقطر بالبيعة
 المعروفة وهذا طيب في ذاته فلا يحتاج لاغلا في طيب

او

اخر هذا كله في الدهن الحقيقي ولم يذكره الا في دهن البان
 فيلحق به دهن غيره مما ذكره واما دهنه المجازي وهو
 الشرج مثلا فان البان فيه واحد مما ذكر البان او غيره حتى
 اختلط به او اخل معه فهو طيب وان البان في سميحه
 حتى تفرج به ثم عصار العسم كان شرجه غير طيب لانه
 ربح مجاودة لا ختلاط فيه **قوله** خلا قال في الفتح عبادته
 ولا يخفى بان وهو دهنه اي لا يحرم التطيب بذلك كما نقله الامام
 والغزالي عن النضر واعماله اي الشيخان كجماعة فقالوا
 دهن البان المغلي اي او المطروح في الطيب طيب وغيره
 ليس بطيب وفيه كلام ينشأ مع رده والجواب عنهما في
 الاصل اه والجواب عنهما هو بفسقه والتحقيق تاويل كلامهما
 بان يقال مرادهما بالطيب في قولهما وهو المخلوط بالخلاف
 اي فكما في الشيخان قالان دهن البان المنشوش اي
 المغلي فيه اي البان طيب فيشك في بطلان ما قاله في
 البنفسج اي من ان دهنه طيب من ان المراد به دهن ما
 اخل فيه وعلى نظيره في دهن البان يحمل كلام الجمهور لا
 ما تروح بسميحه وعليه يحمل كلام الغزالي وامامه وما
 رده الشارح على اي زمرته فيه نظر بل التحقيق ان كلامهما
 لا يتأتى في البان وان المعتمد فيه انه طيب نعم من قال انه
 غير طيب يحمل كلامه على ما بس لا يظهر ربحه برش الماء عليه
 اه ومثله النهاية وبعد احالة الفتح على ما في الامداد مع
 ما علمته من عبارته لا يظهر قول المؤلف رحمه الله خلا قال في
قوله والريحان قال الكودي قاله في الايضاح وهو الصير

واطلاقه بان كلامها طيب
 روي عن الشيخان

في الطيب البان وبرز الغدير
 لثلاثة سميت طيبا
 التي هي مكنى صم

٥١ بفتح الصاد المعجمة وسكون التحتية وضم الميم والافصح الضو
 وهونيت برت وقال ابن يونس المرسين والهرجانات مثل الضو
 كالمشور والنمام ان كانت رطبة **قوله** والغاغية في مشرة
 الحنا ومثله الكاذي ولو يابسين ان كانا لورشا بالما ظهر
 برعهما في الامداد وفي المجموع عن النص ان الكاذي بالبحر
 ولو يابسا طيب وهو مشكل في الياس فان الذي منه بركة
 الان لا طيب فيه البتة فلعله انواع ومثله الغاغية **قوله** والنفيس
 بموحدة مفتوحة او مكسورة فتون مفتوحة ففاء ساكنة فكهلة
 مفتوحة فحيم وكذا ينوفز ويقال ينلوفز من الرياحين
 وسوس وغيرهما مما يتطيب به مزاد في شرح الارشاد والنهاية
 ولا يتخذ منه الطيب لكن في تقرير العلامة ان يحمل على النهاية
 قوله ما يتطيب به قال سواء كان يتخذ منه الطيب ام لا وقوله
 وقوله ولا يتخذ منه الطيب الاول اسقاطه اه فلجرح بشرط
 في الرياحين كونها رطبة الا ما مر في الكاذي والغاغية ولا بعد
 طرده في غيرهما قال في الامداد وعيزم وعلم بهذين النوعين
 اي الزعفران والريحان حرمة ما هو طيب في نفسه بالاول
 كسك وعود وكافور وعنب وصندل بأنواعه اي وغيرهما
 اي وغيرهما كزباد وورس وفي النهاية كوهن بنفيس او ورد
 او ياسمين او اس او كاذي والورد به نحو شمع يطرح فيه ذلك
 اما لو طرح نحو البنفسج على نحو السمس او اللوز فاجد رايحه ثم
 استخرج دهنه فلا حرمة ولا فدية فيه الا من حيث كونه دهنكا
 كما يأتي اذ لا عين للطيب في ذلك بل مجرد ترويح اه وبما ذكر
 علم ان الزعفران لا يسمى طيبا وان كان يقصد رايحه للتطيب به

قله كما في الحاشية وعبادتها والحق بعضهم بدهن الاترج دهن
 النارح لا عتياد التطيب به وان كان نفس النارح وزهره ليس
 بطيب كالاترج وزهره فقولك دهن الاترج وكدهن الاترج
 دهن زهره كما هو ظاهر **قوله** نعم الكحل بالبحر ولم يابسا
 طيب اي ان ظهر ريح يابسه برش الماء عليه كما في التحفة وغيرها
 كما مر **قوله** وبالصاق ما ورد الخ عطف على قوله بشد
 نحو المسك بثوبه **قوله** لا مجرد شمه الخ لما مر انه لا بد لحرمة
 الطيب من الصاق عينه ببدنه او ثوبه ولذا قال الغزالي
 كما في الحاشية لا خلاف في انه له وضع انواع الطيب
 بين يديه استرواها الخ ورايحها فلا فدية ولا اثر وان كره
قوله ولا يصير تطيب بفواكه كتفاح وسفرجل واترج
 اي وغيرها من سائر الفواكه الطيبة الراجحة **قوله** ولا
 بخود واد الى قوله وعفص اي وغيرها من سائر الازهار
 الطيبة الراجحة ونحو الدواب الا صلاح كالقنفذ فانه كما
 يقصد به التدوي يقصد به اصلاح الطعام ايضا ومثل
 سائر الازهار المذكورة سائر اذهار البوادي كشيح وقيصوم
 وشقائق واذ حرو ومثلها نحو حنا وعصفر مما القصد لونه
 وكذا نور نحو تفاح واترج ونارنج وكثرا بجامع عدم قصد
 التطيب بجميع ما ذكر وانما القصد بها اغراض اخر **قوله**
 وكره الخبال بما لا طيب فيه اي او بما فيه طيب استهلك بحيث
 لم يبق له ريح ولا طعم كما مر **قوله** الثالث اي من المحرمات
 بالاحرام الدهن اي بفتح اوله مصدر بمعنى التدهين كما مر في الطيب
 وبضمه اسم لما يدهن به **قوله** لذكر وغيره قال حج في شئ بافضل

هيم

بلغ

لحزب الحرم اشعث غير قال الكندي هذا الحديث اطلبوا على ذكره ولم
 اقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث كما او ضحته في الامل
 فان كان ببعض روايات الحديث والافهور واية بالمعنى واللفظ
 ما وقعت عليه اكلج اشعث الثقل والشعث تلبيد الشعر المغير
 والثقل الكويده الواجحة واخرج البيهقي عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يباهي بآهله عرفات اهل
 اهل السما فيقول انظروا الى عبادي جاؤني شعنا غير اهل
 والمراد من الحديث ان شان الحرم ان يكون اشعث غير
 قال ببح وانما قال بشانه ذلك لاجل صدق الخبر فلا يرد ان
 نرى كثيرا من المحرمين ليسوا شعنا ولا غير كالامراء اه وقال
 الكندي فسر غيره بذلك ليفيد حرمة مقابلة فيندفع قول
 الاسنوي لا دليل فيه على التحريم لانه اخبار عن حال المحرم اذ لو
 حرر للثقي ازال الشعث والغباء عملا بهادله عليه وليس كذلك
 فيجوز التحريم لدليل ورده بان المراد منه النهي بالمعنى السابق
 وعدم تحريم ما ذكر للاجماع وحملهم على هذا التاويل ان حمله على مجرد
 الاخبار يخرج كلام الشارع عن الفائدة قوله بدهن اي باي دهن
 كان كسمن وزيت وزبد وشحم وشحم ذائب قال في الحاشية كشكل
 عطف الشحم على الشحم ووصفها بالذوبان ان ارادوا ان الانظار
 قيد في العذية فغير مسلم لان الشحم الذائب وحده دهن والاول
 الذائب وحده غير دهن واجيب بان ما مرده ان من الشحم الى
 الشحم لا يخرج به عن الدهنية بخلاف اللين المشتمل على الزبد
 والتمن وفيه تسليم قوله المستشكل والا فالشحم لان فيه هين
 يقصد بها تزيين الشعر تكميته في الجملة اه ونقل العلامة الكندي

لحرمهم

تلمذ
 وهو محل الشك
 في غير دهن
 في فرق

عن ابي الجبال وعللان ان الشحم وحده ليس بدهن ان لم يحتمل
 تنمية الشعر والافهور من ايفم قوله ولو غير مطيب عظم المحرم
 لئلا يتوهم ان المحرم هو الدهن المطيب الذي سبق ذكره كدهن
 البان بل الدهن قسم مستقل وان تقاربا في المعنى بجايه الترفه
 في كل من غير ازالة عين فلو دهن بدهن مطيب كان عليه اثر الطيب
 والدهن وان لم يحجب عليه الاقدية واحدة لا تحاد الفعل كما ياتي
قوله في شعر الرأس والوجه قال الكندي اختلف المتأخرون
 فيما عدا شعر الرأس والوجه من بقية شعور الوجه على
 اراء أحد الحاق جميع شعور الوجه بهما وعليه يسبح
 الاسلام في شرح النهج والبهجة والرواق ومر في شرحه
 على المنهاج والبهجة والذبيحة ثاني انها اخرج شعر الوجه
 ولحد فقط وعليه حج في التحفة والامداد وفتح الخواص ثالث انها
 اخرج ما لم يتصل بالحيية كالحاجب والهدب وما على الجبهة
 وعليه الولي العراقي والمطيب في المعنى والافقار رابع
 اخرج شعر الجبهة والحد والانف عليه او فيه وجري عليه في
 الحاشية وتلميذه في ش المختصر وهو الاقرب للمدرسة خامس
 لا يحرم غير الرأس والحيية وهو الاقرب للمنقول كما او ضحته في
 الامل اه وبه ان قولهم ومما يغفل عنه كثيرا نلويت الشارب
 والعنققة عند اكل الدسم كاللحم فانه مع العلم والحد في الاختيار
 حرام وفيه العذية انما يجري على غير الأخير ومحل ايفم حيث
 لم تشدد حاجته اليد والاحراز مع العذية قوله كلا او بعضا
 اي ولو شعرة او بعضها وان قال ابن الجليل لا بد من ثلاث
قوله وان كان الشعر مخلوقا وعبارتي في ش ما فضل

يعلم

اذ محلو قها اي الرأس واللحية كغيره بخلاف **امر** وفيلدة الركني
 بما اذ لم يكن اول نبات للحية والافهوكا لراس ونظرفيه في الحشم
 وفرق بان الرأس عهد فيه الشعر وفقدت تهيئة عادة بخلاف
 ذفن الامر واستظهر ان المراد به من لا شعر بدقه وان فاز
 او طلوع الحية وان لم يتم امر في النظر ونحوه وكما مرد راس اصيلع
 واقرع وبقيته شعور البدن لا انتفاء التهيئة والتزيين فيما
 ذكر وكذا لو كان براسه شجة فجعل الدهن يغيبها عنها قال
 في الحشم وفارقت الشجة نحو الاستعاط بالطيب بان المراد هنا
 على تهيئة الشعر ولم توجد هناك على مطلق استعماله في البدن
 وقد وجد ويأتي في هذا النوع ما مر في الطيب من حكم الازالة
 ونحو البيان واستدامته بعد الاحرام وغير ذلك **قوله** ودون
 الثلاث اي ولو بعض شعرة كما مر **قوله** وخارجا اي عند حد
 الراس **قوله** الا راس الاقرع والاصلع في محله اي في محل القدرع
 والاصلع اي لا في غير محلهما من بقية الرأس مما فيه الشرع والاقرع
 من لم يبت براسه شعر من افة والاصلع من لم يبت فيه لمر من
 او حلقه ولو هذه غيره لا يغير اذ نه فالفدية على الغافل وكذا
 عليه ان قد على دفعه او تواتر في ازالته كما مر في تطيب غيره
 له ويمثله يقال في الحلق والقلم وخدج بالطيب والدهن غيرها
 كغسل راسه بنحو السدر من غير تنقي شعرا لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يغسل وهو محرر رواه الشيخان وله الاكتمال لا بمطيب **والاول**
 تركها وقيل بتركها لان بينهما ترينا والكراهة في المرأة اشد
 وله حنضب لحيته وغيرها بالحنا ونحوه اذ لا يمتنع الشعر وليس
 وان حرم بالسواد لذاته لا لاحرام الا لحيلة ياذن حليلها او الجهاد

ان ص

لا الحنا

لا الحنا في غير لحيته رجل عليه لما روى البيهقي ان ساهه صلى الله عليه
 كن يختص به بالحنا وهو حرمة نعم ان كان نحو الحنا تحينا والحل
 يحرم ستره حرمة للستر لا للحنضب وله الاحتجام ما لم يقطع شعرا
 وله الشعر المجاج ومزاج انواع الطيب والدهن والاما والنظر
 في المرأة لا لحلال **قوله** الرابع اي من الحرمة **قوله** ازالة
 شيء الخ اي ولومن ميت وان دخل وقت تحله فان لم يد حل
 وجبه مع الاثم الفدية بخلاف ما لو طيبه شخص او البسم فلا
 فدية عبارة النخبة الثالث ازالة الشعر ولومن غير راسه
 او الظفر اي شيء من احدهما من نفسه وان قل ينشف او احرق
 او غيرهما من سائر وجوه الازالة حتى نحو شرب دواء يزيل
 مع العلم والحمد فيما يظهر لقوله تعالى ولا تخلقوا روستكم
 اي بناء من شعرها والحقت به بقية شعور البدن والظفر
 جامع ان في ازالة كل ترافها بنا في كون المحرم اشعث اغير
 نعم له قلم شعرت داخل عينه وتاذي به ولو اذني باء فيما
 يظهر وقطع به بقية شعور البدن والظفر جامع ان في ازالة
 كل ترافها بنا في كون المحرم اشعث اغير نعم له قلم شعرا
 بكت داخل عينه وتاذي به ولو اذني باء فيما يظهر وقطع
 ما غطا عينه مما طاله من شعر حاجبية او راسه كرفع الصبايل
 وما انكسر من ظفر وتاذي به كذلك ولا فدية كما لو قطع اصبعه
 وعليها شعرا وظفرا وكشط جلدة راسه وعليها شعر للتبعيته
 ومنه وخذا انه لا فرقة بين قطع وكشط ذلك لعذر او غير اذ
 التقدي بذلك لا يمنع التبعية خلافا لمن بحث الفرق وخرج بمن
 نفسه ازالة من غير فان كان حلالا فلا شيء لكن ان كان بغير

بلغ

اذ نه امر وعذر او محرما لم يرد خل وقت تحمله باذنه حرم عليها
والفدية على المخلوق لانه المتوفى مع اذنه ولم تقدم المباشرة هنا
لان محل تقديمها حيث لم يعد التمتع على الامر الا ان من غصب
شاة وامرا خويدها لم يضمنها المامور بل لو سكت اي المخلوق
مع قدرته على الامتناع والحكم كذلك اذ الشعر في يده امانه يلزمه
دفع متلفاته بخلاف ما لو كان نائما او مكرها او غير مكلف
فعل الخالق والمخلوق مطالبا لئلا يخرجها لان نسكه يتم باذنها
وله اخراجها عن الخالق باذنه كالكفارة ولو امر غيره بخلق
راس محرما فالفدية على الامر محرما اولا ان عذر المامور في الاول
والا فاعلى المامور وهل الامر طريق في الضمان كالمور في الاول
لان مجرم الامر لمن لا يعتد وجوب الطاعة لا يقتضي سوى
الامر ولو عذرا فعلى الخالق فيما يظهر لانه المباشرة اه وقوله
ولو اخراجها باذنه جاز لا يرد عليه انه يجوز اداء دين
غيره بغير اذنه لانه لا يجنب الى بيته بخلاف الفدية والاجابة
اخراج نحو الزوجة فطهرتها بغير اذن من وجبت عليه
كالزوج للفرقة بان الفطرية تجب على الزوج مثلا بطريق العقل
عنها وهنا وجبت على الخالق ابتداء اه ولو توقف قطع الموي
من الظفر على قطع ما لا يودي جاز مع وجوب الفدية لغير الموي
كما قاله ابن الجلال قوسه كحكم جل كلب الخ قال في اللحم فجب
فيه الفدية وان احتياجا لذلك غالبا لا مكان الاحتراز عنه
خلافه لمن بحث عدما واطال فيه بما لا يجد اه وافهم قوله
حك انه لو حرمة دابته وخرج بذلك شعر لم تجب عليه الفدية
وساقي في الدما ما في ذلك قوله وكره مشط ان لم يود الف

قوله

نصف شيء قال في اللحم اي باعتبار عادة الغالبية فيما يظهر فان لم
تعرف له عادة كذلك فان ظن الاستئذان حرم والا فلا كما يظهر
ايضا **قوله** فلاية اي اذ لا وجوبه بالشك في الاول ولتبعته
لمحله في الثاني لانه غير مقصود بالازالة نعم تن الفدية **قوله**
والحرم من الكلام على ما سيذكره المحرم السادس مستوفى
تنبيهات **الاول** جعلوا المخلوق من الترفه و
اوجبوا به الفدية من حيث انه يوفر كلفة الشعر ونعته و
جعلوه من انواع التعذيب وجعلوا في ازالته من الغير بغير
اذنه التعذيب وذلك مستلزم لكونه مزرعا ومنا في كونه يرفها
من حيث ان الشعر زينة وجمال في عرف العرب المقدم على غيره
وبالنظر الى كونه جنسية ساوي نحو الناسي غير **التحالف**
كل مخلوق يباح للمحاجة فيه الفدية الا الازالة نحو الشعر من
العين والابس نحو المواويل والحف المقطوع احتياطا لستر العورة
ووقاية الرجل من الحاسة افادهما في التحفة انتهى مختصرا **قوله**
السادس اي من المحرمات **قوله** عكة مع عكس التعذيب والاختيار و
الشهوة اي فحرم مع اجتماع هذه الاربعة فان انتفا واحد منها
فلا حرمة ولادم **قوله** ولو مع حاييل غاية المحرمات اما الدم فلا
يجب مع الحاييل فلا بد من المباشرة قال في الحاشية اذ شرط الحرمة
الاستمتاع وشرط الدم المباشرة مع الشهوة **قوله** والتمكين منها
اي المقدمات فهو حرام وعبارة الحاشية وحرم على الحلال مباشرة
الحرمة حيث لا يجوز له تحليلها ويحرم على الحرمة تمكين الحلال
من مباشرتها اي وبالاو في المحرم **قوله** وان كان التمتع نظرا
بشهوة اي فانه حرام ولو مع حاييل وعبارة التحفة ويحرم

بلي

ايمن مقدمة اي الجماع كقبلة ونظر ولس شهوة ولو مع عدم
 الانزال والحائل لكن لا دم مع انتفاء المباشرة وان لم ينزل اه و
 فيها غاية التحقيق والاختصار وعبارتي في شئ بافضل
 ومن المحرم ايمن مقدمات الجماع على مكلن عامد عالم مختار كغاية
 وقبلة ومعانقة ولس ونظر شهوة ولو بحائل وان لم ينزل ولو
 من صغير مبرز ومحم تملكه من ذلك ولو على حلاله ونجس
 الفدية مع الحرمة في الاستمناء بيده او بيد غيره ان انزل
 وقضيته اطلاق المباشرة شمولها لما ينقض الوضوء وغيره كس
 امرا او محرم بشهوة بلا حائل قال ب ح وبه صرح النووي وهو
 مخالف لما مر في الصوم فراجع وقال الشراقي على التحريم قوله
 كما في الصوم فراجع وقال الشراقي على التحريم قوله كما
 في الصوم يعلم منه انه لا بد ان تكون القبلة بلا حائل ومتى
 ينقض الوضوء اه ونقل في الحاشية عن الماوردي قوله
 وليس كذلك كما يصحح به كلام المصنف هنا وغيره وهذا في الفدية
 اما الحرمة مع الشهوة فمطلقا قال الكردي وليسته لذلك من
 يحج بحليلته فهو صوابا عند اركانها وتزويلها وفيه الغلبة
 ان وصلت بشرته بشرتها اي ان علم وتعد والافلام ولا
 حرمة لخفايه في ذلك وفيه نظر ولو تعددت المقدمات
 ولو من انواع ثلث اذ اتحد زمان ومكان والافلام ويندج
 دما في دم جماع وقع بعدها وان طال ففضل لكن قيده ابن
 المقري والنخيلي وحل بحيث يعد مقدمة للجماع وكذا ان وقعت
 قبله وان طال كما في الايعاب وش الايضاح واعتماله

ان انزل ونجس اليه المباشرة
 ولو بين اليه المباشرة وفيها بلا
 حائل وان لم ينزل الفدية

عبد

عبد الرؤوف ومحل ان يتخلل بينهما تكبير والافلام اندراج **قوله**
 ويجرم نكاح محرم الخ عبارة للحاشية قوله ويجرم على المحرم قال
 وكالمحرم وكيله اي فيشترط كونه غير محرم ايض وهو يعيد انه
 يحرم تعالى عقد النكاح على المحرم موهبا او قابلا وسواء
 كان هو الزوج او الولي او وكيله عن احدهما وعبد
 المصنف لا يعيد الا حرمة لمن النكاح له او منه الانكاح دون
 المحرم القابل للزوج الحلال لانه ليس له النكاح لانه صغير
 محض في النكاح ولا منه الانكاح وعبارة الحققة واحرام تعد
 العاقد لنفسه او غيره بولاية او وكالة او الزوجة او الزوج
 او الولي الغير العاقد احراما مطلقا او باحد السكين ولو فاسدا
 يمنع صحة النكاح واذنه فيه لقنه الحلال على المنقوله المعتمد او
 لمولاه السفينة كما جحد جمع وعليه فيفرق بين هذا وصحة
 التوكيل حيث لم يعيد العقد في الاحرام بان ما هنا مشاوية
 الولاية وليس المحرم من اهلها اه فعلم منه انه يحرم حيث
 كان احد العاقدين محرم ان كان اهلها الولي والزوجة فان
 عقد وكيل عن احدهما اشترط فيه ايض كونه غير محرم ويشترط
 ايض كون الزوجة غير محرمة وكلامه لا يعيد ذلك ولو بقوله
 اي يحرم قوله النكاح الخ اذ لا يفهم انه يشترط عدم الاحرام
 في التوكيل كالموكل **قوله** وفي الحققة وان قيد بعد التحلل لم
 اره فيها فلتراجع **قوله** وفرق في الامر ما ذكره من الفرق
 كما علمته **قوله** وصوب البلقيني في ذكره في الحققة غير
 عازله للبلقيني وعلمه بقوله لان العاقد ما يسه وجميع ما ذكره
 هنا في الحاشية الالهذه القول له لكنه اذا فيها ما نصت به
 ولو اختلف الزوجان في وقوع العقد في الاحرام ولا يثبت فان

علم في خبره ان هذا هو الولاية
 بالاعتناء الصغير طاهر

ذكره

ادعت وقوعه فيه صدق بيمينه وعكسه تصديق بيمينها بالنسبة
 لوجوب المسمى وسائر موان النكاح ويحكم بانفساحه ولو ادعى انه
 فيه وقالت لا ادري حكم بطلانه ولا مهر لها لانها لم تدعه
 اه وفي سم على التحفة ولو وكل بنزوح مولينته فزوجها وكيله
 وماتت الوكيل ولم يعلم هل موته قبل التزويج او بعده فالاصح
 الصحة لان الاصل بقاء الحياة اه **قوله** التابع اجما لا لاية فلا فرق
 اي لا تفتوا اي لا تخامعوا كما فسر ابن عباس بذلك فهو خبر بمعنى
 النهي اذ لو بقي على ظاهره من انه خبر امتنع وقوعه في نكاح لان
 اخبار مولانا لا خلف فيها مع انه وقع كثيرا فوجب حمل على النهي
 والاصل في النهي اقتضاء الفساد **قوله** وان ثناء عبارة التحفة
 في باب الغسل ولو ثناء وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة
 لم يؤثر والاثر على الاوجه اه **وقوله** والاثر اي وان لم يكن مع
 وجود الحشفة اثر دخول قدر الحشفة ونحوها الامداد والنهاية
 وغيرها وعبارة العلامة الشرفاوي قوله حشفة اي جميعها
 وان كبرته فلا تحصل الجنابة ببعضها ولو مع اكثر المذكور قال
 ولو شئ ذكره وادخل قدرها او اكثر لم يجب الغسل كما لا
 يتقر به مهر ولا يجب حد ولا يحصل تحليل ولا غيرها من الاحكام
 الا لغيره بغيرها مع وجودها وان زاد عليها اه **فليحمل قوله**
 وان ثناء على ما اذا دخلت جميع الحشفة ويحمل قوله لان ادخله
 من اصله مع وجود الحشفة على ما اذا لم يدخل جميع الحشفة الا
 فرق بين ادخاله من جهة راسه او من محل القطع كما في المدايعي
قوله او مباشرة الايلاج اي بنفسه والاولى العطف بالواو
 فيه لتعلق الحرمة بالمتكئين والمباشرة لا باحد **قوله**

اي من المحرمات على المحرم ان ينفذ به الساكنة مع

اي وحين اذ باشر الايلاج بنفسه او لمكن منه غيره فسد نسكه
 وترتب عليه اي الايلاج مقتضاه اي من احكام الجماع اي من
 الفساد ووجوب الغضا والغدبة وغيرها من تحليل وعدة
 وحد وغيرها لكن قال الشرفاوي **ويجب** الغسل على كل من دخل
 ذكره مقطوعا فرجه لا على صاحبه المقطوع منه ولا حد على المرأة
 بايلاج الذكور المبان في فرجها ولا مهر لها ولو اوجده رجل فيها ولا
 يثبت به نسب ولا غيره كاحصان وتحليل وعدة ومصاهرة
 وابطال احرام وتفاوت هذه **الفصل** بانه اوسع بابا منها اه
 فتفهم ان شرطها الاتصال بخلاف الغسل وكذا وطئ المحرم كما
 صرحوا به هنا فلا يشترط الاتصال فيها نعم لو احرمت
 مجامعا بذكر متصل لم ينعقد بخلافه بمقطوع على ما اشار اليه
 بقوله وابطال احرام فينعقد بان نزعته من اوج فوراً فلا
 افساد والافسد نسكه ونزعه القضا والبدنه وانما هو ولو احرمت
 في حال نزعته ان يعقد صحيحا كما لو طلع الفرج في حال نزعته
 فيصير صومه **قوله** واما بالنسبة للموئج الى قوله فظاهر انه
 يحرمت اي انه كما يحرمت في التي قبلها لانه فعل فيها ما هو
 مستحب عليه شرعا يحرمت عليه ايمن في هذه لما فيه من افساد نسكه
 لانه يصدق عليه انه مجامع بذكر **قوله** من مقطوعا او فاقد
قوله مع حاييل لوقاله ومع حاييل لكان اوله غاية اخرى
قوله ولو لبهيمة اي ولو كان الجماع لبهيمة وفي النهاية ولو كان
 قدر الحشفة كبت او لبهيمة وكله صحيح ولو سحكة ويحجب والهيما
 دونها **قوله** او ميت لكن يحجب الحي دون الميت فلا يعاد غسله
 سواء اوج ذكره او اوج فيه ولا يجب على الميت حد

اي مج
 لا يحرمت

ويفسد به العبادات ويجنب به الكفارة في الصوم والحج ونسب
البهيمية قاله الشافعي ومثل الميت والبهيمة الجنية اهـ
لكن الجنية يجب بوطئها الحد عند **قول** **وقوله** وذكري
كان اولج ذكره في ذكر غيره كصدقه انه اولج ذكره
في فرج **قول** في قتل او دبر متعلق بالجماع من قوله
ويحرم الجماع اي ويحرم الجماع في قبل او دبر اي في واحد
منهما فافيه ما نفع جمع وخلص **قول** ان يترك قال
العلامة الكودي يتلخص مما ذكره في كونه ان الجماع ستة
اقسام الاول ما لا يلزم به شيء على الواطئ ولا الموطوء
ولا غيرهما وذلك اذا كانا جاهلين معذورين بحملهما
اي بقره عهد اسلام او نشوباً دية بعيدة او ناسين للامر
او غير مميزين ثانياً ما تجب الفدية على الواطئ وذلك اذا
كان بالغاً عاقلاً محرماً متحلاً مختاراً وكان الموطئ قبل
التحلل الاول والموطوءة حليته سواء كانت مستجمعة للشروط
ام لا ثالثها ما تجب به الفدية على المرأة فقط وذلك فيما اذا
كانت في المحرمة فقط وكانت مستجمعة للشروط السابقة اي من
التمييز والعلم والحد والاختيار وكان الزوج غير مستجمع لهما
وان كان محرماً رابعاً ما تجب الفدية على غير الواطئ والموطوء
وذلك في البصبي المميز اذا كان مستجمعاً للشروط والفدية على
وليه خامساً ما تجب على كل من الواطئ والموطوء فيما اذا كان
المحرم بمحرمة او وطئها بشبهة مع استجماعها الشروط السابقة
سادساً ما تجب فيه فدية بخبرة بين شاة او اطعام ثلاثة
اصبع او صوم ثلاثة ايام وذلك فيما لو جامع بين التحليل او

بعد الجماع المفسد مستجمعة للشروط السابقة هذا المختص ما اعتمد
على تنجيس الشيخ الاسلام واعتمد من روي الخطيب بنعالي الشهاب الرمي
ان لا فدية على المرأة مطلقاً قال ابن الجاهل وجزم في من المختص
ان دم الغدقات على من عليه فدية بالجماع اي وان استظهر
في المنج انما على الزوج وفيه الحشم وفي معنى الناسي من احرم عاقلاً
ثم حن او اعني عليه والجاهل ومن رمى جرم العقبة قبل نصف الليل
ظاناً انه بعدة وحلف ثم جامع فله فدية عليه كما في المجموع
وقد يغرق بينه وبين من ظن دخول الليل او بقاءه فافطر
وبان انه اكل مفاداً بان علامة الليل والنهار ثم من شاء هنا
ان تكون ظاهرة لكل احد فالخطا في ذلك مشعر بمن يد نقضه
بخلاف دخول نصف الليل الثاني ولا يعرفه الا الفطن النادر
وايضاً فقتضاه كح صعب يسقط بادني عذر فان قلت شكل
على ذلك ما رجع بعضهم فيمن جامع بعد الفراغ من العرم ثم احرم
بالحج وذكر ان حدته كان في طوافها من ان الجماع المذكور
معقد العرم فلم يراجع عذره هنا وروي فيما مر قلت يمكن
الجواب عنه بان موجب افساد العرم بالجماع تذكر الحدوث
لانه يصير واقعا قبل التحلل منها فافسدها والامر بالتطهر
من الحدث من باب حفظ الوضوء ومن ثم وجب فدية المرأة
على من صلا محدثاً او متنجساً ناسياً فاذا اقر ذلك فكل الجماع
واقعه على ظنه انه طاف طاهراً وهذا الظن لا ينظر اليه هنا
لانه يتبين للحدث تبين انه كان مخاً طاهراً حال نسيانه له
بالطواف فلم يؤثر نسيانه فيه ولا فيما ترتبه عليه وهو الجماع بخلاف
ظن دخول نصف الليل لانه مؤثر لان غاية الجماع بقائه انه كجماع

الثاني وجماع الناسي لا شيء فيه فليسا تل اء وسيد كرم المصم
 ذكر في الدنيا قوله **قوله** يتج منه الشهاب مع الاول والجماع مر الثاني
 ذكر هذا في الحقة والنهاية والامد اذ في باب الغسل فليخرج
 ذلك من اراده **قوله** التحليل بشرطه اي الاية في الاحصار
قوله **قوله** اما قدحه ان من جامع قبل التحلل الاول
 ولم يبق منه جماع انه يحرم عليه وهو من الكبار ويعتد بشك
 سواء كان رجلا او عمة او احدهما وسياحة في باب الدماء في الكلا
 على دم الجماع انه يلزمه ايضا المضي في فاسده بان يفعل ما يفعله
 من لم يفسد نسكه ويلزمه ما يلزمه وانه يجب عليه القضا
 فورا والدم وهو بدنه وسياحة تحقيقها **قوله** والثامن
 اي من المحرمات بالاحرام **قوله** الاصطبا اي على المحرم في الحرم
 وغيره وعلى غير المحرم ولو كافر الكذب لا معاهدة في الحرم سواء كان
 الصايد والمصيد جميعا في الحرم او احدهما او بعضه واعتمد
 عليه بل وان كانت الالة وحدها في الحرم كان نصب من بطرف
 الحبل شبكة في طرف فادخل صبيد راسه فيها فتعلق بها كما يأت
 في باب الدماء وجهات منها ان المصيد ثلثة مباشرة كان قتله
 او جرحه ونسب **قوله** **قوله** اذا كنا ما يشمل الشرط في الجراح كان
 يصيح عليه فيرتدي او يحفر يرا في الحرم مطلقا او في الحل نقيا
 ويد كان يضع يده عليه لغير نحو هذا واته وتخليصه من مود
 ولو بعقل كود بعة فياثر ويضمنه كالغاصب ويلزم رده
 لما لك **قوله** **قوله** والتعرض بالتغير وغيره من الايد اكا لدلالة
 والاشارة اليها عارة اصطبا وغيرها ووضع اليد عليه في غير
 ما تر وغير من مودة كقتله لحياله عليه وكان يأكل متاعه

الحرم

او غير

او نجس نحو طعامه لان الصايل غير مضمون اذ لم يندفع الا بما
 فعله به قال العلامة الشراوي **قوله** ويجوز قتله لمزوره
 اي ومع جواز قتله لذلك فهو ميتة وان ذبحه خلا فلا بين
 بحر لان مذبح الحرم ميتة ولو للاضطراب او الصيال هكذا
 قهره الرحمان وقهر شيخنا الحفني انه ميتة في صورة الاضطراب
 دون الصيال لان الميتة اسقط حرمة فصار كانه غير مقتول
 في الحرم ولا لذلك الاول ومحل جواز قتله للاضطراب حيث لم يجد
 ميتة اخرى والا قدمها ان لم يلزم باكلها مهور كعرف نفس والاقدم
 عليها وان كانت ميتة ايضا اذ النفس لا تقا به بسبب تذكيرته
 ويقدم الصيد ان لم يلزم باكله ما تر على طعام من لم ياذن فيه والا
 تعين طعامه **قوله** وكما يحرم النحر من له يحرم التعرض لجميع
 اجزائه كلبه وريشه ومسكه وفارته المتصلاته به وريشه غير
 الله ولو باحضارته لدجاجة ما لم يخرج منه الفرج ويمنع بطرانه
 او سعيده من بعد وعليه الابيض الغام لان لقشرة قيمة فيضمنه
 غير الذكر ولو باحضارته وان ضمن فرجه لان الانثى لا تدخل فيه
 ولا فرجه منها ان الانثى كالصيد بين العالم المختار وغيره
 اما الاثر فلا اثر الامع العلم والعد والاختيار قال الكودي واذا
 نحر من ريشه مثلا ضمنه بما بين قيمة بريش ومنقوا وان عاد
 الريش احسن مما كان ويقاس به الشعر من قال قال
 ابن الرفعة وعليه اذ تن ريشه ان يحسكه ويطعمه ويسقيه لينظر
 ما يؤول اليه وبالاول ما لو جرحه ولو حصل منه مع نحره للين
 مثلا نقص في الصيد ضمنه ايضا ان كان الصيد متليا فنقص
 عشر قيمته مثلا لزمه قيمة مثله كعشر مثله فيلزمه عشر مثله مثلا

مثله او يتصدق بقيمة طعاما او يصوم عن كل واحد يوما اذ دم الصيد
 دم تخير وتغديل او غير مثلي وجب ارشده ثم يتخير بين الاطعام
 والصدوم ولو ان اكل جرح الصيد لكن صار من الزمة جزاء
 كامل وان قتله هو او محررا جزاؤه من بالحرم لزمه جزاؤه زمانا
 او قتله قبل الاند مال فلا يثب عليه غير الاول **قوله** لكل حيوان
 الخ قال فينود ثلاثة فخرج بالبري الحري وبالوحشي الاسبي كالغيم
 والحمر الاهلية فليس ابو حسيين وان حرم مخوذ في الثاني لان الحرة
 في ذلك ليست للاحرار وبالمأكول غيره فلا يحرم من حيث الاحرام
 التعرض لغير المأكول كبيع **قوله** من طير وغيره اي كبقرة الغنم
 وحماره والضبيا **قوله** يقينا عايد لقوله مأكول فلو شك في
 انه مأكول او ان في احد اصوله مأكولا لم يحرم ولم يجب الجزا
 لاصل براءة الذمة لكنه يستحب احتياطاً ويمكن عوده لجميع
 الثلاثة قبله **قوله** او مأكول اي المأكول البري الوحشي احدا اصله
 وان علا كما في التبعيد في الاسلام تغليبا للمأكول هنا ولغيره في
 حكم الاكل لانه الاحتياط ومن ثم غلب حكم البرقي لو كان بعض
 فيه وفي البحر **قوله** كتولد بين حمار وحشي واهلي مثال للمتولد بين
 المأكول الوحشي وغير المأكول الاسبي وقوله وان استأنس اي لان
 العبرة بما ماله ولا عبره بما يطرا من استئناس او تولد حش وقوله
 وبين ظلي وشاة مثال للمتولد بين اسبي وحشي مأكولين وقوله
 وبين ضبع وذئب مثال للمتولد بين وحشيين مأكولين وغير مأكول
 فيجوز التعرض لما ذكر وان كان مأكول لان احدا مأكول كل منهما مأكول
 بري وحشي وان لم يكن لم يكن الاخر كذلك **قوله** وكلا ولا يهر

غيره

انه عطف على قوله كتولد بين حمار وحشي واهلي الممثل به لما احد
 اصله مأكول بري وحشي فيفهم انه مما احدا اصله ما ذكره ون
 الاخر وليس كذلك وكذا امثل به غيره كالفتح لما هو مأكول بري وحشي
 فقال على قول الارشاد ويجرم بالاحرام وبالحرمة تعريض بري وحشي
 وان استأنس كما ياتي ومن ثم قال في الدجاج الحبشي انه وحشي
 مستحب بالظهور وان كانت رتبة الفس البيوت قال الماوردي
 وتبعه الروياني وكذا الوزان فهم من جناح ابي بان يكون من
 جنس شانه ذلك لان العبرة هنا بالجنس دون الافراد كما
 هو ظاهر ثم راي الماوردي احتراز ذلك عن البط وهو
 الذي لا يطير من الوز فقال انه ليس بصيد وبما ذكرته يندفع
 ما ذكره ويعلم ان البط صيد لانه من شانه ذلك اه لكن في
 المنج ويحده قوله الماوردي وان نظر فيه الاذرعى ان نحو الوزان
 كان ينهض بجناحه بحيث يمتنع بهما حرمة والا فادبل قضية
 قوله المصنف الاتي واما الطيور المائية التي تغوص في الماء وتخرج
 منه فحرام حرمة مطلقا لانه من طيور الماء اه ولو قال وكن
 رافة بناء على ما في المجموع انها متولدة بين غير مأكولين وهو
 ظاهر النهاية لحسن عطفه على قوله كتولد بين حمار وحشي
 واهلي ارتضاء والا استدرك عليه قال في الحشم وخالفه اي المجموع
 في الزرافة الكوا المتأخرين بل قال الاذرعى انه شاذ لنولد هكا
 بين مأكولين وفي الامداد الصواب انها مأكولة وفي الحق لكن
 اطلال الاذرعى وغيره في حلها **قوله** والحمام وحشا واهليا
 والدجاج الحبشي اي ففما من الصيد المأكول البري الوحشي قوله
 غلاف الدجاج البلدي لانها وان كانت مأكولة بريه لكنها غير

شراهم

وحشية بل انسية **قوله** والمتولد بين مخوذ يب كمن وشاة اذ ليس احد
اصليته من الفم والشاة مأكولا بريئا وحشيا اي لم يجتمع هذه الثلاثة
الخنود في واحد من اصليته وان وجد فيه بعضها فلم يحرم النحر
له وكذا يقال في المثالين بعده **قوله** ويجل النحر لغير الصيد
اي وهو ما لم يجتمع فيه ولا في احد اصليته الثلاثة الخنود لا يفتقد
من نجية الحيوان اي ولا يحرم النحر من ذلك من حيث الاحرام
او الحرم وان حرم او وجب او جاز من حشية اخرى اخرى وذلك
ان يخرج بالماكول غيره اذ بعضه يحرم النحر كالذر الكبير والنحل
والخفاف والخنود التي عن قتلها والحير والبقال لنفسيها بلا
ضرر فيها ومن **قوله** ما يندب قتله وهو كل موذ كمن وسر
والذرا الصغر والفواسق الخن وفي الغراب الذي لا يؤكل والحداة
والعقرب والقارة والكلب العقور فيندب قتلها لا مربيه ولو
في الحرم والحق بها اسد ونمر وذئب ونمر وعقاب وبرغوث و
بق وزنبور وكل موذ كما في المفاهيم وفي النفقة بل يجب على العمد
قتل العقور كخنزير بعد وويحتمل ذلك في حية نعد وايضه ويحرم
اقتناش منها لانها صناديد بطبعها ومن المؤذي العقل لكن
يكفه النحر لقتل الراس والحية كما سيدكره المصنف ومن **قوله**
فيه نفع وضرر كمن وصقر هذه الايسن قتله لنفعه ولا يكره
لضرره وما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسوطان ورخمكم قتله لكن
اعمله احرمة قتل كلب لا نفع فيه ولا ضرر وهو وارد على ما ذكر
ولذا اعتمد الشيخ شيخ الاسلام جواز قتله ويخرج بالبري الحري
والمراد به ما في الماء ولو بيرا وغوه ولو في الحرم فيجل اذ لا غريبه
صيد قال تعالى لما كان يعلمون في البحر فان عاش في البر ابيض

فيري

فيري غير مأكول اذ لو ترك فيه هلك وتغلبت الحرمة ولو بالوحشي الايسن
وان توحش الا لا يتم صيد او بما احد اصليته مأكول بري وحشي
غيره كما مر وهذا كله ميان به المصنف في باب الدماء مستوفي بل ويجتمع
الحرمات المذكورة وبيات الكلام على جميع ذلك هناك وانما تكلمت
عليه هنا مجازاة للمتن وهو وان تكرر في التكرير زيادة تقرير
وقوله ويحرم على الحلال صيد الحرم واشجاره اي وعلى الحرم بالاول
وكما علم مما مر في الصيد وبيات الكلام عليه ان شاء الله تعالى
قوله التنبيه الخامس اي وهو اخر التنبيهات التي ذكرها
هنا وهو في دخول مكة وما يتعلق به وفيه مسائل ذكرها في الايضاح
من **قوله** بين الحرم اي يحرم ولو قارنا اذ الحرم بحرمة مفردة يجب الدخول
عليه الى مكة ليايق باعمالها ولا يناسبه قوله قبل الوقوف بعرفة
اذ لا وقوف في حقه وانما قيده بقوله قبل الوقوف لان دخول
الحرم بعده واجبه ليايق ببقيته اعمال الحج فيها ومن ثم كان
قوله وغيره اشدا بها ما وعبارته في كشف النقاب الافضل
لحرمه ولو قارنا دخول مكة وفيه بقية الحرم افضل بقلع الارض
الا البقعة التي ضمنه صلى الله عليه وسلم فهي افضل اجماعا حتى من
العرش فيدخل الحاج مكة قبل الوقوف بعرفة ان لم يخش فوته
والافضل دخول الحرم والحلال من تنبته كداهه وافضل
بقا عما الكعبة من المسجد حولها ثم بيت خديجه رضي الله عنها ثم
بقية الحرم والتفصيل قد يقع بين الذوات وان لم يلاحظ ارتباط
عقلها كما لمصحف افضل من غيره ومن المجاورة بها الامن لمر
يق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرماتها واجتناب ما ينبغي
اجتنابه وليست عر المقيم بها قوله تعالى من يرده بالحاد بظلم

نذرة من عذاب اليم ترتب العذاب الموصوف بالاليم المرتب مثله على
الكفر في آيات وان كان الالم مقولا بالشكك على مجرد ارادة العصية
فيه ولو صغيرة ولا نظر لما لفته ذلك للقواعد لانه من خصوصيات
الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية وكان ابن عباس وغيره اخذوا
من ذلك ان السبات تضاعف بها كما تضاعف الحسرات اي تعظم
فيها اكثر منها في غيرها لانها تعد دليلا ينافي ما في الآية والاحاديث
المتقدمة بهذا التعدد في السببة واية ومن يرد فيه بالحد لا يقتضي
غير ذلك العظم وقد صرح على نزاع فيه ان الحسنة بالحرم بحماية الن
حسنة ودلت الاخبار ان الصلاة بالمسجد الحرام وقيل بجميع
الحرم امتازت عن الكل بمضاعفة كل صلاة فرض او نفل الى
مائة الف الف الف صلاة افاد في التحفة ومكة باليم وبالباء
الموحدة اسم للبلد وقيل باليم للبلد وبالباء للمسجد وفي باليم
من المكة بمعنى المص يقال امك البعير ما في صنع امه اذا مضى
لقلة مايتها سابقا وبالباء من البكة اي الاخراج لاجرا
الجارية وقيل بمعنى الدفع اذ الناس يتدافعون في الطواف
فيها **قوله** كحضور خطبة الامام قال في المنح هذا الاينافي قول
الحبيب الطبري انه ليس لامامهم ان يفعل ما يفعل مكة لودخلها
لان قوله عزيب وعلى سليمة فهو نادر وعلى تقدير فعله وفعل
الخطبة بمكة علا فقد فاته الفضل او كماله اه قال ابن الجواليقي
ولا استفادة ما يخبر به من اعمال النك ان كان جاهلا او زيادة
الوسوخ ان كان عالما بها وارشاده وارشاده من سمعه ان
اخذ بشئ منها واخبر به على خلاف القره او العمد في المذهب
والخروج من مكة الى منى فحجة الثامن **قوله** وطواف القدوم
والسعي بعد طواف القدوم على تأخيرها الى ما بعد الافاضة الذي اعتقد

والسعي بعد طواف القدوم على تأخيرها الى ما بعد الافاضة الذي اعتقد
مرر حروجا من خلاف من اوجبه وهو وجه عندنا وانما لم
يراعه حج الحائض للسنة المعجزة وبما قرناه يعلم ما في سائر الايضاح
لا بن الجبال **قوله** وعيها كوزيارة البيت الشريف بدخوله ان
امكن بشرطه او الايتان اليه والدعاء عنده ونحو ذلك وكثرة الصلوات
في المسجد الحرام والمبيت بمكة ليلة عرفة كما في الايضاح وغيره
قال في المنح هذا صريح في بطلان ما اشتهر على السنة
ان الليل يسبق النهار لا ليلة عرفة فهي متأخرة عن يومها وبسبب
هذا الظن ان الحاق ليلة النحر به في تحصيل الحقوق يلحقها
به في التيمم وليس كذلك اه وكما لصلوات الظهر والعصر
والغروب والعشاء والصبح بمسجد الحيف بمكة ان امكن **قوله**
لكن لو تركها الى قوله ائيب عليها اي حصل اصل نسيتها وفي المنح
ويستحي ان ياتي فيه الخلاف المشهور في ترك الجماعة لعدو المذهب
منه عدم الحصول واختار كثير من خلافة اه والاختيار
المذكور مفيد بما اذا نوى فعلها لولا العذر **قوله** ولا افضل
دخولها من شئ كداء اي للحرم وعزم ولو امرأة كما شملها
اطلاقهم وكذا بالفتح والمد وبالصرف نظر الى المكان وعدمه
نظر للنفعة وفي القاموس الكداء كساء المنح والقطع وكسواء
اسم لعرفات وجبل باعلامكة دخل ملى الله عليه وسلم منه وكسمى
اسم جبل باسفلها خرج منه عليه الصلاة والسلام وجبل اخر
يقرب عرفة وكفرى مسفلة مكة على طريق مكة اليمن وكذا في مقصود
كفرى ثنية الطائف وغلط المتأخرون في هذا التفصيل و
اختلفوا فيه اكثر من ثلثين قولاه قال الكودي وفي غنية

وقال النووي في التقييم أي تعميم نذب الخروج من كذا الكل خروج
أنه غريب وعبارة ابن الجبال مع متن الايضاح وذكر بعض صحابنا
أن الخروج إلى عرفات يستحب أيضا من هذه السفلى نقله في الجمع
أيض كنه قال أنه غريب بعبداه وجرهم به الشهاب ابن حجر في
المختصر قال كمدار جحده في الحاشية قال عبد الرووف ولك ان تقول
ليس في الحزم الاجواب من قال باستثنا عرفات وعمله بانه لم يفارق
مكة مفارقة انصرف بالكلية بل ليفعل ما بني البيت لاجله وفيه
تغليبه فلم ينتقل من علو إلى سفلى الذي هو حكمة الخروج من السفلى
وحاصل الجواب منع لقوله فلم ينتقل من علو إلى سفلى ثم قال
الا ان يوجه بانه لم ينتقل الا لما يتوقف صحة نسكه عليه فلم يكن
انتقالا لسفلى من هذه الحاشية اهـ ولا ترجيح في كلامه لذلك
بل فيه تأكيد لاستثنا الخروج لعرفات من كذا فتأمل على ان التوجيه
اشار إليه المستثنى بقوله ليفعل ما بني البيت لاجله والحاصل
ان الخروج لعرفة غير ما اطفئ الناس عليه فالمعتمد الاستثنا اهـ
والله ميل سم ومولانا السيد عماد كلام ابن الجبال ووافق المختصر
التحفة والنهاية والاسنا وغيرها **قوله** فان يدخل الذكر خرج
به الانثى والخنثى والحقة هما الامرد الجميل قد خولهم في هودجهم
ليلة افضل كما يأتي وقوله بهار وبعد الصبح أي صلاته
لما مر عن البخاري وقوله وما نيتا وحافيتا أي لانه يتوكل بالادب
والتواضع والانكسار ولان الركب قد يتأذى الناس بدابته
قال في المنع وهذا ما جزم به في المجموع واعتمده غيره بل قال
الحليمي وهذا ما جزم به في المجموع من المتن والحفا من اول القدم
ويؤيده ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس ان الانبياء كانوا يدخلون

الحرم حفاة مشاة بناء على شمول الانبياء لبينا عليه وعليهم افضل الصلاة
والسلام اهـ اما اذا منع ما ذكر عن وطائفة او حصلت له
مشقة او لم يامن الحاشية من الحفا فالأفضل الركوب في الاول
والتمهل في الثاني وفي المنع والافضل ان يكون أي دخولها
اوله لما مع انه عليه الصلاة والسلام دخلها صبح رابعة فمضت
من ذي الحجة وكان يوم الاحد ويفهم من كلامه أي الايضاح
في قوله فقد دخلها عليه السلام بهار في حجة وليلا في عمرته
انه لا كراهة في دخولها ليلة ولم يذكر اصحابنا انه ليس
الخروج منها ليلا او بهارا ولكن اخرج سعيد بن منصور عن
الخنثي كانوا يستحبون دخولها بهارا والخروج منها ليلا اهـ
قال ابن الجبال قال مولانا السيد عماد اطلاق قولهم نذب
كون السفر من اول النهار صادق بمكة اهـ لكن اطلاقهم عام وما
قاله سعيد بن منصور خاص والخاص مقدم على العام الا ان
يقال ما قاله لا يقاوم دليل الاطلاق وفي المنع على قوله الايضاح
ودخلها ليلة في عمرته أي من الجهرانة قد يدخل منه ان الدخول
ليلة افضل في العرة اتباعا لفعله عليه الصلاة والسلام لكن كلام
اصحابنا فيه ويوحى بان الاخذ بما وقع في حجة الوداع
اوله وقياس عليه العرة والدخول اليها ليلة فيها واقعة حال
معتملة والدخول بهار في الحج كان قصدا لانه بات بلدى طوى
ثم دخل بهارا فكان تاخير الدخول اليه دأبا على فضله على الليل
مطلقا **قوله** وان يستحضر الخ أي ويستقر كذا كذا حضورا
في دخوله مكة وعند لقاء البيت **قوله** قوله من الخشوع هو يكون

القلب والجوارح والمخفوق هو اظهر الذل والسكنة والفاقة له
تعالى اذ المقص من جميع العبادات ان يضيف العبد الى مولانا
تعالى ما يليق به من الجلال والعظمة وصفاء الكمال وان يضيف
العبد الى نفسه ما يليق به من الذل والاستكانة والاحتياج
وانه ليس بشيء الا بجلاله تعالى فاذا خلت العبادة عمت
ذكر فقد خرجت عما شرعت له وكانت الى العقوبة اقرب
لكن الكريم لا يرد **قوله** لرب هذه الامكنة اي لا لها نفسها
وان كان يطلب تعظيمها لكونها مهابط الوحي ومحل نزول الرحمة
وغفران الزلات فان تعظيم ما عظمه الله واجب لكن لا لذاتها
اذ لا يستحق التعظيم لذاته الا الله تعالى بل لما خصها الله تعالى به
وبلا حطة ما ذكر يكون تعظيمها تعظيماً لله تعالى كما اشار اليه
المصنف بقوله وتذكر شرفها اي بما خصها به مما ذكر وغيره
ويقوله عند وصوله الحرم اللهم هذا حرمك الخ ذكره النووي
في الاذكار والاسماء والغني وغيرهم ولم يسنده احد منهم لكن
نقله في الاسماء المجموع عن الماوردي في النجاة و زاد
بعض السلف ووفقني لطاعتك وامني على بقضاء مناسكك
وتب على انك انت التواب الرحيم **قوله** وعند وصوله مكة
اللهم البلد بلدك الخ قال في الاسماء قال في المجموع قال الماوردي
ويكون من دعائه ما رواه جعفر بن محمد عن ابيه عن جده انه
مضى الى مكة وكان يقول اللهم البلد بلدك الخ وان تدخلني
حجنتك قال ابن علان قال الحافظ ولم يسنده الماوردي ولا
وجدته مسند اوله الذي قبله اي وهو الذي يقوله عند وصوله

للم

لحرم كما من وقد وجدت في مسند الفريسي من حديث ابن مسعود
قال لما طاف صلى الله عليه وسلم بالبيت وضع يده على الكعبة فقال
اللهم البيت بيتك وخز عبيدك نواصيتك بيدك فذكره حديثاً
وسنده ضعيفه وبالحجلة فمد احد الفضائل وبغير من عدم
ثبوته بالصحة فهو دعاء وهو مطلوب ولو تغير المأثور لا سيما
وهذا قد قال به الامامة المعبرون والظاهر انه يقول ما ذكر
وان لم يكن هو كذلك لكن ينبغي ان يقصد به الدعاء اي اجعلني
كذلك اوانه في صورة من هو كذلك كما قاله في نحو وانوب
اليه اذ لم يكن تأييداً وقوله آيرون تأييدون الخ تفكه غير من
الضعف في لكن مع اختلاف بعض الفاظه وعبارة الاسماء
قاله الضعيف ويؤيد آيرون تأييدون لربنا حامدون
للحمد الذي اقد منيها سألنا معافا الحمد لله رب العالمين
كثيراً على تسييره وحسن بلاغه اللهم هذا حرمك وامنك
محرمي ودي وشعري وبشري على النار وامني من عندك
يوم تبعث عبادك واجعلني من اوليايك واجبايك واهل
طاعتك اللهم انت ربي وانا عبدك والبلد بلدك والحرم
حرمك والامن امنك حجنتك هارباً وعن الذنوب مقلعاً
وافعلنك راجياً الخ ما هنا ففيه على ما هنا بلدة وتغيير
ولم ار من اسناده **قوله** وان يقف بالمحل المسمى الامم المدعى
ويقال له اولاً راس الودم وعلامة ميل من يمنه وميل من
يساره **قوله** ويدعوا بالوارد الآتي بل وبما اراد من
خير الدنيا والاخرة اقتداءً وتبركاً بمن وقف فيه ودعا
من الاخيار وان زاله بسببه من روية البيت منه ليجلولة

الابنية لان قيل لا يس ذلك لانتفاء من روية البيت منه **قوله**
ويقول ولو حلالا كما في الفتح حيث ترا الكعبة في التحفة
اذا ابصر البيت بالفعل او وصل نحو الاعمال المحل براه منه لو كان
بصيرا وعبارة الفتح قوله واذا وقع بصره على البيت تبع فيه
الشافعي والاصحاب وظاهر عدم نذبه لاعمال ومن في ظلمه
وعليه مني الاذرعى لكن رجح جمع متاخرين اي منهم شيخ الاسلام
والرملى ووالده والخطيب وغيرهم خلافة وعليه فهل يقولان
ذلك في المحل الذي يراه غيرهما منه او عند دخول المسجد
او ملاسته البيت تردد **والاوجه الاول** واذا علمت ذلك
علمت انهم متفقون في البصير مع عدم ظلمة انه لا يقول
ذلك الا اذا عاين البيت ولا يكفي وصوله للمحل الذي كان يرا منه
البيت قبل ارتفاع الابنية وهو راس الردم والان سمي المدعا
اذ لو كفا ذلك لاستواء الاعلى وغيره ولم يأت التردد المذكور
ولا ينافي ذلك قوله المصنف الائمة وهناك يقف ويدعو الان
ذلك دعاء كما اراد لا بهذا الوارد اي كما مر **قوله** رافعا
يديه **قوله** الفتح هو الاشهر عند اهل العلم كما قاله
البيهقي وحديث نفيه معارض بان المصنف مقدم على البناء
على ان سفيان وابن المبارك واحمد ضعفاء **قوله** اللهم
زد هذا البيت الخ **قوله** المعنى وغيره رواه الشافعي عن ابن جرير
مدسلا الا انه قال وكبره بدل وعظمه ونقل ابن علاء
عن الحافظ انه قال بعد تحريكه عن الباقر بهذا السند وهذا
حديث معضل **قوله** وقد اخرج البيهقي من طريق الشافعي
بما اخرج من طريق محمول مرسل وله طرق اخرى موهولة

في سندها مقال اطال فيه وفي التحفة وكان حكمة تقديم التعظيم على
التكريم في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت
عظمته في النفوس حتى تخضع لكرمه وتقوم بحقوقه ثم كرامته
باكرام لا يريه باعطائهم ما طلبوا واجازهم ما ملوه وفي زيارته
وجود كرامته عند تعالى بالتساع رصنا عليه وعونه عنه
بزعيمته بين ابناء جنسه بظهور تقواه وهدايته وبرشد
الى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الثانية عن تلك العظيمة
اذ هي التوقير والاحلال ودعاء الزائر بالبر النافذ عن ذلك
التكريم اذ هو الانتفاع في الاحسان **قوله** اي توفيقا واعلاء
وتعظيما اي تحيلا وتكريما اي تفصيلا وقوله ومهابة
قوله في الحاشية **قوله** المزي في ذكره للمهابة
فيها بان المهابة تليق بالبيت والبر بالزائر اذ هي التوقير
والاحلال وهو الانتفاع في الاحسان وقيل الطاعة قلت
وبصح وصف الزائر بالمهابة لما يليق الله من الاجلال من يعظم
شعائره في القلوب الخ ما قاله ابن علاء اشار الى ان وجه
تعظيمه مخالفة للشافعي والاصحاب والخبر الذي استند
اليه معارض بما هو اوثق منه وانسب بالمعنى وقوله الله اكبر
لم يذكره في شيء من الكتب المتداولة وانظر ما خذها من ابي
كتاب **قوله** اللهم انت السلام الخ قال ابن علاء اخرج الحافظ
عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب قال وهذا موقف غريب واخرج الشافعي
وسعيد بن منصور عن ابن المسيب ايضا وله طريق اخر عند الشافعي
عن ابن المسيب ايضا لكن لم يذكر فيه عرقا له وهذا امر متنازع
قبله والسلام قيل هو من اسمائه تعالى ومعناه ذو السلامة

من التقايع اي السلام من كل مالا يليق بجلال ربوبيته وكمال
اللوحيته او المسلم لعبيدك من الاقاة وقوله وثبتك السلام
اي السلامة من كل مكروه ونقص وزاد العلامة الكردي على اللهم
انت السلام الى الله انما كنا على عقدة ونشد اخرى ونهبط وادنا
ونعلو اخر حتى يتبين غير محجوب انت عنا اليك خرجت
وبيتك نجما فادع ملق رحالتنا بفناء بيتك **قوله** قوله من باب
السلام اي بلا خلاف وسياتي باب بني شيبه وله كما قاله القليوبي
ثلاث طاقات وفي تاريخ الخميس ثلاثة مدخل ووجه اختصاره
بذلك مع الاتباع انه في جهة باب الكعبة ووجهها والحجر الاسود
والمنبر والمقام وهذه الجهة افضل جهات البيت ووجه
عدم الخلاف فيه بخلاف الدخول من الشبهة العليا ان الدوران
حول المسجد لا يشق بخلافه حوله البلد قال في المذبح وسكنوا
عما يخرج منه الى بلد اي وعبرها وفي النوادر لابن حبيب
انه صلى الله عليه وسلم خرج الى المدينة من باب بني سهم وهو
المسمى الان باب الحرم وفي المطراني بسند في احد رجاله ضعف
وباقهم رجال الصحيح عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم خرج
اليها من باب الغزوة واخرجه البهقي ايضا عنه قال عمل
به اولي لانه يعمل به في الفضائل والاوكة لم يعلم احد من
المحدثين خرج فيه حديثا وقول ابن جيب لا يرتقى الى رتبة
الحديث الضعيف اه قال ابن الجلال قاله عبد الروف لكن في الانبا
لرواية البهقي انه عليه السلام دخل من باب بني شيبه
وخرج من باب بني مخزوم الى الصفا ومن باب بني سهم الى
المدينة فهو معارض لقوله لم يخرج احد من المحدثين نعم

قال حديث الغزوة اجمع واظهر ولا ينافي ان في سنده نبأ لا يهتم
يعبرون بذلك انما يوجد احسن منه اي ولا مثله وان كان
ضعيفا اه قال في المذبح ترايت احمد روي عن بعض الصحابة
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته واقفا بالحزورة اي
حال خروجه من مكة يقول لكه والله انك خير رضى الله واحب
ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت منك ما خرجت **قوله** رواه
النسائي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والترمذي وقال
حسن صحيح وهذا ظاهر او يخرج في نذب الخروج من باب الغزوة
اه واعتمد الاسوي وتبعه شيخ الاسلام والشهاب الرملي
وولده والمطيب نذب الخروج من باب بني سهم اه كلام ابن الجلاء
قوله ويعلم بخفاء او بدلها في الدخول اي للمسجد ومثله
كل محل شربني قال ابن الجلاء وكذا يقال في البصرة وفي دخول
الحرم والكعبة هل يراعي الاشراف فيقدم اليمن دخول البصرة
خروجها او لا استواء في الفضيلة مع بقية المسجد استقر
في الثقة والمذبح الاول ووجهه بتميز الدخول اليه بالتمسك على
الحاج منه لا عراضه عنه قاله في المذبح وليس بغير نزاع
نقل البصرة او لا لعدم مساوئها لليمني فهي اولي بنا خير نزاع
اه وهذا محل ذكر في باب قضاء الحاجة وقد ذكرناه فيه
خلافنا ونقل الكردي عن السيد عمرا انه لا يعتبر الا مجرد الترف
والغنى فيقدم اليمن للشرابي ولولا اشرف منه والبصرة في الخسيس
ولا احسن منه **قوله** لكن يبدل رحمتك بابواب فضلك اي
يستعمل في كل ما يغلب فيه فانه يغلب في الدخول المسجد الاستكانة
والخضوع والتعظيم من فيه لرحمة تعالى فناسب فيه طلب الرحمة

التي هو بصددها وأخذ في أساليبها وفي الخراج منه يغلب فيه
 طلب الرزق ويحوم فناسب فيه استعمال طلب الرزق الذي محل
 خراج المسجد وفيه إشارة إلى أن طلب الرزق من المهم إذا أقام
 للدين الأجر **قوله** وفي مستعملين مستوفين يقدم اليمنى وقال
 ع ش يتخير لأن بقاء الحمل الواحد لا يتفاوت **قوله** وإن يدها
 أي كل داخل مكة لأن هذا كما قبله مطعون على أن يدخل من
 قوله في أول التنبه بين الحرم وغيره أن يدخل **مكة**
قوله يطواف القدوم أي مع ما بين قبل الطواف من سلام
 الحجر والدعاء وغيرهما لا يتابع متفق عليه ولأنه تحية البيت
 الأفضل من بقية المسجد فيقدم تحية الأفضل على تحية الفضل
 ومع ذلك لو صلى صحت وفاته الأفضل على تحية وهو تقديم
 الطواف فإنه يمكن من الطواف أو لم يرد ذلك له تحية
 المسجد على الوجه لقول الشافعي روي عنه في الأم قال
 جاء وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد
 وبصرح النووي في الإيضاح وفي المنح والظاهر أنما
 تحية المسجد والبيت معاً ويجوز أن يكون تحية المسجد فقط
 وعلى ما ذكره في كلام المحامي بل والأصح أن تكون تحية
 المسجد لدخوله قال ابن الجلال فعلم أنه لا يسبق للمقدم إلا أن يمكن
 منه ولا المقيم إلا أن اراده بخلاف مقيم دخل لا يسبقه وقادم
 غير ممكن منه فتنسب التحية له كما حمل الشهاب ابن حجر كلام
 المحامي عليه اهـ وإذا طاف فندرج تحية المسجد في ركعتيه
 فإن نويهما مع سنة الطواف تحية المسجد أثبت عليها باتفاق
 جرح ودرر والاسقط الطلب عند جرح تبعاً للشيخ الإسلام تبعاً

للجمهور وأثبت أيضاً عند درر والمطيب لكن لا ككتاب من نواها
 بها قال الكودي ودفع لمر في شذذ الحجة هنا موافقة جرح
 سقوط الطلب فقط فإن تركها محتملاً فخرج أو جلس لم يسقط
 طلب التحية وكراهة تركها بخلاف سنة الطواف لم تنف بذلك
 وإن بدأ بالصلاة لمحو صديق وقت فإن كان بعد الطواف
 اندرجت فيها أو قبله اندرجت فيها التحية وإليه قول
 ابن الجلال كالمخ بخلاف مقيم دخل لا يسبقه وقادم غير ممكن
 فتنسب له التحية إن المقيم بمكة إذا دخل المسجد المحرم بنسبة
 الطواف لا تسبق له التحية بل تركه وإن لم يكن طوافه طواف
 قدوم لا اختصاص به بقادم ولو جلا لا غير محرم بعزمه ودخل
 مكة قبل الوقوف أو بعده وقبل نصف ليلة النحر أو المقيم
 فلا طواف قدوم له لعدم القدوم وأما المعتمر فيبدأ به
 بطواف عمر **قوله** حتى لو نوى به طواف القدوم انصرف
 لطواف عمرته واندرج طواف القدوم فيه وأما من دخل
 بعد الوقوف فإن كان بعد نصف الليل فيجب عليه طواف
 الأفاضة ويقع له الطواف حينئذ عنه وإن نوى به
 طواف القدوم كما مر في طواف الترمذ أو قبل نصف الليل سبق
 له طواف القدوم لعدم وقته وعدم دخوله وقت طواف الأفاضة
 ولا يقال الطواف والسعي التتابع لا يفوت كل منهما بالوقوف
 لأن الطواف المذكور لعدم من عرفه لا للقدوم السابق
 الذي قبل الوقوف كما في التحفة إذا ذك فعات كالسعي
 بعد بالوقوف على خله في سبأية في السعي وبها تقر
 من أن طواف القدوم لا يفوت إلا بالوقوف هو الوجه وفي المنح

ولو اخر طواف القدوم بلا عذر ففي قوائمه وجهان وعلى الفوات
فهل يتغير فعله وهو المبتدأ او يقتضي احتيا لان للمطهر
ومقتضى قول الجمهور لانه يشبه الحجته انه لا يفوت بالتأخير
اذ الحجته لا تقوت به وان طال ما لم يجلس وهذا هو الذي
يتجه فلا يفوت الا بالوقوف بعرفة فقله الاذعي القياس
فوته بالتأخير بلا عذر فيه نظر بل القياس ما قلناه ويؤيد
ما يأتي في السعي وقوله في سائر فوات وقف قبل القدوم
فان لم يفته من مكة وغيرها واذا فوات لم يقض بعد قال
ابن الجاهل قال عبيد الروق وفي الاعراب ان معنى فواته بالوقوف
فوات طلبه استقلاله والا فهو يندرج في طواف الافاضة
اه حاصله وهو مخالف لكلامهم وكلامه في غيره فان قلت لم
طلب ضمنا من المعتمر والواقف بعرفة اذ لم يسبق منه دخول
مكة ولم يبق طلبه لداخلها الى بعد الوقوف قلت الفرق ان هذا
مقتصر بتأخيره بعد سببه بالدخول في طلبه استقلاله الى
ان لا يسبب لطواف اخر ففوات الاول بالكيفية بخلاف
محو المعتمر اذ قدومه واحد فخطب ضمنا بالقدوم اي طوافه
كالودخل المسجد وصلى الفرض فانه مخاطب بالحجته ضمنا
اه نعم طواف القدوم المسنون لهذا الدخول يندرج في
طواف الفرض بالمعنى المذكور في طواف المعتمر لعدم تقييده
اه وهو يوجب ما قد مناه ان طواف الداخل بعد الوقوف
وقبل نصف الليل طواف قدوم لهذا الدخول لا للاول ولكن
في شئ الغاية لم كما مر عن الاعراب ان المندرج في طواف الافاضة
طواف القدوم للدخول الاول فالخلاف حاصل وان كان الاقد

طواف

ما تقدم

ما تقدم قوله ان كان معتمرا الى قوله ولم يكن عليه فائتة مع قوله
قبله ان امن على استعنته اي انه يبذل عنده خوله مكة بالطواف
عند اجتماع الحجة القنود التي ذكرها وهي ان يامن على استعنته
ان يدا به قبل نحو خط رحله وتغيير ثيابه من ثياب سفره ما لم
يشك في طهرها ولا تليق به والا بدله بنحو تغيير ثيابه وما به
نحو حفظ استعنته وكذا غيره لك من كل مهم وان لا يكون معتمرا
والا بدله بطواف عمرته وان لا تقوم جماعة مشروعة ولو نقله كالعيد
ولا تقرب اقامتها والا بدله بملك الجماعة ما لم يتقن جماعة اخرى
مساوية لتلك الجماعة في جميع صفات الكمال والا بدله
وان لا يضيف وقت موداة ولو نقله فان ضايقه بدله بالطواف
وان لا يكون عليه فائتة فرض ولو نذر والا بدله وان كان
وقته موسعا قال في الحقيقة ان لم يكثر ذلك الغاية بحيث تقوت
به فورية الطواف عرفا والا بدله بالطواف بخلاف فائتة
النفل ولو رابته قال في المنع وغيره فالطواف أكد منه للتحقق
في قضائه فكن في الامداد كالتهاية انه يقدم على الطواف
ويزاد سادس وهو ان لا يكون له عذر من اعداء الجماعة
كشدته جوع ومداغمة خبث والا بدله بتفريع نفسه عن ذلك
نحو بالطواف قوله ولو في الاثنائي اثنا الطواف فيقطعه
لغاية الفرض كما يقطع الجماعة مشروعة ولو نقله ككفا
هو ظاهر اطلاقهم لكن قيد الجماعة التي يقطع لها الطواف
في الحقيقة بكونها مكتوبة قوله هذا ان صلى الغاية اي اذ
صلاتها منفرد او جماعة مثله اي بان تكون مطلوبة بان
يصلي الظهر الغاية مثلا خلاف ظهر فائت لاداء ولا

خلق نحو عمر ولا خلق نفل لكن هذا قيد في تعليم الجماعة طواف
 القدوم فلا بد فيها من كونها مشروعة لا في تعليم الغائب الذي
 كلامنا فيه فإلهم أطلقوا تعديده على طواف القدوم بل هو حجة
 في فواته فرض بغير عذر على أن في إطلاق الكراهة إذا لم يكن
 مثلاً نفل أو في التحفة وغيرها على أن الخلاف هنا في مصلح
 القضاء بعد الأداء والفرق خلق وعكسه ضعيف جداً
 فلم يقتض تقويت فضيلة الجماعة أي ولا الكراهة وإن كان الأفراد
 أفضل أي من حيث أنها مستغف على صحتها أفضل من صلاة جماعة
 مختلف فيها ولذا لما نقل الكردى عن ابن الجوال عن الأيعاب أن
 المراد بالجماعة المطلوبة بأن يعلى مودة خلق مودة مثلاً أو بتقصير
 خلق بتقصير مثلاً قال ويست ما فيه في الأصل **قوله** فإن ليس
 به أي الطواف وقوله ثم أقيمت الجماعة أي فيها ثواب جماعة
 على ما مر ولو مندوبة كعيد وقوله أو تذكر فائدية يظهر أن
 المراد أراد فعلها وإن لم ينسها ولو نحو رتبة على ما مر من
 النهاية والامداد وقوله في وتولاه تعالى وترتيب الوتر
 ولذا الكثر في الأذكار وفي الصوم والغسل والكحل وغيرها
 كونها ثلاثاً **قوله** صفة الحجية أي كما مر وكراهة تركها
قوله وإنما قدم الطواف عليها في غير ذلك أي غير ما إذا منع
 من الطواف أو لم يرد أو اشتغل بفائدية أو صلاة جماعة أو حارة
 مناق وقتها أما فيما ذكر فتطلب الحجية وتحصل ولو باندرجها
 في غيرها **قوله** بالنسبة لمن دخل مريد الله والافتتن في الحجية
 لأنه إذا لم يرد بحجبة البيت سن له حجة المسجد **قوله** لأن القصد
 علة لقوله وإنما قدم الطواف **قوله** وحصولها أي الحجية بركني

وإن قلنا محمول فضيلة جماعة فيها

الطواف

الطواف أي تندرج فيها على ما مر **قوله** فائدية الحجية أي لما مر
 أنها تقوت بالجلوس عداً أو سهواً أو طال وبالخرج من المسجد
 وإن عاد عن قرب **قوله** قوله لا ركعتاه أي فلا تقوت مادام
 حياً وتندرج في غيرها ولو في غير الحرم كما يأتي **قوله** وتندرج
 أي الحجية **قوله** فلا يكره ترك الطواف وركعتا الحجية لقادم
 الحج أما ترك الطواف فظاهر كما مر وأما ترك الحجية فأن تركها
 لا داخل المسجد ولو غير الحرم مكروه إلا أن يكون في الشبهة التي
 نقلت منها تحريف **قوله** ولا يقوت طواف القدوم قد مر
 قريباً موضعاً **قوله** وبطواف الفرض يثاب عليه أن قصد
 أي أنه إذا فعل طواف الفرض وقصد به طواف الفرض والقدوم
 أثبت عليه ثواب الفرض والقدوم معاً كما يثاب على
 تحية المسجد إذا أتوا جامع صلاة أخرى **قوله** ولا يبرح
 طواف القدوم قبل طواف الفرض أي بعد دخول وقت
 كما مر بل ولا بعده لأنه راجع في طواف الفرض وسقوط
 طلبه به **قوله** ولا ينصرف أي لا شديد لزوم لا يقبل الصرف
قوله من مكان خارج عنه أي الحرم أماً من هو بالحرم فلا
 يسن له الإحرام أي من حيث أنه في تركه أحل لا يتعظم مكة أو
 الحرم وإن كان يسن في نفسه من حيث أنه قريب من هو المسجد
 لا يسن له تحيته إذ لا يحل بتعظيمه بخلاف الدخول من خارجه
قوله لا لأجل الشك متعلق بقصد من قوله من قصد أي
 قصد مكة والحرم لا لشك بل نحو تجارة وزيارة **قوله** وليس
 عليه فرض الإسلام أي من حج أو عمر أماً من عليه ذلك فيجب
 عليه ذلك وظاهره وإن لم يستقر عليه وفيه شيء إلا أن يكون عليه

ولما روي من نبيه عليه السلام وفيه ان هذه الصارف عنه بعضهم
دكنا للقبلة ورواه بانه سترها للاعتداد بالركن لا ركن **قوله**
الاول طهارة الحدث بنوعيه اي الاصغر والاكبر واداد بالاكبر
ما عدا الاصغر والافهوا صغره وهو ما اوجب الوضوء والاكبر
وهو الحيض والنفاس واوسط وهي الحنابة والولادة وفي
معناها الموت وانما كان الحيض والنفاس اكبر لانهما يجرم
بهما عشر اشياء وكان الحنابة والولادة اوسط لانهما انما
يجرم بهما ستة كما هو مقرر في محالها وقوله لقادر خرج به
العاجز وسياتي **قوله** ستر عورة القبلة هو ما سجد ذكره الله
وبقي للمرأة ثلاث عورات عند الاجانب جميع بدنها وعند
النساء المسلمات ومحارمها وفي الخلوة ما بين سرور وركبة
وعند الكافرة ما لا يبدو وعند الهنات وبقي للرجل عورتان
جميع بدنه بالنظر لنظر الاجنبات اليه والسوئين فقط
في الخلوة **قوله** غير الحرم شمل الذكر والاحد وقوله يقينا
خرج المشكوك في ذكره وهو الخنثى وله حكم الانثى كما اشار
اليه بقوله وجميع بدن الحرة ولو شك بالخنثى فان الخنثى
الحرة حكم الحرة وقوله بالخنثى الكافي فيه استقصاء
وقوله شعرا عطف على قوله ولو شك لكن فيه توفيق المتعلمين
اذ قوله ولو شك غاية لحره وقوله او شعرا غاية لما ذكره من
عورة الحرة وغيرها نعم يجب ستر ما لا يتم الواجب الا
به منهما ومن الكوعين من المدين لان الكوعين الى الكوعين
غير عورة وما بعد الى لا يده خل فيما قبلها فالذي هو غير
عورة منهما ينتهي الى الكوعين فينتج انها عورة يجب

سترها وقوله مع القدرة سيأتي لكم الكلام على العاجز و
الاصل فيما ذكره القياس في القبلة وخبر الشيخين الطوائف
بالبيت صلاة مع خبر حذوا عني مناسكتكم رواه مسلم
وغیره وخبر الشيخين انه عليه الصلاة والسلام قال
لعائشة لما حاضت وهي محرمه امين ما يصنع للحاج غير
ان لا تطوف بالبیت حتى تغتسل و صح ايضاً لا يطوف بالبیت
عريان **قوله** فلو احدث تغريغ على ما قبله من وجوب الطهارة
والستر **قوله** كنت شح اي اقل بقيد كونها بلغت حدا
تستهي فيه **قوله** من الثلاث اي البدن والثوب و
المطاف **قوله** ولم يستر حالاً لوقال ولم يزل شمل النفس
والعري فانه لو كشفت عورتها خرج فسترها حالاً اي
قبل مضى قدر سبحان الله او وقعت على ثوبه نجاسة
ولو رطبة فالقاء حالاً او بياسة فالقاء من بدنه
او ثوبه حالاً لم يضر على ما فصل في القبلة وقوله مع القدرة
راجع الى الستر لانهما مع العجز عنها يصح الطواف بالقبلة ولا
اعادة بخلاف مع النفس فيجب اعادة القبلة لغلبة واما
الطواف فاستقر سم نقله عن من رآه لا يطوف بالحيض
وفاقد الطهورين وكلام كحج خالفه في المتجسس كما ياتي **قوله**
تظهر الخ جواب قوله فلو احدث الخ **قوله** وطلال الفصل
قال في الامداد لعدم اشتراط الموالاة فيه كما لو منوبجا مع
ان كلامه ما عبادته يجوز ان يتخللها ما ليس منها بخلاف القبلة
قوله وبين ان يتناق اي حزوجاً من خلاف موجب
قوله وقد غلب الخبث الى قوله فيصفي عما يشق الاحتراز

عنه وذلك للقاعدتين المشهورتين ان الامور اذا اصابها اسع وان الشقة
تجلب السير وقد جعل مرر العفو منوطا بمشقة الا حثوا بل وقد قالوا
بالعفو فيها هو اقل مشقة من ذلك **قوله** حيث لم يتعد المني عليه
قال الكوفي فانه قد مر وان لم يكن له عنه مندوحة وهذا
ظاهر التحفة والنهاية وشرحي الايضاح لصاحبيهما ولا ينعلان
ومصرح به في شرحي الارشاد وجرى في المنهج والاياعاب ومختصر
الايضاح على انه اذا لم يجد معكلا عنه لا يضره وفاقه عبد الروف
في المختصر **قوله** لكن الرطب يضر مطلقا كذلك هو في التحفة
وفتح الجواهر والاياعاب ومرر في شرحي المنهاج والايضاح و
عبد الروف وقال في الامداد قضيت تشبيه ذلك بمرر غو القفل
وطين الشايع المتيقن نجاسة انه لا فرق بين الرطوبة واليابسة
واقره كما تراو جري عليه في مختصر الايضاح قاله الكوفي
قوله يحسبه بحرقه مبتلة اي لان التطهير بشرط الغسل
والغسل هو سيلان الماء لا المسح واشد من ذلك ما رايت به وبقع
في غالب المحلاة المساجد وغيرها من اهم اذا ارادوا تطهير
الارض ونحوها مما لا يرتفع بالايدي من دم او روث او نحوها
صبوا الماء عليه فيسيل الماء المتنجس بذلك الى مكان بعيد من
النجاسة من غير ان يكون نحو بالوعة او مكان منخفض ينزل
المانع بل يتقاذف الماء في تلك الارض فتعم الارض منه ثم بعد
جفافها ان لم يكن للنجاسة عين كفي جريان الماء عليها لكن
فيما ذكرناه عين النجاسة باقية وان استهلكت في الماء فلا بد
من ازالة عين النجاسة من نحو الارض من مسحها او اخرقة
بعد حرقه الى ان لا يبقى للنجاسة عين بالكلية بل لا يبقى الا

النجاسة ونفسها ولا يسيل
حينئذ الى التطهير الا بغيره

نجاسة

نجاسة حكيمة ثم يصب الماء عليها بعد جفافها وهذا لا يحل
الا النادر من الناس وما نقله من مسح النجاسة بحرقه اهون
بكثير من التطهير بصب الماء واقل غمرا ومنه **قوله** اما
العاجز عن الستر محترز قوله الثاني ستر عورة الصلاة مع
القدرة **قوله** وكذا اذا اعجز عن الماء الى اي وكما يصح طواف
العاجز عن الستر من غير عادة فكذا العاجز عن الماء حيا
او شرعا اذا اتيمم نيما لا اعادة معه فيصنع ايضاح طوافه
ولا اعادة عليه كما في الصلاة **قوله** يعضو يمينه باضائة
عضو اليقيم اي ولا جبيرة به في عضو من اعضاء التيمم
قوله مثلا اي او كانت بغير اعضاء التيمم اذا اخلت
زيادة على قدر الاستحساك او قدره وقد وضعف على غير
طهر وحاصر **قوله** ما مرويات ان فاقد السترة له الطواف
بانواعه ولا اعادة كالصلاة ومثله ميمر بشرط المارة
انفاكا فان فقد شرط منها وقد عجز من الما قبله الطواف
بانواعه حتى طواف الركن لكن عند حيل الا فقي لا قبله
وعليه فضا طواف الركن متى عاد ملكة ما لم يخف عصب
او غوه والا وجب فوراً ولا يلزمه لفعله احرام ولا ينة
لكنه لا يصح منه احرام بشك اخر حتى يفعل لبقاء علقته
الاحرام الاول وان لم يصب **قوله** وفاقد الطهورين لا طواف
لها لكن لو خرجا لمحل يتعد الرجوع منه فلهما التحلل و
يخرجان من الشك كما محصر عندهم ولا يخرجان منه بل
يتقيا عليهما الطواف فقط متى عاد عندهم رويح كالتيمم
الذي عليه الاعادة ولا احرام عليهما عند اعادة فعله ين

فاقد الطهورين وكذا في الحائض عند ج و ذ ونحوه لا يعني منه
 مكرر فاقد الطهورين عند ج ومثل ميم عليه الاعادة عند ج
 لكن في الفتح انه لا طواف ليد فاذا اتمعت ذلك هان عليه
 معرفة ما ياتي **قوله** واما فاقد الطهورين اذ لم تكن به نجاسة
 الاولى حذف قوله اذ لم تكن به نجاسة ام لا وانما النجاسة التي لا
 يعني عنها مانع اخر فحقه ان يفرق بالكلام والبيان بين
 وبين ج في ذي النجاسة لا يقيد كونه فاقد الطهورين ويدل
 له سياق كلامه عنهما ولذا كان قوله الآتي فان كان به اى
 فاقد الطهورين نجاسة فذلك عند م ينفذ ان الخلاف في فاقد
 الطهورين الذي به نجاسة وليس كذلك بل الخلاف في فاقد ذي
 النجاسة واما فاقد الطهورين فله خلاف في انه لا يطوف بينهما
 ولا يقال اذ كان فاقد الطهورين لا طواف له حيث خلى عن
 النجاسة فبالاولى معها لا نأقوله انه كذلك لكن لا حاجة له
 خصوصاً مع رتبة عليه بقوله فان كان به نجاسة الى الموهوم
 لما تقدم ولا يرد على فاقد الطهورين انه لا يطوف الفهم مع
 انه يجب عليه صلاة لانه انما وجب عليه تحمة وقت الصلاة
 ولا وجوب الاعادة كفاقد الطهورين لان التيمم طهارة مكية
 للصلاة ونحوها بخلاف فاقد الطهورين لا طهارة له لكن
 هذا ابو زيد القول بعدم طواف ذي نجس لا يعني عنه لعدم
 طهارة واستقر به سم نقله عن م قال وهو وجوبه لان
 منع فاقد الطهورين وفي نجس من الطواف عزيمة كالحائض
 اه فتمتله **قوله** وقال في الفتح اشار به الى مخالفة للرسمي

انه لا يطوف مطلقا
 سواء كانت به نجاسة

طواف ينهيه عليه الاعادة
 وجوبه

نقله

في قوله المتقدم فان كان به نجاسة لا يقدر على طهرها فذلك
 عند م رأي فهو كفاقد الطهورين او قوله او متنجس اي محدث
 انما يقيد بمحدث لقوله بعد بالتميم اذ مجرد النجاسة لا يبيح
 ومع ذلك فنفيد ان النجس الذي يمكن طهره ولا عفو فيه يمنع
 الطواف **قوله** ولهما اي المحدث والمتنجس المحدث وهذا
 الذي ذكرناه عنهما اي ج و م يوافق ما في التيمم ههنا
 من ان النجس الذي لا يعني عنه يمنع صحة التيمم مطلقا وان من
 هو عليه يصح فاقد الطهورين عند م روايه لا يمنع صحته
 مع عدم القدرة على ازالته عند ابن حجر بل يقيم ويصلي وعلى
 كل عليه القضاء وما ذكره عن الفتح يوافق كلامه
 في ثم بافضل حيث قال والاوجه ان التيمم والمتنجس العاجزين
 عن الماء طواف الوكن قال الكردي وغيره يستفيد منه التحلل ثم
 اذا عاد الى مكة لمزمتها اعادته قال الكردي افهم كلامه
 امر ان الاول انه لا يجب عليه العود لذلك وهو مفهوم كلامه
 غيره في السائبة انه غير بعيد واستقر بمركا
 نقله عنه سم انه لا يجب المحيى عليه فورا قال عبد الرزاق
 انه لم يتصيق بنحو غضب والاوجب وفي النخعة فان مات
 وجب الاجحاج عنه من تركته بشرطه فان غضب جازت
 الاستنابة عنه لغيره مع بقاء اهليته تأنيها ان الكلام
 في الافاقه اذ هو الذي يقال فيه بالعود فالكي ليس له ذلك
 ونظر فيه عبد الرزاق بمشقة مصابرة الاحرام واستظهره
 ابن الجال وقال ويمكن الجمع بانه المكي ان رجى حصول
 البرء او لما في زمن قريب لا يظلم مشقة مصابرة الاحرام

نعم لا يجوز تخلله والا جاز انه وانت خير بان كلامي محتمل
 هذا الجمع لان المعنى فيه تفصيل لا يعترض به وبه يعلم ما في
 تنظير عبد الرؤوف وان سكتوا عليه او استظهروه وقول الفتح
 على الاوجهد لقوله الاسوي القياس منع التيمم والمنجس
 العاجزين عن الماء من طواف الركن لو جوب الاعادة فلا
 فائدة في فعله وانما فعلت الصلاة كذلك لحرمة الوقت
 والطواف لا اخر لوقته وقطع بان لهما طواف الوداع والنفل
 اه ورد في غير الفتح وغير ابن حجر بان المعنى المجزئ الطواف
 الوداع خوف الانقطاع والقياس جواز فعل طواف الركن
 لذلك بل اولي لما عليه من مشقة مصابرة الاحرام الى وجود
 الماركن ايده في الاستنا بالقياس على قولا الطهورين وعليه
 فيلزمه مصابرة الاحرام وان يتخلل بها مرتبة الحائض قوله
 وانما ايج له الوطئ للصحة اي لبقاء الطواف ومن بقي عليه
 لا يجوز له الوطئ **قوله** فيجوز الاستنابة فيه اي الطواف
قوله وهو ظاهر مقيس اي اذا المجوز لطواف الاوقات
 بالتيمم وجود المشقة وهي موجودة هنا ايضا لكن مر
 الجمع في كلام الكندي وهو اولي من التضعيف **قوله** ان
 ترحل مبتدأ موخر خبره قوله السابق ولئن حاضرت **قوله**
 يتعذر عليها الرجوع اي لخوف خوف على مال او بضع **قوله**
 وقال في النهاية الا فيه كالتناهي لان قولها ويحتلج في
 فعله اي الطواف الى احرام يقتضي بقاء الطواف عليها وقدم
 خروجها من نسائها لبقاء ما هو من متعلقاته وهو الطواف
 وقولها لحن وجها منه بالتخلل يقتضي انها خرجت من جميع

والشك في كماله اي في بطلان فصل فيه
 والمفهوم اذا كان صرا

الشك

الشك حتى الطواف ولم يعبر عن وجهها منه الا من يرا انها كالمحصر
 تخرج من الشك بالكلمة بحيث لم يبق منه طواف ولا غيره وعليها
 قضاه ان استقر عليها كالمحصر وعبر في الامداد بقوله
 وتخلل كالمحصر فقط وهو ليس فيه التغير بالخرق من الشك
 بل التخلل على ابن قاسم اعترض من عبارة التحفة ايضا فقال قضية
 قوله تخرج كالمحصر خروجا من الشك ويبقى تمامه في
 ذمتها وقوله ويبقى الطواف في ذمتها مخرج بخلافه
 لكن الاول اوجه وانه لا بد من الاحرام والايتان بتمام
 الشك لان التخلل يقطع الشك الاول ويخرج به منه **قوله**
 ابن الجبال واقول لا منافاة اذ قوله التحفة كالمحصر اي في كفيته
 من انه بالذبح والتقصير مع النية وهما ويستغيد بهذا
 التخلل ما يرمي المحظورات واذ بقي الطواف في ذمتها فلا يباح
 قوله ويبقى الطواف في ذمتها ويكون مذهبه انه لا يجب
 عليها اذ اعادت الايتان باصل الشك بل بالطواف فقط
 قياسا على من طاف الركن بتيمم لا يسقط القضاء وهذا التوجيه
 وان صح فالوجه بل الوجه ما قاله سم لان كلامهم في الاحصار
 ناص على خروجا منه بالكلية وعلى وجوب القضاء فان
 قلت مشقة مصابرة الاحرام جارية في من طاف بالتيمم
 وفيها ايضا فلم قلتم بوجوب اعادة الطواف عليه فقط واوتم
 عليها الايتان باصل الشك قلت المشقة المذكورة مقتضية
 لحل ما يرمي المحظورات وقد عمل بمقتضاها فهما واقعا وجوب
 قضاء الشك عليها فلخرجها من الشك الاول بالكلية بخلاف
 التيمم المذكور فلم يخرج منه الا بالنسبة لحل المحظورات لا بالنسبة

وتخلل من احرامها في التحفة
 تخرج كالمحصر

للطواف فانه ما قاله سم وعبارة النهاية في هذا المحل مضطربة
 واستغنى سم نقلاً عن م ر ان فاقد الطهورين والتنجس مثلها
 وهو وجيد اذ كل منهما منعه من الطواف عزيمته كالحائض اه
 وقال العلامة الكندي وقد ثبت في كتابي الغوايد المدينية
 ان التحقيق في مسألة الحائض وفاقد الطهورين انها اذا انحلت
 كالمحصر خرج من الشك واستوجب عليها نسك جديد
 باحرام جديد وحقت ذلك بالنقل الصريح بما اقف
 على من يسبقني اليه وقال في الغوايد وقول م ر في فتاويه
 ان فاقد الطهورين يتحلل بما تره هو قياس الحائض وما ذكره
 انه يصير حلالاً بالنسبة لمخطوئته الاحرام الى غير ظاهر وانما
 قال ذلك في من طاف الركن يتيم يجب معه الاعادة ولا
 يصح قياس المتحلل تحلل المحصور عليه لو منوح الفرق وقوله
 ولا يجتنب في فعله الى احرام فالراجح خلافه وان قلنا
 بما اعتمد اي لانه بنا فعل الشك في غير هامة او في فعل
 غيره انما يخرج على القول القديم وهو ضعيف ومع
 مفهوم وجب الاحرام لا تمام الشك كما يعلم من الروضة
 وغيرها ثم قال في مسألة الحائض وما قاله انما قام هو
 المعتمد الذي لا يظهر غيره اما اولاً فانه ليس لنا مبررة
 اعتمد فيها البناء على الشك بعد الخروج منه بالتحلل كالحصر
 واما ثانياً فكلامهم في الاحرام انما من على ما قاله سم وبذلك
 له ما نقله في الابعاب عن المجموع عن الماوردي انه لو
 صد عن البيت فقط وقف وتحلل ولا قضاء وقياسه
 ما لو صد عن السعي فقط وفيه ايضاً اذا احصر عن الطواف

والسعي

والسعي انه ان اراد التحلل جاز وان كان الطواف والسعي
 لا اخر لوقتها وكان كالمحصر فيتحلل تحلله السابق ولا قضاء كما
 في المجموع اه ثم نقل عن الشيخين وغيرهما ما يؤيد ما قاله
 سم ثم قال وجبت الحقة الحائض بالمحصر فليكن حكمها حكمه
 بل هي عينه واما ثالثاً في في غالب كتبه انما يعزوز ذلك
 للبارزي والبلقيني ويجعل ذلك على ما في الحش ثم نقل عن
 البلقيني والبارزي ما هو صريح او كالصريح في اعتماد ما قاله
 سم ثم قاله واما الحش فنقل فيها حاصل ما قاله البارزي وقرره
 وكلام البلقيني ولم يعرض فيها لذكر بقاء الطواف في
 ذمتها فانه قال بعد كلام طويل قياس مذهبننا وغيرهما
 نصير حتى تجاوز مكة الى محل لا يمكنها الرجوع منه لمخوف
 على بضع او مال فتصير كالمحصر لانها تتيقن الاحصار
 لو رجعت وتيقنه كوجوده فتحلل لتحلله ثم ان كان احرامها
 بغير نية في ذمتها اه المقص منها ثم نقل من فتاوي
 م ر ان من يتيم بإمكانه لا يسقط القضاء له طواف الركن و
 يصير حلالاً بالنسبة لمخطوئته الاحرام محرماً بالنسبة لبقاء
 الطواف عليه وفارق ما لو فارق مكة مع حيضها وخوف
 فوات الرفقة بلا طواف ركن حيث يتحلل كالمحصر وانما اذا عادت
 احتاجت الى احرام لحزوها من نسكها بخلاف ما ذهبنا
 هكذا حررته بحسب ما فهمته من كلامهم اه واقول
 اذ قلنا ما البناء على نسكها الاول كما يقول م ر وم ر فوجب
 الاحرام داخل في كلامهم ائتمنا ثم ذكر عبارة الروضة المفيدة
 ان الجديد لا يجوز فيه البناء والعديم يجوز وان الاصح انه يحرم

بالبحر وبياضه بياض الاعمال وانما يمنع انشاء الاحرام فيه اسهر
 لحي اذا ابتداء وهذا ينبغي على احرام سابق والثاني يخدم
 وبياض بطواف وسعي فغيره عن طواف الحج وسعيه وتجبر
 المبيت والرمي بالدم وانه لا بأس به وقوع احرام النايب
 داخل الميقات فانه ينبغي على احرام انشاء منه اه المقصود
 منها ومردده بهذا الاخير ان البناء لا يجوز الاعلى القديم
 والقديم يوجب الاحرام في تمام الشك وبما قرره يعلم ان ما
 قاله سم هو المعول عليه وان ذلك كما يؤخذ من كلام الباري
 والبلقيني وغيرهما يؤخذ ايضا من كلام ابن حجر ايضا
 بل ومن فتاوي مررا ايضا كما يعلم مما ذكره من ضحا **قوله**
 وفي النهاية قد علمت مما قد سأل فيها من الاضطراب
قوله والقياس من المحل الذي احرمت منه اولاهو
 ظل هوان اراد انها تأتي بسنك جديله فان اراد البناء
 ما مر عن القديم الذي لا يجوز البناء الاعلى على ما مر
قوله اي فيحرم بالطواف فقط مر عن الروضة خلاه
قوله قياسا على ما مر في فاقد الطهورين قد علمت
قوله وقال حج لا يحتاج الى انشاء احرام اي قياسا
 على من طاف الركن بنيتهم لا يسقط القضاء وقد علمت الفرق
 بينهما ومخالفة لكلام الروضة **قوله** ويجز عنه ثوبه
 اذا تمكن من العود هذا ظاهر على ما مر عن مرانه لا يجب
 عليه العود فورا بل على التراخي اما على قوله حج انه لا يجب عليه
 العود فورا بل على التراخي اما على قوله حج انه لا يجب عليه العود
 لاجله بل اذا عاد لزومه فغير ظاهر **قوله** وقال في الصلاة

الحج

للمح وهي وشمل كلام المعص وغيره ولي البقي اذا طاف به
 والبقي ولو غير معين فشرط طهارة ثوبا اما الوبي فظاهر
 واما البقي ومثله المجنون فذلك على الوجه كما اعتد
 الاذرعى وغيره ولا يقال ليس هناك من اهل البيت وهو معتبر
 في العبادة لانا نقول ينوي عنه فامشي عليه الاسوي في
 الغارز والجلال البلقيني وزاد انه لا يشترط ستره ضعيف
 لمخالفة القياس فيما قالوه في حليل المجنونة والمستنعة
 اي انه ينوي عنها فان قلت انما وجب طهرها وصحة
 نية الحليل لصورة توقف حل الوطئ على الطهر قلت ضرورة
 توقف الطواف عليه جوزت للولي ذلك فالقياس ظاهر
 ودهوى توقف حل الوطئ عليه في نحو المجنونة دون طواف
 نحو المجنونة عليه لادليل عليه لما علمته والتعليل بان طهر
 الولي ينوب عن طهره كما حرمه دليل لما قلنا لانه انما ينوي
 الاحرام عنه ويجز ذلك هنا ينوي الاحرام عنه ونحوه
قوله ولا يضرك الشك في حاله في الحنم وتبعه من رخص الانصاف
 وان لم يتحل قياسا على ما لو شك في بعض حروف الفاتحة
 بعد تمامها ولو قبل قراءة السورة قال وكلامهم مخرج
 بان نظرهم الى فراغ الركن المشكوك فيه لا الى فراغ جميع
 العبادة ثم راييت عن المجموع عن النص لو حج او اعتمر
 فلما فرغ من الطواف شك هل كان مستطرا ام لا اجبت
 ان يعيده ولا يلزمه وهو مخرج في رد ما قاله الاذرعى
 اي انه يضر ما لم يتحل اه وهذا في طهر مشكوك في امله
 كان شك بعد فراغه من هو متيقن بالحدث هل تطهر ام لا

اما من هو متيقن الطهارة لم يشك في الحدث فهذا الكلام
 فيه لقولهم في الصلاة يجوز دخولها بطهر مشكوك فيه
 بان ييقن الطهارة وشك في الحدث لان الاصل بقاء الطهارة
 فهنا كذا الكلام او لم **قوله** باعلا شقه الامن ايج
 جميع المنكب فلا بد في المنكب ان تكون المحاذاة جميعه واما
 في الحجر فيكون محاذاة المنكب لبعضه كما يكتفي بتوجيه جميع
 بدنه لبعض الكعبة وان اختلف المراد بكل البدن في البابين
 واستعداد تصور محاذاة جميع بدنه لبعض الحجر انما ياتي
 على ان المراد بالبدن عرض مقدمه لا على انه المنكب فقط
 قال في المنح وبما قررته علم انه لا يحتاج الى تصوير محاذاة
 بعض الحجر بكل بدنه اي منكبته الى كونه خفيفا لا يخرج منه
 شيء الى جهة الباب او بعيدا بحيث تصدق المحاذاة لانه
 اذا لم يستقبله بل جعله على يساره كان في سميت عرض بدنه
 والغالب ان جهة عرض البدن يكون عرض الحجر وكذا قال
 الاسنوي قد توقفوا في تصويره ولا وقعة اه ولعل سبب
 التوقف ان المراد بكل البدن قايدين المنكبين وانه لو ساءت
 المحي بنصف بدنه ونصفه الاخر الى جهة اليمين والى جهة
 الباب مع لانه اذا انتقل قبل مجاوزة الحجر الى جهة الباب
 فقد حاذ اكل الحجر في الاول وبعضه في الثانية بجميع شقه
 الاسير الى ما قاله **قوله** ان لا يتقدم جزء منه اي من منكب
 الاسير الى جهة الباب **قوله** وفي الانتهاء ان يكون الحذر
 الى قال في المنح قال السبكي اخذ من قول الشافعي رضي عنه
 في الاثم وكذا لك اذا حاذاه الشخص من الورك في السابع فقد

بلغ

دون

الحل

اكل الطواف وهذا منه تنبيه جيد على ان المحاذاة تشترط
 في اخر الطواف كما تشترط في اوله **قوله** ليحصل استيعاب
 البيت بالطواف الى قال في المنح كما يجب غسل جزء من الرأس
 مع الوجه **قوله** في بعض القصور اعني اذا ابتدأ الى فقوله
 اذا ابتدأ الى تصوير لبعض القصور وهو الذي لا يصح له فيها
 الاسبوع الثاني لان شرط كل اسبوع ان يحاذي الحجر وبعضه
 بجميع منكبته الايسري اوله واخره وهذا الاسبوع الثاني
 لم يحصل له في اوله محاذاة الحجر لان المحاذاة التي وقعت له
 في السابعة هي تنديم لاسبوعه الاول لا لا ابتداء اسبوعه
 الثاني فقد قاسته محاذاة الركن في اول اسبوعه الثاني فلم يصح
 بخلاف ما لو حاذ اول الحجر في اول اسبوعه الاول فينتهي
 اسبوعه الاول بمحاذاة اول الحجر الذي ابتداء منه ويصح اسبوعه
 الثاني بمحاذاة اخر الحجر لان اسبوعه الاول تم بمحاذاة اول
 الحجر واسبوعه الثاني يصح بمحاذاة اخره **قوله** كذا في شمس
 العباب ليس ذلك تقريبا وان اوجه كذا ان في المنح ايضا ما نصه
 وهذا ينسبك على دقيقة يغفل عنها اكثر الناس من يستهم
 اسبوعا ثانيا عند الوصول الى اول الحجر متقايي اليمين ثم يقطع
 السبيل قبل المرور على جميع الحجر وهو باطل مطلقا وكذا ان من
 مر على جميعه وهو مستحضرها وكان الذي حاذاه او لا هو
 طرفه متقايي الباب لانه اذا وجب المرور عليه لا محالة اسبوع
 الاول لا يكتفي بمقارنته له اه وفيها زيادة الصورة الاولى
قوله كالتبدي بفتح الواو وسكون الدال اي فلا يعتد بما
 ذكر كما لا يعتد بما كابد الطواف من جهة الباب من غير محاذاة

الحجر **قوله** ولو سهوا اي لان ذلك من ترك الواجب سواء كان
من باب التكليف كالركن او من خطاب الوضع كالشرط فلا
يفرق فيه بين العائد العالم وغيره بخلاف فعل المنهي عنه فقد
يفتقر نحو الجاهل المعذور بقرنه اسلام ونشوة بعيدا عن
من يعلم ذلك وكذا حيث كان من السائل الخفية وان كان مخالطا
للعلماء كما هو مقرر في منقيات الصلاة وغيرها **قوله**
وان يحاذي الى اشار به الى ان ما ذكره في ضمنه بشرطان
الاول ان يبدء بالحجر على ما ذكره والثاني ان يحاذي الحجر
كله او بعضه بكنهه الا يصر عند ابن حجر وكذا ان يكتفي بمحاذاة بوجهه
عند من راعى ما يأتي **قوله** مما حاذي في الاول اي وهو اول
الحجر واخره فمحاذاة الا منهما او لا يكتفي بمحاذاة في اخر طوفة
وكذا الركن في حق الركب والقصر على ما يأتي قريبا ولعل
المراد ببعضه كالحجر وهذا هو الذي يكفي محاذاته لا غير كما
اشار اليه بقوله مما يكتفي بمحاذاة **قوله** ليحصل استيعاب
الواجب انه اذا حاذى جزءا من الحجر ونحو اول طوفة واخذ
طوفة حصل بذلك استيعاب السبع الطوفات وزيادة
ذلك الجزء كما يجب عند جزء من الراس مع الراس كما مر **قوله**
حيث وجبت اي فيما عدا طواف الركن والقدوم وكن الوداع على
ما يأتي فيه لشمولة نيته الشك لها لكن تسن فيها بخلاف غيرها
فيحتاج الى نية **قوله** وهو جزء منه اي الحجر او الركن كما مر لكن
قال سم في ش الغاية القول بان المراد من الحجر ركنه بدليل صحة
طواف الركب ومن على السطح قد يردده انه لو كان كذلك لما اتسع
ابتداء خروج بعض يده عن الحجر الى صوب الباب اذ لم يجاوز الركن

وقد

وقد صرحوا بمنع ولا دليل في طواف الركب ومن على السطح لان
صحة محاذاة الحجر لا الركن وان خرج عن الحجر للظهور
ان ليس المراد بمحاذاة حاذية مستقيمة فقط بل ما يقع بمقابلته
ما يسامته من اعلا الركن او اسفله او عليه فعند ازالته
ويعود بالنية من كل سوء فالعبارة بحمله او بمسامته من اعلاه
او اسفله لكن في المنع ما يوافق ما قدّمه المصنف في الركن لكنه
قال قد راجع منه على ان في التحفة على قوله المنهاج مبتدئا بالحجر
الاسود قال بعد ركنه وان قلح منه وحوله لغيره منه **قوله**
نية سبع صنبطه العلامة اذ رسل من احمد بفتح السين وسكون
الباء وكذا السبعين وذا فيه وكسر العين كذا رايته عنه بهما
ثم الايضاح لان محال **قوله** ولو نقل الحجر الى ركن اخر لم تنقل
الاحكام اليه قال في المنع واستشكل الاسوي استلام محله اي هو
منه وكان وجهه ان الخصومة مثبتة الثابتة للحجر من كونه يمين الله
في الارض اي بركته او على طريقة التمثيل المقرر عند البيهقيين وكونه
يشهد لمن استلمه بحق اي يسلي في عبادته كما مر وفي رواية
بمعنى الاسلام غير موجود في محله بخلاف المحاذاة ويجوز
بان هذه حالة ضرورة فشرع فيها ذلك تحصيلاً لتلك
الفضيلة وان لم توجد حكمة المشروعية فيها كما في الرمل
والعرايا وقوله القايني الى الطبيب تسن ان يجمع بين الحجر
والركن في التقييل غريب اه ولعله لم يخل من التلويح وكيف
تستقل من اياه لغيره مع وجود باقيا على ما فيه من الفضائل
واما يحج قوله كالرمل والعرايا لو كانت الاحكام من نحو استلام
ومحاذاة ثابتة للركن لعله كون الحجر فيه فلو حجي منه فتقول انك

العلة وبقي الحكم كما ان علة الرمي اداء المشركين قوة الصلابة
 فزال العلة وبقي الاداء وبقي الحكم وهو الرمي **قوله** ثم
 ينوي نداء العلة النية هنا ان ما ذكره هنا من سنن الطواف
 فاذا فعل ذلك بلا نية لم يشب عليها التناحر النية المقارنة للحاذا
 كما قالوا في الوضوء من ان يقرن النية بالسنن ثياب
 عليها وقالوا والاولى ان ينوي في اول السنن سنن الوضوء
 وعند الوجه فمن الوضوء او الوضوء او رفع الحديث ويصح
 هذا **قوله** وقيل وجوبها كالنية قبل تكبير الاحرام
 لم يظهر لي وجهه فان الذي قاله قيل تكبير الاحرام هو
 النطق بالنوي خروجاً من خلاف من اوجب في كل
 عبادة لها نية وان شذ قياساً على النية في كل اي ان التلفظ
 بها من خروجاً من خلاف من اوجب **قوله** في الايضاح
 والاحتياط ان ينوي بقلبه ويقول بلسانه وهو مستحضر
 نية القلب نويت الحج وقياسه هنا انه يجب على القول
 الضعيف ان يتلفظ بنية الطواف معه لا قبله وانما وجب
 التلفظ قبل تكبير الاحرام في الصلاة لانه لا يمكن التلفظ
 بالنية مع تكبير الاحرام لوجوب مقارنتها القلبية ويتعد
 مقارنته التكبير والتلفظ بالنية معهما فقدم التلفظ
 قبل التكبير للصحة هذا ما ظهر مع اني لم اذكر ذلك
 ثم رأيت عبارة الروضة ونصها **فصل** في النية يجب
 مقارنتها للتكبير في كيفية المقارنة وجهان احدهما
 اي يتبدى النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ
 منها مع راعه **قوله** لا يجب ذلك بل لا يجوز لسنا

مخو

يخلوا اول التكبير عن تمام النية فعمل هذا قيل يجب ان يقدم النية
 على التكبير ولو بشئ يسير والفتح الذي قاله الاكثرون
 لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم ام لم يقدم
 يجب استصحاب النية الى انقضاء التكبير على الاصح وعلى
 الثاني لا يجب اه وبه يتضح ما قاله المصنف نفع الله به من
 قوله وقيل يجب كالنية قبل تكبير الاحرام كما علمته من
 القول الضعيف بوجوب تقديمها على التكبير **قوله**
 ومن قبل البداءة بالطواف عند خلو المطاف استقبال
 الحجر ثم يتأخر **قوله** في الامداد وغيره وهذا الاستقبال
 المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك
 مستحب لا خلاف فيه وسنة مستقلة **قوله** هو هذا
 الاخر اني المعتقد بكونه يحصل به عند تمامه محاذاة
 الحركه او ما يلي الباب منه بجميع منكب اليسر وهذا
 ما اعتد به في تأمير وغيره فيكتفي بالمحاذاة المذكورة في
 اول طوفه ولو بالوجه كما ياتي **قوله** فلو فعل هذا الاخر
 اي المعتقد بما مر بل وقبلة المصنف به بقوله بان حاذى
قوله قوله فائتة الفضيلة بهم انه يصح لانه قيد
 الفوات بالفضيلة فقط **قوله** وقيل استقباله بالوجه
 الخ قال في الامداد حكاه الاذرع عن كتاب ابن كح **قوله** في
 هذا ما تلخص من التحفة والفتح وشم العباب وهو ايضاً
 في غيرهما من كتب حج الا الامداد فانه وافق الأسا والمغني
 والنهاية وغيرهما في ان الاخراف بعد مجاوزة الحجر و
 الخلاف المعنى بقوله هذا ما تلخص الخ انما هو فيه **قوله**

في كتاب
 في كتاب
 في كتاب

بعد مفارقة جميع الجراي وان لم يحاذ منه شيء بمنكبه مع انحراف
وهذا محل الخلاف فان حجر يقوله لا بد ان يحاذي مع الانحراف
لجزء من الحجر باعلامه الايسر ليتحقق به محاذاة شقه الايسر
للبيت في جميع الطواف ومنه محاذاة الحجر اول طوافه واخره وهو
يقول بشرط محاذاة شقه الايسر للبيت في جميع طوافه الا في
محاذاة الحجر في اول طوافه فيجوز كونها عنكبه الايسر او وجهه
قال ابن الجبال الرابع من حيث النقل ما قاله مراري لنصوص
ائمة المذهب لا تكون في الايضاح والمجموع وابي الطيب
والرويان وغيرهم عليه ومن حيث المدرك ما قاله ج اي
لانه لا يتحقق ما شرطوه من جعل جميع الطواف محاذيا
كافيه للبيت بشقه الايسر الا بتاويل كلام من مر بذلك
ولذا يجتهد المحققون من المتأخرين كابن الرفعة والتركيب
وغيرهم وقالوا ان ما قالوه تخلف جعل البيت عن اليسار
في بعض الطواف وهو لا يصح لولا التاويل وعلى كل حال
فهو احوط لعدم الخلاف في صحة **قوله** على وفق ما فهمه
عنه ابن الرفعة لا يلزم من فهمه منه انه مرتب فيه فلا ينافي
ما قد ساء عنه **قوله** بقوله وبما قد ساءه اي من انه مع
الانحراف يحاذي بمنكبه الايسر جزءا من الحجر **قوله**
ولو فعل هذا الانفتال في اسم الاشارة ظاهر انه يعود
على ما قدمناه من الانفتال الذي هو بعد مفارقة جميع
الحجر وعليه فيخلو عن محاذاة الحجر بالكلية ولا يصح
حملة على ذلك لظهور بطلانه فيجب حملة على ما قال ابن ج
من ان الانحراف المجزئ انما هو ما يحصل به محاذاة الحجر



109
او بعضه وهذا ينافي ما قدمه وهذا وجه الاشكال خصوص
مع قول ولا بد من مقارنة البيت حيث وجبت لما يجب اذاته
من الحجر مع قوله ايضا ولو حاذى اي الحجر ببعض يده وبعضه
محاذيا الى جانب الباب لم يعتد بطوافه **قوله** فليست
الاشارة واجبة في اي بل الى الانفتال لا بقيد كونه بعد
محاذاة الحجر بل مراده انه انحراف بشقه الايسر ومر
محاذيا به الحجر من غير ان يستقبل **قوله** الرابع ان
يجعل البيت على يساره ما را الى جهة الحجر بالسر قال
في التحفة للابتلع وعند وجود هذين فلا اثر كما في
الحشم لكونه منكوسا او مستقيما على قفاه او وجهه او
حايها او زاحفا ولو بلا عذر بخلاف ما لو اختلف جعل
البيت يساره كان جعله يمينه ومشي نحو الركن اليماني
او نحو الباب او عن يساره ومشا القهقري لما بذته
فهما الشرع في اصل الوارد وكيفيته وانما في تلك الصور
ونظائرها فلم يخل سوء الكيفية وقد صدحوا بعدم
صدور الزحف والكجوم مع القدرة فيلحق بها غيرهما
اه وخالق الاسنوي فيما لو جعل راسه لا سفلا ورجليه
اعلا او وجهه للأرض وظهر للسماء او عكسه وغيره في
الحبول ما بذته ذلك للشرع لان الجميع هيئة لم تزد ومر
عن التحفة رده وفي المص لا يبعد الصحة ولو بلا عذر
كما قالوه في الزحف والحبو وان قدر على المشي
بخلاف ما لو مشى القهقري بانواعه الاربعة فان البيت وان
كان على يساره فالمناسبة فيه اسد لان فيه ترك الدوران

الذي فعله الشارع من امله بخلاف ما قلناه ففيه ترك صفة
فقط كما في الرجف والحبو **قال** وهل شرط في جعل البيت
على يساره **في الكعبة اليقين** او يكفي بالنظر كل محتمل والقياس
غير بعيد في غير الاما قانا وان الزمانه اليقين في الصلاة في
المسجد لا يمكن ان نقول بعرضه هنا اذ المس يطل الطواف ومن
اسفل الشاذ وان ومن الخبر المتواتر كل منهما متعذرا وتعم
فيبغي انه يكفيه الظن بان البيت عن يساره للضرورة
قوله ما لو طاف الى اي قبا ماعدا ذلك وهو منصوص من على
صحة فكذا ما فيس عليه **قوله** وبجث الى قوله قاله ابن علان هذه
عبارة التحفة فالاولى عزو ذلك اليها **قوله** او منكبا اي على وجه
قوله ومرة متضاهيه يمينه راجع لاستقبله وقوله
او يساره راجع لقوله واستلمه **قوله** لم يصح اي لانه في صور
القهقر الثلاث لم يمر تلقا وجهه وفيما بعده لم يجعل البيت
عن يساره ودران شرط الطواف ان يجعل البيت عن يساره
يمر تلقا وجهه وباختلاف احد هذين لم يصح **قوله** وج فيكون
الطائف عن يمين البيت قال في المص لان من كان يسار شي
فذلك يعني عن يمينه **قوله** نقله ابن الجاهل عن المص وكذا
اخذه في المص من فتاوى السيوطي لكن اليمين والشمال
من الاصناف فكما انه يمين فما المانع من كونه يسارا ايضا
باعتبار الطائف ويمين باعتبار البيت وما في الحديث من
انه يمين فبالاعتبار الثاني **قوله** ثبت في الحديث
هذا الشرط الى وجه اخذ منه ان البيت من قوله وان يجعل
البيت عن يساره اسم لجميعه فلو طاف في هواء بين منه

مكتبا

لم يتحقق الشرط الذي هو جعل البيت عن يساره بل جعل بعضه
يساره وبعضه اعم هو فيه فيقوت الشرط ويكون طافا في بعضه
فيه لانه والذي واليطوفوا بالبيت العتيق **قوله** كافي في
الارشاد قال فيه اخذ من عدم له كالجزء في السجود عليه في الصلاة
بل قضيت عدم تقضيهم في الملا في النجاسة بان المتحرك بحركته
وغيره جريان ذلك هنا الا ان يفرق بما مر من الفرق
بينه وبين السجود اي من ان المعبرة في النجاسة ان لا يكون
شيئا مما سب اليه ملا قبالها وفي السجود وضع جهته
على قراره وعدم تحركه بحركته هو قراره وهل العود الذي
بيده كالنوب او يفرق باهم لم يجعلوه كالجزء منه في السجود
وان جعلوه مثله في ملا قاة النجاسة ينبغي ان يقال فيه ما في
غير المتحرك بحركته اي فلا يصح **قوله** انه وحامله مثله
حتى يصير حوله جزء منها في هواء ما ياتي او العبرة به فقط
يجعل ترجيح الاول اخذ من ما ياتي في السعي من ان العبرة
بالمصوق جاف الدابة ايضا بان لا يدخل جزء منها في هواء
البيت ويحتمل الفرق بان العقد من قطع المسافة والحامل
ثم هو الحامل القاطع لها وهذا خروج الطائف عن المواقف
يصير حوله جزء من غير منه وهذا اقره اه قال ابن الجاهل
وما استقر به ظاهرا في القود فانه في حكم المنفصل عنه
ولذا اصح السجود عليه واتى في الدابة والحامل فظاهرا ايضا لا
الفرق الذي ذكره بل فانه المعبرة في كل من الطواف والسعي
قطع المسافة وانما كان مستقرا في نفسه لان سيره متساوي
منسوب اليه فهو الساعي والطائف لكن المقسم هناك قطع المسافة

في الآية

بأنه من بين وبينه في غير
هنا الدابة

فقط وقد فعله وهنا قطعها مع شروط من جعلها خروج
عن البيت بلبوسه وقد فعله وإذا تأملته نرى أن لا جامع
بينهما إذ الكلام في لصق الآية مثله في قطع جميع المسافة
وفي الطواف في خروج بدنه وخوضه عن البيت فتأمل فان
معنى كلام الامام لم اعتبره الآية والحامل في السعي ولم يعتبر
في الطواف فالجامع موجود فلا يخالف بينهما **قوله** ثم رأيت
بعضهم جزم الخ البعض هو الشهاب الرمي وتبعه ولده الخطيب
وغيرهما **قوله** رعاية لرواية الخ في الصحيحين عن عائشة
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدر وفي رواية لمسلم عن الحجر
من البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال
ان قومك قصيرة هم النفقة قالت فما بال بابها مرتفع قال
فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويخرجوا من شاءوا ولولا
ان قومك حدثوا عهد بالجاهلية فاحاف ان تنكر قلوبهم
ان ادخل الجدر في البيت وان الصق بابها بالارض لم فعلت
وظاهرة ان جميع الحجر من البيت قال في اصل الروضة وهو
قصته كلام كثير من اصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح
ان الذي فيه من البيت قد رست اذرع اذرع متصل بالبيت
وقبل ستة او سبعة ولفظ المختصر محمول عليه اه من
الاسنا والاطداد والنهاية بحروفه وفيه الا بفتح وشرحه
لابن الجبال قال الشيخ الامام ابو عمر وابن الصلاح قد اضطربت
الروايات فيه ففي رواية في الصحيحين الحجر من البيت وروي
مسلم ستة اذرع من الحجر من البيت وفي رواية قريب
من سبع وروي ستة اذرع او نحوها وروي خمسة اذرع قال

فلا جامع
بينهما

فأما اصطربت الروايات تعين الاخذ بالكثرها يسقط الفرض
ببقين قلنا وإذا سلم ان بعض الحجر ليس من البيت لا يلزم منه
ان لا يجب الطواف خارج جميعه لان المعتمد في باب الحج الاخذ
بما يجب الطواف بجميعه سواء كان من البيت ام لا اه قال
في المنح لا يقال في فعله صلى الله عليه وسلم في حجه عابها للذب
فلم لا يكون هذا منه لانا نقوله الاصل في فعله التي وقعت
فيها الوجوب الا ان دل دليل على الذب وعلى التسليم فطابق
لخلفا الراشدین ومن بعدهم على الطواف خارجا اذ
دليل على وجوبه والا لفعله واحد منهم سيما المعذورون
اه لكن لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع كما هو معتذر
وقد مر عنه ذلك لكن الدليل قاطع لانه صلى الله عليه وسلم
طاف هو ومن بعده من الخلفاء من بعدهم خارج الحجر
ولا يجوز مخالفتهم الا لدليل ولم يوجد سيما مع خبر خذوا
عني مناسككم ولا يلزم من كون بعضه ليس من البيت
انه لا يجب الطواف بجميعه ولا يقال الآية انما وليطوفوا
بالبيت العتيق قلنا ليس في الآية منع الزيادة **وقد**
بينتها السنة **قوله** فيلزمه ان يمر قدميه الى قوله
وان يعتدل قائما اي ويجعل يساره للبيت فيلزمه بعد
ذلك ان يعتدل قائما ليخرج عن هوائ البيت ويجول
يساره للبيت لما علمت ان شرط الطواف جعل البيت عن يساره
فقوله فحتى زالت قدمه قبل اعتداله اي وقبل جعل البيت
عن يساره وقوله فلا يجب له اي لا يجب له ما طافه
قبل خروجه عن هوايه وجعل البيت عن يساره اما ما قبل

ذلك فهو صحيح ولا يرد انه خفي بجهله العامة فيعتزلهم لان
 الاعتقاد انما هو كما قد مناه قريبا في المنهي عنه اما الواجب
 من ركن او شرط فلا يغتفر لاحد **قوله** ولو من الجدار الذي
 وجه الباب لم يضر في كذا هو ايضا في الامداد وشرح
 بافضل لم يكن ينافيه ما قدمناه في النهاية والامداد قال وهو
 كناية في المناسك وغيرها عن الاماكن الظاهرة في جوارب البيت
 لكن يظهر عند الحجر الاسود وكانهم تركوا رفعه لتهويل الاستلام
 وقد احدث في هذه الازمان عنده شاذروان وهو مخرج
 ان في جهة الباب شاذروان ويومئذ ما ذكره في الحقيقة
 التي تسمى اذ لو لم يكن عنده شاذروان لما احتج بما ذكره
 فيها وفي الحج وقد ايد النبي العباسي كلام الرافعي ان الشاذروان
 من البيت خلا قال ابي حنيفة في قوله انه ليس منه ورد
 الاستدال بكون ابن الزبير رضي الله عنه بنى البيت على قواعد
 ابراهيم عليه السلام كما في خبرنا انه فقال ما حاصله
 ان ذلك مختص بناحية الحجر بكسر الحاء لانه ادخل في البيت ولا
 دليل ان غيره ادخل فيه وان معنى كونه على القواعد ان
 بالنسبة لاسفل الجدار فلما ارتفع قصر من منه لمصلحة البناء
 وقول الرافعي كالامام انه مختص بجهة الباب خلا في العرف
 وانما كان مسطحة يطوف عليها بعض العوام وقد نقص
 عرضه عما ذكره الازريعي من كونه ذراعين في بعض الجهات
 وافق المحب الطبري في وجوبه اعادة على ما ذكره وصنف
 فيه اي وجوب تشييده صوتا لطواف العامة كما في الحقيقة
 وعرضه اليوم من جهة الباب فلا ثمة اربع ذراع وقوله

في قوله ولو من الجدار الذي وجه الباب لم يضر في كذا هو ايضا في الامداد وشرح بافضل لم يكن ينافيه ما قدمناه في النهاية والامداد قال وهو كناية في المناسك وغيرها عن الاماكن الظاهرة في جوارب البيت لكن يظهر عند الحجر الاسود وكانهم تركوا رفعه لتهويل الاستلام وقد احدث في هذه الازمان عنده شاذروان وهو مخرج ان في جهة الباب شاذروان ويومئذ ما ذكره في الحقيقة التي تسمى اذ لو لم يكن عنده شاذروان لما احتج بما ذكره فيها وفي الحج وقد ايد النبي العباسي كلام الرافعي ان الشاذروان من البيت خلا قال ابي حنيفة في قوله انه ليس منه ورد الاستدال بكون ابن الزبير رضي الله عنه بنى البيت على قواعد ابراهيم عليه السلام كما في خبرنا انه فقال ما حاصله ان ذلك مختص بناحية الحجر بكسر الحاء لانه ادخل في البيت ولا دليل ان غيره ادخل فيه وان معنى كونه على القواعد ان بالنسبة لاسفل الجدار فلما ارتفع قصر من منه لمصلحة البناء وقول الرافعي كالامام انه مختص بجهة الباب خلا في العرف وانما كان مسطحة يطوف عليها بعض العوام وقد نقص عرضه عما ذكره الازريعي من كونه ذراعين في بعض الجهات وافق المحب الطبري في وجوبه اعادة على ما ذكره وصنف فيه اي وجوب تشييده صوتا لطواف العامة كما في الحقيقة وعرضه اليوم من جهة الباب فلا ثمة اربع ذراع وقوله

في موازاة الشاذوان وان ذلك اجل منه عن جدار لا شاذوان
 عند وهو جدار الباب فلا يغتفر منه كذا قال شيخنا وتبعه
 غيره اخذ من كلام الاسوي في شرح المنهاج وهو عيب قد
 صرح الاسوي في المهمات والاذريعي والذركشي وابوزرعة
 في مختصرها وغيرهم انه عام في الجهات الثلاثة ونقله
 الاسوي عن الازريعي وهو العمد في هذا الشأن والاذريعي
 والذركشي بعد قوله الرافعي انه مختص بجهة الباب عن
 ظاهر كلام النووي وقد صرح بذلك القاضي وهو العمد في
 هذا الشأن بعد الازريعي فقال اما الشاذروان فهو الاجزاء
 للاصقة للكعبة التي عليها السائر المرحم المستقيم في جواربها
 الثلاثة الشرقية والغربية والشمالية وبعض حجارة الجانب
 الشرقية لا بنا عليه وهو شاذروان ايضا واما الحجارة الثلاثة
 لجدار الكعبة التي تلي الحجر بكسر الحاء ليست شاذروان لان
 موضعها من الكعبة بلا ريب فقولهم موازاة الشاذوان
 مبني وقد علمت ضعفه واطاله وبما مر علم ان شيخ
 الاسلام ومن وافقه لا يقولون بالشاذروان في جهة
 الباب وابوا حنيفة لا يقول به في جميع الجوانب وفيه
 من لطف الله ما لا يخفى **قوله** وعبرة الامداد كذا قاله
 شيخنا هذه القولة ليست في النسخة التي عندي من الامداد
 فلعلها سقطت على الكاتب وهي توافق ما في باقي كتبه
 غير ما بافضل **قوله** وفي الفتح القولة الا عند الحجر الاسود
 اي فليس بظاهر عنده وان كان عنده شاذروان كما مر
قوله قد ثلث ذراع مرانه ثلاثة ارباع ذراع وهو

على رأي الشافعي كالامام انه مختص بجهة الباب

والامام والرافعي لا يقولون به الا في جهة الباب صحيح

امر محسوب لا معنى للخلاف فيه الا يكون ذلك الاختلاف
 باختلاف الايدي **قوله** ما بين الركبتين الشامييين قال
 في التحفة كان زربية لغتم اسماعيل عليه السلام وروي
 انه دفن فيه وسمي حطيماً لكن الاشهر ان الحطيم ما بين
 الحجر الاسود ومقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو
 كما ياتي في الدعان افضل محل بالمسجد بعد الكعبة
 وحجرتها بكسر الحاء **قوله** كونه في المسجد والحرم اي بشرط
 لصحة السجدة والحرمية فلو خرج المسجد عن الحرم
 لم يمتح المطاف في الخارج عن الحرم وان كان في المسجد
 على المعتمد وفيه من الارشاد على نظره وفي الملح لكن روي
 بعضهم خلافه تبعاً للمهمات لكن يكره خارج المطاف لان
 بعض الأئمة قصر صلاته عليه واول من وسع مسجد مكة النبي
 صلى الله عليه وسلم واتخذ له حداً كادون القائمة ثم عثمان
 واتخذ له الاروقة ثم ابن الزبير ثم الوليد بن عبد الملك
 ثم المنصور ثم المهدي وعليه استقر كذا في الروضة واعز
 بان عبد الملك وسعه قبل ولده وان المأمون زاد فيه بعد
 المهدي وقال الثوري الموسع له في زمنه صلى الله عليه
 وسلم هو عمر **قوله** ولو راكبا بغير عذر لكنه خلاف
 الأولى عند ج وسنخ الاسلام قال الكندي واعتقد الخليل وروى
 وغيرهما حرمة ادخال البهيمة فان آمن تلويث المسجد
 فان كان الادخال لحاجة فلا كراهة والاكراهة وفي التحفة
 غيرها المراد بامن التلويث غلبة الظن باعتبار العادة انه لا
 يخرج منه نجس يصل المسجد منه شيء بخلاف ما لو احكم شد

وحجتها بحيث امن تلويث المسجد وبين ايضاً الحفا الاعذر ولو
 لامرأة كسدة حرقاً ان اشتد الضرر حرماً الحفا **قوله** اوفي
 الوقت المضي عن الصلاة فيه اي لخبر يا بني عبد مناف
 لا تمنعوا الحفا طاف بهذا البيت في آية ساعة نشاء **قوله**
 ولم تجز عنه كفارة في الركن لانها انما تدخل في الواجب
 الركن فلا بد من فعل جميعه والا لم يصح السج **قوله** او
 شك في العدد اخذ بالاقل للقاعدة ان المشكوك كالمعدوم
 ذاب الاخذ بقوله المخبر اي بخلاف الصلاة لان الزيادة فيها
 مبطله **قوله** ان لم يتردد اي لانه مع التردد يجب الاخذ
 بالاقل كما مر انفاً **قوله** او بالتمام لم يحز الرجوع له لقوام
 اذا يجوز الاخذ بقول الغير في الصلاة وان بلغ حد التواتر
 وحيث قالوا يجب الاخذ حيث يبلغ حد التواتر فانما هو
 ان خبرهم يحيد اليقين فيرجع الى ما حصل له من اليقين
 بخبرهم لا الى مجردهم **قوله** ان ينجي فهمه **قوله** ولا يؤثر
 الشك بعد الفراغ منه اطلاقه ليحل حتى ينته حيث
 وهو قياس ما قاله ج في الوضوء وان كان يضرب الصلاة
 على المعتمد **قوله** فلو شك بعده في الصلاة على ذلك مستوفى
 فيل الشريط الثالث **قوله** وكره ادخاله وبه قال الشافعي
 وتبعه الاصحاب حيث قال واكره ما كرهه مجاهد لان الله
 سماه طوافاً فقال وليطوفوا بالبيت العتيق اي للتنزه عن
 ما يشعره لفظها من الهلاك ودائرة التوالصون ذلك
 لغير الشارع عنهما لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب الغل الحسن
 ويكره منه وفي الايضاح والمجموع ان في الصالحين

امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثة اشواط ولم
 يمنعهم ان يرموا الا اشواط كلها الا لبقاء عليهم وهذا مقدم
 على ما قاله مجاهد والمختار عدم الكراهة واعتراض بان ذكر
 الاشواط في الحديث كقوله لو تعلمون في العفة الحديث فكما
 ان ذكر العفة هنا لا ينبغي كراهتها لكونه لبيان الجواز فكذلك في
 الاشواط لكونه لبيان الجواز فيها ورد بان العفة فيها فهي بقول
 الشارع لا تغلب على الاعراب على اسم صلاتكم العشاء الحديث فعمله لبيان
 الجواز جميعا بين الطرفين وهذا لا ينبغي في الاشواط والكراهة لا ثبت
 الا به وكون الشوط المهلاك في المصورتين الا انه ينبغي المتروك عن
 التعلق بهما لا شعارهما بما لا ينبغي ونظيره كراهة شجيرة المذبح
 عن المولود عقيقة فرار من التناول بما لا ينبغي **قوله** السابع
 عدم مصرفه لغيره اي الطواف بان قصد بالمشي فيه ادراك عا
 او الغزار من شئ ولم يقصد معه الطواف بان يقاه او غفل
 عنه **قوله** كما في الصلاة اي في غير تكبير الاحرام امكن
 فيضرك الترتيب فيها اذ يحتاط للايقاع بما لا يحتاط لغيره
قوله لان نام الخ اي فلا يضرك **قوله** ولو زاحمة امرأة
 اي او غيرها الخ هكذا في المنح وغيرها لكن قال سم وفيه
 نظر وينبغي ان لا يكون صارفا اذ ليس قصد الا الطواف لكن
 اختار هذه الصفة اي صفة المشي وهو الاسرع لصوت مهارة
 ثم نقل عن شيخه الرمي انه يضرك وقال انه قريب فليتأمل
قوله ولو نوى الطواف فدفعه اخر الخ هو كذلك في المنح
 قال وهو اول من صحه طواف النائم ثم رايته الحب الطبري
 جزم بذلك وعلمه بان قصده لم يتغير قال وانما لزم المصلي

لا يقتضي سجدة الكراهة والظاهر ان
 الشافعي لم يقصد بالكراهة صم

العود

العود للاعتداله مثله اذ اسقط لوجهه مع ان الواجب ثم فقد
 الصارف لا قصد الركن كما هنالك الصلاة يحتاط لهما لا الاحتاط
 للطواف اه **قوله** لا قصد الركن اي مع عدم الصارف اما مع
 فيحتاج الى قصد والسقوط ليس صارفا صريحا وهذا وجه
 احتياجه للجواب عنه **قوله** قاله سم هو كذلك في شم الغارة
 وقد علمت انه في المنح والاعلى ان سم في شم الغاية استمداده
 منها بل هو الذي لا يستغنى عنها في باب المناسك لمصنف
 ولا غيره **قوله** وقولنا في غيره هو غير بقوله لغيره لكن اللام
 بمعنى الى فهو من التعبير بالمرادف والها في غيره بقوله الطواف
 اي صرف الطواف الى غير طواف كادراك غيره فيه يضر بخلاف
 صرف طواف الى طواف اخر فلا يضر **قوله** كواجب الحج
 او العمرة اي قياسا عليه فكما لا يضر في واجبهما فكذلك لا يضر في
 واجب الطواف كما مر **قوله** كالرمي والشعي اي فكما يضر
 الصارف فيهما يضر ايضا في الطواف بالاولى قال ابن الحمال
 ومثل الطواف الرمي واما السعي فجز الشهاب بن حجر رحمه الله
 انه كالطواف فيضر فيه الصارف وجري يسخ الاسلام والمخيط
 على عدم الضرر واختلف كلام النهاية في بعض المواضع
 وافق الاول وفي بعضها وافق الاخيرين واما الوقوف
 فاجمعوا فيه على عدم ضرر الصارف اه وكالوقوف مبيت
 مزدلفة ومنى كما يات والمعلق كالطواف على ما ياتي عن
 سم وفي الايضاح وقيل يصح اي الطواف ولا يضر الصارف فيه
 وهو بحث للامام **قوله** فلو مشى الطائف خطوات الى قوله
 لم يحسب له قال في المنح لان هذا قصد بشئ اجنبي عن الطواف

فكان صارفاً وانما من صرف الطواف بقصد دفع نحو الغريم
دون القبلة لما هو ظاهر ان بين الطواف وملازمة الغريم
مشابهة في العادة اذ كثيراً ما يمشي الشخص مع غريمه
على هيئة الطواف فكان قصد ذلك محزاً له عن العبادة بخلاف
في الصلاة فانها لا يقصد بها عادة ذلك فلم يؤخذ بقصد
صرف لها **فان** على القاضي ابو الطيب وجهان
النية تجب في جميع اعمال الحج كالرمي وغيره فينبغي نيتها
في الجميع خروجا من الخلاف اهـ **كلام المنح** تنبيه
قوله او محلا عطف على حاجته من قوله بنية حاجته لان
نية مصدر مضاف لمفعوله وهو حاجته والفاعل محذوف اي
بنية الطائف حاجته وعطف محلا عليه باعتبار محله وهو
النصب قال في الخلاف وجوب ما شاع ما جرو من راعي في
الاتباع المحل الحسن وقد جاز ذلك الكوفيون وطائفة
من البصريين والتمتع يوجب ذلك سببونه ومن
وافقه لعدم وجود المحرز للنصب وهو في مثل ذلك
يفهمون له **فان** اي او نوى محلا **قوله** او حمل طائف
عطف على قوله فلو من الطائف الى الفصل فيه بين ما
وجد فيه المتعارف فيضرب وما لا ولا ومنه قوله او حمل
الى فان وجد فيه المتعارف فيضرب ايضا والا فلا حسب الفصل
قوله جامع الشروط الطواف اي من طهر وتر عورة
ودخول وقت وحمل البيت عن يساره وعدم صارف وغير
ذلك مما مر **قوله** حلال او محرم الخ وفيه بجمع على قوله النهج
وشرحه ولو حمل شخص حلال او محرم طافه عن نفسه او لم

يلق

يلق ما نصت **قوله** فلهذا اربعة احوال في الحامل وعلى كل حال
اما ينوي المحمول او نفسه او كليهما او يطلق والحاصل
من ضرب اربعة في اربعة بسنة عشر فان نوى المحمول
او اطلق وقع المحمول في هذه المصروفين في الاربعة الاحوال
الحامل بثمانيه تستثنى منها صورة ولحمل يقع فيها
الحامل اي وهو قوله المص الا اذا اطلق وكان المحمول في
كونه محرم لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه اما اذا
نوى الحامل نفسه او كليهما مع الاحوال الاربعة المتقدمة
فيقع فيها الطواف له مع الصورة المتقدمة المستثناة فيقع
الطواف له في تسع صور والمحمول في سبع **قوله** وقع
للمحمول ان نواه هو كذلك في كلام غيره وقيل في الاطلاق
غير ما اذا كان على المحمول طواف نحو القدوم وعلى الحامل
طواف نحو الركن والواقع للحامل وان نوى به المحمول لصرفه
لا دون مما عليه فلم ينصرف بخلاف صرفه الى الاعلا او
ساو سواء القدوم والافاضة وطواف العرة وغير عبارة
كشف النقاب للمصنف هذا التفصيل في طواف الركن
في الحج والعمرة واما النفل فله حكمه اي فلا بد فيه من النية
لعدم دخوله فيما شملت نية سابقة **قوله** طواف القدوم
شملت نية الحج **قوله** وقع للمحمول اي وان لم يعد ر
يحملة بشرطه من كونه متطهرا مستورا جاعلا البيت
على يساره ناويا حيث يحتاج لنية غير صارف له عن نفسه
والواقع له هو طوافه لا طواف الحامل وقولهم من عليه
طواف ركن لا ينصرف عنه بصرفه محله في غير الحامل

لانه صير نفسه الى المحمول كالدابة **قوله** مثل المحمول اي محملاً
لم يطف عن نفسه دخل وقت طوافه لانه لم يصير فيه من نفسه
وقصد الشك فيه غير شرط قال ابن الجبال ويحصل من مسألة
الحامل والمحمول انهما كانا مستويين في استيفاء جميع
الشروط حتى في النية حيث تعتبر فهو للحامل الا فيما اذا صرفه
عن نفسه وللحمولة فله وان كان احدهما مستوفياً لها دون
الاخر فالطواف له وان كانا غير مستوفيين لها معاً فلا
طواف لواحد منهما **قوله** يأتي فيه جميع الاقسام اي التقادير
في الحاصل والمحمول على ما مر تفصيلاً من ابن الجبال **قوله**
والسعي كالطواف الى عبارة الامداد قال الزركشي وقضيت
كلام صاحب الكافي انه لا فرق في احكام المحمول بين الطواف
والسعي وفيه نظراهما ولا وجه للنظر فيه مع كونه بشرط
فيه فقد القى بآراء الطواف وبه صرح ابو زرعة وغيره تنكراً
لابن خليل شيخ الحب الطبري وحاله فالطبري انه كالوقوف
وذلك لان جنسه يتقرب به في المني في العبادات بخلاف
الوقوف قال ابن يونس وان حملته في الوقوف اجزا
عنهما مطلقاً والفرق ان الاعتبار من السكون وقد وجد
من كل منهما وهذا الفعل ولم يوجد اهـ وقوله السكون
ليس بظاهر ظهوره بالمحمول لكان اولاه **قوله** لكن
بحث جربان الخ وفيه للشيخ خلافاً لمن بحث الحاقه بالحمل
فيما مر فيه الخ وكذا خالفه هو وغيره في غيرها **قوله** ولو
اعتقد الطائفة الا هو ظاهر لانه لا ينصرف الى غير ما
كما مر مراراً **قوله** وسنة كثيرة قال في التحفة وفي حله

من

من تشبههم له بالصلاة انه ليس كل ما يتصور فيه من سائر
الصلاة **قوله** منها النية اي فانهما تنبها على الامح وقيل يجب
في كل ما شملته نية الشك من ركن وقدوم وكذا اداع بقسمه
على ما يأتي قال في المحرم قال ابن الرفعة المراد بالنية المقتضى
فيها نية اصل الفعل لانه من قوله البيان لا يجب تعيين
النية قولاً واحداً وانما الوجهان في انه هل يجب قصد
الى الطواف اهـ وتعلق الزركشي بانه ينبغي اشتراط
قصد الطواف حتى لو دار بالبيت وهو لا يعلم انه البيت
او لم يقصد الطواف لا يجزئ به ويدل له اشتراطهم قصد
الرمي في الرمي وانه لو رمى في الموضع فوقع في الرمي لم
يقصد به قال السبكي ولا ينافي ذلك قولنا المذهب عدم
افتقار الرمي الى نية فانه قد يقصد الرمي ولا يقصد
الشك اهـ واذا لم يكن ذلك للرمي فالطواف اولاه فلا بد
من قصد به ثم قال فاذا علمت ذلك فتعلم طواف الشك
لا يحتاج لنية وغيره يحتاج اليها مشكلاً على ما مر من الزركشي
وبوكيد قول ابن الرفعة لان المراد ان كان قصد الفعل فهو
شروط في كل طواف او التعيين للطواف فليس بشرط
في كل طواف فما اختلف فيه وقد يجاب بان المقتضى فيه هو
قصد نفس الفعل لا مطلقه القصد نظير قواهم في الصلاة
يشترط قصد فعل الصلاة ولا يكفي مطلق قصد هاء مع الفعل
عن ربطه بالفعل فتواف الشك يكفي فيه مطلقه القصد و
طواف غيره لا بد فيه من قصد الفعل دون التعيين كنية
نقل الصلاة المطلقه وربما يفهم ذلك من قول ابن الرفعة

نية اهل الفعل اي المختلف فيه ذلك لا مطلق القصد ونفهم
 من قول السبكي السابق ان المراد بالنية هنا في قصد الوقوع عن
 الشك وذلك غير واجب بخلاف قصد الفعل اي من غير تعرض
 للشك فان قلت يوجب ابن الرفعة اي قوله النية المختلف فيها
 الخ ما تعلقه فقل ان في باب الوضوء ان فعله قائم مقام النية
 فلو غسل رجله مثلاً وان كان غافلاً عن النية بخلاف
 حالوا غسلتا اي فلا بد من كونه ذا النية ولا شك ان طواف
 الشك داخل فيه كعمل الرجلين في الوضوء قلت هو كذلك
 ولكن للزكريا ان يفهم بان الوضوء وسيلة يغتفر فيها ما لا
 يغتفر في غيرها من المعاصد وبما بالحق ان الطواف قربة نفس
 والحاصل ان كلام الاصحاب هنا وفي الوضوء ظاهر فمما
 قاله ابن الرفعة وهو المعتمد كما في التوضيح وغيره انه لا صحة
 وهو صحيح في اعتباره وان كان كلام الزكريا له وجه وجيه
 في المعنى اه ورد في سم في سم الغاية ما قاله الزكريا قال وعدم صحة
 الدوران السابق على تقديره لا يتوقف على اشتراط النية بل على علم
 اليقظة وقصد الدوران وان لم يقصد الشك كما في نظيره من الرمي
 وقد قال السبكي ان ذلك لا ينافي عدم افتقار الرمي الى النية لانه
 قد يقصد الرمي ولا يقصد الشك اه فتحمّل ان التعيين
 لا يجب بلا خلاف ومطلق القصد يشترط بلا خلاف وقصد الطواف
 فيه الخلاف في طواف الشك وظاهر المذهب بل صريحه انه لا
 يجب وجوب عليه ابن الرفعة وسم وغيرهما بل الواجب الدوران
 وان كان طوافاً في اللغة اذ اللفظ انما يحمل على معانيها الشرعية
 وبقي الكلام في قول الحاشية فلو ان الشك يلقي فيه مطلق القصد

وطواف

لا يصح عدم الطواف وان كان مع قصد النية كما هو قياس الرمي
 كما مر من سهروردان الزكريا فلا بد من قصد الطواف
 اي الذي هو شك لا مجرد الدوران

وطواف غيره لا بد فيه من قصد الفعل هل الاطلاق والتعديد في
 الطواف هو ما في الصلاة من ان التعديد فيها هو تعديد قصد
 بالفعل والاطلاق عدم تعديد القصد بالفعل فكل قياس الصلاة
 لا بد في طواف غير الشك من قصد فعل الطواف وطواف الشك
 يكفي فيه قصد الطواف من غير تعرض بالفعل وبقي قوله
 في طواف غير الشك كنيته نفل الصلاة المطلق فان مقتضى
 كونه كنفل الصلاة المطلق وجوب قصد فعل الطواف دون
 التعيين لان النفل المذكور كغيره من الصلاة في وجوب قصد
 فعلها في وجوب قصد فعلها الا في التعيين وهذا هو المذهب
 الذي كشي لما مر انه قال في تعديده لا ابن الرفعة بانه يشترط
 قصد الطواف وبعبارة التحفة ونسكت عن النية والمراد بها هنا
 قصد الفعل عند العلم وجوبها ومحلها في طواف الشك ولو
 قدوما او وداعاً بناء على انه من المناسك اما غيره كذا وتطوع
 فلا بد منها فيه واما مطلق قصد الفعل فلا بد منه حتى في طواف
 الشك اه فتأمل قوله والمراد بها هنا قصد الفعل عنه اذ الذي
 يظهر ان المراد بالفعل من قوله قصد الفعل الدوران بالبيت وقوله
 عنه اي عند الطواف الشرعي وان هذا هو المختلف فيه في طواف
 الشك الواجب فلا خلاف في غير وان المأخوذ عنه عبارة الشك
 الطواف لا الشك بدليل قوله واما غيره كذا وتطوع فلا بد
 منها فيه مع انها ليس من الشك ولان التعيين لا يجب ويمكن
 مطابقة ما في التحفة لما في الحاشية لما مر انه جعل طواف
 غير الشك كالصلاة وهي يشترط فيها قصد فعل الصلاة
 وعلى كون ذلك الطواف نظيرها يشترط فيه قصد فعل الطواف

ويكون المراد بالفعل الدوران وبالطواف الطواف المخصوص وهو
الشرعي وهذا هو معنى قوله التحفة قصد الفعل عنه أي قصد
الدوران عن الطواف ويكون قوله التحفة أن التحفة فيه هو قصد
نفس الفعل أي نفس الطواف الشرعي وكن أقولها وطواف غيره لا
بد فيه من قصد الفعل أي قصد فعل الطواف كالصلاة وقولهم
أما مطلق قصد الفعل فلا بد منه أي أما قصد الفعل وهو الدوران
المطلق عند التقيد بكونه الطواف الشرعي أو عنه فلا بد منه هذا
ما ظهر والله أعلم **قوله** وهو الدوران حوله البيت أي بنيت
الطواف الشرعي والأفالدوران عام والطواف خاص ولا يحسن
تفسير الخاص بالعام لأن ذلك هو مطلق الفعل كما مر فتأمل **قوله**
بأن لا يحط كونه عن الطواف عن ظاهر لانه إذا لم يكن ذلك
قصد أصل الفعل فخط بل فأصل الفعل مع زيادة ملاحظة
كونه عن الطواف الشرعي وهذا هو المتن في الشك كما قدمه وكما
مر عن التحفة والخاص أن قصد مطلق الفعل وهو قصد الدوران
بالبيت لا بد منه في كل طواف لقصد المرمى بالرمي وأما ملاحظة كونه
عن الطواف الشرعي فواجب في طواف غير الشك وسنة في طواف الشك
ولأنهم كما اكتفوا بقصد المرمى عن ملاحظة كونه الشك أو الشرعي فلا
هذا يكفي قصد الدوران بالبيت من غير ملاحظة كونه الطواف الشرعي
في طواف الشك لشمول نيته الشك له كالرمي وغيره **قوله** لا شرط
عدم الصارف لا يلزم من عدم الصارف وجود الملاحظة المذكورة
لأنه إذا فعل الدوران بالبيت مع قصد له ومع عدم الصارف فقد
فعل أصل الفعل مع عدم الملاحظة مدغم صارف فلا يلزم من عدم
الملاحظة وجود الصارف وهو ظاهر **قوله** وكما شرط قصد المرمى

بالرمي

المرمى فيه أنهم شرطوا قصد المرمى ولم يشترطوا معه الملاحظة بل قالوا
وأن لم يلاحظ كونه شكاً كما مر عن السكي ولصعوبة هذا المحل لم
أر من بسط الكلام عليه غير الحاشية والذي أوجب ذلك القياس
على المرمى في قولهم ويشترط قصد المرمى فقالوا هذا يشترط قصد أصل
الفعل في طواف الشك بجامع أن كلا منهما قد شملت نية الشك
وقياسه قصد الكعبة أي بالدوران عند سم وأن لم يقصد به
الطواف وهذا هو مطلق القصد بخلاف الوقوف فلا
يضر فيه الصارف ومثله بيت مزدلفة ومنى كما يأتي وكما
مر أيضاً **قوله** وأن ذلك فيه القياس وأن بدلت أي النية
فيه أي الرمي وفي سائر أعمال الحج أي ما مر قبيل قوله الذين ولو
حمل خلال ذلك لكان وجهها في جوب النية في أعمال الحج **قوله**
حمل في الحج أي إذا لولا الحمل لكان طوافه خال عن قصد الفعل
وهو لا يفتي **قوله** ولنا بجواز اعتقاد خبرهم تقدم أنه إنما اعتد
ما حصل له من اليقين بسبب خبرهم وبهذا يجمع بين القول
باعتقاد خبرهم وبين القول أنه لا يبرح حج لغير غيره وأن بلغوا
حد التواتر **قوله** وهذا يؤيد ما مر من اشتراط العلم بالأعمال
أي لأنه يرجو عدم اليقين يستلزم أنه عالم بذلك وفيه أن اشتراط
العلم بالأعمال عند الشروع وما هنا عند الفراغ وقريب منه ولأن
التحليل إنما هو في العلم بها عند الإحرام أما عند المباشرة فلا بد
من العلم بها كما هنا **قوله** لا تدقيق بعد التحليل قال في الحشم
والتحليل بأنه وقع بين التحليلين مردود أي رده شيخ الإسلام
بالسليم الثانية من الصلاة قاله سم وفرق بعض المتأخرين بأن
التبعية في السليمة أقوى بدليل أنها لا تندب من المصلي وطواف

الوداع يجب على غير الحاج ويمكن ان يقال السلام مندوب خارج الصلاة وكونه ليس ثانيا لا اثر فليست احل اه **قوله** وانه ليس من المناسك عند الشيخين وسياجه في الكلام عليهم ما فيه من الخلاف في **قوله** وفي الفتح المح هذا من تحريف الناس على بل هذه عبارة المح وليس هكذا في الفتح **قوله** وبين الاصناف الخ في الخامسة قوله وينوي الطواف لله تعالى يستفاد منه انه ليس هذا الاصناف الحاشي تعالى كالصلاة وقياس سن عدد الركعات ان يقال سعا **قوله** ومنها اي لصن الطواف الموالاة الخ عبارة المح مع المتن وان يولي عرفا الذكر وغيره طواف ابناءا وخروجه من خلاف موجب اي وهو قول عندنا ومذهب الحنابلة و ليس علم وجوبها القياس على الوضوء بجامع ان كلا عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها وسيمها ياتي اول الفصل بذب الموالاة بين الطواف والركعتين وبينهما والاستلام وبسببه وبين السعي ثم قال وفي قولنا يجب الموالاة بين الطواف اي اشواط او بعضها اه **قوله** بعد ان الخلاف في انها هي الموالاة بين الطوافات واجزاها قال في النهاية ومحل الخلاف في اكثر غير عذر اما السير والكثير بعدد فلا يضر جزمنا **قوله** وذهب الاستيفاء قال الكردي ويتكلم معا ذكرته في الاصل ان الواجب ان من فرق كثيرا اي وهو ما يظن الناظر انه اعرض عنه ذب له الاستيفاء مطلقا ثم ان كان لعذر فلا كراهة بل في الایجاب ولا خلاف في الاولى وانما لغير عذر من الاعداد الذي ذكر في ها فأكروه وقد في الامداد الكراهة بطواف الغرض وفي الایجاب قطع

كان صح

طواف

طواف النفل وتفرقة لا يكره مطلقا ونظر فيه في المنح لان من هذا التفرقة الوقوع في الخلاف وهو جار في الغرض والنفل واستوجبه فيها انه لا يضتر تخلي اعناء او جنون انهاء الطواف تحتها بين اركان الحج والنفل بجمله فنه مبنى على اشتراط الموالاة وحيث اراد القطع في الاول قطع عن وتر وعند الحجر الاسود وحيث قطع بعد انشب على ما مضى والا فلا ولا يسجد فيه سجدة من جلا في التلاوة اي لانه تشبيه الصلاة وهي تدخلها سجدة التلاوة في الطواف انه يفعلها وان كان الطواف فرضا لكن في المنح مقتضى قول الشافعي فيما اذا خشي فوت نحو الوتر او حضرت جنازة لا احب ترك ذلك لانه فرض عين ولا يترك لغيره اية لا يقطع الغرض لسجدة التلاوة وله وجه ويحتمل ان يقال يقطع له لقصر زمانه بخلاف صلاة الجماعة اه وهو قياس قطع نحو التدريس وان كان فرض عين لاجابة للودن وعلو به بانها تقوت بخلافه والاولى ان يزيد واعم وقصر زمانها حتى لا يرد ما قالوه هنا في صلاة الجنازة لكن ليس بين صلاة الجنازة والاجابة كثير فرق **قوله** عن التفرق الكثير ولو بلا عذر في المنح قوله يخرج من الخلاف في يوحذ منه ان محل ذب الاستيفاء اذا كان التفرق الكثير فلا عذر لانه محل الخلاف وان التفرق المبطل على قول مكره قال بن الحمال ويستظهر تأييده العلامة عبد

الاستيفاء من ثلث المراتب وقضية
اي اطلاق سجدة التلاوة

الروف نذب الا يستينا وعند التفرق الكثير ولوعذر قال
 كما نذب لو احدثت في وجهه اذ لا قاييل
 بوجوب الاستيناف في سجدة واحدة فيه فان شرب
 قايلا بوجوب الاستيناف وان كان الحدث بلا عذر قال
 على قوله الا يضاحج واذا اقيمت الجماعة بمكتوبة اي مودة او
 هو في الطواف او عرضت له حاجة ماسة قطع الطواف لذلك
 فاذا فرغ من الاستيناف افضل ما نصته وهذا يؤيد ما
 استظهره عند الروف من نذب الاستيناف ولو عذر بل هو
 نص فيه لكن لم يظهر حكمة الا ان يقال لما كان الطواف بمنزلة
 الصلاة في اكثر الاحكام وكان يمتنع فيها تحلل غيرها ولو
 عذر ويوجب استيناف في كل ذلك المنزلة الا ترى
 ان نذب عدم الكلام فيه ونحو اكل الممنوع في الصلاة
 اي ان ما ذكر من كون الاستيناف افضل انما هو ليمتد كمال
 شبرها بالصلاة لا الخروج من الخلاف كمن يرد عليهم ان
 الصلاة يحب استينافها تحلل غيرها ولو قيل ان
 قضيتها ما قاله نذب الاستيناف بالتفرق القليل ايضاً ولو
 عذر وربما اشعر بذلك قول الانضاح او عرضت له حاجة
 ماسة لانهم فسروها بقولهم كسرب من يذهب خشوعه
 بالعطش ولا شك ان هذا التفرق قليل وقد قال فيها
 يست الاستيناف كالصلاة **قوله** واذ لم يخش فوترها
 قال في المنح وعليه ففارق صلاة النافلة فانه لا يست قطعها
 الا ان خشي فوق الجماعة بان قطعها بطلها بخلاف الطواف
قوله والعذر ان عدم منه هنا شرب من يذهب خشوعه

ان نذب هنا عند وجود ما ذكره
 وان كان بعد الاستيناف

العطش

بلى

العطش وقد عذرنا ذلك من اعدا الجماعة فكل جميع اعدار
 عذر هنا **قوله** ولو اعني عليه او جئت من عبارة الحاشية
 ويستثنى من ذلك اي من كونه يني اذا احدث بخارج او يؤم
 او اعني او غيرها ما لو اعني عليه فيه فيفسد ان قصر من
 كما نص عليه الشافعي وفارق الحدث بغيره بزوال التكليف
 به فزال به حكم البناء ومثله الجنون بالاولى وفيه نظر عندي
 وان نقله كثر وسكتوا عليه كما صرح به المصنف انه لو تحلل
 الجنون بين اركان الحج لم يضر اتفاقا في فرق بين الطواف
 والحج اذا اشواط السبعة بمنزلة اركان الحج فكان القياس
 عدم من تحلل الجنون ومثله الاعمال والتعليل بزوال التكليف
 باقي ايضاً بين اركان الحج على ان النيام متمكناً قد زال عنه التكليف
 بنومه وقضاء الصلاة عليه بامر جليد ومع ذلك يصح
 طوافه والاوجه عندي ان للمعنى عليه والجنون البناء بعد
 الافاقة وان النفل المتقدم بني في القول باشتراط الموالاة
 لانقال الطواف بالصلاة اشبه فان فيه ذلك لانا نقول
 لو نظرنا لذلك لا وجوب الموالاة ويدل لذلك ان الاعمال
 لا يضر في الصوم اذا فارق الحنفية في النهار وفرقتهم بين الجنون
 والاعمال لمعنى لا ياتي هنا **قوله** ولو قطع العذر راسب
 على ما مضى قد ينا فيه قولهم في الصلاة ولو نسي الحدث
 فصل اي شرب على قعدة لا على فعله الا ما لا يتوقف على طهر لبيتين
 انه ليس في صلاة قلنا هنا فيبتين بقطعه انه ليس بطواف
 لعدم تبعضه كالصلاة بخلاف الصوم وبحاج بانه
 كالصوم فجواز تحلل كل ما ليس منه بله اولى لانه لا يبطله

الحديث وعبارة ابن الجبال **وحيث** قطعه لعذر ائيب على ما مضى
 كصالحهم اقليم من وفيه ايضاً مع الايضاح ويكره قطعه بلا سبب
 يكره قطع الطواف المفروض لصلاة جنازة لم تتعائن او لصلاة
 نافلة رائية ولا يسكل على ذلك ما تعدد في الجماعة من عدم كراهة
 قطعه اي الطواف المفروض لاجلها مع ان صلاة الجنازة فرض
 كهي قاله في المنح لان الجماعة كذا الاثر اللهم جوداً قطع الصلاة
 المفروضة لها دون الجنازة وخروج بالمفروض النفل ولو طواف
 قدوم فلا يكره قطعه لصلاة الجنازة او فوضت نحو قوله قال في المنح
 بل قضيت ما مر انه سنة **قوله** هيمنة المشي والحفا عابرة
 التحفة واما السنن فان يطوف القادر الذي لا يحتاج للركوب
 حتى يستغنى او يقتدى به قايماً وماشياً ولو امرأة وحافياً
 لا زاحفا ولا حائياً ولا ركناً بهيمة او ادمي لمناقاة المستوحش
 والادب فان ركب بلا عذر لم يكره كما نقله عن الاصحاب وانما حال
 جمع في رده والنس على كراهة محمول على اصطلاح المتعدين
 من تعبيرهم بها عما يشمل خلاف الاول وفارق حرمة ادخال
 غير المميز المسجد اذ لم يؤمن تلويثه وكراهته ان امن بالحاجة
 الى اقامة الناسك في الجملة كادخاله غير المميز للطواف به كذا
 قيل وفيه نظر بل لا فارق بينهما لان غرض الشك كما اقتضته
 عبارة او الطواف كما اقتضته اخرى يجوز لدخول كل واحد من
 تلويثه وغير ذلك الغرض يجوز ان امن والذي يتجمل ان يقال
 فارق غرض الشك او الطواف غيره بانه ورد فيه دخول الدابة
 وغير المميز من غير تفصيل فاخذنا باطلاقم واخرجناه عن نظائره
 بخلاف غيره لم يرد فيه ذلك واجربنا فيه ذلك باعتبار العادة انه لا

ان الشك في
 ان المراد من التلويث
 غلبة الظن في
 التلويث

يخرج منه نجس يصل المسجد بخلاف ما لو احكم شدتها فخرجها
 بحيث امن تلويث الخارج المسجد فان قلت قد صدحوا بجرمة
 نحو البول في المسجد وان امن تلويثه فلم لم ينظر هذا الى امن
 الخروج وعدمه قلت محتاط لاخراج المستغنى بالاحتياط
 للمنظون وان زحف او جنى بلا عذر كرم وان يقصر خطاه كثيراً
 للاجرام برفتها فعلم منها ان الاحرمه ولا كراهة في ادخال
 الطائيف البهيمه وان لم يؤمن التلويث ولم يكن عذراً بل اقصى
 ما في ذلك انه عنده خلاف الاول **قوله** ويتعلل لشدته الحجر
 لا وعليه يحمل ما نقله الزركشي وغيره عن جمع من الصحابة
 وغيرهم من ان عنهم من طوافهم تبعاً لهم بل في مسند ابن
 داود الطيالسي انه صلى الله عليه وسلم طاف ببعلين ووافقه
 ان هذا لا يدل على انه خلاف الاول او كراهة لتوقفت
 على صحة الحديث وعلى تسليم فقد يكون لبيان الجواز او لعذر
قوله وفي التحفة الكراهة مطلقاً هكذا رايته في شيخان
 ولا اظنه الا من تحريف النسخ والقنوات وفي التحفة لا كراهة
 مطلقاً كما مر **قوله** اي يلحق الحجر عبارة الكروي والاكلام
 عبارة عن مسح الحجر بغير فيض يده عليه ثم يضعها على فيه
 كما بينته في الاصل وفي المنح وبين ان يفعل كل من
 الاستلام والتقبيل والسيود ثلاثاً في كل مرة والاوتار كذا
 اي والاولى والاخيرة اكد من غيرها وان يتدي بالاسلام
 ثلاثة من التقبيل كذا في ذلك ومنع الجبهة كذا على ما مر
 فافهم وما اوجه كلام الشيخان من تخصيص السجود بالاولى
 غير مردد قالوا لا يقبل ما سلم به الا عند الحجر عن تقبيل الحجر

قال في المنح

ليس

ونقله في المجموع عن الامام فقول ابن الصلاح وغيره تبعاً لكلام
 جمع يقبل اليد وان قيل الحجر ضعيف وان اعتمد ابن النقيب و
 نقله عن اطلاق النقص لانه محمول كالحجر المؤيد له اي وهو خبر
 مسلم ان ابن عمر استلمه ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رايت النبي
 صلى الله عليه وسلم يفعل على ما قاله الامام فقول ابن الصلاح
 وغيره تبعاً لكلام المجموع يقبل اليد وان قيل الحجر ضعيف وان
 اعتمد ابن النقيب ونقله عن اطلاق النقص لانه محمول كالحجر
 المؤيد له اي وهو خبر مسلم ان ابن عمر استلمه ثم قبل يده وقال
 ما تركته منذ رايت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل على ما قاله الذين
 هم ادرى به من غيرهم وذلك ما ذكره المصنف انه صلى الله عليه وسلم
 استلمه وقبله ومنع جهته عليه وهو الترتيب بين التقبيل
 والجود وورد بسند ضعيف يعمل به في الفضائل انه صلى
 عليه وسلم استلم اليماني وقبله وبعضه فعل جمع من الصحابة
 بقضيتهم وحجرت الحاك ومنعه غير انه صلى الله عليه وسلم
 قبل اليماني ووضع الخد على الحجر سنة قلت الثابت هو وضع
 الجبهة ووضع الخد منازع في بثوته فقدم عليه لانه لا نزاع
 في بثوته على انه لو قبل يدي ومنعه لم يعد اي لا الحديث
 ولو ضعيفاً يعمل به في الفضائل اه وما ذكره انه لا يقبل
 يده نعمه ايضاً كلامه في ثم بافضل لكنه تردد بقبلة كنه
 فيه وكذلك شيخ الاسلام والحطيب والحمال الرمي وبقائه
 يعلم ان المعتمد نقله عن تقبيل اليد مع تقبيل الحجر واختار من
 حيث الدليل ندبه اه كردي وقال سمع في القوت عن ابن عباس
 انه قبله اي الحجر ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد ثم قبله ثم سجد

عليه محمد ركانه قبله على ركنه
 فان قلت فقبلة ان وضع يده

رواه الشافعي والبيهقي وتردد في الافضل اي في هذه الكيفية
 ومولاة التقبيل ثلاثة ثمانية الجود ثلاثة والثاني اعظم واعليه الثاني
 كما مر **قوله** حيث كان طيباً لانه ج يعلق به طيبه الذي
 ارادوا به تطيب الحجر لا تطيب من يستلمه وعليه فيلزم من
 تطيبه منع استلامه والذي يظهر انه حرام على العالم دون الجاهل
 لرفع الائم عنه كما في الحديث **قوله** اهلم يوذ الخ فقد روى
 الشافعي واحمد انه صلى الله عليه وسلم قال يا عمر انك رجل قوي
 لا تراحم على الحجر فتؤدي الضعيف اذا وجدت خلوة والافضل
 او كبر قال في الخفة ومنه يؤخذ انه يندب لمن لم يتيسر
 له الاستلام خصوص التسهيل والتكبير وهو واجب وان لم
 يصح حمل به بل هو اول من كثر من اذكار استحبوها مع
 عدم ورودها عنه صلى الله عليه وسلم **قوله** والاعراب اي
 والاحمض له الاستلام الا باذنية يحصل منه اله او لغو من
 الخ وقولك نذهب خشوعه اي وخشوع غيره وهذه الشقة
 صلب الحجر من الاستلام في الخفة والنج **قوله** استلمه بخو
 عود الخ لسادوي صلى الله عليه وسلم كان سبب الحجر
 النجس ويقبل الحجر قال ابن الحمال وعلم متأخر انه لا يستلم الحجر
 بخوشية الاعضاء الحجر من الاستلام باليد وهو الركن اليماني
 كذلك فيسلم يده ثم بما فيها او يتخير قال في المنج ظاهر كلامهم
 الاول لكن ظاهر التهذيب ترجيح الثاني وبه مصرح الامام
 ويمكن حمل على اصل السنة ووافقه ان تقبيل ما استلم اليماني
 لا يتوقف على الحجر عن تقبيله لانه غير مشروع بخلاف حجر
 اه وما ذكره من الترتيب بين اليد وبين ما فيها جردا عليه

عليه في ستم المنهج النعمة والمخ ودر في بعض كتبه لكن في ستم الارضا
والايعاب والاسنا والنهاية التي في رتبة واحدة **قوله** فهو
التيجه ^{مكره} قاله في النعمة قال في الحشم وبه حجاب عما استشكل الركن
من ان العاجز عن الركن يظهر ما يقتضي فعله لان التشبيه
بالمقيد مطلوب نعم لا يبعد الاشارة له بالسجود وتبعه
في ستم الايضاح وابن علان قال ابن الجبال انما هو خلافه ولذا
لم يذكر في متن المختصر المتبع للحاشية على ان ابن الصنف و
تبعه العز ابن جماعة قال لا يشير اليه كما قاله ابن الجبال
قوله ويسلم اليما في عبارة غيره ويسلم اليما في ولا يقبله قال
في النعمة لانه لم ينقل وخص كثر الحجر نحو التقييل لان فيه
فهم يلبس كون الحجر فيه وكوله على قواعد ابراهيم عليه السلام
واليما في ليس فيه الا الثانية باعتبار راسه فلا ينافي ان عنده
شاذ وان كسائر **واما** الثاميان فليس لهما شيء من
الفضيلتين لان اسهما ليس على القواعد فلم يستقيم اما ولا
استلامهما ومن ثم قال الشافعي وفيه عنه واي البيت قيل
فحسن غير اننا نؤمن بالاتباع واستفيد من قوله غير الخادم ان
بالحسن المباح اي على اصطلاح الاصوليين من شذوله للمباح
وان كان عند الفقهاء مراد قال للمسنون **قوله** ^{لذا} اي المتقرب
الاستلام والتقييل فيها بل هما مباحان **قوله** ثم يقبل ما استلم
به اليما في مراد الكلام فيه انما **قوله** ويجاب بان فعل ابن عمر
في تقييل الحجر واستلامه ما تركته منذ رايته رسوله الله عليه وسلم
يفعله اشار به الى ان مثل هذه انما يفعل بتوقيف **قوله** تقييل
من ارجح العلماء والاوليا الخ اكثر الائمة من اهل المذهب على

في ستم المنهج النعمة والمخ ودر في بعض كتبه لكن في ستم الارضا

علم مذنب ذلك وانه بدعة قبيحة وفي الاحياء انه شعار اليهود
والنصارى ويكفي المنعسف انه لم يكن ذلك في ايام السلف الصالح
من الصحابة والتابعين بل كان شعارهم ملازمة العلم والعمل
والورع والاعراض عن كل ما به باس والا شغال بقراءة القرآن
وملازمة المساجد حتى ان بعضهم اربعين سنة لم يؤذن لمكتوبة
الا وهو في المسجد متطهرا ومن اذاهم قيام الليل بعبادة وقراءة
وخشوع وبكاء وتضرع الى الله والالتجاء الى الله تعالى في جميع
احوالهم حتى صار الزمان هذا او مقابله الى التضرع عند القيود
وملازمة منها حتى اشتغلوا بها عن العلم النافع وصلواتهم بينهم
ظنا منهم ان هذا الولي يكفي في جميع احواله ولو كان ذلك
من الامور النافعة لكان من السلف ولم يحق عليهم ومن العلوم
المقدرة لا يصلح لآخر هذه الامة الا ما عليه اولها وقد وقع
لمثل من ذكرناهم من الاستدراجات ما لا يحصى بل وقع ذلك
لكثير من نحو المضاري مع من امواتهم كما اخبرني بذلك بعض متعبديكم
ولسنا نكر فضل الاوليا ومنزلتهم عند الله ولكن ننكر الغلو فيهم
والاشتغال بقبورهم عن العلم والعمل وخرورهم بان الوقت
الغالي في جميع احوالهم وتوعد من عباد الله بان النعمة تحصل
له من ذلك الولي ولا والله لا احد في ملك مولانا شيء حتى قال
تعالى ولا يستغفون الا لمن ارتضا واذا اشتبه عليك ذلك فعليك
بالشرعية فانها ربه لا عوافيه ولا يضل ساكنا وهذا في خفاصة
نفسك واما الخلق فلا تشغل بهم ولا بها هم عليه ودعهم وخالفهم
مضموكا وهو العالم بخفي افعالهم والخالق لجميع اعمالهم وقول
المص منها تقييل الخ الاولى حذف هذه القولة او يقول وتقييل

البيت تفصيل من راجع العلقا والاوليا لان قوله ومنها الى يفيد ان
 ان ذلك من معنى الطواف وليس كذلك ومن ثم راي ذلك
 في نسخة ثانية وهو مكتوط عليه **قوله** وفي الروفق وبين
 رفع اليدين الى اي الصلاة قال في المنح ضعيف لكن من جهة
 النقل لا المدرك والدليل وان قال ابن جماعة انه بدعة وان
 المذاهب الاربعة متفقة على ذلك الا عند استنباط الحج الحنفية
 فقد نقله جمع من السلف واخرج ابو ذر الهروي فيه حديثا
 وقياس الطواف على الصلاة في اكثر من طريقا ومنها يورده **قوله**
 تكبير عقب السنة قال في حاشية الايضاح بل هذه ليس ذلك
 الشيخ لم يأتني بل فيها وجبت المحب الطبري وجوب افتتاح
 الطواف بتكبير وتبعه بعضهم ضعيف ولعله اختار ذلك من
 جهة الدليل **قوله** اي الاشتغال الى منه به على ان الكلام في فضيلة
 الاشتغال في هذا الحل بالوارد فيه على القراءة والاقراء فان
 افضل من الذكر **قوله** فالافضل الى يفهم ان سبحان الله والحمد
 الى مسا وفي الافضلية للذكر الا في قوله او بقوله الى الا ان يريد
 ان كلا من المذكورين افضل من غيره وان كان سبحان الله المقبول
 بالنسبة للذكر الا في عبارة الحقبة وما نور الدعا الشامل للذكر
 فان كلا قد يطلق ويراد به ما يعم الاخر في الطواف بانواعه
 السابقة وهو ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم او عن احد من الصحابة
 رموان الله عليهم اجمعين وبقي منه اشيا غير ما ذكره كرت
 اكثرها في الحاشية والحاصل انه لم يمتنع عنه صلى الله عليه وسلم
 الادبنا اننا الى واللهم فتعني الى فان قلت روي ابن ماجه جاز
 فيه فضل عظيم لمن طاف اسبوعا ولم يتكلم فيه الا سبحان الله والحمد

لا

الى فلم يتعرف الا صاحب لذب هذه الكلمات في الطواف قلت قد
 به في قوله وما تورد يلزم عليه ان لا يكلم بغيره لانه شرط فيه ان لا
 يتكلم في طوافه بغير تلك الكلمات وهذه احواف لندبهم جميع
 ما مر في محاله قلت لا يلزم عليه ذلك وانما الذي يلزم عليه انه
 مع تحصيله بتلك التي لم يأت فيه بغيرها مفضولة بالنسبة
 للآتيان بالاذكار في محالها وافضل من القراءة ولا محذور في
 ذلك ولو نحو قل هو الله احد على ما اقتضاه اطلاقهم على ما
 لمن فضل ويوحى به بانها لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم
 فيه وحفظ عنه غيرها فدل على انه اي الطواف ليس محال بطريق
 الامالة بل منعها فيه بعضهم فمن ثم اكتفا في تفصيل الاشتغال
 بغيرها عليها بالنسبة لهذا الحل بخصوصه بادنا مرجح كوروده
 عن صحابي ولو من طريق ضعيف على ما اقتضاه اطلاقهم اه
 والتفصيل القراءة على الذكر محله في غير الايات المشتملة على
 ذكر الله تعالى وصفاته كآية الكرسي اما في افضل اجماعا اه
 ومحل في غير ما في سنة عن عبد الله عليه وسلم اه وفي ذكر قلب
 او تحريف وهو ما به في تفصيل الذكر على القراءة توفي في
 ابن الجاهل قال في شمس المحضر يعني صاحب المتن ان كون المانور افضل
 من القراءة مفيد بما جاء عنه من صلى عليه وسلا عن الصحابة وان
 صح فان وجهه بان الحل للذكر والذكر لا للقراءة لزم ان غير المانور
 افضل من القراءة وقد يجاب بان الصحابة يتبعون ولا يخترعون
 في هذا الحال وفيه من الغفل ما لا يخفى اه ثم قال تفصيل الدعاء
 المنسوب من كان لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كما قال ابن المنذر
 الا ربنا اننا الية بين اليمانين وهو قرآن فيكون افضل ما يقال
 بينهما ويكون هو وغيره من القرآن افضل

الدعاء افضل واشهر
 اليه بذكر حمد الله فان
 قلت صح

ذكره في الامور بغيره قال
 انعم في راجع الى تفصيل

واختار ابن جماعة في
 خلاف ما قاله الصحابة
 فقال

في باقي الطوائف الا التكبير عند سلام المجره قال في المنع وتوبيخه
 قوله الزركشي ان ظاهره من الشافعي ان القراءة هنا افضل واختاره
 ابن المنذر كمن حصر السابق ممنوع بما مر عن المستدرك اي
 وهو المذهب فنعني الخ وغيره قال فتأمل ما بين ما بين
 هذه الاراء والطائفة ان ما قاله الاصحاب اعلم لها اه كلام
 ابن الجعال وفي المنع وتفصيل ما ورد عن الصحابة في القراءة
 مشكل اذا القاعدة انها افضل من سائر الادكار الا ما ورد عنه
 صلى الله عليه وسلم في حال مخصوصة وان ما ورد عن صحابي مما
 للرأي فيه مدخل لا يكون له حكم المرفوع ولا يجزئ به عندنا
 وهذه الأدعية التي وردت عنهم كذلك فليكن افضل القراءة فالتكبير
 ينبغي تفصيل القراءة على كل حال من عند صلى الله عليه وسلم
 وكان عدلا صحاب ان القراءة لما كانت الاختلاف في هذه الطوائف
 وقال كثير من بكراهتها فيه ضعف امرها في هذا الموضع
 فقد مواعيرها عليها اه **قوله** وان يقول اي سرائرها وفيها
 يا اي لا يناد احد **قوله** بسم الله اي اطوف متبركا ويستعينا
 بالله تعالى **قوله** الله اكبر اي المتعظيم على كل شيء والمتعاضد
 لعظمته كل شيء **قوله** ووفاد بعهدك اي الذي الرمتك من
 اتباع الاوامر واجتناب النواهي او هو امره تعالى يكتب ما
 اخذه على عباده من العهد يوم الست بركم قالوا بل واد راجه
 في الحجر وقد يومي اليه انه يشهد من استلمه بحق وقياسه انه
 يشهد على من استلمه بغير حق اي اسلام وهو مفاد قوله
 على كرم الله وجهه انه ينفذ ويضرب جوابا بالقوله عن ربه عنه
 انك لا تنفع ولا تنصر لعدم علمه بما علمه على وفي تفسير الطبري
 واذا اخذ ربك الآية قال بان اخرج بعضهم من صلب بعض سلا

تفسير الطبري في قوله الله اكبر اي المتعظيم على كل شيء والمتعاضد لعظمته كل شيء

بعد نيل كفى ما يتوالدون كالذر ونصب لهم دلائل في قوله بها بقوله
 تعالى يا جبال اوبي معه واليبر وجعل للبعير عقلا حين
 سجد للهي صلى الله عليه وسلم وروي عن ابي هريرة انه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط
 من ظهره كل سنة هو خلقها من ذريته الى يوم القيمة ثم جعل
 بين عيني كل انسان وبينهما من نور وعمر منهم على ادم فقال
 يا رب من هؤلاء ذريتيك فرأى رجلا فقال يا رب من هذا
 قال داود قال يا رب هم عمي قال ستون سنة قال يا رب
 فراه اربعين سنة من عمري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما انقضى عمر ادم الاربعين سنة جاء ملك الموت فقال ادم
 اول يق من عمري سنة قال اوله نعطها ابنك داود فجد
 وحدثت ذريته اخرج جده الزبدي وقال حديث حسن اه
 عن ولا بد من تاويل قوله فجد ادم وخطي بخوانه يسى فجد
 وخطا لان الانبياء معصومون من مغاير الذنوب وكنايرها
قوله وقس لها اي وهو يتصدق بيا وورقة وانما عا
 فهي مثله بالسم الفاعل لكن وقوع المصدر حالا سماي قال
 في المنع وهذا الدعاء يصح الا عن ابن عمر وقوله الراعي انه يروي
 عنه صلى الله عليه وسلم رده الادريجي وغيره بانه لا يروق له
 يخرج لكن رواه الشافعي بلفظ قولوا بسم الله والله اكبر
 ايمانا بالله وتصدقا بما جاء محمد صلى الله عليه وسلم **قوله**
 لا اله الا الله الاخر الاية لم يذكره في الحاشية ولا شرح الارز
 ولا الاسنا والنهاية ولا الاذكار ولا شرحه لابن علان ولا
 في التلث للامام السهمودي ولا في التحفة ولا غيرها مما اقت

في تفسير الطبري في قوله الله اكبر اي المتعظيم على كل شيء والمتعاضد لعظمته كل شيء

عليه **قوله** عند الملتزم هو ما بين الحجر والباب وسمي بذلك لأن
الناس يلتزمونه في حوائجهم لتقضي وما روي عن ابن الزبير
أنه دخل البيت رد عليه ابن عباس بان ذلك ملتزم حوائج
عجايز قريش والحطيم ما بين الباب والركن وزمزم والمقام
سمي بالحطيم لأن من حلف فيه كاذبا حطيم ولا ينجى
فيه دعا المظلوم على ظالمه فقل من دعا ههنا على ظالم إلا
هتك وقيل من حلف هناك التماسا لم تجز عقوبته اخرج
البيهقي عن ابن عباس قال الملتزم بين الركن والباب
لا يسأله الله فيه شيء الا اعطاه او رد له الحافظ اه بن علقم
قوله اللهم اني اسالك ثواب الشاكرين انظر من قاله
قوله ويقول قباله الباب ولا يقف عند الفراغه
عبارة المحقة اي جهته كما في قوله اخرج وهو واضح فان
الظاهر انه يقول كالذي قبله وهو ما بين اذ الغالب ان الوقوف
في الطواف مضطرب عليه فلا يضركونهما يستغفران اكثر من قبالي
الحجر والباب لان المراد ههنا وما بازاء ههنا وكذا في كل ما ياتي
اه وقال سم في سماء الغاية ويقرب ان يقول ذلك حيث
لا يجاوزه مجاوزة تمنع العند بكة فان امكن ذلك المرقب
والاوقف اه بعد ما قدم انه لم يرف في ذلك بقوله **قوله** واذا
استعاذ الي هذا اجواب المنع ونقبتها وهذا اللهم البيت اخرج
اورده الجويني مع دعاء عند الركن العراقي ودعا قباله
الباب ودعا بين السامي واليماني وحذفها في الروضة
هنا كما نه لقوله ولله امام الحرمين لم ار لها ذكر او من
صوب ابن جماعة علم استجابتها ونقل الرافي عن الشيخ

ابن محمد انه يشير الى مقام ابراهيم عليه السلام عند قوله وهذا
مقام العائذ بك من النار واقرة بل نقل الأذريعي عن غيره انه
يشير الى نفسه واستحسنه بل قال ابن الصلاح الاول غلط
فاحش وقيل نظرا لانه اذا استحضر استعاذة الخليل
حمله على غاية الخوف والاجلال فكانه بلغ واولى وايضا يخص
هذا الدعاء بما يله المقام يدل عليه **قوله** اخرج الاذريعي
ما يقوله عند الميزاب من حديث جعفر بن محمد عن ابيه بل نقل
اللهم اني اسالك الراحة عند الموت والعفو عند الحساب وفي
بعض الاخبار اسأله الى النبي صلى الله عليه وسلم **قوله**
اللهم اني اعوذ بك من الشك والشك الخ قال ابن علقم
واخرج البيهقي كان صلى الله عليه وسلم يدعو بما يقال عند
العراقي وهو اللهم اني اعوذ بك من الشقاق والنفاق وسوء
الاخلاق لكن لم يفته بحالة الطواف قال الحافظ وذكر الرافي
ما يقال عند الركن العراقي اللهم اني اعوذ بك
من الشرك والشك والنفاق وسوء الاخلاق ولم اجد له
سند لكن ذكره عبد الملك بن حبيب من كبار المالكية ممن
اخذ عن اصحاب مالك في الناسك عن مصنفه بسنده عن
عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه وكان من نقاة التابعين
انه كان يقول بخودك في الطواف وزاد في الحرم وكل
ارلا يطاف وعبد الرحمن ضعيف ولهذا الحديث شاهد صحيح
عن ابي هريرة لكنه غير مقيد بالطواف وسياتي في جامع الدعوات
من هذا الكتاب ولغظه اعوذ بك من الشقاق والنفاق
وسوء الاخلاق وجاء نحو هذا عن ابن جابر طوبى
ولغظه كان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني اعوذ بك من العنوق

هذا حديث صحيح
عزيب اقرب الحكام
وقال حديث صحيح

والشفاق والشفاف الحديث صحيح على شرط الشيخين اه كلام
الحافظ وبه اه المقصود من كلام ابن علان **قوله** الى تحت
المنزلة الظاهر منه ان ذلك اجل الحجر ويحتمل ان المراد به ما
يحاذيه من خارج الحجر وبه مرجح الكاذب في مناسكه
اه ابن علان **قوله** اللهم اني اسالك الراحة عند الموت
التي مر انه من حديث جعفر بن محمد **قوله** اللهم اجعله نجاة
لي ما انا فيه من العمل المصعوب بالذنب فالبال بل دائم
اذ الذنب مقوله بالتشديد على غير الكمال كما لم يفرق قاله
الشهاب في التحفة **قوله** جابر بن ابي سلمى من مصاحبه
الائم من البر وهو الاحسان والطاعة ويأتي بهذا ولو في العروة
لانها شتمت جابر كما ورد في خبر وهو العروة للامير
للاستماع على ما ذكره الوافي ويقول في الاربعة الاخيرة في تلك
الحال رب اغفر وارحم وتجا ورحمتا تعلم انك انت الاعز الاكرم
اللهم ربنا اتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة اح
وعبارة ابن الجار في الشرح بعد قوله الايضاح واجب ان
يقوله في رمله **اللهم** اجعله جارا في الاربعة الاخيرة
اللهم اغفر وارحم الخ ما نصه **قوله** في الملح صريح كلام
الشيخ اذ ادعا الرجل مع التكبير اوله يختص بحذاء الحجر
وفما عداه يدعوه بما احب واقرا المصنف في التمهيد وعقلا
الاستوى فعليه يكون فعلة **اللهم** ايما ناكح في طواف
فيه لكن اعترض بان ظاهر كلام الشيخين والامام انه لا
لا يختص به لان بحذاء الحجر كرا يجتمعها عند كل طواف
وعليه في قوله في الاماكن التي ليس لها ذكر مخصوص اه

بجزي

وبجزي عليه في التحفة وجزي الجاهل الرمي على ظاهر كلام الشيخين
انه يقوله في جميع الرمي اللهم اجعله الخ قال ابن علان ونظام
كلامه انه يكون هذا اي اللهم اجعله الخ **قوله** في جميع
اجزاء الاسواط التي يرمى فيها ثم قال **قوله** في رمله
يفهم ان دعا الرجل المذكور لا يندب الا في طواف حج او عمرة وهو
كذلك ومثله في الملح ومتر ان العرق شمس جاح نعم قولهم فان
لم يكن الطواف في ضمن نسك نوى الحج معناه اللغوي مع انه لا
يسن الا في نسك من حج او عمرة كما مر **اللهم** الا ان يقال
كونه لا يندب من حيث كونه واراد في هذا المحل بخصوصه
لا ينافي كونه مندوبا من حيث كونه دعا وهذا داخل
في قاعدة انه اذا بطل المخصوص بقي العموم وبالحيلة فاذا اتا
به الطواف في غير نسك سواء كان مندوبا ام لا نوى الحج
معناه اللغوي على ان ايراد المصنف له كعلاجي المغني والنهاية
وغيرهما بين الشامي واليهامي يدل على ندبه بخصوصه
في ذلك المحل كما يندب في الرمي وان لم يذكره في التحفة
ولعم **قوله** ويقول عند اليماني **لبيك الله الخ** قال
في الملح واخرج الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال ما انتهيت
الركن اليماني قط الا وجدت جبريل عنده فقال قل يا
محمد قلت وما قول قال قل اللهم اني اعوذ بك من
الكر والفاقدة ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة ثم قال
جبريل ان بينهما سبعون الف ملك فاذا قال العبد
قالوا آمين **قوله** ثم سجود كذلك رايته فان صح فهو على
حد وفي غير الشأن او على الغناء ان ولطيف ان في امي ما هو

وروي ابن ماجه بسند ضعيف انه وكل به سيعون ملوكا
 فمن قال اللهم اني اسكن العافية في الدين والدنيا والآخرة
 ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآية قالوا امين فاذا امرتهم به فقولوا
 اللهم ربنا الآبنة واخرج ابن الجوزي عن الركن اليماني
 ملك موكل به منذ خلق الله السموات والارض فاذا امرتهم
 به فقولوا اللهم ربنا اتنا الآية فانه يقول امين وجمع بين
 الاول والاخرين بما فيه نظر والذي ينبغي للجمع بات
 السبعين موكلين بالتأمين على من اقتصر منه على ما في
 الاخيرين وبالله يعلم ان لا تعمد بين الحديثين حتى يحتاج
 للجمع واخرج الازدقي عن علي بن رضى عنه انه كان اذا
 مر باليماني قال بسم الله والله اكبر السلام على رسول الله صلى
 عليه وسلم ورحمة الله وبركاته اللهم اني اعوذ بك من الكفر
 والذل ومواقف الخزي في الدنيا والآخرة ربنا اتنا في الدنيا
 حسنة الآية وعنت سعيد بن المسيب باسناد ضعيف
 انه صلى الله عليه وسلم كان اذا امر بالركن قال ذلك زاد ابن
 دميل المالكى فقال يا رسول الله اقول هذا وان كنت
 مسرعا قال نعم وان كنت لا تسرع من بروق الخيل والقلب
 سبحانه لا مطرف فيه وروي ابن ماجه خبر من طاف بالبيت
 ولم يتكلم الا يستحى الله ويحمد الله ولا اله الا الله والله اكبر
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم محبت عشر سنين
 فكتب له عشر حسنة ورفع له بها عشر درجات الحديث
 اه وحي رواية ابن المنكر من طاف بالبيت سبعين مرة
 فيه كان كعبه رقبته مراد في رواية يعنى وفيها بدل

قال الرازي الاول بنماه والملك موكل بالتأمين على من اقتصر

من

بدل يذكر الله لا يلغوا فيه قال الحافظ حديث حسن نقله
 ابن حبان عن الحافظ **قوله** وهي الخ هذا هو اسم ما ضربت
 به من نفا سيركسهم وقوله اللهم ربنا في عبارة الشافعي
 بنما لورودها في رواية وعبر عن المنهاج والروضة
 بالهم فقط وليس بسهل لورودها في رواية
قوله وفي رواية يقول هذه الآية في سائر الطواف
 قال في الايض وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عمر عن
 قاله كان اكثروا عمار النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ربنا الى
 وقنا عذاب النار قاله الشافعي رحمه الله تعالى هذا احب
 ما يقال في أماكن الطواف واحب ان يقال في كل مكان
 اميانيا وهو يما بين اليماني والاسود اكداي لانه
 ايج اذ كان الطواف كما هو **قوله** اللهم قنعني في امر
 ايت ثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولم يثبت عنه سواه وربنا
 انما لكان مران من طاف بالبيت سبعين مرة في
 رواية حسن في هذا يورد على خصمهم **قوله** نعم خيفة اي
 اي يمانه عليه ملا على فاري ان ما اشتهر من الحج العامة فالتدبير
 الياء من على تصحيف في المبنى وتخريف في المعنى **قوله** وقال
 في الرمل الخ ومروان طاهر النهاية كالا مءاد ان الاك له ان يستغرق
 رمله بالهم جعله حجاج والاربعة الاخيرة بقوله رب اعقر
 الخ وربنا اتنا في الدنيا حسنة الخ يكرره وهو خلاف ما قاله هنا
 انه الله انما يقول ما ذكره كل محل بعد فراغ ذكره وهو
 ما مر من التحفة كالحاشية **قوله** الرمل المذكور محقق خرجت
 الاثني والحق فيكم لهما قال في التحفة بل جزم ان قصد التشبه

بلغ

الحص

بلغ

وكل ما لم يقابل في طواف
الحكمة عليه واقله ان ياتى على قصد

بالرجال قال الكردي استظهر السيد عمر انه اذا سلم انه مختص بالرجال
فالحكمة مطلقا وان لم يقصد التشديد وان كان مشتركاً فيبيع الجواز اذا
دخل لا انتفاء القصد وجوده في ذلك اهـ وما المانع من الحرمة
اذا فعله على قصد الهيئة بالحرمة فيصدق بذلك **قوله** في طواف
بعده سعي مطلوب ارادة اما طواف لاسي بعده فلا يرمل فيه ولا
في طواف قصد ان يسعا بعده سعي غير مطلوب ولا في طواف لم يرد
السعي بعده كانه دخل مكة قبل الوقوف وطواف للتقدم مع قصده
انه يؤخر السعي الى بعد طواف الافاضة **قوله** سود القدم وعثر
اي من طواف ركن الحج او العمرة **قوله** او عطف عطف على قوله
كطواف عمرة فلا يطلب الا بعد طواف التقدم او ركن **قوله** بخلافه
قبله اي قبل نصف الليل من ليلة الحرفانه لو طواف للتقدم حينئذ
لم يطلب منه فيه لانه لا يطلب السعي بعده على خلاف مرقى طواف
التقدم وسياحة ايضم في السعي **قوله** ولا في اخراي فلا يقصده
مطلقا لا في الاربعة الاسواط الباقية من ذلك الطواف ولا في
طواف اخر **قوله** اذ قلنا الحج اي مراعاة لمذهب ابي حنيفة وان
خالف السنة الصحيحة على ما ياتي **قوله** وهشتم مما يترتب
اي فلا لهم طاعة على القتال فامرهم صلى الله عليه وسلم به ليرا
الشركون فقتلهم لينكبدوا بذلك وكانوا قد جلسوا بالمجد
او بجبل فعيقتهم لينظروا الصحابة فامارهم قالوا هؤلاء
الذين زعمتم ان الحما وهشتم انهم اجلد من كذا او كذا وفي
رواية لابي داود كأنهم الغزاة **قوله** لان فاعله يستحضر
الحج اي ان حكمته مشروعية وان زالت فقد خلفتها حكمه اخرا
قوله والقرب منه قال ابن الجبال وقيد الماوردي وتبعه

الحج

الحج الطبري بان يكون من الكعبة قدر ذراع والزهري والغزالي
والكرمان ونقله بعضهم عن الامام بقدر ثلاث خطوات
وحزمه بالاول في متن المختصر وحكي الثاني بقيل وقال
في التحفة ولعله باعتبار الزمن الماضي لما كان الشاذرون
سطحاً يعني عليه العوام اما الآن بعد تسخيمه فلا يتأتى ذلك
وفي س العباب انما يتم ذلك الابعاد المذكور مع زوال الشاذرون
اتمام بقائه فلا يلزم ينبغي ان يقرب وان من جد ارده
او جد البحر لانه ليس في هواء البيت اهـ ونظر فيه عبد
الروف وقال بل الابعاد قليلا اولا ولا ينظر الى كثرة الخطا
لوتبعده اهـ ولعله وجه تنظر فيه البروف بان لا ياب من
مع شدة القرب من دخوله نحو يديه او ثوبه في هواء الشاذرون
لقصده بخلاف الحج **قوله** يركب الحج ولا يركب البقاع
قوله ولانه ايسر للاستلام وغيره اي كتفيل الحجر
والسجود عليه ولانه اشرف كما مر ان لم يؤد الحج يعني انه مع
التأذي والايذاء يبعد مطلقا ومع الوجهة من غير اذنية
يعد في غير ابتداء الطواف واخره ويقرب فيهما معها
لتاكلا **قوله** والاحتياط الابعاد الحج مرما فيه **قوله**
وغير الذكر يكون الحج لاذ دفع المفاسد مقدم على جلب
المصالح فان جلي المصالح عن الاحباب قرب منه كالرجل لعدم
الحذور **قوله** والحنفى يتوسط الحج اي كما في الصلاة والاولى
لما ان يطوف ليلالا انه استروا عيونهم لغيرهم كما
قوله عن قرب عرفا اي بان يعد تطويلا قاطعا للطواف
على قوله **قوله** خارجا عن المصالح المأمور اي بحيث يكون

طوافه من وراء زمزم لان الحالكية قوله ان الطواف في غير الطواف
 وهو ما بين المقام والباب وما على سبته لا يصح قال في المحرم
 فيقوي القول بالكرامة قالها الزركشي وهو ظاهر فان
 ذلك القول جار ولومع العذر **قوله** واستوجه فيه من العيب
 ما اقتضاه اطلاقهم اي انه يرمل ولو مع البعد قال ابن
 الجعال قال العلامة عبد الرؤف ويؤيده القاعدة للآونة
 اي المتقدمه في كلام المصم اي من ان الحافضة على الرمل مع
 البعد اولى من القرب ويؤيد الاول الخرج من الخلاف
 ومراعاة انه وهو الاوجه اه كلام ابن الجعال **قوله** والاى
 وان لا ياب من لمس النساء قرب من البيت وطاف بلا رمل يحاطة
 على الصلابة لما في نفعها من مشقة تجد يدها ومن الخلاف
 في عدم موالاته الطواف ان لم يتأنفه ومن زيادة المشقة ان
 استأنف وانظر ما المراد بالامن هنا هل هو غلبة ظن لمسا
 له مع القرب او مجرد الشك وظاهره الثاني لان الشك غير
 امن ويظهر انه لا اثر لمجرد الوهم فليجوز **قوله** وتعد الرمل
 اي وتعتبر لحوقه لسهن مثلا عبارة شرعية الارشاد ومن
 شاء يصاد منه فيما يفيد ان خوف المصادمة للنساء ولو بلا
 لمس تزج للمقرب على الرمل ويكون هذا سبب لتغييره بقوله
 مثلا وانما قدموا الرمل مع النساء على القرب لان الرمل متعلق
 بنفس الطواف والقرب متعلق بمكانه والفضيلة المتعلقة بذات
 العبادة افضل من المتعلقة بمكانها وزمانها قال في الايضاح
 الاثر ان المشاة جماعة في البيت افضل من الانفراد في المسجد
 قال ابن الجعال ولو المساحد الثلاثة على المعتمد خلافه للتولي

الشيخ

وعلمه بان المعنوعة فيها تزيد على فضيلة الجماعة وغيرها واخذ
 من علمه في المنع بان محله في مسجد مكة اذا قلنا ان للصناعة خاصة
 به اما اذا قلنا بعمومها لكل الحرم فانه يتاقت ما قاله وبه صرح
 شيخ الاسلام النابوي قال وقد يجاب باننا وان قلنا ذلك لكن
 انما اثرنا مع قلة الجماعة فيه ومع الانفراد بناء على القول
 به لان المشقة فيه حاصلة اجماعا ان كان في الكعبة وكذا
 خارجها ولا نظر للخلاف فيه لضعفه فكانت مراعاة اولي ذلك
قوله فان رجى فحجة كذلك اي يمكنه الرمل فيها عن قرب
 عرفا **قوله** سن ان يقف ليرمل ان لم يؤذ او يتاذا اي بوقوفه
قوله ومنها الاضطباع وهو لغة افتعال وقيل وسط
 المعتمد وقيل ما بين الابط وبضف المضد وهو معتمد رضيع
 زبدت فيه الهزمة والتاء فصار اضتبع ومصدره اضتباع
 قلت تاوة طالان فاء افتعل اذا كان صادا او صادا او طاء
 او ظاء انقلب تاوه طاء **قوله** في الخلاصة **طائ**
 افتعال من اتم مطيق **ط** اي بلا ادغام لان حروف ضوى
 مشغلا يدغم فيها مقاديرها كما ان حروف الصغير ويح الزاي
 والسين والصاد لا يدغم في غيرها وشرعا هو ما سيدكره
 المصم **قوله** وان تركه في الطواف اي لان كلامهما سسته
 مستقلة فلا يترك بترك غيره قال في مني الفتوح وظاهره
 كلام المصم السابق في تعريفه انه لا يبت من كان لا ساطع
 لعذر او غيره والذي يظهر انه يبت ويكون فوق الثياب
 اتم يتركها ويجعل طرفه على عاتقه الا سراذ الحكمة
 في اهل مشرق عبته كالرمل اظهار الجلال والعوة للمشركين

وبالنسبة اليها طلب التماسي والاتباع والحجة في العبادة وكل ذلك
 حاصل مع التمسك وقولهم ويكون كنفه الايمن بادر اجري على الغالب
 وايضا فالحاكم السعي بالطواف فيه يدل على ان عليه معقولة بيان
 الحاق فيها فيقاس غير المتجود عليه لما علمت من انظاره رد اب اهل
 الشطارة يحصل بذلك مع التمسك من رايته الزكشي بحيث انه لا يسر
 للابليس ونحو غيره انه يسر له ليس لهذر والاوجه ما قدمته
 من الاطلاق **قوله** فان تركه اوله اي ما ذكر من الطواف او السعي
قوله ويدعه مكشوف ان امكن اي على ما مر في القولة قبل هذه
 عن المنيح **قوله** وكوه لغير ذكر قال في المنح وقوله الاستوى القسقي
 لسوء عيته وهو كونه داب اهل الشطارة يقتضي التحريم لا يبيح
 للشبه بالرجال وهو حرام وناذعه الزكشي فقال اما الرسل
 فلا شك انه لا يحرم لانه في اقامة سنة واحدا الاضطباع فلا
 وقفة في تحريمه لا للشبه بل لان فيه كشف العورة وهو
 مبطل اه وهذا الباقي في الامه بل ولا في العورة فعلمته فوق
 ثيابها ولم يجد ما شتر عورتها وجوزنا طوافها كالقبلة
قوله وتركه المذكري وكذا الرمل كذا في المنح بلا عذر كافي
 عليه الشافعي مرفي عنه **قوله** وقوله في صلاة كركعتي الطواف
 كراهية في الصلاة وركعتا الطواف منها **قوله** كان كنفه
 ملكها اي مع وجود ما شتره **قوله** او قصدت الشبه بالرجال
 فيه ما مر في الرسل عن السيد **قوله** وسها ركعتان بعدد
 قضيته كلامهم انما لا تتأدا بركعة وهو ظاهر كما في المنح ويظهر
 انما لا تنقيد بركعتين بل تقع بالكثرة كالتجبة قال السيوطي ويترتب
 لها نية فانه تنسحب عليها نية الاحرام لانهما محض صلاة

الطواف فانه بالوقوف اشبه ولا ينافي تابعة للطواف التابع للاحرام
 فلا تنسحب نيتهم على تابع التابع ونظيره في العربية جاء زيد
 وعمرو واحوك فاحوك بدل من عمرو والعامل فيه غير العامل
 في زيد المتبوع بل مما قل له لان البدل على نية تكرار العامل اه
 لكن هذا الحكم عام في البدل وليس مخصوصا بكونه تابعا للتابع
 ولنا قول بوجوده لانه عليه السلام اتمها وقوله حذوا واعين
 مناسكتكم قال في التحفة ولا يمكن ذلك في الوجوب والالوجوب
 سائر السنن بل لا بد من عدم التتارف وقد صرفه عند خبر
 من غيرهما قال لا الا ان تطوع ومحل الخلاف بعد طواف
 الزهر وقال في المعنى فان كان نغلا فسنة قطعا وقيل على
 القولين في العزم ومنح الغزالي **قوله** بسورتي الاخلاص
 اي للاتباع رواه مسلم **قوله** جهرا من عزوب الشمس الى
 طلوعها قال في التحفة ولا يعارضه خلاف لمن ظنه قولهم بين
 المتوسط في نوافل الليل بين الظهر والاسرار لان محله في النافلة
 المطلقة ولو نوافلها مع ما بين الاسرار لانه كواحدة العشا
 احتل ذلك الظهر مراعاة لها التميز بها بالخلاف في الشهير
 في وجوبها والسر مراعاة للراية لانهما افضل منها من حوائج
 وهذا اقرب من رايته بعضهم حيث انه يتوسط بين الاسرار
 والظهر رعاية للصلايين وفيه نظر لانه يفر من ظهوره وان
 واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحدة منهما على اهم لم يقولوا
 به في نوافل الليل المطلقة **قوله** وفيه في التحفة الى مرما في
 التحفة بسوكتها **قوله** فان قيل بالوجوب اي لان القول
 بوجودها لا يوجب القيام فيها مع صنعته **قوله** لانه وان

سقط عليها نظر القاعلة كما في هذه أو مثاله له جهتان جهة
تحميل هذه الركعتين ولو لا رجاها في غيرها وان لا يقع الطواف
بدون صلاة وهذه يحصل ولو بانها رجاها في صلاة غيرها
وجهة كونها يخرج بفعلها من الخلاف وهذه لا تحصل إلا
بفعلها مع استجماع الشروط فيهما القابل بها المخالف ومنها
نية الغرضية فيها وتعددها بعدد الأسابيع والأيام لو قيل
به وتوقف التحليل عليها على وجهه لكن يصح السعي قبلها اتفاقا
وأن قولهم يسقط الطلب بخوضه الظاهر أو فريضة الجمعة
الأولى فقط فتأمله واجره في نظائره لأن الخلاف الذي
ليس بجاه ولا يوقع مراعاته في خلاف آخر تندب
وطلب مراعاته ولا يخرج من الخلاف في سنة الطواف إلا
بفعلها مستقلة وبنية الغرضية إذا كان في وجوبها
من أهل مذهبا وأهل هذا يقولون بنية الغرضية في كل واجب
على العقل عندهم ولا شك أن نية الغرضية فيها على القول
المعتمد مبطل لغيرها من النوافل فقل يقال أن مراعاة هذا
القول لا تنس لأن مراعاته توقع في مخالفة المعتمد في الذهاب
ولا يربح بالكلية أو يقال لا يحوط إذ يصحها مرتين أحدهما
بلا نية الغرضية رعاية للمعتمد والثاني بنية الغرضية
وبغيرها مما يعتبر ذلك القول الضعيف ولا يسقط
الطلب الإبراهيمي لا مكانه ولعدم المحذور فيه ولا يبعد هذا
ونظيره صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة حيث وقع فيها خلا
فيصلي الجمعة دون الأربعين يخرج من العمدتين بيقين
وهذا بناء على أن في سنة الطواف من القوة ما يستمر مراعاة

منه هنا لا يظهر غيره أو يقال لا يطلب على توجده فاصم

بأنه صم

بفعلها

مثلا عاينها بوجوبها ذلك
في الظاهر عاينها لا يجوز ولا
يصح المحذور في الأربعين

ومثله

ومثلهما غيرها مما قيل بوجوبه والمقصود موافقة القنواب فمن
راه من أهل الحذق والبصيرة في القواعد فليست له **قوله**
خلق المقام المراد به كون المقام نبية وبين الكعبة لا بابه
كان من جهة الكعبة فغير المراد خلق المقام بحسب ما كان
واقا الآن فيصلي قبالة وفي الخفة خلق المقام الذي أنزل
من الجنة ليقوم عليه إبراهيم صلى الله عليه وآله نبينا وعليه وآله وسلم
وسلم عند بناء الكعبة لما أمر به وأرى محلها سماعة على قدرها
فكان يقصر يدالي أن يتناول الالة من اسماعيل عليه الصلاة
والسلام ثم يطوله إلى أن يمنعها ثم بقي مع طول الزمن
وكثرة الأعداء والسيول المذيلة لما هو أكثر منه بحسب
باب الكعبة حتى ومنعه صلى الله عليه وآله وسلم محله الآن على الأضحية
من منظره في ذلك ولما خلفه رجع إلى الطواف قرا واتخذوا
من مقام إبراهيم مصلى كما قرأ ما يتعلق بالصفاء والشعر
الحرام عند وصوله إليها علاما بغيرتها واجبا لذكر إبراهيم
كما حي ذكره بكما صليت على إبراهيم في كل صلاة لأنه
الاب الرحيم الذي بعث نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في هذه
الامة لهذا إبراهيم أي بقوله ربنا وبعث فيهم رسولا آتيا
والمراد بخلفه كما يصدق أنه خلفه حرفا وحديث الآن خلفه
في سقف زينة عظيمة يذهب وغيره فيبقى عدم الصلاة
تحتها وفي المصباح من الحساب عن ابن عمر رضي الله عنهما
الركن أي الحجر الذي فيه والمقام باقوتان من ياقوت الجنة
طمس الله نورهما ولو لم يطمس نورهما لاضاء لهما ما بين
الشرق والمغرب وعند أحمد والنسائي عن ابن عباس الحجر الأسود

وهذا في ظني أنه ظاهر
ولا كني لمراد من حاشي
بها

صلى

من الجنة وعند الخطيب وابن عساكر المجرى من الله في الأرض
يصالح بها عبادة وعند ابن خزيمة أنه نزل مع آدم من الجنة
أنشد بياضاً من الذين فسودت له خطايا المشركين وفي رواية
خطاباً أولاده ولا منافاة وفي حجر المقام أن قد مي بهم
عليه الصلاة والسلام ونادى عليه أيها الناس إن الله بناكم
بيثاً فحيوا فاجابته النطف والاحنة بليسك وقيل كان
النبا على الجون يفتح وفتح جبل بعبادة ملكة وجمع بينهما
بفتح الذاء وفي المصباح أنه يأتي هو والبحر الأسود يوم
القيمة ولكل لسان وجه وعينان يشهدان لمن استلمها
بحق ومما نزل من الجنة أيضاً مع آدم عليه السلام عود الخمر
وعصى موسى من شجر الأس واوراق الدين التي كان
يتلونها وخاتم سليمان وزاد بعضهم الحجر الذي كان ربه
صل الله عليه وسلم على بطنه من الجوع اه من حاشية
العلامة الشرفاوي مع زيادة **قوله** ومنه بالعرف
في التحفة أي وكذا هو في غيرها **قوله** كلام الحاشية و
عبارتها والمراد خلف المقام فيما يظهر المحل الذي يصدق
عليه عرفاً أنه خلفه ومنسوب إليه كما بيته في محل
غير هذا مع بيان ما انتهى به بعض المتأخرين من جهة بسط
السجادة والجلوس ثم أي بحمل كثير طرق الطارقين له
لأجل صلاة سنة الطواف ورد ما اعترض به بعضهم بوجوب
خلافه وإطاله فيه بما لا يجدي وخلف المقام بالنسبة لسنة
الطواف فيه أفضل من داخل الكعبة للاتباع ومراعاة لقول
التوري بوجوبه فغلها فيه أي ولقوله مالك إذا وهب

عنه

يختص به وما نظره الأسوي يرد في قولهم النفل في البيت
أفضل منه داخل الكعبة وهذا أولى اه وقال الكشي والقوب
منه معتبر بسيرة الكعبة المصلى فإن زاد بحيث يعد خلفه
حصول السنة ولو زاد على التمام ذراع لم يحصل السنة **قوله**
وفي فتاوى الشمس الرملة الخ يوافق ما مر عن الحاشية **قوله**
وكتب العلامة سم على قول التحفة أي في باب اللباس فإنه
قال ويجزم على الكل أي الذكر وغيره ستر سقف أو
باب غير الكعبة تحرير **قوله** ثم إن تعمري تعمر فعل
سنة الطواف خلف المقام وعبارة الأيضاح فإن لم يصلها
خلف المقام لزجة أو غيرها ففي الكعبة ويقدم منها صلاة
مصلح عليه وسلم فما قرب منه تحت الميزاب أي لأنه
أفضل جزاءه **قوله** من مكة أو الحرم قال ابن الجعال ظاهر
كلامهم استوا بقبلة الأماكن بعد الحرم وكأنه لا اختصاص
السنة بالقياس تفضيل فعلها في مسجد المدينة و
تقديم الرقعة منه بقبلة مسجده صل الله عليه وسلم
الذي كان في عهدته ثم كان يد عليه ثم بقبلة المدينة
ثم حركها ثم مسجد قباء ثم المسجد الأقصى تحت الصخرة
فبقيته لكنهم لم ينظروا لذلك نظر الباطن تقدم انتهى وعدم
نظرهم لذلك مع مزيد المناجعة فيها لكل صلاة
الشاملة لسنة الطواف وغيرها فيه شيء ومما لا يشي
به الأئمة ولا ما يع من القياس قال في الأيضاح مع زيادة
من ثم ابن الجعال ولا يغترون ما دام حقيقاً سوا قلنا فيها
واجبتان لم يستات فليست أركاناً في الطواف ولا لا شرطاً

قوله

في محنة بل يعجز به ونها وينوقف التحلل عليها ولا
 يجبرنا خيرهما وهو ما ينقطع نستمها اليه عرفا ولا تركهما
 بدم ولا غيره لكن قال الشافعي رحمه الله تعالى يستحب اذا
 اخرهما وان صلاهما بعد ذلك في الحرمان يريق دما
 استظهر في النهاية انه كدم المتنج وهو احد احتمالين
 في المنع والثاني كدم التخيير والتقدير قال نعم ان ثبت
 قوله بوجوب الدم بالتاخير **الحج الاول** اه والذي ظهر
 لي ان عطف العبارة نعم ان ثبت قول بوجوب المبادرة عرفا
 بها **الحج الثاني** لانه لا يكون الدم للترك واجب فيكون دم
 ترتيب وتقدير لان دمه لا يكون الا للترك واجب **قوله**
 وفيه اي الما توردني عن علي عليه السلام كما نقله في الاسنا
 وغيره عن الماوردني اي عن جابر وسكتوا عن من خبر
 قال ابن علان قال الحافظ لم اظفر بسندته ثم وجدته في هذا
 ابراهيم المحرري الخ وعبارة المنع **قوله** ويدعوا بها احب
 بعد دعائه بما ورد عنه صلى عليه وسلم وهو اللهم اياما
 بالحق وزاد فيها واخرج ابن الجوزي كاللازني ان ادم
 لما هبط طاق بالبيت سبحا وصلى خلق المقام ركعتين
 ثم قال اللهم انك تعلم سري وعلايتي فاقبل معذرتي
 وتعلم حاجتي فاعطني سؤلي وتعلم ما عندي فاعف عني
 اللهم اني اسالك اياما يباشر قلبي ويقيت ما دقا حتى اعلم
 انه لا يعيبي الا ما كتبت لي والرضا بما قضيت علي **قوله**
 اليه قد دعوني نبي دعا استجبت لك به ولن يدعوا له احد
 من ذريتك من بعدك الا استجبت له وغفرت له ذنوبه

وفرن

وفرجت همومه واجرت من وراء كل تاجر وائتة الدنيا وهي
 راعية وان كان لا يريد ها وفي روايت انه دعا بذلك
 في الملتزم وفي كتاب ابن ابي الدنيا انه دعا بخوفه بين
 اليمايين ولا منافاة لاحتمال تكرره منه في تلك الاماكن
 قال في مجمع الزوائد رواه الطبراني في الاوسط وفيه نظير
 ظاهر وهو ضعيف **قوله** **الحج الاول**
 نظم ابن علان الموضع التي ملى فيها صلى عليه وسلم حول الكعبة
 بقوله
 مواضع بها الرسول صلى **الحج** حول بيت كالعروس تجلى
 خلق المقام وباب الكعبة **الحج** والمستجار المحرور المعجزة
 وحده الحجر الموصوف **الحج** بانه الاسود للشر يوف
 يفصل بينه وبين الحجر **الحج** الطائفون من خبار البشر
 وبين حفرة وفكن شامي **الحج** وحذ عن ركنه يا سامي
 بحيث من ملى به سامت **الحج** يا سامي هذا التبتوا
 وعند ركنه اليمايين **الحج** مقابلي الاسود ذا المعاني
 والمستجار بين باب سدا **الحج** وبين شامي الركن حزن الرشد
 بين اليمايين وركن الحجر **الحج** عن ابن اسحاق اني في خبر
 كذا بوجه قبلة ولم يبين **الحج** تعينه كما بروحه الفطن
 وجوه كعبه بها الرسول **الحج** صلى وكان الفتح والعنوة
 بهذه البقاع ملى فيها **الحج** بينا فزادها تنويها
 بشر المن بهلا قد صلى **الحج** قد من تركا بعلاء حلا
 طوبى لمن يوجهه قد من **الحج** مسته اقدام بني عظماء
 والحمد لله **الحج** **الحج** **الحج** **الحج** **الحج** **الحج** **الحج** **الحج** **الحج** **الحج**

سار
فانيان

هو الذي وصي به العلماء والتابعين هدية المعظم
الثاني في معنى شيخ الاسلام وروى عن علي بن الطواف
افضل ركنا لا في نفسه وتشيده بالجملة التي هي
افضل الاعمال ولا شرط الطهارة فيه والستر ولو قوة في
افضل النجاء وغيرها وجري الشهاب ابن جبر ان الوقوف
افضلها الخبر المرفوع ولا يرفع فيه افضل الايام ويقع
فيه من تحليات مولا فابرحمة وعفوانه ومن يد اجماعه
العام الخواص والعوام ما لا يقع فيه غيره بل ولا ما يقام
وعند تقابل ما فيهما من الفضائل يحصل الترتيب فيهما
افضل ولو قيل ان الطواف من حيث ذاته افضل لما
مر والوقوف من حيث ما يحصل فيه لعباده من البر
الاحسان المرجو في ذلك اليوم مالا يرجو في غيره افضل
في ذاته والوقوف افضل لعباده وهذا وان كان من شئ
شاقط فقصي ان يكون للقبول مطابق ويظهر ذلك كثير
فمنه ان بعض الاذكار كالتلبية للحاج واذا كان نحو
القبلة والطواف اكثر ثوابا من القراءة وان كان القرآن
في ذاته افضل منها اجماعا **قوله** ومن لمن اخرها الى
ذلك قريبا عن الايضاح وشرحه باسط من ذلك **قوله** و
يريقه فيه اي الحذر كغيره من الدماء الواجبة بالاحرام الالم
الاحصار حيث احصر او في الحذر **قوله** ويعملها الا
اي يصلي السنة الطواف قال في المنع وجوبا على قولين
عبد السلام ان المعقود عليه في الاجارة الواجبات والسنة
لكن قال الاذرع لا احب الاية يساعده على ذلك والافهم

الاول فقد صرح الماوردي والرويان بما يوافق حيث قال
لو ترك الاجرة طواف القدوم او نحو اي من السنن الظاهرة
كما ترى الاجارة ففعله ان يرد قسطه من الاجرة فوق الواجب
لانه عمل في مقابلة عونه لم يات به ولا يبدله **قوله** المعقود
وغیره ای کما قاله الاذرعی ورد واقوله الاسوي كالمحب
الطبري ان المعقود يصليهما في بلده بان هذه القبلة
تفعل عن المنع عنه شيئا للطواف **قوله** وله ان يوالي
الاي يجوز ذلك ومع الجواز ففعل صلاة كل اسبوع بعد
من غير ان يفصل بينهما بطواف افضل **قوله** بان ينوي بكل
ركعتين اسبوعا اي انه يفعل اولا اسبوعين فاكثرت يصلي
لكل اسبوع ركعتين **قوله** فان صلى لكل ركعتين
المان يجعل الركعتين عن كل الاسباع التي فعلها وقوله
في خلاف الافضل اي بناء على انها سنة وعلى ان الخلاف في
وجوبها لم يثبت الكراهة لصنعها ينعف مدركه
قال ابن الجعال وهذا مما امتازت به على غيرها من
القبلة اذ ليس لنا صلاة يتكرر سبها وتمتد اخل الا
هذه قاله ومما امتازت به دخول النيابة فيها فان الاجير
والولي يصليانها عن المستاجر والصبي كذا مر وزاد
الذكر كشيئ تقبضها ابتداء لا انتهاء وقسرية فعلها خلق
للقام على فعلها في الكعبة واحتياجها للنسبة بخلاف سني
سائر الحج لكن في المنع ان سنة الاحرام تشارتها في هذه وفعل
عقود الحائض لها بعد الطهر **قوله** ووضع اليد بغيره اي بلا
حاجة اما لها فلا يكره بل يندب له نحو التقاوب لانه من

من الشيطان ويخرج من رانته يدفعه بالسري لانه لدفع قدره
 لكن في الحقيقة انه لا فرق بين اليمنى واليسرى كما هو ظاهر ظاهر
 على انها ليست لرد اذ هي معنوي لان الشيطان اذا اراد اليد اليمنى
 لا يقربها **قوله** وان يشك اصابعه او يفتحها اي لا يفتحها في
 الصلاة ولعن بالسجد منتظرها كروها ن والطواف ببيت
 الصلاة **قوله** لغرض استراي عن الاجانب اما له فيندب
 بل يجب ان تعين طريقا لدفع نظرهم كما مر **قوله** وفي
 فتاوى الشهاب الرملي الى هذا اي ينع على فقد في حديث
 من صلى القبلة وقعد بين كراهه حتى تطلع الشمس فيقال
 ان قعد قبلكا بن حجر قال القعود افضل ليجوز سجدة ومرة
 تامنين ومن قال ان قعد بمعنى استمر بين كراهه كالسجدة
 الرملي وملا على قاري وغيرهما قال الطواف افضل ليجوز
 بين فضيلتي الذكر في تلك الساعة والطواف **قوله** الواجب
 اما غير الواجبين كمن يخاف منهما ضررا فلا يجزى
 فيندب بان ملا يخاف ضررا اعظم من الواقع ارتكبا بالاحف
 الفساد **قوله** بقية المار هو عدم طوله **قوله** فهذا
 المحل اي لان ايقاع اي معصية في هذه الاماكن التي هي في
 البقاع ومحل فيض احسانه تعالى وعفوانه بحيث جعلها
 الله تعالى محلا لا لاجزاء المذنبين اليه وملاذ من الذنوب
 للثابتين اليه وليس يقصد هاهنا جميع الارض بل بالفقراء
 وهذا الشئ يجعلها محل قبائحهم والعصيان وقد شاهدنا
 من يعمل المعاصي فيها من منار هباء وخرج من الدنيا
 اربع خروجه بلادين ولا دنيا الا من تاب وامن واهلها

هنا

عم

عصمنا الله بجنه وكرمه عن كل من لا يرصاه وادام توفيقه
 الى ان تلقاه **قوله** قاله حج اتمامي الفتح قال فيهما والعبارة للتحفة
 لم يوجب اي المجموع انه لا يشغل بعد الركعتين الا بالاستلام
 ثم الخروج الى الصفا لكن يعكز عليه ما روي عن الحاكم واحمد
 انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده
 عليه ومسح بها وجهه وانه لما فرغ من صلاة عاد الى الحجر
 ثم ذهب الى زمزم فشرب منها وصب منها على راسه ثم فرغ
 فاستلم الركن ثم رجع الى الصفا فقال ابدؤا بها لله الله
 له قال الزركشي فينبغي ذلك كله اه كلام التحفة وحمل على
 الحديث من قوله ثم عاد الى الحجر ان ذلك كان بعد الطواف
 وقوله ثم عاد لزمزم انه كان بعد فزاع ركعتيه وانت خبير
 انه ليس في الحديثين ما يدل لما يهاجر من ندب التقييل وال
 السجود بعد الصلاة ولذا قال في المنح قوله فيستلزم اي
 ويقبله ويسجد عليه ثلثا فيهن اخذ من قولهم بخاتم
 ما يداه ومن الحاق الشافعي لذلك محالة الابتداء والتقييل
 صحيح القاسمي ابو الطيب وصاحب الذخاير واعتمده
 الاذني لما اخرجهم الحاشكم ومضى الى اخر ما فيه وفي حديث
 احمد المتقدم الى انما قوله اخذ من قولهم الى وقوله
 ومن الحاق الشافعي الى فظاهر وانما الحديثين قد لالة الاول
 على الاستلام والتقييل دون السجود ظاهرة وذلك قبل
 سنة الطواف لا بعدها وانما الثاني ففيه دلالة على الاستلام
 فقط بعد ركعتي الطواف دون التقييل والسجود وهو كذلك
 في سلم فقيه من حديث جابر الطويل كان يقرأ في الركعتين

فخرج باستيحاء ذلك وامام في التحفة والامداد فانه

في المنح

قل هو الله احد وقل يا عبيد الكافرون ثم رجع الى الركن
فاستلم ثم خرج من الباب الى الصفح فانه النوى في شريحه
فيه دليل لذهب الشافعي وغيره من العلماء انه يستحب
للطائف طواف القدوم اذا فرغ من الطواف وصلاته ان
يعود الى الحجر فيستلمه ثم يخرج من باب الصفح للمسيح
اه وانما اظلت في ذلك لانه لم يفتهم في وجه دلالة
الحديثين على ما قالوا من التقييل والسجود مع انهم هم
ولعل الخطا من فهمي فيخرجون ان ما نقله عن حجر
هو ما في كلام غيره كانهما ياء والاسنا وغيرهما **قوله**
وتقل نزع اي وهو ظاهر الايضاح والارشاد والرومن
والروضة والمنهاج وغيرهما قال في التلک واقصره
المصنف اي النووي في ساير كتبه وكذا الرازي وابن
الرفعه وهو الذي ذكره الشافعي في المختصر ورواه
مسلم من حديث جابر ايضاً لكنه قال الرواد الاستلام مع
ما سبق انه يصاحبه وعمله بان يختم بها يدايه كما سبق
وبالحديثين السابقين وقد علمت ما في ذلك **قوله** ولا يلبس
الملتزم الى قوله اذا كان سعي اي لاجل المبادرة بالسعي
وهو ما في شرح الارشاد والاسنا والخفة وغيرها وفي الايضاح
وظاهر الحديث المتصل وقول جماعة من اصحابنا انه لا
يشغل عيب الصلاة الا بالاستلام ثم يخرج الى المسجد وذكر
ابن جرير الطبري انه يطوف فيصلي ركعتيه ثم ياتي الملتزم
ثم يعود الى الحجر فيستلمه ثم يخرج الى المسجد وذكر الغزالي
رحمه الله انه ياتي الملتزم بعد الطواف وقبل ركعتيه والتمسك

ما سبق اه وفي الخفة وغيرها ان ما قاله شاذ وفي حديث
صديق ما يدل على نذهب ايمان الملتزم فيحمل على ما اذا لم يكن
سعي لكن بعد الركعتين لتقصر بهم بان الاستلام كونهما عيب
الموافق **قوله** ثم يدعوا بما احب قال في الاذكار ومن
الماثور اي فيه اللهم لك الحمد حمد ايواني نعمتك وبكافي
مزيدك احمدك بجميع محامدك ما علمت منها وما لم اعلم
وعلى كل حال اللهم صل على محمد وعلى محمد اللهم اعزني
من الشيطان الرجيم واعزني من كل سوء وقنعني بما رزقني
وبارك لي فيه اللهم اجعلني من اكرم وفد عليك والزمني
سبيل الاستقامة حتى القاك يا رب العالمين ثم يدعوا بها
احد اه قال ابن هلال قال الحافظ لم اقبل له على اصل واحد
ابن الجوزي في كتابه في العزم الساكن قال قال ابو سليمان
وقف رجل على باب الكعبة حين فرغ من الحج فقال الحمد لله
جميع محامد كلها ما علمت منها وما لم اعلم ثم قفل الى بلده
ثم خرج من قابل وذهب ليا بابه الكعبة ليقول مثل مقالته
فتودي يا عبد الله اتعبت الخففة من عام اوله فما فرغوا
مما قلت الى الآن **قوله** ومثله لا يقال الا بتوقيف اي فيكون
له علم المرفوع اليه صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في
الاصول **قوله** وقيد بعضهم الى معنى ان الحسن ذكر لا قبل
مكة ان الدعاء يستجاب في خمسة عشر موضعاً ولم يقيد بها وذكرها
بعضهم مقيدة قال ابن هلال ونظمها شيخنا العلامة عبد
الملك العصري على وقف ما قاله الحسن لكن قيد كل موضع من
بعض من تبع للنقاش المفسر فقال **قوله** وفيه تعالى عنه

قد ذكرنا في المناسك وهو لم يرد في عمدة الناسك
اذ الدعاء خمسة وعشرون في مكة تقبل ممن ذكره
وهو الطواف مطلقا والملتزم بنصف كيل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر بن يدي جزعته واستقر
وتحت ميزاب له وقت الحز و هكذا خلف المقام للفتحة
وعند يبرز من شرب الخول اذا انت مشى النهار لا فوق
من الصفا ومروة والسعا بنصف كيل فهو شرط يرمى
كذا متى في ليلة البدر اذا تنصف الكيل فما يتخذ
ثم لذي كجمار والمرد لقة عند طلوع الشمس يوم عرفه
موقف عند مغيب الشمس قل ثم لدا السدة ظهورا وكمل
وقد روي هذا الذي قد روي من غير تعيين مما ذكره
شمس العلوم الحسن البصري خوارزمي وصفا وذاكا وسائر
صالحه الله ثم سلمت والروايات ما عرفت ههنا
وقد نظمتها ابن علان من غير تعيين وزاد مواضع ذكرها
بقوله وغير ذلك مواضع بكسر
مثل عرا ومسجد التعظيم طائفتي ومولد العزيم
ومهبط الوحي وعند التكا وغار ثور فادع تقط سؤلكا
وغيرها مواضع ما تورد وهي كذا اربابها مشهورة
وفي بعض ما ذكره من التقييد بما ذكره المؤلف فراجع
ذلك **قوله** ويقول في الملتزم اللهم لك الحمد الذي مر الكلام
على ذلك قديما **قوله** ويقول في الحجر يارب الخ هكذا ذكره
ابن الاكبر قال ابن علان قاله الحافظ زوينا هذا الاثر في المناسك
لابن الحوزي وفي منبر العزم له سند ضعيف من طريق

مكة

ملك ابن دينار قال بينا انا اطوف اذا امرأة في الحجر تقول يارب
استك من شقة بعيدة الى اخرها ههنا ذكر قصته له واثبت
الستحياني معها قال فسالت عنها فاذا اميكة بنت المنكر رخت
تجد ابن المنكر احد ائمة التابعين **قوله** **فصل** في التقي
اي في واجباته وكثير من سننه وهو ركن في كل من الحج والعمرة
للخير الحسن ايها الناس اسعوا فان الله كتب عليكم السعي
قوله ثم وطه اربعة يظهر ان يكونه بعد طواف ركن او قد وفوا
ببدا الصفا ويحتمل بالمروة من قبيل الشروط وان يكونه يقطع به
جميع السعا وان يكون سعا من قبيل الاركان فالمراد بالشروط
مالا من ركن او شرط **قوله** الاولة ان تقع بعد طواف صحيح
اي قال في الحفة لانه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم بل على الاجماع
فيه فلا يجوز بعد طواف نفل كان احرم من مكة منها ثم تنفل
بطواف واراد السعي بعدد كفا في المجموع وقوله جمع يجوز
ع ضعيف كقول الاذري الذي تبين لي بعد الشعب ان الواجب
منه سعا فحتمه بعد كل طواف صحيح باي وصف كان لا بعد
طواف الوداع لانه لا يقع الا بعد فزاع بجميع المناسك ومن ثم
لوقفي عليه شيئا منها جاز خروج من مكة بلا وداع لعدم بقورة
في حقه وبقورة فمن احرم من مكة ثم اراد خروجها
قبل الوقوف فانه يبيت له طواف الوداع لانظر اليه لان الكلام
في طواف الوداع المستروح بعد فزاع المناسك وقوله جمع له
السعي في هذه الصورة بعدد ضعيف كما في المجموع واذا
اراد السعي بعد طواف القدوم كما هو الافضل لانه الوارد
عنه صلى الله عليه وسلم لم تجب الموالاة بل يجوز تأخيرها ما لم

الوجه

يقف بعرفة **قوله** ست له طواف القدوم كما لو كان حلالا اي فانه
 اذا قدم مكة بين له طواف وقضية قوله ولو لم يفسر سفر قصر
 سنة بجمع الخروج من مكة والعود اليها لانه يدخل في غير سفر
 القصر القصير وغير السفر لصدقه بانه غير سفر قصر وهذا
 عبارة غيره وقيد كالمسجد فيمن خرج الى عوايا يطعم او يطعم من
 اي قيس فيحرم ولو قيل انه بين له قدم اليها من سفر
 ولو قصر لم يبعد فيخرج من هو في حكم الاقامة **قوله**
 فيجزي السعي بعد اي كما نقل عن الارباع وغيره وماله اليه
 في التحفة من احقا لانه قال فيها وفيه وبينه وبين عدم
 وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور بان طواف الوداع انما
 يكون بعد طواف جميع المناسك ولا ذلك طواف القدوم وعليه
 فيجزي السعي بعد طواف بينه وبين من عاد الى مكة بعد
 الوقوف وقبل نصف الليل فانه بين له طواف القدوم ولا يجزيه
 السعي بان السعي متى اخرج عن الوقوف وجب وقوعه
 بعد طواف الافاضة او مرقبه طواف القدوم كلامه في وان ذلك
 اعتمد ايضا في الارباع وعيد الوقوف ولكنه ماله في المنع الى
 جوازه بعده **قوله** ولودخل مكة الى قوله اجزاه بعد لكن
 استظهر من عدم صحته بعد وماله اليه ابن الجاهل **قوله** كذا
 في النهاية والامداد واقره غيرهما عليهم كما بن الجاهل والسكاني
قوله لم يعتد بوداعه اي لما مر ان شرطه ان يكون بعد جميع
 المناسك **قوله** منهم الاذاعي وصاحب البيان والمحب اعي
 وغيرهم كالاسنوي والبيهقي قال في الامداد وفي نفس البويطي
 وكلام الخفاف ما يوافقهم وفي ذلك فالمعتمد حافي المجموع

المشروع

المنظور

ان ظاهر كلام الامحاب اختصاصه بما بعد القدوم او الافاضة
قوله ويكره اعادة السعي وفي المعنى انه خلاف الاول
 لكن بحث السيد عمر ان القياس حرمة لانه ليس بعبادة
 فاسله قال ابن الجاهل وشمل كل ما في الاضاح القارن
 فلا يندب له اعادة بل تكره وان قال ابو حنيفة بوجوبها
 لان شرط نذب الخروج من الخلاف ان لا يخالف سنة صحيحة
 وقد خالفها ويح هنا قول جابر لم يطف النبي صلى الله عليه
 وسلم بين الصفا والمروة ولا اصحابه الا طوافا واحدا وهذا
 احد الوجهين ووجه الزركشي والبلقيني تبعا للقاضي
 وحزمه في التحفة وفي المنع ان الله القياس وحزم به عبد
 الروق واعتقد مرر وغيره انه بين له طوافان وسعيان
 بان يطوف بمسعى وقد يجب اعادة ليقع نسكه فرضا
 كما لو افاق او بلغ او عتق قبل الوقوف او بعده والوقت
 باقي وكان قد سعى بعد طواف القدوم **قوله** الاول
 لان السعي كالوقوف ليس من العبادة التي يطلب تكريرها
 كالطواف فيقتصر فيه على التكرار **قوله** الثانية ان يبدى اي
 يبدأ بالاول وما بعده من الاوتار بالصفا والقمر طريق
 جبل اب قيس وكلام ابن حجر انه افضل من المروة لتقدم
 في الآية وعكس مرر لان المروة تناسخ في السعي اربع مرات
 وما امر بياضته في القرية اكثر فهو افضل ويبدأ في الاستغفار
 من المروة فلوترك خامسة مثلا جعلت السابعة خامسة
 والى سادسة وسابعة وذلك لما في انه صلى الله عليه وسلم
 بدأ به وختم بالمروة وقال ابدؤا بها بدأ الله به ولو ترك

المعتمد

فداعا من اخذ السابعة التي به او من اولها التي به وبما فعله بعد
المتروك او من اثنايه التي به وبما بعده الى تمام السابعة **قوله**
ويجب العود اخري اي خلاه فالمن قال ان الذهاب مع العود
مرة واحدة قاله في الايضاح وهو فاسد لا اعتداد به
قوله ولو منكر سارده به على من قال ان السعي كالطواف يصير
ذلك فيه وهزق في الحاشية بان الطواف احتياط له بوجوب
الطهارة والستر فيه وغيرهما فكان دونه وان قلنا انه مثله
في عدم القطار لان ذلك لمعنى اشتركا فيه **قوله** الثالث
ان يقطع به روده جميع السعي من بطن الوادي قد يوهم ان لنا
سعا غير بطن الوادي بل هو هو كما في النهاية والامداد
قوله ويلصق الراكب الخ قال ابن الجمل قال مولانا السيد
رحمة الاكتفا بذلك يودي الى عدم استيعاب المسافة المصحح
به قولهم حتى لا يتقاسم المسافة بشئ لان حاذي الدابة هو
عن جملة الراكب قطعاً فليتناقل في رايته الجحشي اي سم قال
انظر ذلك في الراكب المحفة وينبغي ان يكفي لان كلا من
الدابتين مركوبه اه ويلزم من ذلك اختلاف مسافة السعي
بالنسبة للماشي والراكب اه وهو كما قال **قوله** لكن الارب
من الزق الخ لان ما ذكره من وجوب الصاق عقده مثلاً
في الابتداء بالصفاء واصابعه بالمرقة مما هو باعتبار ما كان
قبل ان ترفع الارض على الدرج الحادث وغيره اما الان فسعي
من الصق بما ذكره صحيح بل وان بعد بقدر خمس درج على كلام
الجمال الطبري او باثنتي عشرة درجة على كلام الرضي ابن خليل وغيرهم
وفيه فسخة للعوام لكن في الحاشية خلا في ذلك وان كلام الرضي

بني

يطلب تلك الغنيم وان اوله بالاعتماد واطال من قال والحاصل
ان كلام الرضي بن خليل الظاهر فيه حديث صحيح والتابع له الرضي
وغيره صريح في ان التي تحترق درجة المدفونة من الصفاء وان الوصل
لما سامت اخرها يكفي وان بعد عن الدرج الموجودة الآن وفي
هذا فسخة عظيمة وان كلام الجمال الطبري موافق لكلام
الرضي لكن لا في الاثني عشر الدرجة بل في خمس او ست منها فالفسخ
موجودة لان احدا لا يسعد غالباً عن اخر الدرج الآن بقدر
ما سامت خمس درجات من المدفونة وان ظاهراً النووي
هنا وفي المجموع وتبعه المحب الطبري ان الدرج المدفون
الآن كله محدث وان كلام الازري في صريح فيه وان اوله
بالاعتماد لانه امام هذا الشأن بل ولانه ذكر الذرع القافني
بحدوث جميع الدرج المدفون وعلى ذلك يتطاول تلك
الفسخ فتعين الالتحاق باخذ الدرج الموجود الان نعم
مقتضاه كلام النووي والمحب من انه لا يكفي الوصول لآخر
الدرج الظاهر اليوم بعيد والوجه الاكتفا به كما يصرح به
ما نقل عن الازري الذي هو العمد في هذا الشأن اه
في درج الصفاء الخ المروية فانفقوا ان العقد الكبير المشرف
بوجهها هو حلة لقوله المحب انه جدها بنقل الخلق عن
السنن **قوله** وان يسعا سحاً يقيناً ولو متفرقة اي لان
المؤلة فيه غير واجبة لكن تنس **قوله** في اخذ الشاك
قبل فراغه اما بعده فلا يصح كما مر في المطواف **قوله** و
الاحتياط اوله اي بان يفعل المشكوك فيه **قوله** والا اي
ولا بان اوردته الخبر تردد اي اخذ به لانه حينئذ شك

كلام

شاك

وهو يجعل المشكوك فيه كالمعذور **قوله** او عكس بان الاختيار بالزيادة
ولم يبلغ الخبر عدد التواتر فيحرم الاخذ بالزيادة بل يني على
الاقل ومرجع ما يتعلق بالشك في الطواف **قوله** وعمل
اي من الله يجب ان يبدأ الاوتار بالصفاء والاشغال بالمرورة
فمنى ابتداء بوتر من المروة لم يحسب له كما لو ابتداء بشفع من
العتما وهذا واضح ومراعى ذلك ومن شروط عدم الصافي
على المعتمد على ما مر فيه في الطواف وان لا يكون منكوسا وسرا
معتزلا على ما بحثه العزيز بن جماعة لكن مر ان الرابع خلافه
قوله ولا يقطع له جنازة وراثة اي كما في الطواف بخلاف
عن جماعة اقيمت وغيرها مما يقطع الطواف له كما مر فيقطع
لذلك فاذا فرغ من **قوله** ولا يكره ركعتا قال في المجموع اتفاقا
كالطواف بل اولي وما نقله الترمذي وغيره عن الشافعي روى
عنه من كراهته لغير عذر يؤتيه ان فيه خلافا كما في منع
لكن بحث الزركشي حمله على ما اذا كان زحمة قال في المنح وهو
ظاهر وجزم به في ش المختصر وحمله كما استظهره عبد الووف
ان لا يكون ممن يستغنى والا فلا يكره ما لم يغلب على ظنه الا اذا
اي او يتحقق بالاولى فيحرم كغيره ومثله يقال في الطواف **قوله**
وانتظار الحاجة اي من سنة وان فوت الولا على ما في الابعاب
كنت في التحفة عالم يغت الولا بسنه وبين الطواف للخيلاف في وجوه
ويكن يقيد ما في الابعاب على ما قاله ابن الجبال بما فيها وقد
اشكال ما قيد به فيها في المنح قال الكودي قال الشيخ ابو الحسن
المكي في ش مختصر الايضاح **قوله** العمل المراد بالحاجة ما يستلزم
السعي معه بلا مشقة لها وقع ويختلف الحال فيه بالنسبة

للركب والقوي وغيرهما وليس المراد خلوا المحل بالكيفية **قوله**
اداقة دم اوجبه المخالف اي ولم يوجب الشافعي مراعاة لذلك
المخالف **قوله** يصعد درجته جمع درجة وهو مضاعف لها
العائدة على الصفا والذكر فاعل يرقا اي يرقا قدر قامة للاتباع
رواه مسلم في التحفة والرقية الا ان على المروة متعذر لكن باخرها
ذكة فينبغي رقيها عملا بالوارد ما لم يكن اما المرأة والمخني
فلا بين لهما على الاوجه الذي اقتضاه اطلاقهم خلافا
للاسوي ومن تبعه **قوله** الا اذا كانا يقعا في شك لا
الرقية فين لهما على الاوجه احتياطا اه وفي الحاشية
قوله الاذرعى قضية اطلاقهم عدم العزق وايضا
فانها تختلط بالرقية كالرجل والمخروج من الخلاف في وجوه
فيه نظير من حيث اطلاقهم وان كان له وجه وجبه حيث كان
هناك شك مع عدمه **قوله** ويستقبل البيت وان لم يره قال
في المنح على قوله الايضاح حتى يرا البيت اي من باب الصفا لا من
اعلا جدار المسجد كما افهمه كلامهم قال الامام ابى الحسن
الحديث جابر في مسلم انه صلى عليه ولم يبدأ بالصفا وركي عليه
حتى راي البيت وكذلك فعل في المروة وظاهر كلامهم والحديث
ان حلة الرقية روية البيت وهو الان يرى من غير رقية
قال الرضا ابن خليل وهذا كان قبل ان ترفع الارض وكان
الوادي نازلا حتى اتم الرجل يصعد درجات كثيرة ليري
البيت بل قيل ان العوسان متر في المسعى فلا يرا من المسجد
الاوس وما فهم **قوله** وهو على كل شيء قدير اي
من الممكنات اما الواجب والمستحيل العقليات فلا تتعلق

فيهما القدرة والارادة اما الاول فهو حاصل ولا معنى لتحصيل الحاصل
واقا الثاني فلا لا يمكن وقوعه ولا نهما لو تعلقت بهما القدرة
والارادة لصحاحا جازمين وانقلب حقيقتهما من الوجود
والاستحالة الى الامكان وقلب الحقايق محاله بل لو تعلقت القدرة
والارادة بالمستحيل ولو تعلقا بملوحيها بطلت الالهية ولما كان
جميع المقاييس المستحيلة في حقه تعالى جازية عليه تعالى
ولما اذا ان يكون اقل خلقه في حقه تعالى رباله وقاهره وغير
ذلك من السعاسق التي لا يقبلها عقل ولا يمكن سد هذا الباب
الفضيع الابعث تغلف القدرة والارادة بواجب والاستحيل
تعالى علوا كبيرا وانما اطلت في ذلك مع وضوح حيل
يتوهم ان عدم تعلقا بالمستحيل عجز لانه غير قابل للوجود بالكلية
فكيف يمكن تعلقا قال في الحقة رواء الى قد يرسل الايجي
وتحيت فالساي باسناد صحيح والابيد الخبز ذكره الثاني
قيل ولم يرد زاد مسلم بعد قد ير لا اله الا الله وحده الخز وعلا
ويضر عبده وهزم الاحزاب وحده اه وفي حاشية البرماوي
لا اله الا الله وحده صدق وعده ويضر عبده وعز جنده
وهزم الاحزاب وحده بل عز اما قيل المذكور عن البرماوي
ابن عباس عن الحافظ الى الدارمي ومسلم وابو داود و
النسائي وابن ماجه عن جابر بن ساق اسناد **قوله** لا اله
الا الله الى حق توفاني وانا مسلم قال في التلح والمحسن
رواه مالك موقوفا على ابن عمر وكذا ابن علقم ومن ورثته
جنات النعيم اللهم اغفر لي خطيئتي يوم الدين اللهم
لا تقدرني لتعذيب ولا تؤخرني لسبي القن اللهم انك

الله
به

قوله

قلت ادعوني استجب لكم الى اخر السابق قاله الحافظ بعد ترجمته
هذا موقوف اي على ابن عمر صحيح قلت قاله الطبراني في المعجم
طرفا منه مالك في الوطاء واخرجه بكامله ابن المنذراه **قوله**
يؤيد عوا بما احب الى قوله ويقول مثل ذلك على المروية اي لما
في الحديث انه لما فرغ من الدعاء السابق دعا بين ذلك ثلاث
مرات وفعل المروية مثل ما فعل على الصفا ويخبر اخرجه
مسلم ولودعا واحدا ومن الباقون فلا بأس فان كان الداعي
من اهل الصلاح او يحفظ الدعا دونهم **قوله** ثم ينزل
من الصفا اي ان كان فيه او من المروية ان كان فيها وسار
الى الآخر **قوله** فلو منى القهقرا او نحوها اي كنكوس جاز
اي مع الكراهة **قوله** فيعد واي عدوا شديدا فوف
الرميل المتقدم طاقتة بحيث لا تاذي ولا ايد اقال ابن الجبال
ولا ينافيه ما صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى ركب
لما في مسلم انه عليه السلام اولا ما سعى فكثرت عليه الزحمة
ركب وفي اشارة المشي والاشارة الى فضيلته على الركوب
قوله لا غيره اي لا غير الكرم من اني وحقتي فلا يعذر
مطلقا ولو مجلوة وليل وفي الا يصلاح اما المرأة فالا مع
انها لا تسع اصلا بل تمشي على هينتها بكل حال
وقيل ان كان بليل وخلي السعي فكالرجل **قوله** حتى يجازي
الميلين متعلق ببعده **قوله** رب اغفر وارحم
ما ذكر ابن علقم عن الحافظ انه ورد عن ابن مسعود موقوفا
ومرفوعا وعن غيره الا انه بلغه رب اغفر وارحم
انك انت الاعز الاكرم او انت الاعز الاكرم بدون ويجاوز

عما تقدم وبدون الآية ثم ذكر انه وجد وتجاوز عن الشافعي
 اهـ واما انك تعلم بالاعمال فلم ارها ان كانت في جميع نسخ هذا
 الكتاب وزاد في الاذكار اذ كان اذكارا فليطلبها من اذكارها **قوله**
 والقراءة فيه افضل من الذكر غير المأثور اي كمال في الطواف
 قال ابن الجوزي اما المأثور **قوله** هو افضل من القراءة او
 مساو لها **قوله** التشبيه بالطواف الاول واستظهره في
 متن المختصر واليه ميل الحاشية وقضية كلام المجموع اي
 حيث قال كمال في ابن علان ويستحب القراءة في الثاني
 قال فيها وقد يفرق بينه وبين الطواف بانه اشبه بالصلاة
 والقراءة فيما عدا القيام مكروهة ولذلك لم تطلب في مشايخها
 بخلاف السجدة وايضا فورد اذكار مخصوصة بحال مخصوص
 هناك ومستوعبة لاجزاء الطواف فلم يبق فيه فضيلة
 للقراءة بخلاف السجدة اهـ قال ابن علان وتعتب بان قول
 المجموع ويستحب قراءة القرآن فيه لا يدل على افضليتها
 عليه فقد نقل في الطواف استحباب القراءة فيه ثم عقبه
 بالتفضيل في تفضيل الذكر المأثور عليها فهو مخرج في
 ان مجرد استحبابها لا ينافي التفضيل الذي في الطواف
 ولا يقتضي افضليتها عليه اهـ اي بخلاف عبارته هنا
 اي في الاذكار وفي الايضاح فهي طاهرة في تفضيل
 القراءة على الذكر **قوله** يعني المنع بل هو كذلك
 في غيرهما من كتب ابن حجر **قوله** قال في الايضاح
 قلمي وشرح لابن الجوزي **قوله** ابو محمد رايته الناس بعد البيع
 يصلون ركعتين على الروضة وهو زيادة طاعة لكن لم

يشهد عند صلوات الله عليه وسلم ذلك وقال ابن الجوزي بل هو رواية
 مكروهة وقد قال الشافعي ليس في السجدة صلاة وكذا ذكر
 في المجموع وقال الاذكار يعني الله الواحد وجزم به المتأخرون
 واستدل كذب ذلك بعض الحنفية بما رواه احمد وغيره
 عن المطلب ابن ابي ذرعه انه رآه صلوات الله عليه وسلم
 لما فرغ من سجدة جاء حتى جازى الدكن فصلى ركعتين
 في حاشية المطاف ورد بانه يصح عليه سبعة لان الحب
 رواه عن ابن حبان وغيره بلغه من فرغ من سبعة
 بالموحدة اي طوافه وعلى تسليمه فلا دليل فيه لاحتمال
 كونها تحت المسجد او رتبة قاله في المنع اهـ والقياس
 حديثهما وعدم انعقادهما ان صلاهما بنية سنة
 السجدة كغيرهما من الصلوات التي لم يرد لها اصل في السنة
 كمال في التحفة في باب صلاة النفل في صلوات استحبابها
 الصوفية من غير ان يرد لها اصل في السنة نعم ان نوى
 مطلق الصلاة لم يكن به باس لكن قاعده اذ يبطل الغرض
 بقي العموم وتوقعها مطلقا كما في سنة الظهر
 مثلا قبل وقتها الا ان يقال انه في من ظن دخول
 وهو معذور بخلافه هنا فلا عذر له **قوله** فصل
 في الوقوف اي بعرفة وقوله وما يتبعه اي في الذكر معه
 لوقاله وما يتعلق به لكان اولي وعبارة التحفة وبعض
 مقدماته وتوابعه **قوله** بين الخ ان يحضر الامام
 او نائبه قال في الايضاح يستحب للامام ان لم يحضر
 بنفسه ان ينصب اميرا على الخ قال ابن الجوزي

الندب والمنعول وجوبه على الامام لما فيه من تحصيل المهمات
ودفع الملمات ويلزمهم ما يامرهم به على ما يأتي **قوله** فيخطب
بهم ان لم يتصب غيره قال ابن الجعال كالمخطيب لان بمكة قال
المأوردي ويخطب بهم محررا قال ب ج وبذكر فيها اركان
خطبة الجمعة الخمسة **قوله** المستمى يوم الزينة ويأتي ايضا
يوم التروية لانهم يتروون قال ب ج اي يشتهون المأفقة لقلته
اذ ذاك من التروي وهو الشهي وقال البرماوي لانهم يتروون
المأفقة اي يحملونه من مكة ليستعملوه في عرفات اي وغيرها
شريا وغيره لقلته اذ ذاك بتلك الاماكن اما اليوم ففيها الماء
كثيرا **قوله** بعد صلاة الظهر اي بعد دخوله وقتها دليل
قوله وان لم يصلوها **قوله** كما يجتهد في الحاشية اي واعني
عبد الرؤوف وابن الجعال **قوله** او الجمعة عطف على قوله بعد
صلاة الظهر قال ب ج ولا يغني عنها خطبة الجمعة لان
السنة فيها التاخير عن الصلاة لان وقتها بعد الصلاة كما
قاله الشافعي زكريا ولان القصد منها تعليم الناس لا الوعظ
والتحسين فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف الكسوف اه اي فلو
تعرض لما يطلب التعرض هنا فانت الموالاة بين اركانها كما
تقدر ان طول الفصل بين اركانها بغير الوعظ موجب لاستيفائها
وما هذا ليس بوعظ بخلاف ما يتعرض له في الكسوف فانه
وعظ فلم تغت به الموالاة قال في المنح ثم قوله اي الايضاح
اي السنة فيها التاخير يعتضي ان فعلها قبل الصلاة خلافا
لكن هل المراد صلاة الخطيب فقط ام صلاة الحاضرين ولم
يبعد ان يكون الاقرب الاول اه وهذا صادق بعبارة التحفة

فانه

فانه لم يقيد كونها بعد الصلاة بصلاة الحاضرين بل اطلق كونها
بعد الصلاة الصادق بصلاة الخطيب بل ربما يدل عليه السياق
اذ السلام في ان يبين للامام ان يخطب بعد الصلاة فحمله على
صلاته اقرب من محله على صلاة الحاضرين خصوصها والحمل
اول من التضعيف **قوله** ويعلم الناسك بوجده من اطلاق
انه يعلمهم جميع الناسك الآتية والماضية لكن في الايضاح و
يخبرهم في كل خطبة بما بين ايديهم من الناسك الى الخطبة الاخرى
قال ابن الجعال جراحه في المجموع كالرافعي وهو محمول على ادنا
الكمال اخذ من قوله الشافعي واكمل ما يعلمهم ما يلزمهم من
هذه الخطبة الى الاخرى اذ الاكمل مانص عليه الشافعي في الاملا
وجراحه في الاسان والنفاح والمغني والتحفة والنهاية والحاشية
ومن المختصر ان يعلمهم في كل خطبة جميع الناسك التي امرهم
لان ذلك لا يفي له رسوخها اذ لا يرسخ المسائل العلمية الا بتكرار
وتعب وايضا قد لا يحضر بعضهم في بعضها لكثرة الاشتغال
وقيل الاكمل ما ذكره اذ المسائل كتناقلت حفظت وبرده ما تقرر
وخبر البيهقي بسند جيد انه صلى الله عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية
يوم خطب الناس واخبرهم بما سلكهم اي كلها اذ للشافعي هنا يعبر
وقوله لما بين ايديهم يفهم انه لا يتعرض لما مضى قال في التحفة
ولو قيل انه يتعرض له ليعلمه او يتذكروه من اجل انه لم يبعد
اه وقيد بعض اخواننا رحمه الله ما مضى بما يمكن تذكره بالفعل
او الجبر ان اما بغوت بغواته وقته كالدخل من تنسية
لدا وركعتي الاحرام والاحرام من طرق المنقاة الابد قال
معنى لانه ولاجل ان الغالب في الناسك الماضية الغوات بغوات

وقتها لم ينهوا الا على ما امامهم به وهذا التقيد وان كان وجهه
 فالأوجه خلافه بل له معنى انه يترشح في ذمته وفي حق من يفعله
 بالنسبة الى ادائك فان كان الواجب نظيره في من علم ليلة القدر انه
 يجتهد في نظيرها من السنة الاية فلا يحتاج كلام الحق الى ذلك
 التقيد ويدل لما ذكرناه خبر السهقي المتقدم ثم رتب عبد الرؤوف
 نقل كلامها واقره اه بتصرف واختصار **قوله** لا يتمم بحالا
 من مناسكها وليست مكة محل اقامتها هذا ما علق به ابن الجبال
 وقال وما ذكرته من التعليل في الشق الاول اخذ من مفهوم
 الثاني اظهر مما علق به الشافعي في الحقبة والحاشية ونسعه
 في المختصر بتوجيه الاولين لا تبد الشك والآخرين بتوهم
 لانما اذيرد عليه ان كلا من المفردين والقارين والمتممين
 مكايين او غيرهم فتوجه لا تمام الشك لا ابتداءه لان سنية
 الطواف انما تكون بعد التمسك بالاحرام اه وبعبارة الحكم
 بخلاف نحو المتمع فان توجيهه لا تبد الشك انما يفيد به له
 ان يودع لا تقضي نسكه وارادة التوجه فتأمل على ابن قاسم
 قال في ذلك وفي كل من التقيد والتوجيه نظر ثم رتب العز
 ابن جماعة في مناسكه قال ويخصص الشيخ الى حامد بالتمتع
 والكي لم يظهر لي معناه ونقل ابن المنذر عن الشافعي انه يثبت
 الخارج من مكة الى منى ان يودع البيت بالطواف ولم ينقل عن الشافعي
 ذلك التخصيص اه وفي الفتوة وما ذكرناه من المتمع خاصة
 قاله في الروضة قاله وامسها ونقل عن شمس الهدى بعد هذا
 بخواتمه ان الشافعي والاصحاب اتفقوا على من احرم الحب له الطواف
 قبل الخروج الى عرفاته واذا افرق بين المتممين وغيرهم اه

كيفية

ان

وقد اشار الى ذلك في الحقبة والمخ بقوله كما قاله الشيخان حله فاما
 لمن نافع فيه **قوله** يوم النحر الاول ويصح ايضاً يوم الرؤس لأطعم فيه
 روس الهدي **قوله** افادة في الحقبة وعبارة بها تنبيه مروجون
 كما صوم الاستسقاء بالامام او منسوبه وقياسه وجوب ما
 يامره احدهما هنا جامع انه مسنون امر به فيها وقد يفرق بان
 الصوم فيه عود مصلحة عامة للمسلمين لانه قد يكون السبب
 في الغيث بخلافه هنا نعم موعنة ما يعلم منه ان ما فيه مصلحة عامة
 يكون واجباً باطلاً وظاهراً ومالا مصلحة عامة فيه لا يجب الا
 ظاهراً فقط فلهذا هنا الظاهر وموعنة ما يعلم منه ان ولاية التقيا
 يتحمل ذلك في حمل الخطيب الذي ولاد الامام لا غير ذلك كما يفرق
 بان من شأن القضاء النظري المصالح العامة بخلافه الخطأ بكة
 اه اي فلا بد من كونه ولايته عامة بخلاف الولاية الخاصة
 كما ير جيش كما هو مقرر **قوله** والافضل الفخر يخرجهم وجوبا
 كذلك في شرح ابن الجبال عبر بالوجوب وفي النهاية والامداد
 والاسا وغيرهما يخرجهم نداء قبل الفجر بل وهو ظاهر الحقبة
 والفتح وغيرهما فلعل المراد انهم يجب عليهم ان لا يجزوا بعد
 الفجر ما فيه من ترك الجمعة الواجبة عليهم **قوله** شرطان
 وذاذ الازدي والتركيش ثالثا وهو ان يبقى بمكة من تنعقد
 الجمعة والاحرم الخروج على مقيم يجب من الاربعين لما
 تقرر ان تعطيل الجمعة حرام وهو محجب فانه انما يحرم لغير
 حاجة اما من جازله الخروج وكان سفره لم حاجة فلا يحرم اذ لا
 يجب على احد ترك حاجته لاجل الجمعة قاله في المخ بل لو كان يوم
 النحر يوم جمعة وذهب اليكون لطواف الركن لم تلزمهم لشغلهم

بأعمال الشك الا ان اراد والاقامة الى اخر النهار فان قلت شكل
 عليه لزوم الجمعة لهم يوم التزوية مع نيين لهم الخروج بعد الفجر
 وصلاة الظهر يعني قلت لا اشكال فان محل نذب الخروج بعد
 الفجر وصلاة الظهر يعني في غير يوم الجمعة وكذا فيه في غير
 الكيين وغيرهم وايضا لكثرة ما على الحاج من الاشتغال يعني
 يوم الفجر خفف عليه بعدم الزامه بذلك بخلاف يوم التزوية
 فلا مشقة عليه في الزامه بالاقامة الى صلاة الجمعة حيث
 قلنا لا تازمهم فالأقرب انها تتعقد بهم كالمعذورين بخو
 مرض **قوله** وان حرم البناء في منى لانه يحرم احياءها
 كغيرها من مواضع الشك كعرفة والمزدلفة والمكعب
 كن حكا الحاكم واليهي عن الشافعي انه قال بنت عني فضرها
 يكون لا صوابا اذ حجوا فينزلون فيه وحمل على انه لم يرد
 التملك والتحرر وانما اذ اذ ارتفاق الحاج به وجعله مسبلا
 يتفحصون بظلمه لكن ظاهر خبر الحاكم ومجته انه من عليه
 وسلم قيل له لا تبني لك بيانا فيظنك قال لا منى منى من
 سبق حرمة فيها سواء صديق على النامس ام لا قصد به التملك
 والاستفاح ام لا ولعل ما ذكره عن الشافعي مبني على المضعف
 المحمول لاجياء هذه البقاع بل هو الظاهر من قوله يكون
 لنا ولا محابنا واقنا الا موقوف على جواز بيع دورها موقوف
 او محمول على بيع الابنية دون الارض افاده في المنع
 ويقول عند توجهه الى منى اللهم الى قال ابن علان قال الخاف
 لم اره مرفوعا وقال **قوله** واستحسن بعض العلماء ذكره
 وهو حسن ولم يعلم له اهله **قوله** وما في التحفة هو الوجه

وهو ظاهر في يوم التزوية

اي ما فيه من كمال الاتساع في العبادة والمبيت فيها وما حدث
 الان من جيت الناس بعرفة ليلة التاسع بدعة قبيحة
 الا ان خافي على محرم لو بان منى او وقع شك في الملاء
 يقتضي فوات الحج بغير من المبيت يعني فله بدعة ومن اطلق
 نذب المبيت بها عند الشك فقد شأه اذ كين يترك
 وحجه مجزي مع الغلط اي في ليلة التاسع كما ياتي اجماعا
 والوجه التقييد بما ذكرته **قوله** المطلق على مسجد الحيف اي
 على بين الظاهر الذي اذهب الى عرفة قاله النووي في تهذيبه وقال
 المحب الطبري على يسار الذهاب لعرفة وجمع بان كل يسمى بذلك
 وبشليم المراد الاول قاله في التحفة **قوله** قايلا اللهم اليك
 توجهت قال الخاف والفقول في هذا الذكر كالمقوله فيما
 قبله ومعنى اليك توجهت الى طاعتك وطلب رضاك **قوله**
 المازمين تشية مازم بهمة او الى فراي مكسورة وهو كل
 طريق صديق بين جبلين و شئت لان فيها انقطاعا فصار
 كالطريقين او اطلق ذلك على الجبلين لاكتناهما لتلك الطريق
 تجوزا وهذا هو الظاهر قاله الطبري افاده في المنع ثم قال
 وظاهره ان صيب وهو تبيير عند المصير يمتد الى مزدلفة فيؤيد
 ما مر من التحال تبيير منى بتبيير مزدلفة وقد نقل الاثر في
 عن بعض الكيين انه صلى الله عليه وسلم الطريق حين غدا من
 منى الى عرفة **قوله** بان يغير معشاه اي يميل في سيرة
 عما سار فيه اولادو قليلا **قوله** غرة بفتح اوله وكسرتاينه
 وتجرزاسكانه مع فتح اوله وكسر قال الماوردي ويندب
 ان يترك حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند
 العشرة العاقلة باهل الجبل على يمين الذهاب لعرفة قال

الاذنية و تحت جبل نمره غار اربعة اذرع او خمسة حتى
 يروح الى الموقف له قاله في المنح **قوله** ومدة من عرفة
 قال الكندي وليس من عرفة نمره ولا عرفة بل هي
 بين عرفة والحريم على طرف الغري وعرفة اقرب الى عرفة
 من نمره متصلة بحيث لو سقط جدال المسجد الغري لوقا
 فيها ونسب الى العربيين بل قيل ان وادي عرفة دخل
 في عرفة لكنهم منعوه وان نقل اليك **قوله** ودخولها
 قبل الزوال بدعة وفي الايضاح وما يفعل الناس من دخولهم
 عرفات في يوم الثامن مخالف السنة ويقوتهم به سائر
 كثيرة منها الصلوات بمشي والبيت بها والتوجه منها
 الى مكة والنزول بها والخطبة وصلاة الظهر والعصر
 مجموعتين بها قبل دخول عرفات وغير ذلك
قوله فيه اي مسجد ابراهيم عليه السلام **قوله** وكما
 يخففها بحيث يفرغان معا ولا بد من الايتان باركانها
 اذا شئ خطبة الالهة لكن ينبغي تقدم الآية في الاولى
قوله وتقدم السامع الاجابة على سماع تلك الخطبة
 اي اجابة الاذان لانها تكون مع قرأته الخطبة الثانية
 فيجيبها لما ذكره كغيره انه يفرغ من الخطبة الثانية مع
 واغته من الاذان **قوله** وهو اي المسافر الذي يكون
 له القصر والجمع **قوله** وهو ما كذا اي لما ذكره في باب
 القصر ان بنية الإقامة لا تؤخذ الا من دأب على فعله
 السائر لجهة مقصودة اذا نوى الإقامة وعلوه بان فعله
 أقوى من بنية **قوله** باقامة اربعة ايام كوامل بعد



بلغ

النهر

النهر من متى زاد في الخامسة وفي المجموع لو دخل الحاج مكة
 ونحو الذهاب لوطنهم بعد فراق مناسكهم ترخصوا من حين
 خرجوا لانهم اعتادوا سفر قصر اهلام المجموع ولا يضرهم
 بنية العودة تلك الطواف لانها غير وطئهم بخلاف المكي
 اذا خرج لذلك مريد السفر الى مسافة قصر بعد نكته فانه
 لا يترخص في خروجه للحج لان الرجوع للوطن وان كان للحج
 وفي هذا الطواف مانع للترخص عند الشح من خلة والاذنية
 اهلام المنح قال عبد الروف فاطلاق المجموع بنية الإقامة
 منهم صادق لكون الإقامة النبوية حال الدخول بعد
 السفر واما قوله المجموع فاذا خرجوا يوم التروية الى
 فلام اخر مرتبة على ما قبله فلا يمنع التأييد المذكور نقله
 ابن الجبال عنه وقال فتأمله اما عبارة المجموع فقد نقلها
 عنائه في الاسماء والامداد والمعنى والنهاية وغيرها
 وزاد والله عن الشافعي والامتنان واما كون اطلاقه
 صادق بينهم الإقامة بعد رجوعهم فليس بظاهر بل قوله
 فاذا خرجوا لمن الى صرح في ايام اريدوا بنية اقامتهم الإقامة
 قبل خروجهم لعرفة او لو ارادوا الإقامة بعد رجوعهم
 من متى لما كان لهم الترخيص لانهم اذا نوى السفر جئوا
 قصرهم لمن وعرفة سفر قصر واما قول العلامة عبد الروف
 ان قول المجموع فاذا خرجوا يوم التروية الى فلام مرتبة
 على ما قبله لم يرتبه ويربطه في الاسماء وغيره ومثله فعل
 في المعنى بل زاد في الامداد والنهاية ما لفظه وظاهر
 ان يحل ذلك فيما كان معهودا في الزمن القديم من

غير ظاهر لان هذه عبارة من تخطاها وانها
 وقد ذكرها صاحب الاستبصار في شرحه مستغنى
 بها عن ايرادها لغيرها ولم يذكرها في غير ذلك
 كما ذكره العلامة المذكور مرتبة على ما قبله

١٢٤

سفرهم بعد نحرهم بيوم ونحوه وأما الآن فاطردت عادة الكفرهم
بإقامة أيديهم بمكة بعد السفر أربعة أيام كواصل فلا يجوز لأحد
منهم أن يتركهم قصر ولا يجمع لأنهم لم يشؤا حينئذ
تقصير فيه الصلاة أي لم يشؤوا بعد نيّة الإقامة الأربعة
أيام قبل عرفة سفرهم تقصير فيه الصلاة لأنهم كانوا بين الرجوع
إلى مكة للإقامة فسفرهم الأول انقطع بنيّة الإقامة قبل عرفة
وسفرهم إلى عرفة بنيّة الرجوع إلى مكة فتقصير لا يجوز الترخيص
فيه فهو صريح أن المراد أنهم نؤوا الإقامة قبل خروجهم لعرفة
لأنهم بحسب العادة القديمة لم ينووا الإقامة يوم ونحوه بعد
رجوعهم من عرفة فتبين أن إقامة الأربع قبل خروجهم
إليها وعبارة المجموع صريحة فيه البطلان وإن قوله فاذنوا
يوم التزوية الخ مرتب على ما ذكرنا في دفعه والامحاسن
بل الذي يظهر أن في عبارة الحاشية تناقض وذلك أنه ظاهر
كلامه أولا أنه ينقطع سفرهم بدخولهم مكة قبل الوقوف
وانهم في حال التزوية ثم عقب كلام المجموع بقوله ولا ينضم
العود إلى مكة للطواف لأنها غير وطنهم بخلاف الكنى إلى آخر
ما قدمناه عنه وهذا صريح أنهم في حال المسافرين فقط حاصل
التناقض بين أول عبارته وأخرها كما هو ظاهر لأنه قال
في أول عبارته وحينئذ فلا يجوز لهم قصر ولا يجمع وفي
آخرها ولا ينضم العود إلى مكة للطواف أي لا ينضم في جوار
تخصيصهم أي لا ينقطع سفرهم المجوز لتخصيصهم بقصر وجمع
وإنما سألنا قوله ولا ينضم الخ من تغريبه على ما في المجموع
من أنهم خرجوا يوم التزوية لمنه يترخصون من حين خروجهم

فتناقض

فتناقض أول الكلام وأخوه إلا أن يريد بما ذكره عن المجموع من
جواز تترخصهم من حين خروجهم المخالفة لما قدمه من عدم
تخصيصهم بقصر ولا يجمع فلا تنافي على أن قوله ولا يجوز
لهم قصر ولا يجمع معناه لا يجوز لهم قصر ولا يجمع في وقت
جلوسهم الأربعة الأيام فمما فوق مكة فلا بد له على أنهم لا يجوز
لهم الترخيص بخو القصير بعرفة ومن دلفة وإن أوجه ذكرهم
لذلك في سياق القصير ويصح فيه ما حينئذ متعلقه بجوز ولا يقصر
من قوله فلا يجوز لهم قصر ولا يجمع والخاص أن ما في
المجموع مبني على أنهم قبل الوقوف يبيتون بمكة فينقطع سفرهم
بما هم عند خروجهم لعرفة يشؤا السفر فيترخصون من حينئذ
وعلى ما قاله المؤلف وغيره ينوون عند وصولهم مكة قبل
الوقوف أن يعيها بها بعده وأنه ينقطع سفرهم من حين
النسيّة قبل الوقوف بنيّة الإقامة المستقبلية قبل حصولها
وهذا مما لا نظير له لأن في الانقطاع السفر بنيّة إقامة
مستقبلية يقع ولا تقع في غاية البعد إذ كثير منهم يموتون
بعرفة ومعنى قبل رجوعهم مكة ولأن نيّة الإقامة المؤثرة في
قطع السفر كانت التي بعد الوقوف وحدها حتى توجد أو
مع ما قبلها فلم قالوا بنيّة أربعة أيام كواصل بعد رجوعهم
إليها ومن تراعى في الحنفية في صلاة المسافر أن سفرهم لم
ينقطع إلا بوصول مكة بعد الوقوف وأحال هنا على ما قدمه
بأن هذا ما ظهر فليراجع فإني أراه من تعرض لذلك
والله أعلم بالصواب قوله خلافا للحنفية والنهاية في باب
صلاة المسافر لو كان حاله في الحنفية على ما في صلاة المسافر

بل وقد احاطت الحنفية على ما في صلاة المسافر هناك فيها نص
 عبارة الفتح صريحة فيما قاله **قوله** في قوله بعد سلامه اتواي
 لانه قاصروهم يجب عليهم الاتمام فيكون من اقتداء المثل فاقول
 وهو جاز **قوله** فيجمع المكي اي ونحوه من كل من سفره قصير من
 غير قصر ولو عاصيا لانه عزيمه لا رخصة **قوله** ثم يصلون
 الروايت قاله في الايض فيصلون او لا سنة الظهر القبليه ثم
 الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر البعدية ثم سنة العصر
 ولا يتنفلون بعد الفريضة بغير الرأيه بل يبادرون الى
 الموقوف نص عليه الشافعي رطم **قوله** بأسرع اي لا يتأخر
 وكلها موقوف اي فاي موضع من ارضها وقف اجزاه
قوله وهو عند الصحرات الخ قاله في الحشم قضيتهم النظام
 وهو كذلك واحسن من حر ذلك البدر ان جماعة وجمع فيه
 بين الروايات ونقله عن والده العز وغيره واقره فقال انه
 الخوة المستعيلة الشرفه على الموقوف وهي مما وراه الموقوف صلوات
 في الرأيه وهي التي عن يمينها ووداها صحرات متصلة بحجر
 الجبل السما جبل الرحمة وهذه الصحرة بين جبل المذكور والسما
 المربع عن يساره وهي الى الجبل اقرب بقليل بحيث تكون
 قبالة الواقف اذ استقبل القبلة ويكون طرف الجبل تلقاء
 وجهه والبناء المربع عن يساره بقليل فمن طرف ذلك والى
 فليقف بين الجبل والبناء المذكور على جميع الصحرات والاماكن
 التي ينهلها الله يصادق الموقوف النبوي اه قال القاضي والبناء
 المربع المشار اليه هو السما بيت ادم وكان سقاية للحاج فربما
 والده المقنن العباسي وغيرهم بالاعتقاد وكان السطح

واما النهاية فقد سئل عن هذا رخصا وبنا من الايام ما هذا

اخلفت

اخلفت اه **قوله** قاعدة احال من غيره والافضل كونه في حوز
 لانه استروا وشق عليها مفارقة رفقتها وقفت معهم **قوله** لمن هو
 اهل للعبادة يساوي محبزة بقوله لا مغمنا عليه الخ ودخله الاهل
 غير المميز فيدخل من احرم عنه وليه **قوله** بين زواله التاسع
 الا قاله في الموضع نقل ابن المنذر وابن عبد البر الاجماع على ذلك
 فما بحثه جمع متاخر من اشتراط معنى قدر خطبتين
 وصلاة الظهر والعصر جميعا قياسا على الاصححة غفلة عن
 الاجماع المذكور ولا ينافيه احمد بدخوله بالفجر لان المراد ان
 القابلين بالزوال اجمعوا انه لا يشترط شي غير العزق بين
 ما هنا والاصححة ذكرت في الارشاد اي وهو التسهيل على
 الحاج قال ابن الجعال قال الاذرعى فان تمسكنا بالحديث
 الذي اخذ به وهو قوله في الحديث من ادرك معنا هذه الصلاة
 واتى عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا فقد فرجته فليزمننا
 القول بمذهبه او يفعل عليه السلام وجعلناه مبينا لمراد
 من الحديث لزمان بقوله بالزوال وامكان الصلاة والقول
 بالزوال وحده خارج عن الدليل القوي والفعل اه وبه
 يتايد القول بالقياس على الاصححة المتقدم وقال بعضهم انما لم
 يعتبر معنى قد القلتين والخطبتين لان العبادة اذا انقضت
 بوقت لا يكون الا محدود الطرفين وانما قدم عليه السلام الصلاة
 على الوقوف مراعاة لفصيحة اول الوقت ليلا يشتغل عنها
 بالوقوف اه وبه يعلم الجواب عما مر عن الاذرعى لان تقديم
 الصلاة لما ذكر لا لكونه من طائفي دخوله وقت الوقوف
قوله فالركوب افضل ولو اغير عذراي اقتداء به صلى

فانه وقف ركباً ولانه اعون على الدعاء لهم في ذلك اليوم **قوله**
ويجعل بطنهما الى صدره او الى السماء الى ما في النخ وفي النخفة
في الكسوف كانهما يده يد يد السماء ان دعا برفع
شيء حاصل او متوقع وجرى عليه غيرهما وصير مع النخفة ان
الصاف احدهما بالآخرى وعدمه سواء واستظهر عبد الرؤف
اولية الصاف احدهما بالآخرى وعنده قال كما افقت به
وبنت وجهه قال ابن الحمال ولعل وجهه ما في المواهب اللدنية
عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا ضم كفه فجعل
بطونهما مما يلي وجهه اه لكن ذلك قبل ذلك من رواية احمد
والحاكم وابي داود انه كان يرفع يديه حذو منكبيه وفي رواية
ابن ماجه وبسطها وهذا يقتضي ان يكونا متفرقين مسوطين
لا كهيمة الاخرافه اه وفيه تأييد للتفسير الذي ذكره جردود
كل الا ان يكون لاحدهما من **قوله** ويكره الاقراط بالجهر
في الدعاء وغيره لخبر الشككين انهم لا تلعنون اهلهم ولا عيالهم **قوله**
مع اعتقاد القلب اي عقده وعزمه ان لا يعود الى المعاصي
قوله من قرأ سورة الحشر لا يؤذيها عن علي كرم الله
وجهه **قوله** وفي الحديث من قرأ قل هو الله المستغفر
قوله وافضل الذكر بعد القرآن لا اله الا الله الى هو افضل الذكر
يوم عرفة ولا يعيد كونه ما به الف الف خير افضل ما قلت اسما
واليتون من قبلي لا اله الا الله الى وفي رواية يوم عرفه
قوله كالذي نقوله هو في معنى كاشيت على نفسك الا
لا تغد ان نشئ عليك بما انت اهله **قوله** ويختم بمنزلة
اي من الحمد والصلاة بل ويجعلها وسطا دعاه **قوله**

تخفف

وتخفف الصوت بالدعاء لانه بعد من الريا واقرب للاخلاق
قوله ويكره الاقراط بالجهر قد قدمه قريبا فان كثرت الشواييس
به على غيره محرم **قوله** ان لا يتكلم السجج اما لو كان ذلك
مكتوبا او كان السجج سجيته له فلا كراهة قال في المنع قوله
واعرابه اي يكره تكلف اعرابه ظاهره ان تجوي اعرابه مكره
لا السجج وهو ظاهر ان نافي الخشوع والافعية تفضل بشئ
في الاعراب مع الاطناب في بيان اداب الدعاء وشروطه
وانقسامه الى محرم وكفر وغيرهما مما يتعين على مراد تحقيق
هذا العمل استحضاره وحاصله ان ظاهر كلام المحامي
والخطابي ان تجنب التحن في الدعاء من شروطه لكن عده غيرهما
من الاداب والاوجه حمل الاول على التحن بغير المعنى من قادر
عليه والثاني على خلافه وعلى الاول حمل حديث لا يفعل الله
دعاء ملحوظا ويدل له قول ابن الصلاح التحن ممن لا يستطيع
غيره لا يفتح في الدعاء ويعذر فيه **قوله** وان يلج ما في الحديث
ان الله يحب المحسنين **قوله** ولا يستطيع الاجابة اي فقد
يكون الخيرية تاخيرها وقد يكون الله ادخله ثواب ذلك عند
وفي الصحيحين يستجاب لاحدكم ما لم يجعل فيقول دعوت
فلا يستجب لي **قوله** وان يقوى رجاءه فيها اي لغير ادعوا
الله وانتم موقنون بالاجابة فيحسن طه بركة انه يقبله و
يغفر له ومن ثم لما رأى الفضيل بكاء الناس بعرفة صرب
لهم منله بجماعهم على حسن الظن بالله تعالى فقال لو انه قال
مكثتم ههنا الرجل فسالوه دانقا لاجابهم فكنوا بكر
الكرمين مع ان المغفرة لجميعهم وتبينغ جميع مطلقا بآلام

منه اهون من الدائق على ذلك الرجل ومن خبر ما من يوم الكثر
من ان يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة ومن
الادعية المختارة **اللهم** ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآية
اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا **كبر** والله لا يغفر
الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمي انك
انت العفو الرحيم قاله في الملح وان يجمع بين كبير وكثير
ليتحقق الايمان بالوارد وزيادة لفظة الاحتياط لا يخرج
عن كونه نطق بالوارد ومنه **اللهم** اغفر لي مغفرة يصيل
بها شاني في الدارين وتب علي توبة اسعد بها في الدارين
وتب علي توبة تضوح لا انكسها **اللهم** انقلني من
ذل المقصية الى عز الطاعة واغني عني محلا لك عن حرامك
وبطاعتك عن عصيتك وبفضلك عن سؤك ونور قلبي
وقبري واعذني من الشرك كله واجمع لي الخير كله استغفر
ربي واماني وقلبي وبدني وخواتيم علي وجميع ما
انعمت به علي وعلى جميع اهل بيته والمسلمين **قوله** وان بعد
عن الغيبة ما في الخبر ان من حج من حرام يقال له اذ البى
لا بسبك ولا سعديك وحجك مردود عليك حتى ترماني يدك
ولما في الحلال من اصلاح القلوب وكفا قول صاحب الزند
وطاعة ممن حرمها **بكل** **قوله** مثل البناء فوق موج يجعل
قوله ونهر الفقير اي لان من رحم رحمة والحزام من جنس
العمل فمن رحم عبادته ولو عصاة نظر الكونهم عبدا يقال
لا الكونهم عصاة رحمة الله تعالى ولكن الشقي يزداد شقاوة
بكل ماله عند الله فضيلة ونزلة الا ان المخلصين يفعلون

ولو غلبا في غنومكم ما فيه غضب الله ومقتد وكيف لا والذين
شقوا بالانبياء الذين هم افضل مخلوقاته تعالى اكثر من
سعدوا بهم وما زالت الاشقياء يتعصبون لكل محب لله تعالى
بالاذية ولهم في ذلك شبه كل من صر لا عتبار التام فاحذروا
احي من قلة الاحترام بمن له حرمة عند تعالى ذلك ومن
يعظم حرما لله فهو خير له عند به وكفى شرفا تعظيم من
ذكر فانه من تعظيم الله بل اذا عظمت من عظمة الله
كان ادل دليل على تعظيمك لمولاك وفي الحديث من عادي
له اوليا فقد اذنته بالحرب وبالعجلة فقا عدة من قواعد
الدين ان تعظيم ما عظمه الله واجب ولن يغفل قط
من استهان بما اودى عن عظمه الله كما هو مشاهد والله ولي
التوفيق **قوله** العتق والصدقة لاف من اعتق اعتقه
الله ومن تصدق واحسن احسن الله اليه ومن تجار تجار
عليه والحزم من حبس العمل فدونك ما شئت **قوله**
روي الطبراني وابن ابي الدنيا وابو يعلى انه صلى الله عليه
وسا قال من قال هذه التسمية العشر ليلة عرفة تك
سبيل الله يسام الا اعطاه **قوله** سبحان الله الذي في السما
عرشه سبحان الذي في الارض هو طمعه سبحان الذي في البحر
سبيله سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة
رحمته سبحان الذي في القبور قضائه سبحان الذي في
المواد روحه سبحان الذي رفع السماء الذي ومنع الارض
سبحان الذي لا ملجأ ولا منجاة الا اليه اه من كتابه
خلقه من العنصرين والوسيلة للعفاكي الملكي الشافعي لكن قال

الكردي من دعاها الى مرة وان بعض الرواة زاد فيه وان يكون على
 ومينوء وفي اخرى فاذا فرغت صليت على النبي صلى الله عليه وسلم
قوله فاذا كان يوم عرفة يوم الجمعة عظم الله لجميع امم
 الموقف استشكل بان يغفر لهم وان لم يكن يوم الجمعة فاما
 فايدة تخصيص الجمعة فاجابوا بما قاله المصنف بان يغفر على
 كل عاملة فاما فايدة التخصيص فاجابوا بما قاله المصنف بان
 يغفر لهم بلا واسطة فيه لو استشكل ايضا بان المغفرة على
 كل عاملة فاما فايدة التخصيص فاجابوا بما قاله وكفى شرخا الى
 ولما فيه من كمال المغفرة ومن من اياه ما يأتي اذا حجة فيه افضل
 من سبعين حجة في غير وكونه افضل ايام الاسبوع بل جميع الايام
 عند الحمد والطاعة شرفا تشرف الازمنة كالا مكنة وبوافقة
 على الله عليه وسلم فان حجة الوداع كانت يوم الجمعة وانما يختار الله
 له الافضل **قوله** بل هو بدعة حسنة لان الذكر والدعاء مطلوب
 تركها قال في شئ المختصر يفرق بينه وبين انكار الصلاة في ليلة
 الرغائب والنقص من شعبة بان العبادة يحتاج اليها كما لها
 ما لا يحتاج لغيرها فضيقت عن طرق البدعة ما امكن على ان
 فيه رد على من توهم حجة حديثهما والحال انهما موثوقان
 فتعين الانكار فائدة ابن الجهم **قوله** وقد فعله الحسن روي
 البیهقي من طريق أبي عوانة قال رايت الحسن البصري يوم
 عرفة تجلس فدعا وذكر الله عز وجل واجتمع الناس وقال
 الاثم سالت احمد بن حنبل عن التعريف في الامصار فقال
 الرجوان لا يكون به بأس وقد فعله غيره واحد الحسن وبكر ثابت
 ومحمد بن واسع كانوا يشهدون السجود يوم عرفة الله **قوله**

الله

ذكر جماعة قاله في الايض من نافع والخفي والحكم وحماد ومالك
 بن اسد وغيرهم قال في المنع وليس من التعريف ما يفعله الجملة
 من شد الرحال الى بيت المقدس قائلين فاشنا الوقوف بعرفة
 فنقف بالمسجد الاقصى بل هو منكرو ضلالة اي وان كانت
 زيارة بيت المقدس شئنا وانما البدعة كون ذلك عوضا عن الوقوف
قوله منهم الامام مالك اي على قاعدة من شد الذراع
 واتباع ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وترك ما سواه وفيه
 ردع عن الابتداع في الدين وان كان يفوت به كثير من العبادة
قوله ثم يدفعوا الى مزدلفة عبارة الايضاح ان يفيض
 الامام ويفيض الناس معه قال في المنع افهم انه بين ان لا
 يدفع احد الا بعد ان يدفع الامام او نائبه وهو كذا الكسب بل
 يكره الدفع قبله ولا ينافيه قوله الاية ولا بأس ان يتقدم
 الناس الامام اي لا يحرم اه والافاضة بعده لغيره كمن حجة
 خلاف الاولى **قوله** بعد صلاة المغرب الى هذا في غير
 مسافر غيرا تقتصر فيه صلاة اما المسافر فيأتي **قوله** فاذا
 دخل وقت العشاء ظاهرا وان لم يصلوا مزدلفة وان لا يسكن
 لهم الشاغل اليها **قوله** اذا من فويت وقت العشاء اي لو اخر
 لم يفته الوقت الاختيار في لا يباع العشاء فيه فقوله يجوز
 بان لم يحض ثلث الليل اي قبل فعلها وان كان ثلث الليل
 لم يحض بالنسبة لو صوله مزدلفة بان وصلها قبل مضى ثلث
 الليل ثم اسبح في الوضوء ومضى قبل ان يدخل الصلاة ومضى
 بغيره ادراك ركعة قبل مضى ثلث الليل كونه الصلاة ما ذكرها
 في الوقت اداه اولاه من ان يدرك الصلاة كلها فيه لان الوقت

انما هو للثانية والستة ان يصلوا المغرب قبل الاخذ ثم
 بعد فراغ ما ينبغي كل انسان عمله ثم يعقل ثم يصلون العشاء
 ثم بعد ان يحلون من حلالهم كما في الصحيحين وغيرهما
 فيستثنى هذا من الوالاة في جميع التأخير والسهلة
 الاقتصار على الروايت بالكيفية السابقة وترك النقل
 لانه يشغلهم عن الناسك بل قال جميع لاسن الروايت
 لما في المواهب اللدنية وغيرها انه عليه السلام صلى المغرب
 والعشاء وقد بقية ليلة مع انه يقوم الليل على الخلاف في
 انه واجب او مندوب عليه ومحل تقديم الصلاة على
 خط الرجل ان امن عليه واهل البعير وامن الثوبين
قوله فلما اي بان يظن اذ ركعها في وقت الاختيار
 ولا يسل في ذلك الى العلم **قوله** اي لا يظن اذ ركعها في وقت
 الاختيار **قوله** وليست في التي بحيث يستغرق اوقات
 في الطاعة لان هذه هي بحيث الاوقات مواسم المغفر
 والرحمة ولا ايقع من البطالة في ايام المواسم **قوله** ومن
 تقارب في حقه الى قوله قدم الوقوف اي قبل ركع
 الخراج الصلاة عن وقتها وتحصيل الوقوف لان
 قضاء الاحتج صعب بخلاف قضاء الصلاة ولانه
عنه جواز تأخيرها عن وقتها نحو عذر
 السفر تجهيز ميت خفيف تغييره فهذا اولى ولو كان
 يدرك منها ركعة بعد تحصيل الوقوف وجب تأخيرها
 وفي سج العشاء مثاله بل لو لم يمكنه الوقوف الا بترك
 صلوات وجب تركها اهـ زيادي وعبارة العباد

جمع في الطريق قبل ان يخرج وقت الاختيار

والاشا

والاشا والمغني تفهمه وكذا اسم في ش الغاية ان لم يقصر
 وفي الاعباب ان العشاء قيد ولا يجب قضاءها فوراً للعباد
 لكن لو كان التقارب من قبل احرام النكاح تعين ايقاع الصلاة
 في وقتها وانتع الاحرام بالتحج ومثل الحج العمرة المندوبة
 في وقت معين عندهم ر قال جـ وليس في محله لان الاحتج
 يفوت بفوات الوقوف بعرفة والعمرة لا تفوت بشئ اهـ
 ولعله اراد اقضاءها فوراً لا يفوت بخلاف الحج قال جـ
 ابن الجمل ويظهر انه اوجه وافتي جـ ان من خاف محذوراً
 وتخلطه عن الرفعة للصلاة وقد مضى الوقت انه
 يصلي صلاة شدة الخوف ويسير معهم ولا يجوز لمن
 خاف فوت الوقوف ان يصلي العشاء صلاة شدة
 الخوف ويدرك الوقوف لانه يحصل وم صلاة شدة
 الخوف انها وردت المخاييف ومثله من سرق له متاع
 واداد ان يسرع سارقه لانه يحصل لا خاييف عنده
 بل يقطعها ويستعد وله في هذه صلاة شدة الخوف
 عندهم لكن المذكور مع تحج ومن لم يوافقهم
 في ش الغاية وقس نظائره **قوله** ولو وقف اي كل
 الحجاج بدليل قوله او فرقة منهم **قوله** كما في الحاشية
 فيها لو وقع العمل لكثيرين يبلغون قدر الحج عادة
 فوجدوا الناس قد اقاموا انه لا تجزئهم وهو محتمل
 لكن عبارة في المجموع صريحة انه تجزئهم وهو لا وجه
 عليه فيما في جميع ما ذكرناه في الفتاوى قبله
قوله يوم العاشر ومثله ليلة الحادي عشر كما اعتمدوه

الا المغني والاسنا **قوله** بان يغير حشاه بديل في مدينا
 تيار فيه اول اولي قليلا - - - - - عرفة بفتح اوله وتحت ثمانية
 ق يجوز اسكانه مع فتح اوله وكسر هاء تاء الماوردى ويزيد
 ان يقول حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند
 من عرفة الشافعية بامتل الجبل على عمن الذهب المعروف
 قال لا ذرية تحت جبل من سحار اربعة او خمسة يكون
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل يوم عرفة حتى يروح
 الى المذقت قاله في المنح - - - - - ومدة من عرفة قال الكرمي
 وليس من عرفة مزة ولا عرفة بل هي بين عرفة والمذقت على
 ظهري وان وقفوا بعد التبين اي اخرجوا بعده قال
 في المنح بقي بالوبان قبل وقت الوقوف بان بان قبل زوال
 العاشر ولو في ليلة ولم يتمكنوا فيها من الذهاب لعرفة
 فوقفوا بعده فالذهب العقبة ايض خلافا للبخوي وبحث
 الاذرعى انه لا يصح وقوفهم قبل الزوال لان اليوم يقوم
 في حقتهم مقام يوم عرفة ويكون اداء لا قضاء وما قاله
 نظيره من عيد الفطر اذا ثبت بعد الغروب ليلة الثلاثين
 وبويده قولهم في فصل العيد من الغداة لان يوم
 الفطر ليس اول شوال مطلقا بل يوم يفطرون وكذا
 يوم النحر وعرفة لخبر بذلك اه والخبر لفظه يوم عرفة اليوم
 الذي يعرف الناس فيه اخرج ابو داود في مراسيله قال
 ابي هني وهو من صل جيد وظاهر قوله الاذرعى ان ذلك
 اليوم يقوم في حقتهم مقام يوم عرفة ان الوقوف تمتد
 الى فجر يوم الحادي عشر وانه لا يصح رمي جمر العقبة

الابعد

الابعد نصف ليلة الحادي عشر وهو ما جعله السكي في الاول
 وقال انه مقتضى تعبير الحادي الصغير قال العراقي فبين
 بما في الحادي ان المسألة منقولة **قوله** واليه ينتقل احكام
 التاسع اي في جميع الاحكام المتعلقة بالبح فيكون ايام من
 الحادي عشر والثلاثة بعده فتكون اخرها يوم الاربعه
 عشر في نفس الامر وبالنسبة الى الحج هي الثالث عشر **قوله** كما
 في الحقة والنهاية اي وافى به الشهاب الربلي وتبعه ولده
 ودر عليه في الحاشية وغيرها **قوله** خلا فاللدارمي والمختص
 تنقأ للقاضي ايه لو وقفوا غلطا في العاشر حبت ايام الشرقي
 على الحقيقة ونفس الامر لا على حساب وقوفهم وعلى هذا لا
 يقومون بهي الاثلاثة ايام خاتمة فان اقاموا الرابع اتموا
 اه قال في المنح لكن يانع فيه قولهم فيما مر وكذا يوم النحر وعرفة
 اظهروه بل صريحه ان يوم عرفة ليس هو يوم التاسع مطلقا
 بل اليوم الذي يقع فيه الوقوف وان كان العاشر وان يوم النحر
 ليس هو العاشر مطلقا بل اليوم الذي يقع فيه الاضحية ونحوها
 وان كان الحادي عشر كما ان يوم الفطر ليس هو اول شوال بل
 اليوم الذي يفطر فيه ثم ذكر ان المهدي يختص بالحج وان
 صحته مثله لا يختص بها برمنه فالحقت به بخلاف نحو الاجال
 والتطبيق لعدم اختصاصه برمنه ما يختص بالحج وقال
 ابن الجعال وكما استدلووا بخبر الجيد داود المتقدم على جواز الوقوف
 يوم العاشر وما يترتب عليه من الاحكام يستدل به على جواز
 الاحرام في ذلك اليوم وان كان خارجا عن وقته بناء على
 استعمال اسم الفاعل في حقيقة ومجاز كما عليه الشافعية

يليه

وغيره وبما ^{بعض} اخواننا رحمهم الله تعالى عدم اعتقاد الاحرام في هذه الحالة
اخذا من كلامهم في المقتات الزماني اي بانه سوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة فقط ومن اقتصر بهم هذا على الوقوف اي
في قولهم ولو وقفوا يوم العاشر ومن تعليلهم لصحة الوقوف
يوم العاشر بمسقة الغضا قال اذا المحرم يوم العاشر بعد تيسره
اذا قلنا ينقضي احرامه عمره لعدم زمان الحج لا قضا عليه فلا
مسقة قال وهذه اخر ما خرد معنا ونقله اه وجوابه
اما الاول فالعذر المحوز للوقوف هو المحوز للاحرام اذ كل ركع
يفوت الحج بفوات وقته ولا دليل في اقتصرهم على الوقوف
اذ لا يلزم منه عدم صحة الاحرام بل في عدم تقييدهم للوقوف
اي بكونه با حرام قبل التيمم وبعده مدخل لمن يحرم ايما المسألة
اذا دخلت في الاطلاق بمنزلة المنقولة وان قيد الاطلاق
بعض المتأخرين كما افق به غير واحد واما الثاني
وهو ان لا مسقة في الاحرام يوم العاشر لا اعتقاد الاحرام
عمره فان لم يتكلم في المسقة من حيث هو بل في مسقة قضاء
الحج ولا شك في وجودها مع اعتقاد عمره وهو يدق قولهم
بالصحة قولهم يجوز جعل الزمان قبل الفوات زمان اداء
لاجل العذر كما جاز جعل الزمان بعد الفوات زمان ادا
لاجل العذر كما في الصلواتين المجموعتين لما جاز التأخير
بسبب السفر جاز التقدم ايضاً فيقول لما جاز هذا الوقوف
بعد التيمم في غير وقته لمسقة الغضا جاز الاحرام في غير وقته
لما ذكر ايضاً اذ المسقة هي العذر المحوز للوقوف فلو الاحرام
لما علمت من عدم الفرق وان كلا يفوت الحج بفواته وهذا

بل طعنوه في وجوب العاشر فيستدل بكونه
باحرام قبل التيمم هو

فيه جعلوه مقيساً عليه وهو لا يكون الاحتفاء عليه فان قلت
مقتضى هذا صحة الوقوف يوم الثامن غلطاً قلت وان كان ما
ذكر لكن الوقوف في الثامن غلطاً يمكن تدركه بلا مسقة بخلاف
الصلواتين المجموعتين تقدمت كما اذا لا يمكن ايقاعها في وقتها الا
بمسقة فلذا جعل زمان المتقدم زمان المتأخر مع الاجزاء
بخلاف الثامن من زمانه وقد اغتفر واي تحصيل الحج الكامل
اشيا منها جواز اخراج صلاة العشاء وحدها او مع غيرها
على ما مر وعللوه بان الحج يصعب قضاءه والحاج مل
اذا جعلنا اسم الفاعل الذي هو الحاج حقيقة في الحال كما هو
النصور فهو يؤيد ما قاله البعض من عدم اعتقاد جهات وينقد
عمره وان المعنى والمذكر يؤيد ما قاله سم ولا شك ان الاحوط هو
الاول وان كان القياس الثاني اه وقوله ان الاحوط هو
الاول ان اراد انه ياتي باعمال الحج ويجسد عمره في ياتي بعمره
ليبرهنه بايقين فهو يهون والا كيف يحسبه عمره مع الراسح
انه حج وان اراد انه يقتصر على عمل عمره ولا يقف فقد وقع
في العذر من حيث اعتقاد له جهات الرابع ولربيات فيه
بالوقوف فيترتب عليه حكم الفوات وفيه حرج شديد بل الاحوط
انه لا يحرم بالحج أصلاً بل بعمر يخرج من الخلاف بالكلية
لكن يفوته على الرابع ثواب الحج العظيم مع لزوم بقاء الحج في
ذمته ان وجب وفيه وفي المسألة فرع في الاجابة اذا مكنته الوقوف
في الثامن ساعة عند امكان الغلط في العمل فلو لجزم وبه
الامن من الفوات والتأخر من الاختلاف فانه ورد في الرغزاني
بانه لا يحتاج في الخط لا ظاهراً ولا باطناً ولا يؤثر في اجزاء

البحر شرعا فله وجه للندب الى ما ههنا سبيله ولم يتعد براه
واستحسنه الاذرعى وتوبت لهم غلطوا فوقفوا العاشر
اجزاء ان كثرا واجتماعا بخلاف الثامن فان امكن ان يكون
غلطهم بتقديم فله يجب ان يسن العود لعرفة يوم التاسع
الذي هو في الظاهر يوم النحر بعد زواله او ثباتا خير الى العاشر
وهو قليلون على خلاف العادة احب التوجه لعرفة يوم الثامن
بعد زواله ثم الرجوع الى منى للمبيت بها ان يسرا والحاد
عشر احب يصنع ندب التوجه يوم التاسع على تقدير عدم الغلط
وهو السابغ عندكم وكلام العزاليه يومى ان مراد غلط
لا يجزى الوقوف على تعديسه بدليل قوله **وبه الامن من الغزاة**
والتخلص من الاخطار فالت وحينئذ فقوله الثامن شال
اما غلط مجزى بعد الوقوف اجما فله فائدة في الذنب
للاحتياط نعم قد يقال فيه فائدة حيازة فضل الوقوف في
وقته مع عدم تقويت غيره من السنن بان يذهب بعد
صلاة الظهر بين يوم الثامن الى عرفة ثم ياتي اليها وقت
العصر ويصليها مع باقي الخفصس بها يبيت فيها ثم يتوجه
مع الناس الى عرفة فلا بعد في ندب ذلك ان يشر له وبه يعلم
ان ما ينفعه اكثر الناس من توجههم لعرفة ليلة التاسع بل
يوم الثامن لغرض عند رجوع قبح تقويت به كثير من السنن
كما ذكره المصنف **قوله** اما وقوف الثامن الا وقارق الغلط
بالعاش بان تاخير العبادة عن وقتها اقرب الى الاحتساب
من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يكن الاحتراز عنه
لانه انما يقع لغلط الحساب او تخلل الشهود بالتقديم والغلط

بالتاخير يكون نحو غنم المانع من روية الهلال وهو لا يمكن
الاحتراز عنه ثم ان علموا قبل فوات الوقوف وجب الوقوف
والا وجب العضا قال في المنع ولا نظر لتول النحر اذا اشتبه
يوم عرفة فواقفوا ما قبله جاز اجما لانه وهم وعليه بين
الادري قوله لو وقفوا الثامن وذبحوا التاسع لم يثبت
الحال لم يجب إعادة التضحية لانه الواجب يجوز تقديمه
على يوم النحر والتطوع قعلا للبح قال الزركشي لم يصح بالاضحية
ولعله اراد الهدى ثم بحث بناء عليه انه لو صبحا غير خارج
في التاسع لم يعتد به لانه غير اضحية وانما اعتقد ذلك في
حق الحاج **قوله** كما في النهاية قال سم لان اعتقاد صدق
الحجر منزل منزلة الروية عندكم كما قاله الاذرعى في توسطه
اه ولا بد من اتحاد مطلع الراي ومصدقة **قوله** وخيره في
الحاشية وشم العباب وعبارتها ولو قدم اهل المدينة مطلا
ليلة العاشر وشهدوا بالروية وجب استفسادهم فان قالوا
دايناه بالمدينة لم يعمل بقولهم او بغيرها والمطلع محتر عمل
به والا فلا وللزركشي تردد طويل فيما اذا اظن بعض الحجيج
صدق الشهود هل له اعتماد او يلزمه كما في رمضان
وبما لو اجتمع بالروية من يعتقد صدقة وفيما لو عرف
الوقت بمقتضى الحساب وفيما لو راي الهلال خارج مكة
ثم قدم مكة فوجد اهلها راوه هل خلاف رويته والذكي
يظهر انه في غير الاخيرة مخير بين ان يعمل بمقتضى طئه
ولين ان يقف مع الناس لانه على فرض الغلط يجزى هنا
بخلاف رمضان وانه في الاخيرة يلزمه العمل بروية اهل

ملكة انه لم يختلف محل مطلع رويته ومطلع محل رويته **قوله** فمن لم يركب في البيت بمزدلفة
 ان يسلك فيه طريق من عرفه الى مزدلفة طريق المازمين وهو
 بين العلمين الذين هما حد الحرم والمازمان جبلان بين
 عرفه ومزدلفة يسمى اي الطريق الذي بينهما والطريق
 المذكورة كما انها بين المازمين هي ايضا وهي بين العلمين
 لانتها لهما فذكر بينة العلمين لتعريف تلك الطريق
 وحده مزدلفة لما بين مازمي عرفه المذكورين وقرب محسر
 يمنا وسما لا من تلك المواطن القوافل والطواهر والشعاب
 والجبال وكلها من مزدلفة وليس المازمان ولا وادي محسر من
 مزدلفة وهو بضم الميم وفيه الحاء وكسر السين المشددة
 بذلك لا قيل اصحاب الفيل حمير فيه اي عبي عن السير وهو
 واديان من مزدلفة وهذا ما جزم به الحب الطبري لكن
 نظروا في الخامس بقوله ابن الاثير ان الفيل لم يدخل الحرم وسمى
 وادي النار لانه جلاء صطاد فيه فنزلت نارا فاحرقته وقيل
 لانه بعض الانبياء راي اثنين على فاحشة فيه فدعا عليهما
 فنزلت نارا فاحرقتهما **قوله** لحظة اي كفا في الام والاملا
 وقيل يشترط معظم الليل كبيت من ورجعه الراجعي في استنكاه
 بانهم لا يصلونها الا قريب من الليل مع جواز الدخول منها
 عقب نصفه وعلى الاول يفرق بينها وبين بيت من بانها
 ثم ورد لفظ البيت وهو انما ينصرف للمعظم ولم يرد هنا
 مع تعجيل دفع الصنعة عقب الليل وهو صريح في عدم
 وجوب المعظم وقيل انه سنة وقيل ركن وعليه كبر **قوله** وبينه

عن طريق صريح انه لا يصح فيه الصارف كالوقوف **قوله** او فاض
 من عرفه الى ملكة للركن الى قال في الامداد لان كثرة الاعمال
 عليه في تلك الليلة ويومها اقتضت مسامحته بذلك وفي
 التحفة ويوجه بان قصد تحصيل الركن يلغي تقصيره
 نظير ما مر في تحفة المامون ترك جلوس التشهد الاول
 مع الامام وفي النهاية ونظر فيه الامام بانه غير مضطر
 وان رد بان كثرة الاعمال عليه في ذلك الليلة اقتضت مسامحته
 قال الرشيدي بقرينة منه برضا النظر وكلام ظاهر
 فيه لكن القياس السابق يؤيد الاول قال الكردى ومن العذر
 هنا عند الجمعة والجماعة كغير من قريب وفي اليعاب
 ويلحق به كل ذي حاجة لها وقع **قوله** هو جري عليه عبد
 الروف قال ابن الجبال تبعاً لشيخه **قوله** وقال الشمس الرمي الى
 ويشعر به قوله في النهاية وياتي فيه ما مر في عرفه اي وانه
 كونه اهلاً للعبادة الا انه مر في الوقوف انه يشمل نحو
 الجنون **قوله** ويسن ان ياخذ من مزدلفة حمير في يوم
 النحر الخبز القبيح انه صلى الله عليه وسلم قال للفضل بن عباس
 غدا يوم النحر التقط حمير قال فلتقط حميرة مثل حمير
 الخذف ويكره ان يكون اكبر من ذلك او اصغر منه وفي التبع
 وقضيت ان ما يسمى حميرة وان كبر او صغر يكفي ومن ثم
 صرحوا بانده لو ما بجلا الكف اجزاء فقوله مجلي كالترويات
 يتعين ان يكون المرعى به قدرا يمكن رميه بروس الامابع
 فيه نظروا في قوله الرزكي وما جئ به انه لا يجر ثقل
 لا ينقله الا بيده لم يكن فيه نظر ايضا ما ذكر **قوله** ليلا

ان اراد النفر منها ليلا وعبرة الكروبي المنقول في المذهب عن
الجمهور انه ياخذها منها ليلا وهو المعتقد عند غالب المتأخرين
ومقابلته ياخذها بعد صلاة الصبح وعليه كثير من المتقدمين
هذا المختار من حيث الدليل لصحة الحديث به وجميع في الابقاب
يحمل الاول على ان اراد النفر منها قبل الفجر والثاني على ان اراده
بعده وهذا فيه نظر اذ هو في الحقيقة ترجيح الثاني ولا نزاع
من اراد المبيت بها قال الكروبي وقهر له جميعا ارجو انه
لا بأس به فتمتد من تعليم المذكور في الاصل وعبرة الايض
ليلا يتنفل به عن وظائفه بعد الصبح وهو ان نقول
ان كان يخشا من تاخيره الى الصبح ان يشغله الالتقاط عن
وظائفه من المبادرة بالصلاة وبالوقوف بالمشعر الحرام لغرة
الحصا في موطنه التقط ليلا والاخر الالتقاط الى الصبح
اذ لا اشتغال به عن وظائفه فهو مع الالتقاط بعد
الفجر متفرغ لوظائفه والله اعلم اه وانت خير بان هذا وان
كان حشا في نفسه راجع الى ترجيح الثاني لانه في معنى الالتقاط
بعد الفجر افضل حيث لم يفت به ما هو افضل منه والا التقط
ليلا رعاية للافضل فهو في معنى الجمع الاول ولا كلام انه اذا
تعارضت فضيلتان يقدم افضلهما واعظمهما كما هنا كما
انه اذا تعارضت فضيلتان يقدم اخفها **قوله** اما يا م
الشرقي فمن يخل بخوجبال مني اي ياخذ حصاها من ذلك
هذا جرا على ما في الحق وغيرها كما ستعلم من انه ياخذها
من منى ومصر وعبرة ابن الحمال مع شي من الايضاح و
قال بعضهم الاول اخذ حصا حبار الشرقي من غير مزدلفة

لا يجمع اه وقال ابن الحمال
من ترجيح الثاني وهو لا نزاع ان
اراد النفر ليلا ياخذها منها ليلا وانما
النزاع فيمن اراد المبيت بها

امام من محسن كما قاله ابن كح اي الحديث الا ان من منى غير الرمي
وغير ما اختلط بما فيه ولو احتمل الا كما قاله السكي عن النضر قال
مولانا السيد رحمه الله والقلب الى ما قاله السكي اميل لانه لم يثبت
اخذ منى على الله عليه وسلم ولا اخذ من منى من غير منى والاخذ
منها وان لم يرد النصيرح به فهو الظاهر ومقتضا صنيع النخبة
واستظهار المغني واستوجاه النهاية ان السنة تحصل بالاخذ
من كل منهما واجاب في النخبة عن استكمال الرمي بجمعي
بناو على نزول العذاب فيه قياسا على التيمم بتراب ارض وقع
بها عذاب فيسبغ ان يكون مكروها بان الفرق ممكن بان
التراب الذي ظهر البدن فاحتيط له اكثر والفرق بينه وبين
كرهه الرمي بما رمى به بان هذا اقراره الرد فكان اجمع اه
اعترضه مولانا السيد في الشق الاول واختار ان كلامهم والحديث
الدال ظاهره على الاخذ منه محمولان على ما عدا ما طنه الذي
وقع به العذاب جمعا بين الادلة ثم قال على ان لك ان تمنع
الدلالة اذ ليس في الحديث اي وهو انه لما وصل محسن قال
عليكم بحصا الحديث الذي ترمي به الحجر تعرض لبيان المحل لاخذ
منه اه لان عليكم بمعنى الزموا فيكون امرا يحفظ ما معهم من
المزدلفة لجمرة العقبة او انه قال ذلك تذكيرا لمن غفل
عن الاخذ من مزدلفة ان ياخذ من اي محل شاء وقوله
صل الله عليه وسلم ذلك لا يدل على اختصاص ذلك المحل بذلك
لانه لم يقل منه اه وقوله واعترضه مولانا في الشق الاول
الفرق بين تراب التيمم ورمي حصا محسبان التراب الذي ظهر
البدن فكان السيد لم يرتض ذلك الفرق وسليم ما قاله

من عدم محبة فقد اشار في الحشم الى دفع الايراد من اصله بان
 محمل ليس من المحال المنسوب عليها كذا يارثود لا يندم يقع به عذاب
 عام لما مر ان هلاك اصحاب القبل لم يقع به بل بالمعصية فربيع عرفة
 واما وقوع احراق النار من صا د فيه او لاثنتين اللذين اجتمعا
 على الفاحشة فهذا عذاب خاص لا يعد به المحمل مفضوبا عليه اذ لا
 يخلو عنه محل وانما بين الاسراع فيه مخالفة لنهارى بخواتم الزمان
 كانوا يقفون فيه ولا يقفون بالمسعر الحرام فالايراد من اصله
 من دفع والفرق غير محتاج اليه الا على التثنية بتسليم كونه من
 موامع العذاب العام والراجح خلافه على ان جميع او اغلب ما
 قاله السيد وابن الجعال هنا انما هو عبارة في المنع **قوله** فيزيد
 على السبع قال الكردي حصاة او حصايتن كما قاله ابن علان **قوله**
 وبين ان يفصلها الى قال في الايضاح مع مخرجه لابن الجعال قال
 الشافعي رحمه الله ولا كره غسل جسمى الجعال بل لم ازل اعلمه واحبته
 وقيل في الحق بما قرب احتمال تجسده وذكر في غيرها ان كونها
 ملقاة في الطرق مظنة التجسس **قوله** وكره اخذه من حل عبارة
 الامداد ويجوز اخذ حصا دمي النحر وغيره من سائر البقاع
 لكن يكره من الحل والمسجد ان لم يكن وقتا عليه او جزاء منه
 والاحرم ومن المرحا من موامع التجاسة وان غسل الماخوذ
 لان غسله سنة وان اخذه من محل ظاهر ومن المرمح لما
 ورد اي بل صرح كما في الحق ان ما قبل منه دفع والمرادود يترك
 ولو لا ذلك لسد ما بين الجبلين ومن ان لا يكسر الحصا للنهي
 عنه اي فيكره حيث لا ايدنا والاحرم كما قاله ابن علان
 وفي الحاشية اخذ الحصا من مال الغير كما خذ الخلال

نحو

ونحوه من مال الغير وقد نقل الصادي عن الشافعي جواز اخذه
 لكن يشكل بحجة الترتيب لكتاب من جدار الغياري لان
 الكل تافه لان المحمل على تراب يضر اخذه بالجدار او على
 من عاده ما لك المنع منه **قوله** بما ادخله غيره اي اخذه
 من الحل الى الحرم اي لما مر من كراهة الرمي بحصا للحل **قوله**
 ولو شك تردد في الحاشية في الشكوك في كونه من المسجد قال
 ولعل التحريم اقرب لان الظاهر احترامه وكونه من اجزائه
 حتى يعلم مسوغ لا خذ **قوله** ومن محل تجسس الذي يظهر
 انه ليس اخذ فاق الحقيقة في بقاء الكراهة بعد الغسل
 بل ان بقي الاستعداد بعد الغسل بقيت كما في الماخوذ من
 حش ومن متجسس بخوروث كلب مما يشد التماسا
 منه وان زال الاستعداد بغسله زالت الكراهة كالتجسس
 بخوبول ويرشد لذلك كلام الحاشية **قوله** ومن رمي به
 اي منه او من غيره **قوله** قال ابن الجعال وان اخذه حاله كما
 جزم به العلامة عبد الرؤف خله فالما في الخادم انه لا يكره
 من المرمي به حالا او تكون الكراهة اخف وعلة بانه من
 المعلوم ان المقبول لا يرفع حالا بل اذ اول هذه الامور
 وهذا التعليل ان كان منقولا فنفسه والا فالحال تامل ولم لا يجوز
 ان يكون الرفع عقبة كل حصاة ٥٥ ومنه يعلم ان الرمي
 قيد كراهة الاخذ من الرما بها اذ لم ياخذ حلا وان عبد
 الرؤف يقول بكراهة الاخذ منه سواء اخذه ذلك حاله بعد
 التروخي فقول المصنف قال عبد الرؤف ان اخذه حاله سقط
 منه الواو اي وان اخذه حاله فالحال سقط

على الكاتب وان سقطه في الشيخ التي عندي فقط **قوله** اورى
به بني فيه ان مارماه بني لا يرد بل يرفع الا ان قلنا بما مر عن
الزركشي من عدم رفعه حاله **قوله** والاولى تقديم النساء
والضعفة تقديم معناه لمفعوله وفاعله محذوف يحتمل
انه الامام ويحتمل انه الاوليا وظاهره انهم لا يرضون ان يكون ذلك الا اذا
امروا به من الامام او من الاوليا ويدل **قوله** البغوي الاول
للإمام ان يقدم النساء والضعفة ومقتضا قول ابن الرفعة الاول
للضعفة ان يدفوا بعد نصف الليل ان الخطاب بذلك هو
الخطبة كالخطبة ان الخطاب بذلك الامام او نائبه والاولياء هم
فان امروا فامتنعوا حصلت السنة لهم وللأمراد فقولوا
ان حصلت السنة لهم ووافى حرمة تقدم المرأة بلا عرق
محرمة والزوجة بغير اذن زوجها ولا عار منها ولو لم يحرم
قوله وتقديمهم اي النساء والضعفة بعد نصف الليل اي
وقبل الفجر وليس مقطوعا على تقديمهم قبله اذ يكون المعنى الاول
تقديمهم بصل نصف الليل وليس ذلك اولى بل يجب ان لا
يدفوا قبله بل هو مبتدأ خبره بعد اي وتقديمهم يكون
بعد نصف الليل لا قبله **قوله** وشعارهم التلبية والتكبير
اي المتخلفين الى الاسفار كما سبأ فيهم **قوله** ويصلوا
الصبح بغير الحاق فقد قال ابن حزم فري على الرجال ان يصلوا
مع الامام الذي يقيم الحج بمزدلفة قال ومن لم يفعل ذلك لا حج
له اي يحرم من ادرك معنا هذه الصلاة والتي عرفة قبل
ذلك ليلة او نهار فقد تم حجه فمفهومه ان من لم يدركها معهم
لم يتم حجه فاخذ به ابن حزم **قوله** اي يكره اي التكره هنا

مكرر

باول الوقت اشد استحبابا منه في سائر الايام كما دل عليه خبر يحيى
لتسيع الوقت لما بين ايديهم من الاعمال **قوله** ويقفوا عطف
على ان يبقى اي ويقفوا بعد القبلة بمزدلفة **قوله** يسمى
الشعر الحرام قال في المنح هذا هو المعتمد وهو المعروف
في كتب الفقه وفي كثير من كتب التفسير والحديث انه
جميع مزدلفة ونقل القول به عن جميع من السلف
ويدل للاول ما صح عن علي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
لما أصبح جميع الرحالة فراح فوقف عليه وقال هذا قرح
وهو الموقف وجمع كلها موقف وبوافقه ما في حديث
مسلم عن جابر انه عليه السلام لما صلى التيمم بمزدلفة ركع
ثلاثة القصوى حتى اتى الشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا
الله وهلل وكثره ولم يزل واقفا حتى اسفر جده او كونه
عليه الصلاة والسلام لم يجز يكون قرح هو الشعر الحرام
لا يوثق لان فعله صريح في ذلك والام لم يكن لارحاله
من محله اليه فالتسعة وبذلك يعلم ان اطلاقه في كلام كثيرين
على المزدلفة مجاز او محمول على ان اصل التسعة الوقوف يحصل
بالوقوف في اي محل كان منها وقول **قوله** لا تعالى فاذا كبروا الله
عند الشعر الحرام ولم يقل فيه فريضة ظاهرة على انه يعينها
لا كلها وكون عند بمعنى في خلاف الظاهر **قوله** المعتمد
وهو جبل باخر المزدلفة لا ينافي قول المحب الطبري انه
وسطها لانه لم يرد الوسط حقيقة بل انه ليس باخرها
حقيقة بحيث لم يبق منها بعد شيء ويستحب ان يقرأ
عنده آية فاذا كبروا الله عند الشعر الحرام كما يستحب ان يقرأ

في الصفا والبروة من شعائر الله بجامع ان كلاهما يذكر
 سرف المحل المتلوة وحاش على الاعتناء به والقيام بحقوقه فيذكر
 بالتكبير الخ قال في الاذكار فصل في الاذكار المستحبة في المزدلفة
 والمشر الحرام قال الله تعالى فاذا قضيت من عرفات فاذكروا الله
 عند الشعر الحرام **اللهم** استجب الامتار من الدعاء والاذكار والتلبية
 وقراءة القرآن فيها فانها ليلة عظيمة ومن ادعا المذكور فيها
 اللهم ان ترزقني في هذا المكان جوامع الخير كله وان تقبل
 لي شأني كله فانه لا يفعل ذلك غيرك ولا يجوز به الا انت واذا وصل
 العيد في هذا اليوم مبلها الاول وقتها وبالغ في تكبيرها
 ثم سهر الى المشر الحرام وهو جبل مغير باخر المزدلفة تسمى قراجا
 بغيره فقط فان امكنه ميعود ميعود والا وقف تحته مستقبل
 القبلة فيحمله تعالى ويكبره ويهلله ويوحده ويكبره التلبية
 والدعاء ويستحب ان يقول اللهم كما اوفقنا وارزقنا اياها
 فوفقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا
 بقولك وقولك الحق فاذا افضت من عرفات فاذكروا الله
 الى عفور رحيم ويكثر من ربنا شأني الدنيا حسنة الابنة
 ويستحب ان يقول اللهم لك الحمد كله ولك العمال كله ولك الجلال
 كله ولك القدس كله اللهم اغفر لي جميع ما اسلفت واعصمني
 فيما بقي وارزقني عملا صالحا ترزقنا به عني يا ذا الفضل
 العظيم اللهم استشفع اليك بخواص عبادك واتوسل بك اليك
 اسالك ان ترزقني جوامع الخير كله وان تمن علي بما مننت
 به علي اوليايك وان تقبل خالي في الآخرة والدينا يا رحيم
 الرحمن **تنبه** ذكر في الاذكار والايضاح

انه بين الحاضر من ذكر لغة احيا ليلتها بالعبادة من القبلة
 والتلاوة والذكر والمضجع ولا يحصل الا بمطعم الليل قال
 في المنح وانما يستل ذلك لانها ليلة عيد وقد قال صلى الله
 عليه وسلم من احيا ليلة العيد احيا الله قلبه يوم يتوت القلوب
 وانكار الغراب بن جماعة وابن الصلاح كسرة احياها
 لشقته العظيمة على الحاج للثرة اعمالها فيها وبعدها ولانه
 لم يفتح عنه صلى الله عليه وسلم فيه شيء لا يفتح عنه عقب صلواته
 الى الفجر مردود لما مر من الترتيب الشامل لهذه الليلة ومن
 قال يحصل على ما عداها يحتاج لسند وبانه لا يلزم من اضطرار
 عدم الاحياء لانه يحصل بالذكر والفكر ويوسد ذلك
 ما اخرج به ابن الجوزي من قوله صلى الله عليه وسلم من احيا
 الليالي الاربع وحبت له الجنة ليلة الروية وليلة عرفة وليلة
 النحر وليلة الفطر ففي ذكر التلاوة عقب الاولتين اشعار
 يندب احياها للحاج ايضاً قال ابن الجلال وقوله يحتاج
 لسند جوابه السند فعلة صلى الله عليه وسلم واي سند اعظم منه
 وقوله لا يلزم من اضطرار الله اليه تسليم كونه لو كان اضطراراً
 فقط من غير يوم امامه وهو الذي نفس عليه في المواهب
 بقوله ورقده صلى الله عليه وسلم بقية ليله فله وقوله ففي
 ذكر التلاوة الخ محل تاقل لا مكان التحمل على ما عدا الحاج بذيل
 فعلة صلى الله عليه وسلم **الحاصل** ان المذهب انه بين احياها
 بغير صلاة كالذكر والدعاء في قوله المص من الصلاة وقفة
 الا ان يحصل على الرواتب وان جماعة اختاروا عدم احياها للحاج
 حتى بالذكر والفكر المشقة وهو الاوفق بفعله صلى الله عليه وسلم

وقد سألت شيخنا السيد جال العزاة عن ذلك فزائنه ما يلائي قول
الجماعة المذكورين وهو المتجه مدركا ودليلا والله اعلم وأنت
خير بان ترك سنة لعارض لا يصلح كونه مخصصا فكم من سنة
تركها عليه الصلاة والسلام لعارض من مشقة أو اشتغال بما هو
أهم منها أو للتخفيف على أمته ليلا يشق عليهم بما يتلعم له
في تلك الحالة فيؤدي إلى الخروج في الدين لأنه يجب كل ما خفف
عليهم ولم يجعلوا ذلك تخصيصا لتلك السنة بغير تلك الحالة
فقد قالوا بين دخول مكة نهارا مطلقا مع كونه صلى الله عليه وسلم
دخلها في عمر الحجارة ليلا لعارض ولم يخصصوا ذلك بغير العمر
على الخارج لكونه دخل فيها فلو كان مجرد الترك لعارض كما في تركه
أحياء ليلة مزدلفة تخصيصا كان الترك لعارض مع عدوله
ليشيء آخر كما في دخولها ليلا في تلك العمر أولى بالتخصيص
لأنه فيها ترك الدخول نهارا ودخلها ليلا ولم يخصصوا
دخولها نهارا بغير المعتمر لانه إنما دخلها لعارض فما كان تركه
لعارض مما در من السنن يبقى على حاله من استحبابه والعذر
العارض سقط عنه ما يقتضيه الترك لولا العذر من الكراهة
الخفيفة أو الشدائد كما سقط عنه الوجوب في ترك بيت
مني ومزدلفة مع أنه ترك في البيت مع العذر كما أنما علموا
وثناب عليه ولا نقول ان السنة والأفضل تركه كما قيل ان الأفضل
ترك أحياء تلك الليلة لكونه عليه الصلاة والسلام تركه اقتداء
به وكل ان العذر في الجمعة يسقط وجوبها مع أنه لو تركها وقعت
له فيها وثوب له ما ذكره ابن الجبال نفسه عن الاستاذ أبي الحسن
الكيري في تركه عليه الصلاة والسلام المزدلفة للطواف في حجة الوداع

في

وغير ذلك بل وتركه دخول البيت ان ذلك لعارض وهو خفيف ان
يخرج أمته وان كان ذلك مطلوبا من قال القنوب ان كل عمل ورد
فيه الترخيب اذا اقتصر نينا صلى الله عليه وسلم على نفع منه لا يقال
الاقتصر عليه عاذ لك افضل الا ان روايت الغزاليين قالوا
الاولى ان لا يقتصر عليها الى غير ذلك مما لا يحصى بل المراد
بالاتباع ان يرد فعل العبادة على كيفية ولا يرد الترخيب في زيادة
الاقتصر على الوارد افضل فانهم ذلك انه فليكن يرد هنا على المنع
مع ما قدمه مما هو عين ما فيها نعم يرد على هذا اكله فطر
يوم عرفه للحاج ومحتاج الجواب عنه لا يتم علوه بقولهم
اقتداء به صلى الله عليه وسلم الا ان يجاب بأنه من شأنه ان
يضعف عما هو أهم منه من الدعاء وغيرها وعليه فيقال
كل مسنون شأنه ان يضعف عما هو أهم منه فتركه أولى ومنه
أحياء ليلة مزدلفة بما شأنه ان يضعف عما هو أهم منه لا محال
يضعفه كغيره وذكر وصلاة رقيقة ومخوها والله اعلم **قوله**
فيذكرون بالتهليل في الحديث مسلم عن جابر انه صلى الله عليه
وسلم لما صلى أصبح بالمزدلفة ترك ناقة العقوى حتى ات
المشعر المحرم فاستقبل القبلة ودعا الله وهله وكبره ولم يركب
واقفا حتى اسفر جدا وقولكم في شئ النهج هو كذا كذا المعنى
والنهاية وغيرهما **قوله** وسعاهم التلبية والتكبير كما في
النهاية وهكذا ذكر ابن الجبال وهو سبق قلم بل عبادتها كغيرها
وسعاهم التلبية والذكر الآن تكون نسخها مختلفة قال ابن علان
في شئ الاذكار اما التلبية فلما مر من حديثه الفضل فلم يركب
صلى الله عليه وسلم يلبي حوذي الحرم واما الذكر فلهذا فاذكروا الله

كذا كرم ابادكم **قوله** واعتز من الخ لم يظهر في شيء بل مران
 عباد انهم ان شعارهم التلبية والذكر ولم ارمي ذكر التكبير هنا بل
 قارة الاذكار ويجوز من على التلبية فهذا احد زعماء ورسمه لا قدر له
 تلبية في غيره غير هاهنا **ولعله اشتباه في اللفظ** **قوله**
 ويكره تأخير السير الخ اي لمخالفة ما مر من السنة قال
 في المنع ان المراد بالكرهه هنا وفي ترك الاسراع فيه محض خلاف
 الاولى **قوله** ومن وجد فرجة الخ اشار به الى انه يندب الاسراع
 في محض مطلقا لكن من عزا هذا وانته في غيره الخ ما بين لمن
 وجد فرجة قال في المنع ليظهر خصوصيته وبد يعلم انه
 يطلب منه زيادة على ما كان قبله في الاسراع وان كان مسرعا
 قبله زاد في الاسراع والافات باصله ان تمكن فيهما والاتشبه قياسا
 على ما مر في السعي ومن ثم يختص ندب الاسراع بالذكر المحقق نظير
 ما مر في وضع اليد على التلبية وسلم مر فيه مسرعا وفي رواية كالحجب
 ولعله سار فيه النوعين **قوله** قدس رمية حجر يقطع عرض وادي
 الخ قال في المنع المراد بهذا الوادي بعرض محض خاله فالما توهه عبادة
 المعص سوا قلنا ان محسرا جسمانية وحسنة واربعون ذراعا في جميع
 ما بين مزدلفة ومعنى اذ لو اريد به محسرا وان الاضافة بيانية كما
 في غير هذا المحل فاني قولهم ان عرض رمية حجر ولا مانع ان يوازي
 محسرا وازيا صغيرا عرض ما ذكره بل المشاهدة قاضية بذلك اه
 وفي الاسا وغيره فاذا قطعوا محسرا يسرون بسكينة وقار زاد
 في الاما اذ حتى يد خلوا من بعد طلوع الشمس وهذا يقتضي انه
 بقي بعد محسرا ومعنى ما يسرون بسكينة فيه مع ان الراجح ان لا يهمل
 بينهم وان محسرا ما بين مزدلفة ومعنى ويقتم في ايض ان قولهم ومن

وجد فرجة اسرع انه قبل قطع بطن محسرا وقد اسقط ذكره الحنفية
 وقال ومن وجد فرجة اسرع فاذا وصلوا بطن محسرا وهو لغوي محسرا
 ما بين مزدلفة ومعنى وبطنه مسيل فيه اسرع الا في جهده وحرك
 الركب دأبته كذلك حيث لا ضرر حتى يقطع عرض ذلك المسيل
 وهو قدر رمية حجر لا يتجاوز وهو ربما يفهم ما مر ويكون
 مراد الجميع انه بعد قطعه بطن محسرا يسرون بسكينة وان قولهم
 ومن وجد فرجة اسرع هو قبل بطن محسرا وما فيه فيسرع
 وان لم يجد فرجة وبعد يسرون بسكينة اي فيما بقي من وادي محسرا
 وفي معنى الحجرة العقبة ويكون مراد الاسا ومن غير عبارته
 محسرا بطنه اي فاذا قطعوا بطن محسرا والله اعلم **قوله** وبني
 اي ويسميه اهل مكة كما في المنع وادي النار اي لاحراقها
 لقتلها فيه او لمن اجتمعوا على الفاحشة كما مر **قوله** لان الضاري
 كانت تقف فيه هذا القليل لا يناسب كونه وقع فيه هلاك
 اصحاب القليل لانه من مواضع العذاب العام كذا يارثودور
 ان الراجح ان القليل لم يدخل الحرم بالكلية وان هلاكهم بالمعص
 محاذي العرفه وقران وقوع احراق الضاري او من اجتمعوا
 على الفاحشة فيه لا يقتضي انه يصير بذلك محل عذاب عرفا
 ومغضوبا عليه لانه لا يخلوا عن نظير ذلك محل عذابا ولم يطلب
 الاسراع في شيء مما وقع فيه نظير ذلك ولو طلب لشق وادي
 الحرج بل الذي يظهر ان من قال بوقوع هلاك اصحاب
 القليل فيه بقوله يسرون الاسراع فيه ذهابا وايضا في سج وغير قياسا
 على الامر بالاسراع في نحو ديار ثمود من كل محل وقع فيه عذاب
 عام بل هو حصيل خبر من افرادها واما من قال الاسراع لمخالفة النصارى

المحل فيه ان يكون من سبب كونهم ذهابا
 واما ما قيل من سبب عدم

سواء وافهم احد من العرب ام لا من انهم يقفون بها في جهنم قالوا
 انما نحن نخص بالحاج وبالايا ب اذ لا وقف قبله ويحمل ان تحمل
 الذهاب ايضاً لانه حج ووقف في نك فتحصل الشاهبة ولو في الحلة
 اما الاسراع في غير نك فلا يحذر وري في نك اذ لا مشابهة جنة
 بوجه نعم ان قلنا انه مغضوب عليه اما بهلاك اصحاب
 الغيل على المرجوح او لكونه بعد عرفا محل محله غضب باحراف
 الصواب فيه نذب الاسراع فيه مطلقا كغيره من المواضع المغضوب
 عليها والخلاف مبني على ما ذكر ويؤيد ان الاسراع في الحلة
 المضار قول عمر رضي الله عنه وابنه في محسر
 • اليك تغدوا قلنا وضيتها • معترضا في بطنها جنينها
 • مخالفاً لابي بصاري دينها • قد ذهب العلم الذي يزينها
 قال القاضي يندب الناسي بها والبيت الاول لعمر والثاني
 لابنه ويروي ان ابن عمر كان يقول اذا هبط من محسر
 اللهم اغفر لنوب جثا واي عبد لك التاء قال ابن علان
 ووجده عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم
 ان تغفر تغفر جثا واي عبد لك التاء قال الحافظ اخرج
 الحاكم وقال صحيح الاسناد وهو محمول على انه تمثله وله تغير
 وزن البيت **قوله** ويدخلونه مني الخ قال في المنح قال
 الشافعي رضي الله عنه حدثني مابين قري وادي محسر الى العقبة
 التي عندها الجمره الدنيا الى مكة وهي جرم العقبة وليس محسر
 ولا العقبة من مني ومر عن عطاء ما يوافق كلام الشافعي واعمله
 في المجموع فقال قاله الازري والاصحاب في كتب المذهب حد
 مني مابين جرم العقبة ووادي محسر وليست العقبة ووادي

عافر

ط

محسر من منا ٥٥ وقال الايضاح وجمره العقبة في اخر مني مما
 يلي مكة واعلم المحب الطبري وابن جماعة وان قولهم رميها حجة
 من يستلزم كونها منها يرد ما مر وما ذكره من الاستلزام
 يرد ان الطواف بحجة البيت وهو خارج ولا يصح فيه بل
 مرفق الايضاح ما يوافق ما مر عن الشافعي وغيره حيث قال
 حدثني مابين وادي محسر وجرم العقبة ٥٥ وهو المذهب
 الذي لا يحيد عنه ان الجمره ليست من مني وكلام الازري الذي
 هو الجمره في هذا الشأن صريح فيه حيث قال ذيع مني
 ذيع مابين جمره العقبة ومحسر سبعة الاف ذراع ومثا ذراع
 ٥٥ وتبعه عليه غيره وهو يرد قول المحب لم ينقل عن احد
 ان الجرم ليست من مني ولعل المحب سمل من هذا والامر
 بسعه قبله لم ينقل عن احد الخ ما قاله واطاله بعد ارتفاع
 الشجر الى قوله فري في ظاهرهم انه لا يدخل وقت الفضيلة
 الا بذلك فما اقتضينا كظاهر المنهاج والروضة من دخوله
 بالطلوع محمول على اصل الفضيلة وثقل في المنع عن الماورد
 انه يمتد وقتها اي الفضيلة الى الزوال والا ختمار الح
 الغروب وعن بعض المتأخرين انه لو دخل قبل طلوع
 بين له التأخير للومي الى الارتفاع وارتفاع بعد ان نظر فيه
 بانه حجة منا وهي تقوت بالتأخير واجاب بانه تأخير
 لعذر وهو لا يقوت الفضيلة كما في الضعفة ثم فرقت
 باذ الضعفة يثق عليهم تأخير الدخول الى ما بعد الارتفاع
 محله في غيرهم فانهم مقصرون بدخولهم قبله وفي الحجة فمن
 وصل قبله حل يغلب كونه حجة فري او يراعي الوقت القائل

قوله ويدخلونه

فيؤخذ اليه كل محتمل وقضية ما تروى في الصنعة الثاني **قوله** كل واحد
منهم هو فاعل يرمي اي يرمى كل واحد منهم الجيرة حال كونه مستقلا
لها لا وبالشرق فيه وكذا بالخلق او الطوائف انا قد مر على
الرمي يقطع التلبية لشرعها في اسباب التحلل ويبدلها بالتكبير
وفي حاشية العلامة الكندي قوله تحية من اي رمي حرم العقبة
وهو **قوله** واحد تسعة امور يذم بها جرم العقبة من
غيرها من الجمار ثمانية اختصا منها يوم النحر قالوها لا يوقف
عندها بعد الرمي للدمار اربع يرمى منى ذبا ومن يهوى الليل
جواندا خامسها يطلب استقبالا لها بدون استقبال الكعبة
يوم النحر سادسها يطلب رميها في ايام الشريق مع جعلها
عن يمينه سابعها ليس لها الا وجه واحد للرمي ثامنها انها
خارجة عن حد منى على الراجح فليست في ولا عقبتها من منى وان كان
رميها تحية منى كما ان الطواف تحية البيت مع حرمه عنه تاسعها
التكبير في رميها يوم النحر مع الرمي وفي ايام الشريق عقبه
كما يشعر به تعبير المجموع والايضا في هذا بالمعينة وثمة
بالتعقيب واستوجوب في المنح ومرر وابن علان في شرح
الايضاح بان الوارد وحالف في ذلك في بعض كتبه انتهى
الذي في التحفة وشرحي الارشاد وشرح بافضل اطلاقات
التكبير مع كل حصة بل عقب الاستوجاب في المنح بقوله
بدر ايت بعض المتأخرين قال والمعلوم في كلامهم المعينة
في الموضعين وقال بعد قوله في رمي ايام الشريق ويكبر
عقب كل حصة مرفيه ان المعتمد انه يكبر مع كل حصة
قد يمكن تأويل قوله عقب بان المراد عقب ارادة الرمي بها

ويؤيد

ويؤيد قوله كما سبق في رمي حرم العقبة اذ السابق فيها المعينة
اه وقال ابن الجبال والمعتمد مقارنته التكبير لكل حصة كما
في المجموع والمنهاج والرواية لا يقتضيه صيغة في الفصل
الثاني في رمي ايام الشريق من اختصاص من التعقيب يرمى
الشريق والمعية بحجرة العقبة وبه يشعر صيغة هذا اه و
اختصت مني بحسن فخر بل دفع ما يقبل من الاحجار وكذا
العداءة عن اللحم المشور والذباب عن الحلو وقلة البعوض
واستاعها **قوله** حتى يري بياض ابطه كذا هو ايضا في غيره
من الكتب لكن تعقبه في المنح انه من خواصه صلى الله عليه وسلم
انه يبغضه الا بطن فاطم على غير ذلك كما قاله الاسوي **قوله**
ولا يقف الرامي عند حرم العقبة لا يوم النحر ولا غيره تفاوضا
بالقول قال ابن الجبال كذا اعلوا به قال في المنح والتعليل به
غير بعيد قال تلميذه في من المختصر ولك ان تقول المتداول بذلك
يعارضه طلب ان يقف للشكر على قبوله اه فليتأمل ومحل
عدم سنية الوقوف عندها انها هو بعد الرمي والافس في غير
ذلك كما في رسالة الحسن البصري اي انه يجاب الدعاء عندها ولا يها
محل ما يعتنه صلى الله عليه وسلم لانها **قوله** الا لعذر فلا تقف
به فان كان لعذر عذر فأت به وقت الغضيلة فقط **قوله**
واستقار وقت الغضيلة من الكلام عليه عن المنح والتحفة **قوله**
وان دعها الباقي اي وكذا الموجب والمستاجر ان منع الناس من
ادمنها ومران مواضع الشك لا تملك **قوله** قاله في التحفة
قال فيها لا تبايع رواه مسما وقضية الاحاديث وكلهم اسند
يقصر على تكبير واحدة قاله المعتمد رادك نعل الماوردي عن الشافعي

تكرير شتين او ثلث تابع نواله كلمات بينها اه لكن في المنع
 وظاهر المجموع تقرب الما وردي وهو كذلك في الامداد والنهاية
 والاسنا والمعنى وهو ما اشار اليه بقوله وقال م راج **قوله**
 اودم الجبرانات اي لكل واجب كبيت مني والمخفورات
 بازكاب منهي عنه كالحلق **قوله** والافضل للذكر
 الخلق اتيانها وبعثا ولا نده صلى الله عليه وسلم اعدا للمحلقين
 بالرحمة ثلاثة ثلث للمقصدين ويات في المتن ما بين فيه **قوله**
 فيكم للمرة والحنث الخلق اي لانه سيؤهم كما بل يحرم بغير
 اذن زوج وسيد لا يمنع والدمنه وهو ملجئه الاسوي
 قال م راجه خلافه ما لم يود الى العقوق بان يتاذى اذ
 ليس بهين وزاد منع ما فوقه استمنا **قوله** ثم يده خل مكة
 اي بعد الرمي والذبح والخلق وهذه الاربعة مرتبة في
 الافضل على ما ذكره واما الجواز فيجوز تقديم ما شاء منها
 لانه صلى الله عليه وسلم ما سأل عن شيء منها قدام او اخر الا قال
 افعل ولا حرج **قوله** طواف الافاضة ويسمى اي طواف الركن
 وطواف الزيارة وطواف الصدر بفتح الدال **قوله** ثم يشرب
 من زمزم قاله في الحقة من سقاية العباس رضي الله عنه لا يتابع
قوله ثم يعود وجوبا اي ليست بها وقوله مبادرة ندكا
 اي بحيث يدرك اول وقت الظهر حتى يصليها بها لا يتابع رواه
 الشيخان **قوله** وهي افضل قاله في الحقة لانه فضيلة الاتباع
 ما يربوا على المضاعفة لخير من ان صلى الله عليه وسلم اقام يوم
 النحر ورجع فصلى الظهر منى ويعا منه ما فيه من جابر
 انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة واجاب في المجموع انه

فيها

طواف

طواف وصلى الظهر بمكة لا اول وقتها بل يرجع الى منى وصلى الظهر
 ثانيا اما ما صح به كما صلى في بطن نخل مرتين وذكر ابن
 المذر عوذ لك وعليه فتقوهم يعود الى منى قبل صلاة الظهر
 مشكلا بل حقيقهم ان يقولوا ليس ان يصليها بمكة ثم ياتي
 او بمكة لانها افضل وفي اول الوقت قاله في المنع **قوله** فهو
 سنة اي للاتباع فان خالف جاز بلا خلاف الا اذا قدم
 الخلق على الرمي والطواف ففعل الرمي من انه ينك وذلك
 لما في مسلم عن عبد الله بن عمر بن العاص قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واتاه رجل يوم النحر وهو يقف
 عند الحرم فقال يا رسول الله اني خلقت قبل ان ارمي قال
 ارم ولا حرج فناديته سئل عن شيء يومئذ الا قال
 الا قاله افضل ولا حرج وهو صحيح انه لا فرق بين الناس
 والمنعم فترتيب الجواز على عدم الشعور في روايات
 كقول راي فها سمعته يسئل يومئذ عن امر ما ينبغي او
 يجهل من باب ذكر بعض افراد العام وهو لا يخصه
 ففعل الجوابه عما قاله ابن د قيق العيد مذهب احمد الجواز
 للناس والجاهل فقط وهو قوي من حيث الدليل ثم
 قال ان القياس يوجب ما قلناه اي من عدم وجوب الترتيب
 اذ لو جيب هنا لما سقط نحو الشهور لا يسقط الترتيب
 بين الطواف والسعي بنحو السهو افاده في المنع وحاصله
 ان قاعدة حمل المطلق على المعيد يوجب مذهب احمد وهو
 ما اشار اليه مجدد وقتة بن د قيق العيد والقياس يوجب
 مذهبنا وكذا قاعدة ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه

وقاعدة ان ترك الاستغفار ينزل العوم لانه عليه السلام
 لم يستغفر السائل في خير من اجل فعله هذا وسهوا او جهلا
قوله ويدخل وقت غير الذبح بانتهاء ليلة النحر اي لصحة
 النحر به في تقديم ام سلة من مزدلفة لترمي قبل الفجر فزمت
 قبل الفجر افاضت وقبض الحلق والطواف بالترمي بجامع
 ان كلا من اسباب التحلل قال في الاسنا وغيره ووجه الدلالة
 انه عليه الصلاة والسلام علق الرمي بما قبل الفجر وهو صالح
 بجميع الليل ولا مضابط له فجعل المصنف مضابطا لانه اقرب
 الى الحقيقة ولانه وقت للرفع من مزدلفة ولذا ان فكان
 وقتا للرمي كما بعد الفجر ومن تاخيرها الى بعد طلوع الشمس
 للاتباع **قوله** والا فتوقفه فلو فعلها قبله وجبت عاداتها
قوله معتد لثين قال ابن الجعال والذي في الروضة
 والجموع اعتبار كعتين وخطبتين حفيقتين اي باقل مجزئ
 كما في القاموس وغيره اي واعماله حج ومر وغيرهما والله
 كما لم تطوع به او سولم ارتفعت الشمس ام لا وسواء صلى الامام
 والمهدي ام لم يصليهما ودم الحيران لا يختص به من اي
 كوف الدين وان اختص بالحرم والمهدي تطوعا مثلهما وعبادة
 الا يصحاح مع ترجمه لابن الجعال واما الدماء الوجبة في الحج
 بالتمتع او العذان او اللبس وغير ذلك من فعل محظور او ترك واجب
 فوقهما من حين وجوبهما وهو يوجبها المستقل في
 الايجاب وقد يجوز توذير بعضها كدم الغنمة بعد فراغها
 بخلاف الصوم اذ الاول حق مالي وهو يجوز توذيره على ثلثي
 السنين والثاني بدني وهو عيش توذيره على وجود السنين

مقالة
 اختلاف الاضحية فتذكر بالعيد واليام

ولكن الافضل فيما يجب منها في الحج ان يدعى يوم الترمين حمله
 ان لم يصح بسببه كالتمتع والا فكما في نحو ترك الميقات قبل زومه
 فورا ولا يؤخره ليوم النحر وخرج بما يجب في الحج ما يجب في العمرة
 غير دم التمتع كدم اللبس والا فضل ذبح بالمرور لا يتم محله
 تحلل العمرة **قوله** ومن تاخير غير الذبح اي من رمي وحلق
 وطواف افاضة اما الذبح فمن ان الاضحية وهدى التطوع
 والمذور انما يدخل وقت طلوع الشمس ومقتضى ركعتين و
 خطبتين خفيفات ويبقى لا خيرا يام الشريفي كما ياتي ولو
 فات ذلك الوقت انما ان فات بغير عذر وكزومه ذبحه
 في الاضحية والذين بعدها بعد خروج ذلك الوقت انما
 بذرا وجعل اما المتطوع به من الضحية او هدي فيفوت
 بخروج ذلك الوقت ولا يقضي وانما قضى النفل الوقت بعد
 خروج وقت من العبادة التي لا يتوقف ظهور شعارها
 على وقت مخصوص بل يظهر شعارها في كل وقت وانما يقيدت
 بذلك لمن لم يحر كونه فاضلا او لتكميل فريضة
 بها بخلاف الاضحية والرمي فانه يتوقف شعاده على زمن
 مخصوص فاذا خرج انشئ الشعار فانه فائدة في العقب
 اذ لا يظهر معه شعار فلو خرجها خارج الوقت ائيب ثواب
 الصدقة لا الهدي اه من ابن الجعال عن س المختصر **قوله**
 وما بدى به ماله دخل في التحلل اي وهو الرمي والحلق
 والطواف **قوله** مع الرمي اي مع اوله وقوله او نحو
 الحلق اي وهو التقصير وقوله الاذكى كالمخاض اي المختصر
 بالطواف وهي الاذكار التي تعلقت في الطواف **قوله** ويقطعها

اي التلبية قوله وكذا من حاته الوقوف اي يقطع مسجدا
 بالطواف هو ومن احسن عن الوقوف لانها شعائر الاحرام وقد خرج
 عنه او اخذ في اسباب الخروج عنه ومن حصر عنهما اي عن الوقوف
 والبيت يقطعها اي التلبية بقوله الذبح اي بالذبح ان قدر والافناء
 الما طعم حيث احصر ويبقى وقت ذبح الاضحية وهدي التلويح
 والنذر لا خذ ايام الترتيب ويجوز الذبح ليلا لكن يصح الا
 لصورة او حاجة كضيق نومه او اشتد جوع ساكنين
 فيخرج لذلك ولم يلا بلا كراهة **قوله** فلا اخر لوقتها
 لان الاميل عدم التافيت ولم يرد فيها **قوله** وهو عن ايام
 الترتيب اي والتأخير عنها استد كراهة **قوله** وهو
 اي تاخير الحلق والطواف عن فوجده من مكة استد قال
 في الحقة ولا ينافيه حله فاللاستوي ان طواف الواج يقع عن الركن
 لان هذا البقاء بعض نسكه لا يلزمه طواف وداع كما مر اي واذا
 لم يلزمه جاز له الخروج من مكة مع بقاءه ونقاء طواف الركن
 عليه وبحسب ان الوقفة حكمة تاخير التحلل الاول الى قابل
 لانه يصير محرما بالبح في غير شهره وكما ان من فاته الحج
 يلزمه التحلل اي فورا ويحرم عليه تاخيرها الى قابل لانه اشتد
 كما تبداه وابتداوه لا يصح وروى السبكي وروي ما
 ووقوف عرفه معظم الحج وما يعلم يتبع له مع تمكنه منه لا وقت
 فكانه غير محرم بخلاف من فاته فان معظم حجه باقي
 فيلزمه من بقائه على احرامه بقاءه حاجا في غير
 اشهر الحج ويؤتى له انه لو احصر بعد الوقوف فلا يلزمه
 التحلل والاستوي بان وقت الحلق يخرج بغير يوم التحلل
 والتحلل قبله لا يجب اتقا قابل الا فهل تاخير عنه

وبانه

وبانه يجوز الاحرام بالنافلة المطلقة في غير وقت الكراهة
 ومعد ها اليه وهو نظير مسئلتنا **قوله** ولو من منزل
 خارج عن حد الواس قال في الذبح وانما يجوز الحج على ما خرج من
 حد الواس بالحد من جهة في الزمان لان المبدأ هنا على شعر الرأس
 وهذا منه مطلقا ويزعل بشرته او الشعر المنسوب اليها والخارج
 المذكور انقطع نسته عنها وفيها قولها قوله فلا شراك
 دليله قوله تعالى يحلفين رؤسكم ومقصرين وخبر الصحاحين
 انه صلى الله عليه وسلم امر ابا محابة ان يحلقوا ويقصروا والحلاقة
 يقتضي الاكتفاء بمطوك اقل من اسمي اسم الجنس المقدر في محلين
 رؤسكم اي شعر رؤسكم اذ لا يحلف واقل مستأها ثلث
 ولا يعار منه فعلة صلى الله عليه وسلم المقتضي التعميم لانه محمول
 على بيان الافضل لما تقر به الآية واستدلال المص في الجمع
 ومن تبعه بان الاجماع قام على عدم وجوب التعميم غير
 صحيح لان احمد وغيره يقولون انه واجب على من يمكن
 تاويل عبارة المجموع بان مراد اجماع الحاضرين وهو لا يقتضي
 اجماع الكل خلا فالمن فهم منه ذلك وزعم الاستوي
 ان الآية تقتضي التعميم لان شعر فيها المقدر مصناف وهو
 للعموم ويرد ما قدرته ومن اين له فيها انه مصناف
 فلا يستدعي نفسه قال الطريق الى توحيد المذهب ان يقدر
 لفظ الشعر منكرا مقطوعا عن الاضافة التقدير شعرا
 من رؤسكم او يقولوا قام الاجماع ككافي في المذهب
 على انه لا يجب الاستيعاب فاكتملت في الوجوب بمعنى مجمع
 اه وهو توسيد ما ذكره الاقوله قام الاجماع فردود بما

منزله

تقرر واذا ازال اكثر من ثلاثة يقع له الثلاثة فربما والزايد نفك
 كما هو قياس نظائره اه لكن تقدير شعري في الآية منكرا
 تاويل بعيد **قوله** لا ثلاثة اجزاء واحدة واثنين اي لانه
 لا يصدق بذلك انه ازال ثلاثة شعرات وقوله ولا من غير الار
 اي لانه غير المأمور به في قوله تعالى روم وقوله تعالى روم
 ولا اقل من ثلاثة اي لانه لا يصدق بمسا اسم الجنس لما مر ان
 اقله ثلاثة **قوله** الا ان لم يكن مجموع اي غير الاقل من الثلاثة
 ويكن هنا تامة **قوله** فيجوز الاقل اي لانه الممكن والزيادة
 متعذرة وانما وجب الاقل لان اليسور لا يسقط بالعسور
قوله وهو ركن في الحج والعمرة اي الحلق افضل من
 التقصير والتقصير ابما يكون في العبادات ولجواز الجنان
 في جميعها لعل من حلق راسه بكل شعرة سقطت نور يوم
 القيمة وقيل انه ليس منك بل استباحة محظورة بمعنى
 انه شيء يباح له بعد ان كان محرما عليه كاليس والقار والامن
 والصيد ومن فوائد الخلاف جواز تقليمه على الرمي و
 الطواف ان قلنا انه تسك واستباحة تؤدى بهما ان
 قلنا انه استباحة محظورة ومنها ان التحلل الاول في الحج ان قلنا
 انه منك يحصل باثنين من ثلاثة واستباحة محظورة يحصل
 بواحد من رمي وطواف اقامته ومنها اذا جامع المعتمر
 بعد طواف وسعي وقبل الحلق فسدت حرته ان جعل نسكا
 وعلى القول بانده منك فقيل انه واجب وجري عليه في
 من ابى سيجاع والراجح انه ركن لتوقف التحلل عليه مع انه
 لا بد له **قوله** وما على صورهما اي كالتحلل بفوات واحدا

٢١٩
 فلا بد من الحلق في ذلك **قوله** فحكم الاحرام باق الى لا يعدم
 الماهية بالعدم احدا ركانها من حيث الاعتدال بها وان ائيب
 على ما فعله منها وعلى نيته في الجميع **قوله** او الحلق واحدا منه
 عقبه اي احرامه بعزم لانه يأتي وقت تحلله منها ولم ينبت
 شعرة ومثله لو احرم بالحج بحيث ان وقت تحلله منه ولم ينبت
 شعرة **قوله** فانه يصير حلالا لا بد منه اي لا يتوقف تحلله
 عليه بل على الرمي والطواف **قوله** وبين امرار موسى عليه
 تسبها بالحلقين قال في الحقة اجماعا وجبت الاذرع
 اختصاص ذلك بالذكر لان الحلق ليس مشروفا للغيره و
 الاسوي انه لو كان ببعض راسه شعر يستمر امرار موسى
 على الباقي سواء حلق ذلك البعض ام قصره على الوجه المشبه
 المذكور اي اذ هو كما يكون في الكل يكون في البعض وليس
 فيه جمع بين اصل وبدل خلا فالتزعية لا تختلف مجازا
 على ان هذا الامر ليس بدلا والا لوجب في البعض حيث لا
 شعرا بالكلية ولا يلزمه خلا فالمن زعمه ايضا انه لو اقتصر
 على التقصير ان يرمي موسى على بقيه راسه اه وفي النهاية
 بعد ومن لا شعر براسه الخ قال الشافعي روى عنه ولو
 اخذ من لحينه وفي المجموع عن المتولي ان سائر ما يزال
 في الطرف كذلك بل الوجه كما افاده الشيخ رحمه الله تعالى
 عدم التقيد بما يزال فيها وشرح القاضي بانه ليس للمقصر
 ما ذكره الشافعي قال ابن المنذر وروي انه صلى الله عليه وسلم
 لما حلق راسه قص اطرافه **قوله** فاذا نبت بعد الحج اي لانه
 لم يتعلق به الوجوب لان تعلقه حال طلبه وهو لا وجوب له

او شاربه شيئا كان احديهما للكل فكلوا عن اخذ الشعر

قول سقط عنه الواجب قال ابن الجعال في الحاشية ومن المقتصر
 وحالته في الايمان بعد فريضة في المجتوب فقال فيستمر اي بعد
 على احرامه حتى ينبت له شعر يزله وهو عاقل فيما يظهر لان
 فعله في مثل هذا المكان لغوا كان العايد منزله منزلة الثابت
 في الاحرام اه واستوجه عبد الرؤوف الاول **قول** كن لبد شعرك
 قال في المنح لانه لا يفعل غائبا الا من يريد الحلق فهو كتقليد
 الهدي عند القابل بوجوبه بالتقليد وخبر من لبد راسه
 للاحرام فقد وجب عليه الحلق ضعيف والمجيب وقفه
 على انهم والتبليد جعل نحو صمغ على الراس يمنع من الشعث
قول والحلق للذكر المحقق افضل اي غائبا لما ياتي قريبا اي
 للاتباع والاجماع ولانه صلى الله عليه وسلم دعا للمحلقين ثلاثا
 كما مر فيه وفي تقصير غير الذكر وانه لا يسن له الحلق الا
 في رابع صور مرت ويكره فيما عداها **قول** ويخرج واحد
 الحلق الى قبيل النفر واد عقبه عمر قال في المنح وقد ينظر
 فيه بانه لا يجوز له العزم حتى ينفر الاول فيكون
 بشبه وبين الحلق في اول وقته زمن ينبت فيه الشعر
 فلا معنى لتأخير الحلق الى العزم وعلى التزله قال عمر لآخر
 لوقتها فيمكنه تأخيرها الى ان يسود راسه فان فرض انه
 اخر الحلق الى قبيل النفر واد عقبه العزم ولا تستمر له
 الاقامة بحكمه اتجه ما قاله وقد يد له قوله والزمان يسر ما لا ينبت
 فيه ما حلق على انه حلق انه يلحق به كل من يريد الاحرام عقب
 الحلق كما نريد انشا عمر بعد اخرى كن يعمر كل يوم ثم نظر
 فيه باستوائهما وكأنه فهم ان مسألة النصف السابقة اي وهي

مالو اعمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه لم يسود راسه عند تحلل
 من الحج ان يحل افضل فينبغي تأخير الحلق الى افضل اليه ليقع الا
 افضل للافضل وبر من عمر في سنن مسلم لكن علة قبل ذلك
 بقوله لم يحصل في النسيك زالة شعره ويومحى قول الاموي
 لانه يقوم في كل سنك بواجب من الحلق او التقصير في
 ثواب الواجب ويدخل في الدعاء المحقق والمقتصر في فعل
 العلة الاولى يتجه في المسألة الاولى انه سن الحلق فيمنع مطلقا
 اليه ليقع الا افضل في الافضل وفيه علة الثانية لا ستواءهما
 اي العمرتين في الفضل وعلى العلة الثانية اي يحصل في
 النسيك زالة شعر يتجه ان يقال في الاولى ان عزم على
 الطهارة اي بعد الحج قبل ان ينبت شعر سن له التقصير
 والاسن له الحلق هذا ميل اه **قول** لان الحتم احق
 بالافضل ومر عن الحاشية انه يتخير في جعل الحلق فيما
 شاء منهما لا ستواءهما على العلة الاولى وان لا يحلق الا في العزم
 الاخيرة على العلة الثانية وهو المراد بما قاله المصنف لان الحتم
 بالافضل احق **قول** ومن نذر الافضل في حقه تعين
 اي بان نذر الذكر الحلق وغيره التقصير فيتعين ما نذر
 ليس للحج بل حكم الحج على ما كان قبل النذر من اجزاء التحلل
 بكل منهما ولو بالتلف وان كان ذلك مخالفا للنذر اذ لم يحل
 حكمه وللنذر حكمه **قول** ويلزمه اي ترك الواجب عليه
 بالنذر دم ولو نذر حلق راسه فقصر بالتلف فيحل
 يلزمه دمان لانه نذر الحلق والتعيم وقد اخل بالحلق
 بالتلف والتعيم بازالة البعض فقط يظهر انه يلزمه

شأنهما

اي انما يشترط في نذر الحلق
 ان يكون نذرا في حقه

دمان لانه ترك واجباين وكل منهما فيه دم كما يقتضيه عبارة الايض
 وهي مع شرحه لابن الجاهل امام من نذر الخلق في وقتها اي بان قال
 خلق راسي فلا يجزيه اي عن نذر التقصير ولا النقص ولا
 الاحراق ولا بد في حلقه من استئصال جميع الشعراي بنحو
 موسى من كل محدود كما في المنع بحيث لا يظهر منه شيء في مجلس
 الخطاب كما في التحفة لذي البصر المعتمد لكما في الامداد
 والنهاية **قوله** الا لعذر اي فيكف عنه مع العذر غير الافضل
 عن الافضل وعبارته ابن الجاهل ومن نذر الافضل في حقه تعين
 ولم يجز غيره عن نذر بل يسلكه الا لعذر فلا يتعين النذر
 الافضل كتبليد بنحو صحيح احوج المرأة الى المفعول في حتمها
 اي وهو الخلق فيجزيها عن نذرها التقصير كما يجزيها
 في نسكها ولادم للعذر وكذا ذكر نذر الخلق فقصر الجرحه
 براسه فيجزيه التقصير ولادم للعذر قال ومع عدم العذر
 لا يبقا الا افضل في ذمته بل يسقط عنه ويجزيه المفعول
 عن نسكه ويلزمه دم كدم المتبع **قوله** كذلك نذر الخلق
 تمثيل لمن نذر الافضل في حقه وقول **قوله** فيستأصل
 الشعر بنحو موسى اي فلا يجزيه التقصير ولا نحو النوق كما
 مر وقول **قوله** بحيث لا يرامنه شياء في مجلس الخطاب
 مر عن التحفة ولذي البصر المعتمد كما مر عن الامداد والنهاية
 والاولى بنا يرى للمفعول ورفع يدي على انه نائب الفاعل
 وعلى بناءه للفاعل ففاعل ضمير مستتر فيه عايد على الناظر
 المفهوم من المقام وان لم يتقدم له ذكر **قوله** هذا انهم
 اي وما تقدم في النذر حيث عم لجميع الراس كقوله لله علي

خلق راسي او خلق كل راسي فان الاضافة في راسي للعموم لانه
 مفرد مضاف فيعم جميع راسه اي شعره ومثله كل راسي بالاولى
 وانظر ما الفرق بين هذا وبين راسك في محلين راسك **قوله**
 اما لو اطلق اي بان اطلق نذره عن التعيم فيكفيه فلا مغ
 شعرات قال ابن الجاهل واعتز منه بعض اخواننا بان خلق
 الثلاث قبح مكره فيكفي جعل الاطلاق عليها وجوابه ان
 خلق الثلاث الشعرات ليس مكرها وانما المكروه الاقتصر
 عليها كما لا يثار بركة وغسل اليد مثله في الوضوء مرتين
 فمورد الكراهة غير مورد الطلب فلا تنافي بينهما في راسك في الختم
 اجاب بذلك اعتراض الاذري على اصحاب فله الحمد والفرق
 بين خلق راسي والخلق اي وان كان كل من ال والا مضافة
 للعموم بان قرينه العموم في الاضافة لم تعارض فاثبت
 بخلافها في اوله الخلق لان ال كما تحتمل الاستغراق تحتمل
 الحقيقة والمابهية ولا مخرج فعلنا باصل برادة الذقة بل
 العموم فيه بعيد فانه لم يرتبط بخلق فكنى مستماه ويجري
 ذلك التفصيل كله في نذر غير الذكر التقصير المطلوب
 منه قال في التحفة وظاهر كلامهم ان الرجل لا يصح نذر
 التقصير وعليه فهو مشكل لان الدعاء للمقصود يقتضي انه
 مطلوب منه فهو كذا في المشي وقد يجاب بان انه انظم لكونه
 مفضولا كونه شعار النساء عرفا بخلاف المشي ومقتضا
 انه لا يصح نذر المرأة الخلق لانه ينضم الى كونه مفضولا شعار
 الرجال وفي ابن الجاهل قال في ثم المختصرا ما من نذر المفعول
 في حقه وقلنا بصحة نذره فلا يتعين بل له العدولة الى الافضل

بلاد والفرق بينه وبين من نذر المشي فركب حيث يجب الدم ان
المشي مقصود لكس النفس بمشقة اه ومقتضاه صحة نذر المرأة
الحلق وانعقاد على قوله وعليه فليست الفرق بينه وبين عدم
صحة نذر الذكر التقصير كما مر **قوله** كثير من العامة
يعتقدون ان خلق بعض الراس تقصير ويفعلونه النساء وغيرهم
وهو خطأ فينبغي تبينه لهم على ذلك لانه مكروه وللذكر وغيره كما مر
وكما ان الافضل للذكر خلق راسه كله فالافضل لغيره تقصير
كله بان ياخذ قدر اربعة من جميع راسه والاقصار على البعض
مكروه للخلاف في القوي في وجوب التقصير وقال سمعنا بوحد من
كراهة القزع ان تقصير الرجل جميع راسه افضل من
خلق بعضه وهل خلق البعض افضل او تقصير فيه نظر اه
والا فليس كراهة الخلاف في القزع وفي الثاني كراهة وخلاف
الاولى فتأمل **قوله** ومن في الخلق اخ وزيد على ما ذكره انه
يندب كونه بعد رمي جرم العقبة وان لا يشارط الخلاق بان يعطيه
ما يظلم به نفسه ابتداء وان يكبر عند الفراغ وفي الحق معه
وعقبه اقتدار بالسلب وقال الزعفراني يسن ان يمسك ناصيته
بيده حال الخلق ويكبر ثلاثا مستقار فيقول اللهم هذا
ناميتي بيدك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القيمة واغفر لي
ذنبي ولو في غير اعدام عبارة عزم ويسر جميع ما ذكر من
السنن لخلق ولو في غير نكاح وفي النهاية وغير المحرم مثله
فيما ذكره غير التكرار **قوله** ويسر في التقصير النيام اخ
عبارة عزم ويقاس التقصير بالخلق في جميع ما مر في الخلق
وفي ميثار العزم لابن الجوزي عن بعض الائمة قال احظت

قوله

من خلق

خلق راسي في خمسة احكام عليها اجام انيته بمنى فقلت لكم خلق
راسي قال اعرف اني قلت نعم قال المسك لا يشارط عليه اجلس
فجلست مخفا عن القبلة فقال استقبل فحولته واددت اني اخلق
الحاجب الايسر قال ادرا الامين فادرت له فحعل يخلق وانا ما كنت فقال كبر
فكبرت فلما فرغت فقت لاذهب قال صل ركعتين ثم امض فقال
من اين لك هذا قال رايت عطا ابن رباح يفعل لكن قال في الخ
ان هذه الركعتين مكروهان لتي بعد السعي اه ومزان القياس
حرمتهما وعدم انعقادهما بشرطه المتقدم **قوله** فرفع
اليخ تملان اي يحل للحرم باليخ بفعل بعض اعماله بعض محرمات
وفعل بعضها الاخر باقيها وبعضها لا يتوقف على فعله حل
محرم بالاحرام كرمي ايام الترتيق ومبيت مني لهم يندب تاخير
الوطئ عن ذلك كما ياتي قاله الكردي **قوله** وهو الذي
مر الصوم اي لما ياتي ان دم ترك الرمي دم ترتيب وتؤدى كذا
ترك كل واجب او ما في معناه **قوله** كما في النهاية والختمة
قال فيها كما قاله وان طال جمع في اعترافه تنزيلا للبدل
منزلة البدل وانما يتوقف تحلل المحصر الخ ما قاله المعص هنا فيه
قوله بغير الرمي اي وهو الخلق والطواف **قوله** والثاني
اي من الثلاثة التي يحصل بان تثنين منها التحلل الاول للخلق
او التقصير اي الازالة كما مر **قوله** الثالث الطواف المستوع
بالسعي الخ ويقدم ما شاء من المذكورات وهذا بناء على ان الخلق
بشكل سواء قلنا انه ركن ام واجب فان قلنا انه ليس بشكل فالتحلل
الاول يحصل بواحد من رمي او طواف ويمتنع تقدم الخلق على
احدهما كغيرهما هو استباحة محظور من لبس اودهن او غيرها

كما ذكر قوله وبسبب الغيب الخ اي لا يتباع في غير الدهن والمحاق للدهن
 بالعلية **قوله** ويجعل به اي بالخلل الثاني ما بقي من محرمات
 الاحرام اي فيجعل به جميع المحرمات اجماعا بفعل الثلاثة المذكورة
 التي هي الرمي والحلق والعقبة يوم النحر والحلق والطواف وان بقي
 عليه بقية الرمي والمبيت فيأت بها بعد ذلك وهو غير محرم
 كما يخرج المملي من صلواته بالتسليم بالاولى ويطلب منه
 الثانية **قوله** فان لم يفعله بقي محرما اي فان لم يفعله الثالث
 من الرمي والحلق والطواف بقي عليه حكم الاحرام بالنسبة للمحرّم
 ما يتعلق بالناس من وطئ وبشارة وعقد عليه وان كان
 في حكم الحلال بالنسبة لغير ذلك **قوله** وطاف للوديع حسب
 عن الركن اما حسابه عن الركن فلما مر مرارا انه حيث دخل
 وقته لم ينصرف لغيره وان نواه غيره واما عدم وقوعه من طواف
 الوديع فلما ذكر ولا يصح الا لمن فرغ عن جميع اعمال
 نسكه كما مر ايضا وياتي انه مع بقاء واجب كالرمي لم يمتح فليكن
 مع بقاء الركن لكن يشكّل انه اذا كان مع بقاء الركن لا يلزمه
 ولا يمتح منه فليكن ياتيه به لانه لا يكون مثله عبثا قلنا هو
 كرمي الحج في غير اشهر وهو لا ينعقد بحال عمره ويكون ذكره
 كذكرها قال في المنح هنا وفيما مر في الاحرام لان الاحرام
 اي وغير من الاركان كشدة تعلقه ثابت فيه الصيغ المختلفة
 بعضها عن بعض حيث لم يكن اعمالها في بعضها فلا وجه
 للحرمة ح الا ان يجعل على ما لو قصد بالاحرام بالتح في غير اشهر حقيقته
 بان يصير متبسا به لانه في قصد التعبد بعبادة فاسدة وان لم
 تكن عبادة فاسدة لان الحج ولو مع هذا التعبد ينعقد

قوله فان لم يكن عليه حلق الخ اي فيسقط الحلق لعدم وجوده وحده
 وهو الشعر كما يسقط غسل اليد في الوضوء لفقدتهما وقوله
 كما في التحفة اي غيرها الا ان يفرض في ذكر ذلك هذا التفتاء
 فاعلم فيه قوله ويجعل به اي بالخلل الاول الذي يحصل بالثلاثين
 من ثلاثة كما مر صرح

عمره اه وبذلك يقال هنا ومن زيادة بسط في ذلك **قوله** فان
 قلت هل يحرم ذلك الخ مر ذلك ايضا قبل بخواربع ورق **قوله**
 وزاد السليبي الخ اي هذه السيد عمر يقولهم بين اخذ بشي من
 شارب بعد حلق الرأس مع قولهم يجوز تقديم الحلق
 على الرمي والطواف قال الكودي وعليه فصار الحج ثلث تحللات
 اولها وهو الحلق او ما في معناه فيجعل به شعور البدن
 وثانيها يجعل به ما عدا نحو الجماع من مقدّماته وعقد النكاح
 ايجابا وقبولا وثالثها يجعل به الجميع واعماله في المنح يختص
 الايضاح في هذه الاثلاث في شرحه واستقوه هو عدم الحاق الطهر
 بالشعر في ذلك وجبى في الفتا والايحاب على انه لا يحل ازالة
 شعر البدن الا بعد اثنين من الثلاثة الاعمال وجرى الزركشي
 على ان ابا حنيفة حلق غير الرأس انما هو لدخول وقت حلقه مع
 الرأس فلو احدث كما حرم بالاحرام كذلك فليس من باب الخلل
 ورد في المنح وقال عبد الرزاق في من المنح ما نفضت من يوم
 كاهم الاصحاب ما قاله الزركشي **قوله** هو الوجه عندنا قال
 وج فليس بالخلل الا تحللان ثم قال ويدخل حل ازالة غير شعر
 الرأس بدخوله وقته فيحوز ازالة قبل الرأس وبعد ومعه
 اه قال ابن الجاهل وهو الذي يحبه اه وما ورد به في المنح على
 الزركشي هو انه يلزم على ما قاله ابا حنيفة ازالة شعر غير الرأس
 قبل ازالة شعر الرأس لدخوله وقته بدخوله وقت حلق
 الرأس وليس كذلك وقد يجاب عن اقتضائهم تحللين
 باد شعر غير الرأس تابع لشعر الرأس لانه من جنسه فاد معني
 لحل احدهما دون الآخر فلم يحز هذه مستقلا اه فانظر

قوله فله معنى لكل واحد من الاخر فانه في معنى انهما يحل
معاً وهذا هو الذي قاله الزركشي فليحرم **قوله** ولا يست
الوطي قبل رمي ايام الشريق وقيل لا قال الكندي قال
في المنع ومرروا بن علان المناسب للتعبير بلاسن الوطى
لا بسن عديم الوطى لانه يحتلج له دليل وقال ابن الجعال
قوله قال الشيخان ويستحب تأخير الوطى عن رمي ايام
الشريق ليزوله عنه اثر الاحرام وتعلق **قوله** ابن الرفعة
عن الجمهور واعتز منه المحب بانه يستكمل عليه خبر ايام من
ايام اكل وشرب وبه حال وحبر انه صلى الله عليه وسلم بعث
امرسة لتطوف قبل الفجر وكان يومها فاحب رسول الله صلى
عليه وسلم ان تقا فيه ليواقعها وبوب سعيد بن منصور في
سنه باب الرجل يزور البنت ثم يواقع اهل قبل ان يرجع
الى منى واجاب في النهاية والمغني عن الحديث الاول بانه
بيان الجواز اي وكذا في المنع قال مولانا السيد وانت خير
بعد هذا التأويل جداً مع ذكر الاكل والشرب بعد ذكرهما
قريبة واضحة ان المراد مشروعية كنهما اه **واجاب**
في المنع عن الحديث الثاني بانه واقعة حال فعلية والتعبير
بانه صلى الله عليه وسلم احب ذلك بحتم ان يكون من فهم الراوي
ودقايع الاحوال سقطها الاحتمال وهو ارادة صلى الله عليه
وسلم بذلك بيان الجواز لان ذلك مما يخفى ويحتلج الى ظهوره
في هذا الجمع العظيم بدلالة الفعل التي هي اقوى من دلالة القول
واستحباب الطيب بين التحليلين لا يقتضي نذبه للجماع بعد
كما هو ظاهره وقد يقال الجواز معلوم من فعل التحليلين وانما

الذي

الذي يخفى ويحتلج الى ظهوره هو النذبة فبينه صلى الله عليه وسلم
بدلالة الفعل التي هي اقوى من دلالة القول فتأمل وانت
خير بان تقديم ام سلمة يحتمل كونه لغرض غير الجماع لها
اوله عليه السلام بل هو في غير الجماع اظهر لانه مما لا يطلع
عليه ولا على ارادته بخبر تعالى ولا لانه مما يستحيا من ظهوره
والاطلاع عليه **قوله** واما العمة فليس لها الاقلال في القصر
زمنها غالباً كالجنازة بخلاف ما جعل له تحلات لانه يطول
زمنه رحمه وتكثر اعماله فايح بعض محرماته في وقت
وبعضها في وقت اخر تخفيفاً للمشقة بخلاف العمة وتغير
ذلك الحيف لما طال زمنه جعل لا ارتفاع محظراته تحلات
انقطاع الدم والفصل بخلاف الجنازة لقصر زمنها لم يجعل
لها الا تحلل واحد كالعمرة لقصر زمنها غالباً **قوله** وبين
الحاج ان يكره عقب صلاة ظهر يوم النحر سوا كان في منى
او غيرها **قوله** في النخبة لانها اول صلاة تلقاه بعد تحلله باغتيا
وقته الافضل وهو الصبح وقطبت له انه لو قدم على الصبح
او اخره عن الظهر لم يعتبر وهو محذور خلافاً لمن اناطه
بوجود التحلل ولو قبل الفجر اذ يلزمه تأخيرها بتأخير التحلل
عن الظهر وان مضت ايام الشريق وهو بعيد من كلامهم
وانه لو صلى قبل الظهر نكحاً او فرضاً كبر الا ان يقال
ان غيرهما تابع لهما في ذلك فلم يتقدم عليهما اه وفيه ج و
غيره تبعاً لهم ان العبرة بالتحلل فمتى تحلل كبر والا فله **قوله**
وان صلاة الجعد الوقت اي فمادام لم يصلي لم يكبر لان غيرهما
تابع لهما وان كان التكبير شعار الوقت لا الصلاة **قوله** الى حيث

صبح احزاب يوم التثنية فيكون للصبح ثالث ايام الشريفة وان نزل قبل
 ذلك او لم يكن يعني اصلا ولا ينال فيه قولهم لانها اخر صلاة يصليها
 يعني لان ذلك باعتبار الافضل من التقابلها الى النفر الثاني واخير
 الظهر الى المغرب وقال الرشيد في قول المنهاج ويختتم بصبح
 ايام الشريفة اي من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من العلة والا
 فمن العلوم انه بعد ذلك غيره فيطلب منه التكبير المطلوب
 من كل احد الى غروب ايام الشريفة فليست له واقرة به
 وغيره **قوله** وغيره يتكرر من فجر عرفة الى ظاهرا انه جرى
 على ما عليه من ان العبادة بالفجر وان لم يصلها وبالغروب اخر
 يوم منها وانما يتكرر بعد سنة الصبح وغيرها متاصلة قبل
 من الصبح وبعد ما مضى بعدة عصر احزاب ايام الشريفة
 الى المغرب الى المغرب واعتمد على انه لا يتكرر الا بعد من صبح
 يوم عرفة وينتهي بالتكبير بعد عصر احزاب ايام الشريفة
 لو صلى بعد عصره قضاء او نقلا لم يتكرر فقد اختلف في ذلك
 في ذلك في الابتداء وفي الانتهاء **قوله** فيقول الله اكبر الله اكبر الله
 التثنية وان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ويكرر هذا ما تيسر
 هذا من عليه الشافعي وجمهوره مما بنا قالوا فان اراد الزيادة
 على ذلك فحسن ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر وسبحان الله بكرة وار
 لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون
 لا اله الا الله وحده صدق وعده ومنه عباد وهم الاحزاب وحده
 لا اله الا الله والله اكبر وقال جماعة من اصحابنا لا بأس ان يقول
 ما اعتاده الناس وهو الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
 والله الحمد وفيه كلام منه روي عن الشافعي الى ان يكبر

من الله
 اكبر

الله اكبر

والله

والله الحمد وفيه رخصة واحمد وابن المبارك نقله في تهذيب الاذكار عن البحر
 من حيث تكرر ورفع اختصاص التكبير بالاقوات المذكورة
 من حيث تكرر ورفع الصوت به فيها وجعله شعارا لها
 والا فلو استغرق العمر بالتكبير كان حسنا **قوله** فصل
 في بيت مني قال في المنح اعلم ان من يجوز فيها الصلوات فكنت
 بالافق وعدله فكتبت بالياء والاعلى تذكرها سميت بذلك
 لكثرة ما يعني اي يراق بها من الدماء وقيل لانه تعالى بمن
 فيها على عباده بالمغفرة **قوله** وما يتبع ذلك اي من
 الرمي والنفر والدم وطواف الوداع وولاية الكعبة **قوله**
 ما بين وادي محسر واول العقبة التي يلصقها اي فني ما بين
 هاذن فليس تحسروا اول العقبة منهما وقد تذاذك عن
 المنح عن الشافعي وغيره وهو المعتمد **قوله** معظم ليالي طرف
 زمان متعلق بالبيت اي يجب البيت يعني معظم كل ليلة
 من ليالي ايام الشريفة بازيد في كل منها على نصفها
 ولو تحرك **قوله** لزمه دم اي دم ترتب وتقدر كما ياتي
قوله وفي ترك ليلة مد الحرام ان في ترك بيت ليالي
 من الثلاث دما وفي ترك ثلاث من حصص الجهرات فاكتر دم
 اي وفي واحدة من احداهما مد طعام وفي ثنتين مداين
 فان تجز عن الا طعام ففي الواحدة يومان يجب كونها بعيد
 ايام الشريفة فاما ان تعدى بالترك وثلاثة اذ ارجع وفي ثينين
 ثلاثة ايام قبل رجوعه وحسنه اذ ارجع وجاهده ان في الثلاث
 دما تجز فصور عشرة ايام لانه دم ترتب وتقدر ففي الواحدة

من الله
 اكبر

ثلث العشرة وهو بتكبير المنكر بعبارة فيصوم ثلاثة عشر يوما
 محله وهو بتكبير المنكر يومان وسبعة عشر يوما إذا كان يوم
 ثلاثة بتكبير المنكر وقيل بذلك العبارة ثلاثة أيام وثلاث
 عشر يوما ولا كسر وسبعة عشر يوما ثلاثة بتكبير المنكر
 قاله وليجبر الكسر قبل القسم والثاني بعدها وأما وجوب
 المصانع أن الدم دم ترتيب وتعديل وهو لا يطعم فيه فلامه
 لما الحف بدم التمتع الذي لا يتصور وجوب بعضه ولم يكن فيه
 الملام أو صوم وتبعض الدم عسر وكذا الصوم إذا يلزم تكبير
 المنكر ينقل الجهر أخفى من السهولة فنزل المذموم كذا قال
 عنه وهو الدم في كونه موبيا فلا يعدل القادر عليه لثلاث القوم
 ويجوز الدم عند في المنع ولو اجتمع ثلث دم في حصة أو ثلثه
 في حصة بجزءه وفيه شرعي لا يرشاد وظاهر كلامهم وجوب المذ
 في الحصة وإن قدر على السقاء أي أنه لا يلزم بحيث قدس
 على المشاة أحزاب ثلث شاة وهذا لا ينافي حوز ثلث شاة لأنه
 الأصل وإن كان الواجب هو المذ كما أن طريقه قبلته في نقل
 السفر ويجوز أخرافة القبلة **قوله** أو ترك بيت النائية
قوله فتفرغ غير صحيح لأن صحة المنفرد الأول إنما هو لمن بات الليليتين
 قبله **قوله** وكذا الحكم فيمن نذر من اليوم الأول أي والعرض أنه
 ترك بيت الليلة قبله وجب عليه أن يعود وبيت الليليتين
 بعده فأن لم يعد فدم كامل أما من نذر في اليوم الأول وقد بات
 الليلة قبله فلا يجب عليه إذا لم يعد إلا مدين لليليتين الأخيرتين
 بعده لأن لم يترك بيت الثلاث كلها **قوله** وفي الفتح الخ كذلك

الامداد وهو لا يخالف ما من عن الحاشية كما مر **قوله** فإن عجز
 عن المذ أو الذين أي الذي هو أو صاعدا بدل عن بيت ليلة أو
 ليليتين أو عن نذر في حصة أو حصاتين ومزدك وفيه
 قولان يكمل المنكر قبل القسم ومن يكمله بعدها واعتقد الأول
 حج وعزاه بـ ج إلى مر والزيا دي واعتقد الثاني العلامة النيلي
 في شام الدنا ونقل عن شيخه السهموي وقال ابن الجعال وهو
 القياس وما ذكره هنا وفيما يأتي في الدماء أنه يصوم عن كل مذ
 يوما هو مري ثالث ولما روي عنه قاله وإنما يعدل إلى الصوم عن
 كل مذوم كما في دم الترتيب أو التحير والتعديل **قوله** فإن كان
 بعد العزوب بها لم يبيت تلك الليلة الخ قال في المنع للفرق
 لأن شغل الرعاية تنقطع ليلة بخلاف أهل السقاية عابدين
 فإن فرغ من احتياج الرعي أو الحفظ ليلة فهم كأهل السقاية
قوله ويسقط المبيتان الخ أي بيت مزدلفه ومعنى لأن عملهم
 لا يختص بالتمار كالرعاة ومن نذر لو عجزت عليهم الشمس وهم
 في من لزوم الرعاة المبيت دون أهل السقاية ما لم يحتاج الرعاة لذلك
 كما مر **قوله** سواء خرجوا الخ أي لما مر من أن عملهم بهذا
 وليلة بخلاف الرعاة **قوله** والأولى للرعاة الخ ويجوز تأخيرها
 إلى آخر أيام الترتيب بلا كراهة وعبارة الحفة ومعنى كون الرعي
 عذرا على المعتمد عدم الكراهة في تأخيرها للعذر والافهم مساويغهم
 في الجواز فإن فرغ من حرفة على أخته لو عاد للرعي الذي يدركه به
 كان معنى الرعي عذرا لعدم الأثم أي لما يأتي من أن الرعي
 نفسه لا يسقط إلا إذا عذر فعله بنفسه وبناؤه بخلاف
 المبيت **قوله** ويسقطان أي المبيتان عن خاتين الخ وكل

ما عذر به في ترك الجمعة والجماعة مما يتا في هذا عذر هذا ايهم قال
في الخلق وشئت عن نزل مكة قد دخل عليه الليل بها فنام فلم يستيقظ
الا وقد ذهب معظم الليل فهل النوم عذرا واجبت اخذ اما
تقرر بانه ان غلبه النوم كان عذرا والا فان غلب على قلبه انه
يستيقظ ويدرك معظم الليل يعني فام يتفق له ذلك فلا شيء عليه
والا لزمه الدم والاثم لا باحة النوم له في الاول دون الثاني
نظروا ما قالوه في النوم في وقت الصلاة ويأتي في النوم هنا
قبل الوقت ما قالوه ثم من الخلاف في انه كالنوم في الوقت
ام لا اه والمعتمد انه ليس مثله لعدم التكليف به قبل الوقت
قوله ومن بين اي او صياح مريض بترك تعبد وقوله
لو بات اي لو بات يعني صناع مريض بترك تعبد **قوله** او
اشغل عنه اي عن البيت **قوله** غير سائر عورته لو قال
ولو زائد على سائر عورته كما ناولي وعبارة المنع او يعجز
عن لباس لا يق وان وجد سائر عورته **قوله** قاله في النهاية
اي مع بعض زيادة على ما فيها وفي نسخة قاله في النهاية
اي مع بعض زيادة واستنبط البلقيني **قوله** واستنبط
البلقيني من هذه المسألة اي مسألة ان العذر يسقط وجوب
البيت يعني مثلا كذا يسقط وجوب البيت بغير رسة
شرط بيته بها وتوابع في اخر الجعالة من النفقة ان الولي
ابا زرع ا فتي فمن شرط الواقف قطعه عن وصيته ان عاب
فغاب لعذر خوف طريق بانه لا يسقط حقه بغيبته قال
ولذلك سواه اه ومثله في النهاية لكن قيل في شيء عليها
بحا اذا تاب او عجز عن الانابة والاستقط حقه ولا يأتي هذا

البلقيني

البلقيني في مسألة البلقيني هنا اذ لا يبابه في حيث منى لكن في
تقرر موثوق به للعلامة الجمل على النهاية ان المعتمد انه سقط
من جاكيتته بالتسقط **قوله** وان ما ذكره في الاحصار الخ اي ان
المحصر لا يتحل الا اذا احصر عن ركن اما الواجب فلا يتحل بالمحصر
عنه كبيت منى بل يجبره بدم وان عذر بالمحصر كما يأتي في الاحصار
قوله بعد صلاة ظهر يوم الخميس قاله في النفقة وهو مشكل
لان الاحاديث الصحيحة مفرجة بانه صلى الله عليه وسلم انما فعلها
منى واجبت عنه في غير هذا الكتاب بما فيه نظر ومكلف انتهى
وسبقه الى ذلك في الاسنا **قوله** ثم كذلك ثاني ايام التشرقي اي
كذلك ثانيا بعد الظهر اي **قوله** لسلك حرج حضورهما اي
الخطيبين **قوله** والاغتسال له اي لحضورهما لانه بين لسلك
اجتماع **قوله** ان تحلل في يد في التطيب فقط اما الاغتسال
فمستحب مطلقا **قوله** سبعون حصاة اي للثلاث بالجمرات
في كل يوم من ايام التشرقي الثلاث كل واحد في كل يوم سبع
فللثلاث في الثلاثة الايام ثلاثة وستين وجرم العقبة يوم
الخميس **قوله** فانه يفرخ اشار بذلك الى ان شروط النفر
الاول ثمانية لكن منها دخل في غيرها فتعود الخمسة
الاولى ان يفر في اليوم الثاني من ايام التشرقي الثاني
كونه بعد زواله الثالث كونه بعد الومي بجميعه وهذا ليس بشرط
عند الامام وهو ظاهر الروض والروضة لكن فيه دم ان غرت
الشمس ولم يدرم الرابع ان يكون قد بات الليلتين قبله يعني او
تركها لعذر الخامس ان ينوي النفر السادس ان تكون النية
مقارنة للنفر قال في النفقة والالزمة العود الى منى اذ الاصل

وحي

وجوب بيت ورمي من كل امام يتجمل ولا يسمى متجمل من ارادة
 اه لکن هذا الشرط يعني عنه اشتراط نية النفر لان النية قصد الشيء
 مقترنا بفعله السابق ان يفتر قبل غروب شمس اليوم الثاني والا
 لزمه بيت الثالثة ورمي يومها وهذا يعني عنه النفر في
 اليوم الثاني لان ما بعد الغروب ليس منه الثامن ان لا يكون
 في عزمة العود الى البيت وهذا يعني عنه ذكر النفر اذ هو مع
 عزمه على العود لا يسمى نفرا واحدا ان الجمال من كون النفر بعد
 الرمي ان من بات ليكتن ورمي الجمرتين الى ولتين ثم وصل
 لجرم العقيقة ليرميها فهو خارج عن قتي اذ ليس به ولا عقيقتهما
 منها كما مر فاذ ارماها لزمه الرجوع الى حدمي ليكون نفر النفر
 الاول نعم نفر قبل الزوال او بعده وقبل الرمي ثم عاد قبل
 الغروب ورمي قبل الغروب جاز له النفر جنتين كما سيذكر
 وهل يزداد شرط تاسع وهو ان يكون نفره المقارن لبيت من منى
 يخرج ما قاله سم من الاكتفا بالنفر من خارجهما او لادن الكلام
 في النفر من منى **قوله** والنفر المتحرك الى بيتي على خلافه ومرار
 الا في تعريفه انها لو ضربت الشمس حاله الرخالة ولو قبل انضاله
 من منى جاز عندهما او غابت وهو في شغل الارحال لم يجز عند
 مر بقا لالسا والعذر والابحاج على ما في المتن واخذ به
 جواز في جميع كتبه الاش بافضل وشيخ الاسلام في بعض
 كتبه والعني وغيرها **قوله** جاز نفره جواب لقوله السابق
 فان نفر في الثاني قاله في الحق ولا دم عليه لانه فمن تجمل
 في يومين فلا اثم عليه والاصل فيما لا اثم فيه عدم الدم وغلووه
 بانه اتى بمعظم العبادة ويلزم منه انه بات الليلتين قبله

وحي

ورمي قبل النفر قاله الاسوي ويحي طرد في الرمي ايض واما ختم
 النفر افضل للاتباع **قوله** ولا يد فيها اي لانه بدعة كبر
 قاله ابن جماعة وان قال به بعض المالكية والحنابلة **قوله**
 وهو الامم اكاد قاله في الحق لکن في المجموع عن الماوردي
 ما يقتضي حرمة اي حيث قال وليس للامام النفر الاول
قوله لم يسقط شيء اي من بيت الثالثة ورمي يومها
قوله ولو نفر النفر الاول بعد الزوال ولم يتم الرمي انسخ
 لکن مر عن الامام انه لو نفر بعد الزوال من غير رمي سقط
 عنه بيت الثالثة ورميها كما لو رمي ولكن عليه دم
قوله فادعيت قبل عود فاته الرمي اي لانه ينفر مع
 عدم عود قبل الغروب اعرض عن منى والناسك فقوله
 وان بات ورمي بعد غايبة لقوله فيلزمه قد ينهما **قوله**
 وان عاد قبل غروب الشمس عبارة غير كالاسنا فان لم
 لغرب فاقوال احدهما ان الرمي انقطع ولا ينفعه العود ينهما
 يتعين عليه العود ويرمي ما لم تغرب الشمس فادعيت تبين
 الدم بالثبات بخيار بين الامرين اه حجة المؤلف على الثاني
 وهو المعتمد **قوله** لزمه اي البيت والرمي وقوله فيرمي
 من الغد عنه وعن امسه ويحوز ان يرمي في تلك الليلة من
 اليوم الماضي ومن الغد قبل الزوال اذ لا يتعبد الرمي بالعدول
 بالنيار ولا يبعد الزوال **قوله** او نفر قبل الزوال
 في عبارة سم على اي شيحان فان نفر قبل الزوال وعاد في زلات
 الشمس وهو بمنى فالوجه القطع بان حروجه لا يؤثر

المتدارك

وإن كان عليه السلام
في يوم الجمعة
فلا يصح له أن يركب
الفرس

أي من حيث كان نغره قبل اليوم الثاني من أيام التشريق حيث
لا عذر أو بعد الغروب فقد انقطعت العلايق أو ليسهما
فقط هو المذهب أن يرمي وله النفر بعد ذلك قبل الغروب
فيسقط عنه مبيت الثالثة ورمي يومها لكن قضيت تقييد
المنهاج وإمالة والشرحين النفر بعد الرمي أنه شرط في سقوط
المبيت والرمي وبه صرح العمري عن الشريفي العثماني قال
لأن هذا النفر غير جائز قاله المحب الطبري وهو محكي عنه والزم
أنه ظاهر فشرط النفر الجائز أن ينفر بعد الزوال والرمي أي وقبل
الغروب وفي المنح فقامت فقرها أن شرط نغره الجائز الذي لا
تبعه عليه بعده أن ينفر في اليوم الثاني من أيام التشريق
بعد الزوال والرمي وقبل الغروب وأنه حيث لم يعتد بنغره
قبل الغروب لا يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها ثم
أن عاده قبل الغروب ورمي ونفر قبله يسقط أو بعده فلا
يلزمه استقرار الدم وإن عاده كما علم تمام واقتضاء كلام الروضة
فقوله السكي يجب عليه العود ما لم تنقضي أيام التشريق أي لأن
الواجب أن أيام التشريق كالأيوم الواحد بالنسبة إلى التأخير تبع
فيه المأوردي وكلام الروضة يردده ونقض الام وإذا لم يعمل
في يومين ثم ذكر رمي اليوم الثاني أو بعضه فاستحب
له أن يرجع فيرمي لأن وقت الرمي باقي ولا يجب عليه ذلك
وسواء يرجع أو لم يرجع فالدم ثابت في ذمته وقوله
ولا يجب عليه صريح في رد كلام السكي وقوله سواء يرجع أي بعد
الغروب كما علمت من كلام الامام ثم قال ويجعل قوله الامام
أنه على الوجع والركن أن الذي نصت عليه في الام في هذه

ترك



بعد الغروب عن قول الامام في يوم

المسألة

المسألة ومضى عليه القاضي أبو الطيب والشيخ أبو محمد أنه وإن
رجع قبل الغروب فالدم باقي في ذمته وإن المص لم يعلم اطلاعه
على ذلك جعل الخلاف وجهين اه **قوله** فأن غرت تعين
الدم كما في الامداد اعلم أنه يجوز لجواز النفر الأول أن يكون
قبل الغروب وبعد الزوال وبعد استكمال الرمي وبعد مبيت
اللياليين قبله ثم ذكر محذور الرابع بقوله فأن لم يبيت اللياليين
ومحذور الثالث بقوله ولو نفر النفر الأول بعد الزوال ولم يتم
الرمي ومحذور الثاني بقوله أو نفر قبل الزوال وبقي محذور
الأول وهو ما لو نفر بعد الغروب فأشار إليه بقوله فأن غرت
تعين الدم ومقتضى السياق أن يقول أو نفر بعد الغروب
تعين الدم كما في الامداد وعبارة أما إذا نفر بعد الغروب
فلا يسقط عنه المبيت ولا الرمي كما لو نفر بعد الزوال وقبل
الرمي سواء عاد قبل الغروب أم لا بناء على ما مر عن المحب الطبري
لكن قال في هذه ونقله عنه في المجموع واستحسنه واقتضاه
كلام الروضة كالمصنف أنه لم يعد حتى غرت الشمس فأنه الرمي
ولا استدراك ولا مردم ولا حكم لميته ولا الرمي لا قرأ منه
عن مني والناسك اه وبه يعلم أن كلام الامداد يلزم الدم
أنما هو فيمن نفر بعد الغروب وهو مراد المص **قوله** ولو غرت
وقد جاز له النفر أي بأن بات اللياليين الأولتين ورمي
لايامها وليوم الخرو ومرة هذه وما فيها من الخلق المختلف
قريباً **قوله** ولو ارتحل فغرت الخ وهذه ما يوافق وم
لمصنوع النفر فيها على كل من تعريفيهما له كثر **قوله**
فكذلك وفي المنح تنبيه **قوله** قال الزركشي كالأثر على طي

من اراد مبيت الليلة الثالثة من غير ان يجب عليه رمي يومها
 بعد ان يفارق من يركب في اليوم الثاني وقبل الغروب زاد الوتر
 بنية النفر ثم يعود اليها بعده فاذا اصبح فلا رمي عليه وينفر
 متى شاء اه وهو ظاهر وبوخد من قوله بنية النفر اي
 في الصورة انه لم يعزم على العود حال نقر وهو متعين
 لانه متى كان عزمه ج على العود لم يكن ما فعله مقرا بل يجب
 عليه العود قبل الغروب والالزم الدم بناء على ما مر اذ لا معنى
 للنفر الا ترك من بنية ان لا يعود اليها ما بقي وقت الرمي
 وحينئذ فاذا رجع ولو لغير حاجة لا يلزمه المبيت وذلك
 له قوله الروضة لو نفر متحجلا ثم عاد لشغل وتبرع بالبيت
 لم يلزمه الرمي في الغد وقوله لشغل ليس بقيد ولو عاد
 بقصد المبيت والرمي فوجهان قيل يلزمه ذلك وقيل
 لا والذي يظهر ترجيح الثاني لان بنية ذلك تبرع منه
 فلا يلزمه العمل بمقتضاها اه **قوله** او عكسه اي غربت
 فعاد كما فهم بالاولى **قوله** لو مات بعد عوده المذكور يتركا
 لم يجب عليه الرمي هو ظاهر لا تقطع طلب ذلك بنفرضه
 المتحجج **قوله** لانه قيل استكمال الرمي قضيه ايجاب
 الرجوع الى حدة من ان يقول لان نقر ليس من من بعد استكمال
 الرمي بل بنية النفر ان وقعت قبل الرمي ولا اعتاد بهما
 قبله وان وقعت بعد الرمي فليست من من فعل ما يفهم من كلام
 غيرهم ان بنية النفر لا بد ان تكون بعد استكمال الرمي وواقعة
 قبل مجاوزة من وعلى كلامهم ان بنية النفر يكفي كونها بعد
 مجاوزة حدة من اذا وقعت بعد استكمال الرمي وقد قلنا

ان كون بنية النفر يشترط فيها كونها واقعة من منى انه شرط
 لصحة النفر الاول الا انه هل يعد شرطاً مستقلاً او لا لكون الكلام
 في النفر من منى وعلى حال فلا بد منه على ما يقتضيه كلام
 غيرهم وقد يحكى على ما قاله سم انه اذا نوى النفر من خارج
 منى لم يكن نقره من منى الذي الكلام فيه **قوله** لا يقتضيه
 كما يحق فهم اي لا يقتضي مخالفة لهم اذ لا ينسب اليه التاكيد
قوله وان كان الرامي فيها عبارة المفاج ولا يشترط
 بقاء الحجر في الرمي اي ولا يضرب تخرج بعد وقوعه فيه
 لحصول اسم الرمي ولا يكون الرامي خارجاً عن الحرم اي فيمنع
 رمي الواقف فيها الى بعضها لحصول اسم الرمي ايضا **قوله**
 وقت فضيلته الى عبارة النهاية ما نصها ويسن كما في المجموع
 تقديمه على صلاة الظهر ما لم يصف الوقت والا قبل الصلاة
 ما لم يكن مسافراً فيؤخرها اه وعبارة المحقق ما لم يصف
 الوقت ولم يرد جموع التأخير وهي لا تقيد انه يندب له
 جموع التأخير عند صنيف الوقت بخلاف عبارة النهاية
 كما مر هنا والمراد بعدم صنيف الوقت ان يبقى بعد الرمي
 ما يسع جمع الصلاة لاركة فقط والاحدم كما يعلم من كلامهم
 في باب الصلاة واليد اشارتهم بقوله والابان خرج منها اه
قوله ووقت فضيلته عقب الزوال مقتضاه ان وقت
 الفضيلة يفوت بالتأخير بما يفوت به التعقيب وعبارة
 الامداد فيندب تقديمه على صلاة الظهر فله ثلاثة اوقات
 وقت فضيلة وهو قبل صلاة الظهر واختيار وهو قبل الغروب
 وجواز الاخر ايام التشرية اه وهي نعم انه حيث وقع

قبل الظهر كان في وقت فضيلة ويمكن رجوع عبارة المثلث هنا
 الى ذلك لتقييد التعقيب بكونه قبل صلاة الظهر **قوله**
 ويمتد وقته المختار الى الغروب لم يتعرض لاوله بل لا خرو
 وهكذا غيره والملاحق يقتضي ان اوقاته الثمانية تدخل
 بالزوال ويمتد وقت فضيلته الى قبل التماس بالظهر و
 الاختيار الى الغروب والجواز الى اخر ايام الشريعة كما قيل
 بخود ذلك في الظهر ويحتمل ان دخول كل خروج ما قبله
 كما قيل به في العصر على خلاف والاولة اقرب لغوى كلامهم
قوله يتدارك اداء الى انعقادها اي على الاظهر في المنهاج
 قال في التحفة لانه صلى الله عليه وسلم جوز ذلك للرعاة فلو لم
 يصح بقية الايام للرعي لتساوي فيها المعذور وغيره كوقوف
 عرفة ومبيت مزدلفة وقد علم انه صلى الله عليه وسلم
 جوز التدارك للمعذور فلزم تجوز غيره ايضا **قوله**
 ولو كان التدارك قبل الزوال وينبأ قاله في المنهاج كما
 جزم به في الروضة وفي المجموع كالعزيز وبعيها السكي
 وزاد وان قلنا انه قضاء لان جملة ايام بني بلياليها كوقت
 واحد بالنسبة للتأخير لا للتقديم اذ لا يجوز تعدد رمي
 يوم واحد على زواله فقلنا واحدا كما صرح به في الروضة
 والمجموع قلنا به قطع الجمهور بغير شك ومفهوما واعتمده
 السكي ونص الاملا والبويطي بوجوبه ومن لم يعتد به الا في
 ايضا ورد على الاسوي اعتياده جواز تقديمه وان نقله
 الامام عن الائمة وقوله **قوله** كذا نحن فاذا زالت
 الشمس رمينا محلى بقرينه سياقه على غير التدارك فالأصح

انه يفهم منه جواز تأخير رمي يوم او يومين الى ما بعدهما وسيمر
 به بعد قوله وقت الاختيار وفضيلة ومثله الروضة
 والمجموع وهو شامل لرمي الخرو وغيره وميل التكي والاذرع
 وبين التعقيب الى حمة تأخير وان كان اذ فيه نظر اذ الأصل
 في الاداء الجواز وكلام المجموع صريح في ردّه الى وقد وافق
 الاسوي في الروض فقال مع زيادة من شرحه ولا يجوز
 رمي التدارك قبل الزوال لانه لم يشرع فيه رمي فصار كالليل
 بالنسبة للصوم ولا يلا لانه الرمي عبادة النهار كما لقوم
 قال في الايسار وهذا يتبع فيه كالاسوي ترجيح الشرح والاصح
 الجواز فمما الخ **قوله** جزم العقبة اي للاتباع رواه البخاري
 مع خبر حذوا عنى مناسككم ولانه نكس متكرر فيسقط
 فيه الترتيب كالسعي وفي المنهاج على قوله الايضاح ومن
 العبادات التي لا يعرف معناها السعي والرمي النكايه لجاز
 بخو الشباب او الالهانة لجاز بالنعل او الاكرام لجاز
 بالنقد فابقى الا التعبد المحض واتباع النص ويشير اليه
 كلام الغزالي الا في وان ظهر فيه حكمة اتباع سيدنا
 ابراهيم عليه وعلى نبينا وسائر الانبياء افضل الصلاة والسلام
 اوزوجته هاجر اذ الأصل في مشروعية السعي سعيها
 لما عطف ابنها اسمعيل عليه السلام كما مررت الاشارة اليه
 وايضا فقد روي الترمذي وصحة وابوداود واللغظ له
 انما جعل الطواف بالبيت وبارك المنيا والمروة ورمي الجمار
 لاقامة ذكر الله تعالى واجتنب حج احدهما عباس ان ابواهم
 لما امر بالمناكس عمن له الشيطان عند جزم العقبة فرمى

ما نصه كما يشير اليه قوله بمضمون لو كان السعي بالرمي

بلخ

سبع حصيات حتى سلخ في الارض من قال ابن عباس الشيطان ترس
 وسنة يترك تتبعون واخرج الحاكم عنه صحاح جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لا يريد الناس فانزل له فير قد دخل مني فادخل الخمار
 فزاراه جميعا ثم اراد عرفات فتبع الشيطان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسار عند الحرم الى الاولى فمات بسبع حصيات حتى سار
 سبع له في حجر العقبة فرمى بسبع حصيات حتى سار
 فذهب وسبع بنون فوحدة ظهر واخرج سعيد بن
 منصور انه صلى الله عليه وسلم عمل عن رمي الخمار فقال
 ربي تلبسون ومله ايسلم ابراهيم تتبعون ووجه الشيطان
 وقال العزالي واقصد برمي الخمار الانقياد للامر واظهار
 الرقة والعبودية وانها من المجد الامتثال واقصد به التوبة
 بابراهيم حيث عرض له ايليس في ذلك الموضع ليدخل على جبه
 شهية فامر الله ان يرميه بالحجارة فردد له وقطعها لافله
قوله وقع عن التزوك اي ان لم يتعدد والافعه اولهما
قوله كونه سبعا من المرات اي للاتباع رواه مسلم **قوله** حتى
 لودى سبع حصيات في كل مرة اجزاء لوجود الرمي بسبع
 مرات وزيادة الرمي به على الواحدة في الرمية الواحدة لا
 يضرب **قوله** لم يحسب الواحدة اي لان الاولى ليس فيه الارمية
 واحدة والثانية وان كان فيها رميان لكن لا ترتيب فمما
 فحسبوا واحدة وان وجد الترتيب في الوقوع في الرمي
 الجوز بالترتيب في الرمي لا في الوقوع **قوله** النسخة والحكمة
 في الحول الصلبة الواحدة بعكسها عليه مائة بعدد هالاه
 مبنى على الدرة ولو جود اصل الايلام المقصود فيه والغالب

الثانية فرمى بسبع حصيات
 في سائر نواحيه في كل مرة

عنا

هذا التعبد **قوله** اذ يكون بحري للاتباع **قوله** ويحرم الى
 يحز لان الحرمة لامر خارج **قوله** ويورد قال في التحفة فسر
 في القاموس بانه جوهر وقصيته ان المصطحق المشبه به ليس
 منه وهو ظاهر **قوله** ومرجان قال في التحفة واقتابعهم
 ان المرجان من القسم الاول معترض لان المعروف انه ثبت في بحر
 الاندلس كالشجر ونقل ان له جذوة يثبت فيها كالشجر هذه الكلمة
 بناء على ما هو المتعارف في المرجان الان اما المرجان لغة فهو
 صغار اللؤلؤ كما في القاموس وغيره اه وعلى معناه اللؤلؤ
 لا يصح حمل كلام المؤلف فيه ولا على المتعارف فيه ايضا اذ ليس
 هو حجر كما علمت فمما قاله صوب اسقاطه وان قال في المنع
 انه كالصريح انه بجمع الطلح يحز عن المحربة وان لم يطف
 وعبارة العلامة الكردي قوله والنورة المطبوخة خرج بها حجر
 النورة قبل الطبخ ونجزي والظاهر ان المراد به الحجر الذي يطبخ
 نورة بكة لانه قبل حرقه حجرا مالم يدب النوبة فانما يحرق
 بها الحسن وقد صرح هو انه لا يحز الرمي به وقيد الزيادة
 والجلبي بجمع الطلح وعليه هو حجر النورة لكن للجمهور اطلقوا
 نورة **قوله** وجواهر منطبعة بالفعل اي لان انطباعها بالفعل
 يخرجها من الحجرية بخلاف اتحادها فصوصها وبه يعلم ان
 المنطبع هنا فم في سبب الشمس اذ المراد به هذا المنطبع بالفعل
 وهو ثمها غير ما من شأنه ذكره في المنع **قوله** فصل الرمي
 عبارتي في ثم بافضل فلو فصلت في ثم بكنه وان وقع فيه
 كرميه نحو حبة في حجر ومنه الرمي الى العلم المنسوب في النورة
 فلتخرج قال نعم لور ما اليه بقصد الوقوع في المرمى

البحر من حجر ثم نورة لم يطبقا على غير
 وهو نورة لم يطبقا على نورة في حجر
 لم يطبقا على نورة في حجر
 حجر نورة وهو كالحجر

وقد علمه وقوع فيه اتجه الاجزاء قال تلميذه في ثم المختصر
 الاوجه انه لا يكفي وكون قصد العلم غير مباح منسوخ
 وفي الايعاب نعم قيل يغتفر ذلك لعمامي عند جملة جملة
 الرمي لم يبعد قياسا على ما روي في الصلاة اه وفيه ان هذا
 حفي على اكثر العامة وهو كذلك يغتفر حتى للخطا بخلاف
 الكلام في الصلاة وقد يقال هذا وما في الصلاة ايض من قولهم
 يغتفر للجاهل فك الادغام في نحو محمد رسول الله من ترك الواجب
 وهو لا يغتفر فيه لاحد والكلام في الصلاة في المبتلى الذي
 يغتفر فيه للجاهل واعتمد مرارا اجزاء الرمي الى العلم قاله لان
 العامة لا يقصدون بذلك الا فعل الواجب والرمي الى الرمي
 وقد حصل بفعله وفيه فضيحة عظيمة لاكثر العوام وفي المنع قوله
 ويشترط هنا عدم التصاريف ايض كما مر وان قصد الرمي لانه
 قد يقصد به التجبر جودا رمية وبه يعلم ان قولهم يشترط قصد
 الرمي لا يعني عن اشتراط عدم التصاريف خلة فالمن زعمه ولو
 عكس لربما اصاب قولهم قصد انه يرمي الى العلم المنصوب
 في الاولى او الثانية اي وفي غير هذا وقوله او الى محله لوازيل
 اي بناء على ما قاله الشيخ انه ليس من الحرم كمن رجوا انه منها
 قال مباح وغيره تبعاسم الوجه الوجيه انه منها للقطع
 بحدوث الشاخص والناس في زمنه متلج عليه ولم
 يكونوا يرمون حوالى محله ولو كانت كذلك لنقله وقوله
 وان قصد الوقوع في الرمي اي وفاقا لعبد الرؤف وخلافه للخطا
 كما مر قريبا وقوله اصابه اي العلم او لم يصيبه لان العذر
 انه قصد بالرمي او قصد الهوى فقد وجه التصاريف عن الحرم

قصد الرمي في الطواف ان هذا الزيادة في
 قوله لا تشترط لانه لا يقصد به ولا
 يقصد به ولا يشترط

وقول لم يقصد غير الرمي بالرمي اي فيما اذا لم يقصد مع ذلك
 الوقوع في الرمي وقوله او تشترط لانه اي فيما اذا قصد مع العلم
 او الهوى وذلك لان قوله وان قصد الوقوع في الرمي ومعنى
 سواء قصد مع العلم مثله الوقوع في الرمي او لم يقصد الوقوع
 فيه ففيه حالتان التشريك فيما اذا قصد الوقوع في الرمي
 مع العلم وعلمه فيما اذا لم يقصد ذلك ولا يرد ان التشريك
 ليس مباحا فانه يضرك كما في الطواف والوضوء وغيرهما
 لانه لم يمكن جملته هنا الا لا يمكن كون الرمية الواحدة الى
 العلم والرمي مع العلم وانما الصورة هنا انه قصد الرمي وحده
 وقصد الرمي وقوله في الرمي برحبها اليه من العلم هذا
 يوجب كلام عبد الرؤف واطن ان لا مانع من كونه تشريعا
 لا يضر لمصولة بفعله مع قصد الرمي **قوله** لمصولة في الرمي
 بفعله اي مع ان العزم انه قصد الرمي فقد قصد الرمي وصلة
 الرمي بفعله بلا معاونة **قوله** بخلاف ما لو ارتد بحركة قاصدا
 الخ وبعبارة الايضاح ولو ان قصد من المحمالة الرمية بالارض
 خارج الحرم او يحل في الطريق او عتق بغير او ثوب انسان
 ثم اردت فوقع في الرمي اعتد بها لمصولة في الرمي بفعله
 من غير معاونة ولو حرك المحمل صاحبها فنفضها او صاحب
 الثوب او تحرك البعير فوقع في الرمي لم يعتد بها ولو
 وقعت عن المحمل او عتق البعير ثم اردت حرجت الى الرمي
 في الاعتدال بها وجهان اظهرهما لا يعتد به **قوله** في المنع
 ورجحه في الروضة واصحها وجهان باجماله تارة بها مع
 ان الاصل شغل الذمة فله يبرأ الا بغير او ثوب او ثوب قوي بخلافه

اي العلم

ما في مسألة الحمل ^{لا يحمل} ان لا معاونة منه البتة لا شفاء
 تاثيرها به ^{لا يحمل} قال وفارق ذلك ما من ان يهداها بالارض
 بان الارض لا اختيار لها ولا حركة والحف بها الرمح لعدم
 خلو الجوع عنها وتعدرا لاحتراز عنها نعم لو فرض ان رميه
 لا يصل الا بالترج لعجزه فوصلت بالرمح وحده انجده عدم
 الاجزاء الا دخل لفعله في اتصالها الى الرمي البتة **قوله**
 والرمي ثلاثة اذرع الى حمله بذلك الجمال الطبري تفقها و
 يورده المشاهدة فان مجتمع الحصا غير السائل لا ينقص عن
 ذلك قاله في المنع قال في الامتناع والمراد مجتمع الحصا في
 في موضع المعروف وهو الذي كان في زمنه صلى الله عليه
 وسلم قال في المنع وهذا يدل ان مجتمع الحصا المعهود الان
 سائر جوابين للمخبرين الاولين وتحت شاخص حرم العقبة
 هو الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس بعيدا
 الامهل بقاها كان حتى يعرف خلافه وقد يوتى ذلك
 قول الجمال الطبري لا يشترط لصحة الرمي ان يكون الرامي
 في محل مخصوص نعم مرانه لا يمنع من واد جرة العقبة و
 مقتضى كلام المصنف وقوله الحب الطبري فيما مر في اضافة
 العلم المنصوب لانه فبعد برميده غير الرمي انه لو كان الشاخص
 بطل او فيه طاقاته فاستقرت الحصاة فيه او ازيل بالكلية
 واستقرت في موضع لم يجز وهو ظاهر اهـ ومر عن باج
 بقا لم خلافه قال سم والجزم به فيها لا ينبغي مع انه غير
 منقول بل الوجه الوجيه والجدد به ^{لا يحمل} قال ينبغي مع
 غير منقول خلافه للقطع بخلاف الشاخص بعد زمنه

على ما كان

على ما كان

صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرمون في غير محله من بقية الحرم
 ولو كان كذلك لنقل **قوله** لم يكن الرمي في غير الجانب المعهود اي
 اذ ليس لها الا ذلك الجانب وبقية جوانبها ليس من الحرم **قوله**
 وفي المنع ورمي كثير من اعلاها باطل قال العلامة الكندي قوله
 من اعلاها الى اخرها فانه يكفي خلافا لمن فهم من هذه العبارة و
 نحوها عدم الاجزاء فقد صرح بالا جزاء في الايعاب وقال
 القسطلاني في شئ الجاري اتفقوا على انه من حيث رماها
 جاز سواء استقبلها او جعلها عن يمينه او يساره او من فوقها
 او اسفلها او وسطها والاختلاف في الافضل ونقل النووي
 في سائر الاجماع على الجواز ومبرح بالحكم الذي ذكره ابن
 الاثير في مسند الشافعي والزيكري وغيرهما قوله ينبغي التوقف
 فيه وقد اشبهت السلام عليه في الاصل اهـ **قوله** ويكره الرمي
 بهيمة الخذف الى النهي القاصح عن الخذف بعجمتين وعلمه
 بانه لا يقتل الصيد ولا ينكح العدو وانه يقف العين وكسر
 السن لكن في المنع انه اعترضه الاسوي بان التعليل بذلك
 يدل على ان النهي ليس مراد بالنهي وانه تحذير من الاشتغال
 به لا منع فاذن في الحرب وفي اخره والنتي صلى الله عليه
 وسلم يشير بانه مكما يخذف الانسان وهذا في الدلالة
 على الخذف اظهر مما استدله به هو على عكسه قال الزكري
 ولان النهي عنه مخصوص بالرمي الى الحيوان لا مطلقا ولا شك
 ان مثل هذا الرمي للبنا ونحوه لا يمنع فدل على عدم عموم الحديث
 اهـ ولكن رد ما قاله بان القاعدة انه يستنبط من النص معنى
 بعمده وهو هنا خشية الايذاء وهي موجبة بكثرة الناس

اي انما عليها اذا رمي من اعلاها

غالباً فربما خرجت الحصة من تحت اصبعه بغير اختياره
 فاحبات من بقره ففعلت عينه او كبرت سنه كما
 في الحديث الخ ما قاله **قوله** اصابة الرمي بفعله مردك
 انما عن الايض والمخ **قوله** يقينا اي لانه لزمه بيقين
 ولا يبرأ منه الا باليقين لكن مررت المخ فربما **قوله**
 الاصل شغل الذمة ولا يبرأ الا بيقين او ظن قوي الا ان
 يكون ما هنا في اصابة الرمي فيشترط فيه اليقين وما مر
 في كون اصابته بفعله فيلحق الظن القوي **قوله** لا يبرأ
 فيه اي لان الواجب اصابته لا يبرأ فيه **قوله** التابع
 ان يكون بهيمة الرمي فلا يكفي في منع الجرح الرمي قال
 في التحفة لانه خلاف الوارد ويفرق بينه وبين اخذ وضغ
 اليد على الراس مع انه لا يسمى مسلحاً بان القصد في وصول
 البطل وهو حاصل بذلك وهنا مجاهدة الشيطان بالاشارة
 اليه بالرمي الذي يجاهد به العدو كما يدل له خبر سعيد
 بن منصور من قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الجهاد
 الله بكم تعبدون وملة ابيكم ابراهيم تتعون ووجه الشك
 ترمون **قوله** الثامن ان يكون باليد لا بالكم الخ اي مع القوة
 وبجميع بين قوله المجموع عن الامحاط لا يجزى بغيرها
 وبين قول اخذين يجزي **قوله** الموالاة اي بين رمي الجراح
 ورميات الجرح الواحد وقيل واجبة **قوله** قدر الباقول
 لخبر مسلم عليه عصى الخذف الذي يرمي به الجرح **قوله** اي
 وكذا يكره اخذه من الحبل والمسد ان لم يكن جزء منه والاحرم
 ومن الرمي وموضع نجاسة كما مر **قوله** يرمي به في العادة

و...

ويصح ذلك ملا الكون وفي المخ ما حثه الاسوي والذركشي انه
 لو ما يحل لا ينقله الا بيديه معاً كيف فيه نظري **قوله** وان يكر
 مع كل حصاة عبارة الايضاح عقب كل حصاة واوله في
 المخ بقوله عقب ارادة رمي كل حصاة ومرستوني في
 رمي جمر العقبة **قوله** وان يكر مع كل حصاة من الخلق
 في صبغته في جمر العقبة **قوله** وان يستقبل ايام التشرية
 وعبارة الايضاح مع ترجمه لابن الجلال في رمي جمر العقبة
 انه يجعل مكة يساره ومنى يمسه ويستقبل العقبة ثم يرمي
 وقبل يستقبل الكعبة وتكون الحرة عن يمسه والحديث الصحيح
 في البخاري ومسلم عن ابن مسعود انه عليه الصلاة والسلام
 جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع حصيات
 بدل الاول نظرياً وقد يفهم من هذا الحديث ومن كلام
 المعص استجاب هذه الكيفية في جميع الرمي لا خصوص
 يوم النحر لا تعرض فيه يوم النحر لكن يخص السبكي الحديث
 يوم النحر فخص هذه الكيفية به اما رمي التشرية فيستوي
 جمر العقبة وغيرها في استقبال القبلة كما يفهم من
 الروضة ودليل الكيفية الشافعية ما رواه الترمذي و
 صححه عن ابن مسعود رضى عنه ايضاً انه صلى الله عليه وسلم
 استطن الوادي واستقبل الكعبة وجعل يرمى بها عن حاجبه
 الايمن قال وهو شاذ مخالف لرواية الصحاحين السابقة وفي
 اسناده غلط اه قال في المخ وبما تقرر من تخصيص السبكي
 الحديث باليوم النحر يعلم انه لا شذوذ فيه ولا مخالفة للحديث
 الصحيحين لان تلك في يوم النحر وهذه في غيره وبه يجمع بين

انما يستند به المصنف في جزم الرمي وقيل يستقبل

كذا

قوله وان يرمي راجله في رمي ايام الشريق لخبر الترمذي
 كان صلى الله عليه وسلم اذا رما الجوز مشى اليها ذاهبا وراجعا **قوله**
 وراكبا فيه اي يوم النفر قال في الاشارة عن عقبه كما انه يوم
 النفر يرمي راجلا كما روي في المنح وفي اليوم الثالث راكبا
 هو العتق في الروضة واصلا ومقتضى التعليل الذي ذكره
 في الروضة **قوله** الركوب **النفر** الاول وهو ظاهر وروي
 البيهقي عن ابن عمر **قوله** صلى الله عليه وسلم لا يرمي
 في الايام الثلاثة بعد يوم النفر ذاهبا وراجعا ومحمدا
 الترمذي وكانهم فهموا من قول الراوي ذاهبا وراجعا
 اختصاص ذلك بغير يوم النفر لانه لا رجوع فيه ويكون
 التعبير بالايام الثلاثة لبيان مطلق الرمي لا يقيد
 كونه مع الركوب والمشي وحكمة افادة انه صلى الله عليه
 وسلم يمكن ينفر النفر الاول ولا يصح الجواب عنه بقياس
 الحديث سيما وقد صح او حسن **قوله** وهو امام
 المنارة الخ قال العلامة بن الجمل ومحراب هذه القبلة هل
 هو محل الاحجار التي كانت امام المنارة وبقر بها قبر آدم
 عليه السلام كما اخرج ابو سعيد في شرف النبوة وقد روي
 الاذريعي ان ذلك مصلاه صلى الله عليه وسلم وفي المنح وذلك
 لخبر الترمذي وابن حبان في غير صحيحه عن يزيد بن
 الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وصليت معه
 الصبح بسجدة الحنيفة الحديث واخرج الاذريعي عن ابن عباس
 انه صلى فيه سبعون سجدة وعن مجاهد خمسة وستون
 نبيا وانه قال ان استطعت ان لا تقوتك القبلة فيه فافعل

قوله

وهو

ومن عطا عن ابي هريرة لو كنت من اهل مكة لانت مني كل سبت
 وفيه اشعار بشرفها ولا يؤخذ من قوله ابي هريرة ذلك لانه
 لانه متوقف على صحته عليه وان لا يقال من قبل الراي فمن اخذ
 ذلك منه مع الغفلة عما ذكرته فهو جاهل ضال كيف وقد ثبت
 على ذلك من المفاسد الواقعة في السبت المشهور بين ما يتعين
 على كل ذي قدره اذ الله وكف من يغتر العامة به عن الذهب
 اليه معتك يقصد الزيارة والبركة وغافلا عما وقع فيه من
 المعصية وايضا في قوله في الملكة قال ابن الجمل وقد ازيل
 ذلك منذ سنين الى عامنا هذا وهو عام ثمانية وثمانين والون
 شكر الله سعي من تيسر في ازالته ومن الموانع المشهورة بين
 الغار الذي انزلت فيه المرسلات خلف مسجد الحنيفة في الحف
 الجبل ما يلي اليمن يارزه الخلق عن السلف ومسجد كيش كميل
 والسرحة التي بين الاخشبين من منى **قوله** اول ثلاث رمايات
 من اخبري دم انما قيد بقوله من اخبري لبيان تركه ثلثا
 من حرم الحنيفة ثم رمي الوسطا وحرم العقبة والمتركة مبرورة
 ثلاثا وفي الحقيقة ثمان عشر رمية لان رمي الوسطا وحرم العقبة
 قبل كمال رمي حرم الحنيفة لغو وهو ظاهر لوجوب الترتيب
 ومع ذلك ففي الثلاث فقط دم وفي الزيادة عليها ولو ترك
 جميع الرمي دم لازيادة كفا في ازالة الشعر والظفر ان
 في الثلاث دم وفيما فوقها ذلك الدم الذي في الثلاث لا غير
قوله او بنظيره من يوم احزاه ويقع ذلك النطر عن المتركة
 كما في الصلاة **قوله** او حسن اي ولو حق لا يقدر على التخلص منه
 وبهذا جمع المتأخرين بين الخلاف في ذلك **قوله** في غير دين

قوله اول ثلاث رمايات من حرم الحنيفة ثم رمي الوسطا وحرم العقبة والمتركة مبرورة ثلاثا وفي الحقيقة ثمان عشر رمية لان رمي الوسطا وحرم العقبة قبل كمال رمي حرم الحنيفة لغو وهو ظاهر لوجوب الترتيب ومع ذلك ففي الثلاث فقط دم وفي الزيادة عليها ولو ترك جميع الرمي دم لازيادة كفا في ازالة الشعر والظفر ان في الثلاث دم وفيما فوقها ذلك الدم الذي في الثلاث لا غير قوله او بنظيره من يوم احزاه ويقع ذلك النطر عن المتركة كما في الصلاة قوله او حسن اي ولو حق لا يقدر على التخلص منه وبهذا جمع المتأخرين بين الخلاف في ذلك قوله في غير دين

يقدر على وفائه قال في المحقة لعدم عجزه عن الرمي ج اي فانه
يقدر على فك نفسه عن الحبس بوقا الدين بخلاف ما لو عجز عن
ادائه وعن بينه تشهد باعساره فيستتب **قوله** من قد
ايس من القدرة عليه الخ قال في المنع لان ايام التشريق كيوم
واحد لا ينفوت وقت الاداء الا با نقضها كلها والنقص انه
لا يوجد في يوم لغيب نفسه بل يستتب مبنى على الضعيف
من خروج وقت ادائه كل يوم بمغيبه ولا يقال له ذلك تحصيله
لوقت الاختيار لانا نقول ما جاز للضرورة فيقدر بقدرها
فلا ضرورة الى جواز الاستنابة تمام يضيق الوقت ولا يشكل
انه لو يقف الماء اخذ الوقت صح يهمل اوله لان الاستنابة
في العبادة على خلاف الاصل بخلاف التيمم ويشكل ايضا بقاؤه
الطهورين من ان له الصلاة اول الوقت مع ان الصلاة بلا طهر
خلاف الاصل ويحاج بان القضاء يجبر ذلك النقص وهذا القضا
غير مشروع فضعف في الاداء **قوله** ولو ظنا اي لان يقف
بقاؤه عدم في المستعمل لا يسيل اليه **قوله** ان يستتب فاعل
قوله يجب وفي المنع وفارق المعصوب في بعض صورة
السابقة يضيق الوقت بالشرع وظاهر كلامهم هنا ان اجبر
العين كغيره في الاستنابة للعدو به صرح الناشري اخذا
من كلام الاذريعي وهو قريب وعلمه فيستثنى من قوله ليس له
الاستنابة في شئ من الاعمال اه وفي النهاية ولو عجز
الاجبر على عينه الرمي هل يستتب هنا للضرورة او لا كما
الاعمال الاقرب الاول وبه افقى الوالد وان قال بعضهم الاقرب
الثاني ويرى دما هو فقوله العلامة ابن الجعال وخالف الجعال

الرمي

الرمي يحتمل انه سقط من النسخة التي نقل منها الاقرب الى الاقرب
قوله مما مر في اسقاط القيام في الزمان وهو المشقة التي
تذهب للمشقة كما قاله من روى قال الشراوي كالمدايغي او كما
لكن قال الرجاء انما هو التي لا تحتمل عادة وهو فوق ما ذكر **قوله** وقال
سم على المحقة لو استناب الخ قد يعرف بان الاذن في طلب الماء في سبيله
لان الطلب وسيلة للماء والماء وسيلة للطهارة فهو وسيلة للعبادة
والاذن في الرمي اذن فيه عبادة مقصودة لا في وسيلة ولا خفة
انه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد وبان الاصل
في الاذن والتفصيل في النكاح الجواز ولا يمنع منه الاعراض كالاحرام
والاصل في استنابة الاجبر في عمل المنع ولا يجوز الاعراض ومن
يجاز الاذن المذكور في النكاح قبل الوقت على ما هو الاصل فيه
وامتنع في الاجبر على ما هو الاصل فيه من المنع حتى يضطر
اليه ولا ضرورة قبل الوقت ولانه ليس على يقين من بقا الجوز
للاستنابة الى وقت الرمي بل يجوز ان يزول قبل الوقت فيضبط
الاستنابة من غير عذر بخلاف المحرم فهو على يقين من بقائه
مانعه وهو الاحرام مدة معروفة لا يمكن زواله فيها ولان
الاذن في النكاح ولو وليا اذن فيما ليس باسكافيه عن غيره بخلاف
الاجبر فانه اذن في عمل ما يسهل فيه عن متاجره ولا شك انه
يتسامح في الاول بما لا يتسامح فيه في الثاني **قوله** لا ميمز الا باذن
الولي اي لانه لا يصح مباشرة له لنفسه الا باذن وليه فيما شره
لغيره بالاولى لكن مران الذي يتوقف على اذن الولي الاحرام
فقط لا غير من اعمال الحج الا ان يقال انه في الاحرام اذن
في بقية الاعمال **قوله** فلا يرمي عن المستتب الا بعد فراغ

عن نفسه قال في المخرج قوله **قوله** قال يرمى عن المستحب الا بعد رميه عن نفسه

اي رمي جميع اليوم على الوجه عندي من احتمل ان لا سوي وان
رجح الزكشي مقابلته قال لان الموالاة بين الجمرات لا تشتط وكما ان
يطوف غيره اذا طاف نفسه وبعي عليه اعمال الجاه والعزف
ان الطواف ركن مستقل لا ارتباط له بما بعده فحيث فعله جاز له
فعله عن غيره والرمي للجمرات واجب واحد له اجزاء كاجزاء
الطواف فكما لا يطوف عن غيره ما بقي عليه من طوافه شيء وان لم
تجب الموالاة فيه كذلك ليس له الرمي عن غيره ما بقي عليه من رميه شيء
وبدل ما ذكرته قولهم من عليه رمي اليوم الثاني مثلاً لورمي
في الثالث لكل جمرة اربع عشرة حصاة لم يقع شيء منها عنه لان
رمي حصه لم يتم ولو كان الامر كما ذكره لزم الوقوع عن يومه لان
رمي امسه بالنسبة لكل جمرة قد تم قبل الشروع في الجمرة الثانية
فدل كلامهم على ان الجمرات كالجمر الواحدة وهو صريح فيما ذكرته
مفرقة بين الرمي والطواف فان الرمي لا يقبل الصرف بخلاف
الطواف ضعيف كما علم مما مر في طواف المحمولة اي انه يصح ان
يهرق في المحمولة وان لم يطف عن نفسه ولو كان عليه رمي يومين
فرمى الجمرات كلها عن يومه قبل ان يرمى عن امسه وقع عن امسه
لانه قصد حبس الرمي وبه يعلم انه لو استتاب من عليه رمي اول
ايام الشريق في ثابته الذي رمي نفسه عن كل جمر او يقدم رمي
مستنبه لانه فعل ما يستنبه فيه اه وقوله وبه يعلم اي بما
قدم اول القول من قوله **قوله** لا بعد رميه على نفسه اي
جميع رمي يومه اي الذي يستنبه فيه وفي الصورة المذكورة لو
قدم رمي منيه عن اول ايام الشريق على رميه عن نفسه

كان

لثانيها

لثانيها لم يضر لانه لم يرم عن منيه لاول ايام الشريق الا بعد
الا بعد جميع رميه عن نفسه لذلك اليوم ولذلك علمه بقوله لانه فعل
ما يستنبه فيه اي لانه قد فعل عن نفسه رمي اليوم الاول الذي فعله
لمنيه فلم يرم عن منيه لذلك اليوم اي اليوم الاول الا وقد رمي
عن نفسه لجميع ذلك اليوم فالمعنى انه لا يرمي لغيره في يوم سواء
كان هو الاول او غيره الا بعد ان يرمى عن نفسه جميع رمي ذلك
اليوم وكلام العلامة الكردي صريح في مخالفة ونقض قوله
ان رمي عن نفسه ظاهر هذا التفسير وكذا التفسير غيره ان من
لم يرم عن نفسه لا يفتح استنابه عن غيره وان اخر رمي الغير
عن رميه لكنه غير مراد كما بينته في الاصل وانما المدا على ان لا
يرمي النايب عن المنيب قبل الرمي عن نفسه اي جميع رمي اليوم
فلورمي الجمرة الاولى عن نفسه لم يصح عن نفسه ومحل اعتبار تقدم
رميه عن نفسه ان كان دخل وقته فلوا استنابه عن رمي يوم
الخر في اليوم الثاني من ان يرميه قبل الزوال وان كان على النايب
رمي ذلك اليوم وهكذا فلورمي النايب عن المنيب الجمرتين
الاوليتين قبل الزوال في ثاني ايام الشريق عن اولها ثم زالت
الشمس رمي عن نفسه الثلاث ثم يرمي الثالثة عن المنيب اه
المقصود منها ولعل هذا اوضح لان العلة في عدم وقوعه عن
الغير من حيث لوقوعه عن نفسه فمتى صلح لوقوعه عن نفسه
لا يضر في غير كما في الطواف وغيره لان النسبة سديدة للعلاقة
واللزم لا يتأثر بنية الصرف للغير مع صلاحه حيث لوقوعه
عن نفسه لا لوجوب الترتيب بين رميه ورمي غيره
وان قلنا ان الجمرات كلها كالجمر الواحدة اذ لا مانع من وقوع

فعل بين رمي الجمرات له مطلقا او لغيره اذ لم يصلح لوقوعه عن
 نسكه ومن شراجه قوله الزركشي انه يصح ان يرمى الجمره عن غيره
 بعد رميها عن نفسه وان لم يرم غيرها من الجمرات عن نفسه
 قال بروج وجرى عليه الزياي تبعاً لمرأه واعتمله سم في
 الغايه قال لانه لا يجب الترتيب بين رمي الاشخاص اي بل بين
 رمي الشخص الواحد لا يتابع فيه وانما المتبع هذا الوقوع عن
 الغير قبل الوقوع عن نفسه اي ان اى عمل من اعمال
 الشك يصلح لوقوعه عما طلب منه في نسكه لا يتصرف في غيره
 وان نواه به ورميه بجره عن منبه بعد رميها عن نفسه لا
 يصلح لوقوعه عن نفسه ولا يرد ما مر في الطواف انه يصلح صرفه
 عن الحامل للمحمول اذ انواه له لان الحامل في الطواف نزل بنفسه
 منزلة الدابة المركوبة المقصود فعلها لصاحبها فاذا انواه الحمال
 مع ذلك التفريل كان المقصود بفعله هو المحمول دونه وانصرف
 له وان كان اصل الشك واعماله شديده التعلق والزم
 لا يقبل الصرف للغير وانما لم يتصرف عنه الوقوف بعرفة و
 بيت مزدلفه ولو مع وجود الامر من المذكورين لانها لا يقبل
 الصرف عنه بوجه من الوجوه بخلاف الطواف ونحوه
 ويذكر المشرع عند رمي وهو محتمل فيستن التكبير للمسيب
 عن الاستنابه وعند اعطاء الاحبار وللنايب عند رمي
قوله ولو انما قال في عباره التحفة **ف** لو انما
 في جماعة في رمي عنهم جاز كن هل يلزمه الترتيب بينهم بان لا
 يرمى عن الثاني مثلاً الا بعد استكمال رمي الاول او لا يلزمه
 فله ان يرمى الاولى عن الكل في الوسطي كذلك في الاخير

ان هذا غير التكبير

كذلك

كذلك كل محتمل والا اول اقرب قياساً على ما لو استتيب وعلم رمي
 لا يجوز ان يرمى عن مسنبيه الا بعد كمال رعيه عن نفسه
 كما تقدم فان قلت ما عليه لازم له من جيب الترتيب فيه بخلاف
 ما على الاول في مسألتنا فقدم الرمي له صيره كما انه ملزم وم
 به فليزمه الترتيب رعاًيه لذلك اه وفيه ما مر عن الزركشي
قوله ولا ينعزل النايب الخ قال في المنع وانما لم يبطل
 اذ نه بطر واعماله بخلاف في سائر الوكالات لان الاستنابه
 هنا انما جازت للعجز وقد انتهى الى حاله هو فيها اعجز
 مما كان وايضاً فالرمي الواجب عليه متعذر لانه هذه الطريق
 بخلاف سائر الوكالات وكلاهما لعم المجنون كما صرح به المتولي
 وغيره والموت فلا تبطل بهما الاستنابه **قوله** اما النايب
 فينعزل به اي باعنايه وبالاولي المجنون كما في سائر النايبات
 الاما امتني وليس هذا منه **قوله** ولا يرمى عن مغمما عليه
 لم ياذن الخ اي انه اذا اغشى عليه ولم يصفق الاغدا اذن
 منه في الرمي في حال عجزه عن الرمي لمخوف من لم يرم
 عنه لتقصيره بعدم الاذن منه في الرمي حال عجزه عنه
 بخلاف من وكذا لا يرمى عن قادر على الرمي اذن فيه كان قال
 لا خرافه الغنى على فارم عني فانه لا يصح الرمي عنه فاذا اغشا
 عليه لزمه الدم كما في صورة المتن لانه لم يات بالرمي هو ولا
 نايبه اي مع تقصيره بتركه الرمي بنفسه اذا كانت عادته
 طر والاعمال اثناء وقت الرمي قال في التحفة بخلاف اعتناط طر
 اول وقته وبقايد الاخره فانهم لا تقصير منه البتة اذ لا
 يمكنه نفسه ولا نايبه فليزم الدم له مشكل الا ان يجاب بان

اغشى

هذا نادر في هذا الجنس فالحق بالغالب اه اما العاجز عن
الرمي لمخوضه وقد ايسر عنه في قتله ولو ظنا فاذا اخرج عليه
بعد الاستنابة جاز الرمي عنه **قوله** لكن بين الخ عبارة الامم
وان لم ياذن اي للغير عليه في الرمي لم يجز الا اذ اذنه وان ضل
الوقت لكن نقل عن النص ندبه خروجا من خلاف او جبه
وعلى تسليمه فيجوز ان قلد القائل به والافه وليس بعبادة فلهذا
في معتقده وذلك جازم اه وبمفله قال فيقولهم بين الرمي والغسل
ولو بعد راحه في الغسل لكن قال سم ولا يضر في صحة وضوئه
لهذه النية ان راحه في الاكبر نظر المراجعة القائل بجهل اندراج
فتكون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه النية وان لم يقلد المخالف
ويؤيده قوله بعض الاصحاب بين لفاقد الطهورين التيمم
على نحو صخر جزو جازم من خلاف من حوزة عليه ولا يصح حمل هذا
على تقليد القائل بالجواز لانه مع تقليده لا يكون من الخرج من
الخلاف في شيء بل لا يصح القول بالسنية تح لانه مادام مقلدا
للقائل به يلزمه التيمم المذكور انتهى وفي هذا قاعدة حسنة
وهي العمل بمذهب مخالف من غير تقليد له ويظهر ان الامانة
بين قولهم بين من معه الرمي عنه خروجا من الخلاف وبين
قوله الامانة فيه محله ان قلد القائل بوجوبه لانه بين قبل
التقليد والعمل فاذا قلد وعمله صار واجبا كما انه بين الحجج
لمن قد ادى فرض الاسلام فاذا ادخل نفسه انعقد فرض كفايه
ومثله صلاة الجنازة وبين فعلها بعد فعل غيره لها فاذا
دخل فيها كانت فرضا والسنية قبل دخوله فيها ذكر والفرضية
عند الحق **قوله** في الصوم اي عظم ايام لانه دم ترتيب

نحو

وتقدير كما ياتي **قوله** نعم للولي الخ لما مر انه يحرم عنه كالقبي و
يفعل منهما مالا يتاقي منهما من اعمال النكاح **قوله** فلا تجب عادة
اي لمصيبة على العمية **قوله** لا استقلال له عبارة المنع لانه اصل
فاحتيط له والرمي تابع لا يؤثر تركه في صحة الحج مخفف في
امره ومن ثم دخله الجبر بخلاف اصل الحج نعم تن له
العادة كما في المجموع **قوله** ولا يثبت التكبير الخ اما
التكبير فيقدر من قبيل هذا بخو ورقة ان المستحب يكبر مع
الاستنابة ومع مناولة النايب المحض وان النايب يكبر مع
الرمي ويمكن حمل ما هنا عليه واما حضور المستحب الرمي فهو فيه
قاعدة ان اليسود لا يسقط بالمعصية لكن نقل الكردي عن سم
خلافه ونقته قال سم سئلت عن من يركب ركوب الدابة
الى الرمي والرمي عليها وان يحمله احد ويرمي بنفسه او
يستيب والذي يظهر ان عليه الرمي بنفسه ويمتنع على الاستنابة
اذ لم يلحقه بذلك مشقة لا تتحمل عادة ولاق به حمل الادمي
حيث لا يخل عظمته وظاهر كلامهم اي من سكوتهم عن
وجوب حضور المستحب انه لا يلزم حضور المستحب ويفرق
الخاه كلام الكردي بالعرف جميعا وجدته كذلك في نسختين
فليحذر عبارة الكردي والكلام في قوله لا يلزم حضور المستحب
وسكوت الكردي عليه لكنه لم يذكر الفرق ما هو **قوله** اما اذ لم
يسس من البر في الوقت الخ اي في ايام الشريق كما مر ان كلاما
وقت لاد الرمي حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر بالنسبة للناحر
للتقديم كما مر قال في الثقة نعم لا يشترط هنا عجز ينسهي
للياس لانه يغفر في البعض اي كالمري مالا يغفر في الكل

اي في الحج بل يكفي الحزحالا اذا لم يبرح ذواله قبل خروج وقت
 الرمي ولا يضر ذواله الحزح عقب رمي النايب على خلاف قلته اه
قوله وليس لمن نذر النذر الاول ان ينزل المحصب قال في
 الايضاح مع شرحه لابن الجمل مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتى المحصب حين نذر من منى وعن ابن عمر انه صلى الله عليه
 وسلم اتى المحصب فمر به الظهر والعصر والمغرب والعشا
 وهي حجة نذر دخل مكة وطاف وهذا التحصيب مستحب
 اقتدأ برسول الله صلى الله عليه وسلم قال في النج وظاهر كلامه
 كلام الروضة والجمهور وغيرهما من كتب الاصحاب ان المتجمل
 ثاني ايام التشريق لا يستلزم نزوله واستظهره الزركشي لكن
 ابداه غير احتماله انه ليس وان كلامهم جرى على الغالب وليس
 ببعيد اه وانت خير بان كلام المصنف السابق وهو قوله اذا نذر
 اليوم الثاني او الثالث الى نذر ان التحصيب سنة لمن نذر النذر
 الاول الا ان يكون غير النسخة التي وقعت عليها من الايضاح ركن فيها
 ذكر اليوم الثاني وليس هو من سنن الحج ومناسك لاه القصد
 به اظهار سنن الحج الاسلام ونحو الغيبة الكفار الذين كانوا يظهر
 فيه شرايح الكفر كالحق ان لا ينكحوا بني هاشم ولا يبايعوه
 الحلف المعروف قاله في المنج وهذا معنى ما صح من قول ابن عباس
 التحصيب ليس بسنة انما هو منزلة نزلته صلى الله عليه وسلم
 وهذا التحصيب بالابطح اي هو الابطح كما يدل له قول ابن عمر
 في مسلم انه صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر كانوا ينزلون بالابطح
 فغيره عن المحصب اه **قوله** وجهه ما بين الجبلين قال في
 الايضاح الجبل الذي عند مقابر مكة والجبل الذي يقابل

مصعدا

مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن
 الوادي قال ابن الجمل قال في المنج نقله عن الغاسي للزركشي
 الذي عنده المعتبر الذي يسار الهابط من منية كذا بالغني
 او الذي على يمين الهابط منها فان عند كل منهما مقبرة فهو
 حد المحصب من جهة مكة وما حاذاه من المقبرة مستثنى من
 عمر الوادي لامن طوله لموافق كلام الاذريق في حد المحصب
 من جهة مكة ولو كان حده طولا من طرف المقبرة مما يلي منى لغيره
 بذلك ولم يحتاجوا للتنبيه على عدم دخوله المقرة **قوله** طواف
 الوداع الاصناف بمعنى اللام اي طواف للوداع ويصح كونها بياض
 اي طواف هو ووداع البيت اذا طواف اعمر من وجهه من حيث
 كونه يكون وداعاً وغيره والوداع كذلك لانه يكون طوافاً
 وغيره **قوله** واجب اي على الاصح والاصل فيه خبر البخاري
 عن انس الله صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس لا ينفرن احد
 حتى يكون اخرجه بالبيت اي بالطواف به وقيل انه سنة
 كطواف القدوم وخرق الاول بان الطواف القدوم بحجة الوداع
 فليس مقصودا في نفعه ومن ثم يدخل تحت غيره قاله في النهاية
 وفي الشرح والروضة نفي الخلاف في طلب حبه بالدم وانما
 الخلاف في كونه واجباً او مندوباً خلافاً لما توجهه عبارة المنج
 من قوله ولا يجبر تركه بدم **قوله** على مريد السفر من مكة الى
 قاله في النهاية فلا ووداع على مريد الإقامة وان اراد بعدها
 سفراً كما قاله الامام ولا مريد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على
 المقيم بمكة الخارج للتنعيم ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم
 يعود وما مر عن الجمهور اي ونقله عن البيان ان السفر لدون

البقرة

فقد

وقوله الذي يبرز دم افنا هو على ما نرجح الا انه يعني كما يأتي

قوله وقال هر لاي لم فعله اي بناء على انه ليس من الشك ولا
من توابعه ولا يرد ان الاجير يلزمه فروض الشك من ركن و
واجب وكذا السنن المجمع عليها او الشهيرة لان طواف الوداع
ليس من شيء من ذلك على ذلك القول **قوله** وفي تركه كله او بعضه
الح قال في الفتح وغلط من قال في ترك الطوفة منه مد كترك
بيت ليلة او حصة ويفرق بان الطواف لما اشبه الصلاة في
اكثر اجسامه كان كالمحصلة الواحدة فالخفة ترك بعضه بترك
كله ولا كذلك ذبيحك **قوله** قبل مسافة القصر منها اي من
مكة وانما اعتبرت منها لامن الحرم كما تمتع لان الطواف بالمعاصرة
البيت فاعتبرت من بلده **قوله** اي ما لم يوجد العود اي قبل
وصوله لما ذكر من مسافة القصر ومن محل توطنه ولو بالعزم
على ذلك اما بعد وصوله لما ذكر فلا يجب عليه العود للمسقة
ويستقر عليه الدم ولا ينفعه العود والطواف في دفعه وفي
المنح وحيث سافر بلا وداع فان بلغ مسافة القصر استقر الدم
وان عاد والا فليعموم ما في المجمع يستقر بمجاورة عمر البلد
المحل تقصر فيه الصلاة فيما يظهر واستثنى منه المتمتع بخروج
عرفة والمعتمر بخروج التمتع وعلى التفصيل السابق فان قصد
محل اقامته استقر والا لم يستقر حتى يجاوز مسافة القصر
اي يصلها وهذا هو الذي فيه البيان لاما نقله عنه في المجموع
اه **قوله** والا فلا دم اي مع وجود العود والطواف قبل
استقرار الدم وهل يسقط الاثم مع ما يظهر انه ياتي فيه ما مر
في مجاوزة الميقات اذا عاد اليه فراجع وفي حكم الكردي
وترك طواف الوداع بلا عذر لانه اقسام احكامها لادم

ولأنه وذلك في ترك المسنون منه وفيمن بقي عليه شيء من أركان
الشك وفيمن خرج من عمره كالحاجة ثم طرأ له السفر فأنشأها
عليه الأثم ولادم وذلك فيما إذا تركه عامدا عالما وقد لزمه
بغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله لما يستقر به الدم
فالعود مسقط للدم لا لأنه أي على ما مر من الخلاف فيمن
ترك الميقات وعاد له فأنشأها ما يلزم بتركه الأثم والدم
وذلك في غير ما سبق من الصور هكذا ظهر للفقير من كلامهم
ولم ألق على من ينه عليه اه وهو ظاهر الأقوال فمن بقي عليه
شيء من أركان الشك فإن بقا شيء من الواجبات كبيت منى
كبتاء شيء من الأركان كما مر به في سائر المقاييس وغيرها حتى
لو لزمه الدم لترك البيت فصار حكمة بلا طواف وداع فلا أثر
ولادم من حيث ترك الدواعي لأنه إنما يخاطب به من فرغ من
الشك ويلزمه العود للآيات بما بقي عليه ثم يودع بخلافه
ما لو لزمه الصوم لطول زمنه **قوله** ولا يلزم حايضا أي
لماروي الشيخان عن ابن عباس أن الناس إن يكون آخر عهدهم
بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض وعن عائشة أن
صفيته حاضنت فامرهما صلى الله عليه وسلم أن تنصرف بلا وداع
قال ابن الجعال بعد قوله الايضاح ولا يجب طواف الدواعي
على الحائض والنفسا ولادم عليهما ما نصرت **قوله** لا يلزم غير
مخاطبتين به والحق بهما المتخيرة بالوقني واستوجبهما الشهاب
ابن حجر في الحاشية وشيخنا السيد إذا أصل براءة الذمة من
الأموال وتوابعها بخلاف الصلاة لشكنا في أن ما انت به
سقط أم لا فالزمت أعادتها وظاهر قوله في فتح الجول والمختار

فعله ولادم عليها إلا أن بان وقوع تركه في مردها المحكوم
بأنه ظهر أنه يجوز وقوله الروياني وثاني بطواف الدواعي
فإن لم تات به فلام في الأصل ويحتمل وجوب الاحتياط
ظاهره **الوجوب** أي وجوب الطواف سواء قلنا بوجوب
الدم أم لا قال في الحاشية أذهي في العبادات أي التي منها
الطواف كطاهر ولا ينال فيه سقوط الدم على القول به لأنه
لغيره كما نقرر لا يقال يمتنع على المتخيرة الملك بالمسجد فكيف
تؤمر بالطواف لانا بقوله استثنى الفرض ومنه طواف الدواعي
اه واسوجده شيخنا السيد اه وفي الايضاح ويستحب
للحائض والنفسا أن يعفيا عند السفر باب المسجد الحرام ويؤمرا
بما يلزم **قوله** كذلك من به فرح الخ وعبارة الكردي ومثلها
أي الخائف والنفسا بالخرج الذي لا يمانعه تلويث المسجد
وقد الطهورين والاستحباب منه في زمن نوبة حيمضها والذوق
على نفس أو يهتج لو تأخر له ففقد الأعدا ريسقط الأثم والدم
اه وهذا ما اعتداه في النهاية وغيرها لكن يجب الأذرع
والركن في وجوب الدم ولم يردح في الحقة وفي الملح والحق
الحق الطبري بالحائض الخائف من ظالم أو خوف رقة أو عزيم
وهو معمر ونحوه قال الركني لا ذرعى وينبغي أن يلزمه
دم لأن منع الحائض الخائف من ظالم أو خوف رقة أو عزيم وهو
معمر ونحوه قال الركني من المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك
وهو ظاهر إذا لا يلزم من جواز النفر ترك الدم لأننا إن من جاوز
خمس عشر يلزمها الدم في بعض أحوالها وإن جاز لها النفر في
رأيت بعضهم أشار لما يبدى بذلك ثم ما فرقا به يقتضى أنه

لو وجب ترك الطواف للوقوف على نفس أو يفسد لادم عليه وهو متيقن
والذي يظهر ان مجرد الوحشة هنا ليست عذرا لان هذا الطواف
لا يدل له وان ما من من اعذار ترك البيت بمنى وما للحقة بها
باني هنا قال الاذري ولا يبعد ان يلحق بالحائض من به نحو
جراحة لا يمكن دخول المسجد معها والاسباب انه يلزمه الدم اه
وفيه نظره فقه السابق صريح في رد ذلك لان منعه من المسجد
عن نية ايض الحائض **قوله** وان زال المانع اي من الطواف
اي بان انقطع الحيض او من الخائف وشي الجرح او انقطع دمه
ووجد احد الطهورين بعد مفارقة عمران مكة فلا يلزمه العود
للطواف قال في المحقق للاذن في الانصراف وبه فارق ما مر
في من خرج بلا طواف اي من لزوم العود قبل وموله لغير
وطئه حيث تركه بلا عذر لعدم الاذن له في الخروج وانما
لم يلزم من و طئه او مسافة قصير المشقة وانما وفي
الامداد ولو كانت لدم فتركته فجاوز حصة عقر نظر ما قات
وقع تركه في طهرها لزومها الدم اي ولا انتم للعذر في الظاهر
لما والا فلا **قوله** فان طهرته مثله اي زال مانع الطواف
المتقدم كان طهرت او من الخائف او وجد احد الطهورين
فيلزمهم لعدم المانع مع بقائهم بمكة **قوله** كذا في الفتاوى
غير الى قوله والاول غير بعيد وانما كان بعيدا لم يبق عليه
شي من المناسك والصوم وان كان بدلا عن البيت فقد
اغتنق والتاخير فيه لطول زمانه خصوصها والسبعة لم يدخل
وقتها الا ببلد والخلافة وجوبها موسع في ترك بيت منى
ومزدلفة والرمي كما ياتي بخلافه الدم الواجب فيه ترك نحو

من كلام الائمة قوله وقال السهم

البيت

البيت فلا طول في زمانه فبقاؤه عليه كبقاء البيت ومن ثم جوزوا
للحائض التحلل مع تاخير الصوم لا الدم ولو ترك بيت منى واراد ان
ان يفدي عنه قبل مضى جميع ايامه لم يصح لانه انما يتحل
ببدله بقواته كله وهو الا ان لم يغت فبما بقي منه شيء لم يجز
بالبديل ولم يصح منه لكن مرقى التحلل وان في جزم العقبة يتوقف
التحلل على الايتان به او ببدله ولو هو بمكة فادام لم يات به لم
يفرغ من مناسكه ومن لم يفرغ منها لم يصح منه طواف الوداع
وقد علمت ان صوم ترك الرمي بعينه انما هو بوطئه ولا يخرج
من علقه الاحرام الا بصومها تحلا في صوم ترك نحو التمتع والبيت
وعليه فحكم عليه الشاخص بصومها بوطئه في سفره ففصر بان لم
يخرج من السور ولا من الحرم العران بحيث لا يسير بين عمران
البلد وان كان يسير في طوله او عرضة **قوله** ون طال اي الدعاء
ويجوز على بعد رجوعه لركعتيه والدعاء افراد الضمير كان
باعتبار انه عايد على ما ذكر اي من الركعتين والدعاء ولا يرد
ان القيد يرجع لجميع ما تقدم بل وللتنويع والمناحر كما
ذكره في الوقف لانه محل حيث لا قربية وهنا افراد الضمير
ظاهر في رجوعه الى الدعاء فقط نعم اطلاقهم للركعتين يدل
على عدم ضرورة تطويلها وافهم كلامه ان المثلث لغير ما ذكر من
ركعتيه والدعاء وايتان زمزم والشرب منها يوجب اعادة
الطواف حيث لم يكن لجماعة اقيمت ولا لشغل السفر كشد
رجل وشراء زاد وغيرهما اما مكثه لما ذكر فلا يضرب وان طال
لان المشغول بذلك غير مقيم قال الفتاوى وهو محتمل ويحتمل
تقييده بما اذا لم يغت الطول بحيث صار السفر لا ينسب عرفا

من كلام الائمة قوله وقال السهم

الى الطواف السابق عليه بوجه وفي التحفة الاوجه بل المنصوص
 اغتفار ما يغفل صلاة الجنازة اي باحق ممكن من سائر الاعمال
 كقضاء دين وعبادة مريض وشراء متاع وغيرها ما لم يعدل
 عن طريقه **قوله** وقول الاذرع والحقوله محموله الى حملة
 على ذلك في المتع بعد ان نظره وكذا نظره في النكت للسهوي
 بعد ان حكى طريقه في ان الاشتغال باسباب الخروج كسواء
 زاد وشد رحله يضرم لا وان قوله هذا وجه ثالث **قوله**
 وليس من المناسك الخ بل عبادة مستقلة لكل من اراد مفارقة
 مكة مكيا وغيره حاجا ومعتمرا وغيرهما ولعملة السياح
 تنقل المتولي كالبغوي واستدلوا بذلك بانه انما شرع تعظيما
 للحرمة وتشييعا لاقتضا الخروج منها لوداع باقتضاء دخول
 الاحرام وبانهم اتفقوا على ان من حج او اعتمر واداد الاقامة بمكة
 لاوداع عليه ولو كان من المناسك لوجب عليها ما وجب على
 المهاجر بمكة بعد قضائها فكذلك تافسها قبل الايمان به قاضيا
 نسكه مع بقائه عليه وقال الغزالي وامامه هو من المناسك
 وليس على غير الحاج والمعتمر طواف اذا خرج من مكة واعتمر
 المتأخرين كالا سنوي والاذرع والتركعي وغيرهم وسبقهم لذلك
 الامام الشافعي السبكي فقال ان كونه من المناسك تنافرت عليه
 الشافعي والاصحاب ثم حكى نص الام والاملا على ذلك قال وهذا ان
 النصان صريحان انه من الحج ونص الزبيدي والبويطي على جبهة
 اذا ترك بالدم مع اتفاق الاصحاب عليه دليل اتفاقهم انه من
 النسك لان الدم يجبر الخلل الحاصل فيه فالقوله انه عبادة مستقلة
 محال لعلام الشافعي والاصحاب ولقوله عمر رضي الله عنه لا يصح

ولو كان من المناسك لم يصح طواف كونه
 قاضيا نسكه

احد

احد من الحاج حق يطوف بالبيت واحابوا عما استدل به الشافعي
 ومن تبعهم انه انما شرع تشييعا الى بانه لو وقع التشييع لوجب
 معا اوله بالبيت وليس كذلك ورده في المنع بان التشييع في مطلق
 الطلب على ان الاحرام قد يجب وذكرك على من مر بالمبقات يريد
 النسك وعن قولهم اتفقوا على ان من حج او اعتمر واداد الاقامة
 لاوداع عليه بانه وان كان من المناسك انما شرع للمفارقة
 ولم توجد ورده في الحاشية بان شرعه للمفارقة بدل ان
 لتعظيم الحرم وهو ما قاله وفي النكت واذا كان للمفارقة
 والحكم يدور وجو او عكسها فتوافقه من في نسك وغيره وعن
الحاشية بان الظاهر ان الولد به النسك الذي يمكن الاقامة
 معه او الذي ليس تباع على ان المهاجر اذا طاف للوداع يجوز
 ان يرجع ويقسم ذلك ما لا غير فلا يلزم حمله على الاقامة قبل الطواف
 ورده سم ايضاً بما حاشا حمله ان هذا الجواب خلاف الظاهر
 من الحديث ان المراد جميع نسكه وان لم يخرج من مكة وهو كما في
 في الملوك لانه يفيد الظن كما هو شأن الاحكام الغروعية و
احاب السيد السهمي عن خبر عمر بن الخطاب انه لا يصح
 من مكة غير الحاج وعن جبهة بالدم الذي هو من خواص النسك
 بان غايته انه الحق من يات به في نسك بالاتي به في وجوب
 الدم فاذا علمت ما تقرر تحققت ان لكل من المذهبين حججاً
 قوية متكيفة او متقاربة قال سم فان قلت القول بوجود
 طواف الوداع مع القول بانه من المناسك يقتضي منعه
 العزم قبله كما يمنع الرمي وليس كذلك فقد اعتمد على
 قبله قلنا نردفع بانه لما كان الوداع اخرا يفعله قاصداً

اي من تشييع الوداع بالحاج كما مر من جزم

ملتفتا الى البيت كالمخزن لفراقة مشي عليه في الاحياء والقاضي
ابو الطيب والزيري وجزم به في الروضة واصلا وقيل مشي
تلقاء وجهه غير ملتفت قال في الايضاح وهو الصحيح
الذي جزم به جماعات من ائمة اصحابنا منهم ابو عبد الله
الحلي وابو الحسن الماوردي واحزون ولا يمشي القهقرا
فانه مكروه فليس فيه سنة مروية ولا اثر محكي وما الاصل
له لا يخرج عليه اه قال في التلخيص مقتضى المجموع ان الزيري
يقول بانه يمشي القهقرا اي وهو ظاهر الايضاح ايضاً والمنقول
عنه في الشامل وغيره انه يخرج وبصره الى البيت وهو المراد
بالالتفات وجزم به في الروضة واصلا وقيل مشي
واما الماوردي فلم يتعرض لصورة الالتفات وانما تعرض لمنع
القهقرا فقط واما الحلي فلم يتعرض للكرهية الوقوف على باب
المسجد ناظر اليه عند الوداع بل قضية كلامه استحباب الالتفات
فانه حكاه عن بعض السلف وعن بعضهم كراهية ولم يرد شيئا
من روي عن ابن عباس كراهية قيام الرجل على باب المسجد ينظر
نحو الكعبة عند وداعه ثم قال وهذا شبه لانه قد ودع فاذا
احدث بعد ذلك به عهد او لم يحبه بالطواف فقد جفاة لكن في
المنع في قوله عن الحلي انه لم يتعرض للكرهية الوقوف على
باب المسجد فيه نظر لان من حفظ حجة على من لم يحفظ **قوله**
التلخيص الثاني كلام في غاية من الحسن والحري على القواعد
وهو مع طوله عني بنفسه عن الكلام عليه والله اعلم **قوله**
باب في الدماء الواجبة في الشك **قوله** بسبب
تمتع مولي له من في الاحرام ان حاصل الصبي لا فدية عليه نفسه لا فيما

النية

النية مميّز محرم في الحرم ولم يدخله وليته اليه وكذا الاعليه ولا على
وليته في فعل غير المييز مطلقا ولا في فعل مميّز ترهها كلبس ودهن
ناسيا او جاهلا معذورا او مكرها وانها على الولي في ان لا يميّز
محرم مطلقا في ترهفه عامدا عالما مختارا وفيما لزمه بتمتع
وقرآن واحصاير وقوات وغير المييز يشمل المجنون ومرويات
اسط من ذلك **قوله** وكما جرت مع الاجير الخ عطف على قوله
كالولي فيبها لزم الدم غير محرم **قوله** فالدم على الاجير اي في
اجارة الذمة والعين الا انها في اجارة الذمة الحج للمساخر والدم
على الاجير وفي اجارة العين تنفسخ الاجارة وينفخ الاحرام
للاجير وعليه الدم كما مر في الاجارة **قوله** ويهي اي الدماء المذكورة
وعبارت المنع وهذا التامه يجتنب الى قاعدة مجمع اطرافه
فاشير الى مهماتها فنقول وجوب الدم اما مرتب لا يجوز
العدول عنه الامع العجز واما غير يجوز العدول عنه الا بغير
مطلقا وكل منهما باعتبار بدله اما مقدرا اي قدر الشرع بدله الى شيء
محدود او معدل امر فيه بالتقويم والعدول الى غيره فلا يجتمع
ترتيب وتخير ولا تعدير وتعديل **الحاصل** اربعة اقسام
القول ما يجب مرتبا صقلا وهو ثمانية دم التمتع
والقرآن وترك الاحرام من الميتات او من حيث لزمه وترك
البيت بمرحلة والبيت بمنى وترك الدمي وطواف الوداع ودهن
القوات ويراد تاسع وعاش وهو ما لو نذ المشي في كعب
او عكسه على ما ياتي بيانه وحادي عشر وهو ترك الجمع بين
الليل والنهار بعرفة فانه يسن له اراقة دم مرتب مقدت
خروج من خلاف من اوجبه وقياسه ندبه الدم بترك ركعتي

٩٤

مبني

الطوائف وترك الاحرام عند دخوله مكة بغير احرام بنك خروجا
من حلال من جهتي ومرفي بحيث الاجير ما عليه او على المستاجر
في صور كثيرة وكلها دماء تزيب وتؤذي وكذا في نذر الحلف
ونذر الافراد والحفا على ما ياتي فاخلعه وكذا في ما توشى ما حرمه
وبذلك تزيد صور هذا الدم على ما ذكر بكثير **الثاني** فيما يجب
موتيا معدلا وهو دم الجماع المفسد للحج او عمره ودم الاحصا
الثالث المخير المقتدر وهو ثمانية دم الحلق والقلم والدم
والطيب والتبس والوطي بعد الوطي المفسد والوطي بين الخليلين
ومعد ما في الجماع **الرابع** المخير المعدل وهو دم الصيد ودم
اشجار الحرم ثم اذا تأملت ما مر علمت ان ما كان اطلاقا محظورا
كالصيد يجب فيه الدم ولو على ناس او جاهل اي حيث كان ميزا
احدا غير المميز فلا فدية عليه مطلقا كما مر وما كان استمعا او
توقفا كالطيب والتبس فلا شيء على الجاهل والناسي وما فيه شبهة منها
كالجماع والحلق والقلم يلحق باقواهما استنها بالجماع ملحق
بالثاني والحلق والقلم ملحق بالاول **تنبيه**
ذكرنا في الاصححة ان المندورة لا تجب لها نية الكفارة بالله
عن التعيين لغزو جهنم ملكه وان المعينه عن نذر
في دمه او بالجعل يحتاج الى نية عند الذبح ويجوز
مقارنتها بالجعل او للافراد او لتعيين ما يضحى به من
واجب او مندوب ويجوز توكيل مسلم بميز في النية
والذبح او في احدهما وكما في نية في الذبح فقط و
يتوي هو او وكيل المسلم المميز قال في اللغ وكالا صحبة
في ذلك سائر الدماء الواجبة لكن سياقي في دم الاحصا

النية

ان نيته عند الذبح وذكر حج وتمر كما ياتي اخرا الباب ان نية
دم الجهر ان عند تفرقة ويجوز توكيلها على ما **قوله** السب
الاول التمتع اي وهو ان يحرم بالعمرة من ميثقات طريقه او
دونه ويلزمه دم الجحاة وزه بشرطه ويرفع منها ثم يستحق
من مكة وهذا شرط لزوم الدم لا التسمية بمتمتع اذ لو
عاد الى الميثقات مثلا واحرم تبيين عدم وجوب الدم
وان سمي ما يمتنع التمتع اي يمكنه من الجحاة ان الاحرام
بين الحج والعمرة **قوله** ان احرم بالعمرة في اشهر الحج اي
والكل يلزم بالتمتع الدم باربعة شروط الاول ان يحرم
بالعمرة في اشهر الحج فان احرم بها قبل اشهره ولو بلحظة فلا دم
وان اتى باعمالها كلها في شوال وسمى متمتع ابل ومفردا كما مروى فانه
مالو لعمرة بعمر اخر جزء من ذي الحجة وببقية اعمالها في المحرم
فانه يشابه عليه ثواب المفرد اي الافراد الكامل وان كان دون
من انا بها كلها في الحجة **قوله** ويح من عامه هذا هو الشرط الثاني
فلو اعتمر في سنة ويح في غيرها فلا دم كما جاء عن الصحابة
سند حسن **قوله** ولم يعد لاحرامه اي الحج الميثقات الا في
لحرم او محرما قبل التلبس بنك ولو مندوبا وهذا هو الشرط
الثالث وشمل قوله الى ميثقات افا في جميع المواقيت وكذا
المرحلتان لانها ميثقات الا في الذي لا ميثقات بطريقه
كالاتي في الحرم على ما مر والمحل الذي هو بين الميثقات ومكة وحرم
منه احراما جازا كان كان وطنه او لم يحظر له الشك الا قبل
الحرم فاحرم من المحل الذي يحظر له واراد فيه ويسمى الميثقات
الصنوي والارادي وخرج بميثقات الا في مالوا حرم افا في

ما لو حرم افاقي بمكة بالحرم من السعي مثل ما فرغ منها واحرم
 بمكة بالبحر لم يعد لميقات افاقي وان قال بعضهم بالاكتمال بالعود
 اليه فيما ذكر وفي الحقة واما ما في الروضة فيما لو عاد لميقات
 اقرب ينفعه العود لانه احرم من مومض ليس سالكين من
 حاضري الحرم المقتضى ان لا ينفعه العود لذات عرف او قرن او
 يلزم على طريقه ان المسافة في الحاضر من الحرم لامن مكة
 فغير مراد لان هذا التعليل على طريقه الراجح ولا يلزم من
 ضعفه ضعف العلل فتأمل اه قال ابن الجوزي في الفرق بين عتبات
 هناك مكة وتمر من الحرم برعاية التحسين لكون التمتع ماذونا
 فيه اه ومرغوة ذلك عن الامداد **قوله** ولم يكن من حاضري
 ذلك مستوطنه اي بالفعل لا بالنية حال الاحرام بالحرم لا بعد
 وهم من دون المرحلتين من الحرم كما يرجح ذلك قال ابن الجوزي
 والمعنى في عدم وجوب الدم عليهم بحكم ميقاتا عاملا اهله
 وليس مرتبه فلا يشكل على من كان دون مرحلتين من الحرم
 فالهم وان رجوا ميقاتا لكن غير عام بل مختص باهله هذا في
 ثم الروض والنهاية قال بعض اخواننا رحمه الله تعالى وسئل
 من بينه وبين مكة او الحرم مسافة القصر فاكثروا وهو دون
 ميقات تلك الجهة كن دون الحقة بمرحلة وعن له الشك فانه
 اذا تمتع لم يزدح ميقاتا عاما ويلزمه دم حيث وجد باقى
 الشروط اه ويجاب بانه وان كان الامرك قال لكن معنى قوله
 لعدم رجوعهم ميقاتا عاما اهله وليس مرتبه ان موجب دم
 التمتع نزع الميقات العام ومن جملة ما كان على مرحلتين من
 فمن كان على دون المرحلتين منها على مرجح الراجح او من الحرم

قوله في التمتع لانه يعود اليه محرم او غير محرم

على الامم

الاصح فقد نزع مسافة اقل المواقيت اذ عين الميقات غير منظور
 اليها وكذا الكفا والعود اليها لانها مسافة اقل المواقيت والمعنى
 في عدم رجوعهم مسافة ميقات عام اهله وليس مرتبه وحذف
 المضاف شايح لكن يشك بانه انما يتخرج على مرجح الراجح لا على
 الاصح ويجاب بانه يتخرج على الاصح ايضا اذ القابل به يقول
 من كان على مرحلتين من الحرم لم يزدح مسافة اقل المواقيت منه
 فلم يجب الدم والقابل بمذهب الراجح يقول هو مرجح مسافة
 اقل المواقيت منها فوجب الدم فالنصح ان موجب الدم مرجح مسافة
 اقل المواقيت لكنه يختلف باختلاف المرجحين ثم ذكر ان بعض
 العلماء عبر بالمسكن فاخذ منه بعض اخوانهم ان العبرة به لا
 بالبلد وبعضهم عبر بالبلد واستظهر ان مراد من عبر بالمسكن البلد
 الا ان يؤخذ نقل والقول عليه وما ذكر في حاضري الحرم
 هو المذهب الجديد المعتمد والقديم انه كل من حصل هناك
 مستوطنا او مقيما او مسافرا او بعضهم جعل من دون مسافة
 القصر من العزبا في حكم المستوطن فيها قال في التلخيص فان
 قلت اذ الحقة من في المسافة المذكورة بالمستوطن في الحكم فلا
 فائدة في الخلاف حيثئذ والخلاف في الستمية فقط قلنا من فائدة
 اذا خرج المستوطن والافاقية الذي وصل مكة ولم يستوطنها
 الى الميقات وتمتع منه وحب الدم على الاقنى دون المستوطن
 قوله من روى الخ اي كان حاور الميقات غير مريد سك
 ثم استوطن محله بيقينه وبين مكة دون المرحلتين ثم احرم
 بالحرم متمتعاً لانه احرم وهو من حاضري الحرم فلا دم عليه
 ومالك على هذه المسألة مستوفي **قوله** واعلم المبلغي

في قوله

الخ وفي النسخ انه بنى على الضعيف السابق وقال ابن فقول
 الغزالي التابع له السلي والبلقيني فيه لا يكون متممعا معللا بانه
 صار من الحائزين من بني على ضعيف وهو ان الحائز من حصل
 مكة او غيرها ولو سافرا والمعتد اعتبار الاستيطان وقول
 الروضة كما صلتها في دون المرحلتين ومن جاء من الميقات
 مراد للسك نذر احرم بعمر لا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن
 اي في محل احرامه بعد المجاوزة فلا دم عليه وسئل كلامه
 ما اذا عاد للميقات فلا دم عليه قال في الحقيقة للتمتع ثم قال
 وخرج بقولي للتمتع ما لو عاد اعمال العزم ثم احرم ثم قال الذي
 عليه دم القران لا التمتع اه قال مولا نا فلو احرم من مكة بالتمتع
 للميقات فمقتضى حضوره هنا اي من قوله ثم احرم اي عاد للميقات
 ثم احرم منه استوطنهما وهو ظاهر وان اودم قوله فلا دم للتمتع
 خلا فيه فانه عاد قبل قرانه بل يبين عدم خطابه به بهما بالكلية
 لان شرطه اي دم التمتع ان يفرغ من اعمال عمرته ثم يحرم بالتمتع ولم
 يوجد ذلك للقران لان الملاحظ هو روح الميقات ولم ينح ميقاتا
 لقطع المسافة مرتين ثم رأت في الحشم ما نصته قوله بعد دخول
 مكة اي عاد القارن للميقات بعد دخول مكة يفهم انه لو عاد
 قبل دخولها لم يسقط الدم وهو كذلك على الوجه لوجب قطع
 المسافة بين مكة والميقات ودخل مكة ثم رجع اليه قبل الطواف
 فاحرم بالتمتع منه لم يلزمه دم وان كان قارنا وهو ظاهر فانضموا اليه
 اه فتوكله وانه الخ هو عين ما بحثته فله الحمد ثم رأت عبد الرزاق
 قال لو احرم بالعزم من الميقات ولما دخل مكة عاد اليه واحرم بالتمتع
 منه لادم للقران لانه قطعها لكل منهما خلافا لشرح المفاتيح اه

هذا وان تقول ان الصورة الاولى لا يجب

كلام ابن الجعال ويؤيده في النكت وهو ولهذا الاحرم بالعم من الميقات
 ودخل مكة ثم رجع اليه قبل التماس بنك فاحرم منه بالتمتع كان قارنا
 ولادم عليه على الاصح كما يؤخذ من ثم المذهب عن الدارمي اه
 ونحوه في ثم الغباية لم ومرة ذلك الكلام ايضا وان العلامة الكندي
 قال في هذه عليه دم التمتع كما بينته في الاصل ولم يظهر وجهه
 لان شرط التمتع ان يفرغ من العزم ثم يحرم بالتمتع من عامه ولم يفرغ من
 العزم بل احرم بالتمتع في انشائها وانما اطلت في ذلك هنا ويزلات
 العلامة الكندي من الامة الذين يكتفي بالاشارة منهم فضله عن
 التصريح مع انه لم يظهر وجه ما قاله فليراجع حاشية الكندي
 وينظر ما وجه ما قاله لانه العزم ولكن الحق اولي بالاتباع **قوله**
 خلافا للسلي من عن النسخ عبارته برمتها مع الرد عليه فراجع
 ان اردته **قوله** او من الحرم كما في الحاشية قال ابن الجعال
 او مرحلتان من مكة خلافا للحاشية حيث اعتبر المرحلتين
 من الحرم اي فانه قال فعلم اي من اقتصراده على العود لميقاته
 او مثل مسافته او ميقات اخر ولو اقرب من ميقاته امه
 لا يكفي مجرد الخروج الى مرحلتين الى مكة حيث لم يكن مثل مسافة
 ميقاته وان قال به بعضهم نعم ان خرج لمرحلتين من الحرم
 فقتضيه قوله الروضة واصحاب الوعد لميقات اقرب لادم عليه
 لانه احرم من موضع ليس ساكنوه من حاضري الحرم سقوط
 الدم لان الخارج لمرحلتين من الحرم احرم من موضع ليس ساكنوه
 من حاضري الحرم على من من حج النوي ويؤيده ما في الغباية
 عن الاباينة والعدة ان التمتع لو سافر بعد عمرته سافر قصر اي من
 الحرم ثم رجع من سنة اي بان احرم من تلك المسافة فلا دم عليه

اجماع

ونقله في المجموع عن قطع الفوراني واقره اه وعبارة ثم الغاية
 لم وكذا لو عاد الى مرحلتين من مكة والحرم وان لم يكونا مسافة
 ميقاته كما قاله في الاول جماعة وتقل في الكفاية عن العدة
 والابانة وفي المجموع عن قطع الفوراني فيما لو سافر الممتع
 بعد عمرته سفر قصر ثم رجع من سنته انه لادم عليه فانه شامل
 للسفر من مكة او ظاهر فيه اه وهو مخالف لما قيد به السفر في الحرم
 بكونه من الحرم نعم اكثر الكتب لم يذكر فيها العود الى مرحلتين
 ومنها الروضة والرومن وسرحه والمغني والنهاية وغيرها
 ولذا قال في الفتح والامداد وظاهر كلامهم انه لا يكفي العود الى
 لمسافة العشر من غير وصول لميقات حيث كان ميقاته
 بعد من ذلك لانهم شرطوا في العود للادون من ميقات عمرته
 ان يكون ميقاتا لكنه علل في الرقصة بما يقتضي ان يكون ميقاتا
 غير شرط فيكون في مرحلتين مطلقا وبه يصح قول الفوراني
 الذي اقره عليه في المجموع والعدة والابانة الذي اقره عليه
 ابن الرفعة وغيره والتمهيد والبحر لو سافر متمتع بعد
 عمرته من مكة مسافة قصر ثم رجع من سنته لادم عليه وبوجه
 بان لم يمتد اجراءه مثل مسافة ادنا المواقيت بخلاف
 مجاوزة الميقات لم يكتف فيه بذلك لتعديده ووجه ان القصد
 احياء المواقيت بهذه العبادة وفي الامداد وقول الفوراني
 لو سافر متمتع بعد عمرته من مكة الى مسافة القصر ثم رجع من
 سنته لادم عليه يحمل وان اخذ بعضهم باطلاقة على ما اذا
 كانت مثل مسافة ميقاته اه ولست انقل في التلخيص ما مر من
 الفوراني والابانة والمجموع والبحر من الاكتفاء بالعود الى مرحلتين
 من مكة قال وهو واضح على اعتبار المرحلتين

في الحاضر

في الحاضر من مكة اما اذا اعتبرناها من الحرم فنبغي ان اعتبار الرجوع
 الى موضع تقصر فيه الصلاة من الحرم اه وانما اطلقت في ذلك
 لئلا يتوهم ان ما في الحاشية ليس له مستند بل هو كما في ما
 في التحفة في القوة او مقارب له **قوله** ويسقط اللذان
 بالعود فيما ذكر في متمتع قرن اي كما مر ايضا عن ابن الجلال
 عن الحاشية وكذا عن التلخيص وسم **قوله** وقال في التحفة والحاق
 بعضهم به اي بتمتع احرم من ميقات الاقاني بعمرته ثم عاد
 لميقاته او مثله او ميقات اخر واحرم منه بالحق كما مر **قوله** لا
 يتكرر هو المعتمد واستوجهه في الحاشية قال ابن الجلال وقال اي
 حج في جوابه له عن المعتمد ما هو بعد عماده ما مر انه لما
 احرم بالحرم لزومه الدم او دخل بسبب لزومه اذ لا يتم لزومه
 الا بالاحرام بالحج وعلة لزومه ما مر من كونه ربح الميقات
 واما عمرته الثانية والثالثة فلم تكن سببا في ربح ميقات
 ولا في ترقيقه فاي موجب للدم فيها وما اطلق من قال بوجوب
 التكرار الا وهم كما قرره اه وقرئ عبد الرووي بين هذه
 وبين ما لو اعتمر في اسهر الحج ثم قرن من عامه حيث تكررها اخذا
 من الحج بان القارن ترفقه باحد الشياطين وراح الميقاتين
 فوجب دمان والتمتع ربح الميقات فقط لانه لو بد بالتمتع
 لاحتاج من مكة بل يحرم بالحج سها اه واقول على تسليمه فالمتمتع
 انضم ترفه باحدة المحظورات وراح الميقات والتحقيق في الفرق
 ما اشار اليه في الفتاوى ان موجب دم المتمتع الناقص هو الحرم
 الاول فقط دون ما بعده من الحرم والسبب المحقق له ربح
 الميقات وكلاهما لم يتكررا **قوله** ابن الجلال وعبارة المسح

بعد ان ذكر في الحاشية ما في المحل وما التمتع لا يحرم

بحج عبارة عبد الووف وزاد ويؤخذ منه مع ما مروى في ان الواجب
 لدم التمتع هو الاحرام بالعمرة مع الاحرام بالحج وانه يجوز تقديم الدم
 عليه بعد الاحرام لكنه لو قدم الدم هنا على بعض العزم المستمرة
 لم يلزمه للتأخر عنه شيء لانها ليست في الموجبة وانما الواجب
 هو الواجب مع الاحرام بالحج كما تقدم ويقر بين ما هنا وبين ما لو
 فعل المحرم عمرات من جنس وكثرة اثباتها لان التأخر من مستقل
 بالايجاب فالمرحون وقوع المتقدم عليه اه وفي النكاح بعد كلام
 قدمه ولا شك ان المذمور للعمرة لم يردح ميقانا غير ميقان الفلحة
 القطع بعد اه مو وقيل ما لم يخرج اي وقيل انه لا يتكرر ما لم
 يخرج الدم وبذلك ياتي بعمرة اخرى **قوله** وقيل يتكرر مطلقا اي
 يتكرر العمرة به افي حاله الرعي وسبقه اليد كما في الحج البغوي
 وقد علمت منعه كذا في قوله **قوله** جذعة صنان لكن في خبر
 مسلم لا تذبحوا الامسة الا ان تغسر عليكم فاذا جوا جذعة من الضان
 لكن اوله للمهر من حمل على الذئب وفي بيع والا ولا حمل المسنة
 في الحديث على المسنة من الضان اي لا تذبحوا الامسة من الضان
 فان جازم جذعة لم تبلغ او قاله البرماوي ثنية المعز مقدمة على جذعة
 صنان لم تبلغ سنة لانها اكثر لحما اي مقدمة ندبا وحل تقديم الضان
 على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال فيجوز ومعنى جذعة
 استقطعت مقدم اسنانها وان لم تبلغ سنة **قوله** او ثنية معزها
 سنن تقيدها يكون لها سنن ايمان الواقع كما هو الاصل في
 القبول كما حققه محققه الانام التفتازني لا للاحتراز ولا يكون ثنية
 من المعز الا ان بلغت سنن وعبارة الايضاح مع ترجمه لابن
 الجمل ومفاته الهدي المطلق كصفات الاصحية المطلقة فلا يخرج

فان قالوا ان سنة من الضان
 فلهذا على جذعة كذا

فيهما الا الجذع من الضان او الثاني من المعز والابل او البقر والجذع
 من الضان ماله سنة على الاصح اي او اجذعت وقيل سنة
 اشهر وقيل ثمانية والثاني من المعز ماله سنتان وقيل سنة والثاني
 من البقر له سنتان وكذا اكل ذي حافر ومن الابل خمس وكذا اكل ذي
 حفر ويلزم من تمام ذلك طعنة في التي بعد ها كالسادسة في الابل
 ويجزي ما فوق الجذع والثني وهو افضل ويجزي الذكر والانثى والله
 افضل ان لم يكن نزوانه والا فالانثى التي لم تلد افضل منه فان
 ولدت فالذكور وان كثر نزوانه افضل منه وذكر لا ينزوا افضل من
 خصي ولو كانت الانثى حاملا ففي المجموع عن الاصحاب وبيوع
 الروضة ومداقها عدم اجزاها والافضل الابل والبقر فالضئف
 والمعز جذع من بدنة ثم بقرها اه وخرج بالطلق ما لو التزم ذلك
 ناقصا كان نذر الاصحية او الهدي بمعية او صغيرة فيلزم
 ذبح ذلك لكن لا يجزي اصحية وان جاز مجراها اه بزيادة
 بخلاف ما لو نذر التضحية وهي سليمة فتعيبت صحت وثبت
 لها احكام الاصحية **قوله** سنا اي من جهة السن او في السن
قوله كما ذكر اي من جذعة صنان او ثنية معزها ما تقدم
قوله ينقص المأكول بتخفيف ينقص على الافصح **قوله** ينقص
 المأكول اي من لحمه وغيره كاللحم والمراد يوتر فيه نقصا في الحال
 لقطع ما يلوح من بعد منه مطلقا او ولو سيرا من عضو صغير
 او ما لا يجرب ولو سيرا ورجي زواله كما في الاسنا والمنهج وش
 بافضل قال لانه يفسد اللحم والودك وينقص القيمة لكن حذف
 في الحقة القيمة لان العيب هنا ما ينقص اللحم لا القيمة **قوله**
 والعمل اي فاته عيب كما روي في الحقة ومخالفة ابن الرفعة ردت

بان المنقوله انها عيب وقوله زيادة اللحم تجزى بالجنيين ردائه
 قد لا يكون فيه خير كما لعلفه ومان زيادة اللحم لا تجزى عيبا كما
 وعرجا سمينه وانما عديت كالملة في الزكاة لان القصد فيها
 النسل دون طيب اللحم والمجوع بين قول الاصحاب ذلك وبين
 نقل البلقيني عنهم كالتص الاجزا يحمل الاول على ما اذا حصل الحمل
 عيب والثاني على ان لم يحصل به عيب يرد ما مر ان الحمل عيب
 وانه لا يجزى وان قل قتل وفضيلة الصابغ ان قرينة العمد
 بالولادة لا تجزى لنقص لحمها بل هي اسوأ حالا من الحامل ولذا
 لم تؤخذ في الزكاة على وجه مع اتفاقهم على جواز اخذ الحامل في
 الزكاة اه وفيه نظر لان الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم رديا كما مرخوا
 به ولولادة زال هذا المحذور واما ما ذكر من كلامهم في الزكاة
 فهو لمعنى يختص بها لا ياتي هنا فانها اذا اخذت بولدها
 من المالك او بدونها من غيرها وولدها اه وقوله وبالولادة
 زال المحذور فيه ان اثر الحمل والولادة لا يزوله بخرج الولادة الا
 ان يقال انها وان كان الاثر باقيا بها فانه في معرض الزوال
 وان بقي بها اثر معرض للزوال **قوله** ولو قبل كمال الذبح اي وان
 حدث العيب أثناء الذبح او قبيله كان كسر عضو منها او افك
 بعض مفاصله باح لصدق اسم العيب عليها لكن فيه ان المعتبر
 هنا عيب ينقص اللحم وهذا لا ينقصه الا ان يقال ان شأنه
 ذلك **قوله** بحيث تسبقها الماشية اي بسبب العرج بخلاف
 عرج يسير لا يحصل به ذلك ولذا اقتدوا بالعرج لكونه شديدا
 عور وذهاب نور احد العينين اي لانه يخل برعيها اذا لا تراها بالحيطة
 فيقولها بعض الرعا نهم تجزى عشا وعشا وهي التي لا تبصر

لولا

لولا وكويته **قوله** وقوله قال في القاموس النولة استرخاء في اعضا
 الشاة خاصة وكما يجنون يصيبها فلا تتبع الغنم وتستدير حول
 مرتعها بخلاف ما اذا لم يقبل به رعيها **قوله** من غواذنه من كل
 عضو صغير الخ اي وان قل ولم يلح من بعد لدهاب جزء مأكول
 ولما في خبر الترمذي انه صلى الله عليه وسلم امر باستشراق العين
 والاذن اي يتأمل حالهما لئلا يكون باحدهما نقص ما قطع بعضها
 من غير امانة وشقها ونقصها من غير ان يذهب بذلك شيء
 فلا يضر اذا لا نقص والنهي عن التضحية بها للتنزيه او محمول
 على ما اذا هب به شيء من لحمها وعليه فالحرق كثير اذ هب
 به شيء ويجزى بخلافه بلا منع او الية لان الذكر بلا منع و
 المعز بلا الية لان الذكر بلا منع والمعز بلا الية بخلاف فاقده
 نحو الاذن لانه عوض لازم وفاقة قرب اذ كثير بلا قرب و
 في الخفة والمحق الشئان الدائب بالالية واعتز من بتقصير جمع
 انه كالاذن بل فقه اندر ويزداد النظر فيما يعتاد من قطع
 طرف الالية لتكبر فيحمل الحاقه ببعض الاذن وبويده قواهم
 وان قل ويحتمل انه اقل جدا لم يؤثر كما يصح به قولهم المخصص
 لعموم قولهم وان قل لا يضر قطع قلفة يسيرة من عضو كبير
 وهذا الوجه ثم رايت بعضهم عجنه فقال لا يضر قطع ما
 اعتيد من قطع بعض الية في صغيرها العظم وتحتسب
 لا يضر حتى الفحل اه لكن في اطلاقه فخره لعله مهم كما علم
 مما قرره فتعين ما قيدت به من قلته جدا اه وقال في ش
 ولا ينافيه قولهم لا يضر فقد قلفة يسيرة من عضو كبير اذ المراد
 الكبر النسبي فالالية وان صغرته كبيرة بالنسبة للاذن اه لكن

هذا وقد ينافيه بغيره بعضهم ان الالبية عضو صغير وليس
 قطع جزءها وان قل والذي والذي ظهر لي هو البحث المتداول
 وان محل من قطع جزء من عضو صغير محله حيث لم يكن في قطع
 استدها ما هو اكبر والثر منه والافلا ينضرا اذا نقص في ذلك بل
 زيادة وفي ع ش ولو شك في ما قطع منها اي الالبية بناء على انه
 لا يضري او من عضو كبير هو يسير ام كبير فالأقرب الاجزاولو
 ذهب يثنى من الاذن باقة ككل فتراد لم يوثق لان ما لا اختيار
 فيه حيث لم ينقص اللحم مقتفرا في القزاج اليسير والمرص
 اليسير اه فليتنامل ولنا وجه ان النقص اليسير وهو الذي
 لا يلوح من بعد لا ينضرمطلقا **قوله** دون فخذاي وعقوه
 من كل عضو كبير فلا ينضرم قطع اليسير منه وهو ما لا يلوح من
 بعد وكذا لا ينضرم ذهاب بعض اسنانها حيث لم يوثق بقطعها
 في الاعتلاف قاله الكندي نقل سم في شية النهر اجزاء
 المخلوقة بلا اسنان قاله وكان العزق ان فقد جميعها بعد
 وجودها يوثق في اللحم بخلاف فقد ها خلقة فليجرد اه واقرا
 ع ش اه كما في البعير عن الخمس اي حيث وقع كله زكاة
 الخمس وان كان البعير يبغي عن خمس وعشرين ويقع كله فربما
 لتعذر تجزيه فلذا هنا **قوله** افضل من السبع للافراد بارقة
 الدم مع طيب اللحم **قوله** ويدخل وقت وجوب الدم على المتمتع
 باحرامه بالبح اي لان الموجب له حقيقة انما هو الاحرام بالبح لان
 ربح الميقات الذي هو سبب الدم انما هو بالاحرام بالبح وان كان للاحرام
 بالبح دخل في الوجوب ايضاً يدل انه لو وقع اعماله العزم وتخلها
 في اشهر الحج واحرم به من عامه وزبح فيه الميقات **قوله** بعد فراغ

قوله

اخر من رمضان لا يحسب
 الدم وان وقع في

العمرة

العمرة اي وقبل الاحرام بالبح لانه حقه مالي له سببان فيجوز تقديمه
 على احدهما الا عليهما اما قبل التحلل من العمرة فلا يجوز لتقديمه على سببين
 معا ولا يجوز تقديم الصوم على احدهما لانه حقه بدني لا مالي قال
 في الحاشية وما فيه م مسلم مما يخالفه شاذ بل قيل هو **قوله**
 والا ففضل ذبحه يوم النحر كمن اشار الله حيث وجب لا يتوقف على
 وقت كما يردم الجبرانات لكن لو تعد اسببه كن تعد ترك الميقات
 فيلزمه فور ولا يجوز تأخيرها ولو الى يوم النحر بعد وجوبه ولا يتعين
 له مكان بل المحرم كله منى ولكن الافضل فيها ما ذكره للاتباع **قوله**
 كان لم يكن عند مكة وعبارتي في ش بافضل كان لم يجد بموضع
 اي وهو قاله الكندي الحرم او ما حواليه الى حد الغوث في الشك او في
 حد القرب في اليقين بوجوده فيه كما قاله ابن الجاهل او ما حواليه
 مما هو دون مرحلتين كما في التحفة لان ما فيه يسمى حاضري او
 يجب النقل منه كما في الذيات **قوله** بقية العر الغالب وفي التحفة
 ويظهر انه ياتي هنا ما ذكره في الكفاية من ضابط الحاجة
 ومن اعتبار سنة او العر الغالب واعتبار وقت الاد الا الوجوب
قوله بمال حلاله خرقة الحرام ومن ثم قال العلامة المرقاوي
 ان غالب الملوك والامراء الآن فقرا يجوز لهم الزكاة **قوله** ولو له
 مال اي ولو كان له مال فحذفت كان واسمها المسترفينها
 وجهلة له مال خايرها **قوله** وقيد في التحفة بمسافة القصر
 اي كما قسم قسم في الصدقات ولعل ما في التحفة والاياعاب ليس اختلاف
 في الحقيقة لان تقييد التحفة بمسافة القصر المشقة المذكورة في
 تحصيله غالباً وان شانه وانما وانه فيما دونها لا بعد عاجزا
 محله حيث لا مشقة لا تحتمل عادة في تحصيله منها وذلك لانه

بل

صحيح

انما عدا عاجزا عما هو مسافة القصر المشقة التي منعت تحصيله
في مسافة القصر فيما دونهما كان عجزا ايضا اذ الحكم يدور على
لعمري لا بد من تحقق المشقة المذكورة فيما دونهما او ظن قوي
يقارب العلم **قوله** ولو بما يتعان به عبارة بفتح قول
يتعان به خالف عن ش فقال وجوده بزيادة لا يتعان بهما
لا يعد قول **قوله** او احتاج لكون سفره عبارة فتح الجواد
ووجده بالكثرة من مثله او به واحتاج اليه لكون سفره الجواز
فيما يظهر **قوله** اولادينه عبارة المنع والمراد بالمونة في قوله
ومونة سفره ما مر في التيمم فيما يظهر اي الشاملة للثمن وداء و
اجرة طبيب واخفارة وغارة ويشترط الفضل عن دينه ولو
مؤجلا **كما في التيمم** والقطرة وظاهر كلامه انه يعتبر
فضله عن مونة سفره وان نوى الإقامة بمكة تسنين ثم
السفر وهو محتمل وعليه فهل يشترط فضله عن مدة اقامته
ايض قبل سفره اي رجوعه سيما اذا لم يكن كسوبا ولا لالاب
السفر محل حاجة وانقطاع فسوحي بقاء ما يحتاجه فيه بخلاف
الحضر فان المونة تيسر فيه اكثر وعلى الثاني فهل يترك له
مونة وليلة كالقطرة او لا محل نظر وتأمل ويقرب الآن ترجيح
الثاني وعليه فيقرب اعتبار يوم وليلة وهل المراد بغيبوبة
ماله مطلق الغيبة اولى مسافة القصر كما في قسم المديونة
والقياس غير بعيد اي وجزم به ابن الحمال وعسكان في نهي
الايضاح وبالسير السفر لوطنه او امر حتى لو اراد السفر نحو تجارة
كان ذلك وفيه وظاهر كلامهم العموم وعليه فيشترط ان يكون
السفر جازا وقوله لا بالكثر من ثمن مثله اي وان قلت الزيادة

كأن

كأن في التيمم وقوله في ذكر الموضع اي والزمان الذين را
الا فنهما **قوله** ولو امكنه الاقتراض الى غاية تجاوز الموضع
كما قبله من قوله من ولوله مال وقوله ولو بما
يتعان به وهذا ما في من حاشا الارشاد وخالف في الحفة
فقال لا يجوز به الصوم لانهم جعلوه في الزكاة غنيا **قوله**
ولو علم انه يجده الى اي فاذا لم يجد الهدى في الحال
جاءه الصوم وان علم انه يجده بجزء قبل فراغه كالحق
المنع عن ثم المذهب زاد في النكت على امح القولين وفيهما
ولو كان برحوة فله الصوم وهل يستحب التأخير فيه
كالتيتم فاذا لم يجد هديا لم يجز تأخير الصوم اي عند ضيق
الوقت بحيث يخرج الثلث او بعضها عن وقت الادا
لانه يتضييق كمن عدم المايصلي بالتيمم ولا يجوز التأخير
بخلاف جزاء الصيد يجوز تأخير اذا غاب ماله لانه
يقبل التأخير وبه يعلم انه لو غاب ماله هنا عليه الصوم
قال في النكت قال البلقيني لو وجد الماله ولم يجد الهدى فهل
له الصوم حكمه لا وري وجوهين وجزم في حكمهما وهي ما اذا وجد
الهدى دون الثمن لكونه غايبا بعدد الوجوب والفرق بينهما
ان في هذه المودة يفوت الصوم الموقت وفي الاولى دارين من
احدهما وجود الثمن المنزل منزلة الهدى وفوت الصوم بتقدير
ان لا يجد الهدى اه وفي المأخوذ وتمايتهم ان بين قوله وهل يستحب
التأخير وقوله لم يجز تأخير الصوم تناق ويحجب محل الاول
على ما اذا اتسع وقت الصوم والثاني على ما اذا تضيق ويرشد
الذي ذكره لعله وفيما سلكه على التيمم وسياتي انه لا يجب الصوم الا

احرم وان لم يوجبه بعد شروعه في الثلاثة او السبعة من له
دخله ولو وجده قبل شروعه في الصوم واحرم من امره ان
يقبل الا يتيان فالأظهر ان الاعتدال بوقت الاداء دون الوجوب
قوله ان احرم لمن يسعها اي بخلاف ما لم يحرم الا بعد طلوع
فجر بان لم يحرم الممتنع ونحوه قبل يوم عرفة فهي اداء بعد ايام
التشريق **قوله** خلافا للحاشية وعبارتها قوله فلو فاته صوم
الثلاثة في الحج لزمه قضاءه اي فور ان فاتته بغير عذر
والافلا كما يحذر الزكري في كتابهم في باب الصيام مصرح
به وظاهر ان السفر عذر في التأخير وان وجب عليه الفور كرمضان
بل اولى ويدل له قوله الشيخان يجب صوم الثلاثة في الحج وان
كان مسافرا اي طمان احرم مع بقاء زمن يسعها لتعين ايقاعه
في الحج بالنقص وان كان مسافرا فلا يكون عذرا فيه بخلاف رمضان
اه فافهم ان سبب السفر ليس عذرا هنا بتعين ايقاعه في الحج
وذلك مستغنى في القضا فكان السفر عذرا فيه اه ونقل عن
ابن الجعال وسكت عليه ولم يذكر خلافا فيه وكلام المولى يفتح الله
به في الصوم الثلاثة في الحج انه يجب صومها فيه لمن تمكن
منه ولو مسافرا وهو موافق لما في الحشم كما عرفت ولما
في الحقة فانه قال بعد قوله منهاج فان عجز عنه اي الدم صام
عشرة ايام ثلاثة في الحج ما نصه اي قبل يوم الفطر ولو مسافرا
اي ان احرم بها به اه احرم بها به لزم من يسعها قبل يوم الفطر ونحوها
في النهاية في اتفق كلام المولى والحقة في النهاية والحاشية انه يجب
صومها في السفر في الاداء وهو اذا تمكن من صومها قبل الفطر وان
خالق في الحشم في انها في القضا لا يجب صومها في السفر نعم في تشريق

لعمري ان ما ذكره في هذه الايام من وجوب الصوم فيها هو الذي عليه الجمهور
والشيخان في غير هذه الايام من وجوب الصوم فيها هو الذي عليه الجمهور
والشيخان في غير هذه الايام من وجوب الصوم فيها هو الذي عليه الجمهور

الارشاد

الارشاد ما خالف الحشم وعبادة الامداد كالفتح والعبادة له واذ عمدا
تأخير هذه الثلاثة لزمه قضاؤها عقب ايام التشريق ولو سافر
لما دأبها اي كما يجب صومها في السفر فادائها في الف
فيهما ما في الحاشية في القضا في السفر وقد تكلم في الحقة والنهاية
في قضاها فورا ولم يتعذر السفر في ذلك وكذا الاساءة المعني
وغيرهما وعبادة الكردي وليس السفر عذرا في اداء الثلاثة
فيجب صومها فيه اذا لم يتضرر به واما قضاؤها في السفر عذر
في تأخيرها وان كان على الفور كرمضان بل اولى اه وعليه
ولو سافر من عليه دم ترك نحو البيت عقب ايام التشريق وهو
عاجز عن الدم ولزمه الصوم لم يحذر له الفطر لما ياتي انه
ان صام الثلاثة في ذلك عقب ايام التشريق كما ثبت اذا والا
فقضا ومران السفر ليس عذرا في اداء الثلاثة لكن الاوجه
ان وجوبها موسعا بخلاف التي قبل عرفة للنقص عليها في الحج
قوله وسبعة في محل استيطانه لاية وسبعة في الخبر
الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال للمقيمين من كان معه هذا
فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى
اهله قاله الترمذي وان اسرع في الوصول لوطنه او اعرض عن
استيطانه قبل صيامه قاله في الحج ومن عجز بالاقامة كالاسوي
اذا رجع الى موطنه والافلا عليه وجه ضعيف ثم قال والظاهر ان
ذلك يحصل بوصوله لاوله الذي ينقطع به سفره وترخصه في
انه لا يجوز لمن عزم على الرجوع الى موطنه صوم السبعة في طريقه
ولا بمكة وان مضت مدة السير الى موطنه ومن بحث الجواز فيها
فقد وهم ومن لا وطن له ولا عزم على موطنه محل لادامته السفر

اذا رجعتم

كالتي في تفصيله الاية **قال الكندي** وسبقوه الى ذلك في شروح
 الانبياء الى وروا بن علان وقال في الاية بعبير الى ان يوطن
 محلا فان مات قبل ذلك احتمل ان يطعم او يصام عنه لانه كان متمكنا
 من التوطن والصوم واحتمل ان يطعم ان لا يلزمه ذلك وان خلف
 تركه لانه لم يتمكن ولعل الاول اقرب اه **وبحث الاول ابن الجاهل قوله**
 ولو نفس مكة المرقاوي فلو شرع في السبعة بمكة مثلا لقصد
 توطنها لم تعرض عن توطنها وسافر فالتظاهر بجواز تمامها في السفر
 نقله الرخاوي عن سم اه وهو ظاهر وان استظهر بوجوب خلافة لان
 صومها مشروط بتوطنه وقد وجد ولو خلت منه ان من رجع
 ثم سافر قبل صومها انه يجوز له صومها في السفر لوجود الشرط
 وهو الرجوع الى الوطن **قوله** فلا يجوز الصوم قبل الاحرام هذا
 محترز قوله ان احرم الخ قال في التلث اعرب المص في شمس
 فقال الافضل ان لا يصوم حتى يحرم بالخ فلو صام بعد فراغه
 من العزم قبل الاحرام بالخ اجزاء على المذهب الصحيح عندنا
 اه والمعروف في المذهب الحرام يمنع التقديم كما جرى عليه المص
 في سائر كتبه **وقال البلقيني** في كفارة اليمين قوله يجوز تقديم
 الصوم على الحنث كبقية الفضائل المالية وقياسه للجواز هنا
 كذبح الهدي ورفق الزكشي ان قوله تعالى في الحج اقضوا المنع وما
 في شمس هو **قوله** ففتى احرم الخ قوله وجب اي وجب صوم
 ما يسعه الزمن بعد احرامه اليوم الحرام حكاه او بعضها
 قال الكندي فان احرم بالخ في اليوم الثاني مثلا التامع والام
 ولزمه قضاءه فورا عقب ايام التخيير ولا ياتر بالاولين لعدم
 تمكنه من صومها بعد احرامه وليس السفر عندنا في اداء الثلاثة

لزمه صوم



بجوز

فيجب صومها ان لم يتصور به واما قضاءه فالتسريع عند قضاها
 وان كان على العذر لم مضان بل اولى اه **ومررنا** قوله
 وجب اي على عادم الدم الان في العاجز عنه ومرانه لو كان
 برجوعه لم يجب الصوم بل يستحب انما هو صنيف الوقت كان
 احرم يوم السادس فيصنيف وقت الصوم **قوله** ولا يجب
 تقديم الاحرام الخ **قال في المنع** وضعف قوله الخطاب في تقديم الاحرام
 بالخ على التتابع ليمكنه صوم الثلاثة في الحج ويتبعه على ذلك اكثر
 المتأخرين وهو ان تضعيفه ظاهر سواء تحققت عدم الهدي
 ام لا خلا والممن توهم فرق بينهما اذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب
 ويجوز ان لا يخفى في هذه العام فقوله الاذني يجب لان ما لا يتم
 الواجب الا به فهو واجب منعت لان الصوم قبل الاحرام
 لا يجب فليس هذا من قاعدته الا يتم الواجب الا به **قوله** ليكون
 يوم الثامن مغلط **قال ابن الجاهل** في اليوم الثامن لانه يوم سفر
قوله وبين الخامس كما مر قريبا **قوله** يوم الثامن اي لما امرهم
 به هو العرفة **قوله** غير الخطيب اي فانه ليس له كما قاله طاووزي
 ان خطيبهم في سابع ذي الحجة محرما واستغربه في المحمدي
 لكنه قال وهو محتمل والعمل **قوله** فانت في الاحرام اي فانت
 ادائها لانه في المنع وخو من محرم قبل يوم النحر **قوله**
 بعد ايام التخيير قال في التلث لانه لا يصح صومها على الجديد
 فيها وفي القديم يجوز صومها على الجديد فيها وفي القديم يجوز
 صومها قال في الروضة وهو الرابع دليل اه **وهو** من الصلح
 والحب الطبري والبلقيني **قال** روا البخاري عن ابن عمر
 وعائشة رضي الله عنهما قال لا يبرح من صوم ايام التخيير

لان سائر ايام التخيير

لان الكلام

لموسى بالهدى والا
سئل له ان يحرم ليلة

لانه فيه الى منعه من
يبدأ فورا الى الحج ثم يبرأ

لا التأخير ان ينفذ وجوبه فان لم يشقته فالاولى له ان يذبح اه **ومررنا** قوله
 يوم الثامن اي لما امرهم به هو العرفة

يوم الثامن
 يوم الثامن

الامن لم يجد المدي وهذه الصيغة في حكم المرفوع فعلى الجديد يخرج
 وقت اداء صوم الثلاثة بغروب شمس عرفه وعلى القديم بقوات
 ايام الشريق **قوله** والمشي والركوب المندوبين او مثل ما كل منده
 من القرب **قوله** فبعد ايام الشريق موسعا اي لا اثر في تاجرها
 لكنها ان فعلت عقب ايام الشريق كانت اداء والا ففقدت مواع
 موع فبعد استقرار التيم اما بوصوله الى وهذا وقت ادايه وبه
 افي البليغي فقال صومها في طواف الوداع بعد وصوله لذلك
 المحل فان صامها كذلك وصفت بالاداء لا فبالقبض وكذا
 كل ما لا يمكن وقوع الثلاثة في الحج وبالقبض حيث فعلت خارج
 ومثل ما لو ترك الاحرام من المتقات في العرة فوقت اداء الثلاثة
 في حقه قبل التحلل منها او عقبه وقرق بينها وبين الحج حيث لم
 يجب الصوم فيها مثله فان التحلل فيه لا يطول به زمن احرامه
 لانه لا يكون الا قبل ذلك بخلافها فان صوم الثلاثة في الاربعه
 لو يجب ايقاعه قبل تحللها لطل عليه زمن الاحرام بما افاده
 في التكت والمخ **قوله** كما في الفتح وعبارته في صوم الثلاثة
 في الاربعه الاخيره اي دم ترك بيت مني ومزدلفة والرمي
 في الاربعه الاخيره اي ترك من مزدلفة والحج والطواف الوداع
 لا يمكن في الحج فيجب بعد ايام الشريق لكن موسعا على الوجه
 لمن ترك صومها في الحج اي لعذر والا وجه انه اذا احرمها لوطه
 فرق بينها وبين السبعة بمدة السير فقط لان وجوبها بعد يوم
 الحرج وايام الشريق فلا يعتبر ان اه وجري عليه في التحفة و
 غيرها وعبارته الحج اما من لا يتصور منه صوم الثلاثة
 الا بعد الحج كما مر اي في الاربعه المذكورة فاذا اخرج الثلاثة

فتوصف بالاداء حيث وقعت في وقت
 العذر من نظره في حكمهم
 لا يجوز ونظيره في الحج لقياسها عليه ومن علمته يوم الثلاثة
 في يومه ويوميه ومن لم يسمع الثلاثة وجب صوم الاربعه
 ولا يجوز تأخيرها الى التحلل لان الصوم لا يطول بغيره في الاحرام

عصر الاربعه صوم ليلة النحر وصوم

النحر

الوطن فان كان مكيا لزمه التفريق بينهما وبين السبعة باقل ممكن
 وهو يوم فقط الا لاسير حتى تعتبر مدته وصومه لم يجب قبل
 يوم الحج اصالة حتى تعتبر الاربعه وان كان افاقيا بقدر مدة
 السير فقط هذا حاصل ما افتى به البليغي وهو ظاهر
 وغفل بعضهم عنه ولم يفهمه فبحث ان المكى في الحال
 الاجر لا يفرق بشيء ونقل عنه في الحال الاولى انه يفرق
 بيوم ويوجد من كلامه ان المكى التارك لطواف الوداع حمله
 حكم الافاق لان فيه مدة السير لما قد منته ان الدم انما يجب عليه
 في تركه بوصوله للمحل يتقرر فيه فلا ضرورة الى اعتبار اليوم
 في حقه لانه انما اعتبر في حقه المكى في غير ذلك لضرورة التفريق
 ولا يمكن باقل من يوم وهذا المكان التفريق حاصل باعتبار
 مدة سيره من ذلك المحل الى وطنه وهو مكة فتر قال وحذف
 بقولي اصالة ما قد يتفق من تحلل المكى من عرفة التي ترك
 الاحرام بها من مبقاتها وقرع من صوم الثلاثة في تاسع ذي
 الحجة فهذا اوان لزمه التفريق بالايام الاربعه الا انها ليست
 متاصلة بل لعروض من عرفة فيسألنا فل يعارض في جنس المتمتع المكى
 بل الكتي في تفريقه بيوم لانه اقل ما يمكن وانما لم يحزله المولاة
 لان التفريق في المقيس **قوله** ان بقي عليه طواف الحج لان صومها
 انما هو من فرغ من نسكه وعاد لوطنه فاذا عاد اليه قبل الفرج
 لم يمتص صومها ومربع الكردى وغوى ان الطواف للوداع لا
 يجب على من لم يفرغ من نسكه وعليه فيجب عليه العود للبيان
 بالطواف والسعي ولادم لترك الوداع ومزايفه ان التحلل
 انما يحصل برمي حرم العقبة او بدله ولو صوما وعليه

فرق

عليه مقصود بل هو الطواف في الحقيقة

بل

فلا يحل المسألة الا بصوم السبعة في بلد ولا يجب عليه طواف
الوداع لبقاء علاقة الاحرام عليه **قوله** ولا يحتاج لاستيفان
مدة الرجوع اي لا جعله في بلد **قوله** ولا يتعين تتابع
اي لما يلزم من التفريق من خروج وقت بعضها **قوله** يتابع
فمنها وتتابع السبعة اي مبادر من لبرائة ذمته **قوله** المعتبر
حالة الادنى اي لاحال الوجوب على المعتد كما مر **قوله** ويخرج
اي وقت الاداء **قوله** ولو مات المتتابع الى في المنع ولا يسقط
ههنا عن متتابع موثر بموته ولو قبل الشك كسائر الديون
المستقرة وكذا الصوم تمكن منه المعسر قبل موته فيصام عنه على
القديم المعتد او يطعم عنه كل يوم مدة فان تمكن من بعض العشر
فقسطه ويجعل تمكن من صوم الثلاثة بان يخدم بالتح ليلة السابغ
من غير من ومنه ولو في السفر ما رعن الشيخاني اي انه غير
عذر هنا خلا والامام ومن تبعه اما السبعة فلا يتمكن من صومها
قبل الرجوع الى الوطن مع مدة التفريق ان وجب وينوي بهذا الصوم
صوم نحو التمتع او القران قاله في المجموع وظاهر وجوب التعيين
وبسبب من المتولي وتبعه الفتوى لكن قال الفخار لو كان عليه
صوم نذر من جهات مختلفة او كفارة لم يجب تعيين نوعه لانه
كل جنس واحد وقياسه هنا جزئية نية صوم الواجب وبذلك
له انه لا يجب في الكفارات التعيين فكل من المجموع محمول على
الاولوية وقد عرفتم ترك حصة اولية حكم ما لو لم يستأجر دين
صوم **قوله** كما فساده اي كما لا يسقط بالافساد **قوله** من
تركه مر عن المنع جميع ذلك **قوله** ومثله في الحق عبارة بها
وجبت صرف الطعام اليهم اي مساكين الحرم في غير دم

التعذر

التعذر والتعذر لا يتعين لكل بلد يجوز ودونه وفوقه فان
قلت هل يتصور جريان ذلك في دم نحو التمتع اي متى هو دم
توزيع فتقدير قلت نعم بان يموت وعليه صومه فيطعم عنه
وليه فان قلت الذي يحجب في هذا اجزاء الطعام بغير الحرم لانه
بالصوم الذي لا يتعذر به قلت نعم وجيشد يتعين عند التمتع
ما يتعين في طعامه الله لكل مسكين لان كل بلد بدل عن يوم
وهو لا يتصور فيه نقص ولا زيادة بعض مداخل خلاف زيادة
مد اخرو فارق دم التمتع ودم التعذر والتعذر ما عهد اجماع بان
المد فيه اصل لا بدل فجاز نقصه وزيادته مطلقا **قوله** نحو
ميتي نذر وكذا اكل قربة من خور كوب وحفا وميت الثالثة
بمن لم يات الليلتين قبلها نذر قبل غروب ليلتها **قوله**
في الخ متعلق بقوله لم يصم المتقدم والمراد لم يصمها بعد احرامه
بالبحر وقبل يوم النحر بعد ركائ لم يحرم به الا بعد نحره واحرام به
فعله وتركه نحو من او بغير عذر كان امكته فيما ذكر وتركه لغير
عذر **قوله** بلا نية تفريق اي لا يجب عليه نية التفريق فان
اتى بها كان احوط احتياطا واعتناقا كما يطلب منه **قوله**
وهو أربعة ايام ومدة السير قاله الكردي هذا اما طبقا عليه وفي
البيان يحتمل ان يقال لا يجب التفريق الا بثلاثة ايام ومدة مكان
السير الى وطنه لا يمكن في الاداء ان ينفر النفر الاول ويروح الى مكة و
يودع ثم يمدو بالسير الى بلد اخر الثاني من ايام التفریق وهذا
اقوى جدا ولو سافر الى بلدة اخرى في ايام التفریق تعين ان يكون
هذا المعتد وان لم اقف على من نية عليه ووقع في الحق انه قال
واكتم المكي فيما يمكن اداؤه في الحج التفريق بخمسة ايام والظاهر انه

انه سبق قلم اذ الذي اطلق عليه حتى في غير الحقة اربعة ايام
وحاول بعضهم ان يجيب بما لم يطهر وجهه ولو لم يجز بقوله يلزمه
التفريق لا يمكن ان يقال انه على سبيل النذب لتصرحهم بنذب
صوم الثلاثة قبل يوم عرفة فيض يوم عرفة الى الاربعة في القضا
بل عليه ما سبق عن الروي وابن الحمال بطيب التفريق بستة
ايام **وهو** ولعله اراد اربعة ايام يوم النحر وثلاثة ايام التثريق
والخامس مدة سيرة من غنى مكة يجبر كسرها لانه بعض يوم
وبكل اليوم فيكون خمسة **قوله** العادة الغالبة بجمع ومن
ذلك اقامة الحاج بعد اكمال الحج لقضا حوائجهم فاذا اقام مكة
فرق بعد ذلك مع قدر السير المعتاد اذ لا يكون التوجه بدون
خروج الحاج في منقرية كالاقامة التي تفعل في الطريق
ومن ذلك عشرة ايام ايام الدورة المعروفة **وهذا** يحسب
لهم والا فلا هل كل قطر حكم وبحسب سفر البر وسفر البحر لا
يعتبر فيه ذلك وباعتبار العادة الغالبة ولو خولفت
في بعض السنين لم تعتبر مخالفتها كما قاله الكندي قال
وقولهم مدة ايام السير صريح في عدم اعتبار مدة الاقامة للسير
نقله ابن علاون عن سم قال وما قاله سم اقرب الى المنقول
قوله او الحقة به اي وهو المحل الذي اراد بوطئه **قوله**
والا وقعت نفلا اي مطلقا ودكر فيه الارشاد وغيره في
الصلاة ان كل صلاة وقعت قبل وقتها العذر ولم يكن عليه
نظيرها انها تقع نفلا مطلقا كان من الظاهر مثلا طائفا
دحول وقتها فبين علم دخولها فتقع نفلا مطلقا فان كان
عليه نظيرها وقعت عنها ومنه قولهم شخص صلى الصبح عشرين

سنة

سنة كل يوم قبل دخوله وقتها يلزمه الا قضاء يوم فقط اي الاخير
وكل يوم يقع له قضاء عما قبله وفيه حج وسم بما اذا لم يقصد
فعل ذلك الصبح الذي هو مفقود بل وقد يصح من غير ملاحظة
ذلك والا وقع له نفلا مطلقا ن ذلك القصد مهارف له عمت
قبله ولعله الذي لا يتجه غيره وان كان في كلام كثير من كالوميلي
ما يفيد الاطلاق وحكم الصلاة يجزي في الصوم فيما ذكر **قوله**
واذا عصا بتاخير الثلاثة اي بان امكنه صومها قبل يوم النحر
بعد احرامه ولم يصحها مع وجوبها عليه وعلم عدلها بخلاف
مالو وجبت بعد يوم النحر او قبله وعذر نحو من اولم يحرم
فجر عرفة فلا عصيان وان كانت قضا الا فيما وجب بعد فخر
عرفة كدم مست مزد لغة او منى فهي اذا ان فعلت عقب ايام
التثريق على الجديك او عقب يوم النحر على القديم كما مر **قوله** فله
صوم السبعة عقب وصوله اي لوجود التفريق باربعة ايام
ومدة السير **قوله** فان صام الثلاثة في الطريق صبر اربعة ايام
بعد وصوله وقد رما صامه من ايام الطريق اي وكذا يفرق بقدر
ما قبل صومه مما مضى من ايام الطريق ولا يحسب في التفريق
له من ايام الطريق الا ما بعد صومه فاذا كانت مدة سيره كملت
عشرين وصام الثامن والتاسع والعاشر حسب له في التفريق
العشر التي بعد صومه وقرق بعد وصوله باربعة ايام ولعشر
ايام من صومه وما قبلها من ايام الطريق وعبارة الكندي ولو صام
الثلاثة مسافرا ووجب اعتبار حصته المدة التي يجب التفريق
بها بين صومه المذكور وبين السبعة **قوله** ومن يؤطى مكة
محل وجوب التفريق باربعة ان وجب قبل الحج كما في التمتع وترك

الوجه

الميتات فان لم يجب قبله كركب بيت منى ومزدلفة والرمي فربما قل
 ممكن وهو يوم فقط اذا لا سير حتى تعتبر مدقه وصومه لم يجب
 قبل يوم النحر حتى تعتبر الاربعة ومران مثل من توطن مكة من
 لا وطن له فراجع **قوله** قبل التحلل منها وعقبة اي يتخير في
 ذلك ولا يتعين صومها قبل التحلل كما في الحج لما مر من انه يلزم
 منه طوله مدتها بالصوم فان لم يلزم منه ذلك وجب كما في **قوله**
 الا ان كان بسببه وبين مكة ثلاثة ايام اي اودونها وكان يعلم انه
 لا يتأق له تمام العزم الا بعد الثلاثة ايام لانها طولها ح ليس
 بسبب الصوم **قوله** السبب الثاني فوات الوقوف اي فوات
 وقته ويلزم منه فواته بفوات وقته اذا لا يدخله القضا وحله
 ولا يجبره بشي كغيره من الاركان وان كان الطواف والسعي
 والتحلق لا اخر لوقتها ومران فواته بطول فخر يوم النحر على من
 يكن في عرفة اي في جزم من اجزائها قبله **قوله** لزمه دم اي
 كدم المتمتع في احكامه الا انه يذبح في حجة القضا كما في الاثر
 الاتي **قوله** ويدخل وقت وجوبه **قوله** بدخوله وقت الاحرام
 بها هو من اوله سؤال **قوله** بخلاف الصوم اي لما مران العبادة
 الخالية يجوز تقديمها على ثانيا سببها بعد وجود الاول بخلاف
 البدنية كالصوم وبخلاف تقديمها على سببها جميعا فممتنع
قوله ولزمه ايضاً تحلل فورا ليل يصير محرما باح في غير شهر
 مع كونه لم يحصل منه على المقص اذا الحج عرفة كما مر فان استمر
 الحج لان احرام سنة لم يصح لاحدى قال في التحفة قال الاذعي
 ولا نعلم احدا قال بالجواز الادوايد عن مالك اه وانما حازلن
 وقف مصابرة الاحرام للطواف والسعي لبقاء وقتها مع تبعها

للقوف فانه الركن الاعظم **قوله** لان له حج تحللين اي ولو كانت
 اعماله عزم حقيقة لكان تحلها واحدا لان العزم ليس لها التحلل
 واحد وهو الغداغ من اعمالها **قوله** وهي الطواف والحج اي بما
 بقي منها قال الكندي بعد ما شاء من الطواف والتحلق وقال
 وظاهر كلام المصنف انه لا يجوز التحلل الا بعد تحقق فوات زمن
 الوقوف فلا يجوز قبله وان تحقق عدم ادراكه واقر ذلك
 في الايجاب **قوله** كما في الحاشية وعبارتها وظاهر هذا بل من ترك
 المجموع وغيره ان له تقديم اي واحد شاء من التحلق والطواف
 المتبوع بالسعي ان تاخر وهو محله ولا ينافيه قولهم يتحلل بعمل
 عزم لان المراد عملها صورة لا حكمها والامر يحصل تحلله الاول
 بواحد من الطواف والتحلق ولم يكن له تحللان انتهى **قوله**
 وسقط البيت والرمي اي وذلك لما مر ان هبار بن الاسود جاء
 يوم النحر وعمر ابن الخطاب رضي الله عنه ينحدر هدية فقال
 يا امير المؤمنين اخطانا العدد وكنا نظن ان هذا اليوم يوم
 عرفة فقال له اذهب الى مكة فطف بالبيت انت ومن معك
 واسعوا بين الصفا والمروة واحذروا هديا ان كان معكم ثم
 احلقوا وقصروا ثم ارجعوا فاذا كان العام القابل فحلقوا و
 اهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع
 واشتهر ولم ينكر احد فكان اجماعا فافهم عدم وجوب الرمي
 والبيت **قوله** كما في الافساد اي انه يجب قضاؤه فورا فمنا
 كان او نفل كما في الافساد ولان الفوات لا تجلو من تقصير قوله
 كذا في النهاية قال الكندي هو ظاهر النهاية ويجري عليه
 في شئ البهجة وشيخ الاسلام في الغرر وشئ المنهج والخطيب

في شرعي السفاح والتهيب **قوله** وقال في الحقة الخ وفي المنج و
عبارة التوضيح ثم من فاته الحج ان كان حجه فمنا فمنا في ذمته
كما كان وان كان تطوعا لزمه قضاءه كما لو افسد وفي وجوب
الغور في القضاء الخلاف في الاضاد اه فافهم ان ما ياتي به من
رجح الفرض لا يكون قضا الى ما اطال به وفرق بين الغوات والافساد
وجرحه على هذا رجح في ساير كتبه وشيخ الاسلام في الاسنا **قوله**
ويلزم في الاعادة الخ اي يلزمه الاحرام من الابد من ميقات
الاحرام بالاداء من الميقات الذي يرب به في القضاء او من مثل
مسافة الابد كما مر **قوله** واما اذا نشأ الغوات من حصر
الخ اي لان هذا احصر فله حكم **قوله** فسلك طريقا طول او سبعا
اي وقد جاء العدو الى سلوكها **قوله** او لمحصري او تحلل
كالمحصر اي حيث احصر **قوله** فلا تعادة قال في الحقة لانه
بذلك ما في وسعه كالمحصر **قوله** بعد السنة الاولى اي لما مر
انه لا يستقر عليه الا برجوع قافلة بلده وهو حي بوسر **قوله**
والا اي وان لا يستقر عليه اعتبرته استطاعته بعد الحصر **قوله**
اما ان سلكت الوقوف فعليه الاعادة اي لانه فوات لا حصر **قوله**
ولا يسقط عنه الخ قال في الحقة لانه توجه عليه القرآن ودمه
ولا يسقط عنه الخ قال في الحقة لان توجه عليه القرآن ودمه
ولا يسقط بتبرعه بالافراد **قوله** ولو قضا تمتعا وجب عليه
ثلاثة دماء اي دم للتمتع في سنة الغوات واخرى للتمتع
في سنة القضاء والثالث دم الغوات ويذبح الاول في سنة
الغوات والاخير في عام القضاء **قوله** ويدخل دم الغوات في
في دم التمتع اي لان موجبيهما واحدا ياتي وهو بوجوب

قوله

قوله واربعة دما على ما قاله البلقيني اي للقران اي في سنة
الغوات ويذبح فيها ودم للقران في سنة القضاء الذي لزمه بالزوم
له ودم للتمتع الذي في سنة القضاء ودم الغوات وهذه الثلاثة
تذبح في سنة القضاء وسياجه في دم الافساد ما له تعلق بذلك
تنبيه **قوله** قال الكندي محل قولهم ويذبحه في حجة القضاء
عند ابن حجر انما هو في حجة التطوع واما الفرض فلا قضاء هناك
فيه وقد نبه على ذلك في الایجاب فانظر متى يكون ذبح الدم
اه وفي التلک محل قضاء الخ فقط اي وكذا طوانه فقط انما
هو من كان مفردا فان كان قارنا حكم بغوات العمة على الاظهر
تبعاً للحج كما يقصد بفساد اه ويلزمه في القضاء ثلاثة دماء اه وهلت
وجوب تحلل من فاته الوقوف تبعاً للحقة بقولي لتلا يصير
محرم بالحج في غير اشهر الحج وعدلت عن تعليل بعضهم بقوله لان
مصابرة الاحرام كما يند الله لما يرد عليه انه بفهم حرمة الاحرام
بالحج في غير اشهر الحج ان المعتد الكراهة عالم يقصد به حقيقة الشرعية
فيحرم ما جمع به ابن الجلال ومع حرمة او كراهته لينعقد عمر
كامر وانما حرمة مصابرة الاحرام لانه لا ينصرف الى امر حزين
بخلاف الاحرام بالحج في اشهر ينصرف الى العمة وهي جائزة في كل
وقت الا لمن بقي عليه شيء من عمل شك كما مر بخلاف مصابرة من
وقفا جرة للطواف والسعي بقائه وفنهما مع تبعيتهما للوقوف
كما مر بخلاف من فاته الوقوف فيفوت الحج بغواته ولم يبق له وقت
اذ وفته من اول شوال الحجز يوم النحر وقد فاته **قوله** في الحقة
المرجوع ما يتعلق به بعد مضى نحو ورقين من اول هذا
الباب وهو باب الدماء مستوفي **قوله** ولو عاد الخ مر ذلك وقوله

قارنا حال من القارن اي عاد في حال قرانه وقرانه يسقط عنه
الدم سواء عاد قارنا او غير قارن فلتا وصل الميقات احرم بالحج
وقرن من حيث ابي عاد بعد ادخاله الحج على العمرة او عاد الى
الميقات واحرم بالحج وادخله على العمرة وصار قارنا من حيث
قوله ولا ينفعه العود من محاذ مكة لا اتم بشرط لسقوط
الدم عن القارن ان يعود الى الميقات بعد دخوله مكة ليقطع
المسافة مرتين بين مكة والميقات **قوله** فان كان غير اذنه الى
والمراد بالسيد من له منفعة فاذا اذن في قران او تمتع او في
اتمامه لم يملك تحليله وان افسد **قوله** وليس لسيد منعه منه
اي الصوم بسبب تمتع اقرانه وكذا احصار لاذنه في سببه اما
الصوم في غير ذلك فله منعه ان اضغفه عن خدمته او كان
امه تحل له او ناله به من رلان حقه فوري والكفارة اصاله
على التراجي وان كانت قد حجب فورا لعصيانه بسببها لانه
عارض فقدم حقه السيد لقوته فان انتقاما ذكر فليس
له منعه **قوله** او بعد موته جاز اي لمصالح الياس من
من تكفيره وتخليكه لما يكفر به عنه ليس بشرط بعد موته بخلافه
في حياته ومن ثم جاز التصديق عن الميت لا عن الحي لانه
تملكه وهو متمتع **قوله** ولو اتم المتمتع حجه الى قوله تبين
انه قارن اي تصديق حد القارن عليه من انه احرم
بالعمرة ثم بالحج قبل تلبسه بشك لان الطواف الذي فعله للعمرة
ليس بشك لبطلانه بالحدث فلو فرض من انه تذكر انه محدث
في بعضه لم يمتح حجه لانه يكون احرم بالحج بعد تلبسه بشك
وهو بعض الطواف الذي وقع قبل الحدث ومع بقائه بعض اعمال

عمرة لم يمتح احرامه بالحج لان الشك لا يمتح مع بقائه في شك ووقع
له طواف الافاضة في طئه تنجسا لما بقي من طواف عمرته وكذا
السعي يقع له عن عمرته وان نوى بين الحج لما حرام الشك في
الزوم لا يقبل الصرف **قوله** وكذا ان اشكل عليه في اي
الطوافين كان اي لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب
زمن وزمن طواف الحج اقرب من زمن طواف العمرة **قوله** من
جاء العقبة في ماريه الرمي انه انها قيد بجملة العقبة لتصور
ترك الثلاث فقط وجميع ما في هذا من ثم فراجع **قوله**
ترك البيت يعني وهو فيها او وهو خارج عنها كان خرج
منها الى مكة لطواف الافاضة وخاف من رجوعه في الطريق بينهما
قوله وخلية يوم الحج مرتد لك في اعداء البيت عن المسح
فراجع **قوله** بل بات الثالثة اي بان ترك الليلتين من
الاوليتين ثم بات بامت الثالثة فهذا عليه مدان اما لو تركها
ولم يبيت الثالثة بل نفر الاول قبلها فهذا اغفر غير صحيح لان شرط
النفر الاول ان يبيت الليلتين قبله كما مر فان جئت اوطيت
اليك قبله كما مر فان يبيت جميعا او بات احدهما فقط
لم يجز له النفر الاول **قوله** فان لم يجد في الصورتين فدم اي
قدم لترك رمي اليوم الثالث سواء رمى لما قبله ام لا لانه يجب بترك
ثلاث حصيات فاكثر فاستوفيه ترك الرمي كله وبعضه حيث
بلغ ثلاث حصيات وكذا دم مان لترك البيت ان نفر النفر الاول
مع ترك بيت الليلتين قبله لانه يكون تارك البيت الثلاث
وبيت الثالثة انما يسقط تخفيفا لمن بات الليلتين قبله
وكذا ان نفر اليوم الاول ولم يبيت الليلة قبله فان باتها ونفر اليوم

اي ترك الحاج له تورس وكمن خاف ان لا يبيت غلام

الاول فمدان الليلتين بعد **قوله** السادس ترك الاحرام من الميقات
 اي ترك الميقات للاحرام اما الاحرام فركن كما من **قوله** كان
 انتهى لما نقص فيه بالنسبة الى اما المواقيت الشرعية والعبرة
 فيها باخرها من حيث الوجوب ومن حيث الافضل باوله
 كما من **قوله** بالوجه الذي اراده على الوجه الذي اراده اي
 كما من عنده ومن عنده ان يكتفى لترك السادة اه
 يجاوزه الا محرم **قوله** وان اراد اقامة طويلة على ما مر بسوطا
 من خلاف الشهاب الرمي فيه **قوله** من طواف قدوم اي وقيل
 التلبس بركن او واجب او ما هو على صورتهما ذكر **قوله**
 سواء دخل مكة او لا اي لان دخوله مكة انما هو شرط لسقوط دم
 القرآن لادم المجاوزة بل يسقط دمه بالعود وانما لم يدخل
 مكة **قوله** لكن في غير شهر اي لعدم مكانه في فادد ولا اثر
قوله وقيل لا ومرايه الذي اعتمده محققو المتأخرين
قوله ولو جاوزه فربما العود الى حرمه في ذلك **قوله**
 اذا اراد الخروج لادنا الحل اي قدل على ان المراد حضوره في الميقات
 محرم سواء احرم منه او من غير قصد فيه بعد الاحرام
قوله لا يثاثر بفقد الصادق اي كما افق به ربح وقول **قوله**
 واما ارتفاع الحرمة الى اي كما استظهر عبد الرؤوف في شرح المحقق
 واستظهر ابن الجلال فيهما **قوله** التذلل مفعول قصد
 اي ان يقصد التذلل للواجب الذي فرض في تركه **قوله** وهذا
 لا ينافي السهولة من تحقيق هذا **قوله** ومثل الناس
 النيام وغير اهل للعبادة كالغفما عليه اعلم انه مر في المواقيت
 ان الناسي والجاهل والنايم عليهم الدم دون الإثم والمغفما

عليه لادم عليه ولا اثم لاهل من مجاوزة الميقات اما احرم على من
 هو للعبادة وهو غير اهل لها فانظر نسخة صحيحة من هذا المتن
 قوله كزان محصن اي كما استقر به في الايعافي التيمم لانه
 لا يجوز له قتل نفسه ولا السبب في ذلك **قوله** اولم يكن به
 مرض الى عطف على اذا لم يخش على محرم اي الله اذا كان به مرض
 يشق معه العود لم يجب العود ومثله الشاهد والجاهل وان
 وجب عليهم الدم **قوله** لادم واحد اي لان الشك الذي اوجب
 انما هو واحد بخلاف الاثم فانه يجب عليه عند كل مجاوزة
 الاحرام فتعد بعد ما **قوله** التابع ترك البيت بزدلفة قد
 من الكلام عليه **قوله** وقيل لا اي لا يسقط البيت عن
 استغفار بطواف الافاضة كما من **قوله** الثامن ترك طواف الوداع
 اي مما دمه دم ترتيب وتقدير **قوله** تركه صفة للمكلف **قوله**
 سواء نوى العود وعاد ام لا اي ان مجرد العود بغير ان يفعله
 لا يسقط الدم عنه ولا عود وفعله بعد تقديره عليه بوصوله
 محل اقامته او مسافة القصر فان عاد فقل ذلك وفعله سقط
 الدم بل يجب عليه العود قبل وصوله لما ذكر وان حمل وجوبه
 اوله عند خروجه **قوله** وكذا من به فترج هذا المعتمد
 وموافقه من الخلاف وفي التلكت نقل الدميري عن الحب الطبري
 انه قال لم يتعن من الا محابة للمعدور بغير الحيض والنفاس
 اذا ترك الوداع كالحائض من طالم او فوف رفقة وهو ذلك قال
 وعندي في ذلك احتمالان أحدهما بعدد والثاني لا لان
 الرخص لا تقاس عليها والاول اظهر وقال الازهي والزر كشي
 يلزمه الدم لان منع الحائض المجد عزيمة وهذا ليس كذلك وقد

من عن النجى ما فيه قوله **ولا يكون العصب والحشوي والغرف**
 بينه وبين الصلاة ان الصلاة محتاط لها التردد ليل انه يغتفر
 فيه امور لا يغتفر فيها **قوله** فمثل مكة من اي الله كما يلزم من
 اراد السفر من مكة طواف الوداع فكذا يلزم من اراد السفر من منى
 لمسافة قصر ومحل اقامته ان ياتي مكة ويطوف للوداع كما مر
 وان طاف بعد طواف الافاضة حيث بقي عليه شيء من المناسك
 كالبيت بمنى لما مر من ان شرطه ان يكون بعد قضاء جميع المناسك
قوله لغير اهله اي اما اهله اي مكة فاذا اقمنا احد هم
 حجة ولم يرد سفر قصر منها ولا وداع عليه **قوله** واما غير
 الحاج الى وعلوه بانه لم يخاطب بطواف الوداع لانه حال
 خروجه من مكة غير ناي ومفارقة لها بل ناي الرجوع وقوله
 ثم عن له السفر اي او الاقامة بذلك المحل بدليل ما علوا به من
 انه لم يخاطب به الا وقوله **هو واما غير الحاج** كما لو خرج
 الى مثله الحاج ايضا اذا خرج من مكة الى محل الحاجة ثم عن له
 السفر منه او الاقامة به لم يجب عليه طواف الوداع لما مر
 وجعلوا ذلك من الاعذار المسقطه لطواف الوداع في حق الحاج
 وغيره والكي وغيره وبقي الكلام في اهله منى اذا فرغ احد هم
 من مناسكه فهل عليه الوداع ام لا لانه لم يرد سفر ولا مفارقة
 مكة ج اذا كان قد طاف طواف الافاضة يوم النحر قلت الذي يظهر
 انه يلزمه ان يعود له الى مكة لانه دخل في قولهم على من اراد
 مفارقة مكة وما ان الا فاني بعد طوافي الافاضة يوم النحر
 اذا اراد مفارقة مكة والتوجه لبلده بعد تمام نسكه بمنى
 يجب عليه العود كله لطواف الوداع وان لم يرد حج مفارقة مكة

بل اراد مفارقة منى فكل منهما يريد المفارقة مكة لكن منع من
 طواف الوداع ما بقي عليه من المناسك فوجب بعد اغما ومسح
 ارادة مفارقتها لا فرق بين من يريد التوجه من منى ومن
 يدع الاقامة فيها فان قلت نضوا على ان من خرج للحاجة
 من مكة الى محل ثم عن له السفر اي او الاقامة به كما مر يسقط
 عنه طواف الوداع والخارج من مكة بعد طواف الافاضة
 الى منى ما بقي من المناسك خارج للحاجة فعليه اذا عين له
 السفر منها او الاقامة بها يسقط عنه الوداع قلت قد نضوا
 على انه يجب عليه العود لطواف الوداع كما مر فيخص قوله
 من خرج الى محل الحاجة بخبر ذلك ولانه يجب عليه العود لانه لم
 مناسكه فلم يكن الخروج كذا عذرا في سقوطه فان قلت قد
 نضوا ان من خرج مكة **قوله** يجب عليه العود ما لم يصل
 لمسافة قصر ومحل اقامته والا فواجبه الدم حتى لو عاد الى مكة
 وطاف الوداع لم يسقط عنه الدم والخارج بعد طواف الوداع
 الى منى وهو من اهله قد مر من فقياس ما مر ان واجبه الدم
 لا طواف الوداع قلت انما قالوا ذلك فيمن سافر من مكة بعد
 فرغ مناسكه لوطنه او لم حلتين وعلوه بمسقة الرجوع الى مكة
 واما من خرج من مكة لمواطن الشك لانه ما قاله يسقط عنه
 هذا ما ظهر من ارجح ذكره ونحو كلامهم واطلاقهم بقيد ذلك
 والله اعلم **قوله** وبين طواف الوداع لمن خرج من مكة
 لغير مسافة القصر في هذا الاطلاق يفهم انه يستلزم الخروج
 منها ولو لم يخرج عن عمارتها وان قرب جد الصديق اسم
 الخروج عليه وانه دون مسافة القصر في اظنه غير مراد ليعود

بلا ووداع

طلب التزوج لذلك وكذلك قالوا لو خرج مكي من مكة بعد احرامه
بالبحر وتولد دون مسافة القصر وعاد سن له طواف القدوم
واطلاق الخروج وتولد دون مسافة القصر يتحمل ما لو خرج من
عرانها وعاد مع انه بعد ايضاً اطلاق القدوم على هذا ولو
قيد الخروج في الصورتين بميل او بالسفر القصر لكان اليقين بالوفاء
والوداع فيجوز فاني لم اذكر من ذكر التقييد لذلك بل الذي رأيته
فيهما اطلاق الخروج **قوله** السبب التاسع مخالفة اي عدم
الوفاء بما نذر من كل مقصود كاي وان كان معضولاً لانه قربة
في نفسه وانما كان الركوب افضل للاتباع ولان فيه تحمل زيادة
في سبيل الله ولو ركب لعذر او غيره لزمه دم قال الزركشي وهو
نشاء وقيل بدنة وحكي الماوردي ثالثاً وهو فدية التمتع
فان قدر والاصنام عشرة ايام **قوله** ويصلح ان يكون مبيت
للاولة او ركبا اي نذر ركبا في الروضة ومثلها ان قلنا
المشي افضل او سوينا بينهما فان شاء مشى مشا وان شاء ركب
وان قلنا الركوب افضل لزمه الوفاء فان مشى فعليه دم وقال
البحوي عندي انه لا دم لعذوله الى اشق الامرين اه وعلى
الاول فيجوز ان يجي في بدل الدم الوجهان في عكسه او حافياً
فليس نعليه فلا شيء عليه اه وخوف في شم الدماء الشيلي وكذا
في المنع وزاد فيها نعم الحفا في دخول مكة والحرم سنة فاذ الله
ثم انتحل والقياس انه يلزمه دم كذلك ويقاس به كل سنة
من سنن الشك اذا نذرهما **قوله** ولو غير عذر كان الاول
ان يقول ولو لعذر لان الكلام في لزوم الدم بذلك ولو بعد نذر
قوله وله الركوب في خلال الشك نحو حارة اي لان
ذلك ليس بشك بل ولأنه لذلك ليس بقربة فلا يلزم بالنداء

في الشك قال في شرح الخاوية فروعاً لولده في ما يشهد
لزمه وان قلنا الركوب افضل على الاظهر في الركوب
خلافاً للرافعي لانه اي المشي معصود دم

لنذر **قوله** لا في المعنى في الفاسد اي لانه ليس بشك وانما
وجب تعليظاً على المفسد وقوله ولا في التحال يعمر اي لانه ليس
بعمر وانما هو عمل عمر اي كعملها فليس نسكاً حقيقة لان
النسك اباح او عمر وهذا او ما قبلها ليس واحداً منهما **قوله**
لم يلزمه الدم اي لعذر لكن يتأنيه ما مر من لزومه لعذر
غيره الا ان يحمل على من لم ينعقد عليه وان لا يلزمه من قبله
قوله الثاني اي من اقسام الدماء الاربعة وذلك انه لما
فرغ من القسم الاول المترتب على ترك واجب من واجبات
النسك وهو المرتب المقدّر اخذ يكتم على ما وجب بفعل منهي
عنه وهو ثلاثة اقسام وقد بدأ منها بالمرتب المعدل فقال
القسم الثاني **قوله** وهو المرتب المعدل اي لعذر فيه
عذر الجزئي التقويم كما يأتى وهو في امرين فقط اشار الى الاول
منها في **قوله** الاول الاحصار وهو المنع الخ قال في النكت
نقل المصنف عن اهل اللغة انه يقال احصره الممنوع وحصره العدو
وقيل حصر واحصر فنيهما والاول اشهر فلان ينبغي ان يقال
اذا احصر العدو بغير عذر وجوابه ان ذلك هو الاوقف لقوله تعالى
فان احصرهم فانه نذر في منع العدو ومن الحد يسببه مع ان
السبي قال المصنف من كلام اهل اللغة ان الاحصار المنع عن
المقصود سواء منع منه من او عدواً او جبراً والحصر التضييق
ومكن في الحد يسببه تضييقاً وانما صدق عن البيت واماً
الاحصار عند الفقهاء فالمراد به المنع عن القيام ان كان الحج او العمرة
سواء المنع عن البيت وحده او الموقف وجبراً او السعي وحده او جميع
ذلك اه وقد اشار المصنف في الفرع اخر الباب لهذا اه وخوف في الحفة

بلغ

قوله والاشهر الخ هو كذا في المنع وغيره **قوله** فاسم المفعول
محصر اي لان الفعل الرباعي اسم المفعول منه مفعول بفتح ما قبل اخره
والثاني اسم المفعول منه بوزن مفعول غاليا **قوله** وهو حر او
مبعض الخ الرق الخالص فلا يذبح في تحلله كما ياتي وفي التحفة حر
او مبعض وقع في نوبته فيما يظهر اخذ امن انه لو احرم في نوبته
وارتكب محظورا في نوبته سبيل او عكسه اعتبر وقت ارتكابه المحظور
فاداه المحظور هنا كما ارتكب المحظور فيما ذكر **قوله** شاة الخ
وان شرط التحلل بالحصر بلادم وفارق ما ياتي في نحو الممن بان هذا
لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه الشرط بخلاف نحو الممن فانما يصح
التحلل بشرط كما في التحفة وفارق ابن الجلال بان التحلل بالحصر واجب
بالشرع بشرط استقامه لا يستقطبه والتحلل بالممن انما يجوز بشرط
فقيده به قال هذا ما فرق به شيخنا السيد محمد خلافا لما في التحفة
والمنع اه فتأمل فان موذي الفرقين واحد ادعنى قول التحفة
والمنع لا يتوقف على شرط انه لا يتوقف بشرط على شرط بل هو
ثابت بالشرع بغير شرط **قوله** ثم ازالة ثلاث شعرات اي فالن
من راسه كل شيء من قوله عليه السلام في الحديثية قوموا وغوا
ثم اخلقوا **قوله** بعد الذبح اشار به الى انه لا يلغى قبل الذبح
قال في التحفة فان قلت لم اشترط الترتيب هنا لا في تحلل
الخ قلت لان الخ يطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحلات
وبعد الترتيب فيه بخلاف ما هنا فانه لما لم يكن الا بواحد
اشترط فيه الترتيب فيه بخلاف لعدم المشقة فيه ونظير ذلك
الحر فانهما كما كنت كذلك اشترط الترتيب في تحللها **قوله** ناديا
التحلل فيهما قال في المنع ويشترط نية التحلل عند الخلق ايض

ان

ان جعلناه نسكا كما اقتضاه كلام الشيخين هنا وجزم به في الرواية
في تحلل العبد اي اذا اراد سيدا تحليله وملكه هديا وقلنا انه يملك
انه يلغى وينوي التحلل ونقله ابن الرفعة عن الاصحاب ورجحه
السكي لزيد **قوله** بان ان يكون للتحلل ولغيره فاحتاج الى نية تميزه
بل قاله الا درعج الاشبه ان من اراده للاذاي حيث جاز
احتاج للنية وبجث الجلال البليغني انه لو احصر عن الفواق
بعد ان حلق لم يلزمه لانه نسك وقد وجد وقوله الاسوي
انما يجب ان لم يقدر على الذبح ضعيف قال سم في سم الغاية
وفارق وجوبه النية هنا عدم وجوبها في التحلل بغير احصر
بانه يريد هنا الخروج من العباداة قبل تمامها بخلافه **قوله**
وميدج قوام هنا انه ينوي عند الذبح انه لا يجوز تقديسه
النية عند العزل او التوكيل في الذبح وان جاز في الاضحية ونقته
الداما كما ياتي **قوله** فان لم يجده اي بان يحصر عنه بالمعنى الذي
ذكره فيه في الكفارات وهو انه لا يكون معه كفارة العر الغالب
او سائر ما حرم اول الذبح **قوله** فاطعام الخ ويتوقف التحلل عليه
كنوقفه على الذبح بخلاف الصوم كما ياتي قال سم ويتوقف التحلل عليه
والطعام مع النية عندهما وفي التحفة والظاهر انه اي البدل
عن الهدي طعام مع الخلق والنية حيث عذر لانه اقرب للحيوان
لكونهما ما لا من الصوم اه ويظهر تقديسه الطعام على الخلق لانه
بدل عن الهدي المقدم على الخلق فبدله كذلك **قوله** فاقرب تلك
البدل الى مكان الحصر بغير قيمته فيه **قوله** حيث احصر
اي لانه على الله عليه وسلم هو اصحابه ذبحوا بالحدسية وهي من
الحر وهو محل حصرهم لانه صار في حقه كالحر ومن ثم حرم

المنقل عنه الى حل اخر لا الى الحرم وبخلاف من في الحرم فيجوز نقله
 عن محله الى محل اخر من الحرم لانه كله كسبعة واحدة وان قلت لم
 جاز النقل هناك كما ذكره في خلافه اذ اقول مسالك الحرم قلت لا
 استحقاق هو لا بالنقل بخلاف مسالك محل الحرم وهذا هو الفرق
 بين ما هنا ونقل الزكاة قاله في التحفة وفيه ببح قاله في قاس وخالق
 مر ففتح نقله لا قرب محله وواجب حفظه الى ان يوجد وا
 وجنس فان حيف تلفه قبل وجوده بيع وحفظه بل لو
 فقد واقتل الذبح امتنع الذبح الى ان يوجد واذا لا فائدة فيه
 والميت ~~انهم اذا فقدوا~~ واقتل الذبح او بعد التحلل في الحاك
 ولم يتوقف التحلل على وجوده على ان لنا ان نقول ان التحلل
 مع وجوده لا يتوقف على الصرف اليهم بل يكفي فيه الذبح ولو
 فقدوا بعد ذلك اشكال في حصول التحلل قبل الصرف وعلم
 مما نقرر ان فودهم مع القدرة على الهدي قبل الذبح او بعده
 لا يسوغ الانتقال الى بلد الهدي كما تراه بعض الطلبة
 اه وقال الكردي قال ابن الجلال للادخل الاضمار المحل
 الذي نقص فيه القتلة لو كان مؤثما ولو ذبحه محل لا فقره
 جاز النقل وحتى يمكن الذبح فيه ونقل الهدي اليهم فوات وال
 نقله اليهم حيا ولو احضره في طرف الحرم لم يجز له ذلك في الحل
 فان ذبح اي في الحرم طائنا وجود الفقراء فيبين عدمهم او
 عدموا بعد الذبح لم يتقبل اي الى الحل وتحلل ويصرف في الحرم
 عند خوف فسادة ويبقى في ذمته الى وجود المستحقين
 فيصرف اليهم كما بلا ذبح ولا يكفيه تفرقة قد يله افلوح
 عالما بالقديم بجزء الذبح **قوله** من له منعه اي كسيد العبد

والذبح

والذبح والاصل والذات **قوله** ولو في الحل رد لقوله البليغني يجب
 ذبحه بالحرم ان تمكن منه وحكام عن النص وهو فان قدر على ان
 يكون الذبح بمكة لم يذبح الا بها اه ورد الوي ابو زرعة بان
 لا منافاة لان المصطفى في الروضة في مطلق الحرم والنص في محل
 مخصوص منه وهو مكة وهو في قدر على مكة لزمه دخولها
 والتحلل بعمل عمره واقره لكن نظريه سم بان قد يقدر على الذبح
 بمكة من غير دخولها فمقتضاها في الروضة انه لا يجب الذبح
 بها ومقتضى النص الوجوب نعم ليس في النص ما يقتضي انه
 اذا قدر على الذبح بمكة من الحرم غير مكة انه يجب الذبح فيه فلا
 ينافي ما في الروضة في هذه الصورة على ان مراد النص بمكة
 مطلق الحرم **قوله** كما في التحفة اي وغيرها انفسا تقتصر
 في الغني والنهاية والاسماع على مساكينه ومر في كلامه ببح ما يفيد
 الخلاف في ذلك **قوله** وقال في الامداد الى ومرد ذلك عن
قوله وقال في الامداد الى ومرد ذلك عن الكردي ومرد به
 ابن الحمال وغيره وفي التلث قال الزركشي ولو ذبحه حيث
 احضره ولم يكن به فقرا فينبغي ان يجوز تحويله لمحل فيه
 فقرا وقال ابن العماد اذ لم يكن هناك فقراء فينبغي جواز
 نقله الا ان يمكن نقل اللحم اليهم **قوله** كما في النهاية والتحفة
 الى بل في التلث اتفق الامحاب على انه متى امكن ارساله الى الحرم
 جاز قال الحاملي لكنه لا يحل حتى يعلم بخبره **قوله** ولا يتوقف
 التحلل على صوم اي بل يتحلل بالخلق والنسب فان لم يكن مراسه
 شعرا لنسبه فقط **قوله** وقيل يتوقف تحلله على الصوم اي
 كما يتوقف على الاطعام وقرى بان الصوم يطول زمنه فتعظم

المشقة في مصابة الاحرام بخلاف الاطعام قال في المحفة وبه فارق
توقف تحلل تارك الرمي على بدله ولو صوما لان هذا التحلل ان
فلا كبير مشقة عليه لو صبر بخلاف المحصر **قوله** لا تقطع رقه
بالموت اي ولياس من تكفيره وتملك الميت لما يكفر به ليس
بشره ولذا صح التصديق عنه بخلاف الحي المتضمنه تحليته بغير
ملكه وتملك الشخص بغير اختياره وهو مشنع في غير نحو
ارث وفي النهاية فان عتق الرقيق وقدر على الدم تزمه اعتبارا
بحاله الاداء والمكاتب يكفر باذن سيده كالحرق لا يملك وعليه فخره
ان يذبح عنه ولو في حياته **قوله** وللميت منه اي الصوم
كما ترى في دم الغوات **قوله** ولا يقضي بحصور الخ قال في المحفة
وان اقرن به فوات الحج اذ لم يرد الامر به فهذا احصر معه صلوات
عليه وسلم في الحديثية ألف واربعمائة ولم يعتمر منهم في عمره القضاة
معه في العام القابل لبعضهم اكثر مما قيل انهم سبعماية
فعلم ان تلك الحرم لم تكن قضا ومعنى القضية المقام هنا اي
الصلح الذي وقع في الحديثية ولا يرد عليه ان المحصر يلزمه التحلل
فصوراي وذكر التي ذكرها المتن هنا قال وذلك لان
القضا في ما ذكر كله للغوات لا المحصره مراد في النهاية كما لا ياب
ولانه لو وجب اي القضاء لبين في القرآن والحج ولا في الغوات
نشا عن الاحصار الذي لا يمنع له فيه ولقول ابن عمر وابن عباس
لا قضاء على المحصر **قوله** بل الامر كما كان قبل الاحصار
قال في المحفة فان كان ما احصر عن تمامه حصر اعاما او
خاصا كما اطلقوه فرضا مستقرا عليه بحجة الاسلام بعد اول
سني الامكان وكذا رقد عليه قبل عام المحصر ومثلها قضاء ونذر

مبين

معتن في عام المحصر بقي في ذمته كما لو شرع في مفروضه ولم
يتمها وان كان فرضا غير مستقر بحجة الاسلام في اول سني الامكان
اي ونذر لم يستقر وجب تطوع لم يلزمه في التطوع شيء واعتبر
في غيره في استقاراة الاستطاعة بعد اي بعد زوال
للعصر نعم الاولى له ان يبقى من الوقت ما يسع الحج ان يحرم
ولا يجب وان استقر الوجوب بحضيه لكن بحث الادعي في
بعيد الدار اذا غلب على ظنه انه لو اخر عن الحج فيما بعد انه
يلزمه الاحرام في هذا العام **قوله** وقال في المحفة والعبارة المحفة
وقد قدرت نية شرطه اي التحلل الذي يقطع به عقب نية الاحرام
بان وجدت قتل تمامها اي وجدت نية شرط التحلل قبل تمام
نية الاحرام فيلنظر نسخة صحيحة من هذا المتن فان عندي
منه نسختين لم يجل كل منهما عن تحريف **قوله** نظير ما ياتي
في الاستثنا في الطلاق وعبارة بها بعد قول المنهاج ويشترط
ان ينوي الاستثنا قبل فراغ اليمين في الرفع ما نفقها لانه
رافع لبعض ما سبق فاجتنب قصده للرفع ثم قال انما
اذا اقرنت بكلمة ولا خلاف فيه او با وله فقط او با خذ
او ثمانية فقط فيصح كما شمل ذلك كله المتن اه فان حمل
قول النهاية لاحرامه على المقارنة لجميع الاحرام وهو الاصح
في المنهاج في كناية الطلاق كان مخالفا لما في المحفة او
على المقارنة لاي جزء منه كان موافقا للمحفة وهو الاوفق
بما رجحه في شبه الاستثنا في الطلاق بل وفي مقارنته
النية كناية الطلاق **قوله** تحلل للمومن جواب قوله
ومن شرط التحلل الخبر الصحيحان جي واشترط في وقولي اللهم

المحفة

محلي حيث جئتني والحف بالبحر العمة وبالمرغ من الاعذار
قوله والاوجه ضبطه اي الرض الخ وفي الكردى ضبطه في
 الحق بما يبيح ترك الجمعة اي وهو ان لا يحقه به مشقة كشقة
 المطر والوحل وفي النهاية بما يحصل به مشقة لا تحمل هادة
 في تمام الشك اه وحرم به في ش الايضاح وهذا رتبة فوق
 الاولى وفي فتح الجواد والايهاب وفتاويه ببيح التيمم ويح
 اعلا متما قبلها ولعل حيا الامور او ساطها **قوله** كنفاد نفقة
 الخ متما قبلها ولعل خيار الامور او ساطها قال الكردى ومن
 العذر المباح ككافي فتاويج وجود من يتاجر بالبحر و
 حج ودر وابن علان في شروح الايضاح ان من له العيظ بل
 هو اشق من كثير من الاعذار ولم يعين شيئا من الاعذار
 بل شرط التحلل ان عذر من عذر فهو ككافي لو شرط المعتكف في
 نذر الخروج ان عرض عارض وفي الاعتكاف من الحققة
 لعارض مباح مقصود لا ينافي الاعتكاف فان عارض شيئا
 لم يتجاوز والا خرج لعل عرض ولو دينويا مباحا كبقاء
 امير لا يجوز هذه اما لو شرط الخروج لمحرمة كثر بخر او لمنا وكما
 فيبطل ولو شرط الخروج لا لعارض كان قال الا ان يبد
 في فباطل ولو نذر نحو صلاة او صوم او حج وشرط الخروج
 لعارض فكما تقر اي انه عذر اه ملخصا لكن تفصيل
 للعذر هنا بما لا يطابق اطلاقهم له في الاعتكاف وتبشاهم
 له بلقاء امير اذ ليس في تركه مشقة فترأيت ابن الجعال قال
 وكتب مولانا السيد علي قول حج ومن العذر وجود من
 يتاجر ولا يلازم تغييره هذا للعذر لما يحقه **قوله** والا حيا

اشترط

اشترط ذلك اي من حيث كونه اسهل له والا فالاولى
 تركه للخلاف في جواره فان مقابل المشهور في المنهاج لا يجوز
 كما لا يجوز في الصلاة ويجيب بان المراد بالحس في الحديث
 الموت او هو خاص بصيغة لحن لغته القياس **قوله**
 والتحلل بالنية والحلق اي فاذا لم يشترطه تحلل بالنية و
 الحلق دون الذبح **قوله** صار حلالا بنفس الرض اي او غير
 مما شرطه به من الاعذار حتى لو اراد المضي في سلكه مع وجود
 العذر احتاج لاحرام جديد لا انتهاء الاول بوجود ما شرط
 انتهائه به ولا فرق بين قبل الوقوف وما بعده **قوله**
 ويجوز شرط قلب الحج وانقلابه اي والغالب ان يقول فاذا
 مرصت قلبه او فلي ان اقلبه ويتوقف قلبه على ان ينوي
 قلبه عمره واما انقلابه فبان يقول فاذا امرت فهو وانقلب
 عمره فيقلب عمره مرصدا عمره ويجزيه عن عمره الاسلام في
 الصور بين خلاف عمره تحلل الاحصار **قوله** كما في الحققة
 قال في النهاية كما لو شرط التحلل به بل اولي ولقول عمر لا يبيد
 لسويد بن غفلة حج واشترط وقل اللهم الحج اردت وله عهد
 فان يسرته فالحج وان حسني حاسب فهو عمره رواء البيهقي
 باسناد حسن ولقول عاسنة لعروة قل اللهم الحج اردت
 وله عهدت فان يسرته فالحج وان حسني حاسب فهو عمره
 رواء الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط الرضين وكما في
 العمة وخرج بمن شرطه بالعذر وجود العذر بلا شرط فلا
 يحلل به بل يصير برونه عذرا فاذا زال فان كان محرمًا

لا يبيد عمره
 لا يبيد عمره
 لا يبيد عمره

بعمرة انهما افرج الله ان بقي وقته والافاته وتخلل بعمل عمرة
 لان العذر كما لم يفرج الايام ولا يزول بالتخلل **قوله** فنعده
 عدواي من جميع الطرق وان كان الحصر خاصا ولولوا احد
 كان حبس ظاهرا او بدني يعجز عن وفائه مسلما كان المانع
 ام كما فرقة واحدة ام اكثر **قوله** عن اتمام اركانه امتسا
 الحصر عن الواجب فلا يتخلل به لانه يجبر الدم كما ياتي وقوله
 او عن واحد منها اي ولو عن السعي وحده **قوله** فتخللهم
 بعمل عمرة قال العلامة الكروبي يتلخص من كلام ائمتنا ان التخلل في
 الاحصار اربعة اقسام احدها امتناعه وذلك فيما اذا عمل
 زواله في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها وفي العمرة في ثلاثة
 ايام وفيما اذا كان بمطريق اخر ووجدت الاستطاعة في
 سلوكه اي وان علم الغوات كان احصاها من ذي الحجة وهو يذني
 الخليفة وفيما اذا حبس المحرم في حقل تمكن من ادائه وفيما
 اذا انهم الصادون ووثقوا بقولهم وان صدوا عن مكة
 فقط كان التخلل بعمل عمرة لا بتخلل المحصر ثانيا **قوله** اولية ترك
 التخلل وذلك في الحرم مطلقا وفي الحج ان كان وقته واسعا وجاز
 زواله الاحصار ثالثها اولية التخلل وذلك في الحج ان كان
 وقته ضيقا بحيث يخشى فوات الحج كوصف اي فان فاته
 وهو متوقع زواله **قوله** لا احصار فلا قضاء
 والاوجب القضاء لشدة تقريظه **قوله** ايا حنة التخلل
 وهو الاصل فيه ٥١ ويؤخذ منه قسم خاص وهو وجوب
 التخلل وهو فيما اذا ضاقت الوقت ولم يبرح زوال الحصر

فان كان الحصر عاما او بدنيا او ظاهريا او محضيا او كان من غير هذه اقسامه لم يخلل به

بل يتقن الغوات ويقام الحصر ولم يتخلل **قوله** فان صدوا
 عنهما تخللوا حالا اي جواز اهل التفصيل السابق **قوله** وان
 اشيع الوقت الى غاية لقوله تخللوا حالا **قوله** اذا فاته
 اي وليس متوقعا زوال الحصر فان كان متوقعا زواله فلا
 قضاء وان فاته كما مر وعبارة المنع وقوله فان ضاقت الوقت
 فالاولى بتجديد التخلل لئلا يفوت الحج اي فانه اذا فاته تخلل
 بالطواف والسعي ان امكنه والا فيما ياتي ثم ان صابر الاحصار
 متوقعا زواله حتى فان الوقوف فلا قضاء وان لم يتوقع
 زواله حتى فاته الحج وجب القضاء لشدة تقريظه وبهذا
 التفصيل قرر السلي كلام الشافعيين ثم نقل العراقيين وجوب
 القضاء مطلقا لتمكنه من التخلل قبل الغوات بخلاف سلوكه
 الطول الطريقين اي وقد لجأ العدو اليه فلا تقريظ منه
 منه لاحكامه سلوكه **قوله** بان يشهد تشوق النفس
 الى الايمان بما احرم به عروجه منع نيته للتقريب فساوى
 سلوكه الا بعدا **قوله** وقضيت اطلاقه عدم القضاء برجاء زوال
 الحصر لانه لا فرق بين رجاء زواله قبل الغوات وبعده و
 فانه بعد التخلل بعمل الحرم وخوف من الايضاح لا من الجواز
 والملت فاته قال بعد قوله الا يضاح وان كان الوقت
 ضيقا فلا قضا ان يجعل ما نصت اليه فان فاته وان لم
 يتخلل فان امكنه التخلل بالطواف والسعي لزمه ولا فتخلله بما
 ياتي ثم ان كان صابرا الى حرام غير متوقع زوال الحصر فعليه
 القضاء والهدي للغوات دون الاحصار وان صابره متوقعا
 زواله فلا قضاء ولا هدي للغوات على الاصح ان استمر الحصر

ولو نزل الوقت باق فمضى في الشك ففاته فعليه القضاء هذا
ما يتلخص من الجمع بين طرفي كلام أصل الروضة والجمهور اه وكذا
في التحفة والنهاية وغيرهما **قوله** اما اذا تمكن في محترق قوله
السابق ولم يتمكنوا والاولى ان يقول اما اذا تمكن كما قبله والرد
تكونوا الجوع غير مسلم او بان امنوهم وثقوا بامانهم لا يقتال والا فلا
يمتنع التحلل واقل العدو مسلما او كافرا لكن ان كان في المؤمنين
قوة فالاولى ان يقتلوا الكفار لئلا لو انواب الحج والجهاد واستظهر
في المنح ان مثلهم البغاة لما في قتالهم من اجتماع الكفة ومن ثم يجب
قتالهم في بعض الصور وانما لم يجب قتالهم للكفار لان الغالب
على احتياج عدم تهيبهم له وعدم اجتماع كلمتهم والكلام فيها اذا
رصد ومن غير قتل اما لو تقابل الصغار للقتال والقتال
واجب والفرار حرام بشرطه **قوله** ولا بد له مال المال اي لما مر
انهم لا يجب عليهم بذل المال وان قل وقال الخطيب لا ان قل
كدرهمين او ثلثه ثم يكره بذل المال للكافر لان فيه مغبارة
على الاسلام وانما لم يجرم لان مصلحة تهيبهم الشك اقتضت
المساحة بذلك مع ان الصغار غير محقق اما الكبار فلا يكره بذل
المال له وقولهم يكره بذل المال للرصدي ولو مسلما محله
قتل الاحرام وما هنا فيما بعده فاعطى المال للمسلم اخف من
قتاله **قوله** ولو جرد اي غلبت السلامة فيه **قوله** كذا في التحفة
والنهاية قال في التحفة ومنازعة ابن الرفعة ان الميت يسقط
بالعدو برحان الله هنا وقع ما بينكم ومشايتها الوجوب في اصل
الاحصار فلم ينظر في الكونه ترك الميت لعدوكم لم ينظر في
لذلك في اصل عدم الاحصار اه وجرى على هذا في شرحي الروض

والتحفة

96
وبالجملة واستحسن ما قاله ابن الرفعة ابن الحق وفي حاشية الزيا
عاش المنهج هذا بالنسبة للرعي اما بالنسبة للمبيت فلم لا تسقط
بالعدو كما تقدم والحصر من الاعذار اه واقتصر في الايجاب
على دم الرعي اه ابن الجبال وبه يعلم ما في كلام المؤلف هنا من
قوله واستحسن الخ لان ظاهره انه في الرعي والمبيت والخلاف
المقدم انما هو في المبيت **قوله** الثاني من حبس ظلماء هذه
هو المحصر الخا من **قوله** فله التحلل اي وياتي فيه ما مر
عن الكندي من احواله الاربعة فيما يمكن مجيئه هنا وفي انه
اذا فاته فيه ما مر ايضا من وجوب القضاء فيما اذا امكنه
التحلل ولم يتحلل مع صيق الوقت وعدم رجاء زوال المحصر
قوله لو يتحلل الا بعمل عمرة اي لفوات الوقوف **قوله**
الثالث من الموانع **قوله** ولو مكاتباً وبحث الاذرعي
ان المكاتب اذا كان له في سفر الحج كسب وقصد مع الحج التجارة
واداء الخيوم التي يستحل عليه لم يكن السيد منعه من الاحرام
بالحج لحوار سفره للتجارة قبل حلول الحج بلا اذن السيد و
استظهره في المنح وجرا عليه في الامداد ومن الروض قال
ابن الجبال وظاهر كلامهم عدم الفرق وجرى عليه صاحبنا
المعنى والنهاية **قوله** حيث قيده به عبارة الامداد
نعم لا يحل المكاتب الا اذا احتاج في تاديه نسكه الى
سفر **قوله** او نوبته ولم تسح نسكا قال في المنح فان
احرم في نوبته ووسعت نسكا فالحرك في البحر عن
الاصحاب وان نظروا في لا يقال نحو الطواف لا اخر لوقته
فقد يوجز اه اذا دخلت نوبة السيد وايضا فالج محتاج

الى سفره والذي يظهر منه بدون اذن سيده وان كان
 في نوبته لا نأخذ قوله اما الاول فلا ضرر عليه فيه لانه ان كان
 قد تحلل التحلل الاول فلا ضرر عليه منه فذاك والا فلا تحليله
 كالقن واما الثاني فهو ممتنع لان مقتضى قولهم انه في
 نوبته كحر ان له السفر فيها مدة تقضي قبل فراغها من
 غير اذنه **قوله** فليسه لو قاله فله اي من ذكر من مال
 منفعة من سيده وغيره وللمسترهن وان لم يملك المنفعة لتعلق
 حقه بعين فيمتنع التصرف فيه بما قد يضره **قوله** منع
 قن هو مبتدأ مؤخر خبره وليسه والجمله جواب اذا اي
 فمتنع القن من المضي في الشك الذي احرم به ثابت لما لك
 منفعة من مرقستهن اذا احرم بغير اذن سيده و
 مسترهنه **قوله** اي بامر اي فاطلاق التحلل مجاز عن الامر
 بالتحلل من اطلاق المسبب على سببه **قوله** كما في الحاشية
 وعبارتها واهم قوله فان حله جاز ان العبد نفسه ليس
 له ان يتحلل وليس كذلك بل له التحلل وان لم يامر به السيد خلافا
 للاسوي وفي المجموع عن الاصحاب ان الزوجه لا تتحلل
 اذا حرقت بغير اذن زوجها ولا امرها به والقن مثلهما
 لكن عبارة الفتوي وحيث جاز للسيد تحليله جاز للعبد التحلل
 وجب اذا امر به اه وهو صريح في ان جواز تحلله لا يتوقف
 على امر سيده لكن يحتاج الى فرق بينه وبين الزوجه وفيه عسر
 بل هو أولى منها لنقصه ولان السيد اقوى استيلاء من ولاية
 الزوج فاذا توقف جواز التحلل على امر الزوج مع كون الزوجه
 كاهله والزوج ضعيف الولاية بالنسبة للسيد بله خلافا

موصى له وباعده كان أولى وانما سبب ما قبله وان قلنا
 المراد بسيد مالك منفعة فالمراد بالكل ما لا ينفقه من م

بتوقف العبد على امر سيده بالاولى فالقياس اولى ووجهه ان الحج
 شديد التعلق فاحتيط له بتوقف جواز التحلل على امر السيد
 والزوج فان قلت للزوج من المعصية واجب وليجب التحلل
 هنا وان لم يامر السيد قلت اجابوا بانه ليس بعبادة في
 الجملة مع جواز رضى السيد بدوامه اه و فرق بان العبد
 جميع منافعه مملوكة لمولاه مع انه غير مخاطب بالشك بخلاف
 الفرع والزوجه فكان اقدامه على الاحرام بغير اذن اسشد
 مجاز له التحلل بلا اذن للزوج من المعصية بل كان القياس
 الوجوب كما مر من المنع مع جوابه **قوله** كالزوج والروضة
 اي كما لا يتحلل الزوجه الاباد ان الزوج ولو قاله كالزوجه
 مع الزوج لكان اوفى **قوله** لكن لم يشر جهل فسخ قال
 الكندي لان احرامه مع عدم تمكن السيد من تحليله عيب فله
 باليسع فان علم باحرامه لم يملك الفسخ لانه من بعينه واما
 اذا كان احرامه بغير اذن سيده فله الفسخ في تحليله كما يراه
 ولا خيار للمشتري في فسخ البيع على المعتمد اي اذا لا ضرر عليه
 مع جواز تحليله **قوله** الابنية قال في المنع و ليس بعيد و
 استظهر في المعنى ان السيد هو المصدق **قوله** ولو اذن في
 العدة في اي لزيادة على الماذون فيه **قوله** وان لم يبق شيء من
 الاعمال الخاصة والا كان لم يبق عليه الا نحو الطواف
 فلا تحليل احذ من ما لو قدم الاحرام على الوقت الماذون فيه
 فلم يامر بالتحلل الا بعد دخوله قال ميرزا تاج المكي اي سم
 نقل عن مرهذ الفرع الذي اشترت اليه واستوجب له
 تحليله اي بغير فرق بينه وبين ما فسخه عليه بان اصل الاحرام

ولا يشرى كغيره من المملوكين في بيعه في الاصل فاشترى من

هناك ما دون فيه بخلافه هذا **قوله** قال ابن الجلال والعرق فيه
قوله بخلاف عكسه وهو ما لو اذن له في الحج فاحرم بالحرم و
كذا قرئت له لم يزد على الماذون بل نفق في الاولى واما الثانية
فالقرآن مساوي للحج وحده في العمل والزمن لا يذرح الحرم
فيه من غير زيادة ولو اذن له في احرام مطلق و اراد صرفة
لغير ما اراد **قوله** سبيل من طلب الا سهل منها **قوله**
فله الرجوع بين السكينة اي عن الحج لانه رجوع عنه قبل
الاحرام به وهو جائز **قوله** فان قرئت اي فان قرئت من اذن
له في التمتع لم يجز له يسئل **قوله** قال ابن الجلال قال في المنح
وهو المعتدل الذي مشى عليه كرافعي تتبع الجماعة منهم البغوي
بل حكوا الا اتفاق عليه كعامة الجمع **قوله** قال عليك
الرووف ويوجه بان اجبر التمتع لقرآن بدل التمتع
صح مع انه قدم الحج على وقت الماذون فيه ولم يعد واذلك
مخالفة فكذا لو قرئت القرآن هنا **قوله** وفيه نظر فان القرآن
قدم الحج على وقت الماذون فيه وقد مر جوابه فتنى فعل
ذلك جاز للسيد تحليله وايضا فقدر يريه السيد حنه بين
السكينة ما تمتع على الحرم من اصطياد واصلاح طيب
وقربان الا قد والعرق بين قرآنه وقرآن الاجير واضح اذ لا
غرض للاستاجر في تمتع الاجير في المحظورة بين المسلمين
بخلاف السيد هنا فليتامل ثم رآيت الزركشي والاذريعي
اعتزما الشيخين بكلام للقاضي هو عين قولنا اولاً ان
القرآن قدم الحج وكلامه لا ينسحب هو عين قولنا ثانياً
وايضاً فقد يريه السيد منه الخ ورايت العلامة ابن حجر اجاب

اي في المنح بان اذن السيد في التمتع اذن في السكينة غاية الامر
اذ فيه الاذن في تقديم الحج على وقته ولا ريب ان الحج شديد
التعلق وان الاصل عدم جواز التحلل منه كغيره من العبادات
وانما جاز على خلاف الاصل باسباب يتحقق التعدي بارتكاب
شيء منها وهذا يتحقق التعدي لما مر من ان اذنه
يتناول الحج ايضاً فكان ذلك شهية مانعة من جواز التحلل
لعدم تحقق سببه وايضا فالسيد هو المفوت على نفسه
ما ذكره المعترضون باذنه له في الحج اذ اكان عزمه ان يفعل
له ذلك بعلة العبرة اذ كان يمكنه ان ياذن له فيها فقط فلتما
عدل عن ذلك علماً انه مقصر او غير مريد لذلك فلم يقبل
دعوى خلاف ما دل عليه اذنه **قوله** وفيه ما فيه فان اذنه
في التمتع دون القرآن وان كان اذنا في السكينة الا انه اذن
خاص بفعل كل شك في وقته فقرأه فيه مخالفة للمأمور به
محققه فكيف لم يوجد سبب التعدي وليس السيد مفوتاً
على نفسه ما ذكره لان اذنه في التمتع مشعر بان يريه منه
بعد فعل الحرم ما ذكره فتحقق مخالفة بتقديم الحج على وقته
ويمنع له بالقرآن معاً كان يجوز له لو امتثل امره من
التمتع فتأمل له لتعلم ان ما ذكره الشيخان وان كان هو المنقول
مشكك ولم يكن عنه جواب شاف **قوله** بان يامره به
اي وليس له تحليله وانما امره فقط قال في التحفة فان
قلت قياس ما مر في المستعانة من الغسل من نحو الخيف من
انه يغسلها مع النية او عدمها على ما مر انه هنا اذا امتنع

بحلق رأسه مع التيمم أو عليها فلا يجوز له فعل المحظورات
 قبل ذلك قلت يفرق بأن الخلق هنا صورة محرم فلم يورث بها أثره
 بخلاف الغسل **قوله** أي والخلق أن كان برأسه شعر والاء
 قابلية فقط كما مر **قوله** ثم يصوم أي بعد التحلل ولا يتوقن
 التحلل عليه كما مر **قوله** وللتيمم منه أي لما مر من أن حقه فوري
 والكفارة على الترخي كما مر في دم الغوات **قوله** اعتبارا
 بحاله عند الاداء أي على الراجح كما مر **قوله** والمكاتب
 بكفر باذن السيد أي لا يملك ومن ثم صح تكفير السيد عنه
 بأذنه لا مكان تملكه بخلاف العن كما مر **قوله** لكن لا يجعل مذبحه
 كما في النهاية أي وكذا المعنى وعبارته ويؤخذ من بقاءه
 على حرمة أنه لو ذبح صبيدا لم يحل وإن امره بغيره بذلك
 كما أفتى به شيخنا وغيره وإن خالف في ذلك بعض المحققين
 وعجالة الحقة واجههم كلامهم أن له امره بالذبح وإن مذبحه
 حلاله بالنسبة لغير العن وهو ظاهر ولا نظر لبقاء احرامه
 لأنهم نزلوا احتشاده منزلة تحلل حتى يسبح السيد اجباره على فعل
 المحظورات اه وفي حاشية ج على التخي أن ما صيد للحرم
 وما صيد بدلالة عدم عليهما فقط ويجل للحلال من
 المعلوم أنه ظاهر ويلزم من طهارته بالنسبة للحلال
 طهارته بالنسبة للحرم لما تقر بأن وصف الطهارة لا يتبع
 بخلاف وصف الحل والحرمة ويؤيد ما ذكرته في مسألة حرمة
 عليه دون غيره لأنه لما امتنع من التحلل الذي امره سيده
 به كان أولى بالتعليق ممن ذبح لأجله أو دل عليه وكذلك

بالنية ص

قوله

قتله الجراد فيه تناقض في المجموع والمعتد حرمة على الحرم
 فقط وحله لغيره ويلزمه من حله طهارته للحرم وإن
 حرم عليه فكما أن تعصير بالحماية عليه اقتضا حرمة عليه
 دون غيره فكذلك العبد وإن لم يأمره بالتحلل لتعديها فلفظ
 عليهما وإن كان طاهر حتى في حقهم اه وقال الشوقوي
 ذبيحة الحرم ميتة ولو لصياله أو منوره خلا فالحق هكذا
 قرره الرحمان وقرر شيخنا الحنفى أنه ميتة في صورة
 الا منظر دون الصياله **قوله** فلذبح تحلل زوجته أي
 ولو أمته اذن لها سيدها أي بأن يأمرها به كما في العن **قوله**
 إذا احرمت أي بفرض أو نفل نسك حج أو عمره كما سماها اطلاقا
 أما النفل فظاهر بحرمة عليها بغير اذنه ولا أنه يفوت به
 تمتعه الواجب عليها وأما الفرض فهو وإن لم يحرم عليها الإحرام
 به ولو موسعا كما في المصح بل يست استلزامه أنه لا يفوت وإن اطلال
 جميع في جوب عليها ولا أنه يفوت حقه الواجب عليها فورا
 وجوب النسك على التراخي أصالة وفارق الصوم والسلاة
 بطول ملته بخلافه كما قال في الحق فلا نظر لتضييعه عليها
 بخلافه صعب أي أخبر به طبيباً بعد تلك السنة
 على ما اقتضاه اطلاقه اه لكن جرى الخطيب وهرق
 غيرهما في حق في غير الحق على أنه لا يملك ح تحليلها بل و
 ظاهر تبرى الحق مقام من عنها أنه موافق لمن ذكر
 قوله كذا في الحق وعبارتها وكذا أنه تحليلها من الفرض
 وإن كان محرماً وإن طاله زمن احرامه على احرامها

بلح

او كانت صغيرة على ما اقتضاه اطلاقهم وان لم تأثم بذلك اذ ين
 للحرمة استيدانه وان اطلق جميع في وجوده في الاظهر لان حقه
 فوري ويصح على التراخي اي باعتبار الاصل فيهما فلا يظهر
 لتضييقه عليها بخوف عصب على ما اقتضاه اطلاقهم
 ايض ولا امتناع تمتعه لاحرامه او صغرهما فهو وان كان
 ظاهرا عبارة التبري عنه او لاكن اعاده ثانيا بغير تبري
 من الصور هي كما رايت الا ان يقال انه يكفي في تضييقه لهما
 تربيته عنهما اولا وليس بعيد وعليه فهو موافق للنهاية
 لكن خلاف الاولى اي كمن تحليله لهما وان جاز فهو خلاف
 الاولى له بل الاولى الاذن لها في المضي فيه واعانتها عليه لانه
 خير وتعود بركته عليه لاعانتها عليه **قوله** ما لم يكن لها حبس
 نفسها الخ فان كان لها ذلك امتنع عليه تحليلها ومنعها منه
 لانه انما جاز له حيث كان له حق ينفوت باحرامها ومع حبسها
 نفسها عنه لم يرها لاحق له عليها فلا موجب لمنعها من
 المضي في نفسها **قوله** او يكون الخ اشار الى ان له منعها وتحليلها
 بمعنى امرها به كما مر الا في صورتها ما اذا احرمته بما اذن
 لها فيه او منعه او دونه **قوله** كما مر ومنها ان يكون لها حبس
 نفسها لله كمرورها ومنها ان يكون في نذر يقوده الذي
 ذكرها ومنها ان تكون مسافرة معه كما ذكره ومنها ان يكون في
 قضا فوريا ومنها لو تضييق عليها فرض سبها المحوف نحو
 عصب **قوله** او مسافرة معه بحيث لم تنفوت عليه اسماعا
 الخ قال في الامداد استثنى ذلك الزكشي كالا ذرعي قال ليس
 له تحليلها كما ان السيد لا يمنع عبدا من موهوم تطوع لم

قوله

يقت به عليه امر الخدمة قال وهذا قياس المذهب وان قال
 الماوردي بخلافه اه لا لم الزكشي وحمل كلام الماوردي على
 بخلافه الخ ما اذا اطلق مدة سبها على مدة سبها **قوله** وفي النهاية
 ولو قال طبيب الخ قال في الامداد ونظر فيه الشارح اي شارح
 الارشاد الجوزي بان غاية ما يفيد قولهما الظن وتغويت
 حق الزوج محقق ويتعد برحمته لا يفوت الخ لا مكان النيابة
 وحقه لا يمكن تداركه بعد فوته لكن رد في المنع بان الاستانة
 قد تنعده وبان لها عرض فيه مباشرته بنفسها **قوله** كما في الفسخ
 اي والامداد والمنع وساق في دم الوطئ ان لا كفارة على المرأة
 مطلقا عند الخطيب وللجمال الرمي بتعالي الشهاب الرمي وان
 في الكفارة عند العلامة ابن حجر تفصيل ومنه انها عليها حيث
 كانت في الحرمة فقط وكانت غير معدومة بحمل ولاسيان ولا
 اكراه وهنا في ذلك فليكن عندك عليها وان اكرهت لانه
 اكراه محقق ومع ذلك على المطاوعة **قوله** ويجب عليها اذا
 امرها اي والامم يحل لها التحقق انعقاد السك فلا بد للخروج
 منه من تحقق ما يقتضيه وهو الامر **قوله** ولو اذن لها
 في عمره الخ هو ظاهر لطول زمن الخ على زمن العدة كما مر في القرن
قوله ويسن لها استيدانه الخ قال في المنع والفرق ان الخ لازم
 للحرمة فتعارض في حقيقتها واجبا للخ وطاعة الزوج فجمعنا
 بينهما بان جوازنا لها الاحرام بغير اذنه وجوازنا له التحليل في
 بغير اذنه المراد يلزمه لها انه من شأنه ذلك وان كانت فقيرة
 نظير ما مر انما ويحتمل خلافه كما ياتي واستد الزكشي الفرق
 بقوله لم يحرم موهوم النفل لا الغرض بغير اذنه وفيه نظر لانه

ان اراد بالفر من رمضان او العشاء المصنق فظاهر وان اراد الفرض
 الموسع فهو حرام بغير اذنه كما اقتضاه كل ما فيهم في النفقات
 فكان فيما سئل ان الحج كذلك ولعموم الفرق بين ما ربح السبكي و
 الاذرعى وغيرهما ما صرح به المحامي واقتضاه كلام غيره انها
 لا يجوز لها ان تحرم تطوعا ولا فرضا متراجعا بغير اذنه وقد
 يجاب بالفرق بين فرض الصوم الموسع وفرض الحج الموسع بان
 الثاني اخطر لانه يترتب على الموت قبله الحكم عليها بالفسق من
 اخراستي الامكان بخلاف الموت قبل فعل فرض الصوم الموسع فانه
 لا يترتب عليه ذلك فتدبر في ذلك لخطر ما يسامح في هذا وايضا
 فلو جوزنا لها الصوم من غير اذنه لافترسه لكثرة تكرره في كل
 وقت بخلاف الحج فانه لا يتكرر كذلك فلم ينهه باحرامها
 بغير اذنه وبذلك انه ليس له منعها من صوم نحو عرفة
 لانه لا يتكرر الا في السنة وانما امتنع عليها الحج وان لم يتكرر
 لطول زمته فاذا جاز هذا مع انه نفل لما ذكره فيلجأ
 الموسع لذلك من باب اولي ثم قال فانه قال لما ورد في الصوم
 الممتنع بغير اذنه لا يمنعها منه الا ان اراد الاقلية منها
 بها قال الاذرعى وهو حسن متعين اه وعليه فهل يقال
 بنظر ذلك هنا او يفرق محل نظر والذي يتجه الفرق فان
 الشك فيه خروج من منزله فجاز له المنع منه وان لم يرد الممتنع
 بخلاف الصوم فان المنع منه مع عدم ارادة التمتع حيث ومنه
 يؤخذ انه لا يمنع هنا وان كان مجبوا او ميسورا وفيه رتقا
 او قرنا واما بحث بعضهم انه ليس له المنع من صوم النفل
 فبغير اذنه وان عجز عن الوطى ليس عاجزا عن مقدماته

فلا

فلو قلنا بما حثه فعوتنا عليه مقدم ما نه النبي في حقه كالتوا
 في حق غيره اه وفي التحفة تنبيه في قضية تفسيرهم
 التحليل بان يامرها به انه ليس له وطى الامة ولا الزوجة قبل
 الامر بالتحليل في الفرض والنفل وبوجه بان له على اخراجها
 من اهل الاحرام بالامر بالتحليل فلم يجز له الوطى قبله حتى تمتنع
 ومع ذلك لو قيل بجواز حيث حرم الاحرام بغير اذنه اي
 وهو في النفل وفي الامة لم يبعد لانها عاصية ابتداء وودا
 واما فليس ويجعلها محترما وان انعقد صحيحا حتى يمنع من
 حقه الثابت له قبل ذلك **قوله** ويمتنع الفرض الحج اي ينذر
 او افساد او فوات والا فالنفل لا يجب عليه الشك باهل الشرع
 لان من شرطه الحرية **قوله** ولو في زوج او كيد المنع منه
 مطلقا قال في المنع والذي يتجه انه حيث راي في ذلك
 مصلحة جاز والا فلا **قوله** وليس له تحليل رجعية الا بغير
 ابن الحاله دالة وان كانت مطلقة باينا او رجعية او مفسوخا
 نكاحا جسما للعدة وان خست الغوات تقديما للحقة ثم
 بعد انقضائها ان ادركت الحج فذلك والا فممن فانه ومحل
 ذلك اذا لم يتقدم الاحرام على وجوب العدة اما اذا تقدم
 فان خست الغوات وجب الخروج والاجاز وليس له التحليل
 الا ان يكون رجعية فبراجعها ثم يحللها اي يامرها به اي بالزح
 ثم التقصير مع النية **قوله** الخامس الابوة فيه تغليب اذ
 المراد بها ما يشمل الامومة **قوله** فلا صل قال في المنع ظاهرا
 انه لا فرق بين ان يمنعه احدهما او كلاهما وهو كذلك خلافا
 للمأوردى ولا بين ان يكون هناك اقرب من المانع ام لا وهو ظاهر

فيما كان من غير اذنه
 فيما كان من غير اذنه
 فيما كان من غير اذنه

وبه صرح القوتوني لان العلة في المنع وجوب البر والجد بحسب
 براهين وجود الاب بل كلامهم صحيح في ذلك **قوله** اورقينا قال
 في المنع ولا فرق بين السلم والحر ومندهما وهو الاوجه خلافه
 للاذرعى حيث قيد بالاسلام لان المنع هنا انها هو لو حوب
 البر والتكافؤ بحسب براهين عالم يراعى الاصل الكافر في الجهاد لظهور
 ان منعه ثم الحمية كدبته في الجملة وان كانت الكفار المتقاتلون
 اعداؤه ولا بين ان ياذن الزوج اولالا ان رضاء لا يسقط
 حق الابوين **قوله** كما في النهاية وعبارتها ويلزمه التحلل
 بامرهما اي الابوين ومجمله في الاقايي ولم يكن مصاحبا له ثم
 قال وقضيت كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يوجب
 منعها من سكر التطوع وهو ظاهر لان رضاء الزوج لا يسقط
 حق الاصل الا ان يسافر معها الزوج اه وظاهر المنع ارتضاء **قوله**
 منع فرع من سكر تطوع قال في المنع حيث كان الطريق اسنا
 الامن المعمور في السفر اخذ من قولهم له السفر بغير اذن ابويه
 لتجارة وان بعد عالم يكن في ركوب بحر او باذنه مخطورة ومما
 افتى به الولي العراقي وان لم يكن محتاجا لذلك ومن قولهم ان
 يكون موثقة في الحضر من ماله وفي السفر من مال غيره بشرطه
 ان لا يسافر المانع معه في ذلك المركب فيما يظهر والا فلا معنى لمنعه
 اذ علة حصوله براهين الا خوف الطريق وبه يعلم مرد قوله ابن المرقا
 تبعا للاذرعى بشرط كون الولد افاقيا فليس لاحدهما منعه
 ان كان من حاشي السبيل المحرام لقلة الخطر فيها ويوجد
 من قولنا اذ علة الخ لو ادى احرامه الى منع براهين العجز عن خدمته
 اللازمه جاز منعه ج وهو محتمل ويحتمل خلافه لعدم تحقق

الموجب حال الاحرام والامر بالمعروف لا يكتفى لكونه في ركبه بل لا بد
 من متاعه حيث تمنع الرتبة فان قلت لم حاز السفر للتجارة بقيد
 السابق بغير اذن ابويه وان كان العقد به زيادة ماله ونموه
 فحسب كما اقتضاه اطلاقهم ومثله السفر لطلب العلم بغير
 اذنه وان كان سنة وما الفرق بين هذين في وجع التطوع قلت
 الفرق بينهما في السفر للتجارة بان النفس مجبولة على حب المال
 والاستكثار منه فلو توقف السفر للتجارة على رضاءها لثوق
 على النفوس ولم تختم له **قوله** بخلاف العادة المتطوع فتوق
 قفها على رضاء الغير الا لا مشقة فيه وبين السفر لطلب العلم
 بان نفعه متعدي بخلاف الخ **قوله** خلافاً للعقاب اي وكذا
 المنع تبعا للنسب فانه قال فيها وفيه اي ماله الاذرعى
 نظرا الى الاحتياط في مشروعه المنع لمصلحة الابوين ليس
 هو مجرد الخطر بل كون برهما ضررا فلا يترك التطوع او لفرض
 كفاية اي كجهاذا الخ اقاله **قوله** وكذا الغرض كحجة الاسلام
 اي ونذر ومقتضاها ياتي وفي المنع وقد يستعمل انعقاد النسب
 بان نذبه حجة بل جواز متوقف على اذن اصله الا ان يحاط
 بان الخ قرينة في ذاته وان حرم السفر اليه فانعقد نذره كما
 في صوم الجمعة وبها ياتي في نذر الاوجه الخ اذ قضيت انعقا
 نذرها بغير اذن الزوج وان كان له منعها **قوله** ولو من
 فقير قال في المنع كما اقتضاه اطلاقهم خلافاً للعز بن جماعة
 وان تبعه الرازي وبوته قوله الشافعي رضي الله عنه
 اذا اراد الخ ما شيكا في هو بطبيعة لم يكن لابي ولا لوليه

منعاه اه فتضمنت اطلاقه انه لا فرق بين مسافة القصر
 ودونها الى الحج في الاول غير واجب عليه كما ياتي وانما
 جاز له منعه من الجهاد وان كان فرما لكونه اخطار
 فلا يقاس عليه الحج في ذلك لا يقال الحج هنا غير واجب
 والبر فكن قد علم عليه لانا نقوله هو وان كان غير
 واجب الا اذا وقع بسقط عنه واجبا يحصل له
 كماله عظيم بلا كبر خطي فسوم فيه لكونه عليه
 لو اذن السيد لقنه في الحج لغرض القن فقط فهل للاب
 منعه كالزوجة اذا اذن لها الزوج في غير حجة الاسلام
 ام لا فيه نظر والاول غير بعيد لان حجة لا يسقط به
 حجة الاسلام نعم قضية قولهم لو كان للملوك ابواحران
 لم يلزمه استئذانها انه ليس للاب المنع هنا مطلقا الا ان
 يحصل على ما اذا سافر لغرض السدد دون مجر عن العبد
 وظاهر انه لو كان منع احد الابوين لغير خوف الطريق
 اشترط اذ فيه في الفرض ايضاً ويؤيد قول بعض المتأخرين
 اخذ من قضية اطلاقهم ان للاب منع بنته المزدوجة
 وان اذن لها زوجه ما لم يسافر معها وقول العز بن جماعة
 لو كان لاحدهما غرض غير الحج في ناخير الحج شرعا وجبت
 الطاعة كما اذا كان يريد السفر مع رفقة غيرها ما موين
قوله السادس من اي من الموانع **قوله** الا ان اعصا
 بيانهم يكن عنده اكثر مما يترك للمغلس وفي الحاشية مع المتن
 فلو كان عليه دين حال وهو موسى فلمصاحب الدين منعه او
 حبسه ولو ذميا وجب سفره وان قصر بغير اذنه او لمن رضاء

واحد

وان

وان ضمنه موسى لان له مطالبة كل من الضامن والمضمون عليه
 وبحت ان ولي المديون مثله لانه الطالب وله الخرج ان وكل من
 يقتضيه من مال حاضره لا غايه عن البلد وان لم يكن له حلتين
 ويظهر ان الدائن لو كان مسافرا معه في ركبه لم يكن له منعه نظير
 ما ياتي وان وليه لا يجوز له الاذن للمديون في السفر الا لمصلحة
 المولي عليه وان المدين لو عزل وكيله المذكور اتنا سفره امتنع
 عليه السفر في حاله يضطر اليه للخوف لا انتفاء التوكيل
 الجوز سفره وعنه يوضح ان الرهن الوقي لا يبيح السفر لانهم لم
 يكتفوا بالمال الخاص بل اشترطوا معه ان توكيل من يقتضيه
 منه كما تقرر وان كان المدين معسرا لم يملك مطالبة فله السفر
 بغير رضاء ولو سفر بخوف وان قصر الجبل لكن يظهر انه يشترط
 بقاء الاجل الى زمن يحصل فيه محل تقصير فيه الصلابة لانه انما
 يسمى مسافرا حينئذ ولو تجدد عليه دين حال اتنا طريقه لم يلزمه
 الرجوع الا ان صدر من الدائن بطلب الرجوع منه بخلاف ما لو
 سكت فلا اثم باستمراره في السفر وفارق ما مر في ابتداء السفر
 بانه يغتفر في الدوام حال الغتفر في الابتداء او يفرق بان
 الدائن هنا مقصر لرضاء دينه ولاذ لم يكن له حق في منعه
 من ابتداء السفر فله يملك منعه من استمراره بخلاف ما يجب
 الدين المتجدد محل نظر وظاهر اطلاقهم انه لا يمنع له يقتضي
 الثاني لكن الاول اقرب اه قال ابن الجبال وجرد عليه في غير
 هذا الكتاب في ظني اه قال السكري واستثنى من ذلك اي من
 تجدد الدين عند حج الزوجة اذا اراد الزوج سفرها كان ملاقا
 او توكيل من ينفق عليها من مال حاضره او دين له على موسى

٧٩
 ٧٩

على ذلك والخلاف فيه **قوله** السبب الثاني اي من قسم دم الترتيب

مقر باذله اوجبه ظاهرة اطردت العادة باستمرارها ومثلها
بعضه الذي يلزمه موندته وقال الجاهل الرمي في سائر
اما المستقبل فعليه ذلك ان علم صياحهم ان لم يترك لهم ذلك
فيما بينه وبين الله اما الظاهرة فلا يجبر الحاكم على ذلك
اي لعدم الوجوب وحكي ابن علان مقالتهما واقربهما
اه وكلا الوجهين كما في المنع فيجبر عندئذ اخذ من كلام
الدأري وقوله كما ورد في خلافه ضعيف على انه نقل عنه انه
قال بالاول ثم قال ويفرق بين هذا وما ياتي في التوكل بان
الذين مقصرون بالتأجيل فام يكن له مطا البتة بترك ما ينبغي
اذا حل بخلاف موندته فلا يفسد منه بوجه وايضا فموندته
حسبه فلو لم يلزم ذلك لصاح بخلاف الذين **قوله** ولا قضاء
على محصر اي من حيث الاحصار بل الامر فيه بحسب ما كان قبل
الاحصار فان كان واجبا مستقرا في الاسلام ثمك منها قبل
سنة الاحصار او قضا او نذر معين في عام الحصر او قبله عليه
قبله فيبقى على استقراره في دينه وان كان واجبا غير مستقر
كحجة الاسلام ونذر مطلق لم يمان منه قبل عام الحصر بقي كما
كان والذي افاده الاحصار جواز الخروج منه وان كان تطوعا
لم يلزمه شيء كما مر في المان وعن الخفة انه يلزمه القضاء في
اربعة صور لكن لا المحصر بل الرجوعها الى معنى القوات ومراعاة
عن الدأري ان المحصر من حيث التحلل على اربعة اقسام ممتنع
في صور والاولى في بعضها تركه وفي بعضها فعله وفي بعضها
مباح **قوله** تنبى مرادك قوله حيث احصر اي او
يبعنه الى الحرم وهو اولى وقوله مقارنة لينة الذبح مرادك

لا ذلك

على ذلك والخلاف فيه **قوله** السبب الثاني اي من قسم دم الترتيب
والتعديل **قوله** الوطى اي ولو في دبر يهيمه ولو جاحيل كما مر **قوله**
وان فاته اي الوقوف بعرفة الا فرقه بين ادراك الحج وقواته
في حكم الاضداد ولا بين كون الوطى قبل الوقوف او بعده كما ان
افسده بعد ان فاته الوقوف بان طلع فخر يوم النحر وطى قبل
تحلله بعمل عمر **قوله** مع عالم الحرمه ومع اختياره ومع العمد
كما قلده اما الجاهل المعدور بفوقه عهد اسلام والناسي و
المكره فلا حرمة ولا افساد على احدهم ولا فدية ولا قضاء وكذا
من جامع بعد التحلل الاول او قبله وبعد الجماع المفسد فقيه
من عامه عالم مختار الامم والعذبة لكن شاة لا بد منه ولا افساد
بدلك **قوله** ولو من صبي مبرأ او رقيق اي فاذا جامعها
من غير عذر غواصيان فسد نسلاهما ووجب القضاء ولو في حال
الصبي والرق ولزمتهما البتة لكنها في الصبي على الولي لانه
المورط له ولانه يجب عليه منعه من المحظورات والقن
يعدل للمصوم لانه يملك **قوله** اما غير المميز الخ وفي المنع
لكن قالوا في الجراح ان من له نوع تميز عمدا عمد ويحتمل ان
يقال هنا بمثله ويحتمل الفرق بان الاموال المحضه يمتنع
فيها اكثر من غيرها والاول اقرب كما ياتي في الباب
الثامن اه **قوله** بخلاف الناسي اي والجاهل والمكره كما
مرويات وفي معنى الناسي ونحو المجنون النائم اذا عملهم
فانهم لا دم ولا فدية ولا قضاء عليهم لانه من الترفه وترفه من
ذكر لا مواحدة فيه **قوله** وجماع الناسي لا شيء فيه الى هنا عبارة
الحاشية كما مر في الجماع في المحرمات **قوله** ويلزم ان يعم دم

الخ أي مع بدنه الاضداد فيكون فيه ثلاثة دما والعقنا دون
الائم لانه انما خلق وجامع جاهله بحدته ويبقى طواف العمرة
عليه **قوله** وقيل لا تضد عمرته أي لعذر وقوله ويلزمه
دما في أي دم الحلق ودم للقران ويصير قارنا من غير افساد
لكن مردود لا فيما قدمه **قوله** وتأثير لجماع أي ولا احتمال
تأثير لجماع في افساد نسكهم فلا يبرأ من شيء منها ويجب قصها
فورا لا فسخا **قوله** ويجوز للمجنون عطف على قوله السابق بخلاف
الناسي **قوله** فلا يفسد نسكهم أي ولا شيء على غير الأخيرين
وعليه ما دم شاء ولا افساد ولا عقنا **قوله** فيجب هذا الدم أي
دم الجماع المفسد **قوله** كصيتي وعبدتي وغيرهما من كل وطئ
يقوده التي ذكره ولو قال ولو صيتا وعبدكما في الارشاد و
غيرهما كما ان احسن وانما اقتصر على الواجب لما في الموطود من الخلاف
الذي سيذكره **قوله** ولو ميتا وبهيمة هذا غاية لمحذوف أي
جامع حيوانا ولو ميتا وبهيمة ولم يقل بادخال حشفة او
قدرها فرجا اكتفاء عن ذكر الفرج بدكر الجماع لانه لا يكون الا
في فرج **قوله** وقد بقي عليه الشعرة الثالثة أي لانها ليس لها
الاختلال واحد لعصر زمنها ويحصل بطوافه يستوعب سعيه ثم
ازالة ذلك شعراته فلو بقي عليه شعرة من الثلاثة لم يحل
له شيء حتى يزولها فاذا جامع قبل ذلك فسدت عمرته **قوله**
من حج ولو فاتنا أي لأن للتحلل من الحج الغاية تحللان وان كان
عمل عمرته كما مر في دم الغوات موصفا ان التحلل الاول منه يحصل
بواحد من الحلق والطواف المبتوع بالسعي ان لم يسعي بعد طواف

القدم

القدم والثاني بالباقي من ذلك **قوله** بالرمي متعلق بقوله
تحلل أي وقف ثم تحلل التحلل الاول بالرمي اذا لم يكن براسه شعرا
ثم جامع فلا يفسد حج ولا عمرته المندرجة فيه بعد حصول التحلل
الاول له بالرمي وان بقي الطواف والسعي وهي لو كانت مفردة
لم تحلل منها الا بفعلها لانها تابعة للحج وهو لا يفسده الوطئ
بعد التحلل الاول فنتبعه العمر في عدم افساد ايضه وهو المحتر
كما نتبعه في العناد في **قوله** وفساد او ان اتى بأعمالها
الخ أي بصورة أعمالها كما في النكاح قال فلا يرد حاق في المباحات
انه كين يكون بعد أعمال العمة وقد بقي الحلق ولا ما قاله الباقين ان
الطواف الجزئي عن طواف العمر انما هو طواف الافاضة **قوله**
ودم للعقنا أي للقران الذي لزمه في العقنا لتوجيه عليه كما
مر وان تبوع بالافراد **قوله** اما الموطوءة الاثنى فلا دم عليها
قال في الاسنا كالصوم أي في كفارة جماع رمضان وروى
البيهقي عن ابن عباس باسناد صحيح اذا جامع الرجل امراته
تجزى عنها جزو روى هو عنه ايضه ان كانت اعانتك
فعل كل منكما بدنه والافعل بك نافه وحملت على الندب
جميعا بين الروايتين وفيه نظر لا مكان جعل الاول على انها
لم تقنه **قوله** بان كانت محرمة الخ أي لانها لا يفسد نسكها
الا بهذه الشروط كلها اما غير المحرمة فواصح واما الشروط
الاربعة بعدا فغير المميز لاؤدية ولا افساد ولا ائم عليه مطلق
وما ما بعد فجامع ملحق بالترف وهو لا يؤخذ به الا من
ذكر دوت من اختلف فيه شرط من ذلك **قوله** ومون السفر

والا نابة الخ قال في النهاية لانه كغرامة تتعلق بالنكاح فلزمه
كالكفارة **قوله** ولا يسقط حقها الخ قضيته انه لو لم يده الا نابة
عنها لم يوجب غضب الا يفتي ابراهيم عنده لانها ليست حقها **قوله**
ما لم تنافر معه وعبارة النفقة مع المنهاج في النفقات وسفرها
بأذنه معه ولو لم يحتاجها او حاجة اجنبي او بأذنه وحدها
لما جتته ولو مع حاجة غيره لا يسقط مؤنتها لانها ممكنة وهو
المفوت بحقه في الثانية وخرج بقوله بأذنه سفرها معمر
بدونه لكن **قوله** وجوبها عليه هنا يضمن لانها تحت حكمه
وان امكن وكذا الاذرع ان يحمله ما لم يمنعها والا فاشترط ثم
قال وسفرها لمحتاجها او حاجة اجنبي بأذنه لا معه يسقط
مؤنتها في الاظهر لعدم التمكن اما بأذنه لمحتاجها فيقتضي قيام
في ان خرجت لغير الحتام فانت طالق فخرجت له ولغيره لم
تطلق عدم السقوط وقوله لم لو ارتد امعا فلا تنفذ لها السقوط
واعمله اليقيني وعمامه لكن ظاهر النهاية اعتماد عدم
السقوط ولا شك ان سفرها معه لما افسله عليها مع اذن
الشرع لها وان قلنا انه سفر لمحتاجها وحدها سفرها بأذنه فقد
وجد فيه الشيطان وهو كونه معه وبأذنه لعدم الشك الذي
عليه الاذرع لو منعها بل مقتضى قوله اما بأذنه لمحتاجها
الخ ان نفقتها لا يسقط سفرها لما افسله عليها وان لم تكن
معه ولا بأذنه لان اذن الشرع لها فيه يقوم مقام اذنه
فتكون كما لو تخرجت بأذنه لا معه لمحتاجها ليتوجه الوجوب
على المرأة بمباشرة الشك وعلى الواطى بالكفارة وموت السفر
والا نابة عنها بخو غضب ولانه يسقط عنه ولو دوا

الام

الام فلما سافرت لمحتاجها بأذنه وهو لا يسقط الموضع على
ما مروني بم على الي شجاع وعلى الرجل اذا وطئ زوجته او
امته بحيث فسدت جميعا الاذن لهما في العضا بخلاف السيد
لا يلزمه الاذن لعنه فيه وان كان اذن له في الادا وما
راد من النفقة بسبب السفر وان لم يسافر معها ولو غضبت
او ماتت قبل العضا فعليه ان يتاجر من ماله من يحق عنها
فوق بخلاف الاجنبي اذا وطئ بشبهة او زنا فلا شيء
عليه بل مؤن العضا على الموطوءة **قضية** اطلاق
كالمنع وغيره ان مؤن العضا على الزوج مطلقا وان قلنا
بوجوب الكفارة عليها ويؤيده ما في الكليات عن ابي
حمزة في شرحه على المحاوي فانه قال ولو كانت الموطوءة
محرمة دون الواطئ فعلى الموطوءة العضا وعلى الزوج والتيد
مؤنتها فيه وفي حمل الكفارة ما سبق فيما اذا كانا محررين
اي فان قلنا وجوب العداية لا يختص بالواطئ بل يلاقيها
بمخالعها وجبت العداية على الزوج والسيد والا فلا وقد
يستق ان ملاقات الوجوب لها خلاف في الرابع الخ ما في ذلك
لكن فيها ايضا من المشايخ ان مؤنتها في الزوجة مستترة
على الكفارة فان لم يوجب عليها كفارة زكح فالمؤنة على الزوج
وان اوجبتاها عليها والمؤنة عليها وكذا قيد الامام وجوب
النفقة عليه بما اذا فرغنا على ان الكفارة تجب عليه دونها
وجرى عليه ابن الرفعة والامح في ذلك وجوب المؤنة على الزوج
كما في اصل الروضة **ويؤيده** قول المصنف واذا استعت
من التحلل فللزوج وطئها وآثم عليها ولم يقل والكفارة

وكذا منع في الرضاة وامهلاً وفي المذهب في الاحتصار اه لكن
قوله والافح في ذلك وجوب المونة على الزوجة يمكن ان يدنا
على ما مر من ان لا كفارة عليها والنفقة مثلها وبذلك قول
النهاية المتقدم لان ذلك عزيمة تتعلق بالمكان فلزمته الكفارة
اه فيعلم انها الكفارة ان قلنا يلزمها له لزمته المون والافلا
ولم ار في كلامهم ومرر فنجدها غير ما ياتي به الناس ما
يوضع ذلك مع الحاق المص في امر من ملقت ثلثا من حصته في
وجوب اناكة الزوج عنها لم ار ذلك في كلامهم وكفا بالمص نفع الله
به حجة فينظر من سبقه لذلك **قوله** ومن ان لا يخلوا بها الا زاد
في المني وقيل يجب ثم قال والمراد ان لا يخلوا بها بحيث يتمكن من
وقتها او مقدما له بل وان لا ينظر اليها ان خشي انه يؤدي الى ذلك
اه قال في الاسنان عمدا لوصال مشوق **قوله** هذا اما جرح طية
النفس الرطبي اي عامر من ان الموطئ لا دام عليها مطلقا هو المقيد
للرطبي قياسا على كفارة الجماع في رمضان وحري شيخ الاسلام
والفهاب ابن حجر على ما مر في محرمات الاحرام عن الرطبي من
التفصيل وتغلاه عن المجموع وعن السبكي والمأورددي وغيرهم
وعبارة الاسنان اما لو فسدت نسكها فقط كان كانت محرمة
دونه فقد اتفقوا على ان البدنة لازمة لها قال في المجموع في
باب الفوات والاحتصار وجرحه عليه السبكي وعزم وجرم
به المأورددي لكن قيد بما اذا كان الواطئ لا يتحمل عنها ولا
بان كان زوجا او سيدها فهي لازمة له لانها من موجبات
الوطئ على ما مر نظيره في الصوم اه وقضيته ترجيح عدم

اللزوم

اللزوم مطلقا لكن يفرق بان الحج انما يجب في العمر من مكان اولي
بالصوم بالاحتياط واشد منه في الزام الكفارة ولذا اكرت فيه
الغذية باسبابه اه وفي المني لانا وجدنا في كلامهم ما يصرح
بالفرق بين البابين منه كلام المجموع السابق ومنه قول الشيخان
هل يجب على كل بدنة ام على الزوج عنه او عنها والاقول
كالصوم وقطع قاطعون بالزامها البدنة بخلاف الصوم ومنه
قوله المأورددي وان كان احد شقيقه ضعيفا ان الزوج اذا
كان معفيا لا كفارة اصلا وان خلا لا دونها لزمته فقط قد
على نظره للفرق اي الذي مر عن الاسنان قال ويدل ما ذكرناه
قوله الاذرى الطاهر ان المرأة لو زنت او مكنت مجنونا او بهيمة
لزمته الغذية قطعاً مع اطلاقه على قولهم في الصوم لو افطرت
بزنا او شهة لم تجب عليها الكفارة وما جتده مخرج به في
المجموع وكذا لم يطلع عليه ثم ذكر عبارة المجموع وهي فان
اوجع غير المشكل في ذبيرة لزمه للمني في فاسده والقضاء والكفارة
مع ان الصيام المؤقت في ذبيرة لا كفارة عليه فتأمل فلهذا اصرح
منه في الفرق اي بين البابين قال اه قال فان اوجع اي المشكل
في ذبيرة رجل واوجع ذلك الرجل في قبله فسدت جهمها ولزمهما
القضاء والكفارة اه وهو مخرج في وجوب الكفارة
على كل من المجامعين الاجنبيين ونظيره من الصوم ليس
لذلك قوله وحيث لزمته الغذية لزمها جميع موت
القضاء مخرج فيما مر عن المتولي ان موت القضاء تتبع الكفارة
قوله بسبب تقدمت به وحدها لا يناسب ما لو
كان الزوج حلالا فجامع زوجته المحرمة فانه محرم ايضا

لما فيه من افساد عبادته غير متعدي اليه الا ان يجعل على ان
غير متعدي من حيثية عبادة نفسه وان كان متعديا من حيث افساد
عبادتها وعلى انها احرمت بغير اذنه فجامعا بعد ان امرها بالحل
ولم يحل **قوله** ولا افساد اي لعدم وجود سببه وهو الجماع
قوله فيعمل ما كان يعمل قبل الفساد اي ولو قنا وصيب
كذا عبر به في التحفة وغيرها وفي الامداد والنهاية وبانيه بجميع
ما اعتبراته بحسب جميع منهياته وقال ابن الجبال فيعمل
ما كان يعمل لولا الفساد وهي اول من عبارة المقدم هنا وذلك
لقوله تعالى وانتم الحج والعمرة وهو تشكيك الفاسد وبه افترق
جميع من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف لهم بخلاف سائر العبادات
فيخرج منها بالفساد اذ لا حرمة لها بعد نعم يجب اسكان
بقية النهار في صوم رمضان لحرمة زمانه كما مر وفي
الامداد ولا ينا فيه اي فساد بالجماع وجوبه المقتضى فيه ولزوم
قدية ما ارتكبه من المحظورات بعد الجماع لان معنى افساده
عدم الاحتداد به الا ولا يخرج التامة وان اسلم قورا الا انها
من الشك بشيء سواء الردة فانها تبطله ولا يجب بعدها التامة
وان اسلم قورا لانها حبطت بالكلية ولذلك لم يجب فيها كفارة
قوله ومنه الجماع اي ومما يجب اجتنابه بعد الافساد
كقبلة الجماع اي وغيره من المحرمات بالاحرام **قوله** وجبت
القدية اي لذلك المحذور الذي فعله من شاة او غيرها بحسبه
قوله وهذا الدم اي دم الافساد بالجماع الذي لم يسبق جماع
ولا تحلل اوله والا فنيه شاة **قوله** او مال الوفي اي اذا فعله
موليه المميز العامد العالم المختار **قوله** او منهما اي من الذكور

والا فاته **قوله** قوم الجذنة في الفساد والشاة في الاحصار اي
لان الكلام في الدم المرتب المعدل وهو مخصوص بدم الافساد و
الاحصار **قوله** فمكانه اي فيسعر محل الاحصار كما مر **قوله**
فان قدر على بعضه اخرجته اي لان المسور لا يقطع بالعسو
وكذا يقال في قوله ولو على قدر على بعض الدم **قوله**
يصرف لمساكين الحرم اعلم ان لدماء الحج زمان ومكان واناس
مخصوصين اما زمانها فكل منها بعد وجود سببه ولا
يختص بعده بزمان بل لا اخر لوقتها نعم فيهما في الحج ليس كونه
يوم النحر فبقية ايام التضجئة وكل دم وجب في شك
براق فيه الدم الغوات والاحزاب الابعاد الاحرام بالعضا
واما مكانها فيختص ذبحه وتفرق لحمه بالحرم والافضل
ذبحه لحاج بهني ولعظم بالمروة وبمسالكه حتى لو ذبحه في
طريق الحل ونقل لحمه الى الحرم قبل تغيره لم يجر على الاصح نعم
دم الاحصار يجوز ذبحه وتفرق لحمه بالحرم ومحل الاحصار
كما مر ولو تغير اهل الحرم واما الناس المختصين به فساكن
الحرم من القاطنين فيه وغيرهم فلا بد من ذبحه في الحرم قال
في المنح ولا بد فيه من ذبحه من النية عند الذبح او عند
اعطائها الوكيل في الذبح ومرايض ان له تفويضها الى الوكيل
ان كان مميزا مسلما ويكفي نية الكفارة هنا وفي الاطعام وكذا
القيام على ما مر فيه وان لم يعين الجهة او لم يتعرض للقرصية
وفي زوايد الروضة عن الروياني وفي المجموع عنه وعن غيره
انه تلزمه النية عند التفرقة وهو محمول على الاطعام على انه
يجوز فيه تغليبها على التفرقة كالزكاة اما الذبح فلا بد من النية

قد كانت هديا الى الاخ الكبيره وضمير حسام خلت هذا

1619

وألم يوجد فيه مسكن فيجب التأخير حتى يجد فيه وفي
 الأمد جواز إعطائهم خراج الحرم ليس ببيع ولا عتق وفي
 الأعيان بالنسبة لقيمة المثل قال لأن الشرط كونهم من أهله
 لا الإعطاء فيه أه وعليه في شرط كونهم من أهله واعتباره
 في شئ الغاية أه واعتقده ابن الحجال قال بوجوب عتق العبد الرقيق
 وأما كون العتق أعظامه بتفرقة اللحم فيه لا تأويله بالدم
 فيجوز بأن المراد بتفرقة اللحم فيه صرفه لأهله أه وعليه
 فقوله الموجودون فيه يجري على من سرق عن سرق الأيضاح
 قال ابن الحجال صرح على علم جواز الصرف خارجا وإن دخل
 الأخذ بعد الأخذ بالحرم أه وفي شئ الغاية لم يشترط كون
 الموقوف بالحرم ولو بدله من خارجه فلا يخفى وفيه أجزاء
قوله ثلاثة وأكثر أي يملكهم ذلك مذ بوجاهة ولو قبل سلع
 جلالة أو يفرق لحمة عليهم فلو انقضاء حق ماله لم يجز و
 قياس الزكاة أنه لا يشترط في ملكهم بجملة أعيان وقبول
 بل ما يشعر بإعطائهم له من الدافع بخوخذ وأهله ولا يحتاج
 لقبوله بل أشار لهم بأخذها إشارة بمغفرة لدفعه إليهم كقبي
 كما يكفي مجرد دفع الزكاة إلى المستحق من غير لفظ وكما في دفع
 لحمة من غير لفظ ويكفي الاختصار على ثلاثة من فقرائه أو مساكينه
 وإن انحصروا لأن الثلاثة أقل الجمع وإنما لم يجب استيعابهم
 عند الاختصار كما في الزكاة لأن المقصود هنا حرمة أهل وشر
 سلك الخلة **قوله** أو واحد دفع لواحد قال في المنع وهر
 في شئ الأيضاح كذا قيل مراد في المنع وما في فيه ثم قال الكردي
 وفي الأعيان يتصدق به على ثلاثة وأكثر إلى أن قال ولا يتعين

لصلته بل يجوز الزيادة عليه والنقص عنه اه لأنه اذا جاز
 دفع دون المدفوع المدد والمدان لثلاثة اذ لا ضرورة الى
 الدفع لدوهم **قوله** نحو الفقراء عوهم المساكين **قوله** وجب
 الصبر حتى يجدهم قال في المنع وان كان مختصا بوقت الاضحية
 اي وهو الهدي المسنون كما هو ظاهر لان تأخيرها عن الوقت
 يجوز لغيره بخلاف النفل وايضا فاعتنا الشايع بتفرقة في
 الحرم استدل الاثر انه لو احرز عن وقته مع القدرة على
 اعتد به كما يصرح به قولهم ويقض واجبة اخرته عن وقتها
 بخلاف ما لو فرقة خارج الحرم فلا تعتد به جزما فمن بحث
 انه يذبحه عند خوف فوت وقته ثم ينقله ان خشي فساد
 قبل وجوده فقد شذ وغفل عما ذكرناه **قوله** ولو سرق
 او عصب مثله ولو بلا تغيير من الذاب قبل التفرقة له
 كرمه اما إعادة الذبح والتصدق به وهو الافضل واما شذ
 بدله اما إعادة الذبح والتصدق به وهو الافضل واما
 شراء بدله لحما والتصدق به اي لان النية الشرطية مقارنتها
 للتفرقة لما وجدت عندها مع سبق صورة الذبح جعل
 المقصود الذي هو ارفاق المساكين نعم لا بد من فقد
 القصارف اه **قوله** واما دم الاحصار الخ من جميع ما في ذلك
قوله وان كان الطعام بدله الدم تالية فيه ما في الدم اي من
 وجوب تفرقة بالحرم وعلى ثلاثة من مساكنه فاكثروا عدم
 اختصاصه بزمان بعد وجود سببه وجوب النية عند
 تفرقة وخرج بقوله بدله الدم ما لو كان بدلا عن الصوم
 كان ماته نحو المتنجس الواجب عليه الصوم بعد تمكنه ولم

في التفرقة ولو سرق
 او عصب مثله ولو بلا تغيير من الذاب قبل التفرقة له

رجم

يصم عنه فيكون صرف بدله ذلك الصوم من الطعام لغير مساكين
 الحرم وان كان صرفه اليهم افضل لانه بدله عن الصوم الذي
 لا يختص بالحرم فكذا بدله **قوله** ويجب بالافساد القضاء
 اي القضاء اللغوي والافساده اذا افسد حلالا لا الشك لا اخر
 لوقته فلا يتصور فيه القضاء الذي هو فعل العبادة بعد خروج
 وقتها والقوله بان تضييقه بالاحرام مبدى وقضاير بان
 التضييق انما هو من حيث حرمة الخزيق منه لا من حيث
 ان وقته صار محذورا والظاهر ان لا يراه لو احرز بالظن مثلا
 لتضييق من حيث حرمة الخروج منه لا من حيث انها تضييق
 قضاء لو افسد ما لم يفعلها خالف للقاضي ومن تبعه عملا بالافساده
 الامولية في تعريف القضاء اه قاله في المنع **قوله** لما افسده
 من الاداء خرج به ما افسده من القضاء فلا يجب قضاؤه كما ياتي
قوله ولو كان نقلا ككونه من صبي ميمز او من اعلم انه
 قد مر الخلاف في حج الصبي المتميز والقن هل يتأدى به فرض الكفاية
 ام لا وان مرر جماعة قالوا انه لا يتأدى به الا بما لا بد من
 فعله من المكلفين كما في رد السلام وحري عليه ان يرضى المولى في كشف
 النقاب وفي هذا الكتاب وغيره كما مر وان ابن حجر في المحفة والمنع
 وغيرهما جرى على انه يتأدى بحج ذكر كما في صلاة الجنازة وقالوا
 في صلاة الجنازة المراد من سقوط فرضها بالصبي سقوط الحج
 عن المكلفين فيعمل الصبي لها دونهم لا تأدى الفرض بهم حقيقة كما
 في المجموع ونقله عنه السيوطي في فتاويه ورجح في الایعاب
 وعبارة الشوري في فتاويه في الایعاب في صلاة الجنازة
 مع العباب قال في المجموع والساقط بالاولى اي فيما اذا صلى

عليها جماعة بعد جماعة خرج الغرض أي ثم تركه لاهو وقد يكون
ابتداء الشيء غير فرض وبالادخول فيه يصير فرضا كج التطوع
واحد اتصال الكفارة ومن غير سقوط الغرض أراد سقوط
خرج تركه أه لمخصا وهو جواب عما يقال كيف تقع الثانية
فرضا ولا ثم بتركها وفتح السبكي وإطال في رفع المحاسب
كما حاصله أن فرض الكفارة إذا لم يتم المقصود به بل كان تحدد
مصلحة بتكرار الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة
الجنابة إذا مقصودها الشفاعة لا يسقط بفعل البعض وإن
سقط الحرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا وبهذا أوافق
ما هنا من ميل الظاهر مثلا لم يجز له إعادتها وحده بل ولا
في جماعة الأمرة ووجه الغرض أنه لم يبق للفعل
فائدة وهذا غاية ما بالدها للغيث المقصودة بالصلة
بأقنه وفتح صاحب التبيين بأن هذا يسقط الغرض
عنه حقيقة ومصل الجنابة لم يسقط عنه الأحكام أي
لأنه يفعل الغير له لا لنفسه بخلاف الأول أه كالأفعال
وهو سقوط بخلافه أيهم في فتاوى الحلال أه وإذا كانت
للجماعة الأولى إنما تسقط عنهم تركها أولى
الصبيان والعبيد إنما يسقط عنهم تركها غيرهم له
على القول بأنه يسقط عنهم فرض كفاية الحج قال في ذلك
قال الزركشي وقياس ما قالوه في سقوط فرض الجهاد وصلاة
الجنابة بهم أن يسقط بهم هذا ويكون على الخلاف في صلاة
الجنابة وأما السوء فيسقط بهم لأنهم من جملة المكملين



ثم

بفرض الحج بخلاف صلاة الجنابة أي مع وجود الرجال ونحوه في
الجهاد أه قلت وعبارة المقصود تعني ألا كفايا بالعبد لا إطلاقا
التكليف عليهم إلا أن يقال المراد بتركها التكليف بالحق
أي لأنه لا يكلف به ولو فرض كفاية إلا المستطيع والعبد
غير مستطيع كلام النكتة **قوله** قال ابن الجوزي وعبارته
برمتها ما نصرت **قوله** وفي الحج فائدة يستعملها في أن التكليف
أما فرض عين أو كفاية أو تطوع ويتصور في العبد والصبي
نعم القياس أنه يسقط بهم فرض الكفاية عن المكملين و
يتأبون عليه ثواب فرض الكفاية كما في الجهاد وصلاة الجنابة
وأما ما يسقط عنهم فرض السلام يرد الصبي لأنه أمان و
الصبي ليس من أهله وح ليس يحض تطوع إلا أن يقال لا يلزم
من سقوط الغرض به كونه فرضا أه وفي قوله إلا أن ما فيه
واحسن منه ما في شئ المخصص لتلبية أنه يقع فعلا من غير الترتيب
ومن الميزين إذا شاركهم من حصل به الشعار من المكملين
وقوله مجموع على هذا أه وبما نقرر يعلم أن افتا صاحب الحج
بأنه لا يجب قضاء النفل إذا مات المتفل أثناء ما مات
بعد فعل الوقوف مثلا وأصح وتصور كما علمت في حج العبد
ولو بالغيث والصبيان ولو ميزين إذا شاركهم غيهم كما مر
لا في إلا حررا إذا ادوا حجة الإسلام كما هو ظاهر أه هو حينئذ
من أفراد الغرض فيجب القضاء من تركهم خلافا لمن وهم فيه وإنما
حصلت كلامه على أن لولا ينافي قولهم يجب ألا يجاز من مال
الحاج عن نفسه أو الجواز عنه إذا مات هو ثانيا أو الأخير
وقد استقر في ذمته إذا من أفراد ما لو مات أثناء التطوع وقد

وقد بقي عليه نحو الطواف ومضاض من يسعه بعد فضول ليلة
 الخوفان الباقي من اعماله قد استقر في ذمته بمضي ذلك
 الزمن بعد وجوبه عليه بالشرع فيه بل القياس تأييده من
 اخر زمن الامكان اذ كل اذ اخرج نحو الطواف مشروط
 بسلامة العاقبة كما في اصل الشك والافرق في استقرار البعض
 واستقرار الكل بمضي الزمن الذي يسع الفعل لكن مقتضا
 صريح الافتاء المذكور انه في حج الحرام والودي لحجة الاسلام
 فانه علة بقوله لا قضاء عليه اذ موجه الفساد والقوا
 ولم يوجد واحد لاقضاءه وحسنه ففقه نظر حاكم الخالفه
 لظاهر كلامهم وتعليقه لانه لم يفسد موجب القضاء كرهه بل منه
 من مائه اثبات الحج الفرض او التطوع وهو مستلزم اذ هو بعد الشرع
 فيه يصير فرضا كما صرحوا به اي واجب التمام كالقرض ومن
 مات وترجع امده وقد استقر في ذمته فعلما من ذلك
 ان موجب القضاء الفساد والفوات والموت بعد الاستقار
 ومعلوم ان المراد بالقضاء في هذه الصورة معناه اللغوي
 فناء امده واحذر ما وقع في الافتاء والذي ظهر للفقهاء
 ان هذه اعتراضات غير واردة على الشهاب المذكور امت
 قوله واحسن منه ما في تمليذه الخ فهذا التقيد لكلام
 القائلين بان فرض الكفاية يسقط بالعيب والتقصير المميزين
 والاخذ باطلا فيهم لازم يوجد في كلام المطلقين ذلك التقيد
 ولم يذكر هو ولا تلميذ ابن حجر واما قد يصيرون اليه
 اذا خالف كلام الاصحاب او لزم عليه محذور ولا يخالفه في
 سقوط فرض الكفاية اي اثم تركه عن بقية المكلفين بحكم

منها وتقصير بين من تركه الطواف او فرضه لا يوجب

قلنا انه يقع فرضها ثم نؤا مع انه لم يقل انه فرض كفاية
 بل قال يسقط به لمحصله المقصود به كما في الجنازة والجماع
 واما اطلاق حج التطوع على ما يقع فرض كفاية فهو كثير في
 كلامهم ومرفق بكاعت المجموع والاعاب ان الشيء قد يكون
 فرضا وبالدخوله فيه يصير فرضا في التطوع وفيه التمسك
 قال السبكي من حج او اعتمر تطوعا نفع حجة او عمره فرض كفاية
 لقولهم احياء الكعبة كل سنة من فرض الكفاية مع ما ذكره
 ان من تلتس بفرض كفاية يقع فعله فرضا وان سبقه غيره
 اليه ما لم يكن المتكسب به معاد اكمن صلى على جنازة ثم
 اعاد الصلاة عليها يعينها قاله واذا اطلقنا حج التطوع قائما
 نريد انه ليس واجبا علينا اه واما قوله وانما حملت كلامه
 الخ فهذا حمل لم يلاق كلامه وليس محتاجا اليه بل قاله من الاستقرار
 في غير الصبيان والعبيد لو ساءلني فيهم ايهم كما ياتي
 واما قوله لثلاثين في قولهم يجب الاجحاج الخ قوله ولا فرق
 في استقرار البعض واستقرار الكل اي ادا حج يستقر على
 المكلف بعد وقوفه بعرفة بمضي زمان يسع طواف الركن
 فاذا مات بعد ذلك فقد استقر عليه حج بموته فينقض من تركه
 كما ينقض منها نسك من استطاعة قبل سنة مائة ولم يفعل
 بحاجته التقصير في كل منهما واستدل بقولهم يجب الاجحاج
 الخ قوله وقد استقر عليه والذي يظهر ان مرادهم بالا استقرار
 الاستقرار بعد وجود الاستطاعة لحجة الاسلام والذرا المطلق
 فاذا استطاع بان وجدت فيه شروط الاستطاعة واستمرت
 الذا معنى بعد فضول ليلة الحرام يسع الطواف ورمي حجر

الحقيقة فقد تبين بذلك استقرار الوجوب بالا استطاعة أما
 حج التطوع وحجة الاسلام التي لم يستطع اولا يستقر عليه ذلك
 لانها لا يجبان عليه عينا وان تادى بهما فمن الكفاية او العين
 ووجوب انما هما لان كلاهما في وجوب العقدة عن من مات
 انما هو في حجة الاسلام التي استطاعها واستمرت استطاعته لها
 الى ان مات بعد التمكن مما شرطه وهذه عباراتهم صريحه فيما
 قلناه وجماعة ابن الجعال نفسه مع الايضاح ووجوب الاستنباط
 عن الميت اذا كان قد استطاع في حياته ولم يحج وكان في ذمته
 حج واجب ولا شك ان الاستطاعة قبل الشروع وبها يحصل
 الوجوب ولا وجوب في النفل قبل الشروع وعبارة التحفة
 مع المنهاج فمن مات وفي ذمته حج واجب بان تمكن من ادايه
 بعد الوجوب او عمره واجبة كذلك وجب الحجاج عنه ثم
 قال ولكل اي ويجوز لكل الحج والاحجاج عن من لم يستطع
 على المعتمد نظر الى وقوع حجة الاسلام عنه اي الميت وان لم
 يكن مخاطبا بها في حياته ولا ينافيه قول المتن وفي ذمته
 لانه قيد بالوجوب وليس كل من ادى بل في تجوز وجوب
 بقوله وفي ذمته النفل فلا يجوز حجة اي الميت الا ان اوصى
 فانظر الى قوله وقد تمكن من ادايه بعد الوجوب لتعلم ان الكلام
 ليس في النفل ولا في حجة الاسلام لم يستطعها فيعلم ان الاداء في
 الشروع بعد الوجوب والنفل وجوبه بعد الشروع لا قبله
 والخامس ان كلامهم في حجة الاسلام التي استطاعها في حياته
 بان وجد فيها جميع معبراتها من وجود الزاد والراحلة
 وامن الطريق وامكان السير وغير معبراتها فاذا وجد ذلك

بالحج

في حجة الاسلام واستمر جميعه الى ان مضى بعد نصف ليلة الحرج
 ما يسع الطواف والرمي ثم مات فقد وجبت حجة الاسلام
 تمام الاستطاعة فيها التي منها التمكن من اتمامها بالطواف
 والرمي والحج بها في حجة الاسلام التي استمرت استطاعته لها
 الى التمكن من الطواف والرمي لا في حجة الاسلام التي لم يستطعها
 وان حج وتمكن مما شرطها غير واجبة عليه وانما هو متبرع
 بادائها وان وقعت عن حجة الاسلام ولا في التطوع الذي اشار
 اليه الشهاب بن حجر في فتاويه ولا يعاب كما ذكره المتن في الاستطاعة
 بالغير وعبارتهم صريحة فيما ذكرته لان الاستطاعة التي منها التمكن
 انما ذكروها بحجة الاسلام فقالوا يجب حجة الاسلام في السنة التي
 استطاع فيها ويستقر عليه الوجوب في ذمته ان استمرت الاستطاعة
 الى التمكن من الطواف والرمي ان مات واليد جوع اهل بلده فيمن لم
 يميت اما حجة الاسلام التي لم يستطعها فلا يجب قضاءها على ميت
 ولا يعصوب وان لم يتعاطا شيئا من افعال الحج ففعله عمن
 اعتنى فيها وبذلك جعله وعجز عن اتمامها ولا في حج النفل ما
 مروا ان وجب عليه لذاته متبرع بالشروع فيهما وكلامهم فيمن
 وجب عليه قبله فان تمكن من طواف الركن ومن الرمي انما
 هو بشرط الاستقرار حجة الاسلام لانه من الاستطاعة وفي
 لم يشترطوا لها النفل بل لا بد للاستقرار في ذمته من كون
 الحج حجة الاسلام وكونها استطاعها قبل الشروع فيها بان
 وجد فيها جميع معبراتها الاستطاعة واستمرت فيها الى التمكن
 من الطواف والرمي لمن مات بعد ذلك فان تمكن من الطواف
 والرمي المذكور فممن افراد الاستطاعة التي هي شرط الاستقرار

حج النفل فاستقرار الرمي في حجة الاسلام هو الذي هو شرط

انما معبراتها من الطواف والرمي

حجة الاسلام والنذر المطلق لا التطوع فانه لا يستقر في ذمة حي ولا
ميت وان وجب اتمامه لعارض التلبس به وحرمة قطعها لانه
ولا لقضائها بسبب فوات او فساد او نذر معين في سنة لان هذه
الثلاث مستقرات عليه وواجبات فور ان عدم الاستطاعة
فيها في السنة الاولى مثلا يسقط عنه اثر ترك العورية لا استقرارها
عليه والحاكم كل ان يتمكن المذكور فرد من افراد الاستطاعة ويح
شرط لا استقرار حجة الاسلام لا النفل ولا يشك عليك ان النفل يصير
فرضا بالترفع فيه لان فرضيته ليست قبل الترفع فيه ولا ان
فرضيته بمعنى انه يجب اتمامه لانه ذاته فرضا ولو كان حكم
المستشكل كما كانت الاستطاعة بل يتمكن وحده شرط لا استقرار
كل نفل ولو من نحو صغير لانه واجب الاتمام وكما وجبت عليه
القضاء بفوات او فساد ولم يقل احدا ان النفل يستقر بالاستطاعة
جميعها الذي يتمكن جزء منها فخلا عن وجوبه بالتمكن المذكور
فقط فالاستطاعة التي منها يتمكن اتماما يستقر بها حجة الاسلام
والنذر المطلق فاذا علمت ما تقر فعوله ابن الجبال وانما حلت
كلامه على ذلك لئلا يناقض قولهم يجب الاجحاج الى قوله وفيد
استقر عليه بقوله ايضا فالواجب الاجحاج عن الميت المذكور
لكونه قد استقر عليه والنفل لا يستقر عليه وانما يستقر
عليه بالاستطاعة التامة ومنها يتمكن المذكور حجة الاسلام
والنذر المطلق وكذا يستقر بالافساد والقوات والنذر المعين
والاستيجار وان لم يتطع كما مر في الاستطاعة بالغير وليس
من مائة اثناء التطوع واحده من ذكر وقوله اذ من افادة
اي من افراد من استقر عليه من مائة اثناء التطوع وقد

٢٩٠
بقى عليه نحو الطواف الخ قد علمت ان من مائة اثناء التطوع ليس
ممن يستقر عليه وقد ذكرنا انما من يستقر عليه وليس منهم
الميت اثناء التطوع وقوله ولا فرق بين استقرار البعض
واستقرار الكل قد علمت ان الاستقرار بمضي زمن يسع الطواف
والرمي بعد نصف ليلة الحراما هو في حجة الاسلام التي
وجبت عليه لافي التطوع الذي كلامه فيه وقوله لو كان
مقتضى صيغته انه في حجة الحرام هو كذلك وقوله لو كان
المودي حجة الاسلام كيف هذا مع قوله ان فتواه في حج التطوع
وتعليقه لا يناقضه وقوله ففيه نظر حكما اي من حيث
انه حكم فيه بعدم القضاء وتعليقه اي لانه على القضاء بالقوات
والافساد دون الموت هذا كلامه ولا نظر في كلام الشهاب
لان كلامه في حج التطوع ولا قضاء فيه الا بافساد والقوات
لا غير واما الموت فليس موجبا وانما الموجب للقضاء
هو الاستقرار وهو في حجة الاسلام بعد الوجوب
بالتمكن من الطواف والرمي فيمن مات وبرجوع اهل بلده
فيمن لم يموت فلا فرق فيه بين من مات وغيره ومراعاة
مختص بالقوات والافساد والنذر المعين والاستيجار
وكذا بالاستطاعة في حجة الاسلام والنذر المطلق وانما
اقتصر على القوات والافساد لندرة غيرهما وانما التطوع فلا
يستقر مطلقا والموت ليس من اسباب القضاء وانما سببه
الاستقرار ولا استقرار في التطوع كما قررناه وقوله
اي واجب الاتمام انما يقولون ذلك في حج القبين والقين
لانما ليسا من اهل زمن العين ولا الكفاية وانما الحرام البالغ

هذا ما ظهر للفقير ولم ار من تعرض لذلك بل كره المؤلف نفع
الله به وسكت عليه وهو علامة الرضا به والافترار عليه وعمل
العلامة ابن الحمال سري له ذلك من التمكن المذكور وان النكاح
بالشروع فيه ولو نكح بصير فرضا والتكمن من الفرض موجب
لاستقراره وقد علمت ان كلامهم صحيح ان المراد بالعرض قبل
الشروع فيه وهو حجة الاسلام والندرا المطلق لانه الاستطاعة
انما تكونها لهما لا للنفل والله اعلم **قوله** قال ابن الحمال و
انظر الى تمثيله بالصبي والفقير الى بحيث فانه عينا هم
وجوب القضاء لغيره وجوب القضاء على كل من افسد نسكه
وليس هذا تمثيل **قوله** وفيه ان مراده في فتواه ذلك
اي مراده في فتواه ان الموت بعد التمكن من الطواف
والرمي قبل فعل الطواف لا قضاء فيه انما هو في حق الصبي
والفقير لانه لا يقع فرض كفاية منهما فله يجب قضاءه بل
نقل بخلافه من كثر فيقع فرض كفاية ويجب بعد ما
ذكر القضاء عليه لانه ليس انه اداء والا فالج لاخر لوقته اذ لا
يتصور قضاءه لانه امسلا لا فعل العبادة خارج وقتها
والقوله بانه تضيق بالاحرام صيره قضاء يرد وان وافق
ما ياتي عن القاضي بان التضيق انما هو من حيث حرمة
الخروج منه لامن حيث انه يصير وقته محدودا للطرفين
الا ان لواء احرام بالظن مثلا تضيق وقد من حيث حرمة
الخروج منه لامن حيث كونها تضيق قضاء اذا افسد هاتم
فعلها خلافا للقاضي عملا بقاعدة الأصول في تعريف القضاء

قوله ولو تطوعا اي فيجب قضاءه لانه يلزم بالشروع فيه
قوله بمعنى ترتيبه في ذمته قاله في النهاية قال ابن الصلاح
واجابه عليه اي الصبي ذلك ليس ايجاب تكليف بل معناه
ترتبه في ذمته كغرامة ما تلفه **قوله** لكن الواجب قضاء
المقضي لا القضاء استدراك على ما يوهده قوله ويجب بالافساح
قضاء انه يجب القضاء لكل ما افسده فذمه بقوله لكن الواجب
المقضي لا القضاء اي فلا يتعد بتعدد الافساد بخلاف
الكفارة فتتعد بتعدد افعالها بحسب الكفارة في قضاء
رمضان بللجماع لانه لا يقع في وقت اداؤه وقضاءه
لا يقع الا في وقت ادايه فلذا اشاءوا قضاءه واداءه فيها
قوله ويلزم الاثبات به فورا اي لقوله يجمع من الصحابة
من غير مخالف ولتعد به بسببه ومثله كل عباد في
تعدى باخراجها عن وقتها وكل كفارة تعد بسببها فيجب
اداءها فورا **قوله** فان لم يكن في سنة الافساد تعين في
التي بعدها وهكذا اي لعدم الامكان دفع عنه الفوسخة
لا الوجوب فهو باق عليه الى ان يمكن ولو بعد موته بالانابة
عنه ومثله الغوات والندرا المعين **قوله** انصرف الى
القضاء اي بخلاف ما لو افسد بالغ حجة الاسلام فينصرف
قضاءه اليها وكفاء حجة واحدة كما مر **قوله** ويتبادر
بالقضاء ما كان يتبادر بالاداء اي من فرض الاسلام او
الكفاية او التطوع **قوله** وان لم يكن الاحرام الى اي لا يجب
مراعاة زمن الاداء في القضاء بل يصح فيه وقته وبعده
وفارق المكان بانه ينضبط بخلاف الزمان **قوله** ههنا

فعله

قوله ولو تطوعا اي فيجب قضاءه لانه يلزم بالشروع فيه
قوله بمعنى ترتيبه في ذمته قاله في النهاية قال ابن الصلاح
واجابه عليه اي الصبي ذلك ليس ايجاب تكليف بل معناه
ترتبه في ذمته كغرامة ما تلفه قوله لكن الواجب قضاء
المقضي لا القضاء استدراك على ما يوهده قوله ويجب بالافساح
قضاء انه يجب القضاء لكل ما افسده فذمه بقوله لكن الواجب
المقضي لا القضاء اي فلا يتعد بتعدد الافساد بخلاف
الكفارة فتتعد بتعدد افعالها بحسب الكفارة في قضاء
رمضان بللجماع لانه لا يقع في وقت اداؤه وقضاءه
لا يقع الا في وقت ادايه فلذا اشاءوا قضاءه واداءه فيها
قوله ويلزم الاثبات به فورا اي لقوله يجمع من الصحابة
من غير مخالف ولتعد به بسببه ومثله كل عباد في
تعدى باخراجها عن وقتها وكل كفارة تعد بسببها فيجب
اداءها فورا قوله فان لم يكن في سنة الافساد تعين في
التي بعدها وهكذا اي لعدم الامكان دفع عنه الفوسخة
لا الوجوب فهو باق عليه الى ان يمكن ولو بعد موته بالانابة
عنه ومثله الغوات والندرا المعين قوله انصرف الى
القضاء اي بخلاف ما لو افسد بالغ حجة الاسلام فينصرف
قضاءه اليها وكفاء حجة واحدة كما مر قوله ويتبادر
بالقضاء ما كان يتبادر بالاداء اي من فرض الاسلام او
الكفاية او التطوع قوله وان لم يكن الاحرام الى اي لا يجب
مراعاة زمن الاداء في القضاء بل يصح فيه وقته وبعده
وفارق المكان بانه ينضبط بخلاف الزمان قوله ههنا

فعله

أي ما تقدم من وجوب الأثم والكفارة والقضاء على من وقع
 الإحرام بالحج له في غير الإجماع ما هو في قلبه وعليه عن نفسه
 الأثم والكفارة والقضاء لأن العقد إنما وقع على وجه صحيح
 فإذا لم يغير ما أمر به وهو الفاسد الضرف إليه كما لو أمره بشراء
 بصغة فاشترى بصغة أخرى فيقع له ومثل الإجماع المتبرع
 عن غيره فيقلب له ويلزمه ما ذكر كما في الحاشية **قوله**
 أو يستاجر فيها قال في المنع فإن تأخرت عنها فالتماجر
 المعضوب الفسخ ويفعل ولي المست فيه ما فيه المصلحة
قوله لا تخلل حصار فيبقى المستاجر كما لو مات أي بجامع عدم
 التخصيص في كل منهما بخلاف الفوات فلا يخلو من تفسير **قوله**
 كما في الفتح قال فيه على الأقبح لأنه ج لم يطع في شيء كما
 لو قارصه أو ساقه على أن الزرع كله للمالك قال في الأمداد ونظر
 فيه الشارح بأنه إذا عمل على ظن أنه الضرف إليه لم يحبط
 عمل نفسه وإنما عمل طامعا في حصوله بخلاف ساعي القراض
 والمساواة فإنه أحبط عمل نفسه ولم يطع في مقابلته شيء
قوله أن يحرم في القضاء مما أحرم منه بالأداء أي لأن القضاء
 يحكي الأداء ومرة في الإحرام بيان ميقات القضاء فجمع **قوله**
 ولا يلزمه رعاية زمن الأداء قال في الأسنا بل له التأخير
 عنه وفارق المسكان بأن اعتناء الشارع بالمقات المكاني
 اكمل فإنه يتعين بالندب بخلاف الزماني حتى لو نذر
 الإحرام في سؤال جازله تأخيره كما افرقه به الأصل قال
 الأسنوي وهو عجيب فإنه سوى في كتاب النذر بين
 نذر المكان ونذر الزمان فصريح وجوب التعيين فيهما

و

٢٩٩
 وتعلل الفرق أن المكان ينضبط دون الزمان ٥١ وزاد في الإمداد
 وقتلا نظروا الوجه ما فرقاه ومعنى قولهما يتعين بالندب
 اتفاقا بخلاف الزمان ٥٥ وهو تأويل بعيد وعبرة المحقة
 ولا يلزم رعاية زمن الأداء قيل وكان الفرق بينه وبين قول
 القاضي يلزم الإجماع رعاية زمن الأداء أن هذا احتاج أدعي
 ورد بأنه مبني على أن القضاء للميت والمعتق أنه للإجير
 لا لفساخ الإجارة العينية بالافساد وبقاء الذميمة في الذمة
 وإن كان القضاء عن نفسه أي لا عن الميت لم يلزمه رعاية
 زمن الأداء كما في الروضة خلافا لجمع لكن في المجموع ما
 يوافقهم **قوله** لم يجهل المندوب بالقضاء أي وإن يؤمر
 ولمفرد افساده أو عجزه تمتع وقرآن ولا يضر العدول للمفوض
 لما فيه من المبادرة المناسبة لوجوب القضاء على العول كما في الأسنا
قوله ويجوز عكسه أي لأنه زاد خيرا بالأفراد بدل التمتع
 أو القرآن **قوله** ولا يسقط بدله الدم عبارة الحاشية
 ولا يسقط بذلك الدم فلعلم ما ذكره الحاشية **قوله** بدله
 للافساد أي قال في الأمداد وإن فسده سكا وشكاهما
قوله مع عدم القرآن الذي افسده أي لأنه لزمه بالشروع
 فيه والافساد لا يسقطه **قوله** وإن أفرد أي لأنه توجه
 عليه القرآن ودمه فلا يسقط بتبرعه بعدوله للأفراد
 الذي هو أفضل منه بعدوله للأفضل وهو الأفراد كما في
 عن القرآن لأعن دمه الذي توجه عليه **قوله** فثالث
 يجب للتمتع أي دم القرآن الذي افسده ودم القرآن الذي
 توجه في القضاء عليه بالافساد ودم للتمتع الذي تبر في القضاء

بدل القرآن الذي توجه عليه والثلاثة غير بدنة الا فساد **قوله**
 كما قاله ابن حجر سبعا للبلقيني وعبرة الخي وجب البلقيني انه
 في المقتنع يلزمه دمان اخوان الذي يلزمه بالافساد اي القرآن
 في القضا ودم المقتنع والقارن اه ولم ار من وجه كلام الشيخين
 ولعل وجهه ان الموجب للدم في كل من القرآن والمقتنع ربح
 المقتنعات فبما انما انما يلزمه دم ربح المقتنعات والموجب فيهما
 واحد فلا موجب لتعدد بخلاف من مقتنع بفرق فقد ربح
 مقتنعات **قوله** ويلزمه في القضا ثالث اي في سنة القضا
 للقرآن الذي توجه عليه كما مر وان مقتنع كما مر في الافساد
 من ان موجب القرآن والمقتنع واحد فبما انما يلزم دمه
قوله وراجع على ما قاله البلقيني في المقتنع اي دمان للقرآن
 اي في الاداء والقضا ودم للفوات ودم للمقتنع الذي اتى به
 بدل القرآن في القضا **قوله** ان الثاني اي وهو دم بدل القرآن
 الذي افسد في سنة الاداء وقوله في عام القضا وهو دم
 الفوات ودم القرآن للقضا الذي توجه عليه ودم المقتنع
قوله ولو احرم شخص فجامع لم ينعقد احرامه قاله الاسنا
 كما لا ينعقد الصلوة مع الحدث وهذا اما صح في الرخصة
 هنا لكنه جزم كالرافعي في باب الاحرام بالنعقاد صححنا
 يفسد ولو احرم في حاله نزع فليل ينعقد صححنا وقيل فاسد
 وقيل لا ينعقد حكاه في الكفاية والموافق للقواعد كما قاله
 ابن العباد ان نعقاد صححنا وقيل فاسد وقيل لا ينعقد
 لان النزع ليس بجامع **قوله** بطل اي نسكه وان قصر زمن
 رده لنا فانها له كغيرها من العبادات قال في الامداد

الذي في قوله المقتنع ربح

وقد يشكل بالوضوء فانه لا يبطل بهما ما مضى منه بدليل انه لو
 اتم كل بنيتة وقد يجاب بان النية في الوضوء يمكن توزيعها
 على اعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها
 في الحج فلا يمكن توزيعها على اجزائه فكان الثاني مبطلا لهما
 من امهلهما ففسد النسك بهما مطلقا **قوله** ولا كفارة ولا
 يقضيه اي لا ينها حيطته بالكلية وقال في الاسنا عدم
 ورود شي فيهما بخلاف الجماع فانه وان فسد لم يفسد
 به احرامه حتى يلزمه المضى في فاسده كما مر **قوله** القسم
 الثالث اي من اقسام الرما الاربعة **قوله** الدم
 المحير اي يخير من عليه الدم بين اخراجه وبين الاحتراح بقية
 طعاما وبين ان يصوم عن كل مد من الطعام المذكور يوما
 وسمي معدلا لانه يعدل فيه عن الدم الى تقويمه واخراج طعام
 بقيته او يصوم عن كل يومين **قوله** الصيد هو مصدر صاد
 صيد اي يحرم التعرض لكل حيوان جمع ثلثة فينود وهو
 كونه ما كوكا برياً وحشياً في يحرم التعرض له بجميع ابدانه
 من دلالة عليه او اشارة او اعادة الة الاصطفاة او
 تنقيده ووضع اليد عليه وغير ذلك الا الضرورة كصيانة
 او منظر الى اكله وكذا اوانه وردة مالكة وتخليصه من
 مؤذله على ما ياتي **قوله** ولو سافر امكن ما اي لا حراما
 كذمي لا يستأنس ومهادن وحديث **قوله** وان لم يكن فيه
 الا لاله اشار الى ان التحريم يشبث بكون واحد من
 الصايد او الصيد او بعض احدهما واعتمده عليه او الة
 في الحرم وان لم يكن فيه الاخرين **قوله** بان تكون اي الة

في الحرم دون الصياد والمصيد **قوله** فيدخل الصيد راسه
 أي في الشبكة التي بطرق الحرم فيكون راسه أي في الشبكة التي
 بطرق الحرم فيكون راس الصيد في الحرم فقط دون بقية يده
 فحرم لأنه يكفي في الحرم كون واحد من الآلة أو الصياد
 أو المصيد في الحرم وفي هذه الآلة في الحرم وإن كانت
 الصياد والمصيد خارجيه وبعبارة الخفة بعد قول المنهاج
 ويجوز ذلك في الحرم على الحلال قال إجماعاً انتهى عن تنويره
 فغيره أو في فعله أنه لو رمى من بالحل صيدا بالحل فسر
 السهم بالحرم حرم أي لأنه أرسل السهم إليه في الحرم بخلاف
 نحو الكلب وإن قتله بالحرم إلا أن تعين طريقاً أو مفرأى لأن
 له اختياراً بخلاف السهم ولو سعى من الحرم إلى الحل فقتله
 لم يضمنه بخلاف ما لو رمى من الحرم والفرقة أن ابتدأ الصياد
 من حين الرمي ولذا سنة التسمية عند لأم من حين العدو
 وفي الأول ولو أخرج يده ونصب شبكة بالحل فتعلق بها صيدا
 لم يضمنه على ما في المجموع عن البغوي والكفاية عن القاضي
 وأخذ منه ومن الفرقة السابق أنه لو أخرج من الحرم
 يده إلى الحل فرمى صيدا لم يضمنه وفيه نظر ظاهر أصلاً
 وفيما لقول البغوي نفسه لو نصبها ثم حل من ضمنه وبغرض
 إمكان الفرق بين هذين الذي دل عليه كلام البغوي
 والفرق بين نصب الشبكة والرمي ممكن بأن النصب
 لم يتصل به أثره بخلاف الرمي وإذا أثر وجود بعض المخذل
 عليه في الحرم فأولى في صورته لأن كل ما اعتدل عليه فيه
 فإن قلت لعل البغوي لا يرى هذا الاعتقاد بآلة التي

هي اليدان يكفي خروجهما عن الحرم قلت لعل ذلك لكنه مخالف
 لما قرره في الاعتقاد ولو كان محمداً أو بالحرم عند ابتداء الرمي دون
 الأصابع أو عكسه ضمن تغليباً للحريم يظهر ما مر ومثله ما
 لو نصب شبكة محمداً للاستظلال بها ثم تحلل فوقه الصيد
 بها لتغليبه بخلاف عكسه ولو أدخل بعد الحرم صيداً محمداً
 تصرف فيه بما شاء لأنه صيد حل **قوله** خلافه في الخفة هذه
 مخالفة لم يظهر وجهها وذلك أن محمداً واختلافاً في ما لو
 أخرج المعتدل أحد رجليه من المسجد واعتدل عليهما فقال
 من لا يضمن في الاعتكاف لعدم صدق الخروج عليه وقال
 محمداً قال شيخنا بضرب وتوابعه ما مر فيما لو وقف جزاً شافعاً
 صيداً أي أنه لا يضمن الاعتكاف فيه وتوابعه أن المانع
 مقدم على المقتضي فنفقت كما ذكر أنه يثبت له حكم الحرم
 بالاعتقاد على رجل في الحرم ورجل في الحل فغندر عند محمداً
 احتسبوا هنا فغلبوا جانب المحرم في هذا ولطفاً به
 وهذه عباراتهم في الخفة والأصطلاح مصادق بكون الصياد
 وحده أو المصيد وحده أو الآلة وحدها في الحرم أي ما
 اعتدل عليه الصياد وحده أو المصيد القائم من الرجلين أو
 أحدهما وإن اعتدل على الأخرى أيضاً في الحل تغليباً للحريم
 أو مستقراً لقيامه وإن كان ما عداه في الهواء الحل كما
 اقتضاه كلام الأسوي وغيره لكن اعتدل الأذرع والزر كسرى
 صحت أن أصيب ما في الحرم مطلقاً وشكلاً مما يأتي في الشعر
 أن العبارة بالمنبت دون الأغصان التي بالحرم إلا أنه يفرق
 بأن التبعية للمنبت أقوى منها للمستقر اه وهي صريحة

الحرم باعتماد احدهما بالحرم والاخرى بالحل فقد خالف
ما قدمه في الاعتكاف تغليباً للحرم هنا كما مر وما مر
ومن تبعه فالاولى ان يقولوا هنا بالحرم لما مر عنده في
الاعتكاف وعبارة هنا كالاسناد والامداد وغيرهما ولو
رمى في الحصل صيداً اكله او قايمة من قوايمه في الحرم
واعتمد عليها او عكسه منه تغليباً للحرم ثم قال ولو كان
نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم اه فتقوله واعتمد
عليها صادق بما لو اعتمد عليها وحدها او عليها وعلى التي
في الحل لوجود ما شرطه من الاعتماد على التي في الحرم ويصح
به قوله بعد ولو كان نصفه في الحل ونصفه بالحرم حرم
وعبارة الكندي قوله ~~اعتمد على التي في الحرم~~ وان
اعتمد على الاخرى في الحل بخلاف ما لو اعتمد على التي في الحل
فقط اه مع ان الكندي قد تكفل بذكر الخلاف بين المتأخرين
كشيخ الاسلام وثلة مذته كالرملی وولده الخصال وابن حجر
والخطيب ولم يذكر خلافاً بين المذكورين في ذلك وعبارة
بح قوله وبعضنا اي ان اعتمد عليه وحده او عليه وعلى ما في
الحل اما لو اعتمد على ما في الحل وحده فان اصاب ما في الحرم
حرم والا فلا اه ج وقرئ حذف وعبارة ذي والعبرة بالقوايم
ولو لوحده دون الراس نعم ان لم يعتمد على قايمة التي في الحرم
فقياس نظائره لاصحان ولو اعتمد عليها فما فهل يضمن اولا
المعتمد الصمان وعلى علم اعتبار الراس فشرطه ان يصيب الراس
الجزء الذي من الصيد ولو اصاب راسه مثلاً في الحرم ضمنه
وان كانت قوايم كلها في الحل وهذا مستعين ذكره الاذري وقال

ان قلت

ان كلام القاضى يقتضيه وتبعه الزركشي اه ثم الرصد وبيه
استهت عبارة به ج عن ذي ومن انه لو ادخل صيد راسه
من الحل في شبكة في الحرم حرم لكن هذه ليست من محل الخلاف
المعتمد لان الرمي الذي هو الالة الاصطيد وقع فيها من الحل
وثر الالة الاصطيد وهي الشبكة في الحرم وان كانت الامامية
وقعت فيها في الحرم فحرم في جميع تغليباً للحرم نعم
في الفتح وقد اعتمد عليها لاعتكافها نظير ما مر في الاعتكاف
فياقته هنا جميع ما مر من ثراه تحت المولى ان يقوله حله فاه
للفتح قوله كما في النهاية والتخفة وكذا هو ايضا في الاسناد
ويخرج الشبه الخطيب والامداد وغيرها وقرئ عن التخفة
اعتماد الاسنوي اطلاق عدم حرمة امامية ما لم يعتمد عليه
وان كان في الحرم وتبعه في شرح البهجة شيخ الاسلام
والجمال الرملی قوله مطلقاً اي في الحل والحرم قوله
التعرض اي بما فيه ايداء على الصيد في غير ضرورت وحيال
منه والا فيجوز التعرض له لداواته وردد ما لك وحفظه
من مبال عليه ويجوز قتله لحياله لان الصابيل مهدر ولو
ادميا واخذ له لا يكل في مظهر اليد كما مر قوله كالدجاج
الحشي قال السبكي لاقتناعه بالطيران بخلاف الدجاج الذي
فانه اسنى كما استفيد ذلك من ذكر الاصطيد اذ الصيد حقيقة
كل متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة قوله لكن قال
الماوردي وفي المنع وبه يتجه قوله الماوردي وان نظرت فيه
الاذري ان نحو الاذان كان يطير بجناحه بحيث يمتنع
بهما حرم والا فلا بل قضيتة قوله المعتمد واقام طور المائنة

الحرمته مطلقاً لأنه من طيور الماء **قوله** او متولد منه
اي مما جمع الثلاثة القيتود وهي بري وحشي مأكول
بأن يكون في احد اصوله ذلك وان بعد وان لم يجز
الزكاة في المتولد بين زكوى وغيره لانها من باب الموات
قال في الملح وما اقتضاه تغييره اي الايضاح بتعبير
الرافع من حرمة صيده ما باصوله وخفي غير مأكول ومأكول
غير وحشي كالمتولد بين ذيب وشاة فصنف لان المتولد
بين البري اما بين وحشيان احدهما مأكول كالذئب والضب
او مأكولين احدهما وحشي كالظبي والشاء او وحشي
مأكول واهلي غير مأكول كالحمار والوحشي والاهلي فتارة
الثلاثة يحرم صيدها مجازاً في المتولد بين وحشي غير مأكول
واسني مأكول كالذئب والشاء او بين غير مأكولين احدهما
اسني كالحمار والذئب او بين اهليين احدهما غير مأكول كالغزل
فانه متولد بين الحمار والغرس قال يحرم صيدها لان كل
منها لا يحرم النحر من لواحد من اصله **قوله** وخرج مما
ذكر اي بما جمع القيتود الثلاثة المتقدمه **قوله** العري الخ
لعله تعالى اجل لكم صيد البحر وطعامه وحرم علم صيده
اليوماد ممتنعاً فان عاش في البر ايضاً فبري كغيره الذي
يقصر فيه اذ لو ترك فيه لمهلك قاله في الامداد وغيره وقال
ان الجمال على قوله لا يضره واما ما يعيش في البحر والبر فحرام
قاله تغليباً للحرمه قاله في المجموع واستشكله في الملح بان يحرم
كونه برياً لا يقتضي تحريمه بل لا بد من زيادة كونه وحشياً مأكولاً
فليس هنا حرام حتى يغلب وليس كالبري الذي احدهما اصله

دود

وحشياً لانه وان كان غير مأكول الا ان في احد اصليه ما يحرم
النحر من له فالخف به تغليباً وان قيل وجد فيه احد شروط
التحريم وهو كونه برياً قلنا لا يكفي في قاعدة اذا اجمع الخلال
والحرام غلب الحرام والاحرام صيد البر اهلي وحمله على المراد
به مأكول يعيش فيهما ان سم والافلام المجموع ظاهر في العموم
لا يقتضي دفع الاشكال اذ لا بد من زيادة كونه وحشياً
فلا يوجد الحرام ايضاً فان قيل على ما اذا وجدت الثلاثة قلنا
لا تغليب حينئذ لان يقال معنى التغليب انهم لم ينظروا
لكونه يعيش في البحر اذ لو نظروا له لما حرموا صيده وان
وجد الثلاثة المذكورة كالذي لا يعيش الا في البحر ان نظروا
انه يوجد فيه مع ذلك الصفات الثلاث اه وفي النهاية
وانما يحرم صيد البحر لانه يدل غالباً على الاصطراء والمسلطنة
قال تعالى لمساكين يعملون في البحر ولا عز فيه بخلاف صيد البر
فيما في الاحرام **قوله** والاسني كنعم عطف هو وقوله بعد
وغير المأكول والمتولد منه على قوله البحري اي وخرج مما ذكر
البحري والاسني كنعم من ابل وبقر وغنم اي وكجمل وغيرهما
وان نوحش كغير نوحش وغير المأكول لانه خرج بالبري
البحري وبالوحشي الاسني وبالمأكول غير المأكول وبقوله
او متولد من غير ما جمع الثلاثة القيتود بان لم يكن في احد
اصوله ما جمعها فقوله والمتولد منه عطف على المضاف اليه
وهو مأكول اي وخرج غير المأكول وغير المتولد منه اي والمتولد
من غير ما جمع الثلاثة القيتود بان تولد مما فيه بعضها او مما
خلاصها بالكلية **قوله** كل مودة منه اي من غير المأكول

قوله ان لم يكن في مسجدي فيحرم فيه كما صرح به في شروط
 القبلة **قوله** لكن قال حج بجوار لا فيه **قوله** وما لا يظهر
 منه مندر ولا نفع دخل فيه الكلب غير العفور وغير
 كلب نحو حراسة فانه لا نفع فيه ولا مندر فيقتضي جواز
 قتله وهو يثبت ما قاله شيخ الاسلام مع ان المعتمد عندهم
 حر قتله قال ابن الجبال ولو عر اذا استجسه الشوارع فهل يجوز
 قتله اذا لم يندفع نجاسته الابه او لا يجوز ويعني عن ذلك
 كل احتمال **قوله** وقال في الامداد الخ وفي المنع والزرافة غير
 ما كونه على ما في المجموع وخالفه اكثر المتأخرين بل قال
 الاذرعى انه اذا تولد لها بين ما كولين **قوله** او اكل وتوش
 احدا موله لا خلاف من الاول الدلالة الثاني عليه **قوله**
 بل يحرم التعرض لحو لبنه وبيعه اي الماكول **قوله** الخو
 لبنه وبيعه قال في المنع ويضمنه بقيمته هل المعتمد ان
 حليب له وقطعا ان حليب هو ولو نقص المحلوب بالحلب
 ضمن نقصه اي قيمته فيقوم قبل النقص وبعد وخرج الثقات
 بينهم ما مع قيمة اللبن وتقيده البيض بالماكول يقتضي ان
 بيض ما لا يؤكل ولو بان كان احده اصوله غير مأكول لا ضمان
 ولا حرمة فيه والاوجه خلافه فيحرم ويضمن كما صله سيما
 ان قلنا بجواز اكله وهو المعتمد وعلى مقابله هل العبرة بالبيعة
 ضمانه بنقوبه عندهم يراكله نظير ما قالوه في نحو الخمر
 في باب تكاثر المشرك وبقرضه ما كولا نظير ما قالوه في تفرقة
 الصفقة للنظر فيه محال وقيمة ما فرقت به في ثم الارشاد
 بين ذينيك الباين الثاني ويوجب له بانه لا يعتبر له

انما اكل احداهما فلهما
 انما اكل احداهما فلهما
 انما اكل احداهما فلهما

قيمة عنده من يراها الا عند الاضطراب الى ذلك وهو المحفوظ
 في تكاثر المشرك وهذا الاضطراب اليه لا مكان فربما مأكولا
 واخذ قيمته **قوله** كشعر وريش متصل قال الكندي فيه
 بذلك السيد عمر قال ابن الجبال ويشي جريان ذلك في مسكه
 وفارته فيفصل فيه بين المتصل والمتفصل اه ويضمن
 بقيمة وقت الاطلاق كما في اليعاب وان عاد الريش والشعر
 الى احسن منه قال في اليعاب والمراد بالقيمة في اللين واللين
 واضحة واقا في الريش فقال الشافعي يضمن بما بين قيمته
 بريش ومنتصف ويقاس به الشعر ثم قال قال ابن ارفعة
 وعليه اذا انتف ريشه ان يمسه ويضمه ويستقيه لينظر
 ما يوقل اليه وقياسه بالاولى فيما اذا جرحه **قوله** قاله
 السيد عمر فيه انه مر عن الكندي ان القائل بذلك في المسك و
 فارقه ابن الجبال وهو كذلك في شرحه للايضاح وانما السيد
 عمر قيد الريش والشعر فلو قدم قوله قاله السيد عمر على قوله
 ويشي لكان اوله **قوله** وانما يحرم التعرض الخ غير في النهاية
 فقوله ومحل ضمان البيض ان لم يكن مذكرا ففي الضمانه ووجه
 التحريم لكن في شرح الارشاد مثل ما هنا وقال ابن الجبال
 على الايضاح وقضية كلامه كغيره عدم التعرض للبيض المذر
 وهو مخرج شر المذبح حسب قاله اما المذر فلا يحرم التعرض له
 ولا يضمن الا ان يكون بيضا بعام اه فيضمنه وان ضمن فخره
 ايض لان الاطلاق لا يدخل فيه وهو مخرج التحفة وغيره
 ومقتضى التعليل اه والمذر الفاسد قال في المنع بان صار
 دما وقال اهل الخبرة انها لا ينافي منها فخرج نجاستها اما اذا

لم يكن كذلك فيرطاهم على المعتمد ففهموا الغم أن **قوله** والغما
 بالقيمة مطلقاً قاله في النهاية لكن المعزوم لحق الله تعالى
 ما يأتي من المثل ثم القيمة والمعزوم لحق الذي القيمة
 مطلقاً أي مثلياً كما تاولا وقد اخرجين الوردي بذلك فقال
 عندي سؤال حسن مستطرف **قوله**
 فخرج على اميلين قد تفرعاً **قوله** قابض شيء برضا مالك
 يفهم بالقيمة والمثل معاً **قوله** وقوله على اميلين هما من المثل
 بالمثل وفهمان المتقوم بالقيمة والعزج الذي عليهما هو الصيد
 الذي نحرمن له المحرم وقوله برضا مالك وكذا اخرج رضاء وإنما
 قيد به لانه استدل فيه اللغز **قوله** وان اخذ منه برضاء
 كعاديه في المنع وان قبضه بعقد الشراء والعارية الوديعه
 نعم لو تلف بيد الوديع بلا تقييد ضمنه بالجزأ فقط اهـ وكذا
 لو قبضه بعقد الهبة باذن المالك او الوصية فهو كقبضه
 بعقد الشراء لو هلك في يده لم يضمن قيمته لما كلفه على الاصح
 لان ما لا يضمن في العقد القسيح لا يضمن في الغاسد **قوله**
 ونزول ملك المحرم عما ذكر من الصيد قد يشكل عليه دخول
 الحلال به المحرم فانه لا يزول به مع منافاة المحرم للاصطفا
 كالا حرام ويجاب بان الاحرام مانع قام بذات المحرم
 فنافى بقاؤه في ملكه لان فونه ترفها لا يليق بالمحرم بخلاف
 المحرم فلم يبق بسببه بذات الداخل مانع ينافي بقاؤه في
 ملكه اذ المنافي لحرمة المحرم اتحاد الاصطفا فيه لا بقاء الملك
 عند دخوله اهـ قال ابن الحبال وبقوله اذ المنافي الى يعلم سقوط
 الاشكال من اصله لعدم الجامع اهـ وفي باب ج وكا لصيد

حق بيضه اعطاء للتابع حكم المتبوع فنزوله ملكه عند ما
 حرامه كالصيد **قوله** فيلزمه ارساله الى وفي المنع وانما لم
 تجب اراقة خمر غير محترمة امسكها حق تحلل لا انتقالها
 الى حاله كمال ولا ازالة ملك كافر ملك مسلماً ثم اسلم لان باس
 الاحرام اصبحت اذ حرم على المحرم نحو استبدال الصيد بخلاف
 الكافر في العبد المساءه ولان ملك الصيد لا يراد للرد وام
 فتحرر استدانته كالتباس بخلاف النكاح فلا يلزمه ازالته
 اذ احرر **قوله** رفع اليد العكسية اي بخوارساله او اخذ
 غيره له لا يحرد رفع اليد عنه **قوله** ويصير مباحاً عطف
 على قوله فيلزمه ارساله اي الله يلزم ارساله ويصير مباحاً
 بنفس الاحرام وفي المنع وحيث لزم الاسال ملكه اخذ ولو
 قبل ارساله لانه مباح مباحاً اي بنفس الاحرام ويضمنه ان مات
 قبل ارساله وان عجز عنه كما في الرضا عنه ولا ينافيه قوله المصم
 ولا يجب ارساله قبل الاحرام لانه وان لم يجب لكنه ينسب
 لنوع نقصه حيث لم يقدمه على احرامه مع امكانه ونظائر
 ذلك الزام الصلاة لمن عجز بعد قبض ما سحبه من وقتها
 دون الموصف مع انه لا يجب تقديمه على اول الوقت و
 قضيت هذا انه لو عجز لم الاحرام وبينه وبين الصيد
 مسافة تحيل العادة بسببها تقدم تمكنه من ارساله بنفسه
 او نائبه لم يضمنه وهو محقق اهـ **قوله** لم يضمنه كما في الحاشية
 قال فيها والوجه انه لا يضمنه لعدم وجوب رفع يده
 عنه اهـ وفي النكت قلت ومقتضى ما سبق في مسألة الموت
 قبل امكن ارساله وجوب الغم ان الاذن يفرق بانه مخاطب

هنا بامتناع الا سال لما فيه من تقويت حق الغير بخلافه هناك
قوله والام يزل وفي المنع والذي يظهر ترجيح انه ان كان
موسرا زاله ملكه عنه وعزم قيمته رهنا والافلا اي فلا يزل
قوله ويلزم الولي ارسال مبيد ملك موليه اي المحرم لزوال
ملكه لزوال ملكه عنه بالاحرام وقوله ويضمه اي يضم قيمته
لموليه لانه المورث فان لم يرسله حتى تلقى ضمن الجزاء الحق الله
ايضم **قوله** ولا يزول ملكه عنه في الصورتين الا بارساله والا
فهو باق على ملكه وله التصرف فيه بما شاء وقوله ووجب
ارساله اي لنفي الضمان عنه قال في المنع وان عصى بتركه لوجوب
عليه فولا وفارق من احرم وبملكه مبيد حيث يزول ملكه
بمحرمانه لان اختياره له مع منافاته لبقاء الصبيد في ملكه
بمعنى بزاوله اي من ثبانه ذكر ولا جهل ذواله وعذر بجهله
فبما يظهر من كلامهم بخلاف الوارث وعزم فانه لا اختيار له
ويصح بيعه قبل ارساله ولا يسقط عنه الجزاء الا بالارسال
المشتري له والافلا وان مات بيد المشتري **قوله** ويظهر
حله بذبح العنق له قال في الفتح ولا يقال يده كيدته لان مجرد
اليده هنا الاثر له وانما الموت الوصف القائم بالصيد والعنق خلى
عنه اه واطلاقه يشمل ما ذبحه في الحرم وغيره كالعن بل اولى
فما ذبحه في الحرم للحلال من كل صبيد دخل في ملك المحرم فهو
حلاله وان عصى هو وملكه المحرم بعدم ارساله ومن جزاؤه
قوله فان ارسله فالقيمة اي يضمها لملك الصبيد وقوله
لا الجزاء اي لانه ارسله وقوله في سقط الجزاء اي تسقطه بالارسال
قوله لا يجهل به كالوصية لاي فلا ضمان لاحق الله

لانه ارسله ولا لحق المالك لان يصح ذلك لا ضمان فيه فكذا
فاسله **قوله** وهو من باب خطاب العوض اي وهو الخطاب
الوارد بكون الشيء سبيكا او شرطا او مانعا او مبيعا او فاسدا
ذلك فعل المالك كانا سببا لوجوب الحد عليه وغير فعله كازوال
سببا لوجوب الظهور وانما في غير الميز كالسكران والمجنون سببا
لوجوب الضمان عليه وانما في الصبي سببا لوجوب الضمان
في ماله واداء الولي عنه **قوله** بل الشرط كونه حيزا له وفي الحق
ويضمه وان كان جاهلا او ناسيا او مخطيا بالجزاء الا في مع
قيمته لما لك ان كان مملوكا لقوله تعالى فمن قتله فكمثل ما ستجد الاية
ومنكم ومن محمد اجري على الغالب اذ لا فرق بين كافر بالحرم وناس
ومخطي ومنهم نعم ان قتله محصن لا يخور ان محصن كما في المنع
دفعه لحياله عليه او لعدم الجراد الطريق ولم يجد بدا من
وطئه او با من اوقع بخوفه فمشته ولم يملك دفعه الاستحسان
عنه ففسد بها او كسر بيعة فيها فرج له روح فطار وسلم
او اخذه من فرم ولد او به فمات في يده لم يضمه كالموت فقلب
عليه في تومته او اتلفه غير حيزا له قال في النهاية والسب في
حرم ذلك اي عدم ضمان غير الميز عن القاعة المذكورة اي وفي
ان ضمان الاثلاف يستوي فيه الميز وغيره انه حق الله تعالى
فرق فيه بين الميز وغيره بمعنى كونه حقا لله اي اصاله
وفي بعض حالاته اذ منها الصبيد فلا نظر لكون العذبة تصرف
للققراره وقوله ففرق فيه اي يخفف فيه بالفرق بين الميز
وغيره **قوله** ومن انقلب على فرج اي اوبى **قوله** ان
سهلت تحييته كذا قيد في المنع **قوله** ثم ما ان العتيد الى ثم

للترتيب الذي كرى وهذا استخرج في جهات ضئيل الصيد
 والمباشرة ظاهرة والمراد بالسبب هنا ما يشمل الشرط به لئلا يتغير
 فيه جعفر البير ونحوه وهو شرط لا سبب كما هو معلوم من كتاب
 الجراح **قوله** فالاول كالتل وحوى اي وان اكره عليه او
 امره به من يعتد وجوب طاعته لكنه يرجع على المكره بكسر
 الراء والامر **قوله** ولو الجوع اي ولو كان قتله او ازمانه لاحل الجوع
 بان منعه من الطعام حتى مات او ازمان وقوله او سبب للاضرار
 او لكونه في الحرم او مع جهل الحرم لما مر ان الاتفاق لا فرق
 فيه وان منكر ومتعد في الآية جري على الغالب خلافا لمجاهد
 في اخذ مفهوم الآية وحجة الجمهور فيها عمر رضي الله عنه بالجزا
 على الخطي ولم ينكر احد خلاف غير الممنوع خفيفا عليه من الله كما مر
قوله زاد في النهاية الخ وعبارتها ولو جرح طعنا فاندمل
 جرحه بل ازمان فتعقش عشر قيمته فعليه عشر ثمانية لا عشر
 قيمتها فان بري ولا نقص فيه فالارض بالنسبة اليه كالحكومة
 بالنسبة الى الادمي فيقدر فيه الحاكم شيئا ما جتهد به من عسك
 في الاجتهاد مقدار ما يصابه من الوجع وعليه في غير المثل ارضه
 ولو ازمان صيد الزم جزاؤه كاملا فان قتله محرم اخذ فعيل
 القاتل جزاؤه من مناي على الارض في الرخصة او قتله المزم من قبل
 الاند مال فعليه جزاء واحد اي ودخل الارض في الجزاء او بعد
 فعليه جزاؤه من مناي مع الارض **قوله** والثاني اي وهو
 السبب **قوله** هو ما اثر في التلف اعلم انهم ذكروا في الجراح
 المباشرة وهو ما اثر التلف ولم يحصل له ومنه منع الطعام والسبب
 والشرط وهو ما لا ولا فاما حصل التأثير عند الموت

في الجراح المباشرة وهو ما اثر في التلف اعلم انهم ذكروا في الجراح المباشرة وهو ما اثر التلف ولم يحصل له ومنه منع الطعام والسبب والشرط وهو ما لا ولا فاما حصل التأثير عند الموت

في الجراح المباشرة وهو ما اثر في التلف اعلم انهم ذكروا في الجراح المباشرة وهو ما اثر التلف ولم يحصل له ومنه منع الطعام والسبب والشرط وهو ما لا ولا فاما حصل التأثير عند الموت

ما ثبث عليه كالحرم مع التزوي فان المؤثر هو الخطي مهوب البير
 والحاصل هو التزوي فيها المتوقف على الحرم وقد يطلق السبب
 عليهما هناك واما هنا والمراد بالسبب ما يشمل الشرط والآن
 في المنع وكان الفرق ان السبب والشرط يوثقان هذا مطلقا بخلاف
 من ومن ثم توسعوا في التضييق هنا بما لم يتوسعوا به **قوله**
 ومن لم يوسعها حلالا بغير الحرم اي يضمن قال في المنع
 و يفرق بينه وبين ما لو رمى حلالا لا الى صيد فاصابه محرما
 فانه يضمنه بان وقوعه فيها محرما لا سيما اصطفاها بخلاف
 اصابة السهم له لانها من فعله **قوله** ويضمن ما تلوه منه
 منه بمن حله رباطه الخ قال في المنع وانما لم يضمن ادما ارسل
 عليه عليه لانه مع الا اصطفاها فهو بارسالة كمن بنفسه لا القتل
 فلينسب اليه بل لا اختيارا ككلب وقضيته انه لو كان معلما
 لقتل الادمي ضمن واستظهر والمتجه عندي خلافا كما يرشد اليه
 كلامهم في الحيويات اما غير المعلم فقال جميع متقدمات انه لا
 يضمن الصيد بارسالة وتقدر فيه اياه سبب لكن جعل بعضهم
 على ما اذا لم يكن مناديا والذي يظهر اعتماده بحث المصنف من
 انه يضمن مطلقا لانهم توسعوا هنا بالصفان بالسبب ما لم
 يتوسعوا في غير من الاعجاب اه ولو زاد عدو كلب يا غير الحرم
 لم يضمنه اذ لم ينقطع حكم الاسترساله بالا غدا **قوله** ويضمن ما تلوه
 منه جعفر البير والآخر عبارة المنع وما تلوه بغير حرمها محرما
 ان كانت بغير ملكه او في الحرم مطلقا يضمنه ويضمن ما رساله
 وهو حلال فاصابه محرما وعلمه وما تلوه بخوبه لو لم يركبه
 ولو كان مع الركب سابق وقايد لخص الضمان بالركب كما رتبه

ما ثبث عليه كالحرم مع التزوي فان المؤثر هو الخطي مهوب البير

في الجراح المباشرة وهو ما اثر في التلف اعلم انهم ذكروا في الجراح المباشرة وهو ما اثر التلف ولم يحصل له ومنه منع الطعام والسبب والشرط وهو ما لا ولا فاما حصل التأثير عند الموت

غير واحد **قوله** ويجرم عليه اي على الانسان الحرم مطلقا والحلال
بالحرم كما اشار اليه بقوله كمن بالحرم الدلالة قال في المنع ولو لحلال
اتفاقا وانما الخلاف في الجزالة يحرم عليه اي ايداء الصيد بايب
وجه وذلك منه ولا نظر له كونها دالة على جباح ثم ان كان بيده
ضمنه والا فلا لانه لم يلزم حقيقته ويجرم على الحلال ان يدل المحرم
عليه وان اختلفت الجزا ولو امكنه محرم فقتله حلال فالجزا على
المسك والقاتل ليس طريقا للضمان اي لان الحلال ليس من اهل
ضمان الصيد او قتله محرم فالجزا على القاتل والمسك طريق
اه وعبرة الا بغيره ويجرم على الحرم الالهة على قتل الصيد
بدلالة او اعادة الاله او بصيغته او نحوه كذا اي كالبشارة ولو
نفر صيد افتر او هلك به او اخذه بسبح او اضدم بجبل
او شجرة او نحوها الزمة الضمان فصدك تنغيره ام لا ويكون
في عهد به حتى يرد الصيد الى عادته في السكون اه وكتب ابن
الجال على قوله ولو نفر قال قال في المنع اي انسان حلال بالحرم
او محرم وان لم يكن به ولم اعد الضمير على الحرم الذي اقتضا
السياق لان فيه قصورا وفيه دلالة على انه متى امكن وتلح
تحصيل العبارة خلاف ما اقتضته او اقتضاه السياق حبان
بل هو الاول لزيادة الفائدة فليقتله له اه **قوله** لان البيد له
قال في الامداد ولا يبعد اخذ اميا في في المسك والقاتل ان يكون
كل من السابق والفايد طريقا في الضمان والفرار على الركب
قوله كما لو حمل ما يصاد به عبارة الامداد اخذ اتما في
الجموع عن الماوردي واقرة ان لو حمل ما يصاد به فانكث
بنفسه وقتل لم يضمن وفارق انحلال رباط الكلب بتقصيره

بان الحرم من الربط على اليد في الآدمي فاذ انحلت بتقصيره فوت
الحرم من خلاف حملته ولو امار بهم فاحطاه او ارسل عليه كلبا
فلم يقتله امثرا ولا جزا **قوله** وكان اتلفه متلف وهو في يده
ظاهرا انه عطف على قوله كان تلقى بخوبه مركوبا امثرا
به لما تلقى بما في يده لكن هذا من تلقى ما في يده لا من المتلف
بما فيها وعبرة الامداد وشمل قوله اي الاشياء في يده
ما لو اتلفه متلف وهو فيها نعم ان كان المتلف محرم
ضمنه وكان ذوا اليد طريقا في الضمان على المعتدل خلاف ما
لو كان حلالا فالضمان من هوة واليد ولا رجوع له على المتلف
لانه ليس من اهل ضمان الصيد اه ونحوه النهاية **قوله** فان
اخذه لها الى قوله فلا ضمان وفي الامداد كانه نهاية **قوله**
الرافعي لان قصده المصلحة فجعلت يده يدود يعة كما لو اخذ
المغصوب من العاصب ليرده لما لكه فتكون يده فان
قلت هذا ايضا في قول الشيخين ان الوديع يضمن كما مر قلت
لانما فاة لان معنى هذا ان قصده مصلحة الصيد اخذ يد
عن وصفا الاصيل في هذا الباب والحققا بيد الوديع الجرح
عنه في باب الوديع فليس معنى قوله الرافعي فجعلت يده
يدود يعة ان يده مباركة كاليد المستودعة صيدا بل
كالاستودعة غير صيد في عدم الضمان للمعنى المذكور اه وفي
المنع ولورده لما لكه لم يسقط عنه الجزا ما لم يرسله بخلاف
المستعير فاذ تلقى بيده ضمنه بالجزا والقيمة **قوله** والقياس يمول
ذكر كما اذا كان القاتل غير محرم اي وقياس ما استقر به في

الاعتاب في الميت ان له شرب الماء والميتيم لانه لا يشرب له قتل
نفسه خصوصا من لا يزول اهله بتوبته كزان محصن ان
له قتل ما يصل عليه من الصيد **قوله** فان كان القتيل في قوله
ضمنه اي لان الاذى ليس منه كما في احباب الوذية بخلق شعر
راسه لا يذره القتل **قوله** بحيث تناله مشقة تعدله اي
بعدم سلوكه قال في الفتح **قوله** لما مراده به ما سمي
حاجة هنا فالأصل ضرورة الحاجة ثم رأيت الرزكشي قال
مكنه الانحراف عن طريقه بمشقة احتمل التضييق والأول
خلافه للمشقة اه وفي الامداد وهل يكون توسيع خطوته
ليقل ما يقتله اوله ان يمشي على سجيته وان كثرت ما يقتله
ظاهر قولهم ولم يجد به امن وطئه الاول وهو محتمل فيمن
ما قبله بسبب صيق الخطوة ويحتمل ترجيح الثاني ويكون قوله
بحيث لا يجد به امن وطئه مجوزا له الميتي بحيث لا يقتل
مقتصر خطاه بقصد القتل اه اي لانه أشبه القتيل في انه
على الوقت وفي عدم اندفاعه الابيه **قوله** بخلاف نحو الذم
قال في الفتح لانه لا يعد شغلا عرفا كما في الاعتكاف
وهو صحيح انه لا يعد حاجة هنا **قوله** ان كان الغنخ في
الحرم عبارة الارشاد ويضمن حلالا فربما جسد الله وهو اوج
في الحرم اي كما لو مال من الحرم الى الحلال والفتح مثال اكل صيد
وولده كذلك **قوله** ولو نذر اي المحرم **قوله** ولو نذر صيد اقول
الكلام على ذلك **قوله** ويضمن الصيد بمثله من النعم مشروع
في بيان ما يضمن به الصيد وهو في المثالي المثل لقوله تعالى
فجزاؤه مثل ما قتل من النعم اي لا من غيرها قوله يجب

ذبحه اي في الحرم لما مر ان كل دم وجب في الشك يجب ذبحه
في الحرم الا دم الاحصاء حيث احصوا وفي الحرم **قوله** والالم
جزاي وان ذبحه في غير الحرم اوفيه وصرفه لغير فقره لم
يجز بل يفرقه على ثلاثة منهم فاكثرا ويملكهم جهلته مذبح
كما مر **قوله** فيخرجها الاولى فيخرجها اي النصف **قوله**
او طعاما اي فهو دم يخير بين ذبح المثل والاطعام والصوم
وتعدله وكذا دم الاسباح **قوله** ضمن قسطه اي المحرم وقوله
والملكون اي في غير الحرم لما مر ولا ضمان عليهم **قوله** وذكر
كان في يجرى عنها لان الحمة اطيب وتجزى عنه لانها اكثر
قيمة لكن الذكر افضل من وجاه من الخلاق **قوله** والمعتبر في
المسألة النص اي الا في الماتن **قوله** ويشترط فقهما
اي بيان الشبه قال في المنح كما اقتضاه كلام الروضة وصورة
الاسنوي فقوله المجموع يستحب الفقه بمحصول على الفقه الزائد
على ذلك وقوله الرزكشي يحتمل ان لا يعتبر فقه اصلا لانت
المثل الصوري يدركه كل احد يرد بان اكاره لعلنا والعبادة
وقع بينهم الاختلاف في المسألة وفي المراد بها طين بغيرهم
اه **قوله** لانه كبير اي لان قتل الصيد عمدا بلا ضرورة كبيرة
اي لما صرح به في المنح والزواج وكذا غير من انه كجماع المحرم
عمدا كبيرة لمتناول ملحد هابه الاصحاب وامام الحرم من له
لولة الوعيد الشديد عليه في القرآن ولانه يؤذن بقتل
الكثرت تركه بالدين وبرقة الديانة اما با في محرمات
الاحرام فصغار **قوله** خلافا للحنفية اي حيث قال فيها
اذا الظاهر انه لا يشترط هنا استبرأ وصما كما يأتي في ان الولي

اذا تاب في زوج حاله **قوله** وهذا كله اي ما من حكم العدة
قوله والا تتبع اي وان وجد فيه نقل لم يعتبر التحريم
 بل يتبع النقل عن ذكره **قوله** والا تتبع ما حكموا به
 صوابه والا تتبع النقل **قوله** الاول المثل اي صورة لاحقة
 كما يلحق والمثل يكون بالنقل ان وجد والا فبحكم عدد كثر
 ان كان مثله فان اتفقت مثليته بالامر من المذكورين فبقية
قوله الثاني القيمة اي من ما يخير فيه وقوله طعاما مفعول
 الاخراج وقوله بالحرم اي ان اتفقت قيمته في مواضع
 فان اختلفت مالها المخرج الى ان يخير في توقيده بما شاء منها
قوله ولا يتبع لغيره لانه لم يرد اي في غير مواضع
 دم التخيير والتقدير فانه يجب فيه لكل مسكين مدين
 كما ياتي وفي غير الطعام الذي هو بدل عن صوم لا عن دم
 وهو في دم الترتيب والتقدير اذا مات من هو عليه ووجد
 فيه الصوم فانه يخير وليته بين الصوم عند اخراج
 مد لكل يوم كما من **قوله** او يصوم بالنصيب بان مضى
 جوارا عطفت على اخراج الطعام على حدة ليس سواء
 وتقر عين اي فيعين احدا من اما اخرج الطعام بقيمة
 الحامل او الصوم عن كل واحد يوم كما في غير الخيارات
قوله اتلق اي بفعله وقوله او تلق اي باقائه ويجمع
 تعديه بوضع يده عليه اي فتعتبر قيمته في محل التلق
 او الاتلاق ووقته بخلاف المثل فيعتبر بقيته في الحرم يوم
 الاخراج **قوله** الثالث اي من الامور التي يخير فيها في ذلك
 الدم وهو دم التخيير والتقدير المختص بالصييد والاسباح

فان

قال في الامداد وظاهر كلام المصنف ان العدلين لا يعتبران في النجوم
 لكن من مرجع الماوردى وصاحب التبيين والرواية بخلافه
قوله ان يصوم المسلم اي اما المكاتب اذ الزمه الدم المذكور
 فانما يتخير بين الدم والاطعام دون الصوم اذ لا يتبع عنه لافق
 للينة وهو ليس من اهله كما ان الحامل حاله مثل يتعين
 فيه الاطعام او الصوم دون النحر لئلا يضر كما مر في هذا
 مستثنى من التخيير في الثلاثة الامور بل كل منهما يتخير فيه
 في شيتين **قوله** ولا يصوم الحنين قال في الامداد بخلاف
 حنين الامة فيض من بعشر قيمة امه لان الحمل يزيد في قيمة
 البهائم وينقص قيمة الادميان ولا يمكن اعتبار التفاوت
 فيهن **قوله** فقتل الحامل فيتخير بين الاطعام والصوم فيها
 دون ذبح مثله **قوله** ومذبح الحرم ميتة اي فلا يحل له
 وان تحلل ولا غيره وان كان حلالا **قوله** كصيد حرمي ذبحه
 حلال اي او حرم بالاولى قال في الامداد لان كلالها ممنوع
 من الذبح لمعنى فيه كالجوسي فان كان المذبح مملوكا لزمه ان يصوم
 القيمة طالكة وخرج بصيد الحرم صيد الحلال وان ادخل الحرم كما
 مر قال في الفتح ومنه اي من قوله لان كلالها ممنوع الى يؤخذ
 ان احدهما اذا اضطر لاكل صيد ذبحه لم يكن ميتة فتحل
 لغيره لانه الان مكلف بذبحه غير ممنوع ويلزم من ذلك
 طهارته بذبحه وهي لا يفرق فيها الحرم وغيره ويؤتى
 ذلك قوله في الحرم وجد صيدا اضطر اليه ذبحه واكله
 فظاهر ذبحه تعين الذبح بعينه ويلزم منه طهارته وهي
 تستلزم حل اكله كما نقرر ولا ينافيه قوله المجموع انه ذبحه

لان مراده ان له ذلك بعد امتناعه وما جاز بعد الامتناع وجب
قوله لكن ان ذبح للضروة لم يكن ميتة واطلاق الضرورة يشمل
 الصيال والا يضطرار لاكله لكن لا يضمن الاول لتعديده ولا يضمن الثاني
 بالجزالة ذبحه لمصلحة نفسه مع عدم تعدي الصيد **قوله** قال
 سمعنا في نقل ابن الجبال عنه ما ذكر وعقبه بقوله وفي الترتيب للمرور
 ان الحلال لو قتل ذابة دفعا لصياله واصاب المذبح ففي الحل وجوب
 لانه لم يقصد الذبح والاكل وقصده ان المحرم لو قتل صيد الصياله
 عليه لم يحل بالاولى وهو عجيب فان قياسه جريان الوجوه
 بالاولى لا يعلم الحل وقصده انه لو قصد ذبحه حل على الوجوه
 وعلى الوجه القابل لعدم الحل وجود الصارف له عن التذكية
 الشرعية بالصيال وان لم يتجس التذكية لنية لكن محله عند
 عدم الصارف كما هنا وعليه فلا بد للحل من ملاحظة التذكية
 عند الصيال ومرفي الاحصار في حصار لقن عن الشرفاوي الحلال
 في ذلك ومنه قوله ويجوز قتله لضرورة الجوع قال ومع جواره
 لذلك فهو ميتة وان ذبحه حلالا لان من ذبح المحرم ميتة و
 لولا منظرار او الصيال كذا قرره الرحمانى وقرر شيخنا الحنفى
 انه ميتة في الاضطرار دون الصيال لانه استقط حرمته
 فصار كقتول الحل **قوله** والاى بان ذك عليه او صيد له حرم
 عليه اى الدال او الذي صيد له وان لم يامر به ولا عليه وان
 بالذلالة وبالاكل **قوله** صلى الله عليه وسلم لما عقر بوقناد
 الاثان اى انى حمر الوحش هل احد منكم امره ان يجعل عليه
 او اشار اليها قالوا لا قال فكلوا ما بقى من لحمها رواه الشيخان
 وفي سلكه اشرتم هل اعنتم قالوا لا قال فكلوا **قوله** صلى الله

حلال لكم ما لم تصيدوا او يصيد لكم وعلى تسليم ارساله فهو حلال
 لا اعتصاده واما حرمته دلالة الحلال عليه مع انها دلالة على مباح
 الحلال لانها تغرم من الصيد وايضا او جنائية عليه افاده في الامداد
 وقوله حرم عليه دون غيره من حلال ومحرم وهو يخالف
 ما يستقله عن الشيخ غيره انه يحرم على المحرم مطلقا **قوله**
 والاجزاء عليه اى المحرم ومن بالحرم بالذلالة ولا بالاعانة ولا
 بالكله كالاعانة عليه في نظيره من قتل الادمي **قوله** كما في الفج
 وزاد فيه ولا يحرم على حلال اكل ما صاده المحرم حلالا او بدله
قوله فهذا اى ما في شرح الارشاد والعباب والخفة لانه ما في
 الخفة عين ما في شروح الارشاد والعباب **قوله** وقال في
 النهاية دون الحلال الى غرضه التنبه بذلك على مخالفة ما في
 النهاية لما في الخفة وشروح الارشاد والعباب لكن عبارتها
 باعتبارها ولها موافقة لها وهي ولو كمر احد هما اى المحرم
 مطلقا ومن بالحرم بيض صيد او قتل جراد احرم عليه فخص
 الحرمة بالفاعل ومفهومها اخذ جريحه ولو محرما او بالحرم
 فلا يحرم عليه ومن ثم قاله الرشداني على قوله دون الحلال
 لو قال دون غيره لكان اولى وهكذا ناقشه الجمل في ذلك
 في تقريره عليها فالاولى الاخذ بمفهوم كلامها الاول
 الموافق لشروح الارشاد والعباب **قوله** وعلم من ذكر اى من
 وجوب صورة المثل في المثل **قوله** الا بذلك اى بكونها حاملا
 مثلاً **قوله** لكن لا تذبح لرداءتها اى ومن ثم تجز في الاضحية
 على المعتمد **قوله** بل يقيمها اى بقيمة مثلاً بمكة وغيرها بها
 طعاما او يصوم عن كل مد يوما وانما قوت بمكة لانها لو ذبحت

لذبحت بمكة وقومت بها تحصيله لبقاء الحمل ودفعه المنذر
 الفخر بخلاف ما يضمن بالقيمة مما لا مثل له بنقل ولا حكم عدلين
 فيجب قيمته حيث اتفق ووقته كسائر المتقومات **قوله** فعلم
 من ذلك اني من اعتبار صورة المماثلة اذ البيض في مهور
 الحمل **قوله** ففي الثعلب اي وهو الحيوان المعروف **قوله**
 ومنه ام حنين هي بضم الحاء وفتح الهاء قال ابن هشام في ش
 بابت سعاد هو حيوان كسنام الحمل يستقبل الشمس ويدور بها
 اينما دارت ويتلون الوانها بجر الشمس ويكون في الظل احضن
 اللون **قوله** كذلك اي ذكر او انني قال الكردي ولا يجزي عنها
 اي البدنة بقرة بل ولا يجزي عن الشاة في هذا الباب وفي ش
 الايض لا بد من الحال وشرح المختصر لعبد الرؤف انه لا بد في انفاق
 الحمام من شاة تجزي اضحية وهذا اصحيق اذ البرج في في
 الصغير صغير وفي الذكر كبير **قوله** وفي الصبيح وهو الذكر
 والانثى عند جملة والانثى فقط عند الاكثر واما الذكر فصنعان
 بكسر وسكون قال في الامداد فواجب الصبيح على قوله الاكثر فجاء
 لا يكس امالة والا فقدم اجزاء الذكر عن الانثى وعكسه ففي
 التعبير بذلك يجوز على وفق الخبر الا في **قوله** وفي الارنب عنان
 وهي انثى المعز اذا قويت مالم تبلغ سنة ذكوه النوي في تحرير
 لكن في الروضة واهلنا انها انثى المعز من حين تلدها الى حين
 نزاعها وفي ذكر الارنب ذكر في سن العناق ويجوز عكسه **قوله**
 الى طلوع قرنه قال في الامداد ثم يمتلئ الذكر طليبا والانثى طليبا
 وهما اللذان واجبهما العنز على ما تقرر اما العزال فواجبه
 ان كان ذكر احدي او جفر على ما يقتضيه جم الصيد وان كان

في

انثى فعناق او جفر **قوله** وفي الحمام الخ عبارتي فانه بافضل
 وفي الحمامة من حمام وقري وذي بني بضم الدال وفاخته و
 قطاء ونحوها من كل ما عيب اي شرب الماء جرعا بلا مص
 ولا تنفس بخلاف غيرها فيشربه الما جرعا بلا مص ولا تنفس
 بخلاف غيرها فيشربه قطرة بعد قطرة جرعا بعد جرعة وهذا
 اي غرد ورجع مبوته وتقتصر على العب وهو
 كاف شاة من صان او معز يقتضيه الصحابة رضي الله عنهم و
 مستندهم توفيق بلغم والا فالقياس القيمة اذ هو لا مثل له
 صورة تقر بها من النعم وقيل مستند الشاة وهو العب
 وقيل الف السود في بعض انواع الحمام اذ لا ياتي في الفاخته
 ولكن المراد بالماثلة في الصورة وما ذكره مماثلة في الطبع
 والارجح ان في الصغير منه صغير قدر يدانه كقدر الفخ من
 امله قال في الاساقا في ذلك ما رواه الترمذي وقال
 سالت الشافعي عنه فقال صحيح انه من الله عليه وسامع
 في الصبيح بكس وما رواه الشافعي باسناد صحيح ان ابن عمر
 رضي الله عنهما قضيا في الصبيح بكس وفي العزال في الارنب
 بعناق وفي البرج جفرة ومروي **قوله** البهي عن عمر وعلي وابن
 عباس وعباوية انهم قضوا في الحمامة بيدنة وعن ابن عباس
 وابي عبيدة وعروة ابن الزبير انهم قضوا في حمار الوحش وبقرة
 ببقرة وعن عمر وعبد الرحمن بن عوف انهما حكما في الضبي بنين
 اعفر وعن ابن عباس في بقرة الوحش بقرم وفي الابل بقرم وعن
 عطاف في الثعلب شاة وفي البرشاة وعن عمار ان في ام حنين
 بخلاف من الغنم بضم المهملة وتشد اللام الخروف قال في المجموع

في الصبيح بكس وما رواه الشافعي باسناد صحيح ان ابن عمر رضي الله عنهما قضيا في الصبيح بكس وفي العزال في الارنب بعناق وفي البرج جفرة ومروي البهي عن عمر وعلي وابن عباس وعباوية انهم قضوا في الحمامة بيدنة وعن ابن عباس وابي عبيدة وعروة ابن الزبير انهم قضوا في حمار الوحش وبقرة ببقرة وعن عمر وعبد الرحمن بن عوف انهما حكما في الضبي بنين اعفر وعن ابن عباس في بقرة الوحش بقرم وفي الابل بقرم وعن عطاف في الثعلب شاة وفي البرشاة وعن عمار ان في ام حنين بخلاف من الغنم بضم المهملة وتشد اللام الخروف قال في المجموع

ثم قال وقال الأزهري هو الجديد وعبارة الأصل وأما الخلال
 ونحوه له الخلال فقول هو المجري وقيل الخروق **قوله**
 السبب الثاني أي من دم الخبز والتعديل **قوله**
 الأبخار لو قال النابت الشامل للشجر وغيره لكان أعم وأولى
قوله قلح نبات أي نابت من اطلاق المصدر على اسم الفاعل
قوله رطب حرمي خرج به اليابس من النابت فلا يحرم
 قطعه من شجره أو حشيشه ولا قطعه حيث فسد فنبت الحشيش
 والإجاز قطع لا قطعه كما يأتي ونابت الحل فلا يحرم قطعه ولا
 قطعه **قوله** ان يثبت بنفسه أي شأنه ذلك قال الكندي قوله
 وقطعه هو على عمومته في الشجر أما الحشيش فسيح من
 المستثنى من الآية إنما يحرم ما لا يحتاج إليه من الرطب ولا
 يؤذي ولا يكون مما شأنه ان يستنبته إلا ديون سواء نبت
 بنفسه أو استنبت أما ما شأنه ذلك وان نبت بنفسه كالحنطة
 والبقول والخضراوات فيجوز أخذه **قوله** أو إلى الحل لزمه
 ردّها أي ولو إلى غير موضعها من الحرم فانه نقصت ضمن
 نقصها فان يثبت سقطت مجاز طبعه بردها ولزمه ضمها
 وكذا لو لم يردّها فيضمنها بما بين قيمتها محترمة وغير محترمة
قوله ولو عرفت في الحل نواة حرمية أي أو برز حرمي
 كما أشار إليه بقوله وكذا أكل ما تولد من حرمية قال ولا يضمن
 غصن في هو كالحرم وأصله في الحل ويضمن صيداً فوقه نظراً
 إلى مكانه ويضمن غصن في الحل أصله في الحرم ولم يضمن صيداً فوقه
 لذلك وفي الإيعاب ولو أدخل تراباً من الحل إلى الحرم أو علفه
 فيه فهل العبرة بالتراب أو محله محل نظر والأوجب أخذه من

كلام

كلام الزركشي الثاني لأن الغرس في الحقيقة إنما هو محل التراب
 دونه فان فرض أنه كثير وإن العروق لم تجأ وزه اعتبر هو لا محله
 فيما يظهر **قوله** وإنما اعتبر في الشجر محله الأصلي دون الصيد لأن
 له أصل ثابت واعتبر منبته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه **قوله**
 أما اليابس هذا محذور قوله رطب **قوله** فلا يحرم قطعه ولا
 قطعه الخ هو على عمومته في الشجر أما الحشيش فيجوز قطعه لا قطعه
 إلا ان يثبت منبته من أصله كما يفهم من قوله مغرور ولا نابت
 وهذا هو المعتمد لكن جرى مجرى ما فضل على ان التفصيل
 في الحشيش يجري في الشجر ايضاً وفي الحقيقة وكما لم يجر هذا
 التفصيل في الشجر لندرتها وعبارة الامداد وإنما يأت نظر
 هذا التفصيل في الشجر اليابس لأن الحشيش يتخلل مع القطع
 بخلاف الشجر ويحرم في النهاية **قوله** وهذا أقطع الحشيش الرطب
 اسم الإشارة راجع لقوله فيحرم على الحرم ومن بلحرم قطع وقطع
 نبات رطب حرمي أي والحرم المذكور قطع الحشيش الرطب وتبع
 في هذا التعبير الإرشاد وشرحه كما في كثير أو أكثر عبارة
قوله بخلاف اليابس الخ أي فانه حيث لم يمت منبته
 يجوز قطعه فقط وإن مات بحيث لم يبرح نباته بالمطرحان
 قطع وقطعه **قوله** فانه يتخلل أي بخلاف المطر وقوله
 مع الاعراض عنه أي من غير استنبات ولا عمل بل يثبت بنفسه
 بخلاف نحو الحنطة فانها تثبت بعمل واستنبات **قوله** والحشيش
 حقيقة في اليابس أي وهو المشهور وقال أبو عبيد يعلق على
 الرطب واليابس **قوله** فأطلقه على الرطب مجازاً أي باعتبار
 ما كان **قوله** بخلاف المؤذي أي فلا حرج ولا

فهمان فيه هذا شروع في المشتريات وقد استثنى من حرمة قطع
وليات الحرم ستة اشياء المودي كالشوك والاذخر وعلق البهائم
والدوا في الزروع والخضراوات وعود السواك فيجوز فيها القلع
والقطع **قوله** كشوك وان لم يمنع المرور كما في الخفة الذي
فيها وان لم يكن ثابتا في الطريق عند الجهور لانه مود كصيد يصول
واسهر والمقابلة لمحة النهي عن قطع الشوك بخصوصه
فالمع الجواب عنه بخصوصه بالقياس على الفواسق الخمس
على ان الفرق ان لتلك نوع اختيار بخلاف الشوك وزعم
ان الشوك منه مود وغيره والخبر مخصوص بالمودي يرد
قولهم لا فرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في ان المراد
المودي بالفعل او بالقوة **هـ** وقوله **هـ** وزعم الخرد لما حجب
الامداد كالتهاية في قوله مود كالشوك وما انتشر من
الاعصيان في طريق الناس فاذا لم كالصيد المودي ويشكل
عليه قوله في الحديث المتحاجين ولا يعضد شوكه واجاب
في المجموع بتخصيصه بالقياس على الفواسق الخمس
واعترضه السلي بانه لا يتناول غيره فكيف يحجب التخصيص
ويرد بانه يتناول ما في الطرقات وغيره فيخص بما في
الطرقات **قوله** بخلاف قطع او قلع اذخر عطفاً على قوله
بخلاف المودي والاذخر بكسر فسكون فليس بنت طيبة
الواحدة اذخره فيجعل قطعاً وقلعاً ولو لم يبيع الاستثناء
الشائع له والاطلاق يقتضي التعميم لكن افتى الشهاب
الرملي بعدم صحة بيعه وتبعه ولزمه بعض كتبه قال في
النهاية نقلاً عن افتاء والده وجاب بانه البيع للحاجة في

قلع

جاء

جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من الحرم والبيع
هـ قال الجمل في تقريره عليها وهو استدلال ولا لا جامع
بينهما وكذا حشيش البقيع يحرم اخذه والاذخر يحل اخذه
فلا جامع بينهما لكن المعتمد ما قاله وان كان الدليل واضحاً
هـ فتأمل فان استدلال الشهاب في البيع لا في اخذه
قوله وبخلاف قطع او قلع شجر او حشيش لبهائم ودوا
لحفظ السواك قال الكردي قوله ولا يجوز قطعه اي
علق البهائم والدوا وما يتغذى به للبع وعلية حري في الخفة
والا يعاب قال ويجري ذلك في اخذ السواك ويحرم للبع من
يتداوى به وجرى على عدم الجواز شيخ الاسلام في ثم البهائم
وكلام النهاية ظاهر فيه ايضاً وكلام المصنف وابن علان في ثم
الايض ينفذ جواز بيعه ولا يحل بيعه بعد ان قطعه
بقتل البع اما اذا قطعه لحاجة ثم طرأ له فصيد البع
فلا يمنع لكن كلام الروضة يقتضي انه ان اخذه لحاجة
لا يملك عينه بل يشفع به ولو باذ هاب كالطعام الذي
البيع له **و** يعلم ان هبته كبيعته ومن قطعه للبع لا
يملكه لكن الاحتياج اخذه منه بشراء وغيره ولا حرمه عليه الا
من حيث كونه معونة على معصية كلعب سطرخ مع من
يقتله تخريبه ولو جهل البائع الحرمه عذر لكن يجب
تعريفه عام من علم بحاله **هـ** وفي كون الشراء معونة على معصية
نظراً لانه حاصل عند الا ان يقال ببيعته لما لا يملكه معصية
او انه يغريه على الا يمان بغيره وبيعه وتسليمه يجل
على من علم منه ذلك وان علم الشراء منه يحمله على علم

اثباته بغيره للبيع وفي الكردى يضع على قول الشرح في جواز اخذ
 علف والدوا ان وجد بسبه قال هذا معتد السهم في كنبه و
 الاسنا وشرحي التبييه والمنهاج للخطيب واعتمد في النهاية
 وشرح الدجعية جواز اخذ يستعمل اذا وجد السب قال
 السيد عمر ولعله اوجه وعلى الاول اذا وجد السب جاز اخذ
 ولو للمستقبل وقيدته في التحفة في علف البهايم بجنا بما اذا لم
 يتسر اخذه كلما اراد وقيدته بذلك السيد عمر في مسألة
 الدوا ايمن **قوله** كما في الفتح وعبارة ولا قطع وقيل ما اى
 شجر او خشب يؤخذ لعلفه يكون اللام لبهية ودواء الخ
 وفي الامداد ولا قطع ما يؤخذ لعلف الخ قال طلق وقوله وفي
 التحفة اي نبات الخشيش لا الشجر هو كذلك وتوسيع عبارة
 الروض ويجزم قطع خشيشه الاخرى وقيل يا بسبه فلو
 اخلف ما قطع فلا ضمان ويجوز رعيه وكذا اقطع
 للبهايم والتد اوى اه وفي النهاية والامح اخذ نباته من
 خشيش وخوه والظاهر ان الشجر ليس من نحو الخشيش وخوه
 المعنى وعبارة الروضة اما غير الاشجار فلا البهايم يحرم
 قطعها الى ان قال ولو اخذ السب لعلف البهايم يحرم قطعها
 الى ان قال ولو اخذ السب لعلف البهايم جاز على الاصح
 اه وفيه كالمصرحة فيما قاله في التحفة **قوله** وجوز الغزالي
 الخ وعبارة المنع قوله ويستثنى من المنع الاذخر الحق به المحب
 الطبري ما يتغذى به كالرجلة والنبات المسما بالبقلة ونحوها
 قال لانها في معنى الزرع وكالاذخر غير اذا احتاج اليه ولو
 للتقنين كما اعتد الاسوي احدا من اطلاق الغزالي

والحاوي

والحاوي الصغير قاله وقل من تعرف من لذلك اه ونقتل ذلك
 في الامداد وعقيدته بقوله لكن اعترض منه المصم بانهم جواز
 قطع الشجر لاجلها اي الحاجة وليس ذلك على اطلاق اه و
 يوسيع ما ياتي في الفرع الا في **قوله** لا يجنب يؤذي
 فيهم يفهم ان الجنب الذي لا يؤذي اي لا يكسر اعصابها
 ولا يمنع نموها يجوز الحاجة **قوله** ونحوها وعود السواك
 اي يجوز اي يجوز اخذ من الاشجار والزرع وعود السواك
 وسائر الكلام على عود السواك وغيره من الاعضاء **قوله**
 فرع الخ فيه موافقة للمصنف الامداد ويخالفه لما مر عن التحفة
 والمنع تبع للغزالي والحاوي ان الحاجة تجوز في غير الاذخر
 من الشجر ما جاز فيه **قوله** الا اضطرارا انظر ما هو الاضطرار
 ولعله حيث لم يوجد غير اشجار الحرم فليحرم **قوله** شجرة كبيرة
 اي عرفا بالنسبة لنوعها وان كانت صغيرة بالنسبة لبعض
 الانواع ومثله يقال في الصغيرة قاله الكردى فراجع وفي
 التحفة وفي الكبيرة وان لم يتناء نموها خلة فالمن اشترطه
 ومن منقطعها بانها ذات الاعضاء اراد الكثيره المنع
قوله تجب بقرة مجزية في الاصححة قال في الامداد وقوله
 الاستقصا لا يشترط فيها ذلك استغربه الاذرع والزرع
 وان مال اليد في المهمات اي انه يجزي فيه بيع لانه عمود
 ايجابه فيه الثلاثة ولم يعيد ايجاب بشاة دون سائر
 الاصححة قال في التحفة وهو مردود نقلا وتوجيهها **قوله**
 ويجزي عنها بدنة ونظر فيه الزركشي بانهم لم يسمو في جزاء

الصبي بها عن البقرة ولا عن الشاة ورد باهم راعوا المثلية
ثم لاهنا **قوله** وبما قارب سبعا عشرة شاة اي لان الشاة
سبع البقر **قوله** ونظريه في التحفة الى قوله وان ساوت
سبع الكبير مثلا وزاد ايضاً وصنطهم للصغيرة بما راعوا
هو لبيان انتفاء الصغيرة لا تعددها فيما فوقه خلافاً
لمن زعمه وليس ما هنا كالصبي لان المماثلة معتبرة ثم
لاهنا **قوله** وهي اي القيمة كالبقرة اي في الكبيرة والشاة
اي في الصغيرة **قوله** على الخبير اي بين اخراج الدم
من بقرة او شاة والتصدق بقيمته طعاماً على مساكين
الحرم ولو خارجين عنه على ما مر عن الامداد والقبول اي
اراد عن كل مد يوماً كما مر في الحديث **قوله** بخلاف ما اذا
لم يخلق او اخلق الخ قال الكودي واختلغوا في السواك هل
يجوز اخذه مطلقاً او بشرط ان يخلق وعلى الجواز هل يجب
الغيمان ان لم يخلق على ثلاثة اراء متكافئة او قرينة الكافي
كما او منحة في الاصل وقال ايضاً والحاصل ان المراتب
اربعة احدها ما لا يضمن مطلقاً وهو ما احتاج اليه من الخيش
الاخضر والاخر وكذا اعود السواك بناء على ما سبق ثانياً
ما لا يضمن اذا اخلق في سنة القطع والامتن وهو عصب الشجر
ثالثها ما لا يضمن اذا اخلق مطلقاً وهو الخيش الاخضر
المقطع لغير حاجة رابعها ما يضمن مطلقاً وان اخلق
في حينه وهو قطع الشجر الاخضر من اصله **قوله** وحرم
المدينة الى قوله دون الغيمان قال في المنع في حرم المدينة
فكل ما حرم ثم اي في حرم مكة حرم هنا وان افرق في الغيمان

وحل لفظة حرم المدينة وعدم التغليب بالقتل فيه وغير ذلك
قوله الرابع الخمر المقدرة اي اخرا قسام الدماء الاربعة المتقدمة
والكثرة اسبابا لعدم الترتيب والتقدير **قوله** فالكثير اي فوجب
الثلاث فاكثروا الى ما لا نهاية له واحد وهل الموجب للدين
حقيقة هو الثلاث وحدها او الجميع يظهر انه للجميع لتعلق
الاثم بالجميع قلنا الدم **قوله** ولا اي خلاف ما لو اختلف
زعمان او محل ازالته في كل شعرة مد كما ياتي **قوله** لا
المزال اي فيستوي في وجوب الدم كونه ازالة الثلاث فاكثروا
من محل واحد او اكثر **قوله** من شعر البدن الخ بخلاف الدهن
فيختص حرمة شعر الرأس والوجه ما ياتي **قوله** ولو يثرب
دوام بل اي مع العلم والتعذر كما في التحفة قال ابن الجبال
الموارد مع العلم لكونه من اهل كما استظهر مولانا السيد عمر
وشمل ذلك ازالة شعر رجل الراكب بحك نحو القتب لانه اطلاق
فلا يسقط بالعدو وعطلة في المنع با مكان التور عنه خلافاً
لمن بحث عدم العدية واطال واخذ منه بعض اخواننا انه
لو لم يكن المحذور عنه ولا فدية ولا اثم وليس كذلك في العدية
فالتعليل الذي ذكرته تبعا لشرح المختصر اولى اه وهذا اكله
خلاف ما هو المحسوس المشاهدة ان ازالة ذلك با كراه الراكب
ولا يمكنه الاحتراز عنه الا بالمشي واليقوله احد بتكليف المشي
وليس انلا فاكما زعمه العلامة ابن الجبال بل هو تلف وان سلم
انه اطلاق فهو بفعل غير وهو الدابة لا بفعله بل هو مكره
عليه وهذا الذي يعرفه كل راكب وغيره كآخرة في المحسوس
ولو قيل بوجوب العدية بذلك لكان اهل البعد من مكة كمن

متعانة ذوالخليفة يلزمه في كل يوم دماء واما ادعاء مبدع
 مع طول المسافة اكثر من عشر وفيه حرج لم يقدرا احد على
 القيام به والله اعلم **قوله** قوله مبدع لم يتخلل الخلل الاول مختار
 سياقي مختارة **قوله** امكنه الدفع اي لان الشغل امانة في يده
 كالوديعه فاذا لم يدفع عنه متلفاته مع امكانه ضمن كالوديع
 وسياقي الكلام في الخالق **قوله** ولو ما سياتي الخ اي لان ذلك من
 الاتلاف فلا فرق فيه بين عالم وجاهل وغير هذا كما ياتي **قوله**
 او جاز له الخ اي لان الحاجة انما تدفع عنه وعن خوالدها لا اسم
 لا العذبة في كل ما هو من الاتلاف بخلاف الاستمتاع في دفع
 ذلك عنه العذبة والاشم **قوله** لزم الدم العاجب حلق مكره
 اي مخالف شعيرهم مكرم بفتح الراء ويايم الخ وهو من اضافة
 اسم الفاعل الى مفعوله على حد ان الله بالخ امح بنصب امره
 وجره بالاضافة لكن النصب هنا وان كان جائزا لا يساعده
 رسم مكرم وما بعده بلا الف الا على لغة لا ربيعة ومحل لزومه
 الخالق ان كان مبدعا مختارا **قوله** لانه المقصود قال في الامداد
 ولان الشعر في يد المكرم كالوديعه لا العذبة وصمان الوديعه
 يختص بالمتلق **قوله** والخلق مطا بئته قاله في الامداد وان
 قلنا ان الوديع لا يخاصم لوجوبه بسببه ولان سكره يتم بآء
 وانما لم يكن للزوجه مطا بئته زوجا باخراج فطرها لان العذبة
 في مقابلته اذ لا جزء منه فباع له المطا بئته بخلاف العذبة
قوله لتوقعه على النية وبه فارق صحة ادعاء دين غير مغير
 اذنه وفي الخ **قوله** ان العذبة على الخالق اضم كلامه ان الخلق
 ليس طريقا في الضمان سواء اعسر الخالق لا على الخلق ثم تحملها الخالق



وابتغى ان لا يجري الخلاف في العطرة في المختل هنا لانهما وجبت
 بطريق التعدي المختص بالخالق فلم يمكن ان يخاطب بها المخلوق
 بل تستعمل عنه الخ الخالق لانه لا تعدي منه بخلاف العطرة
 فانها طهره للمودي عنه فامكن تخاطبته بها ثم تحملها المودي
 وان كان الكره محرما على خلق شعر نفسه كانت العذبة على المكرم
 بكسر الشاء وهو كذلك لما ياتي والذي يظهر ان محل ضمان
 الخالق هنا اذا كان لو خلق شعر نفسه وجب فيه الضمان
 عليه او على وليه والا فلا اي وهو ما اشرت اليه فيما مر بقولي
 ان كان مبدعا مختارا وظاهرات ما لزمه مما لا يختص
 بالمكرم يجب في ماله لا في مال وليه لانه بمنزلة اتلافه مال الغير
 وان العبد يضمنه في رقبته وان الحر لا يضمن اه لكن هذا
 قيل ان الدم يلزم ولي غير مبدع لانه لو لم يسافر به للسك ما خلق
 راس غيره فهو كالزائد من المؤمن بسبب العفر وهو على الولي
 وما ذكره من ان وجوب العذبة على الخالق ابتداء وليس
 بطريق الحمل عن المخلوق فارق العطرة في جواز اداء الزوجه
 لها عن الزوج بغير اذنه كما فارق اداء الدين عن المدين بغير
 اذنه لا احتياج العذبة للنية بخلاف الدين كما مر **قوله**
 وحرج بالمكرم الخ في الامداد وحرج بالمكرم الامر والتاكت
 مع قدرته على الدفع فالعذبة عليه لتعريضه فيما عليه حفظه
 ولانها وان اشتركا في الحرمة في مهوره الامر فقد انفرد الخالق
 بالتزويج وتحمل قواهم المباشرة مقدرة على الامداد لم يعد النفع
 على الاموال ان ترى ان الغاصب لو امر فضا با بدع سائة لم
 يضمنها الا الغاصب ولو طارت نار فاحرقت شعره ضمن ان

وابتغى ان لا يجري الخلاف في العطرة في المختل هنا لانهما وجبت
 بطريق التعدي المختص بالخالق فلم يمكن ان يخاطب بها المخلوق
 بل تستعمل عنه الخ الخالق لانه لا تعدي منه بخلاف العطرة
 فانها طهره للمودي عنه فامكن تخاطبته بها ثم تحملها المودي
 وان كان الكره محرما على خلق شعر نفسه كانت العذبة على المكرم
 بكسر الشاء وهو كذلك لما ياتي والذي يظهر ان محل ضمان
 الخالق هنا اذا كان لو خلق شعر نفسه وجب فيه الضمان
 عليه او على وليه والا فلا اي وهو ما اشرت اليه فيما مر بقولي
 ان كان مبدعا مختارا وظاهرات ما لزمه مما لا يختص
 بالمكرم يجب في ماله لا في مال وليه لانه بمنزلة اتلافه مال الغير
 وان العبد يضمنه في رقبته وان الحر لا يضمن اه لكن هذا
 قيل ان الدم يلزم ولي غير مبدع لانه لو لم يسافر به للسك ما خلق
 راس غيره فهو كالزائد من المؤمن بسبب العفر وهو على الولي
 وما ذكره من ان وجوب العذبة على الخالق ابتداء وليس
 بطريق الحمل عن المخلوق فارق العطرة في جواز اداء الزوجه
 لها عن الزوج بغير اذنه كما فارق اداء الدين عن المدين بغير
 اذنه لا احتياج العذبة للنية بخلاف الدين كما مر **قوله**
 وحرج بالمكرم الخ في الامداد وحرج بالمكرم الامر والتاكت
 مع قدرته على الدفع فالعذبة عليه لتعريضه فيما عليه حفظه
 ولانها وان اشتركا في الحرمة في مهوره الامر فقد انفرد الخالق
 بالتزويج وتحمل قواهم المباشرة مقدرة على الامداد لم يعد النفع
 على الاموال ان ترى ان الغاصب لو امر فضا با بدع سائة لم
 يضمنها الا الغاصب ولو طارت نار فاحرقت شعره ضمن ان

وابتغى ان لا يجري الخلاف في العطرة في المختل هنا لانهما وجبت
 بطريق التعدي المختص بالخالق فلم يمكن ان يخاطب بها المخلوق
 بل تستعمل عنه الخ الخالق لانه لا تعدي منه بخلاف العطرة
 فانها طهره للمودي عنه فامكن تخاطبته بها ثم تحملها المودي
 وان كان الكره محرما على خلق شعر نفسه كانت العذبة على المكرم
 بكسر الشاء وهو كذلك لما ياتي والذي يظهر ان محل ضمان
 الخالق هنا اذا كان لو خلق شعر نفسه وجب فيه الضمان
 عليه او على وليه والا فلا اي وهو ما اشرت اليه فيما مر بقولي
 ان كان مبدعا مختارا وظاهرات ما لزمه مما لا يختص
 بالمكرم يجب في ماله لا في مال وليه لانه بمنزلة اتلافه مال الغير
 وان العبد يضمنه في رقبته وان الحر لا يضمن اه لكن هذا
 قيل ان الدم يلزم ولي غير مبدع لانه لو لم يسافر به للسك ما خلق
 راس غيره فهو كالزائد من المؤمن بسبب العفر وهو على الولي
 وما ذكره من ان وجوب العذبة على الخالق ابتداء وليس
 بطريق الحمل عن المخلوق فارق العطرة في جواز اداء الزوجه
 لها عن الزوج بغير اذنه كما فارق اداء الدين عن المدين بغير
 اذنه لا احتياج العذبة للنية بخلاف الدين كما مر **قوله**
 وحرج بالمكرم الخ في الامداد وحرج بالمكرم الامر والتاكت
 مع قدرته على الدفع فالعذبة عليه لتعريضه فيما عليه حفظه
 ولانها وان اشتركا في الحرمة في مهوره الامر فقد انفرد الخالق
 بالتزويج وتحمل قواهم المباشرة مقدرة على الامداد لم يعد النفع
 على الاموال ان ترى ان الغاصب لو امر فضا با بدع سائة لم
 يضمنها الا الغاصب ولو طارت نار فاحرقت شعره ضمن ان

قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا سجد فاستلم اذنيه فاستمع ما يقرئ

قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن اذا سجد فاستلم اذنيه فاستمع ما يقرئ
وان الامر ليس طريقا في الضمان **قوله** وحمل الخالق اي ان الخلق
محمدا **قوله** كما لو عذر بجهلهم اي بجهلهم كون من امر الخلق
قوله ولو لبدها الحرم شعره في حياته الخ قال في المنع وجب
بحسب وجوبها في تركه فقد ابعد ويفرق بينه وبين الغصاة
عليه اذا طيبه وليه او خلق راسه والميت فانه عليه كونه
يبعث محرما رعاية لسقوط الواجب عن المسلمين فلم ياسبه
وجوب شيء في تركه ولا نظر لكون التلبس بفعله لانه سنة
فهو محسن به ولا ينافي ما تقر به ولا قولهم في الجواز لو
طيب شخص محرما ميتا او البسه فلا فدية كما هو ظاهر
من الفرق بين ازالة الشعر وغيره من الاستحاضات **قوله**
فعلية الفدية اي لما امر ان الحاجة انما تسقط الاثم لا الفدية
قوله لكنها تنقض استدراك على محذوف هو مفهوم قوله
ما لم يكن تابعا اي فان كان تابعا كان قطع اميبعه
وعلمها شعر فلا فدية لكنها تنقض في التابع وانما لم يجب
في التابع لانه غير مقصود قال ابن الجعال ومنه لو خلع عدم
الفرق بين فعل ذلك لعذر او لا لان التعليل لا يمنع التبع
وفاقا للتحفة وخلاف لمن فرق اي ومر ذلك عن التحفة قوله
وما لم ينادي به الى قوله فله ازالة الوذي فقط ولو ادعى تاذولا
فدية قال ابن الجعال والفرق بينه وبين ما مر ان من شأن
هذا ان لا يصير عليه وبان عدم الفدية هنا بخلاف ما مر
ان التاذي هنا من نفس الشعر بخلاف ما مر فانه ليس منه
بل مما فيه وهذا اول ما فرق به في المنع بان الضرر هنا

الفرق

استدل الا ان يؤول بما ذكرته اه وهذا الفرق اخذ من شرعي
الارشاد فكان عليه ان يضيفه اليه كما اضاف فرق المنع اليه لكن
العذر له طلب الاختصاص وعدم التطويل اذ المؤلف لا يكره ما خف
عليه ولو حرقا وهذا هو سبب عدم عزو المؤلفين كل قول
لقائله مع ان من مهمات التأليف ان ينسب المؤلف كل قول
لقائله وتركه من الغيابة في العلم ومن ثم عتب السيوطي على
القسطلاني كما في الوجيمه بان لا ينقل من كتبه ولا يضيفه
اليه وعلى ان العلة في عدم الفدية والاثم كون التاذي من
الشعر لا مما فيه كالقيل ينبغي ان يقال بذلك في غير الشعر
فكل حناية على محرم محرم من محرمات الاحرام بسبب تاذي
منه فلا فدية فيه وذلك كشرعت داخل حينه او عطاها من
غوا حجب وظهر انكسر وتاذه ومبيد مهال او باض او فرخ
في فراشه وجراد منع من سلوك طريق ابو طيبة وهذا التعليل
ظاهر فيما هو من باب الاثام ولا يخفى فيما لا فدية ولا اثم
فيه من الترفهات وما لحق بها وهو جماع وتقليل
المنع بينهما وعبارة الكودي محرمات الاحرام اربعة
اقسام **الاول** ما يباح للحاجة ولا اثم ولا فدية
وذلك في سبعة عشر اربعة منها في البس وهو ليس
السراويل لفقد الازار وليس غوا الخوف لفقد النعل وعقيد
خوخرة على ذكر السلس ان لم يمسك الابه واستدامة ما لبس
به قبل الاحرام وفي الطيب ثلاثة استدامة ما يطيب
به قبل الاحرام وحمل الخواصك بيده بقصد النقل ان قصد
الزمن وما اذا كان ما خيرا ازالة الطيب بعد تذكر غوا الناسي

له الحاجة كان كان لغريم وفي ازالته فورا اذا هاب عينه ونقص
ها لينة وفي الحلق والقلم خمسة ازالة الشعر جلال والنات بعينه
والغضل لها والظفر بعضوه والمودي بنحو انكسار وفي الصيد
خمس قتل الصيد الصايل ولو على اختصاص ووطئ جرد
لم يجد بد من وطئ في الطريق والتعريض لبيض الصيد
او فرخه اذا وصغها في خوف راسه ولم تكن دفعه الابه
او لم يعلم به فانقلب عليه في غومته فتلف واذا اخلص
صيدا من خوف سبع ليد اويده فقات وفيما يتعلق
بالشجار المحرم انشا من هذا القسم تركتها لعدم اختصاصها
بالمحرم جلال في الصيد فانه يختص بالمحرم في الحل ومما لا يشي
فيه في الاحرام ما اذا جامع او اتم بشيء من مودة مات
بمخالع سهوا او جهلا حيث عذرا او كره او لم يعلم ان ممسا
طيبا او عله ولم يعلم انه يعلق بالعضو او زال المحرم شعرا
او ظفرا او قتل صيدا وهو غير مميز القسم الثاني ما فيه
الاثم ولا فدية فيه ثلاثة عشر شيئا وهي عقد النكاح
للمحرم او لوكيله واذا نه لعبد او موليه في النكاح
وهو في هذه الصورة باطل ويستثنى نواب القافى فله
العقد مع احرام منيهم اذا كانوا محلين والمباشرة بشهوة
مع وجود حائل والنظر بشهوة واعارة الة ولو لحلال
والاكل من صيد صاده غيره له او كان له تسبب فيه او
صاده هو فيحرم عليه من حيث انه اكل ميتة وتزوم
الجزاء انما هو بالاصطفا وتلك الصيد بنحو الشراء والهبة
اذا قبضه ولم يتلق وومنعه يده عليه بنحو اصطفا اذا لم

نحو

يتلق ايضا وتغيره اذا لم يميت او مات بافة سعاويه وامساكه
صيد المحرم حتى قتله وفعل شيء من محرمات الاحرام بالمحرم
الميت والغسل الثالث ما فيه الفدية ولا اثم وهو فيما
اذا احتلج الرجل لسر راسه او لبس عيطا في بدنه لحر او برد
او مرض او حلا او فاجاة حرب ولم يجد ما يدفع به كبد
العدو وغير ذلك او احتاجت المرأة الى سترة وجمها ولو
لنظر من يحرم نظره اليها او احتلج لزالة شعره لنحو قمل
او مرض او لبس راسه ولزومه الغسل ولم يكن له حلق او ازال
شعره او ظفرا جهلا او سبانا للاحرام وهو مميز او نقر صيدا
ولم يقصد تنغيره وتلق بغير اذ سعاويه قبل ان يرجع سالا
لوضعه او سكن غيره وبالفه او ركب انسان صيدا او مال
الراكب على المحرم ولم يكن دفعه الا بقتل الصيد ويرجع المحرم
في هذه بما عزمه على الصايل او اضطر المحرم الى ذبح الصيد لشدة
الجوع او كان المحرم راكب دابة او سائغا او قايدها من غير
دابة او سائغا او قايدها من غير دابة او سائغا او قايدها من غير
من غير تقصير منه او بالت في الطريق فزلق بولها صيدا
فهلك اعلمه الثم وعبد الزوف واليكري وابن الجمال
وغيرهم واعقد الجمال الرمي وابن علان علق الضمان
في مسألة البول والحامس ان كل ما فعله للحاجة المصلحة
غير ما مر في القسمين السابقين يكون فيه الفدية ولا اثم
والحاجة المذكورة هنا ما فيه مشقة شديدة لا يحتمل مثلها
عالميا وان لم يتبع التيمم والغسل الرابع ما فيه الفدية
والاثم وهو سائر محرمات الاحرام غير ما قد خناه في الاقسام

الثلاثة الاول والله اعلم **قوله** فله اذالة المودي فقط اي
ولا يجوز قطع ولا قلع غير المودي للحاجة لكن مع العذبة
قاله ابن الجاهلان الاذبة من غير لامة اي ومرا ان ما كان التادي
منه لا ينج ولا فدية فيه وما كان التادي من غير ما لم يعل في
الراس يجوز مع الفدية وما هنا من هذا الاخير فوجب كما
استظهر ابن الجاهلان واقرة غير عليه وسياقة نقله في المتن في
الاطفار عنه **قوله** ولا فدية على نائم ومعهما عليه اي بخلاف
الناسي والجاهل فعليهما الفدية قال في المنج لستهما لتقصير
لشعورهما بفعلهما بخلاف خوالجوتون وايضا فكل من خلق
والقائس اثلا فامحضا بل يتردد بين الاثلاف والاستماتح
فغلب في جانب خوالجوتون شبه الاثلاف وفي خوالجوتون
شبه الاستماتح لما ذكره والعرق ان سلك خوالجوتون قص
اي فلا يحتاج للجس اي لا يتاثر به بخلاف خوالجوتون **قوله**
وفي شعرين او بعضهما او شعره وبعض واحدة مدان
اي وهكذا حتى لو بلغت الوفا فيها عدد واحد او كالشعر
الظفر في جميع ذلك وانما يجب الدم في الثلاثة فما فوقها
اذا اتحد زمان ومكان لان ذلك مع الاتحاد بعد فعل واحد
والا فكل واحدة مد وان كثرت على ما في النهاية الاخر
قوله وشمل قوله ما لم يتخلل ما لو خلق المحرم راسه الى قوله
ففيه الدم وفي المنج ولو خلق راسه لتخلل حل له خلق
شعر بقية البدن وان لم يتم تخلله الاول اه وفي التخلل
من الشك بسط ذلك فراجع ان اردته **قوله** ولو خلق
راسه مع شعرا في بدنه وكلام فدية واحدة اي بخلاف

ما لو خلقه غير متوال فكل ما بلغ ثلاثا فالكث مع التوالي فدم وما لم
يبلغ الثلاثة مع التوالي ففي كل واحدة مد وان بلغ الا فكل
من **قوله** الثاني القلم اي من قسم دم التخيير والتقدير **قوله**
اي امانة ظفر مباح يساقى محبرة بقوله اما المنكر الى **قوله**
والكلام فيه كاللحام على الخلق اي في الوجود وبعض مد وفي
اثنين او بعضهما مد ان مطلقا عند مررا وان اختار الدم عند
جمع على ما مر في الشعر وفي ثلاثة او بعضها ان اتحد زمان ومكان
دم وكذا ان زاد عليها ولو جمع الاطفار فان اختلف الزمان
او المكان في كل واحد مد وان كثرت ذلك كما مر في الشعر فله حجة
الى الاطالة في ذلك **قوله** الثالث اي من دم التخيير والتقدير
قوله على محرم مغير الخ يساقى في المتن محترضا من قوله
وخرج بالميز غير الى اخر ما ذكره **قوله** واستدامة علق
على قوله ليس اي يحرم ويحب به الدم ليس بعد الاحرام و
استدامة ليس الواقع قبل الاحرام الى مقارنته او ما بعد
وفارق استدامة الطيب يندب الطيب ومثله تليد الراس
قبل الاحرام بخلافه ليس لكن يرد على ذلك عدم حرمة استدامة
طيب الثوب مع انه لا يسق قبله **قوله** وكذا من شعر النازل
عبارة ابن الجاهلان وخرج بالراس الشعر النازل عن حله فلا يحرم
ستره وان كفى تقصير لان التقصير منوط بالشعر والسر بالراس
كل شعر الا اذا كان السرة النازل المذكور على وجه الاحاطة
فيكون كسحر الحجة **قوله** لا ماد اراسفل حولها عبارة الكري
لا البياض وراهها النازل عن الحجة المتصل باخر المحاذي
لشعره الا ان لا يسق من الراس وفي الفتي فان قلت نقلوا

الجماع على ان البياض من الداي حوله ليس من الرأس قلت المراد
بما ورد ما فوق الذير حوله والفرق ان هذا ليس على عظمه
بخلاف ما فوقه اه وفي المنع عن التجموع لو كان على الحرم جرحا
فشد عليها خرقه فان كانت في الرأس لزومه الفدية لانه يمنع
فيه المحيط وغيره اوفي غيره فلا قال بعضهم والمرد بالشد
هنا مجرد اللق فان احتاج لشد جاز مع الفدية والمراد عند خرقه
اما لو شد عليها في غير الرأس حيط وربطه فلا سيما عقد فلا حرمه
ولا فدية **قوله** ودرهم اي لان هذه المذكورات تعد ساترا عرفيا
وقوله وان احتاجه للدواي لان الحاجة تدفع الاسم لا الفدية
قوله ماء ولو كدر اي وان كان ساترا في القتلة وفيه ثم سم
على العاية نعم ان مبادر تخيلا لا يصح الطهارة به با صا رسما
مستافظا هم انه ممتنع **قوله** وتوسد بخو عمامة ويدوان
قصد بها الترك في النهاية والحاشية اما الحاشية فقال
فيها يعد ان تزدد والحاشية انما قد يعتد بالستر به عادة
كالزيبيل لا مرج فيه الا القصد فان فيه خلاف حاله بقصد به
عادة ستر مطلقا كاليد والماء الكدراة واما النهاية فلم يذكر
فيها توسد اليد والاوصعها على راسه وهذه عبارتها وفي
لما يعد ساترا لحيط شده ولم يكن عريضا ومحول كقفة
وصنعها على راسه لا بقصد الستر والا لزمه الفدية ومعلوم
ان القفة لو استرخت على راسه وصارت كالقنوس لم يكن
فيه شيء محرم ويجب الفدية وان لم يقصد سترها فان الشئ
شرط مما ذكر لم يحرم وما غطس فيه ولو كدر وطئ وحش
ريقان ولبي وعسل رقيق وهو دج استعمل به وان مسه

وقصد

وقصد الستر بذلك وتوسد ومادة او عمامة وستره بما لا يلاقيه
كان رفعه بخو عود بدلا او يد غيرهم وان قصد الستر فيما يظهر
اه وليس فيه لغو من توسد اليد والا لوضعا وقد حصل
خو ذلك لان الخصال ولعل المؤلف قلده ومن ثم لم ينسب ذلك
اليها الكودي بل نسب اليه في شرحه الايضاح والعلية والى
شرح الممجة المصغير لشيخ الاسلام ومختصر الايضاح للبكري
قال وما ليد في المنع واستوجه عبد الرزاق وجري في الايضاح
والفتح على الضرر بذلك اذا قصد بها السير وعبادة الخفة
وومنع يدلم يقصد بها الستر بخلاف ما اذا قصد على نزع فيه
اه وبك يعلم ما في نسبة المؤلف لذلك الى الخفة مع تدرده فيها
او بريدية **قوله** وليس محيطا عطف على قوله بستر جزء من
رأسه اي ويجب الفدية بستر جزء من رأسه او بان ليس
محيطا على ما يعتاد فيه ولو قيد بعض أعضائه من وجه
او غير **قوله** ان كان ذكرا اي اما الانثى فلا تمنع عليها الاستر
وجهاها وليس القفاذين لا غير كما مر في محرمات الاحرام
قوله وملبوس قدم الخ قال الكودي اعتمد في الخفة والايضا
ان ما ظهر منه العقب وروس الاصابع يحل مطلقا وما احدث
سترها فقط لا يحل الا مع فقد النعلين انما يشترط ظهور
الكعبين فما فوقها دون ما تحتها وان استترت روس الاصابع
والعقب ثم الذين جوزوا البسه عند فقد النعلين ظاهر كلامهم
انه يجوز وان لم يحتج اليه وجري عليه ابن زياد قال لان اللبس
في الحلة حاجة وفي الاهداد والنهاية لا بد من حاجة خشية
تجسس رجله او خوجرا وكون الخافعة لا يوق به وفي الفتح لا بد

من ادنى حاجة واذا وجد النعل لزمه نزع ما جاز لبيه لغو
 النعل **قوله** اولست قفازا عطف على قوله بستر جزء السابق
 على سترته الانثى ولوامة ووجهها اي يحرم على الانثى ستر
 وجهها وليس قفاز في احد يديها كما مر **قوله** او ستر خفي
 الى عطف على بستر جزء وانما عطف فيما ذكر باولانه عطف
 ذلك بالودية لئلا يتوهم انما لا تجب لو عطف بالواو الا بالجمع
 لكن العطف في ذلك بالواو اجود لان الودية كالحرمه تتعلق
 منها البعضها ومرا الكلام على الخفي مستوفى **قوله** ونحو
 بالخير الخ اي لما مر اذا انما هو من الترفه كالنفس والدهن
 والطيب والجماع ومقدما ته لاحرمه ولا ودية فيه الا مع
 العلم والحد والا خيار **قوله** من العزوف الظاهر التي لا تخفى
 عاين اي علم من له بعض المام بدينه بخلاف اهل العزوف
 بالكلية كبعض المادية فلا عزم لهم اماما هو خفي فيغتنف
 حتى لا يتحاطر لان العوام انما يكفون الخفية لا يعدلوا بها
 مقصود عدم وجوب تعلم ما عليه عينا **قوله** وكذا عقود زار
 بنحو نكاح في المحرمات عن الكردى تفصيل ذلك مل ومرفع
 ذلك من هنا **قوله** ونودي بستر جرحه راسه مرد لك قريب
 عن المنع **قوله** خلا فالشرحي الارشاد وفي الامداد ولو اذخل
 احدا رجليه الى قرار الخف حرم ولزمته الودية وقول
 الصيرى يجوز ولا ودية قال النووي غلط وبالأول صرح
 المتولي والخف به ليس السراويل او القفاز في احد رجليه او
 بديه **قوله** مع اختلاف الزمان والمكان قال في المنع فالمراد
 بالاتحاد وقوع الفعلين على التوالي المعتاد لا الاتحاد الحقيقي

مر ٧

لأنه

الحوافهم كلامه انه حيث توالي الفعل لا تعدد وان اختلف
 الزمان والمكان ثم قال وفي سروج الايضاح والعبارة لان
 علان يظهر ان مراده بالاتحاد المكان ان يكون المكان الثاني
 بحيث ينسب للاول عرفا فمن كسر اللبس وهو سائر نظير
 ان جاوز المكان الذي ابتداء منه وجبت ودية ثانية وهكذا
 ولا يبعد ضبط العرف في ذلك بما قاله الماوردي فيما لو
 ابتداء الا اذا انما شيئا من انه يحزبه ما لم يعد من مكان
 الا ابتداء بحيث لا يسمع الاخر من سماع الاول ومجمله في غير
 تكرار الجماع والالتفات بتعدد ما قاله الامام ان قضى وطل
 في كل الجماع والا فالجميع جماع واحد لا خلاف اي ان لم
 يطل الزمان بينهما عرفا وان اختلف المكان اه ومجمله كما
 يساق في السابغ ايضا في غير الصيد والاشجار وفيما اذا
 لم يتكلم بين الاول والثاني تكفيرا والتعدد مطلقا
قوله فدية واحدة اي لاتحاد الزمان والمكان وهل
 يحرم النزاع الثاني بنيت اعادة اللبس كما يفهمه ما قد مر
 انه يقتصر على الواجب لان ما جاز للمزورة او الحاجة
 بتعدد بقدرها او لا لانه فعله للحاجة وهي اداء السنة
 وسيأتي قبيل المحرم الثامن **قوله** مع اختلاف الزمان
 والمكان الواو بمعنى او اذ الودية يلزم تكررها باختلاف
 واحد منها **قوله** ان كانت لا تسلسل اليه قضيت حرمه
 العقد مع الاكتفاء باللف من غير شد وان كانت الودية واجبة
 بكل منهما لا يحرم ستر الرأس ولو بدون لون وشدة وفي الفتح
 ونودي بستر جرحه راسه وان لم يقعد اذا لفرق فيه بين

المحيط وغيره بخلاف بقية البدن اه قوله بخوراسه لم
 يظهر لي وجهه اذ ما عدا الراس بقية البدن وهو لا يضر فيه
 مجزئ اللقوله اذ قالوا يجوز للرجل ان يلبس بخرقة ولا يحرم في
 بقية البدن الا لبس محيط على المعتاد فيه وليس في الخرقه كذلك
 ثم ظهر لي ان المراد بخوراس وجه المرأة لانه محرم للمرأة كراس
 الذكر **قوله** لكن ان استدام نحو المستر فغذية واحدة اي
 لعدم تكرار اللبس وان قصى بتأخير النزع وفي المني فممن ستر
 راسه وليس المحيط لحاجة قال وحسب زوال العذر وجب
 النزع فويل وان ظن هو العذر ولو على قرب ونزع الغيبض
 من راسه فان استدام فغذية واحدة اه وعادة الايضاح
 مع ستره لانه في الحال واذ لم يجد اذ اراد وجد سراويل لا يتأتى
 الا تواريه جاز راسه ولا فدية واذ لبس ثوبا وجد الا تواريه
 وجب نزع اذ الضرورة تتقدر بقدرها فان اخذ عصي
 ووجبت الفدية ثم قال فان لبس الخف المكعب او المقطوع
 لفقد النعل ثم وجد هكاهنا وجب النزع فان اخذ عصي
 ووجبت الفدية اه وبما تقر به ان قوله وجب النزع
 فور ان زال العذر اي قوله فغذية يشمل ما اذا لبس لحاجة
 مع الفدية لذلك اللبس وما اذا لبس لضرورة مع عدم
 الفدية كلبس السراويل وكما مع عدم الا تواريه لكن الفدية
 في الاول لا أصل للبس وفي الثاني لا يستداحته ولا يلزم
 بالاستداحة في الاول فدية ثانية بل الاثم فقط **قوله**
 واستدال اذ ارعطف على استعارة اي نحو استعارة
 واستدال والواو فيه بمعنى او **قوله** بخلاف الهبة او

بالبه

البس وفي الاله يضم وستره لانه في الحال طوي يسع بغين او نسيه
 او هب له لم يلزمه قوله لما في احتمال الغبن من المشر ولان
 قد لا يجد شيئا عند حلوله الاجل في البس نسيه ولما في الهبة
 من النسيه اه وما ذكره هنا كالايضاح وهو نحو عبارة الامداد
 كالهبة ثم قال وحسب الاذرع انه يجب في السراويل نسيه وفي
 قرص الثمن ما مر في التيمم واقر الاذرع في المني وغيرها والذي
 في التيمم انه يجب ستر الماء نسيه يمتن الى زمن يمكن الوصول
 فيه لحاله عادة والزيادة لا تقدر بالاحل عرفا اه فليكن
 هناك كذلك **قوله** وان فقد النعل كذلك اي حيا وستره
 بصورتها للتقدمة الواجب **قوله** الواجب اي من محرمات الاحرام
 الدهن **قوله** ومراعاة السلام عليه في المحرمات فانه حادثة الى الاطالة
قوله الخامس الطب اي استعماله في بدن او ثوب او هو معنى
 التطيب كما مر في الكلام عليه ثم **قوله** قبل التحلل اي ولو الاول
 لانه يحل به جميع المحرمات الا المعلق بالثاء منها كما مر
قوله وان كان لا يدركه مطر اذ اظهر له ريح اي لان الريح
 فيه تشايع من مخالطة عين بخلاف مجرد ريح لم يشايع ذلك
 كان من طبائرا وطنا فعلق به ريحه فقط كما مر **قوله**
 في ملبوسه متعلق باستعمل **قوله** بخلاف ما لو اوطاه دابته
 طبائرا اي لانه ليست من ملبوسه ولا بد منه فلا يضر وان
 علق بها عينه خلافا للذكر كشيء في جثته انه ياتي فيها هنا
 ما في الصلاة **قوله** وفي بدنة عطف على ملبوسه والواو
 فيه بمعنى او **قوله** وجاهل اي بخلاف ما من وجاهل بقيدهما
 ومراعاة الكلام في ذلك **قوله** ومضى عطف على قوله السابق

الخ

بخلاف ناس اي وخلاف المذكور **قوله** كما قاله ابن الجال اي وان لم
 ينزع فورا مع القدرة لزمته فيه الاستدامة وهي غير فدية الفاعل
 كما يأتي قال ابن الجال لكن محله اي كون القدرة على المك
 حيث لا اختيار للمفعول به نظير ما في المخلوق وقاله في المخلوق
 انه لو سكت فلكم كذلك اي فالقدرة عليه لان الشعر امانة
 في يده فمضى ترك الدفع مع قدرته عليه فمن وعلى الفاعل
 الاثم فقط ومحل تعديم المباشرة حيث لم يعد النفع على الامر
 او الساكن كما هنا به بالمعنى ومرد ذلك ايضا في المخلوق **قوله**
 وينقل طبيب احرام اي ويرى في سنن الاحرام بسطه **قوله** من
 احدهما اي البدن والثوب **قوله** مع الشروط السابقة اي
 مع العلم والعمد والاختيار والعلم بان المسوس طبيا يعلق
قوله بان نزع ثوبه قال في الامداد لان ذلك استيناف
 ليس بطبيب بخلاف النقل الى محل من البدن لانه قد يكون
 مع انصاف **قوله** تدفعه فورا فلا يثمة قال في الاحد الا كما
 رجمه في الجمع وفيه خلافا لما في تبعنا للغزالي وامامه
قوله حرم اي حرم ليس الثوب وشرب الماء اللذيث
 عبق بمعاين الدخان **قوله** بسبب توان من قادر الى
 قوله لتقصيره اي مع وجوبها على الملقى ايضا بخلاف من
 قدر على دفع التطيب او الخلق من اصله ولم يدفعه القدرة
 عليه فقط كما مر في فرق بين من قصص بالتواني بعد
 الالتا وبين من قصص بدفع التطيب من اصله لان الاول
 قصص بعد ان وجبت القدرة على الفاعل فكان عليه ثابته
 باستدامة نحو الطبيب والثاني قصصه دفع الملبس القدرة

اي قوله
 من اصلها فكل انت القدرة عليه لعود النفع عليه مع تقصيره
 من اول الامر **قوله** وقدرته اي مع قدرته **قوله** لتقصيره اي لا يملك
 قوله كما في الحاشية قال فيها قيل ينبغي ان لا يجوز
 ان لا يتولا بنفسه اذا قدر على ازالته بغيره فورا على وجه
 لا ضرر فيه عليه لانه مباشرة للطبيب مع امكان الاحتراز عنه
 فمنع كما اذا اراد استعماله ويرد بان المستمع مباشرة فيها نوع
 توفده ولو بوجه وهذا لا توفده فيه البتة اذا ازالته ترك له
 والترك لا يعطى حكم الفعل اذا اختلف مدركهما ويختلف كما تقر
 وبهذا يعلم ان ازالته بغير من اذا امكن اولها من اجل لا وجبة
 وبحث الاسوي وتبعوه ان لمن كبرته وهي محرم ان تستعمل
 قليل قسط او اظفار كالمعقولة بالاولى اذا المعتد به عليها
 ازالة الطبيب عند الشروع فيها بخلاف الاحرام فلا يجب عند
 الشروع فيه **قوله** قد هما اي الازالة لان الطهر بالماء له بدل
 بخلاف ازالة الطبيب واعتقده له مدة الطهر تحصيل المصلحة
 الواجبين ولو توقفت ازالة الطبيب على نحو ما يرون ولم
 يحده وجب فيه ما في الماء في التيمم من تحصيله من حد
 الغوث ان جوزه او من حد القرب ان علمه فانه **قوله**
 قال في الفتح هل يأتي فيه حمل الطبيب في الامتعة ما في حمل المصنوع
 من التقييل او يفرق بان المخطم غير هنا من الاناطة
 بالعرف كل محمل والثاني اقرب به واستظهر ابن الجال
 قوله على المنقول وفي الامداد على المعتد وان نظره
 الصيخان بانه لا يعد طبيا وبحث الاذرع ان حمل الغارة

المشققة والقارورة المفتوحة لمجرد النقل لا يضر وليس بعيد
 ان لم يشد هما في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا بعد عن فاعطيت
 قطعاً وعليه فيحق ما الحائز المفتوح والخزقة العنق الشدود
 اه وفي الفتح ولا يضر سم نحو مسك من غير مس ولا حصة الا دن
 لوزق به شيء من عينه او حمله بيد اذ الذي يظهر الحاقها بجلوسه
 ما لم يقصد به مجرد النقل كما يفهمه كلام الاذري **قوله** للمبوع
 ودهن اي وطييب وكذا آله ولو للتشري لكن قال الجرجاني
 يكره ثراؤها قال في الامداد ويوجد بانها بالعدد تتأهل
 للفراس **قوله** السادس فعل مقدمات الجماع ومرة المحرمات
 الكلام فيه **قوله** السابع الوطى بعد الجماع الاول المغسل وحله
 وحله الثامن وهو الجماع بين التخللين واحد **قوله** بتكرار
 الجماع الى اي مزيد التغليب في امره **قوله** بخلاف سائر المتفقا
 اي وكذا الخلق والقل ومقدمات الجماع فلا تتكرر الا ان اختلف
 زمن او مكان الثاني عن زمن الاول او مكانه **قوله** فيشرط فيها
 اي يشترط لعدم تعدد الغذية فيها امران اتحاد الزمان والمكان
 وعدم تداخل تكثير بين الاول والثاني **قوله** لا يتخلل تلوذري
 معه فلا يتجدد بل يتعد **قوله** وان كملت الغذية في الثلاث
 اي لو اقتصر عليها وكذا ان مراد عليها **قوله** او نوح
 استمتاع على خلق اي فيتداخل الاستمتاع من ليس
 وطييب ودهن ومقدمات جماع **قوله** كل من قبيص عبارة الامداد
 كما لو اكل قبيصاً وعمامة وسراويل وحفا او كور ليس القبيص
 او طيب بدنه وثوبه او طيب بمسك وطييب اخرا وادهن

فدراسة

فدراسة وحيتته او تكررت منه جباشرة بشهوة وكس ثوب طيب
 وطلو راسه بطيب ستره فكيفه جزء واحد لا اتحاد الفعل وشعره
 الطيب اي الثوب طيبا طلي به راسه وجري الحاي على التعداد
 في ليس الطيب تبعاً للرافع من عيب **قوله** لكل نوع اي
 في غير الثوب الطيب قال الكندي فيندرج فدية الطيب
 في فدية اللبس اي او الساتر في نحو الراس ولا يبعد ولان الطيب
 تابع للستر المقص بالذات ومن ثم لو اجتمع للطيب كان
 مكان به شجرة واجتاحت للطيب فسترها بطيب تعددت
 الغذية كما يفهم ذلك من الاعاب وشرح المختصر بعد الروي
 اي لان الطيب ح مقصود لا تابع وشرح المختصر **قوله**
 وجعل قضا الوطى اخر اي فالد ار على قضاء الوطى في حيث حصل
 عد ما بعد جماعا اخر والا فلا تعدد مع تواميل الافعال
قوله او معه اشار بذلك الى ان الباء في با اتحاد للسببية
 او المعية **قوله** بان تقع تلك الافعال على التوالي ومرضا
 قبل الدهن **قوله** كما يسته في الاهل اي الامداد قال
 فيه لانها وجبت بلبس القبيص او لا وكذا ليس قبيص فوق
 قبيص منه عليهما المحب الطيري وحكي الاتفاق فيهما
 ومن العلة يواخذان العمامة والقبيص الثاني لم يستتر بها
 شيء اخر لم يستتر بالاول والاعتدات ان لم يتجدد الزمن كما لو لبس
 سراويل ثم قبيصاً لم يجرى ستر بالثاني لم يحصل بالاول
 بخلاف ما لو عكس لانه باللبس القبيص ستر محل السر ويل بالمحيط
 ووجبت فيه الغذية فلا تتكرر بساير اخر مع بقا الاول
 كما لو لبس قبيصاً فوق قبيص منه عليه المحب اعلم قال

بطه

الاسوي وهو متجه اه وقد يقال لما ليس السراويل تحت القميص
 حصل به ستر لم يحصل بالاول لان الاول يحيط بجميع البدن
 والثاني احاط باعضاء مخصوصة وكان هذا هو مستند
 الاسعاد حيث جزم بانته لافرق في وجوب الغديّة بين
 البدانة بالقميص او السراويل وواقع ان السراويل اذا اطالت
 على الثوب وجبت فيه الغديّة لمصلحة ستر حقيقى به لم
 يحصل بالاول ولا فرق بين ان يلبس فوق ما تحب فيه الغديّة
 او لا فلو التفت برأيه ثم ليس قميصا وجبت الغديّة **قوله**
 ولا يركد انه في اوله ليس السراويل يستتر به من القدمين
 ما ليس مشورا بالقميص لانهم ليس لبسا على الوجه نعم
 كثير ما يرتفع القميص عند ليس السراويل او ينحني الرمح
 فيكون تعدد السراويل سائر غير ماسترة القميص و
 هو كالصنوبري وفي التعدد به حرج شديد **قوله** وباتحالا
 مكان عرفا عطف على قوله للمار باتحاد زمان **قوله** حيث لا
 يكون يتخلل تكفيوا اشار الى ان بشرط عدم تعدد الغديّة ان يتجدد
 الزمان والمكان وان لا يتخلل تكفي بين الاول والثاني
قوله مطلقا اي اتحاد الزمان والمكان او لم يتجدد **قوله**
 وان نوى بالكفارة المستقبل ايضا قال في الامداد على الوجه
 وان جوزه في تقديم الكفارة على الحنث لا نفقدا السبب ثم
 لا هنا وحاصلا ان دماء مخطورة الاحرام لا تتداخل
 غالبا فدماء ما يقال بل مثله كالقميد او نحوه كالا سحر لا تدخل
 مطلقا اذ النظر فيها للماثلة او نحوها بنا في الدخول حتى لو
 ارسل كلبا او سمما فقتل صبيودا معا تعددت بعدد هاهنا وكذا

الجماع

الجماع لا تدخل فيه وان نوى في الاول بدنة او شاة ان كان
 بعد التحلل الاول وفي كل ما بعد شاة لزيد التغليب فيه ولا اختلا
 واجبهما في بعض الصور ومجمله ان قمينا بكل وطرا مروت
 ايضا ان دم مقدما منه يندرج فيه تعددت عليه او تاخرت
 وان كانت غير الثلاثة المذكورة فان تحلل بينهما تكفي فلا تدخل
 مطلقا وان نوى بالكفارة عن الماضي والمستقبل كما مر
 وان لم يتخلل تكفي فان اختلف النوع كالحلق ودهن وقلم وطيب
 تعددت مطلقا ما لم يتجدد الفعل في استمتاع لا في حلق وقلم
 وقتل وصيد وقطع سحر بل في استمتاع كان ليس نوبا
 دهنيا طبيبا او باشر بشهوة عند الجماع فغديّة واحدة
 كما مر عن الكردى فنبه له **قوله** من انه لو ستر
 راسه بالخوبرد واحتاج لكشفه لغسل جنابة او لم يجز
 في الوضوء بان لم يحكه الا يكشف بعضه فلا تعدد بذلك وان
 اختلف الزمان والمكان اخذ من قوله لو فقد الا اذا رحل له
 ليس السراويل ولا دم عليه ووجهه بان الاصل في مباشر
 الجائز في الضمان فان قلت قد جوزوا اللبس بالخبر ومنه من
 مع الدم قلت ذلك توفيق حفظ للنفس وليس فيه شيء منها وانما
 وانما هو الاجل تحصيل الواجب المتوقفة عليه صحة وهو في نفسه
 بستر العورة اشبه وبه يعلم ان شرط عدم التعدد ان لا يكشف الا
 ما توقفت صحة وهو في نفسه عليه اه ونظر فيه عبد الرؤوف بان الواجب
 المكروه عليه انما كشف الرأس للغسل والمسح لا اللبس الذي اقتضاه دوام
 الضرورة فهو كما لو كرر ازالة شعره لدوام الدين الجماع الترفه
 في كل منهما وان كانت الازالة متلافي واما عدم الدم في ليس السراويل

فان اتحد النوع في
 ترفه غير جماع ولم
 يتخلل تكفي واتحد
 زمان ومكان
 فلا تعدد

عند فقد الأذن فخرج عن الغناس فلا يغاس عليه وأما عدم الغدة
فيه إزالة الشعر من العين فلا بد كالمقابل المهدر **أه** وأجاب
عنه العلامة ابن الجلال بأن ذلك الكشف المسمى عليه شرعا منير
اللبس بعد الاستدامة للبس الأول فهو وإن كان ليكافئ ثانيا فهو
مستدام حكما ولا يغد بالاستدامة فلا حقيقة ما هو في حكمها
والفرق بينه وبين ما لو كرر إزالة الشعر لدوام الأيدى الله يمكن
زوال الأيدى بغير إزالة الشعر بل بجوع غسله وفيه بخلاف ما نحن فيه
سبحان من يكثر منه الأفعال مع النظر إلى أن المشقة تجلب التيسر
والأمر إذا شاع هذا كله بالنسبة إلى الغسل أما بالنسبة للوقت
وإن كان الجواب المذكور فيه وجه إلا أن الوجه فيه ما قاله
عبد الرؤف إذا يكنه إذا حاله بده أو أصبعه من تحت الساتر إلى الرأس
وإن أراد تحصيل السنة على الوجه على الساتر فلا ضرورة إلى كشفه وإن
احتاج إلى الكشف فهو نادر **وبه يعلم** أنه توسط بين المقامين وبه
يحصل الجمع بينهما **هـ** وأنت إذا لم تعين النظر في كشف الرأس
كله لغسل الجنابة نادر إذا لم يضي على بعض الرأس أنه يح
شيان ولم يجنب في مدة إحرامه أو بعضه لمح الرأس بحد بعيد
عن الضرورة **و** بما حل إذا الرأس لا بد أن يبقى منه شيء غير مستور
بنحو العمامة فليكن في مسح ذلك الظاهر ولين قلنا أنه قد يعجز الساتر
فما أسهل إذا حال نحو أصبعه تحت الساتر ويمسح به ما وصله من
الرأس فكشف الرأس لغسل الجنابة نادر وكشف بعضه لمسح أو بعضه
حالات أخر ضرورة كفي النوم ومصا دمة الرأس شيء وعند
ركوب المسافر ونزوله وغير ذلك فيزول به الساتر كله أو بعضه
وما أصعب وأشد مله زمة سر الرأس كله في جميع مدة الأحرام

بل ربما لا يمكن أبدا كما يعلم ذلك من مآرسته لا سيما مع السفر ولوقلنا
بتعد إذا العذية يستمر ما الكشف كله أو بعضه للزمتة فديات لا
تخصي وفيه من الخروج ما ما به محاسن الشرعية وإن وجد في مذهب
الشافعي ما ينفي هذا الخروج عنه والأصل في ذلك ما كان فقولنا العلامة
الكردى عن الخطاب المالكي أنه إذا فعل موجبات العذية بأن لبس
وتعطيت وحلق وقلم وأزال الوسخ وقتل القمل فإنه كان ذلك وقت
واحد أو متقارب فذرية واحدة وكذا يتحد أن كانت نية أن
يفعل جميع ما يحتاج إليه من موجبات العذية وكذا يتحد أن نوى
التكرار وهو أن يلبس مثلا كعذر فيزوله العذر فيخرج وينوي عند
خلعه أنه إذا عاد الممن عاد إلى اللباس أو يتداوى به أو فيه شيء
وينوي أنه كلما احتاج إلى الدواء فعله ومحل النية من حيث ليس
للعذر إلى حين نزعها أما من لبس ثوبا ثم نزعها ليلبس غيره أو نزع
ثوبه عند النوم ليلبس إذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد
في العرف ولا يضر تفرقة المحس وصرح في الدونة بأن فيه ذرية
واحدة **هـ** ثم رأيت علماء دار الهجرة النور السامعي ذكر في الفتاوى
ما يؤكد كلام الشيخ عبد الرؤف من حيث المذهب حيث قال ومن الشك
أن ستر بعض الرأس ولو قدر سجة على ما سبق كسر كله فمن ستر رأسه
لضرورة لعمامة مثلا وصار يحتج بالكشف بعضه عن مسحة
في الوضوء وعند السجود في الصلاة والستر الحاصل بعد ذلك
مقتصر بحد الغد على القول الآخر كما يقتضيه إطلاقهم
إذا ستر الحاصل بعد الكشف الذي دعيت إليه استتاج آخر بعد
الجلس أو طول الزمان بينهما فيجتمع في اليوم الواحد عدة مسام
وعاد فن السلق مع عدم خلق زمانهم **و** مثل هذه الضرورة في حق

ذلك ولم ار من ينه عليه والمشقة تجلب التيسر والله اعلم اهـ وبمثل
ستر الرأس يقال في سائر بقية البدن اذ يحرم ستر البدن كله وبعضه
ولو نحو اصبغ بمحيط فاذا انكشف بعض ذلك ثم اعاده وجبت فدية
اخذ الا انه استتمتع اخذ على قياس ما سبق عند التمسك في الرأس
ولا اظن هذا مراد الا ان من لبس المحيط الحاجة لا شك انه يكتنع عورة
عند قضاء الحاجة في كل يوم مرارا ولو كان ذلك موجب لتعدد الفدية
لكان فيه من الخرج ما لا يطيقه احد وكانوا ينفهون عليه وذلك
صريح او لا صريح ان كشف العورة لعقها الحاجة واعادة المحيط
عليها بعد قضائها غير موجب لتعدد الفدية فيقاس بذلك كل كشف
منزوي ان لا يضر اعادة الساتر او المحيط بعده ولا يوجب فدية
اخرى ومن ذلك ما لو كشف راسه لخوض جنابة او غسل بجاسة
كان دمي راسه لخوض دواء عليه استتكت الحاجة اليه ونحو
ذلك من كل ما دعت الضرورة الى كشف البدن او بعضه بسببه
او الى كشف الرأس او بعضه اليه وبالاولى ما انكشف بغير اختيار
كان كشف الخلع بعض بدنه او طهرت سائر راسه او بعضه
او صدمته نحو شجرة فانكشف ما ذكر فيها وانكشف بفعله غير
الاختيار كما انكشف ذلك وهو نائم او يركوب نحو بغير انزوله
منه ويفرق بين جميع ما ذكر وبين ما ذكر عبد الروق من حلق
الشعر ثانيا لدوام الايدان المستور ثانيا هنا هو نفس المستور الاول
والحلق ثانيا هو غير الاول نعم الضرورة في جميع ما ذكر انما هي في خلع
الساتر والمحيط واما اعادة الستر والمحيط بعد فدية ضرورية فيجب
هو الحاجة كما نبت اذ لبس الماسم الا ان يقال لما كان الخلع المذكور
ضروريا وكان يلزم عليه اما مصابرة المهن ونحوه بترك لبس الك

التخلل

التخلل او اعادة الساتر بعد كل خلع والتكفير لكل لبس وكان ذلك مما
لا يطابق ومن الخرج الذي لم ترد مثله الشريعة المحمدية كان اعادته
اللبس او الساتر للضرورة فصاوي لبس السراويل وازالة الشعر من
العين والظفر المنكسر في ان كلا يجوز في الضرورة لما في كل من المشقة
التي لا تطاق فكل ان الصبر على الظفر المنكسر والشعر من العين وترك لبس
السراويل مما لا يطابق فذلك الصبر على المهن بلا لبس او التكفير
لاعادة كل لبس مما لا يطابق فيجوز كل بلا فدية للضرورة بخلاف
ما لا يكثر فيه الموجب للفدية من نحو حلق اذن من فدية ضرورية
فيه اذ اخراج فدية او فدينين مثله ما يطابق ولا يخرج فيه وهذا
على سبيل المذاكرة واما مذهب الشافعي فليس ما قولنا ما هنا
طابق المنقوله او اجابته الائمة المعتزلة من فالعامة عليه والسلك
عزيزة المنقول جدد والله اعلم **قوله** تثبت **قوله** هو لغة الا يقال
وعرفا عنوان العت الا حق بحيث يعلم من الكلام السابق الجمال
ولعل هذا باب التمهيد في وقت الدماء الواجبة الى اداء الدعاء المنذرة
فتران وقتها وقت الاضحية وانها تقوت بخروج ذلك الوقت
قوله من حيان وجوبها اي كالنفاق من العزم في التمتع ومجاورة
الميتات وبغوات ليلة الخمر في مبيت مزدلفة وايام التشريق
في مبيت منى ورمية وبالا حرام في الغزاة ويفعل المنيهي عنه
كجماع ولبس وطيب وقتل وصيد **قوله** والا ففضل فيما يجب
فيما في كبح اي حيث لا تغدك والا وجب ذبحه بعد سببه **قوله**
في الحرم كما يأتي قريبا **قوله** غير دم الا حصارا ما هو فترانه
لا يجب كونه في الحرم بل حيث احصر او في الحرم وهو افضل
ومر عن البلقيني انه لا يجوز ذبحه الا في الحرم وهو افضل

قوله

وموعن البلعني انه لا يجوز ذبح الا في الحرم ان قدر عليه قوله
 يوم النحر يعني اي اقتداء به صلى الله عليه وسلم قوله وقت الاضحية
 في دم التمتع وقضائها وانما يدخل بطلوع الشمس ويحصى قدر صلاة ركعتين
 وخطبتين والا فضل ان يذبح عقب رمي جمرة العقبة يوم النحر قبل الحلق
 قوله انجاز السبب اي كالتمتع والقذان وقوله او عذر فيه
 اي كجا وزه اي على المنفقات جاهله به قوله ان يحله فوراً اي
 على القلعة ان كل ما بعد به يجب المبادر به فوراً كما قالوا ويمن
 فوفه بعض العراقيين بعد ما انما يجب قضاءه فوراً وهو من
 جميع زمته اي لا مال له منه من كل ضرره في كل وقت
 واداءه في سنة واحدة وكسب لقوت من يجب موثقه عليه قوله ان
 يذبحه بالزمن اي لا يذبحه على محل المعتمر قوله وتكرم كل من
 قال في الاضحية فزع وقال الشافعي رحمه الله تعالى الحرم كله من حيث
 نحر منه اجزاء في الحج والعمرة ولكن السنة في الحج ان يذبح في
 موضع تحلل الا قوله اهد السبع اي لا يتباع قوله للحرم عبارة للمنع
 في قوله من قصد مكة حاجاً او معتمراً ظاهر انه لا يمين له ان يذبح في
 سوق لعرفة وعليه فينبغي ان المراد بمكة جميع الحرم وقوله حاجاً
 او معتمراً العمل بالتقييد به بذلك لا جلي قوله سنة مؤكدة والوقوف في
 نس سوق لقاصد مكة ولو لم يغير نسك في قوله ويشعر من
 قوله والا فضل من محل خروجه اي لا يتباع قوله ان
 يشعر الا شعاع هو الا علام اي ليحرم من ذهابها هدي ولا
 يتعريض لها قوله بان يضرب بخلافه اي لا قال في المنع
 ويتشكى من كونه في اليمن ما لو اهدا بد نيتين مقر ونيتين في جبل
 واحد والسنة ان يشعر احدهما في الضفة اليمنى والا خذ اليسر

قوله

يشاهد

يشاهد ومن فرجحت الزكري وغيره انه لو كان الايسر طول اشعره
 في اليمن ايضاً ويحت غيره انه لو قرئ ثلاثه تجل اشعره الا وسطه
 اليمنى مطلقاً وانما لم يكن منهياً عنه مع انه مثله لان اخباراً واحدة
 واخباراً السبع عامة فتولدت تلك وظاهر ان المراد باليمن والايسر
 في حق الدواب نظراً لما في الادي وقضية كلامهم انه لا فرق في
 ذاب الاسعار بين البعيد والغريب وقيل ينبغي التفصيل بين قرب
 المسافة كما لا ينفصل عنه لانه صلى الله عليه وسلم فعله منها وبعيدها
 جداً فلا يفعلها لانه لا يخشى منه ثلث للحيوان او موضعاً وقد
 يجاب بان خشية ذلك عند الخاش للخرج والمراد ان يخرج
 اذ في جرح بحيث تلوث صفحة سامية بكدمه ولو قليلاً وهذا
 لا يخشى منه فان فر من خشية ذلك لخر او برد اخر اشعاره قوله
 وشفة محله اي ويشعر صفحة اليمن من محل السام لو كان فيهما
 لاسام له من ابل لاسام له وبقر قوله ثم يذبحها بغليين هو
 احد وجهين في تقديم الاسعار على التقليد وثبت في صحيح مسلم
 عن عمر والثاني يقدم التقليد على الاسعار ونص عليه الشافعي
 وثبت ذلك من فعل ابن عمر قال في الاضحية وهو قريب واذا
 اشعرها وقلدها لم تضرب بذلك هدياً واجباً على المذبح الصحيح
 المشهور كما لو كتب الوقف على باب داره لم تضربه وقوله
 ويحرم اشعارها اي لا يذبحها من عيفة واستظهره في متن المختصر
 وقال في المنع وهو ظاهر قوله وان يذبح المعتمر هدي اي المنطوع
 به والمنذور ولو بالجعل وقوله عقب حربة قال في المنع ومقتضى كلام
 النعمه ان من ساق هدياً في حربة ليدبجه عقب تحلله لا يجب
 تاخير يوم النحر وما بعده وقله الاسوي ونقله الزكري عن بعض

مناسك الطهيرة لما صح من غيره على الله عليه وسلم هديه في عمره القضا
 عند انقضائه سعيدة وكانت في ذي القعدة اتفاقا وللشقة في الهدي
 على من اعتمر في محرم مثله الى مجيء وقت الحرام ووجه معنى ودلالة
 لكن اطلاقه بامارة اه وكذا انظر فيما في التمام في النهاية والاسنا
 واهما وفي الخفة وفيه ما فيه وفي المنع وبحث غيره اي الاستوي
 ان ما ساقه غير المحرم لا يختص بزمان وان ما عيّن له من هدي
 غير وقت الاضحية لم يتعين له وقت وكل ما هم يابى ذلك كله
 انضم اه لكن اقره في الخفة فيها ومرجى الثانية قوله ان لم يكن
 متعاضدا لا فوقت ضحية اي الهدي الملتصق به والمندور
 لان السلام فيه لا فيما وجب بترك واجب او فعل محرم اما
 ذلك فهو ان وقته يدخل بفعل اسبابه على ما قربنا ومن ذلك
 دم التمتع فندخل بفراغ التمتع من عمرته والوقت قبل الاحرام بالجماع
 مراد الواجب المالى بحوزة تقديمه على احد سببه بعد وجود الاول
 قوله كغير المعتمر اي فوقت ذبح هديه المتطوع به والمندور
 وقت الاضحية بل وكذا اهدي المعتمر كما مر فيه من الخلاف عن
 الاستوي وغيره **قوله** ولو معينا عما في الذمة اي بان نذر
 هديا في ذمته ثم عيّن لذلك شاة كان قاله جعلت هذه الشاة
 عما نذرت من الهدي **قوله** كان اداء عنه اي عن العام الذي
 فعله فيه لا عن المامني **قوله** فعل به ما شئت من اكل وبيع
 وغيرهما اي يجوز به بالتلف عن كونه هديا مع بقائه على ملكه
 بخلاف ما لو بلغ الحرم وذبحه بنية الهدي فتمتنع ببيعه ولو
 لحاله لا تمتناعه في الهدي كالاضحية ولو نفل **قوله** الاكل
 لكن يجب التقيد منه بما رفع عليه الاسم على ما مر في الاضحية



في دم التمتع **قوله** ويجب ذبح المعزتين ابتداء وجعل قاله في المنع
 وفيه اجماله يحتاج لتفصيل وتفصيل وبيانها اما ان تكون معينة
 بنذر او جعل ابتداء او عما في الذمة فتعيب الاول بعيب
 يمنع التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر وكان قبل تمكنه من
 ذبحها لا يمنع الا جزاء ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب
 العيب كما لا يلزمه شيء لو تلفت فان ذبحها قبل الوقت تصدق
 بالحرم ولا ياكل منه شيء لتفويتها ما التزمه ويتصدق ببقيتها
 دراهم ولا يلزمه ان يهرج بها اضحية اخرى اذ مثل المعيبة
 لا تجزي اضحية اي ولا هديا ما تعيبها بعد التمكن من ذبحها فيمنع
 الاجزاء المتقصرة بتأخير ذبحها ولا تأنها من صفاته عالم بلذبح واجب
 عليها ذبحها والتصدق بجمعها لا التزامه ذلك لهذه الجملة ولا
 يأكل منه لما مر وذبح بدلهما سليما **واما** تعيب الثانية
 ولو مع الذبح فيبطل به التحيين وله التفرغ فيها وما في ذمته
 باق فعليه اخراجه وان كان ما عينه افضل منه ولم يبين
 المصم حكم تلفها وحاصره **قوله** ان المندور ولو حكم بالمعينة
 من اضحية او هدي امانة في يد الناذر عالم يتمكن من ذبحها وان
 تلفها لزمه الاكثر من قيمتها يوم التلف وقيمة مثلها
 يوم النحر لانه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فوتهما وبه فادرت
 ائتلاف الاجنبى فان زادت القيمة على مثلها اشترا كريمة
 وهو افضل او مثلها واخذ بالزائد اخرى ان وفي والترتب
 الحكم كما ياتي في ائتلاف الاجنبى والتصدق بجميع الزائد
 الذي لا يفي ويبدله سنة وانما لم يجب كالاصل لانه قد ائت

ببذله الواجب كاملا وان ذبحها قبل الوقت لزمه التصدقة
بجميعها وذبح مثلها في الوقت فان اذبحها اجنبيا فممنها بالقيمة
ويشتري بها مثلها فان تعذر فذون الجدة فان تعذر
فنبسح بدنه فان تعذر فلم وان لم يكن من جنس المذورة فان
تعذر تصدق بالدم للمصور ولو ذبحها اجنبيا قبل الوقت وجب
التصدق بلحمها على الاوجه ولزمه الارش يشتري به الضحية ان امكن
والا فلكما من اما الضحية عما لزمه فمضمونها النار فان اذبحها اجنبيا
بقي الاصل في ذنبه وغرم المتلف البذل ولو ذبح المعية بالنذر ان اذبح
او عياني لزمه فضولي في الوقت فان اخذ الناذر اللحم وفقره وقع
الموقع وعلى الفضولي الارش ومعه فله كالاصل وان ذبح اجنبيا تعذر
استرداده لزمه قيمتها عند ذبحها ولو ضللت المذورة بغيره منه
بان كان قبل الوقت او بعد وقبل التمكن لم يضمنها كمن طلبها حيث
لا مؤنة فيه وان جلدتها بعد لزمه على النور ذبحها قصدا متى قصر
حتى ضللت بان اخر الذبح الى معنى جميع ايام التشريق بلا عذر
طلبها ولو بمؤنة وذبح بدنها قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجد
الا بعد ثم اذ او جلدتها ذبحها ايضم فريغ لو قال جعلت هذا ضحية
او هديا او على ان اضحي بها او اهديها او على ان الصدقة بهذه المال
او الدار تعين ذلك وان لم يقل لله تعالى وزاله ملكه وفارق مذبح
عنت عبد بعينه فانه وان عين عنته لكن لا يزوله عنه الا بالعنت
بان الملك فيه لا ينتقل بل ينفك عن الملك بالكلية وفيما ذكر
ينتقل الى المسكين كما ياتي ولهذا التلويح وجب تحصيل بدله بخلاف
العبد لانه المستحق للعنت وقد تلفوا مستحقوا ما ذكر باقون
ولا يؤثر فيه ذلك ولو عين خولثا او عبد عما التزمه في ذمته

عن

عن الضحية او عنت بعينها او غيرها مما لا يصلح للضحية والعنت كذا
عما التزم التصديق به بنذر او غير لم يتعين لان تعيين كل منهما
عما في الذمة ضعيف واذا اجمعت بينا ضعف العني كلام
المنح **تنبه** لا تجب الا الضحية والهدي الا بلفظ مشعر
بالنذر كغيرهما من ساير القرب لا يحرم النية ومن ضيع النذر قوله
قوله الضحية او هدي قال في التحفة ولا يحتاج مع قوله هدي
الضحية او هدي النية لا يصح فيه بل لا عبرة بنية خلافة لان
صريح فمات في مال العامة من قولهم هذه الضحية جاهدين ما
يتوهم على ذلك وان قصدوا الاخبار بغيره منه مذورة او
وجرا عليه الرمي وغيره لكن قال السيد عمر محله ما لم يقصد الاجتناب
والا فلا نصير نذرا بل ذلك وهو وجوبه من حيث المعنى او
يتعين اعتماده ان لم يخالف المنقول لا يتم شرطوا في الصريح
قصد اللفظ وان لم يقصد المعنى اي الا بلفظ وقالوا في ملا وت
المأزلة واللاعب انه يقع وان لم يقصد المعنى اي الا بلفظ عليه
فليس قصد الاخبار قصدا ان قصد اللعب لا يعد صارفا فلذا
قصد الاخبار لان كلامها لا يصلح صارفا بجامع عدم اشتراط اللفظ
في كل واحد وجعلوا نحو يا طالق في طلعت من رباط صارفا لان الزينة
وامحة فيما اراده من حلها من الرباط والعزيمة وهي الاستعداد
بالاخبار ويحتمل انه احابه بالاشتيا بخلاف من قال هو طالق
على عاصي يد و اشار اليها لانه استعمال اللفظ الطلاق في معناه وانما
لم يقع لانه اوقعه على من لا يقع عليه الطلاق نعم قالوا في الصريح
انه لا يحتاج للنية قال في التحفة يقع الطلاق بلا نية لا يقع الطلاق
من العار فعد نور لفظه فلا ينافي فيه ما ياتي انه يشترط قصد لفظ

الغيا

التي لا يتحقق

الطلاق معناه اي بان يعلم ان هذا الذنبا موضوعا لحرمة وان لم يقصد به

كما قاله ب ج فلا يكون قصد جرو فيه فقط كان لقننه اعني لا يعرف
مدلوله الخ وانت جدير ان غالب العامة لا يعرفون ان لفظ
هذه الصيغة صيغة نذر ومن لا يعرف انها صيغة نذر
لا يكون ذلك نذرا في حقه كما هو مخرج كلام الحق في كلامه
وغيرها ويجعل ما قد مر فيها على العارفين مدلوله اللفظي ولعل
هذا مما ينبغي التوقف ولا الخلاف فيه والله اعلم **قوله**
وعن من ما قلناه به عبارة الا يضاح مع شرعه من الخالك وان كان
واجبا لم يزل ذلك في حقه قال واذا اذبحه عنس النعل التي قلدها
في دمه ومزب بها سنامه والا يقلد من تلويثه اي تلويث
سنامه بشئ من دمه باي طريق امكن وتركه على قوله منس
على قوله اي المهدى البحث على الاصح بل يجوز عملا بالقدسية
ولا يجوز للمهدى ولا لاحد من اهل قافلته الا غنيا ولا الفقرا
الاكل منه ومحل ما ذكر اذا كان ثمرا فقرا ان توقع مجيهم اما
لو تيقن الا مسالكين ثم وان لا قافلة تأتي قبل تلف اللحم
وقدر على نقله فيكرمه نقله الى موضع آخر هذا محصل ما
في المتن **قوله** قبل ان يبلغ محله اي الحرم **قوله** خاتم
هو لغة ما يختم به الشئ وعرفا اسم لحمه من اللحم يجعل اخر لما قبلها
قوله تسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم اعلم ان زيارة
صلى الله عليه وسلم مطلوبة ومستحبة وقيل واجبة بالكتاب
والسنن والقياس والاجماع اما الكتاب فلعله تعالى ولو انهم
اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
ولا فرق بين المحي اليه صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد مماته
لان حقيقته قبل ما صح ان الموت استمعون

ما نقل

ما يقال لهم ويا نساء ابراهيم وندعو الله خيرا حيا في خيركم فاذا
مت كانت وفاتي خيركم تعرفون على اعمالكم فان رايت خيرا حمدت الله
وان رايت غير ذلك استغفرتة اي لكم وحيث اراكم تعملون تعرفون
على اقادكم وعشائركم من الاموات فاذا واخيرا استغفروا وان كان
غير ذلك قالوا اللهم المصهم ان يعملوا بطاعتك وغير ذلك وحيث
العبي الذي تعلقته ارباب المذاهب بالاستحسان قال جاء اعرابي
الى قبره صلى الله عليه وسلم فقال ان الله انزل عليك كتابا صادقا فقال
فيه ولوا انهم اذ ظلموا انفسهم الاية وقد حثتكم مستغفرا من ذنبي
مستغفرا بك الى ربك واشتاد يا خير من دفنت في التراب
اعظمه في الابيات الشهيرة ثم انصرف قال العبي فرايت
صلى الله عليه وسلم في النوم فقال يا عتي الحف اعرابي فبشره
بان الله قد غفر له فبشعته فلم اجده وسدد بلال رجله من
الشام لزيارته صلى الله عليه وسلم وعنده ذلك مقال يحصى من زمن
الصحابه الى الان ولقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله الاية وفيه صادق بالجموع الى حيا وميتا واما السنة
فيما في بها المولون مع زيادة اذ ذكرها عنده واما القياس
فاجمعت الامة على ندب زيارة القبور وفعلها صلى الله عليه وسلم
فكان يزور اهل البقيع واهل احد ويطلبها وامر بها بقوله كنت
نهيتم عن زيارة القبور فزورها واتفقوا على ندبها حتى يخالف
كابني عمه والقيم فقبره صلى الله عليه وسلم اولى بالزيارة واحق واما
الاجماع فقد نقله الامة المعبرون كالسكي وغيرهم ولو بالسفر اليه
لان وسيلة القربة قربة واما خير لا تشد الزحالة الا الى الثلاثة المساجد
فلا لاله فيه على منع السفر لزيارته صلى الله عليه وسلم ولا لزيارة غيره

وان اغتربوا هم الشيخ ابو محمد الجوفي وتبعه صاحب الشفا
بل هو غلط ظاهر لان الثلاثة المساجد مستثناة فان قدرنا انها
مستثناة من بيتي عام كسني كان المعنى لا تشد الرحال لشيء
الا الى المساجد الثلاثة وهو باطل اجماعا لا استلزاما منه لا تشد
الرحال الى ولا الجهاد ولا طلب علم ولا تجارة وان قدرنا تشد الرحال الا الى
مكان الا لما ذكرنا ان ايضاً باطل لا استلزامة انما لا تشد الى مكان
للمسك ومحوه على ان التشد للزيارة ليس تشد الى مكان لان الزيارة
ليست مكاناً وان كانت لا تقع الا في مكان والذي لا يصح غير ان
التقدم لا تشد الرحال لمسجد لاجل مضاعفة التواضع في الصلاة
او العبادة في ذلك الى المساجد الثلاثة وهذه امتعين وغير باطل
كما يلزم عليهم من البطالة بالاجماع بل يلزم على من منع السفر لزيارة
مسجد لا عليه وسما تفضيه المسلمين جيله بعد جميل بل هي من
اعظم التواضع ومن اجل العبادة والعضا بل قال بعض الحكماء
بوجوبها لغير من حج ولم يزرها فقد جفائي ونعظمهم انما هي الركن
الواحد هو الخفيفة انها قريبة من الواجب والدليل على ذلك
الحديث المتقدم وغيره ونظير قوله جماعة من ائمة المذاهب
الاربعة بوجوب القبلة عليه كما ذكرنا اولوا الجاهلينا
بالبعد عن الكعبة وبغلب الطمع او استخفافهم لاجلها بالهوى واطهار
عبد عيدا فلا يد له على النهي عن الاجتماع لها بالهوى واطهار
الزينة وغيرها مما يجعل في الاعياد كما هي عادة النصارى واليهود
في زيارتهم لا نبياهم واطن ان المسلمين قد وقعوا في ذلك
وكثير من زيارات الاولياء ليليل المطلوب في الزيارة الدعاء
والقرادة والتضرع والتوسل واطهار الحاجة والذلة والانسار وقس
السلم على صاحب القبر والدعاء لنفسه وله واما ما ينقل

عن ابي يعقوب والقيم من حرمه السفر اليها فلا يدع فهذا ادراكها
مع المسلمين في تسعير ما في مخالفة والتعاقب حتى كانها
لم تخلو الغيرة ولا تشغل لهما سواها ويتبعهم الغيرة الضالة
المضلة فرقة الوهابية وكلمة ابي يعقوب والقيم لهم فيما حصل
من الوهابية على المسلمين الخط الوافر من الاثم انما بسبب
هذه الفتنة العظيمة فان الوهابية فرقة طعام ولكنهم يتبعوا
المذكورين ومن لم يجعل الله له نولا فماله من نور قوله بعد
الا ستخارة اي يستخير به في الوقت الاصل في الزيارة لا في اخر
بل تشك ولا يستخير فيها كما قالوا بمثل ذلك في الحج وخوف قوله
وفي الحديث من حج الى رواد ابي علي والدار فطعن في غير ما ذكر
من طريق الشيخان بن سئل عن ما ذكر عن نافع عن ابن عمر رضي
عن علي من قوله تشد فيه ضعف وانقطاع وفي المتن وهو
وان كان في سفره مقال يقبح تركها من قرب من المدينة للدلالة
عدم اهتمامها بما هو من اهم القربات وهل البدلة بالمدينة قبل
مكة افضل او عكسه واستوجه انه ان كان الوقت متسعا قبل الحج
فالزيارة اولى بالتقدم مبادرة بهذه القرية العظيمة وليلا يوقه
عنهما عائق بعد الحج والاقدم الحج قوله بعد الحج اي لا يترك
من افضل القربات ولما فيها من التعمد بسيد الكرم صلى الله عليه
بل لو اتاه الزاير يسير على راسه كان بحسب في حقه وكفى لاوه
المرحبا من قبض كفة كل خير والمستحار نجنا به الكرم من كل ملبوس
وهو ولا خير من خيرات الدنيا والاخرم لاحد الا بواسطته صلى الله
عليه وسلم محمد ولكن السعادة ليست بالاماني وكفا شرفا ان من زاروه
تناله الشفاعة صلى الله عليه وسلم بالوعد الصادق الذي لا خلف

فيه وانه يموت على الاسلام كما في الحديث الآتي في قوله **قوله** وروى
من زار قبري وجبت له شفاعتي روى ابن خزيمة في صحيحه
وصححه عبد الحق في الاحكام الوسطا والصغرى والسبكي قوله
يجب دخوله فيمن يناله الشفاعة اي يدخل فيمن ذكر قطعاً
بالوعد الصادق وقوله وتكرها والا فلا يجب عليه تعالى شيء
بل ولا على رسوله لاحد من امة وبمثلها يقال في الحديث في قوله
كان حقا على وفي رواية حقا على الله **قوله** وروى ايضا في صحيح ابن الكن
وقوله لا تعمله حاجة **قوله** اي لا يقصد في زيارة حاجة
غير العادة **قوله** وروى من حج فزار قبري وفي رواية
اي قاله الغري شارج بلوغ المرام واحسن جدار قطبي في الطبراني
عن ابن عمر فزار قبري بعد وفاتي كان كمن زارني
في حياتي وفي اسناده حفص بن ابى داود القاري ووثقه
احمد في ارجح الروايتين وصنعة جماعة وقد رواه الطبراني من
طريق عائشة بنت يوسف امرأة النبي فزارني في حياتي
ورواه بعض الحفاظ المعاصرين لابن منده من طريق حفص بلفظ
من حج فزارني في مسجدي بعد وفاتي كان كمن زارني في حياتي
وذكر ابن الجوزي في منابر العزم الساكن من حج فزار قبري بعد موتي
كان كمن زارني في حياتي وصحني قال ابن عساكر تقر بلفظ وصحني
الحسن بن الطيب وهي زيادة منكدة ويقعده السبكي وقال لم يفرغ به
ابن الطيب فقد رواه ابن عدي في كلامه من طريق الحسن بن
سفيان بذكر ابن الطيب ولا يلزم منه ان تكون له صحبة من كل وجه
للاحاديث الدالة على منزلة الصحابة **قوله** وروى من زارني
الى المدينة الى اخرج به ابن ابي الدنيا والبيهقي عن ابن مرفوعا

قوله

ابن عدي في مسجدي بعد وفاتي كان كمن زارني في حياتي

قوله وروى من زارني شهد الى اخرج به العقبلي وزاد
هرون بن فرعه بعد قوله يوم القيمة ومن سكن المدينة ومصر
على اواكنت له شفاعتي او شهيدا يوم القيمة وهاون و
ثقة ابن حبان واخرج حجة الاسلام وزار قبري وعنه
عروة ومبلي في بيت المقدس لم ياله الله تعالى فيما اقتر من عليه ذكره
الغري قوله ومات في الحرم الى قال الغري اخرج به ابن ابي
الدنيا والبيهقي عن ابن زياد ومن زارني فحج الى المدينة
كان في جوار يوم القيمة وفي اسناده سليمان بن يزيد ذكره
ابن حبان في الثقات وقال ابو حاتم منكر الحديث ليس بقوي
قوله ومن حج الى مكة ثم قصدني الى اخرج به في مسند الفردوس
عن ابن عباس **قوله** ومن اتوني الزاير مع زيارة صلوات الله عليه وسلم
الح لانه هذه امور مطلوبة شرعا فيسبها بضعاء الاجر و
الثواب وخرجهما من خلاف من منع شد الرجال الى غير المساجد الثلاثة
بناء على انه ليس من علة فيخرج من خلافه بشيعة السفر الى مساجد
صلوات الله عليه وسلم وقد حكى الولي العراقي ان والده كان مسافرا الى
زيارة الخليل عليه السلام فهو وتحافظ ابن رجب الحنبلي فلما قبا
قال ابن رجب نوبت مغربي زيارة الخليل ثم قال له انت انت في
سفرك بمعية لان الرسول يقول لا تشد الرجال الا لثلاثة
وقد شدت الى غيرها وانا انت بطاعة لانه قاله زوروا القبور
فهل قاله لا قبور الانبياء فهت ابن رجب **قوله** ويحج ان
زور المساجد الى اي اتباعا لصلوات الله عليه وسلم وتبركا بآثاره التي هي
محل التزلات الرحمانية والعطفات الربانية ومحالها معروفة
لكن وقي لها قوله وان يقول عند مسجد ذي الخليفة الى قال

ابو القاسم الارمني عن علقمة
عن عبد الله بن مرفوعا عن
حج حجة

ابن عدي في مسجدي بعد وفاتي كان كمن زارني في حياتي

الغري الثاني ان يعرف بذي الخليفة ويصلي بها قاسما
به صلى الله عليه وسلم قال النبي وينبغي ان يكون سنة موكل
وعن مالك ومن تبعه من اهل المدينة انه واجب ويتاوه بالاجابة
المؤكد وعن ابن خنوس ان كان الوقت مما يصلي فيه ركعتين فيه
والا اقام حتى يصلي فيه فان ذلك من السنة لان ابن عمر قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد من الحج او العزم اناخ بالبطحا
الذي بذي الخليفة يصلي بها قاله نافع كان ابن عمر يفعل ذلك
اه وهو كما ذكر في المنج والجوهر بل زاد ان الصلاة فيه السد
في الصلاة في المواضع التي يصلي فيها صلى الله عليه وسلم في الطريق
اتفاقا **قوله** وان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه
وسلم اي لانه يصدد التقرب الى الله تعالى بكل ما يتعلق به
صلى الله عليه وسلم ومن ثم استظهر في المنج ان الاثار من الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم افضل من الاشتغال بقراءة القرآن لان
ذلك يكره طلب في محل مخصوص وقد قالوا ان القراءة انما تكون
افضل الذكر الذي يعلم يختص بمحل اما ما خصه فهو افضل منها
وهذا منه **قوله** كفاية مهماته ومن فوائد الصلاة
عليه صلاة الله تعالى وطهر قلبه ورأسه ورفع الدرجات
وتغير السيئات وانها تعدل عتق عشر رقاب والعتق من
النار وانها سبب لمحبة الملائكة واعانتهم وترجيهم و
كتبها باقلام من ذهب وانها سبب لشفاعته صلى الله
عليه وسلم وكفارة لنا وزكاة لاعمالنا وسبب لرحمة الله صلى الله
عليه وسلم على باب الجنة ويستغفر لقائلها وان الواحدة منها
بغير طجيل احد وتبلغ الملائكة لها اليه صلى الله عليه وسلم

والله

28
وانها سبب لتكثير المكيال الا في من الثواب وكفاية
المهمات في الدنيا والاخرة ولغفرة الذنوب وانها تحمي الخطا من
النار وان السلام عليه صلى الله عليه وسلم افضل من عتق
الرقاب وان المرة الواحدة منها تحو الذنوب ثمانين سنة وتكفي
الحفظة الكائنين عن ان يكتب عليه ذبا ثلاثة ايام ويحفظ من
دخوله النار وانها سبب النجاة من احواله يوم القيمة وسبب
لرضا الله والامان من سطوته وللدخوله في ظل العرش وتثقل
الميزان والنجاة من النار والخصيات رحمة الله تعالى وانها تاذن
بيد من يعبر المصراط حتى يجوز وان من صلى عليه في يوم
الغمرة لم يميت حتى يراة مقبلة من الجنة وانها سبب لكثرة
الازواج في الجنة وتعدل عشر بن غزوة في سبيل الله وتعد
الصديقة وصلاة مائة مرة في يوم طلق الف حسنة وصلاة
مائة كل يوم سبب لقضاء مائة حاجة سبعين لآخره و
ثلاثين للدنيا وصلاة واحدة سبب لقضاء مائة حاجة
وان صلاة مائة في اليوم كن داوم على العبادة طول الليل و
النهار وانها زينة المجالس وتور يوم القيمة وعلى المصراط
وانها احب الاعمال الى الله وانها تنفي الفقر وان من اكثر
منها اوله الناس به صلى الله عليه وسلم وان بركتها وفائدتها
تدرك الرجل وولده وولد ولده وان الات بها لا يسأل به
الله فيما افترض عليه وان من صلى عليه خمسين مرة في يوم صحفه
يوم القيمة وانها طهارة للقلوب وغير ذلك وقد ذكر
العلامة ابن حجر في الدر المنظوم بادلها قوله ويغتسل فينوي
فيستتم اي ان مكنته الغسل والا فينوي والا فيستتم وينبغي انه

يتوهم تمام الغسل ليدخل بطهارة كاملة **قوله** ويتدارك أي طالع
 في المنع إليه بعد أن تردد في أنه يفوت باله حول أم لا وقال أنه
 رأى بعض الحنفية صرح بتداركه ومخالفة في ذلك أي أنه هل
 يقضها غيره أم لا **قوله** حرام مراد في المنع ويجب منعهم منه
 ويعزرون عليه التعزير بالشفيع ليزجروا عن ارتكاب
 هذه البدعة البغيضة قال البدر بن جماعة وما يفعل بعضهم
 من النزول عن الداحل أي القوا أنفسهم عنها بل أنا خلة ولم
 ينكر عليهم ذلك **قوله** ما مر في المسجد أي أعوذ بالله العظيم
 الخ قال في المنع وبين أن يقول أيضا السلام عليك أيها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 الحديث فيه وينبغي من ذلك لكل داخل لهذا المسجد ولو
 من أهل المدينة **قوله** ويعمل بحجة المسجد قال في المنع
 لما روي مالك عن جابر قال قدمت من سفر فحيثما صلوا
 عليه وسلم وهو يقف المسجد فقال ادخلت المسجد فصليت
 فيه قلت قال فاذهب فادخل المسجد صلي فيه ثم أت فلي
 على ثم قال فان مر أمام الوجه الشريف في دخوله وقف لطيفا
 وسلم ثم يتجلى ويحيط بزيارة **قوله** ويشكر الله على هذه
 النعمة أي بقلبه ولسانه وقوله الحنفية يسجد لله شكرا في
 عليه الجمال الطيري فيه نظر وقياس هبتا حرمتها أي لا تسجد
 سجدة الشكر إنما هي للهجوم نعم هذه ليست كذلك وهو الجواب
 لفتح الإمامة صادق عليه حدس الشكر من الهجوم لأن النصر
 ليس مما تقتضي العادة بحصوله بالجهيز بل هو بيد الله قد
 يحصل وقد لا **قوله** ثم يأتي للزيارة وفي المنع والى الأتيان من

عذر في عدم الصلاة أو سجدة بالنية بالنسبة للوجه الشريف
 لما روي مالك عن جابر قال قدمت من سفر فحيثما صلوا عليه وسلم وهو يقف المسجد فقال ادخلت المسجد فصليت فيه قلت قال فاذهب فادخل المسجد صلي فيه ثم أت فلي على ثم قال فان مر أمام الوجه الشريف في دخوله وقف لطيفا وسلم ثم يتجلى ويحيط بزيارة قوله ويشكر الله على هذه النعمة أي بقلبه ولسانه وقوله الحنفية يسجد لله شكرا في عليه الجمال الطيري فيه نظر وقياس هبتا حرمتها أي لا تسجد سجدة الشكر إنما هي للهجوم نعم هذه ليست كذلك وهو الجواب لفتح الإمامة صادق عليه حدس الشكر من الهجوم لأن النصر ليس مما تقتضي العادة بحصوله بالجهيز بل هو بيد الله قد يحصل وقد لا قوله ثم يأتي للزيارة وفي المنع والى الأتيان من

جملة أهل الصحابة لأنه ابلغ في الأدب من الأتيان من جهة
 الرأس الشريف **قوله** ويقف أي وهو أول من القعود إلا العذر
 وحيث قعد فلا ولي إلا من ثم الجيش على الركبتين وفي
 كماله يصح حينئذ على يساره كما في القبلة **قوله** مستدير
 القبلة أي وهو مذهب الجمهور خلافا لابي حنيفة **قوله**
 ويعبد عنه أربعة أذرع قال في المنع ينزعه قولهم في
 زائر البيت يقر به منه كقر به منه حيثما يجتنبوا اختلاف
 الأشخاص والأحوال فطلب مزية الأدب له صل الله عليه
 وسلم يقتضي أنه كلما بعد كان أول من يزور البيت للعلمي وغيره
 أشاروا بذلك وبه صرح المصنف نقلا عنهم بقوله الأدب ان
 يبعد كما منه في حياته فقوله بعضهم أربعة أذرع إنما
 هو باعتبار مكانه وأما اليوم فأنما يقف خلف الشباك
 الحديث الذي في المقصورة الدائرة حول المحرم الشريف **قوله**
 ناظرا لأسفل ما استقبله أي ومستحضر جلاله من هو
 بحضرة قال ابن الجوزي ويحسب أمور منها ألا تخافا فيلحق
 بالراس واقبح منه تقبيل الأرض واقبح منه السجود قال
 ابن جماعة وليس عجيب ممن جهل أي التقبيل بل من
 أفنى بحسنه قال الشريف السهمودي شاهدت بعض
 الغفلة فعلمه وزاد السجود بحضرة العوام فتجوز
 وقال العلامة عبد القادر الغالبي وليس في المسائل
 المذكورة كلام حاصل اللهم منه التصريح بحرمه السجود
 بالحكمة مطلقا إذا قصد به حقيقة السجود لغير الله تعالى
 قد يكون كرا وبكراهة أو حرمة إذا عري عن ذلك المقصد

جامع
 ٢٥٩

بل كراهة مسودته بغير الجبهة بحضرة من يخشونه توهم جوارحه
لخونتي ويخشى انه يفعل السجود الحقيقي بسبب ذلك وان المعتمد
كما قاله بعض محققينا نحن وعندهم كراهة ولو بنينا ان يبلغ حد
الركوع لاحد منه خلا فالتن قالها كما لا ذرعي ومن واقعه وان
المعتمد انه يلحق بالانحناء المذكور ما قاربه لا مطلق الانحناء
ولا الانحناء بالرأس سيما لمن يقف في مقام الخضوع اذ كما
يطلب الخضوع بالقلب يطلب بالجوارح وبان تمرير الوجه
والخد والحنجرة بترتبة الحضرة الشريفة واعتابها في زمن
الخلوة المأمونة فيها توهم عامي محذور شرعا بسببه امر
حسن اولا باس به فيما يظهر ان كان له في ذلك مقصد حسن
وجله على ذلك فله الشوق ومع ذلك فاستغفر الله من قول
بلا عمل ان اتخفك بامر يلوح لك منه المعنى بان التقى السبكي
رحمه الله تعالى وطلع خله على بساط دار الحديث اي مدرسته
كان النووي فيها وقال وقد دار الحديث لطيف
معنى اليسطى لها امسى واوى
لعلى ان امسى بحر وجهي كما ناسد قدم النووي
وبان شيخنا تاج العارفين محيي سنة سيدي المرسلين كان يمرغ
وجهه ولحيته على عتبة البيت الحرام وحجر اسمعيل
ومتا جاء فيه عن ابى ايوب الانصاري انه ومنع جهته
على القبر الشريف اه وبه انتهى كلام ابن الجالك وبالحمله فالذي
عليه جمهور الامه من السلف والعلماء كراهة التقبيل والتمسح
فضلا عن السجود حتى قاله العراقي ان ذلك شعار اليهود
والنصارى ويد الله مع الجماعة خصوصاً وهو شعار اليهود

والنصارى

والنصارى ولم يفعل من السلف الا الغد النادر والى
ترك ما فيه الاشتباه والله اعلم قوله بلا رفع صوت اي بل
يتوسط قوله وافله السلام عليك يا بني الله سلام
عليك يا حبيب الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام
عليك يا ظهير السلام عليك يا ظاهر السلام عليك
يا بني الرحمة السلام عليك يا بني الامه السلام يا ابا
القاسم السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك
يا خير الله السلام عليك يا سيدي المرسلين السلام
عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا خير الخلق
الخلايق اجمعين السلام يا قائد الغر المحجلين السلام
عليك وعلى آله واهل بيته وازواجك وصحابك اجمعين
السلام عليك وعلى سائر الانبياء والمرسلين السلام عليك
وعلى عباد الله الصالحين الحمد لك الله عنا يا رسول الله افضل
ما جزاه نبيا ورسولا عن امته وصلى الله عليك كلما ذكر
ذكر وعقل عن ذكر كغافل افضل وكل طيب ما هبط
على احد من الخلق اجمعين اشهد ان لا اله الا الله وحده لا
شريك له واشهد انك بلغت الرسالة واديت الامانة ونصحت
الامة وجاهدت في الله حق جهاد اللهم انه الوسيطة
والفضيلة والدرجة الرفيعة وابغضه مقام محمود الذي
وعده واته بهاية ما ينبغي ان يساله الصابلون اللهم
صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد

وان واجهه بذكر ربه كما باركت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم
انك حميد مجيد ومن عجز عن كله الحق ببعضه وجاء عن
السلوك الاقتصار جله وكان ابن عمر يقول السلام
عليك يا رسول الله السلام عليك يا ابا بكر السلام
يا ابتاه اه قال الجمال ومال اليه الطبري واستدل له بقول
الحليمي لولا قال صلى الله عليه وسلم لا تظروني كما اظرت النصارى
عيسى لو جئنا فيما نثني عليه ما تكلم الا لسن عن بلوغ مداه
لكن ينبغي اجتناب تهديد خصوصاً بحضرة صلى الله
عليه وسلم فليعدل عن التوسع في الدعاء له والعتلاء والسلام
عليه قال في المنع وانت خبير بان النهي عنه المشابه لاطر النصارى
لعيسى من دعوى الالهية له وخونها لا مطلق الاطاري ولذا
حضر النهي مما اظرت به النصارى لعيسى والا فكل امة تعظم
نبياها ولم ينه عنه قال اولى ما ذكره المصنف وان كان فيه طول
لكن ما دام القلب حاضرا والا اسرع ومن ثم كان من المناكدة
ان لا يشتغل بما حدث من الزينة قوله قال نذبا السلام
عليك من فلان ظاهر انه لا يفي في حمل السلام ولا ادائه
عليك فلا ن واعمله مرر واعمله قوله ان يجزي كما ذكره
في السير قوله يسلم عليه اي فيقول السلام عليك يا
صفي رسول الله وثانيه في الغار وخليفته على امته ويذكر
ما شاء من فضله ويختتمه بقوله جزاك الله عن امته قوله
صلى الله عليه وسلم خير ما مر من حضور القلب قوله
يسلم عليه اي فيقول السلام عليك يا عمر الغاروف

وبدا

ويذكر ما شاء من فضله ويقول جزاك الله عن امته رسول الله
صلى الله عليه وسلم قوله ويؤمل به اي قال في الايض ومن
احسنه ما حكاه امما بنا عن العبد مستحسن له اي وهو
ما مر في اوله قوله عن الاعرابي قوله وفي حديث الخرواع
الترمذي ومحمد ورواه غيره ايضاً قوله عن عثمان ابن الحنف
النضاري الاوسي ان رجلا ضرب البصر الى النبى صلى الله
عليه وسلم فقال ادع الله لي ان يعافيني قال ان نشت دعوة
وان نشت صبرت فمؤخر لك قال فادعه فامر ان
يتوضا ويحسن الوضوء ويذكر بمهد الدعاء لله
اي اسالك وا توجه به الى ربي في حاجتي هذه لتقضي
الله تسغعه في قوله الترمذي هذا حديث مخرج
غريب وورد ايضاً بسنن جيد تحق بشك والا شاء
وا خرج الحاكم ومحمد ان ادم عليه السلام لما اقرق الخطبة
قال يا رب اسالك بحق محمد صلى الله عليه وسلم الا ما عزبت لي
و صلى ان اعرابيا الى قبر المكرم لما قضى الناس فقال
يا رسول الله استسق لا منك فسقوا وقصة العبد
المتقدمة وغير ذلك وبالحجة قال التوسل به صلى الله عليه وسلم
وبالانبياء والصلحاء داب عباد الله الصلحاء من زمن
المنجاة الى الآن ولا عبر بهم من ابن يمنية ومن تبعه
من المنجاة حيث منعوه ولا فرق بين التوسل والاستغفار
والاستغفار والالتوجه به صلى الله عليه وسلم
وبالانبياء والاولياء قال في المنع وقال للمسبحين
وان منعه ابن عبد السلام لا تسب ورد التوسل بالاعمال

مع كونها اعراضا فالذوات الفاضلة اولى اي لا اله الا عمل انما
 هي اوصاف للذوات والتوسل بالذات يتدرج فيه التوسل
 باوصافها من الاعمال لا شتما لها عليها ولا تغميقا لسلها
 في الاستسقاء ولم ينكر عليه وقد يكون التوسل به صلى الله عليه
 وسلم بمعنى طلب التهانن اذ هو حي يعلم سوال من يساله الخ
 وكما قدمنا من منع ابن عبد السلام للتوسل قائما هو في
 غيره صلى الله عليه وسلم لانه قال في فتاويه اما التوسل به فيجوز
 اذ هو الحديث اي حديث الاعمال اي وقد علمت صحة مع
 صحة غيره من حديث ادم وخبره عراب وغير ذلك بل لا ينبغي
 التوقف في التوسل بغيره من الصالحين كما هو دأب عبادة
 الصالحين من الاولياء والعلماء وغيرهم من زمن الرسول
 صلى الله عليه وسلم الى اليوم لكن ينبغي التحرز عما قد يقع من
 بعض الغوام من طلب الخواص من الاولياء وان كان على معنى
 اشفع لي فيها بل يقصد بالتوسل به انه يدعو له والتوجه
 الى الله لكونه وليا له قوله ويدعوا اي يحمد الله الذي بلغه
 هذا الحال الشريف ويدعوا لنفسه ولكن احب ولساير
 المسلمين **قوله** ما بين قبري ومنبري روضة من رياض
 الجنة ومنبري الحديث **قَالَ** في المنح وفي رواية
 ما بين منبري وبين في اخرى ما بين منبري ومنبري
 ولا اختلاف اذ قبره **صلى الله عليه وسلم** في بيته
 والبيت هو الحرم وقيل معنى روضة من رياض الجنة ان العمل
 فيه يومئذ لذلك وقد نظر والاولى ما قاله مالك وغيره من بقاءه
 على ظاهرهم فتنتقل الى الجنة وليس كساير الامم تذهب وتبقى

وهو من الجنة الا ان حقيقة وان لم يمنع نحو الجوع غلة باصل الدار
 الدينوية ومعنى قوله ومنبري على حقي ان ملازمة العمل الصالح
 عند يورد الخوض كذا قيل وقيل يعيد الله على حاله فينصبه
 على حوضه وهو اولى ايضا لان الاصل بقاء اللفظ على ظاهره الممكن
 قوله والفتنة لغته اي لغيره اي لعن الله اليهود والنصارى
 اتخذوا قبور انبيائهم مساجد **قوله** وكذا مسجده الى مرثالث
 قريبا قوله وخرج احمد والنسائي الخ قال في الجوهر والاولى
 ان يكون اتيانه مسجد قبا يوم السبت للحديث الصحيح كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ياتي به كل سبت ويبنت حكم خصوص
 السبت في ثم المشكاة ويظهر مما مر ان فيه حكمة اخرى وهي
 اذ في اتيانه زيارة اهله ومران الموت يعلمون بزوارهم يوما
 قبل الجمعة ويوما بعد واهل احدى يوم الخميس لانهم افضل في بيتي
 السبت لاهل قبا واخذ من الحديثين المذكورين مشروعية
 لشدة الرحالة لاختلاف في حديث لا تشد الرحالة اكتفاء بما
 خصه به صلى الله عليه وسلم من الحديث على انه مسجده اي مسجد
 الرجل انما هو فيمن ياتي من بعد عادة ومن جاء كذلك لا يقصد
 مسجد قبا ويترك مسجده الا فضل منه فلذا اقتصر عليه في
 الحديث كما ان قوله صلى الله عليه وسلم في المسجد الذي اسس
 على التقوى هو مسجدكم هذا يشير الى مسجد المدينة لا ينبغي ذلك
 عن مسجد قبا قوله وورد الاستسقاء بترابها واخرج ابن الاثير
 في جامعته عن سعد انه صلى الله عليه وسلم لما رجع من تنوك
 بلفاء اناس من اهل المدينة فثار غبارهم فغطا من معه
 انعه فلقن صلى الله عليه وسلم اللثام عن وجهه وقال والذي

وهو من الجنة الا ان حقيقة وان لم يمنع نحو الجوع غلة باصل الدار الدينوية ومعنى قوله ومنبري على حقي ان ملازمة العمل الصالح عند يورد الخوض كذا قيل وقيل يعيد الله على حاله فينصبه على حوضه وهو اولى ايضا لان الاصل بقاء اللفظ على ظاهره الممكن قوله والفتنة لغته اي لغيره اي لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد قوله وكذا مسجده الى مرثالث قريبا قوله وخرج احمد والنسائي الخ قال في الجوهر والاولى ان يكون اتيانه مسجد قبا يوم السبت للحديث الصحيح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي به كل سبت ويبنت حكم خصوص السبت في ثم المشكاة ويظهر مما مر ان فيه حكمة اخرى وهي اذ في اتيانه زيارة اهله ومران الموت يعلمون بزوارهم يوما قبل الجمعة ويوما بعد واهل احدى يوم الخميس لانهم افضل في بيتي السبت لاهل قبا واخذ من الحديثين المذكورين مشروعية لشدة الرحالة لاختلاف في حديث لا تشد الرحالة اكتفاء بما خصه به صلى الله عليه وسلم من الحديث على انه مسجده اي مسجد الرجل انما هو فيمن ياتي من بعد عادة ومن جاء كذلك لا يقصد مسجد قبا ويترك مسجده الا فضل منه فلذا اقتصر عليه في الحديث كما ان قوله صلى الله عليه وسلم في المسجد الذي اسس على التقوى هو مسجدكم هذا يشير الى مسجد المدينة لا ينبغي ذلك عن مسجد قبا قوله وورد الاستسقاء بترابها واخرج ابن الاثير في جامعته عن سعد انه صلى الله عليه وسلم لما رجع من تنوك بلفاء اناس من اهل المدينة فثار غبارهم فغطا من معه انعه فلقن صلى الله عليه وسلم اللثام عن وجهه وقال والذي

نفسه بيده ان في عبارها شفا من كل داء قال سعد واراها ذكر
 الجذام والبرص وفي رواية فاقاطه عن وجهه وقال اما علمت
 ان عجم المدينة شفا من السقم وعبارها شفا من الجذام
 والبرص **قوله** كنت له شفيعا وشهيدا اي شفيعا لمن
 عصي وشهيدا لمن اطاع وفي رواية صحيحة ايضا بالواو
 فابغى انه يشهد لمن جمع بين الطاعة والمعصية بالطاعة
 وينفع له في المعصية **تتم** **ليس لكل**
 احد والزائر ان يخرج كل يوم الى البقيع لاسيما يوم
 الجمعة والاولى كون ذلك بعد السلام على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعلى صاحبيه واذا انتهى الى البقيع **قال السلام**
عليكم وركبوا سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم
 لاحقون وداراي يادار نادها تجوز من اطلاق اسم الحال
 على الحال اذ السلام لا يكون للجناد بل للاحياء والارواح والاشيا
 للبرك او للتقيد بالحل الذي يسلم عليهم فيه اي يلحقهم فيه ثم يقول
 اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقد **السلام** اغفر لنا ولهم
 ويقصد القبور الظاهرة ويبدأ بقبر سيدنا عثمان لانه
 افضل من فيه ثم بالعباس ثم بالحسن واما البتول رضي
 عنها لانهما بحسبه على الاربع ومعها جعفر الصادق وابوه علي
 الباقر والكل بقية العباس رضي الله عنهم اجمعين ثم سيدنا
 ابراهيم اسند صلى الله عليه وسلم ومعه في قبته جماعة من الصحابة
 فيسلم عليهم ثم يشهد ابي سفيان ابن الحارث وينسب اليه
 عقيل ابن ابي طالب وهو انما توفي بالشام ثم بالمهات المؤمنين
 الاخيرة فمكة والا ميمونة فبصره ويروى ايضا قبر الامام

مالك ويخبره نافع بحسبه في قبته لطيفة على ما يقال ويختم بقبر
 صفيحة عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يشهد اسماعيل بن جعفر
 الصادق بركن السور من داخله ومالك بن سنان والذابي سعيد
 الخدري بلصق السور عزي المدينة ومشهد النفس الزكية
 محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم
 وهو خارج السور بشر في سلع وكذا ليس ان يزور قبور
 شهداء احد ويبدأ بالحمة ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويبدأ بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعود و
 يذكر جماعة الظهر فيه والا فضل كون ذلك يوم الخميس لان الموقا
 يعلمون اي يزيد علم يزورهم يوم الجمعة ويومًا قبله ويوما بعده
 لانه دلة على دوام علمه والطلوب يوم الجمعة التبرك اليها ويوم
 السبت الذهاب لغيرا فنعين يوم الخميس ويروى جبل احد
 لخبر احد جبل بحسبه ونحوه افاده في الجوهر وينبغي
 ان ياتي المساجد التي بالمدينة قال في الايضاح وهي نحو
 ثلاثين قال في المنح والمعروف منها الابن دون العشرين
 مسجد الجمعة صلاها صلى الله عليه وسلم فيه لما خرج من
 قبا وقبرها منه وفي اول جمعة صلاها بالمدينة ومنها
 مسجد فضيل شرقي مسجد قبا على شفير الوادي ومنها
 مسجد مشربة ام ابراهيم عليه السلام وهو سماي ومنها
 الذي قبله قريب منه ومنها مسجد بني ظفر من الاوس
 شرقي البقيع بطرف الحرم يعرف اليوم بمسجد البغلة ومنها
 مسجد الاحباب لبني معاوية سماي البقيع ومنها
 مسجد الفخ والمساكن التي قبله وتعرف كلها بمساجد الفخ

الاول منها على قطعة جبل من سلج ومنها مسجد القبلتين
 لبني سواد بن مسلمة تحولوا الى الكعبة وهم يصلون فيه الظهر
 مسجد السقياء الانية في الارشافينها قريب منها الى المغرب
 يسرا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم عرض جيش بدر
 بالسقياء وعلاه اهل المدينة ان يبارك في صباحهم ومدهم
 وصلى في مسجدها ومنها مسجد جبل احد لا صق به على
 بين الذهاب الى شعب المهراس ومنها مسجد مقابل مشهد
 سيدنا الوادي بشفير شامي الجبل المذكور قريب من المسجد
 قبله يقال انه مصرع حرم وصلى فيه صلى الله عليه وسلم الصبيحة
 او صلى فيه على حرم وصلى فيه صلى الله عليه وسلم ربه عنده ومنها
 مسجد طريق الساقلة وفي طريق اليمنى الشرقية الى مسجد حرم
 ومسجد البقيع عز في مسجد سيدنا عيسى كان صلى الله
 عليه وسلم يصلي فيه في اختلافه الى ابي بن كعب ذكرها
 مبسوطة في المنح وذكره اذ له صلاة صلى الله عليه وسلم
 فيها وينبغي ان ياتي الابار التي كان صلى الله عليه وسلم
 يشرب وتغتسل او يتوضا منها فيغتسل او يتوضا و
 يشرب وهي سبع منظومة في قول **قوله**
 اذا رمت ابار النبي بطيبة **ف** بعد ثمانية مقال بلاق
 عديس وعراس رومة وبضا **ك** اذا بصلة قل برحاء العين
 قال في المنح بل تزيد وبعضها مشهور عند اهل المدينة
 منها اريس بوزن جليس وهو الذي سقط فيها خاتم صلى
 الله عليه وسلم الذي كان في يده ثم في يدي بكر في يد عمر
 يد عثمان فسقط من يده فيها فترحه ثلاثة ايام فلم يجده فكان

في قوله الذي كان في يده
 في قوله الذي كان في يده
 في قوله الذي كان في يده

مبدد الغنة ومنها بئر غمرين بحجة مضمومة او مفتوحة فراء ساكنه
 شرقي مسجد قبا على نحو ميل الى جهة الشمال وورد على اذا ان
 مت فاعطيت من بئر غمرين بسبع قرب وكان يشرب منها وعتل
 منها وقال اني رايت اني اصبحت على بئر من الجنة فاصبح غمر
 فتوضي منها وبزق فيها ومنها بئر رومة بالضم وورد نعم
 القليب قليب الزني فاشترها يا عثمان وورد من يشترى
 رومة ويتصدق بها وله بها شرب من الجنة فاشترى
 عثمان من اليهودي نصفها باثني عشر الف درهم فجعله لليمان
 المضيئي الثاني بن ثمانية الاف درهم ويتصدق به ومنها بئر
 بضاعة بموحدة مضمومة فحجة ثم عن غمر في بئر حاتم
 الى جهة الشام وكان اذا امر من احد غسل منها فاشترى منها
 الحديثه التي فيها وقف الان ومنها بئر البصنة بموحدة
 مضمومة فنهمله مخففة من بصل الماء رشح غسل على الله
 عليه وسلم راسه منها مع مدر وهي قرية من البقيع على طريق
 قبا ومنها بئر حاتم بموحدة مفتوحة او مملوءة ثم راء مفتوحة
 او مضمومة بالمد فيهما والقصر فيعلى من البراح الامم المنكشفة
 وحاء السم رجل او امرأة او مكانا صنيف اليه اليه وفي الصحيح
 كان صلى الله عليه وسلم يشرب من ماء فيها طيب وهي بئر حديفة
 قريبة من السور المدينة ومنها بئر العين بكسر فسكون وهو
 الصوف الملبون قيل وهي معروفة بالعوالي ومنها بئر اس بن
 مالك بن النضر وهي المعروفة بالرباطية وقف رباط اليمانية
 ورد انه صلى الله عليه وسلم بزق فيها فلم يكن بالمدينة اعداب

منها ومنها براء عواف احد الصدقات النبوية تؤمن منها
 عليه السلام فقال الماء فيها ثم ابار متعددة لا يدري اي الابار
 هي ومنها براء الكهني ورد انه صلى الله عليه وسلم ضرب قنينة
 فيها لما حاصر بني قريظة وضرب منها ومكة في المسجد الذي
 هناك وهي غير معروفة ومنها براء هاب وتعرف اليوم بزمزم
 ورد انه صلى الله عليه وسلم بصفت فيها ولم يزل اهل المدينة
 قد يما وحديثا يتركون بها وينقل الى الافاق منها كما ينقل
 زمزم وسموها بذلك لبركتها ومنها براء حاموس وهي غير معروفة
 ورد انه صلى الله عليه وسلم شرب منها ومنها براء حبل سميت
 بذلك لجملات فيها وهي بناحية الخط المعروف اليوم بخرق
 لجمل شقي المسجد ومنها براء ريع وهي غير معروفة ومنها
 براء السقياء بفتح المهملة وسكون القاف تعرف ببر الامام
 وهي اخر منزلة النقا كان صلى الله عليه وسلم يسفاله الماء العذب
 منها ومنها براء ابي عبيد على ميل من المدينة ولعلها براء دي
 ضرب عسكر بها في غزوة بدر فخر منوا عليه وردت من
 استصغره ومنها براء العراصة بزيق فيها صلى الله عليه
 وسلم وهي غير معروفة ومنها براء العريضة شرب وثوبها
 صلى الله عليه وسلم منها وهي غير معروفة الا انها شقي مسجد
 المدينة سقط خاتمة فيها فنزع ومنها براء البيرة من
 ايسر مند العسر سميها بذلك لما قيل انها عسير وزيق وبرك
 فيها وسبق في العيون ان الظاهر انها هذه **وهي** بلخصاص
 براء **قوله** ويسرني الى العود بسبيله وفي الايضاح بسبيله
 تسهله **قوله** ولا يمضي القمطر يات فيه مأمري وداع ابي

العتبة ومنها براء

قوله

قوله وكما ماكل لاهل المدينة الى اي احتراماً له صلى الله عليه
 وسلم قوله والمذاهب الثلاثة الى اي مع مزيد الاحترام
 والتوقير والادب والا فليترك قوله لكل منها فضل قال
 في المنح اذ لا تخلوا من مبلدة اكابر الصحابة اليها كما يدل
 له حديث البخاري **قوله** ثم اسطوانة عايشة قال في
 المنح صلى اليها النبي صلى الله عليه وسلم المكتوبة بعد تحويل القبلة
 بمئذنة عشرة يوماً وهي الثالثة من المنبر ومن القبر ومن
 القبلة متوسطة للروضة وسمي اسطوانة القرعة لمسا
 في اوسط الطريق ان في مسجد يلبقة قبل هذه الاسطوانة
 لو يعلم الناس ما مبلوا اليها الا ان تطولهم قرعة وكان ابوا
 بكر وعمر وعمرهم رضى عنهم يصلون اليها والها جرويت من
 قبرين يجمعونه عندها والدعا عندها مستجاب **قوله**
 ومنها اسطوانة التوبة وهي الرابع من المنبر قال في الجوهر
 ويلها اي اسطوانة علم المصلي لناحية القبر اسطوانة التوبة
 كان صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يخرج له فراشه او سريره
 اليها وسميت بذلك لان ابا البابية ربط نفسه بها حتى نزلت
 توبته **قوله** ومنها اسطوانة السرير الى كان سريره صلى الله
 عليه وسلم يوضع عندها مرة وعند اسطوانة التوبة اخرى
قوله اسطوانة السرير الى كان سريره صلى الله عليه وسلم
 على رجليه صلى الله عليه وسلم كان يجلس في صفتها التي تلي القبر
 لحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الخوخة التي يخرج
 منها صلى الله عليه وسلم من بيت عايشة الى الرقصة
 في مقابلتها **قوله** اسطوانة الوفود اي

في مقابلتها اي

يجلس عندها لوفد العرب قوله وكانت باب فاطمة قال
 في الجوهر وكان صلى الله عليه وسلم يأتي اليه حتى يأخذ بعضاً
 ويقول السلام عليكم اهل البيت انما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً وقد حرم الناس البتوك
 بها **قوله** ومنها اسطوانة التمجيد قال في المنح كان صلى
 عليه وسلم يصلي اليها ليلا وعين الحريق كان تحت يده عليه
 بها محراب اذا توجه اليها كان على يسار باب عثمان المعروف
 اليوم بباب جبريل ومحلها الآن دعامة بها محراب مرحم
 ونوزع ان ذلك في محلها **قوله** وان يبيت بالمسجد النبوي
 اي لانه مقصودة وقد اتعب نفسه بالاسفار وتخل
 المشاق وبذل لاهل ذلك الاموال فيبغى او صلى الله
 ان لا يبقى جهدا من كثرة الزيارة مع كمال الادب والفرح بتبليغ
 الله له ومن الصلوات وقام الليل في حضرة صلى الله عليه
 وسلم ومن الصدقة على جيرانه صلى الله عليه وسلم والنوامع
 معهم فان في اكرامهم اكرام له صلى الله عليه وسلم فهو كما مع
 اهل بيته فان من عمل فيهم معروف يكون صلى الله عليه
 وسلم هو المكافي له ويكون احب الناس اليه ولا هم افضل
 الناس واحقهم بجميع الصلاة فهو كما ان كان احدهم
 من طلبة العلم او الموصوفين بالصلاح او ذوا عيال وقد
 اتى السلام على هذا الكتاب بحسب ما سهله رب الارباب
 ونستغفره من جميع معاصيه ونلجاء اليك في العفو
 والتوفيق لما يرضيه ربنا تقبل منا انك انت السميع
 العليم وبب علينا انك انت الثواب الرحيم سبحان ربك



رب العزة عما يصفون و سلام على المرسلين والحمد لله رب
 رب العالمين حمد ابوا في نعمه و بركاته من يده ياربنا
 لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
 سبحانك لا تعصى ثناء عليك كما اثنيت على
 كل نعمتك قاصداً على كل سيدنا



محمد وآله وصحبه وسلم على كل شيء
 كما ذكرنا وذكره الأكرام وتغفل
 عن ذكرنا وذكره العاقلون
 صلاة وسلاماً تسعد
 بها عند لقاءك
 وبلغ بها دأيم
 رمتك
 آمين اللهم